

طالب الطالب بتجديده ما جلب منه من
معلومات عن بلنا في
د. عبد الفتاح اسماعيل شابي



جامعة مصر للعلوم
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

د. حسين عبد الله
د. محمد الطنكي
محمد الطنكي

تفسير ابن كثير في تفسير القرآن العظيم مع تحقيق كتابه شرح الجليل



رسالة دكتوراه

٢٩٢

إعداد
مجاوبه محمد بن محمد بن العوالي

١١٠٠٠

إشراف
د. محمد محمد الطنكي

المجلد الثاني

العام الجامعي ١٤٠٩ - ١٤١٠ هـ



باب الحروف التي تنصب الأسم وترفع الخبر

هذه الحروف ستة وهي : **إِنَّ ، وَأَنَّ ، ولكن ، وكأن ، وليت ، ولعل ،**
كذا عدها (١) أبو القاسم .

وقال سيبويه : هذا باب الحروف الخمسة وهي : **إِنَّ ، وليت ،**
ولعل ، ولكن ، وكأن (٢) ، وأسقط منها " **أَنَّ** " المفتوحة الهمزة ، ووجه
ذلك ، أن المفتوحة فرع المكسورة ، بدلالة أنها لا تفتح إلا في موضع يعمل
فيه العامل ، فكان فتحها مشعرا بأن موضعها يتأثر بالعوامل ، فلذلك اقتصر
سيبويه على الأصول وعدها أبو القاسم بأصولها وفروعها ، إلا أنه لم يستوف
جملة فروعها ، وذكر غيره أن في " **لعل** " ثمان لغات (٣) وهي : **لعل ،**
وَعَلَّ ، وَلَاَنَّ ، وَأَنَّ (٤) ، **وَلَعَنَّ ، [وَوَعَنَّ] ، وَغَنَّ ، وَعَنَّ ، ولعل**
أبا القاسم إنما لم يذكر هذه اللغات ، لقلّة استعمالها وأعمد على المشهور
منها ، كما لم يذكر " **هناها** " مع الأسماء الخمسة ، لقلّة استعمالها بالحروف .
والله أعلم .

مسألة (٦) : لما بُلغَ بالقراءة عليّ إلى هذا الموضع من الجمل
جرى بين المذاكرين في المسألة فوائد ، رأيت إثباتها هنا ، وذلك أن " **أَنَّ** "
المفتوحة فرع المكسورة بدلالة استفتاح الكلام بها مكسورة ، ولا يستفتح بها

-
- (١) الجمل : الكتاب : ١٣١/٢ وعدها العبرد خمسة أيضا انظر المقتضب : ١٠٧/٤ .
(٢) انظر هذه اللغات في أمالي القاضي : ١٣٤/٢ ، رصف المباني : ٣٧٥ .
(٣) وذكر المراد في الجني الداني أن فيها اثنتي عشرة لغة انظرها
هناك : ٥٢٩ ، وذكر الراعي أن " **لعل** وأن **وعل** ولأن " هي
شاهير تلك اللغات جاء في القرآن وفي فصيح الكلام . عنوان
الإفادة : ١٦٢ .
(٤) تكلمة من " **ح** " .
(٥) تكلمة من " **ح** " .
(٦) هذه المسألة ساقطة من " **ح** " بأكملها .

مفتوحة ، وما يستفتح به مقدم على ما يكون حشوا ، ثم إذا وقعت المكسورة مع معموليها [فهي] (١) من قبيل الجمل ، لا تكون فاعلة ، ولا مفعولة ، ولا مجرورة ، لأن كل واحد من هذه الثلاثة يخبر عنه في المعنى ، وإنما يخبر ويحدث عن الأسماء ، والمفتوحة مع معموليها من قبيل المفردات ، والفاعلية ، والمفعولية ، والجر من أحكام المفردات .

ثم قال بعض المذاكرين عن زمان فتحها : والسبب فيه هل هو متحد أو متعدد ؟ إن قلنا بالتعدد لم يكن بد من أحد أمرين : إما تقدم الموءثر بالزمان ، وإما تأخره بالزمان ، أما تأخره فبين الإحالة ، وأما تقدمه بالزمان فأدق من الإحالة ، لأنه يستلزم التعليق في زمانه الذي كان فيه متقدماً على زمان أثره بلا معلق ، وإذا كان كذلك وجب القول بالاقتران ، وبقي تعدد الزمان ، وهذه المسألة شبيهة بتكأة شيخنا أبي القاسم بن الشاط - رحمه الله عليه - كان يقول فيما إذا مر به نحو هذا : ففي أي وقت انكسرت القدر ، أني زمان الأصحة أم في زمان الكسر ، أم في زمان بين الزمانين ؟ وتلخيص ما يرفع الإشكال من هذا وأمثاله ، أن تقدم السبب / على المسبب ، ٩٧ مرة يكون تقدماً زمانياً ومرة يكون تقدماً حكماً ، وهذا مما أتقدم فيه حكماً لا زمانياً ، وهو الذي عبرنا عنه قبل الاقتران ، فتأمل ذلك ، وبالله التوفيق .

(١) تكملة يستقيم بها المراد .

(٢) هو أبو القاسم قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصاري السبتي قال ابن فرحون أقرأ عمراً بمدينة سبته الأصول والفرائض ، مقدم "موصوف" بالإمامة ، وكان موفوراً الحظ من ألقه حسن المشاركة في العربية كاتباً مترسلاً رياناً من الأدب ، له نظر في المعليات ، يكنى كما سبق بأبي القاسم ، والشاط كما قال هو اسم لجدّه لطوله ، ولد سنة ٦٤٣ ، ومات سنة ٧٢٣ . ترجمته في برنامج السوادني آشي : ١٦٨ ، ودرة الحجال : ٢٧٠ / ٣ - ٢٧١ ، والذبيح المذهب : ١٥٢ / ٢ .

فصل : ثم إن هذه الحروف نصبت الأسم الذي كان مبتدأ ، ورفعت
الخبر الذي كان خبراً ، لأنها أشبهت الفعل المتعدي إلى واحدٍ من خمسة
أوجه . (١)

أحدها : أن معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد ، والتمني ،
والترجي ، والتشبيه ، والاستدراك .

والثاني : أن عددها كعدد الأفعال ، لأن منها ثلاثيا ورباعيا ،
وخماسيا .

والثالث : أن أواخرها مفتوحة كأواخر الماضي .

والرابع : أنها تطلب أسمين من وجهين مختلفين ، وذلك أنها
تطلب الخبر ، لأنها إنما سيقت لتوكيده ، أو تنزيهه ، أو ترجيئه ، وغير ذلك
من المعاني المذكورة قبل ، وتطلب المبتدأ بتوسط الخبر ، لأنه مطلوبه
على اللزوم .

والخامس : أنها يتصل بها ضمير المنصوب كما يتصل بالفعل ، فتقول :
إنك ، وانه ، وإني كما تقول : ضربني ، وضريك وضربه ، هذا كله توجيه
أبي القاسم ، وقد نقضها عليه السهيلي إلا الرابع (٣) ، وهو اختصاصها
بالجملة الأسمية ، وهو الذي عبر عنه بأنها تطلب أسمين من وجهين مختلفين
، قال : أما اتصال الضمير المنصوب بها ، فلم يكن إلا بعد حصول التشبيه
الموجب للعمل ، ولولا ذلك لم يتصل بها ، فلا فرق في هذا بين الضمير

(١) ذكر هذه الأوجه الزجاجي في الجمل عدا الوجه الثاني ، وذكر الأربعة
الأول ابن أبي الربيع في البسيط : ٧٦٨ وذكرها الشاطبي في شرح
الألفية : ٤٠٤ / بمنص ابن الفخار هنا ، فيبدو أنه نقلها عن
أستاذه .

(٢) انظر نتائج الفكر : ٣٤٢ . وجعل المبرد شبيهاً بالأفعال بأنها لا تقع
إلا على الأسماء فقال : "... وإنما أشبهتها ، لأنها لا تقع إلا على
الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي ، والتمني ، والتشبيه التسي
عباراتها الأفعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب
الماضي . " المقتضب : ١٠٨ / ٤ .

والظاهر ، في أن كل واحد منهما ثانٍ عن الوجه الذي أوجب لها العمل ، وهذا الذي قاله ظاهر .

وأما الثلاثة الباقية فموجودة في حرف " ثم " ، ولم يوجب لها ذلك شيئاً من العمل ، انتهى ما قاله السهيلي . (١)

وأجود ما يقال في ذلك - والله أعلم - أن اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذي أوجب لها العمل ، وأما الشبه المذكور ، فلم يوجب [لها] شيئاً (٢) من العمل ، وإنما أوجب تقسيم العمل على حسب الحاصل في معموليها (٣) . والله أعلم .

فصل : ثم قال (فلا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ولا عليها) (٤) .

إن وأخواتها غير متصرفة في نفسها ، وما لا يتصرف في نفسه فلا يجوز أن يتصرف في معموله ، فمن ثم لم يجز أن يتقدم عليها شي مما في حيزها (٥) ، فلا يتقدم عليها اسمها ، ولا خبرها مطلقاً ، ولا معموله مطلقاً ؛ لما ذكر من عدم تصرفها ، وأما تقديم خبرها على اسمها فجائز بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً ،

(١) قول السهيلي هذا نقله الأشاطبي في شرح الألفية : ٤٠٤ / ولم أعر عليه في نتائج الفكر إلا الوجه الرابع الذي سبقت الإشارة إليه ، وكذلك لم أجده في أماليه . فيبدو أن الأشاطبي نقله من عند أستاذه ، لأنه صرح بالنقل عنه من الفقرة التالية . (٢) زيادة من " ح " وشرح الأشاطبي . (٣) في معجمها . وهذه الفقرة نقلها بنصها الأشاطبي عن أستاذه ابن الفخار انظر شرح الألفية : ٤٠٤ . وقال الراعي في ضوان الإفادة : ١٦٣ " . . . فهذه الحروف مختصة بالدخول على الجمل الاسمية ، فلاختصاصها وجب لها أن تعمل ، وإنما رفعت ونصبت لشبهها بالفعل الماضي المتعدى إلى واحد ، وشبهها به من أربعة أوجه " . ثم ساق الآ وجه السابقة عد الخامس .

(٤) الجبل : ٥٧ .

(٥) في الأصل : " خبرها " خطأ .

وكذلك معموله ، بالشرط المذكور ، وأكثر ما يكون هذا في الشعر كقوله : (١)

فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلا يله

فصل : وأما قوله : (لأن كان متصرفة . تقول : كان يكون

(٢)

فهو كائن ومكون) .

أما كان يكون فلا إشكال فيهما لمجيئهما في التنزيل ، وأما كائن

فمعلوم من كلام العرب ، حكى الخليل في الكتاب : (٣) هو كائن أخيك ،

وأصله كائن أخاك وأضيف للتخفيف ، ولولا ذلك لم يجز ، ثم تقدير الأنفصال .

ليس هو المجوز بأفراده ولكن لما أنضاف البيان (٤) كان خبر كان مشبهاً

بالمفعول به حصل الجواز بمجموع الأمرين . والله أعلم .

وأما مَكُونٌ فلا يقال بوجه ، وألما منع من ذلك ما يلزم عليه من حذف

الابتداء من غير دليل وإبقاء الخبر ، وهذا ممنوع عند الكافة ، لأنهم

جزءان متلازمان لا يستغنى أحدهما عن صاحبه (٥) ، ولا شكال هذه المسألة

سأل ابن جنى عنها شيخه الفارسي فقال له : أيجوز أن يقال : مَكُونٌ ؟

فقال : لا ، فقال له : أنا خطأ سيبويه ؟ فقال : لا ، فقال له : أنا خطأ

الناسخ ؟ فقال : لا ، فقال له فأيش (٦) هذا ؟ فقال : ليس كل داء

يعالجه الطبيب . (٧)

(١) ذكر اليفدادي في الخزانة ٥٧٣/٣ أن هذا البيت من الخمسين

المجهولة ، وهو في الكتاب : ١٣٣/٢ والأصول : ٢٤٧/١ ، وشرح ابن عصفور : ٤٤٠/١ ، والمقرب : ١٠٨/١ ، وشرح الشاطبي

: ٤٠٩ /

الجميل : ٥٢ .

(٢) لم أستطع العثور على ذلك في الكتاب . والذي في الكتاب : ٤٦/١

(٣) قوله " هو كائنٌ ومَكُونٌ ، كما تقول : ضارب ومضروب " .
(٤) في الأصل " إليه أن " فالتبست على الناسخ لأشباه الكلمتين في الخط .

(٥) انظر إصلاح الخلل : ١٦٠ .

(٦) في الأصل " أيش " بإسقاط حرف العطف .

(٧) قول المناقشة التي في هذه المسألة بين ابن جنى وشيخه في إصلاح

الخلل : ١٦٠ .

(١) والمسألة فيها [للناس] خلاف كثير، وأجود ما وجهت به ما قاله
الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع : إنه إنما أراد بذلك الإِعلام بتصرف
الفعل ، وإن مكوناً ليس امتناعه من جهة الفعل (٢) ، وإنما امتناعه من
جهة أخرى وهي : ما يلزم عليه من حذف المبتدأ من غير دليل ، وإيقاء
الخبر على ما تقدم ذكره ، ولولا ذلك لجاز ، والله أعلم .

فصل : ثم قال (٣) : (وأعلم أنه إذا كان خبر هذه الحروف
حرف خفض ، أو ظرفاً جاز تقديمه على الاسم) (٤) إلى آخر الفصل .

وجه هذا الاتساع أن كل كلام لا يخلو من ظرف ومجرور ، إِمَّا تصريحاً
وأما تقديرًا / تقول من ذلك : قعد زيد يوم الجمعة في المسجد ، فهذا
٩٨ تصريح بالظرف والمجرور ، وتقول : قعد زيد ، فهذا الكلام ، وإن لم
يصرح فيه بالظرف والمجرور فإنه في الحكم كالأول ، فإنَّ هذا الفعل لا بد
من جهة التحصيل أن يكون في زمان وفي مكان ، فلما لم يخل منهما كلام وكثر
هذه الكثرة اتسعت فيهما ما لم يتسع في غيرها ، فنصل بهما حيث لا يفصل
بغيرهما ، فهذا وجه الاتساع المذكور والله أعلم .

فصل : ثم قال : (فإن أتيت بخبر مع الظرف بعد الاسم) (٤) إلى

آخر الفصل .

هذه المسألة فيها أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون الاسم الذي بعد اسمها خبر "ان" والظرف
أو (٥) المجرور من صلته ، أي متعلق به ، وهذا الوجه جائز مطلقاً سواء كان

-
- (١) زيادة من "ح" .
(٢) البسيط : ٧٧٤ - ٧٧٥ .
(٣) "ثم قال" ساقطة من "ح" وانظر الجمل : ٥٢ .
(٤) الجمل : ٥٢ .
(٥) في "ح" "والمجرور" .

الظرف أو المجرور تاماً أو ناقصاً .

الثاني : أن تنصبه على أحوال ، ويكون الخبر في الظرف أو المجرور ،
إلا أن هذا الوجه لا يكون إلا بشرط أن يكون الظرف أو المجرور تاماً ، أي
يتم به مع الأسم الكلام ، بأن يصلح أن يكون خبراً كقولك : **إِنَّ** في الدار زيداً
قائماً ، **وَإِنَّ** عندك زيداً قائماً ، **فزيدٌ** اسمٌ **إِنَّ** ، وقائمٌ نصباً على الحال ، والخبر
في الظرف أو المجرور ، ولو قلت : ان اليوم زيداً قائماً ، أو **إِنَّ** (١) في يوم
الخميس زيداً ذاهباً ، بنصب " قائم " و " ذاهب " على أحوال لم يجز ؛ لأن
أحوال لا تكون إلا بعد تمام الكلام ، وهذا الظرف أو المجرور غير تام ، فلذلك
لم يجز في قائم غير الرفع على الخبر .

الثالث : أن يكون الظرف ، أو المجرور خبراً ، **لِإِنَّ** ، و " قائم " **لِ**
المرفوع خبر ثان ، وقد جوز سيبويه في قوله تعالى : * **كَلَّا** **إِنهَا** **لَظُّى**
نزاعة للشوى * (٢) في قراءة الرفع أن تكون **لَظُّى** ، ونزاعة جميعاً خبرين ،
لِ **إِنَّ** " فهذه المسألة كذلك ، والله أعلم .

الرابع : أن ترفع " قائم " على الخبر ، ويكون المجرور في موضع
أحوال من الضمير في الخبر ، كأنه قال : ان زيداً قائمٌ في حال كونه
ثابتاً في الدار .

ووجه خامس : أن يكون اسم **إِنَّ** ضميراً للأمر والشأن والجملة خبرها ،
كأنه قال : إنه في الدار زيد قائم ، ولكنه حذف ضمير الأمر والشأن لطول
الكلام ، وليس هذا خاصاً بالشعر ، ولكنه أكثر ما يكون فيه .

(١) في الأصل " وإن " .

(٢) سورة المعارج : ١٥ وهي قراءة ابن مسعود ، انظر الكتاب : ٨٤/٢
وذكر ابن زنجلة أن النصب في " نزاعة " قراءة حفص ، وقرأ الباقر
بالرفع ، فمن نصب فعلى أنها حال مؤكدة ، كما تقول : " أنا زيد
====

فصل : ثم قال : (وأعلم أن كل شيء كان خبراً للمبتدأ) (١)

إلى آخر الفصل .

كان ينبغي أن يقول : وأعلم أن كل شيء كان خبراً للمبتدأ ، فإنه يكون خبر هذه الحروف ، إلا الجملة غير الخبرية المتقدم تفسيرها في باب كان ، وإلا ما له صدر الكلام من مفردات الأسماء ، وهذا المعنى يريد ، ولكن الإطلاق في موضع التقييد محل بالمقصود ، والله أعلم .

فصل : ثم قال (وأعلم أنه يدخل في خبر إن وحدها من بين

سائر أخواتها اللام) .

يعني لام الآتداء ، وهذه اللام لها ثلاثة ألقاب : لام التوكيد ، ولام الآتداء ، ولام إن ، ولا تقع إلا في جملة خبرية صالحة أن تكون جواباً للقسم (٣) ، وهذه الأوصاف الثلاثة مخصوصة بـ "ان" وحدها من بين سائر أخواتها ، فلا تدخل هذه اللام مع ليت ، ولعل ، لأنها وإن كانا في جملة فإنها غير خبرية ، وغير صالحة أن تكون جواباً للقسم ، ولا تدخل مع "كان" ولا مع "لكن" لأنها وإن كانا في جملة خبرية ، فإن واحدة منهما لا تكون جواباً للقسم ، ولا تدخل مع "أن" المفتوحة الهمزة ، لأنها وإن صلحت أن تكون جواباً للقسم عند بعضهم فإنها ليست بجملة ، لأنها موصولة بما بعدها ،

معروفاً ومن رفعها جعلها بدل من " لظي " وهو قول الفراء . وقال الزجاج بما قال به سيبويه شبهه بقولهم : إنه حلوا حامضاً ، إذ قد جمع الطعمين ، حجة القراءات : ٧٢٣ - ٧٢٤ .

(١) الجمل : ٥٣ .

(٢) انظر ص : ٢١٩ ، وهذا المأخذ أخذه عليه ابن الضائع في كلا

الموضعين . انظر شرح الجمل : ١٥ / أ ومثله قال في البسيط : ٧٧٧

واعترضه بأن أبا القاسم يريد الحقائق وهي أن هذه الحروف يخبر عنها بالجملة وبالظروف كما يخبر عن المبتدأ بالجملة وبالظروف دون الالتفات إلى احتمال الجملة للصدق والكذب .

(٣) انظر البسيط : ٧٨١ .

والموصول مع صلته بمنزلة أسم مفرد (١) ، فلهذا آختصت (٢) بـ "ان" المكسورة
 الهمزة من بين سائر أخواتها والله أعلم .

فصل : ثم إن هذه اللام أصلها أن تكون قبل "إن" كقولك :

لِإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، ولكنهم كرهوا الجمع بين حرفين مؤه كدين ، ففرقوا بينهما
 إصلاحاً [للفظ] (٣) لهذا الغرض ، فأخروا اللام إلى الخبر بشرط الفصل ،

وبشرط أن لا يكون فعلاً ماضياً مطلقاً عند قوم (٤) ، أو متصرفاً عند آخرين ،
 والأل يكون شرطاً ولا جزءاً ، ولا قسماً وجواباً (٥) ، تقول من ذلك : إِنَّ

زَيْدًا لِقَائِمٍ ، وَإِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ ، وان زيدا عندك ، وان زيدا ليقوم ،

وَإِنَّ زَيْدًا لَنَعَمِ الرَّجُلِ ، على أحد القولين ، فإذا قلت : ان زيدا لأبوه

قائم ، فقيل : انها مؤخره من تقديم ، كالمسائل الأولى ، وقيل انها في

موضعها ، لا ينوى بها التقديم ، بدليل ثباتها في موضعها عند سقوط ان ،

ولو (٦) كانت مؤخره من تقديم ، لوجب ردها إلى أول الكلام عند زوال "إن" ،

لارتفاع السبب الذي أوجب / تأخيرها ، وهذا ظاهر والله أعلم ، وتظهر ٩٩

شبهة الخلاف في نحو هذه المسألة : إذا قلنا (٧) : ان زيدا في الدار لأبوه

قائم ، وَإِنَّ [زَيْدًا] طَعَامَكَ لِأَبَوِهِ أَكَلٌ ، فمن قال : إنها مؤخره من

(١) انظر البسيط : ٧٨١ .

(٢) في "ح" اختصت .

(٣) تكلمة من "ح" وانظر المسألة في الخصائص : ٣١٤/١ باب في

إصلاح اللفظ .

(٤) نقل أبو حيان أن الصّار وأبن السّيد معنا ذلك نقلاً عن سيبويه

بهمع الهوامع : ١٧٤/٢ ، ومنع الجمهور دخولها على الماضي

المتصرف وأجاز الكسائي وهشام دخولها على الماضي المتصرف على

نية الاقتران بقدر . انظر المغني : ٣٠١ ، وورصف المياني : ٢٣٤ ،

والجنّي الداني : ١٦٣ ، ١٦٢ .

وقال الزمخشري إنها لا تدخل إلا على الأسم والفعل المضارع .

المفصل : ٣٢٨ وانظر المسألة في شرح الألفية للشاطبي ٤٢٣ ،

وشرح ابن عصفور ٤٣٢/١ ، وتقييد ابن لب : ٧٢٥ .

(٥) انظر شرح الألفية للشاطبي : ٤٢٥ .

(٦) سقطت واو العطف من الأصل .

(٧) في "ح" قلت . (٨) تكلمة من "ح" .

تقديم جواز هذه المسألة ، كما جوزها الكل في المسائل المتقدمة ، ومن قال :
إنها في موضعها لا ينوي بها التقديم منع هذا ونحوه ، لأن هذه اللام لها
صدر الكلام ، فلا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها إذا كانت في موضعها ،
فتدبر ذلك . والله المستعان .

فصل : وتوخر هذه اللام أيضا إلى اسم " إن " بشرط الفصل
بينهما ، ولا يفصل بينهما إلا بظرف أو مجرور ، كقولك : إن في الدار لزيدا ،
وتوخر أيضا إلى معمول الخبر بشرط تقديمه عليه ، وحصول الفُصل بينهما
كقولك : ان زيدا لطعامك آكل ، ولا يجوز دخول اللام في الخبر مع دخولها
في معموله المقدم عليه غالبا^(١) ، وقد سمع من كلامهم : اني لبيحمد الله
لصالح^(٢) ، وهو قليل في الاستعمال^(٣) .

فصل : ثم قال : (وتقول في العطف إن زيدا قائم وعمره ، وعمره
بالنصب والرفع)^(٤) .

أما نصب هذا المعطوف فلا إشكال في أن جميع هذه الحروف متساوية
فيه ، وأما رفعه فإن هذه الحروف تنقسم بالنظر إليه على ثلاثة أقسام : إن ،
ولكن قسم ، وليت ، ولعل ، وكان قسم ، وأن المفتوحة الهمزة قسم .
[فأما]^(٥) إن ولكن ، فإن المرفوع فيها بعد الخبر على ثلاثة أوجه :
أحدها : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، كأنه قال : إن زيدا قائم ،
وعمره قائم ، ثم حذف من الثاني ما دل عليه الأول ، وهذا من باب عطف
الجملة المتساوية في المعنى ؛ لأن " إن " لم تُفَيِّر من المعنى شيئا .

-
- (١) أجاز الزجاج دخولها على الخبر وعلى معموله مثل : إن زيدا
لفي الدار لقائم انظر شرح الشاطبي : ٤٢٦ / .
(٢) انظر هذا القول في شرح ابن عقيل : ٣٧١ / ١ .
(٣) في الأصل : " الاستفهام " خطأ .
(٤) الجملة : ٥٤ .
(٥) تكلمة من " ح " ومكانها بياض في الأصل بقدر كلمتين .
(٦) انظر هذه الأوجه في البسيط : ٦٦٧ .

وآلوجه الثاني : أن يكون عطفاً على الضمير الذي في الخبر إن كان ما يتحملة كأنه قال : ان زيدا قائم هو وعمرو ، والأحسن في ذلك أن يوء كد أو يفصل (١) ، وهذا من عطف مفردٍ على مفرد .

وآلوجه الثالث : أن يكون عطفاً على موضع أسم "إن" قبل دخولها ، على توهم الأصل ؛ لأن "إن" لم تغير من المعنى شيئاً .

وينبغي أن يحقق النظر في هذا الموضع ، فإن بعض أسياننا السبتيين المحققين وهو : الأستاذ أبو عبدالله بن عبد النعم - رحمة الله عليه - سلك مسلك أبي عبدالله بن أبي العافية ، في إنكار العطف على الموضع في هذا الباب وأمثاله ، فكان يقول : إن العطف على الموضع ، إنما يكون حيث يتقدم عاملان أحدهما معلق باللفظ ، والآخر معلق بالموضع ، فإذا كان كذلك جاز أن يحمل المعطوف على كل واحد منهما ، كقولك : ليس زيد بقائم ولا قاعداً [معا] (٢) ، فليس عاملة في الموضع ، وألباء عاملة في اللفظ ، ولا تشبه "إن" هذا ؛ لأنها معاقبة للابتداء ؛ لا تجامعه البتة ، فوجب ألا يكون العطف على الموضع إلا بشرط حضور صاحبه ؛ لأنه لا موضع إلا لذي (٣) [موضع] (٤) ، وصاحب الموضع هو الأبتداء ، وقد زال بدخول الناسخ ، فوجب زوال الموضع بزوال صاحبه (٥) ، وهذا مذهب قوي .

قال سيبويه : وأعلم [أن] الأسم أوله الأبتداء ، وإنما يدخل الرفع والناصب سوى الأبتداء ، وألجار على الأبتداء ، ألا ترى أن ما كان

(١) انظر الكتاب : ١٤٤/٢ ، والمقتضب : ١١٢/٤ .

(٢) تكلمة من "ح" .

(٣) في الأصل "الذي" خطأ .

(٤) تكلمة من "ح" ومكانها بياض في الأصل .

(٥) انظر قول ابن أبي العافية في البسيط : ٧٩٤ ، وقد تقدّم : ١٨٧ ، وهناك أستوفيت مراجعته

(٦) تكلمة من "ح" ومكانها بياض في الأصل .

مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى
الآبتداء ما دام مع ما ذكرت لك ، إلا أن تدعه ، وذلك إذا قلت : عبد الله
منطلقاً ، إن شئت أدخلت رأيت [عليه] (١) ، فقلت : رأيت عبد الله منطلقاً ،
فالمبتدأ أول ، كما أن الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة (٢) . فقله :
ولا تصل إلى الآبتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه ، نص في الموضع .
فأما من قال بجواز العطف على الموضع ، فإنما غره في ذلك ما نحا
إليه سيبويه من أن بعض العرب يتوهم الآبتداء فيعطف عليه . قال في الكتاب :
وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون زاهبون ، وإنك
وزيدٌ زاهبان ، وذلك أن معناه معنى الآبتداء ، فيرى أنه قال : هم ،
كما قال : (٣)

* ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً *

(٤)

على ما ذكرت لك ، انتهى .
وإنما اضطّر سيبويه إلى توهم الآبتداء ، لاشتراك المعطوف
والمعطوف عليه في الخبر وأستحالة أن يعمل عاملان في معمول واحد ، ألا ترى
أنه لو جعل المرفوع مبتدأ لوجب أن يكون " زاهبان " مرفوعاً بـ " أن "

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) الكتاب : ٢٣/١ - ٢٤ .

(٣) هذا عجز البيت وصدوره .

* بدالي أني لست مدرك ما مضى *
وفي نسبه اضطراب فهو لزهير ابن أبي سلمي ، أولصرمة بن قيس
الأنصاري كل ذلك قاله سيبويه في مواطن متعددة : ١٦٥/١ ،
٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ١٦٠/٤ .
وذكر الأصبغي أن هذا البيت ليس موسوماً بميسم زهير ، وإنما هو
لصرمة بن قيس : الوصايا : ٨٤ ولم يتعرض الأصبغي لشرح الغندجاني
لهذا البيت وهو في شرح ديوان زهير : ٢٨٧ ، والخزانة : ٦٦٥/٣ ،
وانظر بقية تخريجه في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٧٢/١ .
(٤) الكتاب : ١٥٥/٢ .

وبالابتداء ، ولم يضطر إلى ذلك فيما إذا انفرد كل واحد من الأسمين نحو:
ان زيدا قائم وعمرو ، لأن الدلالة / على الخبر حاصلة مع مخالفة عمل
١٠٠ "إن" لعمل الابتداء ؛ لاجتماعهما في معنى الإيجاب ، فلم يضطر إلى توهم
الابتداء ، هذا هو الصحيح وإن كان على جواز العطف على الموضع في
باب "إن" جماعة كبيرة من حذاق الأئمة .

فالحاصل أن إطلاق القول بجواز العطف على الموضع أو تقييده
بخفاء الأعراب . أو تأخر المعطوف على الخبر لفظاً أو حكماً غير مستقيم ، لما
ذكرناه .

فأما قول بعضهم : إن الإسناد هو المحرز ، بمنزلة ليس في
بابها (١) ، فبناء على أصل مذهبه ، من أن الإسناد هو الرفع للابتداء ،
والمخالف ينكره ، فليس قادحاً فيما أورد على إفساد القول بالعطف على
الموضع في باب إن ، وأيضا فإن الإسناد وصف يعم ولا يخص ، وليست
العوامل هكذا ، فتأمل ذلك كله . والله المستعان .

وأما ليت ، ولعل ، وكأن ، وهو القسم الثاني ، فإن رُوع المعطوف
معها بعد الخبر على وجه واحد ليس غير ، وهو العطف على المضمرة في
الخبر إن كان الخبر ما يتحمله ، والأحسن في ذلك أن يوءد ذلك
المضمرة قبل العطف عليه ، أو يفصل بينهما ، (٢) ولا يجوز العطف على الموضع
عند القائل [به] (٣) في "إن" و"لكن" ، لأن ذلك إنما يكون على
توهم إسقاط الحرف ، وإسقاطه ها هنا يخل بالمعنى ، فلا يجوز توهم إسقاط
ما يخل بالمعنى ، بخلاف "ان" فإن إسقاطها لا يخل بالمعنى فيصح

(١) انظر المسألة في شرح الجزولية للأبدي : ١/١٠٠٨ .

(٢) انظر الملخص : ١/٢٣٥ ، وشرح الجزولية للأبدي : ١٠١٦ .

والبسيط : ٨٠٦ .

(٣) تكملة من "ح" .

توهمه ، فمن ثم جاز عندهم العطف على الموضع في " إِنْ " ولم يجز في ليت ، ولعل ، ولكن ، ولا يجوز أيضا رفعه بالابتداء ، لأنّفاء ما يدل على خبره ، ولا يَصِحُّ أن يدل خبر هذه الحروف الثلاثة على خبر المبتدأ ، لاختلاف معنى الخبرين ، وذلك أن أخبار هذه الحروف غير واجبة ، وخبر المبتدأ واجب ، ولا يدل خبر غير واجب على خبر واجب (١) ، فإن أظهرت الخبر نقلت : ليت زيدا قائم وعمرو قائم ، جاز ؛ لخروج هذه الجملة على حرف ليت وأستقلالها بنفسها ، وهذا ظاهر وأله أعلم .

وأما " أن " المفتوحة ، وهو : القسم الثالث ، فإن لم تصلح في مكانها المكسورة ، لحقت بالقسم الثاني في امتناع العطف على الموضع ، واختصاصه بالعطف على الضمير الذي في الخبر إن كان ما يتحملة ، كقولك : أعجبنى أن زيدا قائم وعمرو ، أي [قائم] هو وعمرو ، وذلك أن العطف على الموضع إنما هو على توهم إسقاط ذلك الحرف ، وتوهم إسقاط " أن " ها هنا يوء دي إلى إسناد الفعل إلى الجملة ، وذلك محال ، وما أدى إلى المحال محال ؛ فمن ثم لحق هذا الفرع بالقسم الثاني ، وذلك إذا رفعت المعطوف .
وأما نصبه على اللفظ فلا كلام في صحته . (٣)

وأما إن صلحت في مكانها المكسورة فإنها لاحقة بالقسم الأول في جميع ما ذكر في المكسورة ، ومن هذا القسم قوله تعالى * وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله * (٤) بدليل قراءة (٥) الكسر ، وكذلك [تقول] (٦) : ظننت أن زيدا قائم وعمرا ، (٧)

-
- (١) انظر هذه المسألة في شرح الجزولية للأبدي : ١٠١٦ .
(٢) تكلمة من " ح " .
(٣) انظر شرح الجزولية للأبدي : ١٠١١ .
(٤) سورة التوبة : ٣ .
(٥) أي كسر همزة إن . وهي قراءة الحسن ومجاهد وابن يعمر . انظر البحر المحيط : ٦/٥ .
(٦) تكلمة من " ح " .
(٧) ساقطة من " ح "

وعمره ، ألا ترى أنك تدخل الّلام فتكسر إن ، هذا هو الصّحيح (١) ،
خلافاً لمن أطلق القول في إلحاق " أن " المفتوحة بالمكسورة . (٢)

فصل : هذا الّذي ذكرناه من اعتبار الموضع في ان ، ولكن ، مخصوص
بعطف النسق دون سائر التوابع (٣) على حسب ما تقدم ، وينبغي أن نصورها
مسألة مسألة ، كل مسألة بعلمتها حتى يعلم الفرق بين عطف النسق وغيره من
التوابع .

مسألة النعت (٤) : إن زيدا العاقل قائم ، لا يكون فيه إلّا النصب ،
وذلك أن الغرض بالنعت بيان النعوت ، وفصله ممن يشاركه في اسمه
ليصح الإخبار عنه ، فوضعه أن يكون قبل الخبر ، متى جاء بعده فهو في
نية التقديم ، وأحمل على الموضع لا يكون إلّا بعد تمام الكلام ، ولهذا إذا
كان المعطوف قبل الخبر لم يكن فيه إلّا اعتبار اللفظ لا غير ، كقولك ان زيدا
وعمره قائمان ، ولا يتصور في النعت أن يكون بعد الخبر لفظاً ونية أصلاً ،
كما يكون ذلك في المعطوف ، فمن ثم لم يكن فيه إلّا النصب ، فتأمل هذه
المسألة فإنها كانت السبب في عمى الأستاذ أبي الحجاج الأعم ، وذلك أنه
سأله بعض نحاة عصره ، لم جاز اعتبار الموضع هنا في العطف ، ولم يجز
في النعت ؟ ، فتكلف إيراداً ، وكان إذ ذاك رمد العينين ، فنزل الماء
فيهما فعمي . (٥)

-
- (١) هذا هو مذهب ابن أبي الربيع . انظر البسيط : ٦٨٠ .
(٢) هو أبو الفتح بن جني . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٧/١ ،
والبسيط : ٨٠٤ . وتقييداً بن لب : ٧٢٧ .
(٣) انظر بقية التوابع في البسيط : ٦٨٤ وما بعدها ، وتقييداً بن لب :
٧٣٠ ، وهذا مذهب أهل الكوفة وبعض أهل البصرة فإنهم فيما
عدا " ان " و " لكن " فإن التابع يكون للفظ لا للموضع . انظر شرح
الجمل لابن عصفور : ٤٥٨/١ .
(٤) انظر المسألة في الكتاب : ١٤٧/١ ، والمقتضب : ١١٣/٤ .
(٥) قصة عمى الأعم هذه أوردها الشاطبي في شرح الألفية عن أستاذه
ابن الفخار : ٤٣٤ /

فإن قيل : قد جوزتم / أّنت على الموضع في باب "لا" ؟
فالجواب : أن "لا رجل" كالشيء الواحد ، من أجل التركيب ،
وليست إن مع أسمها كذلك .

فإن قيل : فقد جوزتم ذلك في نحو * مالكم من إله غيره * (١) ؟
وليس فيه ما في "لا رجل" من التركيب .

فالجواب : أن "من" زائدة وليست "ان" بزائدة ، فحصل

الفرق .

وأما مسألة التوكيد فالكلام فيها كالكلام في أّنت ، في أمتناع الحمل
على الموضع كقوله تعالى * قل إن الأمر لله * (٢) ، فأما قراءة أّرفع
فعلى الأبتداء والخبر (٤) ، دون اعتبار الموضع ، والتعميم من "كل" تابعا
حاصل كحصوله منه مبتدأ ، ولا تستعمل مضافة للضمير غالبا ، إلا على هذين
الوجهين ، وقد تقدم القول فيما حكاه سيبويه من قولهم : انهم أجمعون
زاهبون . (٥)

وأما مسألة البدل : فالكلام فيها أيضا كالكلام في مسألة أّنت
في أمتناع اعتبار الموضع ، وأيضا فإن البدل إن قلنا : إنّه على تقدير طرح
الأول فهو (٦) أسم "إن" المذكورة في التحصيل ، وأسم "ان" لا يكون

(١) وردت هذه الآية في سور متعددة أولها الأعراف : ٥٩ وأنظر البقية
في المعجم المفهرس .

(٢) آل عمران : ١٥٤ .

(٣) هي قراءة أبي عمرو انظر حجة القراءات : ١٧٧ .

(٤) انظر القرطبي : ٢٤٢/٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٣٠٣/١ ،

أي "كله" مبتدأ و"لله" خبر ، وهما في موضع خبران .

(٥) انظر ما تقدم ص : ٣٤٣ .

(٦) انظر معنى الطرح فيما سبق ص : ٣٠٣ .



إلا نصبا، وإن قلنا : انه على تقدير تكرار العامل ، فكذلك أيضا لا يكون
إلا نصبا ، لأنه لا عامل يصح تقديره مع البديل غير " ان " ومنسوخها
لا يصح تقديره ، لأنها متعاقبان ، وهذا واضح .

وأما عطف البيان وهي المسألة الرابعة : فالكلام فيها كالكلام في
النعته أيضا في امتناع اعتبار الموضع ، لأنه معمول للعامل في المعطوف
هو عليه ، فلو حمل على الموضع ، لكان معمولاً لعامل آخر ، على سبيل
الاستقلال ، وذلك لا يتصور كما لا يتصور في النعت ومجراها في ذلك واحد
وآله أعلم .

وذكر عن الجرمي ، والزجاج ، والفراء (١) إجراء النعت وعطف
البيان ، والتوكيد مجرى عطف النسق في جواز اعتبار الموضع ، وهو غير
مستقيم ، لما ذكرناه ، فأما قوله تعالى * قل ان ربي يقذف بالحق علام
الغيوب * (٢) في قراءة الرقع (٣) ، فإنه عند سيبويه على وجهين :

أحدهما : على البديل من الضمير في الخبر .

والثاني : أن يكون مبنيا على مبتدأ ، أي هو ظلام (٤) ، ولا سبيل

إلى حمله على الموضع لما تقدم ، وقد تقدم القول في رفع (٥) * قل إن الأمر
كله لله * (٦) .

(١) ذكر ابن عصفور أن هذا مذهب أهل الكوفة وبعض البصريين قال :
" وأما أهل الكوفة وبعض البصريين ، فإن الإتيان عندهم فيما عدا " إن " و
" لكن " على اللفظ ليس إلا . . .

وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦٨/٨ ونقل أبو حيان في الآية
التالية أن ظاهر قول الزجاج فيها أن كلام بالرفع خبر ثانٍ وقرأ
الجمهور بالرفع .

(٢) سبأ : ٤٨ .

(٣) في " ح " " في قراءة رفع علام " . والرفع قراءة الجمهور ، وقرأ
بالنصب عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق ، وزيد بن علي ، وابن أبي عمير
وغيرهم . البحر المحيط : ٢٩٢/٧ .

(٤) الكتاب : ١٤٧/٢ .

(٥) تكملة من " ح " .

(٦) انظر ما سبق ص ٢٨٠ .

مسألة (١) : لا خلاف عند البصريين في امتناع إن زيدا وإن
عمراً قائمان ، لما فيه من إعمال عاملين في معمول واحد (٢) ، إلا أن تكون
الثانية توكيداً للأولى ، ومأخذها على مذهب الفراء (٣) القائل بجواز إعمال
عاملين في معمول واحد ، بشرط اتفاق المعنى والعمل ، فتكون المسألة حينئذ
جائزة .

لا خلاف في جواز : زيد وعمرو قائمان ، وإن كان فيه إعمال
عاملين في معمول واحد (٤) ، لأن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ،
عامل في خبره ، لكنه أجرى مجرى المثنى من أجل أن العطف في المختلف نظير
التثنية في المتفق ، ولولا السماع لسوت الأولى في الامتناع .

فرع بين أصليين : اختلف سيبويه والأخفش في جواز لا رجل
ولا امرأة قائمان ، فجوزها سيبويه بناءً على " أن " لا " وما علت فيه في
موضع رفع بالابتداء ، فالمسألة عنده ملحقة بالثانية ، ومنعها الأخفش بناءً
على أن " لا " تعمل في خبرها فالمسألة عنده ملحقة بالأولى (٥) ،
وأتفقا على جواز : لا رجل ولا امرأة في الدار ، كما اتفقا على جواز : إن
زيداً وإن عمراً في الدار ، وكل واحد من الإمامين يقدر ما يتعلق به المجرور
على أصل مذهبه على ما تقدم ، وهذه المسألة أحكمها الفارسي غاية الأحكام ،
وطول فيها ، وهذا اختصارها ، فأبصر ذلك وتأمله ، وبالله التوفيق .

-
- (١) من هنا إلى آخر هذا الباب ساقط من " ح " .
(٢) يعتبر الفراء أن خبر ان واخواتها باق على رفعه ولم توءثر فيه
هذه الحروف انظر معاني الفراء : ٣١١/١ .
(٣) انظر المساعد : ٤٥٢/١ .
(٤) انظر المصدر السابق . ٤٤١ /
(٥) انظر المصدر نفسه ٤٤١/١ .

باب الفرق بين إِنَّ و أَنَّ

اعلم أن " إِنَّ " لها ثلاثة مواضع ، موضع يلزم فيه كسرهما ، وموضع يلزم فيه فتحها ، وموضع يجوز فيه الأمران .

فيلزم كسرهما في ثمانية مواضع : إذا وقعت أول الكلام ، وإذا كانت معها اللام ، وبعد الواو والحالية ، وألا الاستفتاحية ، وكلا الجزرية ، وحتى الابتدائية ، وبعد القول المجرد من معنى الظن ، وإذا وقعت صلة للذي وأخواتها ، فهذه ثمانية مواضع يلزم فيها كسرهما .

وأما ما يجوز فيه الأمران ، فأربعة مواضع وهي : إذا وقعت بعد القسم ، والقول المشرب معنى الظن ، وبعد أما / وإذا الفجائية ، إلا أن كسرهما بعد القسم أجود ، بل لا ينبغي أن يجوز غيره (١) ، لا مرين :

أحدهما : أن ذلك لم يأت في القرآن أصلا .
والآخر : أن جواب القسم لا يكون إلا جملة اسمية أو فعلية ، فقول أبي القاسم : (والفتح جائز قياسا) (٢) فيه نظر ؛ لما ذكرناه .

(١) ذكر الزجاجي رحمه الله . أن " ان " تكسر بعد القسم ، ثم نقل عن بعض النحاة جواز الفتح ، ثم تعرض ابن مالك لذلك فقال : فأكسر في الابتداء وفي بدء صلة حيث إِنَّ ليمين مُكْمَلَةٌ ثم قال فيما بعد :
بعد إذا فُجَاءَةٌ أو قَسَمٌ لا لام بعده بوجهين نبي واعتذر عنه الشاطبي - رحمه الله - بأن ما في البيت السابق مقيد لما في البيت التالي . فعلى ذلك يجب كسر همزة ان في جواب القسم . انظر شرح الألفية للشاطبي : ٤١١-٤١٢ وهذا مذهب البصريين . انظر المقتضب : ١٠٧/٤ وسمع الهوامع : ١٦٦/٢ وصححه ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٦٠/١ ونقل هذه الفقرة عن الاستاذ ابن الفخار الراعي في عنوان الإفادة : ١٦٩ . ثم عقب ذلك بقوله : نقوله : لم يأت في القرآن ليس فيه دليل لأن القرآن قد يأتي على الأفصح مرة وعلى الفصح أخرى ، وإنما الدليل في الثاني .
الجمل : ٥٨ (٢)

وأما القول المشربُ معنى الظنِّ ففيه ثلاث لغات :

إحداها : إجراؤه مجرى الظن مطلقاً . (١)

والثانية : الحكاية مطلقاً على الأصل فيه . (٢)

والثالثة : إجراؤه مجرى الظن بأربعة شروط وهي (٣) : أن يكون فعلاً مضارعاً بقاء الخطاب تقدمته أداة الاستفهام (٤) ، لم يفصل بينهما بأجنبي ما عدا الظرف والمجرور ، والحكاية جائزة مع استيفاء الشروط ؛ لأنها الأصل ، فمن عمل القول في المبتدأ والخبر فتح " إن " ومن حكى كسرهما .

والموضع الثالث وهو ما عدا ما ذكر : يلزم فيه فتحها ، وهي وما عملت فيه بمنزلة اسم يحكم على موضعه بالرفع والنصب والجر .

مسائل الباب : ان زيدا قائم ، إن كانت التوكيدية التي نحن بسبيلها لزم كسرهما لوقوعها أول الكلام ، لأن تقديرها مع الفتح قيام زيد ، وهذا ليس بكلام ، فلا يجوز فتحها حتى يضم إليها ما يكون معه كلاماً نحو : ظننت أن زيدا قائم ، وفي علمي أن زيدا عالم وما أشبه ذلك ، وإن كانت التي معناها الرجاء ، إحدى لغات لعل ، فتحتها فقلت : أن زيدا قائم بمعنى لعل زيدا قائم ؛ لأنها ليست المصدرية ، كذا قال الخليل في قوله تعالى : ﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ (٥) أي لعلها إذا جاءت لا يؤمنون (٦) .

(١) وهذه لفظة بني سليم . الكتاب : ١٢٤/١ ، وشرح ابن عصفور . ٤٦٢/١

(٢) انظر الكتاب : ١٢٢/١ .

(٣) هذه الشروط يشترطها اكثر العرب . انظر المساعد : ٣٧٥/١ .

(٤) في " ح " " استفهام " بدون تعريف .

(٥) الأنعام : ١٠٩ . وانظر قول الخليل في الكتاب : ١٢٣/٣ . وأما ابو الخطاب الاخشاش الكبير فيجعلها مكسورة على أنه ابتداء بها . وما قال به الخليل هو قراءة أهل المدينة ، وانظر حجة القراءات : ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٦) تكلمة من " ح " .

مسألة اللام : تقول : علمت إنَّ زيدا لِقائم ، ولا يجوز فتحها معها ؛ لأن هذه اللام مقدرة قبلها ، وهي إحدى المَعْلَقَات ، فمن ثمَّ لزم كسرها معها ، وقد تقدم بيان ذلك في الباب قبل هذا (١) ، فأما فتحها في قوله تعالى : * وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام * (٢) في بعض القراءات فعلى زيادة اللام (٣) ، فليست التي يجب كسرها معها ، وكذلك إذا قلت : علمت أن زيدا ليقوم ، بفتحها لا غير ، أن هذه اللام لام اليمين وليست لام الأبتداء ، بدليل إلحاق نون التوكيد ، فلو أسقطت النون لكانت لام الأبتداء ، ووجب كسر إنَّ ، لما تقدم .

مسألة الواو الحالية : جاء زيد وإنَّ يده على رأسه ، بالكسر لا غير ، لأن واو الحال مخصوصة بالأجمل ، و"أن" المفتوحة بتأويل المفرد ، فلم يكن لها سبيل إلى هذا الموضع ، وبهذه المنزلة "ألا" "الاستفتاحية" ، و"كلاً" الجزرية ، ويقال : الردعية ؛ لأنَّ الموضع مخصوص بالأجمل ، ولا حظ فيه للمفرد .

مسألة حتى الأبتدائية : قام القوم حتى إنَّ زيدا قائم ، لا يجوز فتحها هنا لتعذر تأويلها بالمصدر ، فإن كانت العاطفة فتحتها كقولك : عرفت زيدا حتى أنه كريم ، أي حتى كرمه .

- (١) ساقطة من "ح" .
- (٢) الفرقان : ٢٠ كما في الخصائص : ٣١٥/١ .
- (٣) قرأ بها سعيد بن جبير كما في الخصائص : ٣١٥/١ ، والمغني : ٣٠٧ ، وشرح الرضي : ٣٥٦/٢ ، وهي في البحر المحيط : ٤٩٠/٦ دون نسبة . قال أبو جعفر النحاس : "إذا دخلت اللام لم يكن في إنَّ إلا الكسر ، ولو لم تكن اللام ما جاز أيضا إلا الكسر ، لأنها مستأنفة . وهذا قول جميع النحويين ، إلا أن علي بن سليمان حكى لنا عن محمد بن يزيد أنه قال يجوز الفتح في إنَّ هذه وإنَّ كان ما بعدها اللام ، وأخسبه وكما منه .
- إعراب القرآن : ٤٦٢/٢ . وانظر الخصائص : ٣١٥/١ ، فإنَّ أبا الفتح رحمه الله جعلها زائدة وأورد على ذلك شواهد متعددة جاءت فيها اللام مع أن المفتوحة ومع غيرها من أخواتها .

مسألة القول اللفظي : قال زيد : ان عمرا منطلق ، أى فاه بذلك ،
على الأصل الذى وضع له القول . (١)

مسألة الواقعة صلة للذى وأخواتها : مثاله : أعجبنى الذى إنه
قائم لا بد من كسرهما ؛ لأنَّ الصلَّة لا تكون إلا جملةً ، فلا حظ للمفرد في
الموضع .

مسألة القسم : والله إن زيدا قائم ، البين الذى لا اختلاف فيه
كسرهما ؛ لأنَّ جواب القسم لا يكون الا جملة ، ومن جوز فتحها فعلى معنى
أحلف بالله على قيام زيد ، وهو قليل جدا .

مسألة القول المشرب معنى الظن : بنوسليم أطلقوا القول بأعماله
عمل الظن ، فيقولون قال زيد ، أن عمرا منطلق ، وكذلك باب القول أجمع ،
وغيرهم يحكى على الأصل مطلقا ، والفصحاء على ما تقدم من اعتبار الشروط
كقولك : أتقول : زيدا منطلقا ، فعلى هذا تفتح بعده " ان " كما تفتحها
بعد الظن (٢) ، فإذا قلت : أفي الدار تقول : زيدا منطلقا ، جاز مطلقا
سواء علقتم المجرور بالقول ، أو بقوله : منطلقا ، فإن كان معلقا بالقول
لم يكن أجنبيا ، فجوازها ظاهر ، وإن جعلته معلقا بمنطلق ، فهو أجنبي
من القول ، أى ليس معمولا له ، وإنما هو معمول معموله ، ولكنه فصل
مفتفر ، لأنَّ الظروف والمجرورات لا يعتد بها فصولا ، لاتساع العرب فيها ،
فإن قدمت أحد جزأي الجملة المعمولة للقول جاز ؛ لأنَّ الفصل به بين
الاستفهام والقول مفتفر ؛ لكونه غير أجنبي من القول من حيث هو معموله ،
فأعرف ذلك .

(١) وهو الحكاية كما تقدم ص ٣٥٠

(٢) في الأصل " أتظن " .

مسألة أما تقول : أما انك ذاهب / : إِنْ جَعَلْتَهَا بِمَنْزِلَةِ ١٠٣
 " أَلَا " أَسْتَفْتَا حَاجَةً عَلَى حَكْمِ " أَلَا " فِي لَزُومِ الْكَسْرِ ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا
 بِمَعْنَى حَقًّا مَلْحَقَةً بِالظُّرُوفِ الْمَعْنَوِيَّةِ ، لَزِمَ فَتْحُ " إِنْ " وَالْمَعْنَى حِينَئِذٍ
 عَلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ ، بِخِلَافِ الْكَسْرِ فَإِنَّهُ عَلَى مَعْنَى الْإِخْبَارِ مَجْرَدًا مِنْ التَّحْقِيقِ ،
 فَاعْرِفْ ذَلِكَ .

مسألة إِذَا الْفَجَائِيَّةُ : مِثَالُهُ الْبَيْتُ الْمَشْهُورُ : (١)

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللِّهَازِمِ

فَالْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى : فَإِذَا الْعِبُودِيَّةُ لَاحِظَةٌ عَلَيْهِ ، أَيِ أَخْلَاقِهِ أَخْلَاقُ الْعَبْدِ ،
 وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ عَبْدٌ ، وَالْكَسْرُ عَلَى مَعْنَى : فَإِذَا هُوَ عَبْدٌ ، أَيِ مَلُوكٌ ،
 مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ إِلَى الْإِخْلَاقِ .

مسألة : " سَأَلْتُ قَدِيمًا فِي مَسْأَلَةِ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْإِيضَاحِ (٢) أَوَّلُ

مَا أَقُولُ : إِنْني أَحْمَدُ اللَّهَ ، فَرَأَيْتَ أَنْ أُكْتَبَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِتَتِمَّ بِهِ
 فَاعِدَةُ الْبَابِ ، فَأَقُولُ وَاللَّهِ الْمَسْتَعَانَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فِيهِ
 أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ :

أحدها : أن تكون [ما] (٣) بمنزلة الذي .

والثاني : أن تكون نكرة موصوفة .

والثالث : أن تكون مصدرية مقدره مع الفعل بلفظ المصدر .

(١) البيت مجهول القائل ، وهو في الكتاب : ٤٧٢/١ ، والمقتضب
 ٣٥١/٢ ، والأصول : ٢٦٥/١ والخصائص : ٣٩٩/٢ ، وشرح
 المفصل لابن يعيش : ٦١/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١/١
 والخزانة : ٣٠٣/٤ .
 (٢) الإيضاح : ١٣٠ .
 (٣) تكملة من " ح " .

والرابع : أن تكون مصدرية مقدرة بلفظ الذي المعني به المصدر، فإن اعتقدت كونها بمنزلة الذي غير معني به المصدر، جاز في " أن " الفتح والكسر، فأما الكسر فعلى أن تكون هي وما عملت فيه في موضع خبر المبتدأ الذي هو " أول " ، كأنه قال : أول الأشياء التي أقولها ، أي أول المقولات إنسي أحمد الله ، وبهذه المنزلة الوجه الثاني من القسمة الأولى ، وهو كونها نكرة موصوفة ، والتقدير : أول شيء أقوله ، أي أول مقول أقوله اني أحمد الله إلا أنك إن جعلتها موصولة فالجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، وإذا جعلتها نكرة موصوفة فلها محل من الإعراب ، وهو الجر ، لكونها صفة لمجرور ، والعائد إلى الموصول ، أو الموصوف مفعول القول المحذوف ، وكونها موصولة أحسن من كونها نكرة موصوفة من جهتين :

إحداهما : أن الموصولة أكثر في الكلام من الموصوفة .
والثانية : ما يلزم على جعلها نكرة موصوفة من الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، لأن قوله اني أحمد الله ، في هذا الموضع جارٍ على أحكام المعارف ، إذ هو حكاية قول القائل : اني أحمد الله ، والذي سوغ الإخبار به عن النكرة اختصاصها ، لأن الاختصاص في النكرة تقرب لها من المعرفة ، من جهة تقليل تنكيرها ، وإن شئت اجتناب ما يعتذر منه ، فجعلت " اني أحمد الله " مبتدأ ، و " أول " خبراً مقدماً ، كأنك قلت : اني أحمد الله أول ما أقول ، وفي هذا أيضاً كون الكلام على غير النظم المألوف ، مع الإعراض (١) عن مذهب مانع تقديم خبر المبتدأ عليه .

ويترجح أيضاً تقديم الموصولة على الموصوفة من جهة ثانية وهي : أن حذف ضمير الموصوفة على التشبيه بالموصولة ، ففي المسألة أصل ، وفرع ، والأصل أحق بالتقديم من الفرع .

(١) في الأصل : " الاعتراض " .

وأما الفتحُ فعلى تقديرٍ : أولُ الكلامِ الذى أقوله كلامٌ فيه حمدُ الله ،
فسميتَ ذلكَ الكلامَ بأسمِ المصدرِ ، لتضمنه إياه .

فصل : فإن اعتقدتَ كونها مصدريةً مقدرةً مع الفعلِ بلفظِ المصدرِ
جازَ أيضاً فتحُ " إنَّ " وكسرها ، فأما الفتحُ فعلى وجهين :

أحدهما : أن يكونَ خبرَ المبتدأ الذى هو " أولُ " ، وهذا واضحٌ ،
لإخبارك بمصدرٍ عن مصدرٍ ، كأنك قلتَ : أولُ قولِي حمدُ الله .

والثاني : أن يكونَ " إني أحمدُ الله " مفعولاً بالقولِ ، ساداً
مسدِّ الخبرِ ، على جعلِ القولِ اعتقاداً .
وأما الكسرُ فعلى أربعةِ أوجهٍ :

أحدها : أن يكونَ مفعولاً بالقولِ ساداً مسدِّ الخبرِ ، من غيرِ
اعتقادٍ حذفٍ اعتباراً بأن المعنى : أقولُ قبلَ كلِّ شيءٍ : إني أحمدُ الله ،
كما يَسُدُّ الفاعلُ والصفةُ مسدِّ الخبرِ من غيرِ اعتقادٍ حذفٍ ، في قولهم :
أقائمٌ أخواك ، وأقلُ يومين لا أصيدُ فيهما .

والثاني أن يكونَ : " إني أحمدُ الله " خبراً عن المبتدأ الذى هو
" أولُ " ، على اعتقادٍ أن تكونَ " ما " مقدرةً مع الفعلِ بلفظِ المصدرِ الموضوعِ موضعِ
المفعولِ ، على حدِّ قوله تعالى : ﴿ هذا خلق الله ﴾^(١) أي مخلوق
الله ، وقولهم : هذا درهم ضرب الأُمير ، أي مضروبه ، وزيدٌ رضاً ، أي
مرضى ، فكأنه قال : أولُ مقولي : إني أحمدُ الله ، وهذا واضح المعنى ،
لأن " إني أحمدُ الله " من جنسِ المقولات .

فإن قلتَ : إنما جاء مثل هذا التقدير في / المصدرِ المصرح به ، ١٠٤
نحو ما تقدم ، وأما المصدرِ المقدر فغير معروف ذلك فيه .

فالجواب : أن ذلك ليس ببعيد ؛ إذ جاء المصدر المقدر موضوعاً موضع اسم الفاعل في قولهم : قام القوم ما عدا زيداً ، وما خلا عمراً فسي الاستثناء ، وإذا جاء ذلك في الفاعل فلا يبعد أن يأتي في المفعول مثله ؛ لأشراكهما في المصدر المصرح به .

والثالث : ما حكاه الفارسي عن عضد الدولة (١) ، ونصه : قال أحد أهل النظر : إذا كسر إن كان التقدير : أول ما أقول : قولي إنسي أحمد الله ، فيكون إنسي أحمد الله متعلقاً بقوله : " قولي " المضمرة الذي هو خبر المبتدأ ، وهو قول حسن جميل .

فإن قلت : فقد حذف الموصول وأبقي بعض الصلة ، فإن ذلك في قول البغداديين بين (٢) جائز ، وينبغي ألا يمتنع عن قول غيرهم ، لأن هذا الحرف قد كثر في كلامهم إضماراً ، حتى صار يجري مضمراً مجراه مظهراً (٣) ، هذا آخر نصه .

ورده ابن عصفور بما يلزم عليه من حذف الموصول وإبقاء الصلة ، (٤)

ظناً منه أن الفارسي لم ينتبه لغامض ما نبه عليه ، وقد تقدم جوابه .

والرابع : أن يكون " إنسي أحمد الله " مفعولاً بالقول ، وخبراً للمبتدأ محذوفاً أجزأً عن ذكره بفهم المعنى وطول الكلام ، تقديره : أول قولني :

(١) في شرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٧/١ ، وشرح الجزولية للأبدي : ١٠٥٨/١ سيف الدولة ، والصواب ما أثبت ، انظر شرح الجمل لابن بزيمة ١٥٣ .
(٢) ساقطه من " ح " .
(٣) انظر تمثيل ابن أبي الربيع لكثرة حذف القول كثيراً في شرح الإيضاح : ٢٨٤/١ .
(٤) انظر شرح الجمل : ٤٦٧/١ . قال : " وحكي عن سيف الدولة أنه أجاز أن يكون : إنسي أحمد الله معمولاً لقول مضمرة يدل عليه ما تقدم ، كأنه قال : أول ما أقول قولني : إنسي أحمد الله . واضمر " قولني " وهذا فاسد ، لأن المصدر من قبيل الموصولات ، واضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في الشعر " .

إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ وَهُوَ قَوْلُ الْفَارْسِيِّ فِي "الْإِيضَاحِ" (١) وَغَيْرِهِ .
وَاعْتَرَضَ (٢) بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَصْدُرُ عَنِ فِطَانَةٍ وَإِمَعَانٍ تَأْمَلُ ؛
بَيَانُ ذَلِكَ : أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ : أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ :
أَوَّلُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ ، لِأَنَّ الْقَوْلَ هُوَ مُتَعَلِّقٌ فِي الْمَعْنَى ،
فَالْإِخْبَارُ إِذَا بَيَّنَّثُ أَوْ مَوْجُودٌ ، إِنَّمَا وَقَعَ عَنِ "أَوَّلُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، وَأَوَّلُهُ
بِاعْتِبَارِ الْحُرُوفِ الْهَمْزَةِ ، وَبِاعْتِبَارِ الْكَلِمَاتِ " إِنِّي " فَيَكُونُ الْإِخْبَارُ بِثَابِتٍ
أَوْ مَوْجُودٍ فِي الْمَعْنَى عَنِ الْهَمْزَةِ ، أَوْ عَنِ " إِنِّي " ، وَهَذَا فَاسِدٌ لِعَدَمِ الْقَصْدِ
إِلَيْهِ ، وَفَسَادُهُ مِنْ جِهَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : الْإِخْبَارُ عَنِ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بِالْوَجُودِ ، مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ دُونَ
تَقْدِيرِ هَذَا الْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ لَا يَكُونُ مَوْجُودًا كَمَا لَتَعَرَّبَهُ مَا وَضَعَ لَهُ .

وَالثَّانِيَةُ : مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ انْتِفَاءِ وُجُودِ سَائِرِهَا ، وَمَعْلُومِ وُجُودِهِ
بِنَفْسِ نَطْقِ النَّاطِقِ ، فَقَدْ ظَهَرَ بَطْلَانُ وَجْهِ الْكُسْرِ عَلَى ذَلِكَ التَّأْوِيلِ .

وَأَلْوَجْهُ الصَّحِيحُ الَّذِي يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ الْكُسْرُ هُوَ أَنَّ يَكُونُ الْقَوْلُ عَامًّا
فِي الْحَمْدِ وَغَيْرِهِ ، فَيَكُونُ " أَوَّلُ " مُضَافًا إِلَى أَقْوَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْهَا أَنِّي أَحْمَدُ
اللَّهِ وَمِنْهَا غَيْرُهُ ، فَمَا أَخْبَرْتُ بِهِ هُوَ أَوَّلُهَا ، وَهُوَ قَوْلُكَ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ،
وَحِكْمَتُهُ ، لِأَنَّهُ قَوْلٌ ، وَبَعْضُ الْأَقْوَالِ قَوْلٌ ، كَمَا تَقُولُ : أَوَّلُ الْأَقْوَالِ
الَّتِي تَكَلَّمْتُ بِهَا الْيَوْمَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلا حَاجَةَ إِلَى خَيْرٍ مَحْذُوفٍ ، بَلْ يَكُونُ
قَوْلُكَ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ نَفْسَ الْخَبَرِ ، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً ، لِأَنَّكَ أَخْبَرْتَ بِهِ
عَمَّا مَعْنَاهُ جُمْلَةً ، كَمَا تَقُولُ : قَوْلِي : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

(١) الْإِيضَاحُ : ١٣٠-١٣١ وانظر شرحه لابن أبي الربيع : ٢٨٥/١

"السمي الكافي في الإفصاح . . ."

(٢) انظر شرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ٢٨٥/١ وشرح الجمل لابن

صفور : ٤٦٣/١ وما بعدها وشرح الجزولية للابن أبي الربيع : ١٠٥٧/١
وما بعدها .

ولا بن عصفور في المسألة كلام أساء فيه الأذنب مع شيخه أبي عليّ الشلوّيين^(١) ، وقال : إنّ كلام الفارسيّ محمول على ظاهره ، لا يتوجه عليه اعتراض .

قال : ومراد المتكلم أن يقول : أول قوليّ إني أحمد الله قد ثبت واستقر مني قبل نطقي بهذا الكلام ، أي ليس قوليّ الآن : إني أحمد الله بأول حمدٍ حمدته ، بل أول قوليّ إني أحمد الله قد تقدّم قبل هذا ، فليس يريد بقوله : إني أحمد الله هذا اللفظ الذي لفظ به الآن ، وإنما يريد جنس قوله للالفاظ التي يحمد بها الله . انتهى^(٢) قوله .

(١) وكلام الأستاذ أبي عليّ رحمه الله يتعلق بكلام الفارسيّ - رحمه الله - عند قوله : " وإذا وقعت المكسورة والمفتوحة في موضع ، فالتأويل مختلفاً ، تقول : أول ما أقول إني أحمد الله ، فتكسر الهمزة من إني وتفتحها ، فإذا كسرت كان كقولك : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أول قوليّ إني أحمد الله ثابت أو موجود . . . " الإيضاح : ١٣٠-١٣١ .

قال الأستاذ أبو عليّ الشلوّيين شرحاً لذلك : " لم يرد أن التقدير : أول ما أقول إني أحمد الله ثابت على معنى أن خبراً أول محذوف ، وإنما أراد أن أول ما أقول في هذا الموضع بمنزلة في قولك : أول قوليّ إني أحمد الله ثابت أو موجود لو كان هذا ما يقال ، ومعنى قوله محذوف الخبر ، أي لا خبر له ، لأنّ إني أحمد الله محمول على المفهوم من هذا اللفظ المراد فله ، وأغنى عما يطلبه . . . " شرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ٢٨٥/١ وانظر ما قاله ابن عصفور في حق استانه من تكذيبه صراحة فيما ذهب إليه في شرح الجمل : ٤٦٦/١ ، ومعلوم ما بين ابن عصفور وبين شيخه من جفوة ربما تولد عنها مثل هذه المخالفة وهذه الإساءة .

وبقي التنبيه على أن كلام أبي عليّ الشلوّيين وكلام الفارسيّ يبدو عند ابن عصفور من كلام الفارسيّ ، فلذلك يبدو ومضطرباً ، وذلك أنه حينما أراد رد كلام الشلوّيين لم يحلّ الأستاذ بشهرته وإنما اكتفى بكنيته وهي مشتركة بين الفارسيّ والشلوّيين رحمهما الله .

(٢) انظر قول ابن عصفور في شرح الجمل له : ٤٦٦/١ - ٤٦٧ .

وهذا لا يتوجه به انفصال ؛ لأنَّ القول هو متعلِّق ، فالمعنى ، ولا بد :

أول انبي أحمد الله ، فلزم ما تقدم من مجيء الخبر مؤكداً ، وهو خلاف ما آتيني عليه أصل التخاطب وذلك أنه لما أضاف " أول " إلى القول المضاف

إلى ضميره ، حصل العلم بوجوده ، لانتفاء تصور جهل المخاطب بحصوله

فتأمل / ذلك فإنه من غامض ما ينظر فيه والله أعلم بالصواب . ١٠٥

وأقرب ما يتخرج عليه كلام الفارسي ، أنه لم يظهر هذا الخبر ليفيد

به ، وإنما المفيد عنده " اني أحمد الله " الداخلة في القول ، ولما كان

أصل الخبر ووضعه أن يكون جزءاً آخر خارجاً عن المبتدأ مثل ب " ثابت " و

" موجود " ، إصلاحاً لحكم اللفظ ، وليس بمقصودين ، لاستغناء الكلام بالإفادة
دونهما ، وبالله التوفيق . (١)

وأما المصدرية المقدره بلفظ " الذي " فالكلام فيها على ما مضى ،

في المقدره بلفظ المصدر ، لا فرق بينهما إلا في مسألتين :

إحداهما : اعتقاد أسمية هذه وحرفية تلك .

والثانية : اعتقاد ضمير يعود إلى هذه دون تلك ، وهذا على

الخلاف الجاري بين سيبويه وأبي الحسن . (٢)

فإن قلت : كيف يصح اعتقاد تعدى الفعل في صلة ما إلى ضمير

في النية ، مع اعتقاد تعديه إلى قولك : اني أحمد الله .

فالجواب : أن ذلك لا يمتنع ، لأن كل فعل يتعدى إلى مصدره

مع تعديه إلى ما يقتضيه من المفعولات الصاح ، فأعرف ذلك ، والله المستعان .

(١) انظر قول الاستاذ أبي علي السابق في هامش التحقيق .

(٢) انظر مذهب سيبويه والأخفش في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٤٠ ،

والجني الداني : ٣٣١ .

باب حروف الخفض

الخفض لا يكون إلا بإضافة ، وإضافة على وجهين :

أحدهما : إضافة اسم إلى اسم مثله .

والثاني : إضافة فعل إلى اسم .

فأما إضافة الاسم إلى اسم مثله فهي أن يحل الاسم الثاني من

الأول محل تنوينه حقيقة أو حكما .

فالأول نحو قولك : غلامٌ زيدٌ ، وصاحب عمرو ، فقد حل الاسم الثاني

هنا من الأول محل تنوينه حقيقة ، إذ أصله : غلامٌ لزيد ، وصاحب لعمرو .

والثاني جميع ما لا ينصرف في النكرة نحو : * إنما يعمر مساجد

الله من آمن بالله *^(١) * ومن أظلم ممن منع مساجد الله *^(٢) وما أشبه

ذلك ، فقد حل الاسم الثاني من الأول هنا محل تنوينه حكما لا حقيقة ؛

لأن هذا الضرب ليس مما ينون معرفة ولا نكرة غالبا ، لكنه في نية التنوين

من جهة أنه لما أشبه الفعل على الوجه المذكور فيما لا ينصرف ، منع فسي

اللفظ ما لا يكون في الفعل ، وهو الجر والتنوين ؛ لأن الغرض إنما هو

تخفيف اللفظ ، وذلك حاصل بزوال التنوين لفظا وبقائه نية ، كما قالوا

فيما إضافته غير محضة : إنه في نية التنوين ؛ ولذا كانت أحكامه أحكام

النكرة ، وذلك دليل على زواله لفظا وبقائه حكما ، وهذا واضح والله أعلم .

ومن هذا الضرب ما جاء مضافا من المبنيات نحو : كم كتابٌ عندي

إذا أخبرت^(٣) ، فالاسم المخفوض بكم ، حال محل تنوينها حكما ،

(١) التوبة : ١٨ .

(٢) البقرة : ١١٤ .

(٣) أي جعلت كم خبرية ، وهي تفيد التكثير .

أعتباراً بأن كم عبارة عن عدد مضاف إلى ما بعده ، كأنه قال : مائة كتاب عندي ، ألف كتاب عندي ، وكذلك ما أشبهه .

مسألة : سأل سائل فقال : المضاف إليه إضافة معنوية ، واقع موقع التنوين ، ومُضَمَّنٌ معنى (حرف الإضافة وهو : اللام ، أو من ، وكلاهما مذكور في أسباب البناء ، والحاصل أنه شبيه بالحرف من جهتي تضمنه معناه ، ووقوعه موقعه ، أما شبيهه بتضمنه معناه فظاهر ؛ لحصول المشاركة فيما هو للحرف وضعاً ، وأما شبيهه بوقوعه موقعه ، فمن حيث شاركه أيضاً في الموضوع الذي هو للحرف وضعاً ، وقد تقرر أن موجب البناء مخالف لموجب منع الصرف ، في نفي اشتراط التعدد ، وقد تعدد ها هنا موجب البناء ، فبناؤه أكد من بناء ما اتحد فيه سببه ، فما الجواب ؟

الجواب : أن الوقوع موقع الحرف أو تضمن معناه ، إما أن يكون على وجه الجواز كهذا الذي نحن بسبيله ، وإما أن يكون على وجه اللزوم . فالأول لا يوجب بناءً ، لضعفه بعروضه وقوة (١) أصالة الأسمية بالتمكن ، والخروج عن الاء صل لا يكون إلا بسبب قووي .

والثاني : هو الذي يوجب البناء ، لقوته باللزوم ، وهذا هو المذكور في أسباب البناء ، وقد أورد ابن جنبي سوء الأ في الظروف المعربة لم لم تبين وقد تضمنت معنى حرف الوعاء ؟

وأجاب بنحو ما ذكرناه ، من أن ذلك التضمن لا حكم له ؛ لكونه على وجه الجواز ، فهو بصدور الاستعمال / ، فلم يعتد به لذلك ، إلا أنه يهينه للبناء ، مثل أن يقطع عن الإضافة ، فيسرع إليه البناء ، بخلاف

١٠٦

(١) في "ح" "وقلة" خطأ .

الاسم الذي لم يتقدم إليه تهيئة ، وبهذا فرقوا بين نحو : قبل ، وبعد ، وبين كل ، وبعض ، فأما امتناع بناء نحو " عندك " و " دونك " مع لزوم التضمن وعدم الاستعمال ، فقد يقال : إنَّ هذا اللزوم إنما هو من جهة أخرى ، وهي عدم التصرف ، لا من جهة التضمن الذي الفرض به البناء ، وقد يقال : ان هذا التضمن ليس باللازم من جهة زواله إذا جراً بحرف " من " والله أعلم ، ويؤنس ما ذكرناه (١) آنفاً ما رآه سيبويه في باب النداء ، وهو أن النداء إما أن يلزمه النداء ولا يفارقه ، أو يكون على وجه الجواز .

فالأول : لا يجوز نعته عنده ، للزومه موضع ما لا يصح نعته .
والثاني : لا يمتنع نعته ، لعروضه في ذلك الموضع ، وعدم لزومه ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

فصل : وأما إضافة الأفعال إلى الأسماء فبحروف الجر الموضوعة لذلك كقولك : مررت بزيد ، فقد أضفت المرور إلى زيد بالباء ، ولولاها لم تصح هذه الإضافة ، وعلى هذا فقس .

وهذه الحروف تسمى حروف خفضٍ اعتباراً بعملها ، وتسمى حروف إضافةٍ ، اعتباراً بالمعنى الذي سيقت له ، وهو إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتسمى حروف جر اعتباراً بعملها ، كالوجه الأول ، واعتباراً بالمعنى الذي سيقت له كالوجه الثاني ، لأنّها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ، فهما وجهان .

(١) في "ح" "بما ذكرناه" .

(٢) انظر الكتاب : ١٩٨/٢ - ١٩٩ .

مسألة : دخول حروف الجرفي الكلام لأحد ثلاثة أشياء :
إما لتعدية ما لا يتعدى نحو مررت بزيد ، وذهبت بعمرو ، وإما لزيادة
ما يتعدى تعدياً (١) نحو : باب أمر وأختار ، وإما لتأكيد ما ضعف
العلم به نحو : ليس زيد بقاء (٢) ، وما أشبه ذلك .
فصل : أما من المضيئة فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون إلا خافضة ،
وتكون زائدة وغير زائدة ، فأما الزائدة فمعناها استغراق الجنس أو تأكيد
استغراقه ، والفرق بينهما أن استغراق الجنس إن كان مستفاداً من لفظ
ما تدخل عليه دونها ، كانت لتأكيد استغراقه كقولك : ما قام من أحد ،
وإن كان بالعكس ، فهي لاستغراقه نحو : ما قام من رجل ، وليس بمستقيم
ما يعتقده كثير من أهل الأصول من إطلاق القول بأن النكرة في سياق النفي
تفيد العموم ، ولا بد من التفصيل كما ذكرناه (٣) ، فتأمل .

وآختلف في موضعها على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن زيادتها مشروطة بتكثير مجرورها ، وكونها نفي
ساق نفي ، أو نهي ، أو استفهام ، وهذا مذهب البصريين (٤) ، وزاد الأستاذ
أبو الحسين شرطاً ثالثاً (٥) وهو : أن يكون مجرورها مراداً به استغراق

-
- (١) مكانها بياض في "ح" .
(٢) أي تأكيد النفي . انظر شرح ابن خروف : ٥٩ ، والبسيط : ٧٣٨ .
(٣) دُكر في شرح الكوكب المنير : ٢٤٣/١ نقلاً المعنى : ٤٢٥ ،
وانظر رصف المباني : ٣١٧ ، والجني الداني : ٣٢٠ .
(٤) انظر شرح ابن يعيش : ١٣/٨ وشرح الجمل لابن عصفور : ٨٤/١ ،
والجني الداني : ٣٢١ ، وانظر الصاحبي : ٢٧١ .
(٥) البسيط : ٧٢٠ ، وعزاه إلى سيبويه ، هو والشروط التي قبله ،
ويبدو أنه اشتق ذلك من مثل سيبويه فقد مثل لمن الزائدة
بقول : " ما أتاني من أحد إلا زيد " وقال : ما أتاني من رجل ،
وما رأيت من أحد ، الكتاب : ٣١٥/٢ ، ٢٢٥/٤ على التوالي .

الجنس . وظاهره غير مستقيم ، لأن استغراق الجنس مستفاد من زيادة
" من " في أحد الوجهين ، فكيف يشترط ما هو لازم عنها ؟ ، ولذا أسقط
ابن صفور هذا الشرط ^(١) ، والصحيح ما قاله الأستاذ ، ووجه ذلك أن
" من " لا تزداد في النكرة إلا بشرط أن يراد بتلك النكرة استغراق الجنس
قبل دخول " من " عليها ، ودخول " من " علامة على ذلك المعنى ، فإن
كانت تلك النكرة غير مرادٍ بها استغراق الجنس ، لم يجز دخول " من "
عليها كقولك : ما قام رجل واحد بل اثنتان ^(٢) أو أكثر ، فالصحيح
أشراطه .

وزهب قوم ^(٣) إلى جواز زيادتها في الشرط ، لكونه غير واجب
كقولك : إن قام من رجل أكرمه ، ورد بأن الشرط وإن كان غير واقع
فإنه مفروض الوقوع ، فهو جار مجرى الواجب ^(٤) .

القول الثاني : أن زيادتها مشروطة بتكثير مجرورها حسب ما قاله
الكوفيون ^(٥) ، واحتجوا بقولهم : قد كان من مطر ^(٦) ، وأول بإمكان
كونها للتبعيض ، على معنى : قد كان شيء من مطر ، أو كائن من مطر ،
ويحسن حذف الموصوف مع من التبعيضية ^(٧) .

وأما الألفخش فأطلق القول بزيادتها ، وهو القول الثالث : واحتج

(١) شرح الجمل : ٤٨٤/١ .

(٢) في الأصل " اثنين " خطأ .

(٣) منهم الفارسي : انظر المغني ٤٢٥ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن صفور : ٤٨٧/١ .

(٥) انظر

(٦) انظر شرح الجمل لابن صفور : ٤٨٥/١ والبسيط : ٧٢٢ ،

وشرح الجمل لابن بزيرة : ١٥٥ وجمع الهوامع : ٢١٦/٤ ، وهو
من حكاية الألفخش .

(٧) انظر الإيضاح في شرح المفصل : ١٤٤/٢ .

بقوله تعالى : * يغفر لكم من ذنوبكم * (١) لأن الكافر إذا أسلم يغفر له ما قد سلف . (٢)

وأوله ابن عصفور بإمكان كونها تبعيضية قال : لأن المغفور بالإيمان ما اكتسبه في حال الكفر ، لا ما يكتسبه في الإسلام من الذنوب ، فالمغفور إذا بالإيمان بعض الجملة (٣) ، وهذا التأويل إنما يستقيم على الجملة لا على التفصيل ، فهو بعيد ، وأقرب منه ما قاله الأستاذ أبو الحسين من كونها لأبتداء الغاية ، على تضمين الفعل ، والمعنى : يخلصكم من ذنوبكم ، لأن من غفرت ذنوبه فقد خلص منها ، لأنها كالحيوان العادي ، وقد وصفها الله تعالى بالإحاطة / فقال : * وأحاطت به خطيئاته * (٤)

١٠٧

فصل : وأما غير الزائدة فتكون على أوجه من المعاني ، فمنها أن تكون للتبعيض نحو : أكلت من الرغيف ، أي بعضه وهو ما دون الكل ، ومنها أن تكون لأبتداء الغاية مع قصد الانتهاء ، وهي التي يصلح معها إلى ، نحو : سرت من الدار إلى المسجد ، ولمجرد الأبتداء دون قصد انتهاء ، وهي التي يعبر عنها بالغاية ، نحو : أخذته من التابوت ، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، فالتابوت ، والشيطان محلان لأبتداء الفعل المذكور وانتهائه . (٦)

وهل تكون لبيان الجنس ولانتهاء الغاية ؟ مسألة خلافية :

-
- (١) الأحقاف : ٣١ .
(٢) انظر قول الأُخفش في شرح الجمل لابن عصفور : ٤٨٥ / ١ ، والبسيط : ٧٢٢ .
(٣) شرح الجمل : ٤٨٥ / ١ مع اختلاف في العبارة . وبه قال ابن بزيمة في شرح الجمل له : ١٥٥ / ١ .
(٤) البقرة : ٨١ وخطيئاته جمع خطيئة ، قرأ بالجمع نافع ، وقرأ بقية السبعة بالإفراد . انظر السبعة ١٦٢ ، وانظر قول ابن أبي الربيع في البسيط : ٧٢٢ .
(٥) في الأصل " ما كان الكل خطأ .
(٦) الجني الداني : ٣١٨ .

احتج القائل بإثبات كونها لبيان الجنس بقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا
الرجس من آلِ أوثان ﴾ ^(١) ؛ لأنها هنا كالصفة لما قبلها ^(٢) ، أي الذي
هو آلِ أوثان ، ومجرورها جملة المذكور قبلها . ^(٣)

واحتج القائل بإثبات كونها لانتهاية الغاية ، بقولهم : رأيت الهلال
من داري من خللِ السحاب ، لأن مجرورها هنا منتهى غاية الروءية . ^(٤)

وأولهما القائل بانتفاء الوجهين ، بإمكان كونها لإبتداء الغاية فسي
الموضعين ، فقال في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنْ آلِ أَوْثَانٍ ﴾ ^(٥) إن
معناه : فَاجْتَنِبُوا مِنْ آلِ أَوْثَانٍ عِبَادَتَهَا دُونَ غَيْرِ ذَلِكَ مَا لَمْ يَحْرَمِهِ الشَّرْعُ ،
من إحراقها وأستعمالها في بناءٍ أو غير ذلك .

وآختلف في تصوير كون الثانية لإبتداء الغاية ، فأما أبو الحسن
ابن عصفور فقال : إِنَّ الْأَوْلَى لِأَبْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي حَقِّ الْفَاعِلِ ، وَالثَّانِيَةِ
لِأَبْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي حَقِّ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ أَبْتِدَاءَ وَقُوعَ الرَّوْءِيَةِ مِنَ الْفَاعِلِ إِنَّمَا
كَانَ فِي الدَّارِ ، وَأَبْتِدَاءَ وَقُوعَ الرَّوْءِيَةِ بِالْهَيْلَالِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ . ^(٦)

وأما الأستاذ أبو الحسين فسلم كون الثانية لإبتداء الغاية ، إلا
أنه جعلها في موضع الحال ، كأنه قال : رأيت الهلال من داري بادياً
أوظاها من خللِ السحاب ^(٧) ، ورده ابن عصفور بأن المحذوف الذي يقوم
المجرور مقامه مشروط ، بمناسبة معناه الحرف ^(٨) نحو : زيد في الدار ،

-
- (١) الحج : ٣٠ .
(٢) هذا قول الزجاجي في معاني الحروف له : ٥٧ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٨ ، والجني الداني : ٣١٥ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٠/١ .
(٥) الحج : ٢٢ .
(٦) انظر شرح الجمل : ٤٩٠/١ .
(٧) البسيط : ٧٢٦ .
(٨) انظر قول ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٩١/١ .

أي مستقر فيها ؛ لأنَّ " في " يناسبها الاستقرار ، فصحت النياحة ؛ لقوة
الدلالة ، و " مِنْ " الأبتدائية لا يفهم منها الكون ولا الظهور ، فلم تصح
النياحة ؛ لانتفاء الدلالة ، وهذا إذا سلّم لم يلزم منه بطلان المسألة ؛ لأنَّ
المحذوف منها مدلولٌ عليه بمساق الكلام ومقتضاه ، وإذا حققت النظر
تبين لك قرب ما قاله الأستاذ أبو الحسين بوجود النظائر وبعد ما قاله
أبو الحسن بن عصفور بعدم النظائر ؛ لأنَّ حرفي جر متفقي اللفظ والمعنى
لا يتعلقان بفعل واحد (١) ، وأنظر إلى كلام الأئمة في ذلك .

(٢) وأما " من " من قوله تعالى ﴿ فآقرؤا ما تيسر من القرآن ﴾ (٣)

فتحتل أمرين :

أحدهما : أن تكون البيانية كما تقدم .

والثاني : أن تكون التبعيضية ، فإن قلت : التبعيض مفهوم من

قوله " ما تيسر " ، فما وجه ذلك ؟

الجواب : أن تكون " مِنْ " هنا على حذف موصوفٍ لمتعلقها ،

ألا تراك تقول : أكلت من الخبز ، وشربت من الماء ؟ على معنى أكلت

شيئا من الخبز ، وشربت شيئا من الماء ، فيكون هذا من ذلك القبيل ،

والتأويل : فآقرؤا ما تيسر ، شيئا من القرآن ، ويكون شيئا المحذوف بدلا

من " ما " ، سواء جعلتها موصولة أو نكرة موصوفة ، ويكون كون " من "

(٢-

للتبعيض على هذا التأويل واضحا بينا ، والله أعلم .

وآختلف في " من " الأبتدائية هل هي مخصوصة بغير الزمان ،

أو هي عامة في الزمان وغيره ، فالأول مذهب البصريين ، والثاني

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٣٥٣ .

(٢-٢) ساقط من " ح " .

(٣) المزمل : ٢٠ .

مذهب الكوفيين (١) ، والاستعمال يشهد بقوة ما ذهبوا إليه (٢) ، وبه كان يقول الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم ، وكان يستضعف نظراً لما خرين من البصريين في تأويل قوله تعالى : ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق ﴾ (٣) ويقول : إنه تأويل يلزم عليه التسلسل ، فهو باطل ، وقد أرتاب الفارسي في المسألة وقال : هذا : ما ينظر فيه ، فإن كثرة كثر كثره توجب القياس ، فالقول ما قاله الكوفيون ، وإلا فالقول ما قاله البصريون . (٤)

وزاد بعضهم في أقسامها أن تكون للتعليل (٥) ، كفعلت هذا من أجلك ، ومن جرائك ، وزيداً أيضاً في أقسامها أن يكون معناها آبدال (٦) ، كما قاله الفارسي في قوله تعالى : ﴿ ولونشاء جعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون ﴾ (٧) أي بدلا منكم ملائكة (٨) ، والله أعلم .

وإنما قلنا أولاً : " من " المضيضة تنسيباً على اشتراك عارض في اللفظ ، وذلك أن " من " هذا اللفظ / قد يكون فعل أمر من ١٠٨ مَان يَمِينٌ إِذَا كَذَبَ ، ومعلوم أن هذا اللفظ مسبوقة بأصل ، فوجب التنبيه على ذلك .

-
- (١) انظر الإنصاف : ٣٧٠ ، والجني الداني : ٣١٤ .
(٢) صحح مذهب الكوفيين ابن مالك انظر التسهيل : ١٤٤ ،
والمساعد : ٢٤٦/٢ ، وذكر الأُخفش من البصريين أن بعض العرب قد قال : من الآن الى غد . انظر معاني القرآن : ١١٠ .
والمساعد ، وانظر التبيان للعكبري : ٦٠ .
(٣) التوبة : ١٠٨ .
(٤) انظر قول الفارسي في شرح الجمل لابن عصفور : ٤٨٩/١ ،
وذكر ابن عصفور أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس ، وانظر ما يأتي : ٦٦٠ .
(٥) منهم ابن مالك في التسهيل : ١٤٤ ، وانظر المساعد : ٢٤٧/٢ ،
والجني الداني : ٣١٤ .
(٦) انظر الجني الداني : ٣١٤ ، والمغني : ٤٢٢ .
(٧) الزخرف : ٦٠ .
(٨) " أي بدلا منكم ملائكة " ساقط من " ح " .

فصل : وأما "إلى" الضميمة وضماً ، فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون إلا خافضةً ، ولا تكون زائدةً ، ومعناها انتهاء الغاية ، وهل تكون بمعنى مع ؟ مسألة خلافية (١) ، فقوله تعالى ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ (٢) من قال : إنها بمعنى "مع" فلا إشكال في إيجابه دخول المرافق في الفسل ، ومن قال : إنها على بابها من انتهاء الغاية فينبغي أن يوجب أيضاً دخولها في الفسل (٣) ؛ لأن المجرور متعلق بالفعل ، منصوب المحل به ، ولو زال الجار لباشر الفعل لفظ المرافق ؛ لأن حرف الجر إنما سيق لتوصيل الفعل إلى الأسم على حسب معناه الذي وضع له ، وهذا يوجب دخولها في الفسل ، ومن قال : إنها غير داخله في الفسل فينبغي أن يكون ذلك عنده من باب تسمية الشيء بما قرب منه ، وذلك مجاز يجب اجتنابه مع إمكان الحمل على الحقيقة (٤) .

وأنظر كلام ابن عصفور فإنه لم يحقق النظر في المسألة (٥) ،
والله أعلم .

وأعلم أن القائل : إنها قد تكون بمعنى "مع" يستدل بقوله تعالى :
﴿ من أنصأ إلى الله ﴾ (٦) وقوله سبحانه : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى
أموالكم ﴾ (٧) قال : معناه : من أنصأ إلى الله ، ولا تأكلوا أموالهم

-
- (١) انظر الصاحبى : ١٧٩-١٨٠ وفيه كلا المعنيين ، ومن مواضع كونها بمعنى مع ما حكاه الفراء في المعاني : ٢١٨/١ وهو قولهم : الذود إلى الذود إيل " أى مع الذود وانظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٥٧١ ، والجني الداني : ٣٧٣ والمغني : ١٠٤ .
- (٢) المائدة : ٦ .
- (٣) يقول الإمام الشافعي رحمه الله " ان الآية تحتل أن يكونا - أى المرفقين والكعبين - حدّين للفسل ، وأن يكونا داخلين في الفسل " انظر الرسالة : ٢٩ .
- (٤) انظر الجني الداني : ٣٧٣ .
- (٥) لم يشر ابن عصفور رحمه الله إلى أنها تأتي بمعنى مع . انظر شرح الجمل : ٤٩٨/١ - ٤٩٩ .
- (٦) آل عمران : ٥٢ .
- (٧) النساء : ٢ .

مع أموالكم ، وقد ردت بالتأويل إلى الوجه المجمع عليه ، وذلك أن تضمين
الحرف معنى ليس له بأصل الوضع ضرب من التصرف ، والحرف بمَعْرِزٍ
عن ذلك ، فيجب أن يكون موقوفاً على السماع ، والتضمين في الأفعال أوجه
منه في الحروف ، فينبغي أن يقال به هنا ليكون حرف "إلى" باقياً على
وضعه المجمع عليه ، فيكون المعنى : ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم ، وكذلك
من يضيف نصرته [لى] إلى [نصرة] الله ، وهذا التأويل أبين (٣)
والله أعلم .

وإنما قلنا أولاً "إلى" المضيفه وضماً تنبيهاً على اشتراك عارضٍ
في اللفظ ، وذلك أن "إلى" هذا اللفظ ، قد يكون اسماً يراد به النعمة ،
وهي التي تجمع على آلاء ، كما قال سبحانه : * فبأي آلاء ربكما تكذبان * (٤)
فيقال : اشكر إلى (٥) الله عليك ، أي اشكر نعمة الله عليك ، وتكون أيضاً
فعل مأمورين من "وَأَلَّ يَلِّ إِذَا لَجَأَ" (٦) ، تقول من ذلك ، يا زيد
إل إلى الله ، ويا زيدان إلا إلى الله (٧) ، فلما صار اللفظ مشتركاً بين
الوجه الثلاثة وجب تجريد الرسم ليقع الميز بين (٨) الحرفية وغيرها ،
لأن الحرفية موضوعة للإضافة ، وأمر الفعلية بين ، والآسمية إنما طرأت عليها
الإضافة ، وليس لها أصل في ذلك .

فصل : وأما "عن" فلا تكون إلا خافضة ، ولا تكون زائدة ، ومعناها
البعيد والمجاوزه ، كقولك : أطمعت عن جوع ، ورميت عن القوس ، أي أزلت

- (١) (٢) تكلمة من "ح" .
(٣) انظر معاني القرآن للفراء : ٢١٨/١ ، والصاحبي : ١٨٠ ، ومعاني
الحروف للزجاجي : ٦٩ والجني الداني : ٣٧٤ .
(٤) الرحمن في مواضع متعددة .
(٥) اللسان : "ألا" ٤٣/١٤ .
(٦) انظر اللسان : "وأل" ٧١٥/١١ .
(٧) انظر ضوان الافادة : ٢٦٨ ، والكتاب : ٢٣١/٤ .
(٨) في "ح" "التمييز" .

عنه الجوع ، وقد فت السهم عن القوس ، وتكون أسما إذا دخل عليها حرف
الجر لأنه من دلائل الأسمية .

قال ابن عصفور : وكذلك إذا أدى جعلها حرفاً إلى تعدي فعل المضمرة
المتصل إلى مضمرة كقوله : (١)

* دع عنك نهياً صحيح في حجراته *

ولم يشترط أبو القاسم في الحكم عليها بالأسمية غير دخول حرف الجر
عليها ، فيمكن أن يكون مذهبه جواز تعدي فعل المضمرة المتصل إلى مضمرة
مع حرف الجر ، ويكون ذلك من باب الاتساع المقصور على حروف الجر ، ويقوي
ذلك أن الضمير المجرور ، غير متصل بالفعل لفظاً ، فيجري لذلك مجرى
الضمير المنفصل ، وهذا أولى ما ذهب إليه ابن عصفور (٢) ؛ لكثرة ما جاء من
ذلك مع حروف الجر التي لا يمكن جعلها أسماءً ، كقوله تعالى : * وأضم
إليك جناحك من الرهب * (٣) ومنه * ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون * (٤) لأن المعنى على تعلق " لهم " بيجعلون ، ولا
يمكن جعل لامة أسماً ، وبهذا الرأي كان يقول الأستاذ أبو عبد الله بن
عبد المنعم رحمة الله عليه .

(١) قول ابن عصفور في المقرب : ١٩٥/١ . وانظر الهامش الآتي بعد
هذا ، وما أنشده صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه : ٩٤ ، وعجزه :

* ولكن حديثاً ما حديث الرواحل *

وهو في المقرب : ١٩٥/١ ، والمفني : ٢٠٠ ، ٦٨٩ ، وشرح أبيات
مفني اللبيب : ٣١٥/٣ ، ٢٢٢٧ .

(٢) هذه المسألة تنبني على أنه لا يتعدى فعل المضمرة المتصل إلى
ضميره المتصل في غير باب ظن ، وفقد ، وعدم ، سواء كان التعدي
بلا واسطة نحو ضربتني ، أي ضربت نفسي أو بواسطة نحو : فرحت
ببي ، أي بنفسي ، فلما امتنع ذلك حمل ابن عصفور " عن " على أنها
اسمٌ ، وذكر ابن هشام : أنها إذا لم يصح تقديرها بجانب لم تكن
اسماً . انظر المفني : ١٩٤ ، ٢٠٠ . وقد كان الأُخفش لا وسط يذهب
إلى ما ذهب إليه ابن عصفور ، فكان يقول في قول العرب " سويت علي
ثيابي " ان " علي " اسم فراراً من تعدي الفعل المضمرة إلى ضميره ، إلا
أن " علي " هنا تقدر بفوق فليس فيها إشكال على ما قاله ابن هشام
قال البغدادي : وهذا الذي ذهب إليه الأُخفش وبعض أصحابنا لا يطرد
بل هو مراد غالب لكنه قد جاء ذلك التعدي قال تعالى * وهزي إليك *
و * وأضم يدك إلى جناحك * ومن كلامهم " فيء إليك " شرح أبيات المفني
القصص : ٣٢ . (٤) النحل : ٥٧ .

ولا خلافاً في حرفيّتها فيما عدا هذين الموضوعين .

ولم يتعرض أبو القاسم في هذا الباب إلى تحرير اللفظ وتثقيف الكلام من عروض الآشراك اللفظي ، بين عن الخافضة وعن المبدلة عينها من همزة أن المخففة في بعض اللفات ^(١) ، لأن هذه مسبوقه بأصل آخر ، وذلك أنك تقول : أعجبتني أن زيدا قائم ، ثم تخفف " أن " فتقول :

أعجبتني أن زيدا قائم بإبقاء عملها لفظاً إن شئت ، ثم تبدل / من ١٠٩
الهمزة عينا فتقول : أعجبتني عن زيدا قائم ، وإن شئت أعجبتني عن زيد قائم ، بإهمالها لفظاً دون معنى .

فصل : وأما " على " المضيئة فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون إلا خافضة ،

ولا تكون زائدة ، ومعناها الاستعلاء ، حساً كقوله تعالى : * كل من طيها فان * ^(٢) أو معنى كقوله سبحانه : * تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض * ^(٣) وتكون اسماً حيث تكون " عن " اسماً . وقد تقدم ذلك .

وزعم بعض النحاة أن " على " الخافضة لا تكون إلا اسماً مطلقاً ، دخل عليها خافض أولاً ^(٤) ، تعلقاً منه بكلام الإمام في باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم ، فانه قال فيها : لا تكون إلا اسماً ولا تكون إلا ظرفاً ^(٥) ، وأوله الأستاذ أبو الحسين ، بأن قال : يريد إذا دخل عليها حرف الجر ؛ لأنه أنشد في أول الكتاب بيت المتلمس : ^(٦)

- (١) انظر ما سبق ص
(٢) الرحمن :
(٣) البقرة : ٢٥٣ .
(٤) منهم ابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابوطي الرندي ، وابو الحجاج بن معروز ، والشلوبين في احد قوليه . انظر الجني الداني : ٤٤٢ ، وشرح أبيات المغني : ٢٢٨/٣ .
(٥) الكتاب : ١٣١/٤ وكلام سيبويه بتمامه : وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً ويدل ذلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من طيه " .
(٦) المتلمس هو

والبيت في ديوانه : ٩٥ ، والكتاب : ٣٨/١ والاصول : ١٧٩/١
وأما لي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، والمغني : ١٣٤ ، والجني الداني : ٤٧٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٢٥٩/٢ .

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسِ

على أنه من باب : أمرتك الخير ، فالاستدلال بهذا أقوى من الاستدلال بما
آخرا الكتاب (١) ؛ لأن في هذا تصريحاً بالحرفية ، وذلك يحتمل ما قاله
الأستاذ ، وأيضاً فإذا حققت النظر قطعت بحرفيتها ، وذلك أنك إذا قلت :
جلست على الحصر فهمت المباشرة ، وحروف الجر إنما جيء بها لتوصيل
معاني الأفعال إلى الأسماء ، وعلى هذا المعنى نبهت أولاً بقولي عنها :
على المضيئة ؛ لأن إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء لا يتصور إلا في
أحرف ، فإذا قلت : جلست فوق الحصر كان الفعل واقعا بمدلول فوق ،
لا بمخفوضها ، فدل ذلك على انتفاء المرادفة ، فكيف يصح أن يقال : إن
" على " بمعنى فوق ؟ فيفسر اللفظ بما يبيانه ، فالصحيح ما ذكرناه
أنفا ، والله أعلم .

ونبهت أيضاً بقولي : " على " المضيئة ، على اشتراك عارض في

اللفظ ، وذلك أن " على " هذا اللفظ يكون فعلاً كقوله تعالى :

(١) قال ابن أبي الربيع : " . . . واما نسبته الى سيبويه لقوله في
الباب الذي ذكر " ولا تكون إلا ظرفاً " فيريد والله أعلم " ولا
تكون إلا ظرفاً إذا كانت اسماً ، والدليل على ذلك أنه قال في باب
ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الإقتصار على أحدهما دون الآخر أنك
تقول : استغفر الله الذنب ، والاصل استغفر الله من الذنب ،
فأسقط حرف الجر ونظره بقول الشاعر :

أليت حب العراق

وقال في هذا انه على اسقاط حرف ، وقال الأصل : أليت على حب
العراق ، فلما سقط حرف الجر انتصب الاسم ، فهذا يدل على أن
" على " تكون عنده حرف جر . البسيط : ٧٣٢ .
ومثل قول ابن أبي الربيع قال المرادى في الجني الداني : ٤٤٢ ،
وابوحيان . انظر شرح أبيات مغني اللبيب : ٢٦٠ / ٢ وذكر
في الاصول : ١٧٩ / ١ أن سيبويه خولف في ذلك وان مراد الشاعر
ألت اطعم حب العراق ، أي لا اطعم فهو من باب الاشتغال أي
لا أطعم حب العراق الدهر لا اطعمه فنصب حب باطعم
المفسرة .

* ان فرعون علا في الأرض * (١) ومعلوم أن هذا اللفظ مسبوق بأصل وهو "علو" فصار اللفظ واحدا بالاعتلال، فلما وقع الاشتراك وجب التنبيه على ذلك.

مسألة: "عن" و"على" مبنيان في حال الاسمية؛ لحصول ما يقتضي البناء وهو مشابهتهما الحرف في لفظهما وأصل معناهما، والدليل على صحة بناء "على" في حال الاسمية حصول العلم ببناء "عن" في حال الاسمية، فلو كانت معربة لوجب أن تكون عن معربة، وأيضا فلو كانت معربة في حال الاسمية لوجب مساواتها لسائر المقصورات في ثبات ألفها في كل أحوالها فكنت تقول: جئت من علاه (٢)؛ أي من عليه، كما تقول: فتاه ورحاه، وفي عدم ذلك دليل على عدم إعرابها، لأنهم إنما يفعلون ذلك فيما كان غير معرب قال سيبويه: فرقا بين المتمكن وغيره (٣)، والله أعلم.

فصل: وأما "في" المضيفة فلا تكون إلا حرفا، ولا تكون إلا خافضة، ولا تكون زائدة، ومعناها الظرفية الحسية نحو: المال في الكيس، والمعنوية نحو: زيد ينظر في العلم.

وإنما وصفناها بالمضيفة تنبيها على اشتراك عارض في اللفظ، وذلك أنك إذا أمرت موءنا من وفي يفي قلت: في يا هند بالعهد، وأصله أوفيه على مثال: أضربي، ثم حذفته منه الواو كما حذفته من مضارعه؛ لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأن الأفعال كلها كالمثال الواحد، يلزم (٤) في الكل ما يلزم في البعض، ثم حذفته كسرة الياء تخفيفا، ثم حذفته الياء؛ لالتقاء الساكنين، وكانت هي أولى بالحذف من الثانية؛ لأنها لا تدل على معنى، والثانية ضمير الفاعل، والفاعل لا يحذف، قال أمرها إلى أن صار

- (١) القصص: ٤.
- (٢) حكى أبو زيد أن لغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا يقولون "أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان، والسلام فلاكم. النوادر: ٥٨، وانظر الكتاب: ٤١٣/٣.
- (٣) الكتاب: ٤١٢/٣.
- (٤) في "ح" "فلزم".

لفظها كلفظ الحرفية ، فحصل أن هذه مسبوقة (١) بأصل آخر ، وليست مضيفة ، فتحرزنا من هذا الأشتراك العارض ، ووصفناها بالمضيفة ، والله أعلم .

فصل : وأما "رَبَّ" المضيفة فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون

زائدة ، ومعناها التقليل (٢) ، ومخفوضها يلزم الصفة على الأصح (٣)

في الأربعة (٤) ، وإنما وصفناها بالمضيفة تنبيهاً على اشتراك عارض في

اللفظ ، وذلك أنه يقال : رَبَّهُ يَرْبُهُ إِذَا أَصْلَحَهُ ، والأمر من هذا : رَبَّ

زيداً ، أي أصلح زيداً وأحسن القيام عليه ، والماضي المبني للمفعول :

رَبَّ زيدٌ ، أي أصلح زيدٌ ، وأحسن القيام عليه ، فأصل الأول : آرَبَّ

زيداً على مثال : أقتل [زيداً] (٥) وأصل الثاني رَبَّ على / ١١٠

مثال : ضرب ، ثم صار على مثال : رَبَّ المضيفة ، فلما اشتراك اللفظ

هذا الأشتراك العارض وجب التنبيه عليه ليقع التمييز بين اللفظين ، والله

أعلم .

فصل : وأعلم أن حذاق النحويين من البصريين يذهبون إلى أن

"رَبَّ" المضيفة موضوعة للتقليل ، والتقليل بها على وجهين :

(١) في الأصل "منسوقه" خطأ .

(٢) هو قول أكثر النحويين وينسب إلى سيبويه انظر الاصول : ٣١٧/١ ،

٤١٦ ، ٤١٨ ، التسهيل : ١٤٤ ، والجني الداني : ٤١٧ ، وشرح

الجمال لابن بزيمة : ١٥٦ وهمع الهوامع : ١٧٤/٤ وما في الكتاب

: ١٦١/٢ يقتضي أنها تفيد التكثير ، وإن كان كلام سيبويه

ليس نصاً صريحاً في المسألة ، فهو محتمل للتكثير ، ولذلك اختلف

النحاة في مراد سيبويه .

(٣) نص على ذلك ابو علي في الإيضاح : ٢٥١ ، وابن الحاجب في الإيضاح

شرح المفصل : ١٥١/٢ "وخالف في ذلك ابو الحسين بن الطراوة

وجماعة من حذاق النحويين ، والخلاف في هذا قوى ، وظاهر كلام

سيبويه أن مخفوضها لا يلزم الصفة ، وكان الأستاذ ابو علي يتأول

كلام سيبويه ، ويذهب إلى ما قال ابو علي " انتهى بنصه من الكافي لابن

أبي الربيع : ٢٠٥/٢ وانظر تأويل أبي علي الشلوين في شرح

الجزولية : ٢٧٠ وانظر قول المخالفين في الجني الداني : ٤٢٥-٤٢٦ .

(٤) هكذا في النسختين ، ولعله يعني بالأربعة أن رب مضيفه ، وحرف وغير زائدة ،

وتفيد التقليل .

(٥) تكملة من "ح" .

الافتخار بمجرورها من حيث هو ذات فقط ، وإنما وقع الافتخار به ،
لأختصاصه (١) مثلا بتلك الصفة ، فلذلك وجب ذكرها تنبيها على أنه إنما
افتخر به من أجل تلك الصفة .

ونذهب قوم من النحويين إلى نفي اللزوم ، تعلقا بقول سيبويه : رب
رجل يقول ذاك ، أضفت القول إلى الرجل برب ، (٢) وحصل هذا الكلام
على ظاهره غير مستقيم ؛ لما يلزم عليه من تعدي فعل المضمرة المتصلة إلى
ظاهره ، وقد تقدم في الاشتغال امتناعه مطلقا (٣) ، فلا بد أن يكون قول
سيبويه أضفت القول إلى الرجل برب ، تجاوزا في العبارة ، ووجهه أنه
أطلق على ما سدَّ سدَّ الجواب من طول الكلام ما حقه أن يطلق على
الجواب . (٤)

فصل : وأعلم أن " رب " إذا لحقتها " ما " فإن ذلك على وجهين :

أحدهما : اعتقاد كونها زائدة ، والآخر اعتقاد كونها كافة ، فعلى
الوجه الأول تبقى على حكمها مع التجريد ، وعلى الثاني تكون من حروف
الآفعال الخاصة بها (٥) ، وهو مذهب سيبويه (٦) ، وهو مرتضى علماء
سبته .

ونذهب الجزولي (٧) وصاحب الدرّة إلى أنها بمنزلة " إنما " ،

-
- (١) غير واضحة في " ح " وصححت في الهامش مع إلحاق كلمة قبلها
لم أستطع قراءتها .
(٢) الكتاب : ٤٢١/١ .
(٣) انظر ما سبق ص ٢٤١ وانظر تفصيل المسألة في شرح الجزولية
للشلوبين : ٢٧٠ .
(٤) انظر شرح الجزولية للشلوبين : ٢٧١ .
(٥) أي أنه لا يليها إلا الفعل إذا كانت مقرونة بما وانظر المسألة في
المغني ١٨٢ وما بعدها .
(٦) الكتاب : ٥١٥/٣ ، ١١٦ ، ١٥٨ ، قال في شرح الفية بن معطي
: ٤٧ " وقيل لا تدخل على الأسمية إلا في الضرورة حكاه الشلوبين
عن سيبويه " .
(٧) في الأصل " الجرمي " وما أثبت يوافق ما في الجزولية ١١٨ وشرحها
للشلوبين : ٢٧١ .

تقع بعدها الأسماء والأفعال (١) ، وليس بجيد ، وينبغي أن يكون وقوع الأسماء بعدها خاصاً بالشعر (٢) ، والله أعلم .

فصل : واعلم أن "رب" قد تجر ضميراً لازماً للإفراد والتذكير ، مفسراً بنكرة متأخرة مطابقة المعنى ، منصوبة على التمييز كقولك : ربه رجلاً ، وره رجلين ، وره رجلاً ، وره امرأة ، وره امرأتين ، وره نساءً (٣) .

ومذهب الكوفيين مطابقة الضمير للمفسر (٤) ، ورد بأنه من باب الاستغناء (٥) بالمفسر عن ذلك كباب نعم وبئس ، وإنما جاز دخول "رَبِّ" على هذا الضمير ، وهو من جنس المعارف - وقد تقرر أنها مخصوصة بالنكرات - من جهة أن هذا الضمير قد (٦) انتفى عنه المعنى الذي كان به ضمير النكرة معرفة ، وهو تأخر مفسره (٧) ، فلم يعقل مدلوله إلا بعد الفراغ من ذكره ، فلم تدخل عليه "رَبِّ" إلا وهو أشد إبهاماً من النكرة الظاهرة ، لأن النكرة الظاهرة تدل بلفظها على جنس أو نوع (٨) منه ، بخلاف الضمير المفسر بمذكور قبله . (٩)

وأما الضمير في رَبِّ رجل وأخيه ، فمعرفة على الأصل في ضمير النكرة

-
- (١) قال : ورب ان كنت بما كرهما صارت كمثل انما وقلمها
فيقع الفعل والاسم بعدها
- انظر شرح الفية بن معطي لابن القواس : ٤٠٥ وهو أيضاً مذهب
المبرد ، انظر المقتضب ٤٨/٢ ، ٥٥ ، وانظر الجني الداني : ٤٩٩ .
- (٢) انظر الهامش : ٢ ، وشرح الجزولية للشلوبين : ٢٧١ .
- (٣) انظر الاصول : ٤١٩/١ .
- (٤) انظر التسهيل : ٢١٢ .
- (٥) في "ح" "الاشتغال" خطأ .
- (٦) "قد" ساقطة من "ح" .
- (٧) في الأصل "تأخره" بمفسره .
- (٨) في الأصل : "أنواع" .
- (٩) انظر الاصول : ٤١٩/١ .

المتقدمة الذكر، وإنما جاز لِرَبِّ (١) أن تعمل في الأسم المضاف إليه ؛
لأن إضافته في نية الانفصال (٢) ، غير أن ذلك مشروط بعدم المباشرة ،
لأنه من باب ما يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، وهي
أبواب محصورة ستقف عليها في باب الإضافة ، إن شاء الله .

فصل : واعلم أن "رَبَّ" تضر بعد ثلاثة أحرف ، وهي الواو
كقوله : (٣)

* وقاتم الأعماقِ خاوي المخترقِ *

والفاء كقوله : (٤)

* فملاكِ حبلِي قد طرقت ومرضِعِ *

وبل كقوله : (٥)

* بل بلدٍ ملءُ الفجاجِ قتمه *

وآختلف في الجر ، فذهب سيبويه أنه بِرَبِّ (٦) المحذوفة ، لدلالة
أحرف المعوض / منها عليها .

وقد تقرر أن [أحرف] (٧) المحذوف يبقى عمله مع وجود
المحرز ، وهذا من ذلك ، وذهب أبو العباس المبرد أن الجري بعد

)))

-
- (١) "لرب" غامضة في "ح" .
(٢) قال سيبويه : "وأما رب رجل وأخيه منطلقين ففيها قبح حتى
تقول : وأخ له" .
(٣) البيت لروءبة ، وهو في ديوانه : ١٠٤ : ١٠٤ / ٤ : ٢١٠ ،
والخصائص ٢٢٨ / ١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٣٢٠ .
(٤) هذا صدر بيت لامرئ القيس في معلقته وعجزه :
* فألهيتها عن ذي تائم مغييل *
(٥) وهو في ديوانه برواية الأعم : ٦٧ . وهمع الهوامع ٢٢٢ / ٤ .
(٦) البيت لروءبة في ديوانه : ١٥٠ : ١٥٠ / ١ : ١٤٤
والانصاف : ٥٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥ / ٨ .
(٧) انظر الكتاب ١٠٦ / ١ ، ٢٦٣ ، ١٦٣ / ٢ ، ١٦٤ ، سر صناعة
الإعراب : ٦٣٨ وانظر شرح ألفية بن معطي : ٤١٠ .
(٨) تكلمة من "ح" .

ألوا وبالواو نفسها لا برب المحذوفة (١) ، ولم يخالف في غيرها ، ولو كان على ما يقوله أبو العباس لجاز دخول حرف العطف عليها كما يجوز دخوله على واو القسم من حيث خرجت بالجر عن معنى العطف ، وأمتاعه من قول ذلك في الفاء ويل رجوع إلى القول الصحيح ، والله أعلم .

فصل : إذا قلنا : إن "رَبَّ" ليست بمنزلة حرف زائد ، فلا إشكال في احتياجها إلى متعلق ، وهو يأتي على وجهين : ظاهر ، ومضمر .

قال أبو العباس المبرد (٢) : النحويون كالجَمعين على أن "رَبَّ" جواب للكلام متقدم ، فلذا يكثر حذف متعلقها كقولك : رب رجل عالم ، جواباً لمن قال : هل لقيت رجلاً عالماً ؟ أو ما لقيت رجلاً عالماً ، وأستغنيت عن ذكر "لقيت" لوجوده فيما هي جواب له ، ولا يصح فيها الزيادة بمنزلة آباء ، في : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ؛ لأن الحرف الزائد لا يختل المعنى بسقوطه ، ولو أسقطت "رَبَّ" لاختل المعنى الذي سيق له بسقوطه ، وأيضاً فإن الحرف الزائد لا يعمل إلا أن يكون منقولا من موضع صح له فيه العمل ، و "رب" هذا مَوْضِعُهَا ليست منقولة إليه من غيره (٣) ، لكن يشبه أن يكون ذلك قولاً من جهة صعوبة إضافة الجواب إلى مخفوضها بها ؛ لأنك إذا قلت : رَبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقَيْتُ أَوْ شَاهَدْتُ ، أَوْ رَأَيْتُ ، لا يطلب مخفوضها بتوسطها ، إنما يطلبها بنفسه لتعديه ، فهي شبهة تقتضى

(١) انظر المقتضب ٢١٨/٢ ، وشرح ألفية بن معطي : ٤١٠

وانظر ص ٤٢٩

(٢) انظر الأصول ٤١٧/١ ويبدو أن هذا القول من كلام ابن السراج إلا أنه منسوب في شرح ابن عصفور : ٥٠٢/١ لأبي العباس المبرد .

(٣) انظر في المسألة البسيط : ٧٤٦ .

زيادتها ، فإن كان كذلك جاز اعتبار موضع المخفوض بها ، فإن كان موضعه رفعا رفعت التابع ، وإن كان نصبا نصبته ، فهذا مما ينظر فيه . والله أعلم .
وذهب بعض الناس إلى أسميتها (١) ، وأستشهد بقولهم (٢) :

* ورب قتل عار *

وهذا ممكن (٢) . وليست بأبعد من كم ، إلا أن من منع ذلك تأول قولهم :
رب قتل عار ، فجعله خيراً ابتداءً مضمراً ، أي ورب قتل هو عار (٤) ، فرق
بينها وبين " كم " بأن " كم " يدخل عليها حرف الجر نحو : بكم رجل
مررت ، ويستقل بها الكلام مع الأسم نحو : كم رجل أفضل منك وكم رجل
عاقل ، ولولا هذا ما قيل في " كم " إنها اسم ، لأنها تدل على معنى فسي
غيرها ، ولا يوجد في " رب " من هذا شيء (٥) ، فالصواب القول
بحرفيتها ، والله أعلم .

فصل : وأما " حاشي " المضيضة فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون إلا
خافضةً ، ولا تكون زائدةً ، ومعناها الاستثناء .
وزعم أبو العباس أنها قد تخرج عن الإضافة فتكون فعلاً ،

-
- (١) انظر الأصول : ٤١٨/١ والإيضاح : ٨٣٢ ، والجني الداني :
٤٣٩ ، وهمع الهوامع : ١٧٤/٤ وهو أيضاً مذهب الأخفش انظر
الخرزانه : ١٨٤/٤ .
(٢) هذا جزء من بيت لثابت قطنه ، وهو بتمامه :
ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار
وهو في ديوانه : ٤٩ برواية " وبعض قتل عار " وهو في المقتضب
٦٦/٣ ثم قال بعده : هذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينشده
" وبعض قتل عار " وانظره أيضاً في أمالي ابن الشجرى ٣٠١/٢ ،
والمقرب ٢٢٠/١ والمغني : ٤١ ، والجني الداني : ٤١٧ ،
والخرزانه : ١٨٤/٤ .
(٣) انظر البسيط : ٧٤٤ - ٧٤٥ .
(٤) منهم المبرد في المقتضب ٦٢/٣ .
(٥) في " ج " " ولا يوجد في رب شيء من هذا " .

واستشهد على صحة ذلك بأمرين : (١)

أحدهما : أنه حُكِيَ من كلامهم (٢) : غفر الله لي ولمن سمعني
حاشي الشيطان وأبا الإصبع ، فهذه فعل لوقوع المنصوب بعدها .

والثاني : قول النابغة (٣)

* ولا أحاشي من الأقسام من أحد *
وقد أجيب عن هذين : أما الأول فنادر ، والنوادر لا تُعَلَّقُ عليها الأحكام ؛

لأن دورها يلحقها بالعدم .

وأما الثاني : فمبني من لفظ " حاشي " ، لأن معناه : ولا

أقول حاشي ، من باب " لو لبت لزيد " أي قلت له : لولا ، فهذا فعل

مبني من لفظ الحرف الذي هو " لولا " كما يقول : بَسْمَلٌ وَحَوْقَلٌ يريد

بأسم الله ، ولا حول ولا قوة (٤) ، وسيأتي الكلام فيها في باب الاستثناء إن شاء الله .

فصل : وأما " خلا " فلا يخلو أن يضاف إليها " ما " أولا ،

فإن لم يضاف إليها " ما " فلا خلاف في تردها بين الفعلية والحرفية ،

فإن جرت ما بعدها فحرف جر متعلق بما قبله ، ومعناه الاستثناء ، وإن

نصب ما بعده فهو فعل مضمرفيه فاعله ، وهو في موضع نصب على الحال

(١) انظر قول المبرد في الأصول ٢٨٩/١ وانظر رد ابن ولاد في

هامش المقتضب ٣٩٢/٤ .

(٢) حكى هذا القول المازني رواية عن أبي زيد . انظر الأصول ٢٨٩/١ .

(٣) هذا عجز بيت وصدده :

* ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه *
وهو في ديوانه : ٢٠ ، الأصول : ٢٨٩/١ ، والزاهر ٦٢٦/١ ،

٣٠٠/٢ ، ومالي ابن الشجري ٨٥/٢ ، والمغني : ١٦٤ ، والجني

الداني : ٥١٠ ، والخزانة ٤٤/٢ ، وانظر تخريجات أخرى في معجم

شواهد العربية ١١٨/١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٨١/١ ، والملخص ٤٠٥/١ .

من المستثنى منه كأنه قال : قام القوم خالين زيدا ، أي مجاوزين زيدا ؛ أي قام القوم إلا زيدا ، فإن أضيف إليها " ما " تعينت الفعلية لأنها حينئذ صلة لما المصدرية ، وما المصدرية لا تُوصَلُ بالحرف ، إنما تُوصَلُ بالفعل ، و " ما " مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في موضع الحال كأنه قال : قام القوم خلوهم زيدا ، أي خالين زيدا / أي مجاوزين زيدا ، أي قام القوم إلا زيدا .

ونقد ابن الضائع هذا الموضع بأن المصدر المعرف بالإضافة لا يكون حالا إلا قليلا لا يقاس عليه .

قال : فالوجه في ذلك أن تكون " ما " هي الطرفية كأنه قال : قام القوم وقت خلوهم زيدا ، أي زمان خلوهم زيدا ، ووضع المصدر موضع الزمان بحيث لا يحصى كثرة ؛ لما بينهما من المداخلة ، والكل يحومون على معنى واحد ، فحمله على ما كثرت نظائره أولى .

وهذه الطريقة قد قالها غيره ، فكان ينبغي أن ينبه على ذلك ، فإنه ساقها مساق ما هو من استنباطه ، والله أعلم .

وأما الضمير الفاعل بهذا الفعل ، فزعموا أنه ضمير البعض المفهوم من سياق الكلام ، ولهذا لزم إفراده وتذكيره ، فإذا قلت : قام القوم خلا زيدا ، فإن تقديره خلا هو زيدا ، أي خلا بعضهم زيدا ، على هذا إجماعهم ، وسيأتي تحقيق ذلك في باب الاستثناء إن شاء الله تعالى .

فصل : وأما " منذ " فإنها مترددة بين الحرفية والاسمية ، والغالب عليها الحرفية ، وهي في الزمان بمنزلة " من " في سائر الأشياء ، أي إنها تكون لأبداء الغاية في الزمان كقولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة ،

وتكون للغاية كلها ، ابتداءً بها ، وانتهاءً بها ، كقولك : ما رأيته منذ يومين ، كما أن " من " تكون في غير الزمان على ذينك الوجهين وسيأتي بيان أحكامها في بابها إن شاء الله .

فصل : وأما كاف التشبيه ، فللناس فيها ثلاثة مذاهب ، فأما الأَخْفَشُ (١) فأطلق القول بأسميتها تعلقاً منه بالمعنى ، ومجيئها كذلك في بعض المواضع ، ورد قوله بأمرين :

أحدهما : وقوعها صلةً في نحو قولك : أعجبنى الذى كزيد ، ووجه الاستدلال من هذا أن الصلة محصورة في أربعة أشياء ، وهي إما جملة فعلية ، أو جملة اسمية ، أو ظرف ، أو مجرور ، وقوله : كزيد في صلة الذى ، قد أنتفى عنه أن يكون جملة فعلية ، أو جملة اسمية ، أو ظرفاً ، فتعينت الحرفية ، فإن زعم أنها اسم مبني على مبتدأ محذوف تقديره أعجبنى الذى هو كزيد ، أعجب بأن حذف المبتدأ من صلة " الذى " مع عدم الطول قليل (٢) جداً ، ووقوع الكاف صلة للذي مطرّبٌ كثير ، فكثرة هذا وقلة ذاك دليل على صحة ما قلناه ، فتفهم ذلك .

وأما الأمر الثاني : فقوله تعالى : * ليس كمثله شيء * (٣) ووجه الدليل أنه إن قال بأسميتها لزم أن تكون غير زائدة ، لامتناع زيادة

-
- (١) ذكروا أن أبا الحسن الأَخْفَشَ والفراسي وكثيراً من النحويين يجيزون في الاختيار أن تكون الكاف أسماً وحرفاً ، انظر الجني الداني : ١٣٢ ، وشرح الرضي ٣٤٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ .
- (٢) انظر شرح الرضي : ٣٤٣/٢ . قال ابن مالك : " وان وقعت صلةً فالحرفية راجحة " الجني الداني ١٣٤ ، وشرح الجمل لابن بزيمة : ١٥٨ ، وانظر تفصيلاً آخر في المسألة في سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ بتحقيق السقا وآخرين . وانظر الإيضاح : ٢٦٠ .
- (٣) الشورى : ١١ .

الأسماء عنده كسائر البصريين ، والقول بهذا يوء دي إلى صريح الكفر ، لأن تقديره على هذا الغرض ليس مثل مثله شيء ، وهذا كفر صراح ، فلزم لهذا أن تكون زائدة للتوكيد ، وإذا لزمت الزيادة تعينت الحرفية (١) ، على الأصل الذي أجمع عليه البصريون ، فتأمل ذلك ، فإنه حسن والله أعلم .
وأما سيبويه فإطلق القول بالحرفية (٢) ، وخصص أسميتها بالضرورة ، (٣) على ما هو مبسوط في الأمهات (٤) ، وهذا المذهب الثاني .

وأما الأستاذ أبو الحسين فتوسط بين المذهبين فقال : أكثر ما تكون أسماء في الشعر وأقل ذلك في الكلام (٥) ، تعلقا منه بقوله تعالى : * أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير * (٦) فالكاف هاهنا مفعولة بأخلق ، لأن المعنى : أني أخلق لكم من الطين مثل هيئة الطير ، فتعينت الأسمية بالمفعولية ، لأنها من دلائل الأسمية وخصائصها ، هذا هو الظاهر والله أعلم .

فصل : وأما آباء فلا تكون إلا حرفا ، ولا تكون إلا خافضة ، وتكون زائدة وغير زائدة ، فأما الزائدة فعلى ضربين : ضرب يطرد زيادته ، وضرب زيادته مقصورة على السماع .

فأما الضرب الذي (٧) تطرد زيادته فمنه آباء في خبر " ليس " ،

-
- (١) انظر المقتضب : ١٤٠/٤ .
(٢) انظر الكتاب : ٣٨٣/٢ ، وشرح الجمل لابن بزيمة : ١٥٩ .
(٣) الكتاب : ٤٠٨/١ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٠١ وما بعدها واليسيط : ٧٢٤ .
(٥) انظر اليسيط : ٧٣٣ وما بعدها وليست الآية المستشهد بها فيه .
(٦) آل عمران : ٤٩ .
(٧) في الأصل " التي " .

وفي خبر " ما " الحجازية (١) ، وفي خبر " لا " المحمول على " إن " على ظاهر كلام أبي علي في " الإيضاح " ؛ لأنه جعل الباء في قولهم : لا خير بخير بعده النار ، ولا شربشر بعده الجنة ، زائدة في أحد الوجهين ، (٢) ومن ذلك أيضا الباء في فاعل * كفى بالله شهيدا * (٣) إنما هو كفى الله شهيدا إلا أن إثباتها أكثر من إسقاطها (٤) ، ومن ذلك أيضا الباء في فاعل أفعل في التعجب كقولك : / أحسن بزید ، إلا أنها ١١٣ لازمة هنا لإصلاح اللفظ . (٥)

وتزاد أيضا في خبر المبتدأ بعد " ما " التعمية ، لانسحاب معنى النفي عليها (٦) ، ولذلك زيدت في خبر " أن " في نحو قوله تعالى : * أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى * (٧) ؛ لأن المعنى : أوليس الله بقادر على أن يحيي الموتى (٨) ، ومن أطراد زيادتها عند ابن عصفور دخولها على مفعول كفى (٩) كقوله : (١٠)

-
- (١) انظر الإيضاح : ١١٠ .
 (٢) انظر تفصيل المسألة في الملخص : ٤٠٧ وانظر المغني : ١٤٩ ، وهمع الهوامع : ١٢٨/٢ والقول الذي نقله من الإيضاح لم اعثر عليه فيه .
 (٣) النساء : ٨١ .
 (٤) انظر تفصيلا أكثر في رصف المباني : ١٤٨ ، والجني الداني : ١١١ والمغني : ١٤٥ .
 (٥) انظر الجني الداني : ١١٠ .
 (٦) خالف في هذه المسألة الفارسي والزمخشرى فمنعا ذلك . انظر التسهيل : ٥٨ وشرح الرضي ٢٦٨/١ ، والجني الداني : ١١٥ .
 (٧) الأحقاف : ٣٣ .
 (٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٢/١ .
 (٩) شرح الجمل : ٤٩٢/١ .
 (١٠) البيت لكعب بن مالك الأنصاري ، وأولحسان بن ثابت رضي الله عنهما ، وينسب لغيرهما ، وهو في ديوان حسان :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبي محمد إياناً
 وإنما قال ذلك ، لاعتقاده أن "حب" فاعل "كفى" ، وأن المجرور بالباء
 مفعولها ، وليس هذا مذهب المحققين كالاستاذ أبي الحسين وابن الضائع
 ، فإنهما قالا : ان "حب" بدل اشتمال من موضع المجرور بالباء (١) ،
 فالباء على هذا إنما هي زائدة في الفاعل خلافا لما قاله ابن عصفور .

وأما الضرب الذي زيادته موقوفة على السماع ، فمن ذلك زيادتها
 في المفعول كقوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ (٢) ويمكن
 أن يكون من هذا قوله تعالى : ﴿ وأمسحوا برءوسكم ﴾ (٣) .

وحضرت بمدينة فاس - حرسها الله - مجلساً جرى فيه ذكر هذه
 الباء ، فقال بعض أصحابنا الصحيح عندي أنها للإلصاق (٤) ، وكان قد
 رآها ليلة ذلك اليوم في تقييد أبي الحسن الصغير (٥) على المدونة ،
 فسكت ، رضاً لصاحبي ، إذ كان قد قبل بذلك ، فقال لي بعض حذاق
 الفاسيين : ما تقول أنت في هذه المسألة ؟ فإنها وقعت عندنا قديماً
 وحديثاً ، فلم نقف منها على طمأنينة ، فلم يسعني إلا الكلام ، فقلت :

- ====
 وفي ديوان كعب : وانظره في الكتاب : ١٠٥ / ٢ ومعاني
 الفراء : ٢١ / ١ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي : ٥٣٥ / ١ ،
 وأما ابن الشجري : ١٦٩ / ٢ ، ٣١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش
 ١٢ / ٤ ، ووصف المباني : ١٤٩ ، والجني الداني :
 وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٢ / ١ والخزانة : ٥٤٥ / ٢ .
 (١) لم أر ما نسبه لابن أبي الربيع ولا ابن الضائع إلا أن ابن أبي الربيع
 في الملخص : ٥١٥ ذكر عدم قياس زيادتها في المفعول وانظر
 البسيط : ٧٣٩ .
 (٢) البقرة : ١٩٥ .
 (٣) المائدة : ٦ .
 (٤) ذكرني آية المائدة أن الباء تكون للإلصاق وقيل للتبعيض ، وقيل
 إنها زائدة وقيل إنها للاستعانة ، انظر الجني الداني : ١٠٦-١٠٧ .
 وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ١٧ .
 (٥) هو علي بن محمد بن هيد الحق الزويلي (أبو الحسن الصغير)
 قاضي معمر ، ولي القضاء بفاس . له التقييد على المدونة توفي سنة
 ٧١٩ . انظر : درة الجال : ٢٤٣ / ٢ ، والاعلام : ٢٢٤ / ٤

مسحت رأسي ، ومسحت برأسي باتحاد المعنى ، فلو كانت للإصاق
 لذهب معناها بذهابها ولم يجز الاستغناء ، فجاء أن يقال بالزيادة ؛
 لصحة المعنى عند زوالها ، بمنزلتها في خبر ليس ، وما ، وألقى بيده ،
 وأمثالها ، ولأن الفعل إذا كان واقعا بنفس المفعول وأستعمل على
 وجهين كقرأت بالسورة وقرأتها ، فالأصل وصوله (١) بنفسه لا على
 نوعين ، وجاء أن تكون بمنزلتها في برئت بالأسكين ؛ لأن مسحت يقتضي
 مسوحا ومسوحا به عند المحققين ، كما أن برئت يقتضي مبريا ومبريا به
 عند جميع الناس ، فيكون المفعول محذوفاً ، كأنه مسحت الماء بالراس ،
 فاستحسن ذلك من حضر ممن له فهم ، وسكت الخصم .

ومن ذلك أيضا زيادتها في الفاعل غير المذكور (٢) قبل ، كقوله : (٣)

ألم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
 فألباء في قوله " بما لاقت " زائدة في فاعل " يأتيك " (٤) وجعلها ابن
 الضائع غير زائدة متعلقة بـ " تنمي " على إضمار الفاعل في " يأتيك " قبل
 الذكر من باب إعمال الثاني ، وسيأتي الكلام عليه فيما يستقبل إن شاء الله .
 ومن ذلك أيضا زيادتها في المبتدأ كقولهم : بحسبك زيد ، وإنما

(١) في الأصل : " وصولها " .

(٢) انظر ص ٤٢١

(٣) البيت لقيس بن زهير وهو في الكتاب : ٣١٦/٣ ونواد رأبي زيد :

٢٣ ، ومعاني الغراء : ١٦١/١ ، ٢٢/٢٠ ، والأصول ٤٤٣/٣ ،

والمحتسب : ٦٧/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٨٧ ، والإيضاح في

علل النحو : ١٠٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٨٥/١ ، وشرح الجمل

لأبن عصفور : ٤٩٣/١ ، والضرائر لأبن عصفور : ٦٣ ورفص المباني

: ١٤٩ والجنى الداني ١١٤

(٤) زيادة الباء في فاعل " يأتيك " ضرورة . انظر الضرائر لأبن عصفور :

٦٣ ، وشرح الجمل له : ٤٩٣/١ ، والمقرب : ٢٠٣/١ .

هو : حسبك زيد ، ولا معنى لقول ابن عصفور في المسألة ، وذلك أنه جعل
القياس في المسألة مقصوراً على السماع ^(١) ، وهذا لا معنى له ، لأن القياس
إنما يطلق على ما تعدى موضع السماع إلى أمثاله .

ومن ذلك أيضا زيادتها في خبر المبتدأ كقوله تعالى : * جزاء
سيئة بمثلها * ^(٢) وإنما معناه والله أعلم : جزاء [سيئة سيئة] ^(٣)
مثلها ، فهذه المواضع المذكورة في هذا الضرب الثاني موقوفة على السماع .
ويمكن أن تكون من هذا الضرب الباء في قول امرئ القيس : ^(٤)

* فَإِنَّكَ مَا أَحْدَثْتُ بِالْمَجْرَبِ *

على رواية كسر الراء ، فتكون زائدة في خبر إن حملاً لها على " لا " النافية
العامة عليها ، فتكون كل واحدة منهما محمولة على صاحبتهما ، والله أعلم .

فصل : وأما غير الزائدة فلها معانٍ متعددة ، فمنها أن تكون
للإلصاق والاختلاط كقولك : خضت الماء برجلي ، ويمكن أن يكون من هذا
قوله تعالى : * وآمسحوا برءوسكم * ^(٥) ، لأن المعنى على مباشرة الرأس
بالماء من غير حائل . والله أعلم ، وقد تقدم القول في ذلك . ^(٦)

ومن ذلك أن تكون للنقل بمعنى الهمزة كقولك : ذهبت بزيد

على معنى أذهبت زيدا ، وأنكر هذا الوجه أبو العباس / المبرد ، ^(٧)
١١٤

(١) قال ابن عصفور : " . . . فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء لكثرة

وجود ذلك في كلامهم ، شرح الجمل : ٤٩٣/١ .

(٢) يونس : ٢٧ ، وهي في الأصل " سيئة سيئة " وما أثبت من " ح " إلا
أن فيها " وجزاء " بإقحام الواو .

(٣) ما بين القوسين مكرر في النسختين .

(٤) هذا عجز البيت وصدوره : * فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حِقْبَةٌ لَا تَلِاقِيهَا *
وهو في ديوانه : ٤٢ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٥٩ .

(٥) المسائدة : ٦ .

(٦) انظر ص ٤٢٢

(٧) انظر الجني الداني : ١٠٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٣/١ .

ورد قوله بهذه الآية الكريمة : ﴿ ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ﴾^(١)
فإنَّ المعنى ولا بد : ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ، ولا يجوز
اعتقاد كونها للمصاحبة ، لأنَّ الله تبارك وتعالى منزّه عن صفات المحدثين ،
إلا أن يقال : إنَّ الآية من التشابه الذي يجب الإيمان به بعد نفي
التحديد والتكييف ، ولكنها تُمرُّ كما جاءت كظواهرها ، أو يقال : إنَّها
للمصاحبة الحقيقية على أن يكون فاعل ذهب ضمير الرد والبرق ، وأضر
مفردا على معنى ما ذكر قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله^(٢) ،
فكأنه في المعنى : ولو شاء الله لذهب الرد والبرق بسمعهم وأبصارهم ،
فانسمع راجع إلى الرد ، والأبصار راجعة إلى البرق .

والمأخذ الأول هو الوجه الذي ينبغي أن تُحمَل عليه الآية ، لأنه
لا اعتذار عنه وقد حكي من كلامهم : تكلم فلان فما سقط بحرف ، وما
أسقط حرفا^(٣) ، بآحاد المعنى ، وهذا نص في الموضوع . والله أعلم .
ومن ذلك أن تكون بمعنى الحال كقولك : ذهبْتُ بزيد ، إذا
أردتُ ذهبْتُ ومعني زيد ، وإنَّما سميت "باء" الحال ، لأنها في
موضع الحال ، لأنَّ معنى قولك ذهبْتُ بزيد ذهبْتُ ملتبسا بزيد .^(٤)
ومن ذلك أيضا أن تكون بمعنى السبب كقولك : أعطيت بزيد درهما ،
أي بسببه .

ومن ذلك أيضا أن تكون بمعنى " في " كقولك : نزلت بالبلد ، أي
في البلد ، وهي المقول عنها ظرفية .

-
- (١) البقرة : ٢٠ .
(٢) انظر القول في معاني ألفراء : ١٣٠ / ١ ، والنهية لابن الأثير :
٤٥٤ / ١ ، واللسان (قصر) .
(٣) انظر القول في المشوف المعلم : ٣٨٥ ، سقط " واللسان
" سقط " .
(٤) انظر صناعة الإعراب : ١٣٤ ، وورصف المباني : ١٤٥ .

ومن ذلك أيضاً أن تكون للبدالِ والعضو، كقولك : الدقيق رطلانِ بدرهم، ومنه والله أعلم قوله تعالى : * وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس* (١) إلى آخره .

فصل : وأما اللام المضيضة ، فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون إلا خافضةً ، وتكون زائدةً وغير زائدةً ، فالزائدة مطردة وغير مطردة ، فالمطرودة فسي مفعول الفعل المتأخر عنه كقولك : لزيد ضربت (٢) ، وفي التنزيل : * إن كنتم للرؤيا تعبرون * (٣) وفي مفعول آسم الفاعل مطلقاً كقولك : هذا ضارب لزيد ، ولزيد ضارب ، وفي التنزيل * فعال لما يريد * (٤) وفي مفعول المصدر كقولك : أعجبتني ضربك لزيد ، ويمكن أن يقال : إنها في هذه المواضع غير زائدة ، ولكنها لتعدية ما ضعف عن التعدى إما بالتأخر (٥) وإما يكون عمله غير أصيل ، كما قالوا في لام المستغاث ونحوها .

فصل : وغير المطردة المقحمة بين المضاف والمضاف إليه فسي بابي النداء و " لا " النافية كقولك : يا بوءس للحرب (٦) ، ولا أبالزيد (٧) ،

-
- (١) المائدة : ٤٥ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٨/١ والبسيط : ٧٤١ وانظر كتاب اللامات للهروي : ٥٢ ، ووصف المباني : ٢٤٧ والجني الداني : ١٥٠ .
(٣) يوسف : ٤٣ .
(٤) سورة هود : ١٠٧ ، والبروج : ١٦ .
(٥) انظر البسيط : ٧٤١-٧٤٢ .
(٦) من ذلك ما أنشده أبسن جني في الخصائص : ١٠٦/٣ .
قالت بنوعا من خالوا بني أسد يا بوءس للجهل ضراراً لأقوام قال ابن جني : أراد يا بوءس للجهل ، فأقحم لام الإضافة تمكيناً واحتياطاً لمعنى الإضافة .
(٧) انظر سر صناعة الإعراب : ٣٣٢ ، وهذه اللام مقوية للإضافة . فأصل الكلام لا أباك .

وفي مفعول الفعل الباقي على الترتيب المؤلف كقولك : ضربت لزيد ،
وأكثر ما يكون في الشعر ، ولا يجوز في باب أعطيت دخول اللام على
المفعول تقدم أو تأخر ، بخلاف المتعدى إلى واحد على ما قدمنا ، وانظر
هل يجوز : هذا معطٍ لزيد درهما ؟

يقتضي قول بن صفور في منع لزيد أعطيت درهما ، أنه لا يجوز ،
لاجتماع الضعف والقوة وذلك متدافع . (١)

وأما غير الزائدة فلها معانٍ متعددة ، منها أن تكون مشعرة
بالمالك كقولك : آمال لزيد ، ومنها أن تكون للاستحقاق كقولك الحصير
للمسجد ، ومنها أن تكون للتحضيض كقولك : هذا أخ لزيد ، وعبر
الشلوبين عن ذلك بالملك الحقيقي أو المجازي (٢) ، وهذه العبارة
تعم جميع ما ذكر ، والله أعلم .

وإنما وصفت اللام أولاً بالضعيفة إشارة إلى اشتراك ماضٍ في
اللفظ ، وذلك أنها قد تكون فعل أمر من ولي يولي كقول الشاطبي : (٣)

* وعند سراطٍ والسراطُ لِحَنْبَلًا *

وهي ليست مضيئة ، ومن مسائل الألفاظ : لعبد الله زيدا .

فصل : وأما الواو فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون زائدة على الأصح ،

وتكون خافضة وغير خافضة في موضعين .

أحدهما : إذا أبدلت من باء الجر وذلك في القسم خاصة

كقولك : والله لا فعلن ، ولا خلاف في هذا ، إلا ما يذكر عن أبي القاسم

-
- (١) انظر شرح الجمل : ٣٠٩/١ .
(٢) التوطئة : ٢٣٠ .
(٣) هو أبو محمد قاسم بن فيرة بن أبي القاسم الرعييني الشاطبي الضريبي عالم بكتاب
الله قراءة وتفسيراً ، وجدّث رسول الله ، يُصَحِّحُ عليه البخاري ومسلم وموطأ مالك
من حفظه ، ألف القصيدة المسماة « حرد الاماني » في القراءات ، ولد سنة ٥٣٨ هـ ،
وتوفي سنة ٥٩٠ هـ . شجرة النور الزكية ، ١٥٩ .

السهيلى ، فانه قال : لو كانت بدلا من الباء لكانت على حركتها ؛ لان الحرف إذا أبدل من حرف آخر لم يكن إلا على حركته : كَثَرَاتٌ ، وَتُخَمَّةٌ ، وَتَوْرَةٌ ، وَتَقَاةٌ ، وَتَقْوَى ، وَتَيَقُورٌ فيقول ، من الوَاقِر ، إلى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر ، قال : فلو كانت هذه الواو بدلا من الباء لكانت مكسورة مثلها ، فكنت تقول : وَالله لا فُعلن . (١)

أجاب الأستاذ أبو الحسين بأن الواو هنا على حركة الباء الأصلية ، وذلك أن الباء إنما كانت أصلها أن تكون مفتوحة ، وقد جاء ذلك منبهة على الأصل المذكور ، وذلك قولهم : بهجج ناعقه ، وهو موضع ، وإنما كسرت تشبيها بعملها اللازم لها . فلما أبدلت الواو منها زال الحرف الذى وجبت له الكسرة بحق الأصل فعدت الفتحة ، لارتفاع السبب ، فجاء في هذا أن المسألة مندرجة تحت الأصل المذكور ، وهو الحرف إذا أبدل من حرف آخر لم يزل أن يكون على حركته لفظا أو أصلا ، وهو جواب حسن كما ترى .

والموضع الثاني : هو الواو المضافة إلى " رَبِّ " في نحو : (٣)

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِ *

فذهب أبو العباس المبرد إلى أنها خافضة بنفسها من حيث كانت عوضا من " رَبِّ " فتولت عملها من هذه الجهة ، وأستدل على صحة ذلك بوقوعها أولا ، ولو كانت عاطفة لم يكن كذلك ، لأن سبيل العاطف ألا يكون صدرا أصلا . (٤)

-
- (١) انظر قول السهيلى في البسيط : ٨١٩ مع اختلاف في اللفظ ظاهر . وانظر سر صناعة الإعراب : ١٤٥ - ١٤٦ .
- (٢) انظر البسيط :
- (٣) سبق ص : ٣٧٩
- (٤) انظر مذهب المبرد في الإنصاف : ٣٧٦ والتسهيل : ١٤٨ ، ومنهج السالك : ٢٦٠ - ٢٦١ والجنى الدانى : ١٨٥ وانظر ص ٩٨٥

والجواب : أن وقوعها أولاً ، إنما هو أمر لفظي ، والمعنى على خلاف ذلك ، فإما أن يكون الشاعر قد أسقط بعض ما رواه على جهة الانتقاء ، (١) وإما أن يكون عطف على ما رواه في نفسه ، ولم يلفظ به فالواو على هذين الوجهين ليست صدراً تقديراً وإن كانت صدراً تسطييراً ، فالصحيح أنها عاطفة ، وهذا مذهب المحققين كسيبويه والفارسي (٢) وأمثالهما ؛ والدليل على ذلك أنها لو كانت خافضة بنفسها لجاز دخول العاطف عليها كما يدخل على واو القسم لما (٣) كان خافضاً بنفسه ، وفي امتناع ذلك - إجماعاً - دلالة ظاهرة على أنها عاطفة كما يقوله المحققون والله أعلم .

فصل : وأما التاء فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون زائدة ، وتكون خافضة وغير خافضة ، إلا أنها لا تخفض إلا في القسم ؛ لأنها ثم مبدلة من الواو المبدلة من الباء على الوجه المذكور ، فهي رتبة ثالثة ، ولهذا إذا المعنى اختصت باسم الله تعالى ، على أن الألف خفش حكى عن العرب : (٤) ترب الكعبة ، على وجه الدور .

فصل : وأما حتى فحرف غاية وهو على ثلاثة أقسام : حرف جر ، وحرف عطف ، وحرف ابتداء (٥) ، فتكون حرف جر في موضعين :

أحدهما : أن يقع بعدها الاسم الصريح مجروراً بها ، وحكمه

- (١) في الأصل " الانتفاء " بنقطة واحدة من أسفل .
 (٢) الكتاب : ١٠٦/١ وانظر ص ٩١٥ والإيضاح : ٢٥٤ .
 (٣) في " ح " " بما " .
 (٤) في الأصل " أن الألف خفش حكى عن اخفش " وانظر ما حكاه في الجنى الداني : ١١٢ .
 (٥) هذا هو تقسيم البصريين ، وزاد قسماً رابعاً الكوفيون إذ جعلوها ناصبة للفعل المضارع . الجنى الداني : ٤٩٨ .

أنه إن لم يكن من جنس ما قبلها كان غاية له ، غير داخل فيه نحو :
* سلام هي حتى مطلع الفجر * (١) . وإن كان من جنس ما قبلها ،
وآتقرن به ما يدل على امتناع دخوله فيما قبلها ، أو على وجوب دخوله فيه ،
وجب العمل على مقتضى تلك القرينة ، كقولك : صمتُ الأيام حتى يوم
الفطر ، أو يوم الأضحى ، وكقولك : صمتُ الشهور حتى شهر رمضان ،
فالأول خارج والثاني داخل ، إلا أن الأول يلزم جره [بحتى] (٢) ،
والثاني يجوز جره بحتى ، ويجوز نصبه على أن تكون " حتى " هي العاطفة
وإن تجرد من القرائن كقولك : صمتُ الأيام حتى يوم الجمعة ، فهذا
يحتمل الدخول والخروج ، إلا أن الأكثر في المجرور بحتى إذا كان
من جنس ما قبلها أن يكون داخلاً فيما قبلها مع وجود القرائن ، فيجب
حملة على الغالب (٣) في المجرور بها مع عدم القرائن .

والموضع الثاني التي تكون فيه حرف جر : هو إذا وقع بعدها
المضارع المنصوب نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، وذلك أن هذا الفعل
منصوب بإضمار " أن " ، ولا يجوز (٤) إظهارها و " أن " مع الفعل بتأويل
المصدر ، وهذا المصدر المؤول مجرور في المعنى بحتى .

وأما كونها حرف ابتداء ففي ثلاثة مواضع :
إذا وقع بعدها الفعل الماضي كقوله : (٥)

* ... حتى بلِّد معي محملي *

-
- (١) القدر : ٦ .
(٢) تكملة من " ح " .
(٣) " الغالب " في " ح " " أفعالها " .
(٤) في " ح " " لا يجوز " بإسقاط حرف العطف .
(٥) هذا جزء من بيت لامرئ القيس من معلقته ، وهو بتمامه :
ففاضت دموع العين مني صبابةً على النحر حتى بلِّد معي محملي
وهو في ديوانه : ٩ .

وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الْمَرْفُوعُ ، كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ (١) :
* وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ * (٢) .

وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ كَقَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ

قَائِمٌ . /

١١٦

وَيَخْتَلِفُ فِيهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا " إِذَا " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * حَتَّى
إِذَا جَاءَهَا * (٣) فَمِنْ قَائِلٍ إِنَّهَا حَرْفٌ أَبْتَدَاءُ أَعْتَابًا بِأَنَّ " إِذَا "
مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلَّ [] بِجَوَابِهَا ، فَكَأَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى جُمْلَةٍ مَصْدَرَةٍ بِفِعْلِ
غَيْرِ مَوْءُولٍ بِمَصْدَرٍ ، فَلِزِمَ لِذَلِكَ أَنْ تَكُونَ حَرْفٌ أَبْتَدَاءُ ، وَمِنْ قَائِلٍ أَنَّ " إِذَا "
مَجْرُورَةٌ الْمَحَلَّ [] (٤) بِهَا وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَتَعَلِقٌ بِالْجَوَابِ الْمَذْكُورِ (٥)
وَالْأَوْلَى أَظْهَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ مِنَ التَّقْسِيمِ الْأَوَّلِ : أَنْ تَكُونَ حَرْفٌ عَطْفٌ ، وَذَلِكَ

إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْأَسْمُ الْمَعْرَبُ بِأَعْرَابٍ مَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى
زَيْدٍ ، وَرَأَيْتَ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى بَزِيدٍ ، إِذَا أَعْدَتِ الْخَافِضُ ،
فَإِنَّ قَلْبَ مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ ، مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ ، وَجِبَ حَمْلُهَا
عَلَى أَنَّهَا الْجَارَةُ دُونَ الْعَاطِفَةِ (٦) ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ وَالْعَاطِفَةُ مَنْقُولَةٌ
مِنْهَا ، فَإِذَا أَحْتَمَلَ الْمَوْضِعُ الْأَمْرَيْنِ ، وَجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ ، وَلَا يَقْدَمُ عَلَى
الْفُرْعِ إِلَّا بِدَلِيلٍ .

-
- (١) انظر القراءة في السبعة : ١٨١ ، والحجة لابن خالويه : ٩٥ ، ٩٦ ،
والبحر المحيط : ١٤٠ / ٢ .
(٢) البقرة : ٢١٤ .
(٣) هذا جزء من آية في الزمر : ٧١ ، ٧٣ ، وفصلت : ٢٠ .
وآية الزمر الأولى [] حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها * الآية .
(٤) تكملة من " ح " .
(٥) ممن قال بانها حرف جر إذا وقع بعدها " إذا " الأخش وابن
مالك . انظر المغني : ١٧٤ والجمهور على أنها ابتدائية .
(٦) انظر المغني : ١٧٢ .

فصل : وأما الأسماء فإنها بالنظر إلى الإضافة على أربعة

أقسام :

قسم : لا يستعمل إلا مضافا نحو "كَلَّا" و"كَلْتَا".

وقسم لا تصح إضافته على وجه : كالضمائر، والموصولات، وأسماء

الإشارة.

وقسم يستعمل على وجهين : مضافاً وغير مضاف، كفلام، وثوب،

ودار، وما أشبه ذلك من أسماء الأجناس.

وقسم جاء مضافاً إلى الجملة، وذلك آية (١) بمعنى علامة

(٢)

كقوله:

بآية تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

وَقَوْلِهِمْ (٣) : أَنزَهَبْ بِذِي تَسْلَمٍ ، وَبِذِي تَسْلَمَانَ ، وَبِذِي تَسْلَمُونَ ،

(١) في الأصل " أنه " بالنون .

(٢) عجز هذا البيت ساقط من " ح " وقد نسبه سيبويه للأعشى

: ١١٨/٣ ، وذكر البغدادي في الخزانة : ١٣٦/٣ أنه لم يره

منسوبا للأعشى عند غير سيبويه ، وليس في ديوانه ، وانظره

في شرح المفصل لابن يعيش : ١٨/٣ ، والمغني : ٥٤٩ ،

٨٣٦ وشرح أبياته للبغدادي : ٢٧٧/٦ .

وفي آية ذكر أبو علي الشلوين أنها تضاف إلى المفرد ، قال

ووجدت لذلك شاهداً وهو قوله بآية الخال منها تحت سرتها .

(٣) في " ح " " وقولهم " بإسقاط كاف التشبيه ، وانظر القول في

الكتاب : ١١٨/٣ ورواية الكتاب " لا افعل بذي تسلم "

وانظر أيضاً الإيضاح في علل النحو : ١١٢ ، ١١٨ .

ولا يضاف شيء من الأسماء إلى الجملة إلا أسماء الزمان ، و " حيث " وحدها من ظروف المكان ، والاسمان المذكوران ، فهذه أربعة أقسام جاءت على خلاف الأصول ، لأسباب ، على (١) ما أذكره ، وذلك أن أسماء الزمان لا تُضاف إلى المعاني دون الجواهر ، وما أوهم خلاف ذلك أول بتوهم المعنى ، فمن ثم فإنه ^(٢) توأها إلى الإضافة إلى الأفعال والجملة ، لأنها عبارة عن المعاني المنسوبة . (٣)

وأما اختصاص " حيث " بالإضافة إلى الجملة من بين سائر أخواتها من ظروف المكان ، فلما دخلها من معنى المجازاة التي تستلزم التركيب من جملتين ، وقد سوى سيهويه بينهما وبين " إذا " في باب من أبواب الأشتغال ، فقال : انهما يقبح ابتداء الأسم بعدهما إذا وقع بعده الفعل ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة (٤) ، وهذا بين فيما قلناه ، وأما " آية " في نحو قوله : (٥)

بآية تقدمون الخيل شعشا كأن على سنايكها مداما فالذي جوز إضافتها إلى الفعل ، أنها تجامع الوقت في أن كل واحد منهما علامة ، وتوقيت الفعل المذكور معهما فأجريت مجراه . (٦)

وأما قولهم : اذهب بذي تسلم ، ففيه قولان : (٧)

أحدهما : أنها ذو الطائية كسرت ذالها إتباعاً ، فهي بمعنى الذي ،

-
- (١) من هنا إلى قوله : ثم قال : " اعلم أن هذه الحروف التي ذكرناها تخفض ما بعدها " ساقط من " ح " .
- (٢) هنا كلمة في الأصل غير واضحة والمثبت اجتهادي " وانظر الإيضاح في طل النحو : ١١٤ .
- (٣) انظر نتائج الفكر : ٩٣ - ٩٤ .
- (٤) انظر الكتاب : ١٠٦ / ١ - ١٠٧ .
- (٥) سبق ص ٢٢٢
- (٦) انظر في هذه المسألة الإيضاح في طل النحو : ١١٣ وما بعدها ، ونتائج الفكر : ٩٦ .
- (٧) انظر الإيضاح في طل النحو : ١٨ والمساعد : ٣ / ٣٦٠ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٩١ / ٤ .

وَالْفِعْلُ صَلَّتْهَا ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ عَلَى حَدِّ حَذْفِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (١) "أَيُّ لَا تَجْزِي فِيهِ ،
فَكَذَلِكَ أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمٍ ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الزَّمَانِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَذْهَبَ
فِي الزَّمَانِ الَّذِي تَسْلَمُ فِيهِ ، وَآمَّا أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْمَصَاحِبَةِ كَأَنَّهُ قَالَ :
أَذْهَبَ مَصَاحِبًا لِلزَّمَانِ الَّذِي تَسْلَمُ فِيهِ ، وَهُوَ مُضْمَنٌ مَعْنَى الْإِنْشَاءِ ، لِأَنَّه
مَقُولٌ فِي مَعْرِضِ التَّوْدِيْعِ .

القول الثاني : أنها من الأسماء الخمسة إلا أنها هنا عبارة
عن الزمان ، فمن ثمَّ جازت إضافتها إلى الفعل ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَذْهَبَ
مَصَاحِبًا لَزَمَانٍ سَلَامَتِكَ ، عَلَى مَعْنَى الْإِنْشَاءِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ ، وَهَذَا
بَيْنَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ثم قال : (واعلم أن هذه الحروف التي ذكرناها تخفض ما
بعدها) (٢) إلى آخر الفصل .

ثم مثل بقوله : [لعمرو] (٣) من زيد رسول قاصد ، ولعمرو
مال كثير ، وفي أخيك خصلة جميلة ، فهذه الأمثلة الثلاثة مطابقة
للقانون المذكور له ، وما بعد ذلك من المثل غير مطابق ، فلذلك اعترض
عليه هذا الفصل ، وأنفصل عن ذلك بأن هذه المثل كلها إنما هي راجعة
إلى الحروف المتقدمة وليست راجعة إلى ما يقتضيه قانونه المذكور ،
وإنما قصد أن يمثَّل كل حرفٍ حرفٍ بما يليقُ به (٤)

-
- (١) البقرة : ٤٨ .
(٢) الجمل : ٦٢ ، ونص الجملة " واعلم أن حروف الخفض هذه التي
ذكرناها تخفض ما بعدها " .
(٣) تكملة من " ح " والجمل : ٦٢ .
(٤) في " ح " " له " .

من التمثيل (١) ، والله أعلم .

وأما قوله : (ويرتفع / ما بعد المخفوض بالابتداء) ١١٧

فمعناه إن كان هنالك ما يصح فيه ذلك الحكم ، وهذا انفصال جيد ، والله أعلم .

(٢)

ثم قال : (تنصب الظروف وتخفص ما بعدها بها ، [إلى آخره]

ظاهرة أن المضاف إليه مخفوض بنفس المضاف كظاهر الكتاب ، (٣)

ونذهب قوم منهم أبو الحسن بن البان إلى أنه مخفوض بالحرف المحذوف الذي ناب عنه المضاف (٤) ، ونذهب أبو القاسم السهيلي إلى أنه مخفوض بمعنى الإضافة ، لا بالمضاف . قال : لأنه جامدٌ والجامد لا أصل له في العمل ، ولا بالحرف المحذوف ، لتنافي القصدين ، والصحيح ما ذهب إليه

(١) قال ابن أبي الربيع : اعترض بعض المتأخرين هذا القول بأن قال : " ليس هذا على إطلاقه ألا ترى أنك تقول : ضربت في الدار زيدا ، ولا يرتفع ما بعد المخفوض هنا .
والجواب : " أنه قال بعد هذا : " إلا أن يدخل عليه عامل غيره " وأنت إذا قلت : ضربت في الدار زيدا ، فقد أدخلت على زيد عاملا وهو " ضربت " ، فقد تبين أن مراده ما لم يكن هناك عامل إلا الابتداء ، فقد صح أن هذا الكلام على إطلاقه ، فإنك متى وجدت بعد المخفوض أسما غير مرفوع فهو بلا شك محمول على عامل غير الابتداء " البسيط ٧٧٧ ، وقد ذكر الزجاجي من مثله في هذا المقام : زيد على فراشه ، وقد اعترض عليه ابن السيد في هذا المثال فقال : هذا الذي قاله صحيح غير أنه كان يجب أن يقول : على فراشه زيد ، فيقدم المجرور . . .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) الكتاب : ١ / ٤٢٠ .

(٤) هو مذهب الزجاج وابن الحاجب . انظر التذييل والتكميل

٤ / ٦٧ أ وسمع الهوامع : ٤ / ٢٦٥ .

الجمهور من أنه مخفوض بنفس المضاف ، وذلك أن أصل العمل الطلب،
ولا شك أن المضاف طالب للمضاف إليه ، فوجب أن يعمل فيه لذلك .

وأما من قال : إنه مخفوض بالحرف المحذوف ، فإنه يلزم عليه
أن يكون منفصلاً بحق تقدير الحرف ، متصلاً بحق الإضافة المعنوية ،
والشيء الواحد لا يتصور أن يكون متصلاً منفصلاً في حال ، أو تقول : يلزم
من تقدير الحرف أن يكون المضاف معرفة اعتباراً بالإضافة المقصودة ،
نكرة باعتبار تقدير الحرف ، والشيء الواحد لا يتصور أن يكون معرفة
نكرة في حال (١) ، والمعنى في الوجهين واحد .

فإن قلت : ويلزم عليه أيضاً حذف الخافض وابقاء عمله ، وهو شأن
لا يقاس عليه . (٢)

قلنا : لا يلزم هذا ، لأن المضاف يشعر به ويدل عليه ، فيكون
بمنزلة حذف "رَبَّ" مثلاً بعد الواو ، وليس مثل هذا بشأن ، وإنما
أشأن حذفه بلا دليل باقٍ .

وأما قول السهيلي : انه مخفوض بمعنى الإضافة ، فإنه لم يثبت
إعمال المعنى في المخفوض ، وإنما ثبت إعماله في المبتدأ ، أو في المضارع
على خلافٍ فيهما ، وأيضاً فإنه لا ينبغي أن ينسب العمل إلى المعنى
مع إمكان نسبه إلى اللفظ ، إذ كان العامل اللفظي أقوى من العامل
المعنوي ؛ لأن كل عامل لفظي يتضمن المعنى ، ولا ينعكس ، يدلك على
ذلك قلة ما جاء منه .

(١) هذا الرد الأخير رد ابن درستويه على الجرمي ، التذييل والتكميل

٦٩/٤ ب .

(٢) هذا قول ابن عصفور . انظر شرح الجمل : ٢٥/٢ .

(١) وأما قول أبي القاسم بعد : (وتخفض زيدا بإضافة الغلام إليه) .
فيحتمل أن تكون هذه آباء بآء السبب ، فإذا احتمل ذلك لم
يكن فيه تقوية لما ذهب إليه السهيلي ، والله اعلم .

فصل : ثم قال : (وكذلك كل مضاف يحذف منه التنوين
والألّف واللام) (٢) إلى آخر الفصل .

إنما وجب أن يحذف التنوين من المضاف ، لأن بقاءه يوهي الـ
أن يكون المضاف منفصلا من المضاف إليه اعتبارا بوجوده ، ومتصلا به
اعتبارا بنية الإضافة ، أو تقول : لأن بقاءه يقضي بتكرار المضاف ، ونية
الإضافة تقضي بتعريفه ، فلما تدافع الأمران رفض الجمع بينهما ؛ ولهذا
أجمع الفقهاء على بطلان صلاة القائل عند خروجه منها : السلام عليكم ،
بالتنوين مع الألّف واللام ، لأن هذا ليس من كلام العرب ، ونعلم قطعا
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أحدا من أصحابه المقتدى بهم من
بعده لم يفه قط بذلك ، فمن ثم قيل ببطلان هذه الصلاة .

فإن قال قائل : إنما لفظ هذا المصلي بالتنوين ، بعد خروجه
من الصلاة عند تمام ضمة الميم ، والتنوين إنما لفظ به بعد فراغه من الضمة ،
ففايته أن نطق بالتنوين بعد خروجه من الصلاة ، فكان اللحن خارجا
عن الصلاة ، فإذا كان الأمر كذلك لم يقدر ذلك في صحة الصلاة .

فالجواب : أن الخروج من الصلاة ، إنما هو بتمام قوله : " عليكم "
الذي هو خبر المبتدأ ، وذلك هو المشروع فيها (٣) ، فالتنوين على هذا

-
- (١) الجمل : ٦٣ .
(٢) الجمل : ٦٣ .
(٣) في " ح " " فيه " .

إنما هو في أثناء الكلام الذي خرج من الصلاة بتمامه ، والدليل على ذلك اختلاف الفقهاء فيما إذا قال في الخروج من الصلاة : السلام ، ولم يذكر بعده " عليكم " ، ووجه الدليل أنه من قال ببطلانها يقول : لم يأت بتمام ما شرع في الخروج به من الصلاة ، فوجب القضاء ببطلانها لذلك ، ومن قال بصحتها يقول : إنَّ المبتدأ يجوز ، حذف خبره اختصاراً ، إلاَّ أنه إذ ذاك في حكم الملفوظ به ، وهذا من ذلك ، فقد اتفق المختلفان على صحة ما قلناه من أن الخروج من الصلاة إنما يكون بمجموع قوله : السلام عليكم شرعاً ، فأين قول هذا القائل : إنه إنما لفظ بالتنوين في خارج الصلاة من هذا التحقيق الذي حققناه ، فتأمل ذلك ، والله المستعان /

١١٨

فصل : وأما الألف واللام ، فإنما وجب زوالها من المضاف ، لما يلزم على بقائها فيه من الجمع بين تعريفين إن كان المضاف إليه معرفة ، أو بين تعريف وتنكير إن كان نكرة ، واللفظ الواحد لا يتصور أن يكون معرفة نكرة نسي حال واحدة .

ومما يلزم زواله عند الإضافة تعريف العلمية أيضا ، لما يلزم على بقائه من الجمع بين تعريفين إن كان المضاف إليه معرفة ، أو بين تعريف وتنكير إن كان نكرة ^(١) كما قلناه في الألف واللام .

وجوز أبو الحسن بن الطراوة بقاءه ، ويكون المراد بذلك رفع الأشتراك المعارض في الأعلام ، كما يرفع بالنعته مع بقاء العلمية ^(٢) ، ولا بأس بهذا القول لولا ما ثبت من أن المضاف يكتب ^(٣) من المضاف إليه التنكير ، فكذا يكتب منه ^(٣) التعريف ، وإذا وجب أن يكتب ^(٣) منه

- (١) تكملة من " ح " وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٧٦ .
(٢) انظر مذهب ابن الطراوة في شرح الجمل لابن بزيظة : ١٦٠ .
(٣) في " ح " " يكتب منه " في المواضع الثلاثة .

لأن كلا عبارة عن جملة أجزاء ما تضاف إليه ، وإضافة الكل كإضافة الجزء ،
فكما أنك لو قلت : جزء الدراهم كانت إضافته إضافة اللام ، فكذلك كل
الدراهم .

وزاد ابن مالك في هذه الإضافة المعنوية قسماً ثالثاً وهو :
أن الإضافة تكون على معنى " في " كقوله تعالى مخبراً في كتابه
العزیز ✖ يا صاحبي السجن ^(١) ؛ لأن معناه عنده يا من اصطحبنا
في السجن ، أو يا من هما في السجن صاحبان ^(٢) ، وهذا غير منكور في
الظروف ، وفيه بحث ، ^(٣) وذلك أن ابن مالك أثبت هذا القسم الثالث في
الإضافة المعنوية وقال : إن ذلك ثابت في الكلام الفصيح بالنقل
الصحيح في التنزيل : ✖ وهو ألد الخصام ^(٤) و ✖ تربص أربعاً
أشهر ^(٥) ، و ✖ بل مكر الليل والنهار ^(٦) و ✖ يا صاحبي السجن ^(١)
وفي الحديث : " فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة " ^(٧) وهو
كثير جداً .

قلت : ليس فيما أورده على إثبات هذا القسم دليل وثيق ، أما
✖ وهو ألد الخصام ✖ فمحمول على أن معناه شديد الخصام ، وإن كان
كذلك فإضافته غير محضة ، وإضافة غير المحضة ليست على تقدير
حرف بين المضاف والمضاف إليه ، ألا ترى أن قولك : حسن الوجه ، ليس
بين المضاف والمضاف إليه في النية حرف ينسب إليه الخفض في المعنى ،

(١) يوسف : ٣٩ ، ٤١ .

(٢) التسهيل : ١٥٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٨٠ ، ٤٨١ ، وشرح
التسهيل لابن مالك : ٥٢٧/٢ ، والتذليل والتكميل : ٤/٦٨/أ ،
وقد قال بما ذهب إليه ابن مالك ابن الحاجب انظر همع الهوامع

: ٢٦٧/٤ .

(٣) من هنا إلى قوله " وإن شئت نونت وجعلت الثاني تابعا للأول " ٤٧٧
ساقط من " ح " .

(٤) البقرة : ٢٠٤ .

(٥) البقرة : ٢٢٦ .

(٦) سبأ : ٣٣ .

(٧) الحديث في همع الهوامع : ٢٦٧/٤ نقلاً عن ابن مالك في شرح التسهيل .

وإنما الإضافة غير المحضة (١) ، مشبهة بالمحضة هذه في مقابلة
حرف الجر غير الزائد ، وتلك في مقابلة حرف الجر الزائد ، وفي أفعال
التفضيل نظر وإشكال وخلاف (٢) سيأتي ذلك مستوعباً في باب
الإضافة إن شاء الله ، وأما * تربص أربعة أشهر * و * بل مكر الليل
والنهار * وما أشبه ذلك ، فإنه لم يضاف إلى الظرف حتى نصب
الظرف على أنه مفعول به مجازاً ، فهو من باب إضافة العامل إلى معمله
كما قال سيبويه في قولهم : (٣)

* يا سارق الليلة أهل الدار *

على أن الليلة مسروقة لا على تقدير أنها مسروقة فيها ، لو كانت كذلك
لم تجز الإضافة إليها أصلاً ، على هذا إجماع النحويين ، وهذا معلوم
مقرر ضد المعربين ، نعم إذا فسّر / المعنى قيل : إنه على معنى ١١٩
" في " ؛ أي في الأصل ، لا على أن " في " مقدرة بين المضاف والمضاف إليه
في النية ، تقدير إعراب ، هذا لا يقوله أحد .

وأما * يا صاحبي السجن * فإنه من باب إضافة الملا بسة ، وهذه
قاعدة معلومة ، عند النحاة أن الإضافة تكون بأدنى ملا بسة كقوله : (٤)

* إذا كوكب الخرقاء لا ح . . . *

-
- (١) يمثل هذا رد أبوحيان في التذييل والتكميل : ٤ / ٦٨ / أ .
(٢) انظر الخلاف فيها ضمن شرح ألفية ابن معطي : ٧٣٦ ، والتذييل
والتكميل : ٤ / ٧٣-٧٤ وهمع الهوامع : ٤ / ٢٧٢-٢٧٣ .
(٣) لم يتعرض أحد إلى نسبة هذا الشعر ، وهو في الكتاب : ١ / ١٧٥ ،
١٧٦ ، ١٩٣ ، وأما لي ابن الشجري : ٢ / ٢٥٠ والمفصل : ٥٩ ،
وشرحه لابن يعيش : ٢ / ٤٥ ، والخزانة : ١ / ٤٨٥ .
(٤) هذا جزء من بيت مجهول ، وهو بيتامه :
إذا كوكب الخرقاء لا ح بسحرة سهيل إذاعت غزلها في القرائب
وهو في المفصل : ٩٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٣ / ٨ ، والمقرب :
١ / ٢١٣ ، والخزانة : ١ / ٤٨٧ .

وإضافة الملائمة مجازية مقدره باللام ، كأنه : يا صاحبين السجن ، وهي صاحبة الملازمة كما تقول : فلان صاحب الصلاة ، أي موكل بها ولا زم لها ، وأصحاب الجنة ، وأصحاب النار ، وكل ذلك على معنى اللام ، كما كان ذلك في قوله : إذا كوكب الخرقاء ، أي كوكب للخرقاء ، وتقدير الإضافة في " يا صاحبي " بفي إنما يعطي أنهما أصطحبا في السجن ؛ لأن التقدير عنده يا صاحبي في السجن ، ولا يعطي هذا معنى الملازمة المفهومة من تقديرنا نحن ؛ لأنه عليه السلام لبث في السجن سبع سنين عند أكثر المفسرين .

وإنما قال ابن مالك في هذا ما قال ، اقتداءً بالزمخشري ، وقد غلط الزمخشري في المسألة حيث قال مستشهدا على أن الإضافة على معنى " في " بقولهم : (١)

* يا سارق الليلة أهل الدار *

ان الليلة مسروق فيها لا مسروقة ، وهذا غلط بين ، ولا يظهر من كلامه أنه أراد في الأصل ، ومن هذا الأصل " عالم المدينة " أي عالم للمدينة ، كل ذلك على سبيل الاختصاص المجازي ، فأسلك هذا المسلك بكل ما جاء من نحو هذا ، وما وقع في كلام النحويين من تقدير " في " فإنه تفسير معنى لا تفسير إعراب (٢) ، وبالله التوفيق .

(٣)
ثم قال : (وإن شئت نونت وجعلت الثاني تابعا للأول) إلى آخره .
ظاهر قوله ، وإن شئت نصبته على التمييز والتفسير ، أن تبعيته

-
- (١) سبق قبل قليل : ٤٠٦
(٢) انظر الخصائص : ٢٧٩/١ باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى .
(٣) الجمل : ٠٦٥

على البديل لا على النعت ، وذهب سيبويه والمحققون من أصحابه
أن تبعيته إنما هي على النعت ^(١) ، لأن قلة إتباعه وكثرة نصبه على
الحال دليل على أنه من باب الوصف بالجامد ، لأنه لو كان بدلا لكان
كثيرا ، لأن باب البديل أن يكون بالجامد ، كما أن باب النعت أن يكون
بالمشتق ، وأما نصبه على الحال ، فإنما كثر وإن كان جامدا ، لأن الحال
خبر في المعنى ، والخبر ليس من شرطه أن يكون مشتقا ، فلذلك لم يكن
الاشتقاق من شروطها اللازمة ، وهذا المعنى مبسوط في الأمهات .

مسألة : تقول : هذا خاتم حديد ، فيه أربعة أوجه .
أحدها وهو الأصل : هذا خاتم من حديد ، فيكون هذا المجرور
في موضع الصفة لخاتم ويتصور في حرف " من " وجهان :

أحدهما : أن يكون للتبعيض ، فإن الخاتم جزء من الحديد .
والثاني : أن يكون لبيان الجنس ، ولا يلزم اتحاد المدلولين
إلا في الجنسية ، وقد قالوا ذلك في ترجمة سيبويه : " هذا باب علم
ما الكلم من العربية " ، وليس الكلم هو جملة العربية .

(١) قال سيبويه : " ومن قال : مرت بصحيفة طين خاتمها ، قال :
هذا راقودٌ خلٌ . . . وهذا قبيح ، لكنه حسن أن يبنى على
المبتدا ، ويكون حالا . الكتاب : ١١٧/١ - ١١٨ .
وقد رجح المبرد - رحمه الله - البدلية فقال : " . . . وقد أجاز
قوم كثير أن ينعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌ ، وهذا خاتمٌ
حديدٌ ، وسنشرح ما ذهبوا إليه ونبين مساره على النعت ، وجوازه
في الإتيان لما قبله إن شاء الله ، ويقال للذي أجاز على النعت :
إن كنت سمعته من العرب مرفوعا ، فإنه غير مرفوع ، وتأويله : البديل ،
لأن معناه خاتم حديد ، وخاتم من حديد فيكون رفعه على البديل
والإيضاح ، فأما ادعاءك أنه نعت ، وقد ذكرت أن النعت إنما هو
تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والعلة أنت ذكرتتها ، وإنما حق هذا
أن تقول : راقود خل ، أو خلا على التبيين ، فهذا حق هذا .
المقتضب : ٢٥٩/٣ .

الوجه الثاني من التقسيم الأول : أن تقول : هذا خاتم حديد على الإضافة ، وقد ذكرت قبل .

الوجه الثالث : أن تقول : هذا خاتم حديد على الإتياع : إما على النعت على رأى سيبويه ، وإما على البدل على ظاهر كلام أبي القاسم ، وهو قول المبرد ^(١) ؛ لأنه جوهر ، والجواهر لا تكون أوصافاً بالوضع .

ونقد بأنه أعم من الأول ^(٢) ، فيجىء بصورة بدل كل من بعض ، وقد تُشرب الجواهر معاني الأوصاف فيوصف بها كقولهم : مررت بقاع عرفج كله ، ^(٣) وقد يكون عطف بيان على رأى من أجازته في النكرة .

الوجه الرابع : هذا خاتم حديداً ، بالنصب على الحال ، على رأى من جعله نعتاً في الإتياع ، أو على التمييز على رأى من جعله بدلاً في الإتياع ، على ما تقدم ، والأجود تعريف صاحب الحال كقولك : هذا خاتمك حديداً .

مسألة ^(٤) : اتفق الناس على أن إضافة الشيء إلى جنسه محضة ، وهي على معنى " من " واختلفوا في إضافة أفعال التفضيل ، فمن قائل ^(٥) : إنها

-
- (١) سبق قول المبرد في ص : ٤٠٨ هامش (١)
(٢) نعت الأخص بالأعم غير ممتنع عند ابن مالك ، فإنه يرى صحة النعت بالأعم والأخص ، والمساوى انظر شرح عمدة الحفاظ : ٥٩٩ .
(٣) معنى ذلك : مررت بقاع عرفج خشن ، وانظر القول في الكتاب : ٢٤/٢ ، وانظر المقتضب : ٢٥٩/٣ ، والأصول : ٢٨/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك : ٣٤١ .
(٤) هذه المسألة ساقطة من " ح " ، وبها ينتهي الباب .
(٥) انظر تلك الآراء في شرح ألفية ابن معطي : ٧٣٦ ، والتذييل والتكميل : ٧٢/٤ ، ٧٣ ، وجمع الهوامع : ٢٧٢/٤ - ٢٧٣ .

محضة ، ومن قائل : انها غير محضة ، وإن كانت على معنى " من " ومحضة
إن كانت على معنى " في " ، فمن قال إنها محضة وسوى بينهما وبين / ١٢٠
إضافة الشيء إلى جنسه ، فلا إشكال بعد التسليم ، لأن الإضافتين في
الموضعين على معنى " من " وكذلك لا إشكال أيضا على من قال : انها
محضة إذا كانت على معنى " في " ، لأنه قسم آخر ، وانما الاشكال على
من قال انها غير محضة ، مع أنها بمنزلة إضافة الشيء إلى جنسه ، في
أنها معا على تقدير " من " فما الفرق ؟

فإن أجيب بأن مدلول أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه ، فلو
جعلناها محضة لزم تعريف الشيء بنفسه ، وذلك باطل لدخولها على
مسائل الدور .

أجيب بأن بعضاً من قولك : بعض القوم ، معرفة بالإضافة ،
وفيه هذا المعنى ، فإن أجاب بأن البعض مغتفر في جانب الكل مع
تباين اللفظين ، من جهة أن الثاني أعم من الأول ، ولم يغتفر ذلك
في أفعال التفضيل ، لأن الاعتماد على اتصاف الموصوف بتلك الصفة التي
فضل بها القوم ، فكيف يغتفر ما هو مقصود ؟ فلا يعتد به ، فإذا وجب
الاعتداد به لزم كون الشيء متعرفاً بنفسه في الجملة ، ولما كان ذلك باطلاً ،
وجب القول بأن الإضافة غير محضة ، فرارا من هذا المحذور ، فيجاب صاحب
هذه المقالة بقوله : كل القوم ذاهب ، وهو يقر بأن كلا هنا معرفة
بالإضافة إلى القوم ، والمدلول شيء واحد ، وليس هنا ما يصح اغتفاره ،
فعاد الإشكال ، فما الجواب ؟

الجواب أن الإضافتين وإن كانتا على معنى " من " فإن أفعال
التفضيل من باب الصفات المقتضية معاني الأفعال ، فوصف الفاضل معلق
بالمفضول ، فهو بذلك قريب من نحو : هذا ضارب زيد ، وبيانه أنك إذا

قلت : هذا أفضل القوم ، فهو في معنى : هذا يفضل القوم ؛ أي كل واحد منهم ، وإذا كان المعنى على ذلك كان ولا بد في حكم هذا فاضل القوم ، ولو قلت : هذا فاضل القوم لكانت الإضافة غير محضة ؛ لأنه يراد به الحال ، وهذا هو مقتضى قول النحويين إنه يتضمن معنى الفعل والمصدر ، وليس هذا المعنى في إضافة الشيء إلى جنسه ، نعم إجتماعاً في أن الإضافة فيهما على معنى " من " وأتقنا في الدلالة ، على ما أضحناه .

وأما قول الأستاذ : إن إضافة قد تكون على معنى " في " فإنه تفسير المعنى ، لا على أن " في " مقدرة كتقدير " من " في الوجه الآخر ، وإنما أشار إلى الفرق بين " من " التي للترهيل وبين " من " التي في نحو قولك : زيد من الناس كريم ، أي هو منهم ، وهو فيهم ، لأنه إذا كان منهم فهو فيهم ، وكذلك ما في التنزيل * إلا الذين هم أراذلنا (١) أي الأراذل منا ، أي فينا ؛ لأنهم إذا كانوا منهم فهم فيهم ؛ لأنهم لم يثبتوا لأنفسهم اشتراكاً في تلك الصفة ، وعلى هذا هو المعنى ، وأما استيعاب القول في الخلاف في الإضافة فسيأتي في بابها إن شاء الله .

باب حتى في الأسماء

قد تقدم بيان أقسامها في الباب الذي قبل هذا ، وإنما ذكر هذا الباب ؛ لبيان حكمها في الأسماء ، وذلك أنها إذا وقعت بعدها الأسماء المفردة فالوجه فيها أن تكون خافضة ؛ لأنه الأصل فيها ، وقد تكون عاطفةً والعطف بها مخصوص بالأسماء (١) ؛ لأنها منقولة من الجارة ، ولا يعطف بها إلا

بشرط أن يكون ما بعدها بعض ما قبلها تحقيقاً أو تقديراً ، وأن يراد بها تعظيم ، أو تحقير ، أو قوة ، أو ضعف (٢) كقولك في التعظيم ؛ أكرمتي الناس حتى الأمير ، وفي التحقير ؛ يشتمني (٣) الناس حتى السفهاء ، وفي القوة ؛ ضعف الخلق حتى الأسد ، وفي الضعف ؛ قدم الحاج حتى المشاة ، وتقول ؛ أعجبتني الرجل حتى زيد ، فما بعدها في هذه المسألة

بعض ما قبلها / تقديراً إذا كانت الألف واللام جنسية كقوله تعالى : ١٢١

﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرَالا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (٤) فَإِنَّ

كانت الألف واللام للعهد في الشخص ، لم تجر المسألة لفوات شرط الجواز ، لأن ما بعدها حينئذ ليس بعض ما قبلها ، لا تحقيقاً ولا تقديراً .

ثم قال : (ضربت القوم حتى زيدا ضربته) (٥) .

هذه المسألة فيها ثلاثة أوجه : رفع زيد ، ونصبه ، وخفضه ،

فنصبه على وجهين :

-
- (١) انظر آجني الداني : ٥٠٣ ، والمغني : ١٧٢ وهمع الهوامع ٠١٧١/٤
(٢) انظر رصف المبانسي : ٠١٨١
(٣) في "ح" "شتمني" .
(٤) العصر : ٢ ، ٠٣٠
(٥) الجمل : ٠٦٨

أحدهما : أن يكون معطوفاً بحيثى على ما قبلها ، ويكون ضربته
توكيداً لما يفهم من قولك : ضربت القوم حتى زيدا ، من أن زيدا مضروب.

الوجه الثاني : أن يكون زيد منصوباً بإضمار فعل يفسره ما بعده
من باب الاشتغال ، وهو أجود الوجهين ، لما بينهما وبين حروف العطف
من الشبه ، من جهة امتناع الابداء بها ، وأيضا فإنها تكون عاطفة في
بعض الأحوال ، فلحقت بحروف العطف في استحسان المشاكلة (١).

وأما رفعه بالابداء وخبره في الجملة التي بعده .

وأما خفضه فعلى أن تكون حتى حرف خفض ، ويكون الفعل الذي
بعدها توكيداً كما هو كذلك بعد العاطفة ، وقد فسرناه هناك (٢).

وأما قوله (ولا تقع في الوجهين إلا بعد جمع) (٣).

كان ينبغي أن يقول : ولا تقع في الوجهين إلا بشرط أن يكون
ما بعدها بعض ما قبلها تحقيقاً أو تقديراً كما تقدم ، لا أنك تقول : أكلت
السمة حتى رأسها ، فهذه المسألة جائزة باتفاق ، وليست بعد جمع ،
ولكن ما بعدها بعض ما قبلها ، فعبارته غير جامعة كما ترى (٤) ، والله أعلم.

ثم قال : (ومثل ذلك أكلت السمكة حتى رأسها) (٥) إلى آخره .

وذلك أنه لا يخلو أن تذكر فعلاً بعد رأسها أولاً ، فإن لم
تذكر فعلاً بعده كان في " رأسها " وجهان : النصب على أن تكون حتى

(١) انظر مسألة المشاكلة وخلاف ابن الطراوة فيما سبق ص ٢٢٥

(٢) انظر الجمل : ٦٨ فقد شرح الزجاجي عبارته السابقة .

(٣) في الجمل : ٦٧ ، " ولا تقع في كلا الوجهين . . . الخ و " كلا " ساقطة من بعض نسخ الجمل .

(٤) انظر إصلاح الخلل : ١٨٢ ، فلا بن السيد رحمه الله اعتراضات غير هذا .

(٥) في الجمل : " فإن قلت أكلت السمكة حتى رأسها " .

حرف عطف ، والخفض على أن تكون حرف جر ، وهذا أجود الوجهين ،
(١) لأنه الأصل فيها ، ولا يجوز رفعه بالابتداء وحذف الخبر ، خلافا للكوفيين
ومن وافقهم ، لأن " حتى " إذا وقع بعدها مفرد تطلبه بالخفض اعتبارا
بالغالب عليها ، فلو رفعته على هذا الفرض لكنت قد غلبت حكم
اللفظ ، لأنك إنما كنت ترفعه بالابتداء ، والابتداء عامل معنوي ، ولا يجوز
تغليب العامل المعنوي على العامل اللفظي ، لأن ذلك ضرب من التهيئة
والقطع . (٢)

وبهذا المعنى يرد على من اختار الوقف على " أم لم تنذر " من
قوله تعالى : * سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذر * (٣) ثم يقول :
* هم لا يؤمنون * على الابتداء والخبر ، وذلك أن قوله : " أم لم
(٤) تنذر " يطلبه فلا يجوز قطعه عنه ورفعته بعامل معنوي ، لما ذكرناه
والله أعلم .

فصل : فإن ذكرت بعد " رأسها " فعلا كان لك فيه ثلاثة
أوجه بأربعة أعراب . (٥)

-
- (١) انظر إصلاح الخلل : ١٨٧ وشرح الجمل لابن خروف : ٦٤ ،
البيسوط : ٨٠٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٧/٤ ب ، قال فسي
التذييل ، هو مذهب بعض الكوفيين .
- (٢) هذا الذي قاله هو قول أبي طي الشلوبين ، وهو فسي التذييل
والتكميل : ٧٤/٤ ب وانظر البيسوط : ٨٠٢ فإنه نقل جزءا من
كلام أبي طي ، وهذا الذي هنا هو الجزء الآخر ، وكلاهما في
التذييل والتكميل .
- (٣) البقرة : ٦ .
- (٤) في " ح " ورفعته بالابتداء والخبر ، لأنه عامل معنوي ، والله أعلم .
وقد أجاز ذلك أبو بكر بن الأنباري ، إلا أنه ذكر أن الأولى أن يكون
القطع " لا يؤمنون " . القطع والاتفاق : ١١٦ .
- (٥) انظر هذه الأوجه في البيسوط : ٨٠٣ .

فالأوجه : رفعه ، ونصبه ، وخفضه ، وأما الأعراب : فالمرنوع
مبتدأ ، خبره ما بعده ، والمخفوض مجرور بحتى والفعل توكيد للفعل
الواقع بالرأس من جهة المعنى ، وأما النصب فعلى وجهين :
أحدها : أن تكون حتى حرف عطف ، والفعل توكيدا للفعل
الواقع بالرأس كما تقدم . (١)

والثاني : أن تكون المسألة من باب الأشتغال ، والفعل المذكور مفسر
للفعل المضمرة الناصب للرأس ، وحتى على هذا حرف ابتداء .
فصل : في ترتيب هذه الأوجه في الجودة : (٢) فأجودها
النصب بإضمار فعل من جهتين :

أحدهما : أنها مضارعة لحروف العطف من جهة أنها لا تستعمل
مبتدأة كحروف العطف . وأيضا فإنها تكون حرف عطف في بعض الأحوال ،
فأختير أن يكون ما بعدها لذلك مشاكلا لما قبلها ، كما يختار ذلك مع
حروف العطف .

والجهة الثانية : أن الفعل الذي بعدها حينئذ ليس بتوكيد
، وإنما هو مفسر للمضمرة ، ويلى هذا الوجه الرفع بالابتداء ، وإنما
كان هذا الوجه دون ما قبله في الجودة لفوات / المشاكلة ، لكنه
١٢٢ مثله في أن الفعل الذي بعده ليس بتوكيد ، وإنما هو خبر المبتدأ ، وبعد
هذا الوجه الخفض ، وإنما كان هذا الوجه دون الوجهين المذكورين
لفوات المشاكلة المحسنة للوجه الأول ، ولفوات التأسيس الموجود في

(١) ص : ٤٣٣ .
(٢) انظر هذا الترتيب في البسيط : ٨٠٣ ، وشرح الجمل لأبن مفسور

الوجهين ، لأن الفعل في الجر توكيد للفعل الواقع بالرأس من جهة
المعنى ، كما تقدم ، وبعد هذا الوجه العطف ، وإنما كان هذا الوجه
أضعفها لتعريفه من المرجحات المفترقة في الأوجه الثلاثة ، وذلك
فوات المشاكلة على ما تقدم ، وفوات التأسيس وقلة العطف بها ، وبهذا
الوجه ضعف عما قبله .

مسألة : (١) منع بعض نحاة الأندلس الخفض والعطف بحتى
ما لم يكن الفعل الواقع بعدها عاملاً في ضمير الاسم الذي قبلها ، كقولك :
ضربت القوم حتى زيداً ضربتهم ، وكأنك قلت : ضربت القوم ضربتهم
حتى زيداً ، وحجته أنه توكيد للفعل المذكور المعلق بالقوم ، فلا يتصور
فيه التوكيد حتى يعلق بضميرهم ، وإلا لم يكن توكيداً له (٢) ، وقال في
قول الشاعر : (٣)

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ، والزاد حتى نعله ألقاها
إن الضمير من "ألقاها" عائد على "الصحيفة" إذا خفضت "النعل"
أونصبتها على العطف ، والصحيح أن ذلك لا يشترط ، وذلك أنك إذا

-
- (١) ذكر هذه المسألة كلها مع اتفاق في بعض ألفاظها ابن عصفور
في شرح الجمل : ٥١٩/١ .
(٢) في "ح" توكيد إلا تحريف .
(٣) البيت نسبه سيبويه في الكتاب : ٩٧/١ لابن مروان النحوي
هكذا ثبت في تحقيق الأستان عبد السلام إلا أنه وضع اسم
الشاعر بين معقوفين ليبين أنها زيادة من بعض النسخ ،
على أن ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ٤١١/١ ، قال :
قال سيبويه : قال الشاعر ، ثم أنشد البيت عارياً من النسبة ،
ونسبه ابن السّيد في الحلل : ٨٩ ، والعيني في الشواهد الكبرى
: ١٣٤/٤ ، والبغدادي في الخزانة : ٤٤٦/١ لأبي مروان النحوي

خففت ما بعدها أو عطفته بها جئت بعد ما تم الكلام بقولك : (" ضربته " على سبيل التوكيد لما يفهم من قولك : ضربت القوم ، من أن زيـدا مضروب ، فهو في المعنى توكيد للفعل الواقع بزيد في الجملة ، وأما الضمير في ألقاها فهو ضمير النعل في حالة الرفع والنصب على الاشتغال ضرورة ، فينبغي أن يكون في الوجهين الآخرين كذلك ^(١) . والله أعلم .

====
في قصة صحيفة المتلمس . ونسبه بعضهم إلى المتلمس ، منهم ابن خروف في شرح الجمل : ٦٤ إلا أنه قال : ولم يوجد في شعره ومثله قال ابن السيد ، واضطرب السيوطي في نسبه ، فقد نسبه في بغية الوعاة : ٢٨٤ / ٢ لأبي مروان النحوي ونسبه في شرح شسواهده المغني : ٣٧٠ للمتلمس وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٩ / ٨ ، وشرح الجمل : ٥١٩ / ١ ، والبسيط : ١٠٣ :
(١) في " ح " " عطفت " .

باب القسم وحر وفسه

القسم جملة يوء كد بها الخبر (١) ، وعبر بعضهم عن ذلك بأن قال : القسم جملة يوء كد بها جملة أخرى ككتاهما خبرية (٢) ، واعترض بأن ظاهره أن كل واحدة من الجملتين محكوم عليها بأنها خبرية ؛ لأن التقدير في قوله : " ككتاهما خبرية " : كل واحدة منهما خبرية ، وهذا ليس بمستقيم ، أما الثانية فلا نزاع في أنها خبرية ، وقد تكون طلبية وهي التي قصد بها الاستعطاف كقوله : (٣) بالله أجرنسي ، وبالله هل كان كذا ؟ وأما الأولى فإنها إنشائية باجماع ، فجاء من هذا أن قوله : " ككتاهما خبرية " غير سديد .

والجواب أن قوله : " ككتاهما خبرية " عبارة عن مجموع الجملتين ، لأنه إذا انضم خبر إلى غير خبر فقد يعود (٤) الجميع خبراً (٥) ، ألا ترى أن جملة الشرط والجزاء محكوم عليها بالخبرية ، وإن كان الشرط وحده غير خبر ، ولكنه لما ارتبطت الجملتان وصارتا كالجمل الواحد صار الجميع خبراً ، والقسم والجواب بهذه المنزلة ، ولهذا مثلت بالشرط وجوابه .

وأجود من تينك العبارتين أن تقول : القسم جملة إنشائية يوء كد بها جملة أخرى ، لأن العبارة الأولى لا تعم جملتي الجواب الخبرية

- (١) هذا قول ابن أبي الربيع في البسيط : ٨٠٥ ، وابن بزيعة في شرح الجمل : ١٦٢ .
- (٢) هذا قول ابن عصفور في شرح الجمل : ٥٢٠ .
- (٣) في " ح " " كقولك " .
- (٤) في " ح " ، " يكون " .
- (٥) هذا الاعتذار الذي اعتذره عن ابن عصفور استفاده من كلام ابن عصفور حيث يقول : " وقولنا ككتاهما خبرية ، يعني أن جملة القسم والجواب إذا اجتمعا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب ... " شرح الجمل : ٥٢١ .

والطلبية التي يراد بها الاستعطاف ، والعبارة الثانية يُرِدُ عليها ما تقدم ،
فهذه العبارة الثالثة أعم وأسلم من الوارد على الثانية ، والله أعلم .

ولا بد من تمييز الحروف الخافضة للمقسم به ، ومن تمييز الحروف التي
يُتَلَقَّى بها (١) القسم .

فأما الحروف الخافضة للمقسم به فهي خمسة : الباء ، والواو ،

والتاء ، واللام ، ومن ، وقد تضم ميمها (٢) وهو من تغيير القسم ، وزاد بعضهم
ألف الاستفهام (٣) ، وهاء التنبيه (٤) وقطع ألف الوصل (٥) ، وانما

يمشى على مذهب الأَخْفَشِ القائل : بأن العوض / من حروف القسم ١٢٣
يتولى عمله (٦) ، وسيأتي (٧) إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فتكون الحروف الخافضة للمقسم
به على هذا المذهب ثمانية .

وأما الحروف التي يتلقى بها القسمُ فسيعة على خلاف في بعضها ،

وهي : " إِنَّ " المكسورة ، و " لام الأبتداء " ، و " ما " ، و " ان " و
" لا " النوافي ، و " قد " و " أن " المفتوحة .

- (١) في الأصل : به .
- (٢) ذكر في التسهيل : ١٥١ ، والمساعد : ٣١١/٢ أن حرفيها يُتَلَقَّى ، وهو منقول عن الجوهري .
- (٣) قال في المساعد : ٣٠٧/٢ : " والمفارية يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام ، والمراد الصورة لا معنى الاستفهام .
- (٤) هذه الهاء تكون محذوفة الألف وثابتها مع وصل الف الله أو قطعها انظر التسهيل : ١٥٠ وهاء التنبيه من اصطلاحات المفارية أيضاً . انظر المساعد : ٣٠٧/٢ .
- (٥) انظر ما يأتي ص : ٤٢٥
- (٦) انظر مذهب الأَخْفَشِ في التسهيل : ١٥١ ، والمساعد : ٣٠٨ .
- (٧) انظر ص ٤٢٥

ثم إنَّ الجملة التي تكون جواباً للقسم على قسمين :

أحدهما : أن تكون اسمية ، والآخري أن تكون فعلية ، فإن كانت اسمية ، فإما أن تكون موجبة أو منفية ، فإن كانت موجبة كانت بإن ، واللام ، أو بأحدهما كقولك : والله إن زيدا لقاتم ، والله إن زيدا قائم ، والله لزيد قائم ، (١) وإن كانت منفية كانت بـ " ما " أو " إن " النافية ، وقد يكون بلا النافية بشرط التكرار (٢) ، خلافاً لأبي العباس في الإطلاق .

وأما الفعلية ، فإما أن يكون الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، فإن كان ماضياً كان في النفي " بما " أو " إن " النافية ، وفي الإيجاب باللام و " قد " ، أو بأحدهما (٣) ، لكن الاقتصار على " قد " مشروط بطول الكلام (٤) ، ويقال خلاف ذلك ، ولا يجوز حذفها معاً على الأصح (٥) .

وإن كان مضارعاً ، فإما أن يراد به الحال ، أو الاستقبال ، فإن أريد به الحال كان في النفي " بما " أو " إن " النافية (٦) ، وأما في الإيجاب فالمسألة مهمة على طريقة البصريين ، فإن أدى قياس إلى ذلك صيرت

-
- (١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٦/١ .
(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك : ٨٤٣ ، وهمع الهوامع : ٢٤٣/٤ .
وقد غلط أبو حيان أبو عبد الله بن مالك فقال إنَّ الجملة الاسمية لا تنفي بلا . انظر التذييل والتكميل : ٥٨/٤ ، وهمع الهوامع : ٢٤٣/٤ .
(٣) لم يذكر في البسيط النفي بإن ، وكذلك ابن عصفور والذي ذكره هو النفي بما انظر : ٨١ ، ٥٢٦ ، على التوالي .
(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك : ٨٣٩ - ٨٤٠ ، وفصل ابن عصفور فذكر أنه إن كان الماضي قريباً من زمن الحال قرن بقدر اللام ، وإن كان بعيداً قرن باللام وحدها . شرح الجمل : ٥٢٦-٥٢٧ .
(٥) انظر شرح الكافية : ٨٤١ .
(٦) انظر البسيط : ٨٠٩ ، والتذييل والتكميل : ٦٢/٤ ، وهمع الهوامع : ٢٤٩/٤ .
(٧) ذكر ابن عصفور أن النفي لفعل الحال يكون بـ " ما " خاصة . انظر شرح الجمل : ٥٢٨/١ .

الجملة اسمية (١) فلو حلفت على قولك : يقوم زيد ، لكنت صورتها : والله ليقوم زيد ، وهذا لا يجوز ، لأن هذه اللام تلزمها النون ، فلو جئت بالنون صار الفعل مستقبلا ، وإنما حلفت على فعل الحال ، فلا بد من تقديم الأسم على الفعل ، كما تقدم ، فإن جاء ما ظاهره خلاف هذا أول ورد إلى القاعدة ، ومن ذلك قراءة قُنْبِل (٢) : * لا قسم بيوم القيامة * قال الأستاذ : الفعل مبني على مبتدأ مضمركأنه : لا أنا أقسم (٣) ، وقال الشاطبي (٤) : وبالحال أولا ، يعني أنه لما كان الفعل مرادا به الحال ، تعذر لذلك كحاق النون ، إذ كان من علامات الاستقبال . والله أعلم .

وإن كان الفعل مستقبلا كان في النفي بلا النافية (٥) ، وربما حذف مع بقاء معناها للعلم بمكانها ، لأنه قد وقع الفرق بين الإيجاب والنفي بلزوم الموجب اللام واحدى النونين (٦) كقولك : والله ليقومن زيد ، فلما قلت : والله يقوم زيد ، علم أنه منفي في المعنى ، وأما في

-
- (١) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٨/١ .
(٢) هو ابو عمر محمد بن عبد الرحمن المكي ، مولى بني مخزوم ، لقب بِقُنْبَلٍ لشدة ، أو نسبةً لبیت بمكة يعرفون بالقنابلة ، أخذ القراءة عن أحمد بن محمد النبال ، وأحمد بن محمد اليزيدي ، وعنه ابن مجاهد وابن شنيوف ، وآخرون ، انتهت إليه مشيخة الإقراء في الحجاز ، ولي شرطة مكة ، فحمدت سيرته . ولد سنة ١٩٥ هـ وتوفي سنة ٢٩٥ .
غاية النهاية : ١٦٥/٢ ، والسبعة : ٩٢ .
(٣) البسيط : ٨١١ .
(٤) قد ترجمت ترجمته ص ٣٩٢ .
(٥) انظر البسيط : ٨١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٧/١ .
(٦) انظر البسيط : ٨١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٧/١ .

الإيجاب فتلزمه اللام واحدى النونين الخفيفة أو الثقيلة بشرط اتصال اللام بالفعل ، فإن فصل بينهما أمتنع اللحاق (١) كقوله تعالى :
* ولسوف يعطيك ربك فترضى * (٢)

وأما قول أبي القاسم (وربما حذف " ما " أو " لا " و أضمرت وكان ذلك جائزاً) (٣)

فظاهرة التسوية بين " ما " و " لا " في جواز الحذف ، وليس كذلك عند الحذاق ، فلهذا اعترض عليه هذا الموضع ، وتأوله الأستاذان على عادته في توجيه أقوال العلماء بأن قال : قوله : وربما حذف ما ، يريد إذا وضعت موضع " لا " لا أنه (٤) قد توضع هذه موضع هذه ، فيجربى إن ذاك الفرع على حكم الأصل في جواز الحذف وامتناعه (٥) ، وهذا الذى قاله الأستاذان ممكن في الموضع ، إلا أنه تلفيق كما ترى ، والله أعلم بالصواب .

وقد جوز أبو اسحاق بن ملكون حذف " ما " وعلى هذا حمل قوله تعالى * تالله تفتأ تذكر يوسف * (٦) وهو ظاهر ، والله أعلم ، لأن السابق إلى الفهم أن هذا الفعل يراى (٧) به الحال وحرف " ما " هو الموضوع لنفي الحال ، وأما حرف " لا " فموضوع لنفي المستقبل غالباً ، والله أعلم .

-
- (١) انظر البسيط : ٨١٢ - ٨١٣ .
(٢) الضحى : ٥٠ .
(٣) الجمل : ٧٠ .
(٤) في " ح " " لأنه " خطأ .
(٥) البسيط : ٨١٤ . وقد أجاز ابن بزيمة في شرح الجمل : ١٦٥ حذف " ما " .
(٦) يوسف : ٨٥ .
(٧) في " ح " " مراد به " .

ثم قال : (وأعلم أن الواو والباء يدخلان على كل محلوف به)^(١)
إلى آخر الفصل .

كان ينبغي أن يقول : وأعلم أن الباء تدخل على كل محلوف به
مطلقا ، ظاهرا كان أو مضرا كقولك : بالله لا فعلن ، وبه لا فعلن ، وأما
الواو فمخصوصة بجر الظاهر ، وإن أريدت جر الضمير بعدها رجعت
إلى الأصل ، لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها ، فقوله : وأعلم أن
الباء والواو يدخلان على كل محلوف به ، إن قلنا فيه : يريد إذا كان
ظاهرا / فات حكم الباء مع الضمير ، وإن تركناه على عمومه اقتضى التسوية ١٢٤
بين الباء والواو في جر الظاهر والضمير ، وليس كذلك ، فلم هذا كان العموم
غير مستقيم^(٢) ، والله أعلم بالصواب .

ثم قال : (ولا تدخل التاء إلا على الله عز وجل)^(٣) .
أي على هذا اللفظ ، وذلك أن التاء في رتبة ثالثة ، وكل ما كان
هكذا فإنه ينقص عن حكم ما قبله ، ألا ترى أن ما الحجازية لما كانت
في رتبة ثالثة لم تعمل إلا بالشروط المذكورة في بابها ، وكذلك " القول " ^(٤)
المشبه بالظن لما كان في رتبة ثالثة لم يعمل إلا بالشروط الأربعة
المذكورة حيث جرى ذكره ، وكذلك الصفة المشبهة لما كانت في رتبة
ثالثة لم تعمل إلا فيما كان من سببها على [ما] يأتي فيما يستقبل
إن شاء الله ، فكذا هذه التاء^(٥) لما كانت في رتبة ثالثة نقصت عن

(١) الجمل : ٧١ .
(٢) هذا الاعتراض الذي ذكره ذكر مثله ابن السّيد في إصلاح الخلل
: ١٨٨-١٨٩ إلا أنه اعتذر عن أبي القاسم بأن قال : " غير أن
هذا له فيه عذر ، لأن سيبويه كذلك قال في كتابه : وينبغي أن
يتأول على أنه أراد : تدخلان على كل محلوف به من الأسماء
الظاهرة خاصة " انتهى . قال سيبويه : " وأكثرها الواو ثم الباء
يدخلان على كل محلوف به : الكتاب ٣/٤٩٦ .

(٣) الجمل : ٧١-٧٢ .

(٤) تكملة من " ح " .
(٥) " التاء " ساقطة من " ح " .

حكم ما قبلها فاختصت بأسم الله تعالى من جملة الأسماء الظاهرة والله أعلم.

ثم قال : (ولا تدخل اللام إلا في التعجب) (١).

مثال ذلك : لله لا فعلن ، وهذا الوجه مجمع عليه .

وأما التاء فذلك فيها جائز غير لازم ، والدليل على أن التاء قد

يراد بها من التعجب ما يراد باللام المذكورة أنها وقعت موقعها على معنى

واحد في هذا البيت الذي أنشده : (٢)

* تالو يَبْقَى على الأيام نوحيد *
فإنه يروى بالتاء ، وباللام (٣) ، ومراد الشاعر التعجب من فناء الخلق ، (٤)

والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أنه قد يجيء في القسم شيء غير مخفوض) (٥)

إلى آخر الفصل .

المقسم به على ضربين :

(١) الجمل : ٧٢ ونص الجمل : " واللام لا تدخل إلا في التعجب " .

(٢) أي في الجمل ٧١ ، وعجز البيت :

* بمشخر به الضيان والاس *
والبيت في نسبه خلاف ، نسبه سيبويه لأمية بن أبي عائذ

الهدلي ، ونسب في موضع آخر بيتا آخر من هذه القصيدة لمالك

ابن خالد الخناعي . انظر الكتاب : ٤٩٧/٣ ، ١٥/٢ ، وفي

شرح أشعار الهدليين ٢٢٦ منسوبة لأبي ذؤيب ثم قال أبو

نصر بعد ذلك وإنما هي لمالك بن خالد الخناعي ، وهي أول

أشعار خالد في شرح أشعار الهدليين ص ٤٣٩ وهي له في

شرح أبيات سيبويه لأبن السيرافي : ٤٧٩/١ ، وفي طبعة

بولاق لكتاب سيبويه ٢٢٥/١ نسب لصخر الغي ، ونسب في

الخزانة : ٣٦٢/٢ لشعراء آخرين من غير هذيل . وانظر

البيت في الحلل : ٩٦ ، والبسيط : ٨١٣ ، ٨١٤ ، وذو الحيد

هو الوعل ، لأن في قرنيه أعوجاجاً ، وقيل غير ذلك .

(٣) رواية اللام هي رواية سيبويه : ٤٩٧/٣ .

(٤) انظر الكتاب : ٤٩٧/٣ ، والبسيط : ٨١٥ .

(٥) الجمل : ٧٢ .

أحدهما أن يكون اسم الله تعالى ، والآخر أن يكون غيره ، فإن كان
اسم الله تعالى هذا اللفظ ، فإنه إن كان معه الخافض أو العوض منه كان
مخفوضاً لا غير ، والعوض منه ثلاثة أشياء وهي ها (١) التنبية ، وألف
الاستفهام ، وقطع ألف الوصل (٢) كقولك : ها الله (٢) ، وألله ، وأألله (٣)
لا فعلن ؟ وأختلف في خفضه مع هذا العوض ، فمنهم من جعل
الخفض بالعوض نفسه ، وهو مذهب الآخفش (٤) ، وهو ظاهر كلام
أبي القاسم ، ومنهم من جعل الخفض بالحرف المحذوف العوض منه ، وهذا
هو الجارى على أصل سيبويه في الحرف المعوض من "رب" (٥) ،
والله أعلم .

وإن لم يكن معه خافض ولا عوض منه فالنصب على الأصل ، وأخفض
على إسقاط الخافض وإبقاء عمله . (٦)

وإن كان غير اسم الله تعالى فمنه ما يكون فيه الرفع لا غيره ، نحو :
آمين الله ، ولعمر الله ، ومنه ما يكون فيه الرفع والنصب نحو : أمانة الله ،

-
- (١) في "ح" "ها" بالهمز وهو خطأ ، فإننا إذا همزنا فنعني بها
حرفاً واحداً وهو الذي يأتي قبل الواو في حروف الهجاء وليس ذلك هو
المراد . وإنما المراد "ها" الذي يقترب بالألف ، ولذلك قال فيها
"ها" التنبية . قلت و"ها" التنبية هي التي في اسم الإشارة
وهي بالألف لفظاً ، وإن حذف خطأ في الكتابة ، نعم يصح
حذف الألف من "ها" هنا لكن ذلك جائز لا واجب . انظر الكتاب
٤٩٩/٣ ، والتسهيل : ١٥٠ ، والمساعد : ٣٠٧/٢ .
- (٢) انظر ما تقدم ص ٤٥٥ هـ
- (٣) في "ح" "أف الله" خطأ وانظر الكتاب : ٥٥٠/٣ .
- (٤) انظر مذهب الآخفش في التسهيل : ١٥١ ، والمساعد : ٣٠٨/٢ .
- (٥) انظر مذهب سيبويه في الكتاب : ١٠٦/١ وقد سبق تخريجه
مستوفى ص ٤١٥ ، وذكر في البسيط أن الخفض بهذه الحروف
المعوضة من حرف القسم . البسيط ٨٢٦ .
- (٦) حكى سيبويه من كلامهم "الله لا فعلن" بالخفض . انظر
المساعد : ٣٠٨/٢ ، وانظر شرح الجمل لأبن الضائع : ٢٠ .

ومنه قوله تعالى : * قال فالحقُّ والحقُّ أقول لا ملأن جهنم *
قرىء (٢) "الحق" الأول رفعا ونصبا على ما ذكر.

وأما قول أبي القاسم : (كأنه قال : ألزم نفسي أمانة الله) . (٣)

فينبغي أن يحمل على أنه أراد بذلك تفسير المعنى ، ولو أراد
تفسير الإعراب لقال : كأنه قال (٤) : أحلف أمانة الله ، لأن أصله :
أحلف بأمانة الله ، فلما أسقط الخافض تعدى الفعل فنصب ، وإنما قلنا
هذا ، لأن الأصل في المقسم به أن يكون مخفوضا بحرف القسم ،
فإذا حذف الخافض انتصب المقسم به (٥) بعد إسقاطه بفعل القسم ،
هذا تحقيق ذلك ، وبه يرتفع الاعتراض عليه في الموضع . والله أعلم .

ثم قال : (وما لا يكون من (٦) القسم إلا مرفوعا قولهم :
أيمين الله لا فعلن ذلك) (٧) إلى آخر الفصل .

اختلف الناس في هذه اللفظة ، فذهب سيبويه وجميع أصحابه
إلى أنها اسم مفرد وأن ألفها ألف وصل ، (٨) فأحالف بها حالف بيمين
واحدة ، وذهب آخروا من الكوفيين إلى أنها جمع يمين ، وأن ألفها ألف
قطع ، (٩) فأحالف بها أقل ما يلزمه ثلاث (١٠) أيمان ، والصحيح هو

(١) سورة ص : ٨٩

(٢)

(٣) الجمل : ٧٢ .

(٤) ساقطة من "ح" .

(٥) "به" ساقطة من "ح" .

(٦) في "ح" في ، وليس ذلك في الجمل : ٧٣ .

(٧) "ذلك" ليست في الجمل .

(٨) الكتاب : ٣/٥٠٣ .

(٩) انظر الأزهية : ٣ ، واصلاح الخلل : ١٩١ ، وجعل في الإنصاف

المسألة خلافة بين الكوفيين والبصريين ٤٠٤ ، وانظر الهمع

٢٣٩/٤ .

(١٠) في الأصل "ثلاثة" خطأ .

(١)

مذهب سيبويه ، لأن بعضهم يقول فيها : ايمن الله بكسر الهمزة ، ولا خلاف في هذه أنها ألف وصل ، ولزوم سقوطها في الدرج يشهد أيضا بأنها ألف وصل ، وفيها لغات يقال : أَيَمُّنُ اللهُ ، وَأَيْمُنُ اللهُ كما تقدم ، وَأَيْمُ اللهُ وَأَيْمُ اللهُ ، بالفتح والكسر أيضا مع حذف النون ، وَمِنْ اللهُ ، / ١٢٥ وَمُ اللهُ مثلثين (٢) ، وإعرابها كلها مبتدأ محذوف الخبر ، على وجه اللزوم استغناء عن ذكره بحضور معناه وطول الكلام بالجواب ، وعلامة الرفع في المبتدأ الضمة في النون الظاهرة أو المحذوفة لكثرة الاستعمال .

وأما قول أبي القاسم في رده على الفراء (ولو كانت ألف قطع

(٣)

لم تكسر) .

فغير مستقيم ، لأن ألف القطع تعتورها الحركات الثلاث ، فقد كان ينبغي أن يقول عوضاً من ذلك : ولو كانت ألف جمع لم تكسر ، ولعلسه من تغيير الناسخ ، لكن قد يتجه ذلك بأن يكون المعنى : ولو كانت ألف قطع على الوجه الذي يقوله الفراء لم تكسر ، لأن الفراء يقول : إنها ألف قطع في جمع (٤) ، والله أعلم .

مسألة : لا إشكال في لغة من كسر الف " أيمن " وإنما الإشكال

في لغة من فتحها من جهة أن ألف الوصل إنما استمر فتحها مع حرف التعريف لدخولها ثم على الحرف ، ودخولها على الحرف شذوذ فشدوا في حركتها ؛ ليناسب (٥) الشذوذ الشذوذ ، فإذا قيل : فلم فتحت

(١) انظر إصلاح الخلل : ١٩١ وذلك أن ألف الجمع لا تكسر .

(٢) انظر التسهيل : ١٥١ ، وإصلاح الخلل : ١٩١ .

(٣) الجمل : ٧٣ .

(٤) يمثل هذا الاعتذار باعتذار ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٩١ إلا أنه ذكر أن النسخ تذكر أنها ألف قطع .

(٥) في " ح " " فيناسب " .

في آيمن الله ؟ فيكون الجواب : أنها إنما فتحت هنالك لدخولها على
اسم غير متمكن بوجوه الإعراب ، فأشبه دخولها عليه دخولها على الحرف ،
وقد أشار أبو القاسم إلى هذا التوجيه . (١)

مسألة : (٢) النحويون كالمجمعين على أن قولهم في القسم :
آيمن الله ، ولعمر الله مبتدأ ، وأن خبره محذوف على اللزوم (٣) استغناءً
عن ذكره بحضور معناه وطول الكلام بالجواب ، وتقديره عندهم : آيمن
الله قسي ، ولعمر الله قسي ، إلا أبا بكر بن طلحة (٤) فإنه خالف
النحويين في هذه المسألة وقال : إن هذا التقدير خطأ لأن القائل آيمن الله قسي ،
ولعمر الله قسي ليس بحالف والقائل : آيمن الله لا فعلن ولعمر الله لا فعلن
حالف ، فكان التقدير خطأ ، والعجب من هذا الإمام كيف غاب عنه في
أحوال أن كثيرا من التقديرات تأتي على غير الاستعمال ، وهو مع هذا
قائل بذلك ، ألا تراه يقول : أصل قام ، وباع قوم ، وبيع ، ولم يظهر
ذلك إلى الوجود ، وكذلك يقول : والله لا فعلن ، وبالله لا فعلن ،
الجار هنا متعلق بفعل محذوف لا يظهر وتقديره : أحلف بالله
لا فعلن ، ثم إذا وافق أن آيمن الله ولعمر الله مبتدأ فأين خبره ؟
فإن قيل : إنه مبتدأ ، وقولك : لا فعلن هو المسند إليه ، ولا أقول :
إن خبره محذوف فيقال : لو كانت هذه الجملة مسندة إلى هذا المبتدأ
لكان له فيها ذكر ، فإذا قال : أفرق بين الخبر والمسند ، فالخبر
يلزم فيه الذكر والمسند لا يلزم فيه الذكر ، فيقال له : المسند إليه

(١) الجمل : ٧٣ .

(٢) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح" .

(٣) قال ابن مالك :

وبعد لولا غالباً حذف الخبر كذا وفي نصّ يمين زنا استقر

(٤) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي

تأدب بالأستاذ أبي إسحاق بن ملكون ، زعيم وقته في إقراء الكتاب

: جابر بن محمد بن ناصر الحضرمي ، وكان يعيل إلى مذهب ابن

الطراوة ، ولد سنة ٥٤٥ هـ ، وتوفي سنة ٦١٨ هـ ، بغية الوعاة : ١/١٢١ .

جملة واحدة أو جملتان ؟ فإن قال : جملتان ← لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند إليه غير جواب القسم ، وهذا هو قول النحويين بعينه . وإن قال : جملة واحدة ، قيل له : القسم وجوابه لا بد أن يكونا جملتين إحداهما مؤكدة بالأخرى ، وإذا كانا جملتين لزمه الرجوع إلى قول النحويين ولا بد ، أعني أن يكون المسند في الجملة الأولى غير الجواب ، وكذلك قال في قولهم : لولا زيد لفعلت ، إن هذا المبتدأ مسند إليه " لفعلت " وليس خبره محذوفاً .

والجواب في هذا الشرط والمشروط كما قدمنا في القسم وجوابه .

مسألة : ما الذي دلّ النحويين على أن المرفوع في هذا الباب هو المبتدأ والخبر هو المحذوف ؟ وهلا عكسوا ، أو جؤزوا الوجهين كما جؤزوهما في قوله تعالى * فصبر جميل * (١) ؟

الجواب : ظهور الخبر في قولهم : طيَّ عهد الله ، نص في الباب يرتفع به الإجمال المفروض فإن قيل : ويدل على ذلك أيضا دخول لام الابتداء عليه (٢) ، لأنها لا تدخل على الخبر إلا مع " إن " .

الجواب : سلمنا بأنها داخلة على المبتدأ المقدر على الفرض المذكور كما قيل في قوله تعالى : * لا أقسمُ بيومِ القيامة * (٣) على

(١) يوسف : ١٨ .
(٢) قال في البسيط : ٨٣٥ : " ولم يسمع في " عمرك " في القسم إلا الرفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، ودخول هذه اللام على عمر ، وقولهم " لعمرك " دليل على أن اللام لام ابتداء ، لا يلزم أن تكون جواباً للقسم ، لأن القسم إنما وقع بعمرك ، ولا يكون القسم جواباً للقسم .
(٣) القيامة : ١ .

قراءة القصر (١) ، فإنه في تقدير : لا أنا أقسم . ولولا / أنه في ١٢٦
هذا التقدير لكان بإحدى النونين (٢) ، وإذا كان كذلك كان الدليل
الواضح ما ذكرناه وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومن نادر القسم جبر لا فعلن ذلك) (٣)
(٤) -

وأختلف الناس في " جبر " على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال :
(٤) - هو حرف بمعنى نعم (٥) . ورد بسمع (٦) التثنية فيها ، الذي
هو (٧) من خصائص الأسماء . (٨)

وقيل (٩) : إنها من قبيل المصادر ، كأنه قال : حقا لا فعلن ،
ضعف بالبناء ، وقد يقال : أوجب (١٠) قلة التمكن] وقد ذكره بعضهم
في أسباب البناء ، وقد يقال : وجه بنائها] (١١) تضمن (١٢) حرف
القسم ؛ لأنها كلمة مخصوصة به . والله أعلم] (١٣)
وقيل (١٤) : إنها من قبيل أسماء الأفعال ، كأنه قال :

- (١) هي قراءة ابن كثير . انظر حجة القراءات : ٧٣٥ .
(٢) لأن لام القسم إذا دخلت على المضارع لزم أن يتصل به نون التوكيد
خفيفة أو ثقيلة وانظر المحتسب : ٤١٤/٢ .
(٣) الجمل : ٧٤ .
(٤-٤) في " ح " " أحدها أنها حرف " .
(٥) منهم ابن مالك في التسهيل : ١٥٤ ، وعزي في رصف العباني
: ١٧٦ للجزولي .
(٦) في الأصل " بسمع " .
(٧) " الذي هو " في " ح " " وهو " .
(٨) ذكر في المساعد : ٣٢٨/٣ أن سيويوه يقول : إنها اسم ،
بتثوينها ، وهو قول الزجاجي في الجمل : ٢٦٣ .
(٩) في " ح " " والثاني " .
(١٠) في " ح " " وجهه " .
(١١) تكلمة من " ح " .
(١٢) في الأصل " أو تضمن " وهو لائم لنص تلك النسخة .
(١٣) تكلمة من " ح " .
(١٤) في " ح " " الثالث .

أحقق لأفعلن ، وهو قول علماء سبته^١ (١) وناوها على هذا ظاهر،
لأن أسماء الأفعال مبنية بأصل وضعها ، ونيت على حركة فراراً من
التقاء الساكنين ، وكانت كسرة على الأصل في ذلك .

وأما "عَوْضُ" (٢) فيقال بالحركات الثلاث ، فأما الضمة فلائنه
طرف مقطوع عن الإضافة كقبيلُ وبعدُ ، وأما الكسرة فعلى الأصل في
التقاء الساكنين ، وأما الفتحة فلائنها أخف الحركات . (٣)

(١) منهم ابن أبي الربيع . البسيط : ٨١٦ .
(٢) عَوْضٌ من أسماء الدهر ، لأنه إذا ذهب جزءٌ منه أعقبه جزءٌ منه آخر ،
فهو عَوْضٌ منه . وقيل أسم صنم كانوا يحلفون به فتنوسي الأسم
وأصبح قسماً . انظر القاموس المحيط ، والبسيط ٨٣٨ ، وشرح
الجمل لابن الضائع : ٢١ .
(٣) انظر البسيط : ٤٣٨ .

باب ما لم يسم فاعله

الأفعال ثلاثة أبنية^(١)، بناء خاص بالماضي وضعاً كضرب ونظائره ، وبناء خاص بالمستقبل وضعاً كأضرب ونظائره ، وبناء مشترك بين الحال والأستقبال^(٢) وضعاً^(٣) كيضرب ونظائره ، فأما الخاص بالمستقبل فلا مدخل له في هذا الباب ؛ لعدم تصور بناءه للمفعول ، وأما الخاص بالماضي والمشارك بين الحال والأستقبال فهما اللذان يبنيان للمفعول ، و [صورة -] ذلك بأن تضمّ أولهما [معا -] وتكسر ما قبل آخر الماضي ، وتفتح ما قبل آخر [المشارك وهو -]^(٦) المضارع ، ويحذف [حينئذ -] الفاعل لغرض من أغراض عشرة ، وهي : إما للعلم به ، أو للجهل به ، أو خوف^(٨) منه ، أو [خوف -] عليه أو تعظيماً له ، أو تحقيقاً ، أو إبهاماً على السامع ، أو لإقامة وزن ، أو قافية ، أو سجع ، فإن كان الفعل ثلاثياً معتلاً العين بالياء أو بالواو ، كقال ، وباع ، فللعرب فيه^(١٠) ثلاث لغات :

إحداها : إخلاص الكسر كقولك^(١١) : قِيل ، وبيع ، وهو

الأكثر .

والثانية : إشمام الضم حرصاً على البيان ، وفي صورة الإشمام

-
- (١) في "ح" أبنية الأفعال على ثلاثة أقسام .
 - (٢) في "ح" الحاضر والمستقبل .
 - (٣) زيادة من "ح" .
 - (٤) زيادة من "ح" .
 - (٥) زيادة من "ح" .
 - (٦) زيادة من "ح" .
 - (٧) زيادة من "ح" .
 - (٨) في الأصل "حوا" منصوباً .
 - (٩) زيادة من "ح" .
 - (١٠) "فللعرب فيه" في "ح" "ففيه" .
 - (١١) في "ح" نحو

ثلاثة مذاهب : ضم الشفتين مع النطق بالحرف الأول ، فتكون الحركة بين الأضمة والكسرة [نحو قيل وبيع] (١) وهذا هو الإشمام الذي يقرأ به اليوم .

والمذهب الثاني : ضم الشفتين بعد إخلاص كسرة الحرف الأول [كقولك : قيل وبيع] . (٢)

والمذهب الثالث : ضم الشفتين قبل النطق بالحرف الأول (٣) لأن أول الكلمة نقيض آخرها ، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف ، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق بكسرة الحرف ، والمشهور المذهب الأول . (٤)

واللغة الثالثة : إبقاء ضمة الأصل في أول الفعل ، فيستوى في ذلك ذوات الواو وذوات آليا كقولك : قول الحق ، وبوع المتاع ، ولم تجيء هذه اللغة في القرآن العزيز ؛ لشذونها وقلة المستعملين لها ، والله المستعان .

ثم قال : (فإن كان الفعل غير متعد [إلى مفعول] لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله) إلى آخره . (٥)

إذا بنيت الفعل للمفعول حذف الفاعل [على ما ذكرنا أولاً] (٦) وأقيمت مقامه أحد خمسة أشياء وهي : المفعول به ، والمجرور ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمصدر ، فيقام المفعول به من غير شرط ، ويقام

-
- (١) تكلمة من "ح" .
(٢) في "ح" بعد كلمة "الأول" "كقولك : قيل ، وبيع" وهذه الزيادة لا يصح اثباتها ، لأن الإشمام هنا منظور وليس مسموعاً .
(٣) ساقطة من "ح" .
(٤) في "ح" فالمشهور ما ذكره أولاً .
(٥) تكلمة من الجمل ٧٧١ ، و "ح" .
(٦) الجمل : ٧٧ ، وفي نسختي الجمل المطبوعة : "... غير متعد إلى مفعول لم يجز رده ..." .
(٧) زيادة من "ح" .
(٨) ساقطة من "ح" .

المجرور بشرط واحد ، وهو أن لا يحضر المفعول] به (١) ، ويقام كل واحد
 من الطرفين بشرتين وهما : أن لا يحضر المفعول به ، وأن يكون] ارتفاعهما (٢)
 من نصب على التشبيه بالمفعول به ، ويقام المصدر بثلاثة شروط (٣) وهي :
 أن لا يحضر المفعول به ، وأن يكون ارتفاعه من نصب على التشبيه بالمفعول (٤)
 به ، وأن يكون مفيداً ، والإفادة إما بالنوع ، وإما بالعدد كقولك : سير به (٥)
 سيرٌ عنيفٌ ، أو سيرٌ به سيرانٌ . (٦)

وزعم أبو القاسم ها هنا أن مذهب سيوييه جواز إقامة المصدر
 المؤء كد بالفعل (٧) ، وقال الأستاذ أبو الحسين : ليس ذلك مذهب
 سيوييه ، وإنما يظهر ذلك منه بعض ظهور (٨) / قال : والصحيح ١٢٧
 امتناع ذلك ، لأن من شرط الكلام أن يكون مركباً من جزئين يفيد أحدهما
 ما لا يفيد الآخر ، وأنت إذا قلت : ذهب ذهب ، أو ضرب ضرب ،
 فإن المصدرها هنا ليس فيه أثر زائد على الفعل ، وإنما أستفيد منه ما
 أستفيد من الفعل ، وإذا أفاد أحد الجزئين ما أفاده الآخر فقد تنزلا معا
 منزلة الجزء الواحد ، والجزء الواحد لا يكون كلاماً ، فالأصح ما ذكرناه قبل ،
 والله أعلم .

- (١) زيادة من " ح " .
 (٢) في " ح " " ارتفاعه " .
 (٣) انظر هذه الشروط الثلاثة في البسيط ٨٥٠-٨٥١ ، والمخلص :
 ٢٩٢ .
 (٤) يعنون بذلك أن لا يكون المصدر ملازماً للنصب ، بل لا بد من تصرفه ،
 فلا يقع مثل سبحان ، ومعان الله ، انظر شرح ابن عصفور : ٥٣٦/١ .
 (٥) في " ح " " سير يزيد " .
 (٦) في " ح " " وسير " .
 (٧) انظر الجمل : ٧٧ .
 (٨) البسيط : ٨٥٨ ، وليس ذلك بنصه .
 (٩) انظر البسيط : ٨٥٣ - ٨٥٥ ، مع اختصار عما في البسيط شديد .
 وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٣٦/١ .

مسألة : زعم السهيلي أن المجرور لا تصح إقامته بدليلين :
أحدهما : امتناع جعله مبتدأ عند تقدمه على الفعل .
والآخر : امتناع لحاق الفعل علامة التانيث إذا كان المجرور
مؤنثا ، كقولك : **ذُهِبَ بِهِنَّ** ، فلو كان قولك : **بهن** ناعيا عن الفاعل
للزمت (١) العلامة الفعل ، وفي امتناع ذلك دلالة على أن المقام مذكور ،
ولا مذكور في الموضع إلا أن يكون المقام ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل .
فأما الأول ، فرده ابن عصفور بأن هذا المجرور إنما امتنع جعله
مبتدأ عند تقدمه على الفعل لفوات شرطه ، وهو التعرية من العوامل
اللفظية غير الزائدة .

وأما امتناع لحاق العلامة إذا كان المجرور مؤنثا ، فإنما
[كان] (٢) ذلك اعتباراً بالصورة اللفظية ، وذلك أن هذا المجرور وإن
كان عمدة ، فإنه بصورة الفضلة التي أصلها صحة الاستغناء عنها ، والعلامة
إنما تلحق الفعل (٣) دلالة على تانيث العمدة ، لا على تانيث الفضلة ،
والدليل على مراعاة (٤) الصورة اللفظية قوله تعالى : **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ** (٥)
ووجه الدليل من ذلك : حذف " بهم " من الثاني ؛ لتقدم ذكره ، وهو فاعل ،
والفاعل لا يحذف لدلالة ولا لغيرها ، (٦) ولكن لما كانت صورته صورة

-
- (١) في الأصل " للزم " .
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) في " ح " " اعتبار " .
(٥) مريم : ٣٨ .
(٦) في " ح " " ولا غيرها " .

الفضلة التي يسوغ حذفها ، حذفنا اعتباراً بالصورة اللفظية ، (١-) وأنَّ الشاعِرَ
إِذَا حَذَفَ أَلْبَاءَ مِنْ فَاعِلٍ أَفْعَلٌ فِي التَّعْجِبِ ، نَصَبَ الْمَجْرُورِ بِهَا أَعْتَبَاراً
بِالصُّورَةِ اللَّفْظِيَّةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : (١)

* وَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ *
* وَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ *

وأصله وَأَجْدِرُ بِمِثْلِ [ذَلِكَ] (٢) ، فنصب "مثل" بعد إسقاط
الْجَارِ (٣) ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلاً أَعْتَبَاراً بِالصُّورَةِ اللَّفْظِيَّةِ ، كَذَا قَالَ الْأَسْتَاذُ
أَبُو الْحَسَنِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(٤)

ثم قال : (وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين) إلى آخره .

الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين على ثلاثة أقسام : قسم "يسمى

باب أعطيت ، وقسم يسمى باب أمرت ، وقسم يسمى باب ظننت ، فالأول
أنت فيه مخير بين إقامة الأول وإقامة الثاني بشرط عدم اللبس ، وإقامة
الأول أحسن ، لأنه فاعل في المعنى (٥) ، والقسم الثاني والثالث
يلزم فيهما إقامة الأول إلا في الشعر ، أو في النادر ، وبهذه المنزلة
باب أعلمت (٦) ، وهو ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وحيث أقمت أحده
المفعولين ، فالآخر منصوب على كل حال .

وآختلف في وجه نصبه على ثلاثة أقوال :

(١-١) في "ح" " وأنَّ الشاعِرَ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى حَذْفِ أَلْبَاءَ مِنْ هَذَا الْفَاعِلِ
الْمَجْرُورِ بِاعْتِبَارِ الصُّورَةِ الْمِثْبَتَةِ كَقَوْلِهِ " .

(٢) زيادة من "ح" .

(٣) في "ح" " أَلْبَاءَ " .

(٤) الجمل : ٧٧ +

(٥) انظر الإيضاح : ٧٢ ، ٧٣ .

(٦) هذا الذي ذهب إليه هنا في الثلاثة الأبواب هو مذهب ابن أبي
الربيع في البسيط : ٨٥٨ - ٨٦٠ ، وانظر الخلاف في صحة إقامة
غير الأول ، في المساعد : ٣٩٩/١ - ٤٠٠ . وانظر شرح الجمل
لابن عصفور : ٥٣٨/١ وما بعدها .

أحدها : أنه منصوب بالفعل المذكور الرفع للمقام ، وهو مذهب
سيبويه ، وهو الأصح ، لأنه تعدى إليه فعل مفعول ، هو بمنزلة الفاعل . (١)

(٢) - والقول الثاني : أنه منصوب بالأصل ، وذلك أنه كان الكلام :
أعطيت زيدا درهما ، فدرهما منصوب بلفظ أعطيت ، ثم غير إلى أعطيتي ؛
ليرتفع به زيد ، وبقي درهما منصوباً على أصله ، فيكون زيد مرفوعاً بأعطي ،
ودرهما منصوباً بأعطيت المحول إلى أعطيتي ، وهذا إنما يمضي على مذهب
من قال : إنَّ فعل المفعول مغير من فعل الفاعل (٣) ، وأما من قال :
إنهما أصلان فيسقط عليه هذا القول ، والله أعلم . (٢)

والقول الثالث : أنه انتصب ، لأنه خبر ما لم يسم فاعله ، وهذه
عبارة كوفية (٤) وليست المسألة من باب الأبتداء والخبر فيقال فيها
ذلك كما يقال في باب كان وما أشبهها . والله أعلم بصواب ذلك . (٥)

- (١) الكتاب : ٤١/١ - ٤٢ وهو مذهب الزجاجي ونسبه لسيبويه
الجملة : ٧٨ .
- (٢-٢) في "ح" : والثاني : أنه منصوب بالفعل المحول هذا منه ؛
وذلك أن الأصل أعطيت زيدا درهما ، ولا شك أن "درهما"
منصوبٌ بأعطيت فلما غير الفعل بقي الثاني على ما كان عليه ،
لأن الفعل إنما غير للأول ولم يغير لهما معا كما أن "قال" لم
يحول إلى فعل ليزال عنه التعدى وإنما حول إلى فعلٍ لأمرٍ
آخر ؛ وهو قصد التفرقة بين نوات الواو ونوات اليا ، ولذلك بقي
على تعديه وإن كان فعل وضعاً لا يتعدى ، وذلك القول بناه
على أن فعل فرع فعل وأما من قال : إنهما أصلان فيسقط
عليه هذا الفرع .
- (٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٤٤/١ قال : " وهذا المذهب
فاسد ، لأن العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجز إبقاء عمله ،
وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير ، ألا ترى أن المعنى
ليس إلا على إسناد الفعل للمفعول .
- (٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٤٤/١ ، وهو مذهب الزجاجي
قال : ... وتقريبه على المتعلم أن تقول : نصبت ، لأنه خبر
ما لم يسم فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب
على المبتدئ . الجملة : ٧٨ .
- (٥) " بصواب ذلك ساقط من "ح" .

ثم قال : (وإذا قلت : ضَرِبَ زيد سوطاً)^(١) إلى آخره .

قد تقدم أنه إذا حضر المفعول به فلا يقام غيره على الأصح ، وهذه
المسألة فيها مفعول به وأسم واقع موقع المصدر] والأسم الواقع موقع
المصدر جار على حكم المصدر]^(٢) ، فلذلك لم تجز إقامة غير المفعول به ،
فتقول : ضَرِبَ زيدٌ سوطاً لا غيرُ ، وكان الأستاذ رحمه الله يُعَرِّبُ "سوطاً"
أسماً واقعا / موقع المصدر .^(٣)

١٢٨

وقال ابن جنبي :^(٤) المسألة تفسر تفسيرين ، تفسير معنوي وتفسير
إعرابي ، فالتفسير المعنوي : ضربت زيدا ضرباً بسوطاً ، هذا هو المعنوي
بلا شك ، والتفسير الإعرابي :^(٥) ضربت زيدا ضرباً بسوطاً ، على إضافة المصدر
إلى السوط إضافة الملايسة ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ،
فوجب أن يعرب بإعرابه^(٥) ، فالمسألة إذاً من باب قوله تعالى^(٦)
* وأسأل القرية *^(٧) وهذا ظاهر والله أعلم ، وعلى كلا العبارتين لا تجوز
إقامة "سوطاً" بحضرة المفعول به ، كما لا يقام المصدر الصريح بحضرة
المفعول به^(٨) على ما قاله أبو القاسم في المثال الذي استدل به على
امتناع إقامة "السوط" ، والله أعلم .

-
- (١) الجمل : ٧٨ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) البسيط : ٨٦٤ .
(٤-٤) في "ح" " " للمسألة تفسيران معنوي وإعرابي ، فالمعنوي : ضربت
زيداً ضرباً بسوطاً ، والإعرابي " .
(٥) انظر المسألة في الخصائص : ٢٨٤ / ١ ضمن "باب في الفرق بين
تقدير الإعراب وتفسير المعنى" .
(٦) في "ح" كقوله تعالى .
(٧) يوسف : ٨٢ .
(٨) "المفعول به" ساقط من "ح" .

(١-١) وأما قول أبي القاسم : (وكان المفعول أولى بأن يقام) .
فأولى ها هنا مجردة من الدلالة على الاشتراك في الصفة ، من
باب قولهم : العسل أحلى من الخل ، وقد أثبت هذا الأصل بعض النحاة
، وان كان أكثرهم يزعم أن " أفعل من " لا تعرى عن (٢) الدلالة على
الاشتراك في الصفة ، وما جاء ما ظاهره أنه على (٣) خلاف ذلك لزم فيه
التأويل ، وهذا مبسوط في الأمهات فتأمله هنالك .

ثم قال : (وأعلم أنك إذا شغلت ما لم يسم فاعله بحرف خفض) (٤)

إلى آخره .

قد تقدم أنه إذا حضر مفعول وغيره مما تصح اقامته تعينت اقامة
المفعول به على الأصح ،

فقوله : (أخذ من زيد دينار ، ودفع إلى عمرو ثوباً) (٥) ظاهر
بلا إشكال ؛ لأن كل واحدة من المسألتين فيها مفعول به ومجرور ، فلهذا
لم يقم غير المفعول به .

وأما قوله في المثال الثالث (سير يزيد فرسخاً) (٦)

فليس من هذا في قبيل ولا دبير ؛ لأن هذه المسألة فيها
مجرور وظرف ، ولا خلاف في جواز إقامة كل واحد منهما إلا الخلاف

(١-١) في " ح " " وأما قوله : فان المفعول " وانظر الجمل : ٧٨ .

(٢) في " ح " " من " .

(٣) " أنه على " ساقط من " ح " .

(٤) الجمل : ٧٩ .

(٥) الجمل : ٧٩ .

(٦) الجمل : ٧٦ .

(٧) في " ح " " فليس من هذا في شيء " .

(١) المذكور [قبيل] لا أبي القاسم السهيلي ، وقد تقدم أنه قول مرجوح ، فتقول في هذه المسألة : سير يزيد فرسخا ، [إن أقيمت المجرور ، وينتصب حينئذ الفرسخ] (٢) على وجهين :

أحدهما : على أصله من الظرفية ، والآخر : على التشبيه بالمفعول به ، وإن أقيمت الفرسخ قلت : سير يزيد فرسخ ، ويكون رفعه إن ذاك من نصب على التشبيه بالمفعول به ، لا من نصب على الظرفية ، وقد تقدم بيان ذلك ، ويكون المجرور في هذا الوجه في موضع نصب ، (٣-٣) حتى لو تصور حذف الخافض لا انتصب ، (٣) وأما على رأي أبي القاسم السهيلي فيجوز إقامة المصدر المفهوم من الفعل ، ويكون المجرور مع (٤) الظرف على هذا المذهب منصوبين ، المجرور في التقدير ، والظرف في اللفظ ، فتأمل ذلك ، والله المستعان .

(١) زيادة من "ح" وانظر خلاف السهيلي فيما سبق ص ٩٣٥
(٢) في الأصل : "على ان أقيمت ، وكان نصب الفرسخ".
(٣-٣) في "ح" "ولو زال الخافض أظهر النصب فيه".
(٤) في "ح" "ويكون المجرور والظرف".

باب من مسائل ما لم يسم فاعله

قوله : (تقول ^(١)) : سير بزيد يومان فرسخين .

هذه المسألة فيها أربعة أسماء : ضمير ومصدر والفعل المذكور ،
والمجرور ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، فأما الطرفان فلا خلاف في جواز
إقامة أيهما شئت ^(٢) ، وأما ضمير المصدر ، والمجرور ففي جواز إقامة كل
واحد منهما قولان ، والأصح امتناع إقامة المصدر [المذكور] ^(٣) ؛ لعدم
افادته ^(٤) ، وجواز إقامة المجرور ، وعلى الجملة ، فأَيُّ أولئك أقمت
[رفعته و] ^(٥) نصبت البواقي ، وإذا أقمت كل واحد من الطرفين كان
ارتفاعه من نصب على [التشبيه بـ] ^(٦) المفعول به ، وإذا نصبت كان انتصابه
على وجهين : على الظرفية وهو الأصل ، وعلى التشبيه بالمفعول به ،
وهذا كله ظاهر إن شاء الله .

ثم قال : (وتقول : ضرب بزيد ضرب شديد ^(٧)) .

في هذه المسألة مجرور ومصدر مفيد ، فأما إقامة المصدر فلا
خلاف في جوازها ، وأما إقامة ^(٨) المجرور فعلى القولين ^(٩) ، وإقامة
المصدرها هنا أجود ، لا مَرِين :

-
- (١) ساقطة من "ح" وانظر الجمل : ٨٠ .
 - (٢) في "ح" "أي واحد منهما" .
 - (٣) زيادة من "ح" .
 - (٤) في "ح" "الفائدة" .
 - (٥) تكملة من "ح" .
 - (٦) تكملة من "ح" .
 - (٧) الجمل : ٨٠ .
 - (٨) ساقطة من "ح" .
 - (٩) تقدم أن أبا القاسم السهيلي لا يجيز إقامة المجرور انظر ص ٤٦٧

(١-) أحدهما : ورود القرآن العزيز بذلك في قوله تعالى : (١)

* فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة * (٢)

والآخر : الإجماع على جواز ذلك (٣) ، (٤-٣) والمجرور قد

منع قوم إقامته ، فإن أقيمت المجرور نصبت المصدر على وجهين ، على أصله ،
وعلى التشبيه بالمفعول به .

ثم قال : (وتقول : ضرب بزيد على الحائط ضربتان) (٥)

في هذه المسألة ثلاثة أسماء ، مجروران ومصدر ، فأما المصدر / ١٢٩

فإقامته أجود لما تقدم ، وأما المجروران فأنت مخير في إقامة أيهما شئت ،

(٦-٦) إلا أنك أيهما أقيمت لزمك تقديمه على الآخر ، فإن (٦) نسبة المقام

مع غير المقام كنسبة الفاعل مع المفعول إذا عدم الفارق بينهما ، فكما

أنه يلزم تقديم الفاعل على المفعول فيما إذا عدم الفارق بينهما ، فكذلك

يلزم تقديم المقام على غير المقام فيما إذا عدم الفارق بينهما [والله أعلم] .

(٧)

ثم قال : (وكذلك تقول : ضرب بعمر و على أعلى الحائط ضربتان) .

هذه المسألة بمنزلة التي قبلها سواء بسواء (٨) [وإنما أراد تكثير

المثل لقصد التمرين] (٩) والله المستعان .

(١-١) في "ح" " أنها لغة القرآن العزيز ، قال سبحانه . "

(٢) الحاقة : ١٣ .

(٣) في "ح" " على الجواز . "

(٤) في "ح" " والمجرور فيه الخلاف المذكور قبل . "

(٥) الجمل : ٨١ .

(٦-٦) في "ح" " إلا أنك تقدم المقام منهما على الآخر على الوجوب

لان . "

(٧) الجمل : ٨١ .

(٨) " سواء سواء " ساقطة من "ح" . "

(٩) زيادة من "ح" . "

ثم قال : (فَإِنْ قُلْتَ : ضَرْبٌ بِزَيْدٍ أَعْلَى الْحَائِطِ ضَرْبَتَيْنِ)

إِلَى آخِرِهِ .

ظاهر كلامه في هذه المسألة أَنَّ "أعلى" ليس من قبيل الظروف ، لأنه [منع معه إقامة المجرور ، وإقامة المصدر ، وقد عدده في باب حروف الخفض^(١) مع الظروف]^(٢) ، فيظهر أنه يستعمل على وجهين ظرفاً وأسماء غير ظرف ، وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلامه فيكون "أعلى" في هذه المسألة اسماً للطرف الأعلى من الحائط ، ولهذا لم تجز إقامة المجرور والمصدر معه والله أعلم .

[فصل]^(٣) : ثم قال : (وَتَقُولُ : أَعْطَى بِالْمَعْطَى دِينَارَيْنِ ثَلَاثُونَ دِينَارًا) .^(٤)

هذه المادة كيفما تصرفت محتاجة إلى مفعولين ، و "أعطى" في هذه المسألة له مفعول ومجرور ، وإذا حضر مفعول ومجرور لم يبق إلا المفعول ، فيلزم على هذا رفع الثلاثين ، وأما "المعطى" فله مفعولان ، أحدهما الضمير المستتر فيه ، والآخر الديناران ،^(٥) فَإِنْ شِئْتَ أَقَمْتَ لَهُ الْأَوَّلَ فَنَصَبْتَ الدِّينَارَيْنِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَقَمْتَ لَهُ الثَّانِيَّ^(٥) فَجِئْتَ بِالضَّمِيرِ ضَمِيرِ نَصَبٍ ، فَتَقُولُ : أَعْطَى بِالْمَعْطَى دِينَارَانِ ثَلَاثُونَ دِينَارًا^(٦) ، وَإِنَّمَا لَزِمَ إِبرَازَ ضَمِيرِ النَّصَبِ ، لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْفَضَّلَاتِ الَّتِي أَصْلُهَا جَوَازُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا ، فَيَكُونُ لَفْظُهَا

-
- (١) انظر الجمل : ٦١ .
(٢) في الأصل "لم يجز معه إقامة المجرور ، ولا المصدر في باب حروف الخفض مع الظروف" .
(٣) زيادة من "ح" .
(٤) ساقطة من "ح" وانظر الجمل : ٨١ .
(٥-٥) في "ح" "فإن شئت أقمت الأول على ما في الكتاب ، وإن شئت أقمت الثاني" .
(٦) انظر البسيط : ٨٧٦ .

دليلا عليها ، وأما ضمير الرفع فإنه عمدة لا يصح الاستغناء عنه ، فهي وإن لم تبرز فإنها معلومة بالضرورة بخلاف الفصلة فإنها لا تعلم بالضرورة ، ولذلك برز في التثنية والجمع ، والله أعلم .

ثم قال : (وتقول : أعطي المعطى به ديناران ثلاثين دينارا) . (١)

هذه المسألة بعكس الأولى فالجواب على العكس فتأمل ذلك . (٢)

ثم قال : (ولو قلت : أعطي بالمعطى به (٣) ديناران ثلاثون

دينارا) .

هذه المسألة ليس فيها إلا وجه واحد ، وهو إقامة الدينارين

للتثنية ، والثلاثين للأول ، لأن كل واحد من " أعطي والمعطى له مفعول ومجرور ، ومعلوم أنه إذا حضر (٤) المفعول لم يقم غيره ، فلو لم تأت بحرفي الجر لكان الوجه إقامة الأول لكل واحد منهما ، ويجوز إقامة الثاني لكل واحد منهما ، والأول أحسن .

وأما قوله : (ولو لم تشغلها بألباء لنصبت الجميع) . (٥)

فإنما معناه على وجه الاختيار لا على وجه الوجوب ، والله أعلم .

ثم قال : (وتقول : زيد في رزق عمرو عشرون دينارا) (٦) إلى آخره .

" زاد " فعل استعمل على ثلاثة أضرب : (٧)

-
- (١) الجمل : ٨١ - ٨٢ .
(٢) في " ح " وهو ظاهر فيها .
(٣) " به " ساقطة من الأصل ، وهي في الجمل : ٨٢ .
(٤) في " ح " وقد تقدم أنه إذا حضر .
(٥) في الجمل : ٨٢ " لنصبيهما جميعا " وما ورد هنا يوافق بعض النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل .
(٦) الجمل : ٨٢ .
(٧) في " ح " " أوجه " وأنظر ذلك في البسيط : ٨٧٨ .

غير وجه واحد ، وهو أن تقول : زيد في رزق عمرو عشرون درهما ، وعمرو زيد في رزقه عشرون درهما .

وأما الضرب الثالث فلا يصح بناؤه للمفعول به ، لأنه ليس ثم بعد حذف الفاعل ما يقوم مقامه وأما الدرهم (١) فقد ذكرنا أنه واقع موقع المصدر [المطلق] (٢) ، والمصدر المطلق لا يصح (٣) إقامته ؛ لخلو الكلام معه من الفائدة على الأصح ، والله أعلم .

ثم قال : (وتقول : كسي المكسوة قميصاً) (٤) إلى آخره .

هذه المسألة جارية على حكم أعطي المعطى ، إلا أن المعطى مقصور لا يظهر فيه إعراب والمكسو مدغم في آخره فيظهر (٥) فيه الإعراب ، وفي هذه المسألة أربعة أوجه .

أحدهما : إقامة الأول لهذا ، والأول لهذا ، أعنى : لكسي والمكسو ، وصورة ذلك أن تقول : كسي المكسو جبة قميصاً ، فرفعت المكسو ، لأنه مقام لكسي ، ولم يبرز ضمير المكسو ، لأنه مقام له ، ونصبت جبة بالمكسو ، لأنه غير مقام ، ونصبت أيضاً قميصاً بكسي ، لأنه غير مقام .

الوجه الثاني : إقامة الثاني لهذا ، و [إقامة] (٦) الثاني لهذا ، وصورة ذلك أن تقول : كسي المكسو جبة قميصاً ، فنصبت المكسو

-
- (١) في "ح" "درهم" .
(٢) تكلمة من "ح" وانظر ص ٤٧٦
(٣) في الأصل "ما تصح" .
(٤) الجمل : ٨٣ .
(٥) في "ح" "والمكسو مدغم يظهر" .
(٦) تكلمة من "ح" .

بكسي ، لأنه غير مقام ، وظهر الضمير الذي كان فيه (١) مستترا ، لأنه غير مقام ، ورفعت جبة بالمكسو ، لأنه مقام له ، ورفعت أيضا قميصا بكسي ، لأنه مقام له .

الوجه الثالث : إقامة الأول للأول والثاني للثاني ، وصورة ذلك أن تقول : كسي المكسو جبة قميصاً ، ورفعت (٢) المكسو ، لأنه مقام وبرز الضمير الذي كان مستترا في المكسو ، لأنه ضمير نصب غير مقام ، وضمير النصب لا يستتير بخلاف ضمير الرفع ، وقد تقدم وجه ذلك (٣) ، ورفعت جبة بالمكسو ، لأنه مقام له ، ونصبت قميصاً .

والوجه الرابع : إقامة الثاني للأول ، والأول للثاني ، وصورة ذلك أن تقول : كسي المكسو جبة قميص ، فنصبت المكسو ، لأنه غير مقام . وأستتر الضمير في المكسو لأنه مقام له ، ونصبت جبة ، لأنه غير مقام ، ورفعت قميصا بكسي ، لأنه مقام له ، فهذه أربعة أوجه .

ثم قال : (وأخذ من المكسو جبة قميص) . (٤)

أما أخذ فله مفعول ومجرور ، وقد تقدم أنه (٥) إذا حضر مفعول ومجرور فلا يقام إلا المفعول (٤) ، وأما المكسو فله مفعولان صريحان ، فإن شئت أقمت الأول ونصبت الثاني ، وإن شئت عكست ذلك ، والصورة الأولى أن تقول : أخذ من المكسو جبة قميص فنصبت (٥) جبة بالمكسو ، لأنك

(١) زيادة من "ح" .

(٢) في "ح" "رفعت" .

(٣) الجمل : ٨٣ .

(٤-٤) في "ح" "إذا حضر المفعول فلا يقام غيره" .

(٥) في "ح" "نصبت" .

أقمت له الآول ، والآصورة (١) الثانية أن تقول : أخذ من المكسوه جبة
قميص ، فأبرزت (٢) الضمير الذي كان مستترا في المكسو ؛ لأنك أقمت له
الثاني ، فصار هو ضمير نصب ، فلم يستتر ، وهذا بين إن شاء الله .
ثم قال : (وأدخل زيد الدار ، ودخل يزيد الدار) (٣)
(٤) - يعني أن الباء في قولك : دخل يزيد الدار ، باء النقل
بمعنى الهمزة ، فهما حرفان لمعنى ، فلهذا لم يجمع (٤) بينهما فلا يقال :
أدخل يزيد الدار ، وأما قراءة من قرأ (٥) * تَنْبِتُ بِالذُّهْنِ * (٦) ففيها
أربعة أوجه :

(٧) أحدها : أن تكون الباء زائدة كأنها (٧) - تنبت الدهن . (٨)

والآخر (٩) : أن تكون الباء باء الحال من ضمير الشجرة كأنه
قال (١٠) : تنبت الثمر ملتبسة بالدهن .

-
- (١) في "ح" "وصورة" .
(٢) "أبرزت" .
(٣) الجمل : ٨٣ .
(٤-٤) في "ح" يعني أن الباء هنا باء النقل المعاقبة للهمزة ،
لأنهما حرفان بمعنى واحد فلهذا لم يجمع .
(٥) قرأ بها كثير وابوعمر ، والحسن وغيرهم : انظر معاني الفراء :
٢٣٢/٢ ، والمحتسب : ٨٨/٢ ، وحجة القراءات : ٤٨٤ وهذه
القراءة بضم التاء وكسر الباء .
(٦) المؤمنون : ٢٠ .
(٧-٧) في "ح" "أحدهما زيادة الباء كأنه" .
(٨) ذكر ذلك أبو عبيدة في مجاز القرآن : قال : " ومن مجاز ما
يزاد في الكلام من حروف الزوائد * إن الله لا يستحيي أن يضرب
مثلا ما يعوضة فما فوقها * ... * وشجرة تخرج من طور سيناء
تنبت بالدهن " ... مجاز هذا أجمع إلقاء هن ... وانظر
أيضا : ٥٦/٢ ، وقال الفراء : إنهما لغتان : ٢٣٣/٢ .
(٩) في "ح" "والثاني" .
(١٠) ساقطه من "ح" .

والثالث : أن يكون الحال من الشمر المحذوف ، كأنه تنبت الشمر
ملتبسا بالدهن .

والرابع : أن تكون الباء في تنبت بالدهن هي الباء في القراءة
الأخرى ، لأنه يقال : نبت وأنبت بمعنى (١) .

(١) انظر حجة القراءات : ٤٨٥ .

باب أسم الفاعل

اسم الفاعل يطلق بعموم وخصوص، فإطلاقه بعموم أن تقول : اسم
الفاعل هو الصفة الدالة على الفاعل، فيدخل في هذا الرسم الجارى وغير
الجارى، وهذا هو المذكور في النصف الثاني من هذا الكتاب .

وأما إطلاقه بخصوص، فأن تقول : أسم الفاعل هو الصفة

- الدالة على الفاعل الجارية على [الفعل] (١) المضارع في حركاته / ١٣١
وسكناته وعدد حروفه (٢)، وهذا هو مراد أبي القاسم ها هنا، وهذا (٣)
هو الذى يعمل عمل فعله، إلا أن ذلك لا يكون إلا بأربعة شروط (٤) وهي:
أن لا يكون في معنى الماضي، خلافا للكسائي (٥) في هذا [الشرط] (٦)
وإلا يوصف قبل العمل (٧)، وألا يصغر (٨)، وأن يعتمد، خلافا
للاخفش (٩) في هذا، واعتماده أن يكون خبراً لذي خبر، أو حالاً لذي

- (١) زيادة من "ح" .
(٢) قريب من هذا تعريف ابن ابي الربيع في البسيط : ٨٨٣ ،
ومعنى جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه أن اسم الفاعل
إذا كان بمعنى الحال والأستقبال فإنه مثل الفعل المضارع تماما ،
فمكرم حركات حروفه وعددها متحدة مع المضارع يكرم سوى أن
أول الفعل حرف المضارعة وأول الأسم ميم . انظر البسيط : ٨٩٦ .
(٣) ساقطة من "ح" .
(٤) انظر هذه الشروط في البسيط : ٨٨٤ .
(٥) انظر مذهب الكسائي في شرح الجمل لابن عصفور / ١ / ٥٥٠ ،
والتسهيل : ١٣٦ وشرح الرضي : ٢ / ٢٠٠ والكسائي يعمل أسم
الفاعل أيضا مصغرا ، خلافا للجماعة . انظر ليس في كلام العرب
: ٢٠٢ .
(٦) زيادة من "ح" .
(٧) (٨) انظر المساعد : ١٩١ / ٢ وشرح الرضي : ٢ / ٢٠٠ .
(٩) انظر مذهب الاخفش في : شرح المفصل لابن يعيش : ٧٦ / ٦ ،
وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٥٣ ، والبسيط ٨٨٥ ، والبحر
المحيط ٣٩٦ / ٨ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ١٩٢ .

حال ، أو صفة لموصوف ، أو تاليا لحرف نفي أو استنهام ، فإذا اجتمعت هذه الشروط ، فإن شئت عملته عمل فعله وإن شئت أضفته إلى معموله ، والأصل ما ذكرناه من إعماله ، ولهذا كانت إضافته غير محضة .

وأما ما ذهب إليه الكسائي من إعماله بمعنى الماضي ، مستدلا بقوله تعالى * وكلبهم باسط ذراعيه * (١) ويقول العرب : هذا مارٌّ يزيد أمس فسويئراً فرسخاً (٢) ، (٣) فلا دليل في شيء من ذلك ، أما باسط ذراعيه فهو من باب حكاية الأحوال الماضية (٣) ، وأما مارٌّ يزيد أمس (٤) ، فإنَّ المفعول هنا مجرور وهو يتعلق بمعاني الأفعال ، ولا خلاف في ذلك ، وإنما (٥) كلامنا في إعماله في المنصوب والمرفوع الظاهر والجارى مجراه ، فصحة الشرط (٥) المذكور قبل (٦) .

وأما ما ذهب إليه الأَخفش من جواز إعماله غير معتمد ، فإنه لا يقوى [قوة الفعل] (٧) ، لأنَّ الأصل (٨) فيه عدم العمل ، لأنه من

-
- (١) الكهف : ١٨ .
(٢) انظر هذا القول في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٥٠ بهذه الرواية ، وفي المساعد : ١ / ١٩٢ ، اظننى مرتحلاً وسويئراً فرسخاً وبهذه الرواية يبطل الاستشهاد بهذا القول ، وهو هناك شاهد على إعمال أسم الفاعل مصغراً وهو "سوير" وانظر شرح الرضي : ٢ / ٢٠٣ .
(٣-٣) في "ح" " فإنه في الآية محمول على أنه من باب حكاية الحال الماضية " وانظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٥٠ .
(٤) ساقطة من "ح" .
(٥-٥) في "ح" " وإنما كلامنا في إعماله نصباً في المفعول به ورفعاً في الظاهر والجارى مجراه ، فإذا كان كذلك صحت صحة الشرط " ساقطة من "ح" .
(٦) ساقطة من "ح" .
(٧) تكلمة من "ح" .
(٨) في "ح" " وذلك أن الأصل " وقبلها كلمتان غير واضحتين .

قبيل الاسماء ، فينبغي (١) أن لا يعمل حتى يقوى فيه جانب الفعل
لما ذكرناه من الاعتماد (٢) ، وما استدل به من قراءة بعضهم (٣) :
* ودانية عليهم ظلالها * (٤) بالرفع ، فلا دليل فيه لاحتمال أن تكون
" دانية " خبيرا مقدما وإذا احتمل سقط الاستدلال (٥) ، وهذا بين
إن شاء الله .

ثم قال : (وَاِذَا) (٦) ثنيت أو جمعت (٧) حذف النون وخفقت
إلى آخره .

أسم الفاعل إذا كان بغير ألف ولام ، فإن كان بمعنى الماضي
لزمته الإضافة سواء كان مفردا ، أو متنى ، أو مجموعا على حده كقولك : هذا
ضارب زيد أمس ، وهذان ضاربا زيد ، وهو لا ضارب زيد ، وإضافته
حينئذ محضة ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لم يعمل عند
المحققين من علماء النحو ، وجرى مجرى غيره من الأسماء (٨) وإن كان
بمعنى الحال أو الاستقبال ، كنت مخيرا بين الإضافة وإثبات التثنية أو
النون مع نصب المفعول ، وهو الأصل ، وإضافة هذا الضرب غير محضة .

(٩) ومعنى غير محضة أنه في نية الانفصال ، وأن إضافته (٩) إنما هي
لفظية ؛ قصد بها تخفيف اللفظ ، وذلك قولك : هذا ضارب زيد الآن أو غدا ،

-
- (١) في "ح" " يجب " .
(٢) انظر تفصيل ذلك في البسيط : ٨٨٥ .
(٣) قرأ بها أبو حيوة . انظر البحر المحيط ٣٩٦ / ٨ ولم يتعرض
الاخفش لمذهبه هذا في معانيه عند الآية المذكورة .
(٤) الإنسان : ١٤ . (٥) في "ح" ، وإذا تطرق الاحتمال سقط الاستدلال .
(٦) في الأصل : " وإن " ولمثبت من الجمل : ٨٤ ، و "ح" .
(٧) في الأصل : " وجمعت " وهو يوافق بعض نسخ الجمل والمثبت من الجمل : "ح" .

- (٨-٨) في "ح" " كان على الأصل كسائر الأسماء لا حظ له في العمل ،
هذا مذهب المحققين من علماء النحو " .
(٩-٩) في "ح" " لأنها ثانية عن الانفصال ، ومعنى غير محضة أنها إنما
هي لفظية قصد بها " .

وهذان ضاربا زيد ، وهوء لاء ضاربوزيد [الان أوغدا] (١) ، وإن شئت قلت : هذا ضاربُ زيدا بالتنوين ونصب المعمول ، وهذان ضاربان زيدا ، وهوء لاء ضاربون زيدا ، بإثبات النون فيهما [ونصب المعمول] (٢) ، ولا يجوز النصب مع حذف النون في هذا .

قال الفارسي : وكان أبو السَّمال (٣) يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً وهو قوله تعالى : * إنكم لذائقوا العذاب الأليم * (٤) (٥) كان يقرأه إنكم لذائقوا العذاب الأليم (٥) ، بنصب العذاب [مع حذف النون] (٦) ، وهذا قد يتجه آتجاها بعيداً ، وهو أن هذه النون فيها معنى التنوين ، فلا يبعد أن تحذف لالتقاء الساكنين كما يحذف التنوين ، لالتقائهما وذلك [نحو] (٧) قراءة بعضهم (٨) * قل هو الله أحدُ الله الصمد * فإن قلت : إن النون هنا محركة ، فأين الساكنان ؟

فالجواب أنها إنما حذفت اعتباراً بسكونها في الأصل وسكون ما بعدها في اللفظ ، ويوء نك (٩) بهذا ما قاله ابن جنى في مثل

-
- (١) زيادة من "ح" .
(٢) تكلمة من "ح" .
(٣) هو قَعْدُبُ بنُ أبي قَعْدِبِ أبو السَّمال العدوي البصري ، له اختيار في القراءة شان عن العامة . ترجمته في غاية النهاية ٢٧/٢ .
(٤) الصافات : ٣٨ ، ونهاية الآية ينتهي النقل عن الفارسي من الإيضاح : ١٥٠ ، وما قاله الفارسي رواه عن أبي عثمان عن أبي زيد .
(٥-٥) ساقط من "ح" .
(٦) تكلمة من "ح" .
(٧) زيادة من "ح" .
(٨) قرأ بها أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ، والحسن ، وابن أبي اسحاق وأبو السَّمال ، وأبو عمرو وغيرهم البحر المحيط : ٥٢٨/٨ .
(٩) في الأصل "يأنسك" .

قوله تعالى : ﴿ قل هلم شهداءكم ﴾ (١) : إِنَّ الْأَصْلَ "ها" للتنبيه ،
و"لم" فعل أمر ثم حصل التركيب بين اللفظين ، فصارت "هالم" ثم
حذفت ألف "ها" لالتقاء الساكنين أحدهما سكونها (٢) في نفسها
، والآخر سكون (٣) اللام التي بعدها في أصلها ؛ لأن أصلها "الم"
فحصل أن الألف حذفت من "هلم" اعتباراً بسكونها في اللفظ
وسكون / ما بعدها في الأصل (٤) ، فهذه ومسألتنا سيان ، فتفهم ١٣٢
ذلك والله المستعان . (٥)

ثم قال : (فإن عطفت على الأسم المخفوض بأسم الفاعل ،
جاز في المعطوف الخفض وال نصب) (٦)

لا يخلو أن يكون اسم الفاعل بمعنى الماضي ، أو الحال ، أو الاستقبال
، فإن كان بمعنى الماضي جاز في المعطوف الخفض والنصب ، فأما الخفض
فيا لعطف على اللفظ ، وهو أجد بشرط عدم الفصل ، وأما النصب فبإضمار
فعل مقدر بلفظ الماضي كقولك : هذا ضارب زيد وعمرا [أمس] تقديره :
وضرب عمرا [أمس] (٨) وأما تقدير أبي القاسم له بلفظ المضارع في
أحد وجهيه (٩) فمعتز (١٠) ؛ لأنه لا دليل عليه وإنما ينبغي أن

-
- (١) الأنعام : ١٥٠ .
(٢) (٣) في "ح" يسكونها .
(٤) انظر ما قال ابن جنبي في الخصائص : ٣٥ / ٣ .
(٥-٥) في "ح" فهذه مسألة تنظر إليها مسألتنا . والله أعلم .
(٦) الجمل : ٨٥ .
(٧) (٨) تكملة من "ح" .
(٩) تقدير أبي القاسم لناصب المعطوف إما فعل مضارع أو ماض .
انظر الجمل : ٨٥ ، وانظر شرح الرضي : ٢٠٣ / ٢ ونصه
منقول فيما بعد .
(١٠) اعترض ذلك ابن السيد . انظر الحلل : ٢٠٣-٢٠٤ .

يقدر بلفظ الماضي ، لأنَّ أَسْمَ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَاضِي، وهو الذي يدل على
 المضمَر ، وإِنَّمَا يدل الشَّيْءُ عَلَى مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ] (١) هذا هو الصَّوَابُ إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ (٢) ، فَإِنْ كَانَ أَسْمَ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوِ الْأَسْتِقْبَالِ جَازٍ أَيْضًا
 فِي الْمَعْطُوفِ وَجِهَانِ : الْخَفْضُ ، وَالنَّصْبُ ، فَأَمَّا الْخَفْضُ فَبِالْعَطْفِ عَلَى لَفْظِ مَا
 قَبْلَهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ آنِفًا ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَبِاضْمَارِ فِعْلِ ، أَوْ أَسْمِ فَاعِلٍ تَقْدِيرُهُ :
 هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ وَيَضْرِبُ عَمْرًا أَوْ ضَارِبٌ عَمْرًا ، هَكَذَا (٣) قَدَرَهُ سَيَبُويهِ ،
 وَجَعَلَهُ أَبُو عَلِيٍّ مَعْطُوفًا عَلَى مَوْضِعِ الْمَخْفُوضِ بِأَسْمِ الْفَاعِلِ (٤) ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ
 كَانَ مَخْفُوضًا فِي اللَّفْظِ فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ فِي الْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا أُضِيفَ لِلتَّخْفِيفِ ،
 وَإِنَّمَا سَكَتُ سَيَبُويهِ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ لِبَيَانِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ مِرَاعَاةِ الْأَصُولِ ،
 وَسَكَتُ أَبُو عَلِيٍّ عَنِ الْوَجْهِ الْآخِرِ لِتَنْصِيصِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ ، فَاجْتَمَعَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ
 جَوَازُ الْوَجْهِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ : عَطْفُهُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَنَصْبُهُ بِاضْمَارِ فِعْلِ
 مُضَارِعٍ ، أَوْ نَصْبِهِ (٥) بِاضْمَارِ أَسْمِ فَاعِلٍ ، (٦) وَهَذَا كُلُّهُ بَيْنَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
 وَمِنْ النَّاسِ (٧) مَنْ أَنْكَرَ الْعَطْفَ هُنَا عَلَى الْمَوْضِعِ ، كَمَا أَنْكَرَهُ فِي
 بَابِ " إِنْ " (٨) وَحَمَلَ كَلَامَ سَيَبُويهِ عَلَى ظَاهِرِهِ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى
 الْمَوْضِعِ فِي نَحْوِ هَذَا ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ " إِنْ " ، وَهَذَا مَا يَنْظُرُ فِيهِ ، فَإِنَّ
 فَصَلْتَ بِالظَّرْفِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَقُلْتَ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ
 أَمْسَ وَعَمْرًا ، أَوْ هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ الْآنَ أَوْ غَدًا (٩) وَعَمْرًا ، كَانَ (١٠) النَّصْبُ

- (١) تكملة من "ح" .
 (٢) انظر شرح الرضي : ٢٠٣/٢ قال : " ولا يكون ذلك المقدر إلا ماضياً
 ليوافق المفسر إلا أن يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب
 زيد أمس وعمراً غداً " .
 (٣) في "ح" " كذا " وأنظر الكتاب : ١٦٩/١ وما بعدها .
 (٤) انظر مذهب أبي علي في الملخص : ٢٩٧ .
 (٥) "نصبه" ساقطة من "ح" .
 (٦-٦) ساقط من "ح" ، وهذه الآوجه ذكرها في البسيط ج ٩١٣-٩١٥
 وشرح الرضي : ٢٠٠/١ .
 (٧) منهم ابن أبي العافية كما في البسيط : ٩١٣ .
 (٨) انظر ص
 (٩) "أوغدا" ساقطة من "ح" .
 (١٠) في "ح" " صار " .

أجود من الخفض لما يلزم على الخفض من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في التقدير (١) ؛ لِأَنَّ المخفض بعد الواو مخفوض في الحكم بِأَسْمِ الْفَاعِلِ الْخَافِضِ لِلأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ المَعطوفَ شريكَ المَعطوفِ عليه في العامل، فَإِذَا قَدِمَتِ الظرفَ على هذا المَعطوفِ ، صار (٢) في الحكم فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، فكان النَّصْبُ أجود ؛ لِـ [الخروج به عن هذا المحظور ، ففهم ذلك ، فَإِنَّ آخرَ الظرفِ كان الخفض] (٣) أجود لأمري :

أحدهما : المشاكلة اللفظية .

الآخر : عدم تكلف الإضمار ، والله أعلم .

مسألة : (٤) اختلف الناس في الناصب لدرهم من قولك : هذا

معطي زيد درهماً أمس ، فذهب القاضي إلى أنه منصوب بِأَسْمِ الْفَاعِلِ المذكور ، وَإِنْ كان بمعنى الماضي ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أُضِيفَ إِلَى الأَوَّلِ تَعَدَّرَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى الثاني ، [ولما] (٥) كان يطلبه في المعنى ، وجب أن ينتصب به (٦) ، وإلى هذا كان يذهب بعضُ أشياخنا وهو : الأستاذ أبو علي بن عبد المنعم رحمة الله عليه ، وذهب الآخرون إلى أنه منصوب بفعلٍ مضمَّرٍ ، مدلولٍ عليه بِأَسْمِ الْفَاعِلِ المذكور ؛ لِأَنَّهُ تصح منه لدلالته وَإِنْ لم يصح له العمل على هذا المذهب . (٧)

(١) في "ح" "في الحكم" .

(٢) في "ح" كان .

(٣) تكلمة من "ح" .

(٤) هذه المسألة ساقطة من "ح" .

(٥) تكلمة يقتضيها السياق ، وهي ليست من النسخ المعتمدة .

(٦) انظر مذهب السيرافي في شرح الجزولية للشلوبين : ٢٩٤ ،

وشرح الرضي : ٢٠٠/١ ، والبسيط : ٨٩٣/١ ، والكسائي يعمل

أسم الفاعل مطلقاً . انظر البحر المحيط : ١٨٦/٤ .

(٧) هذا مذهب الفارسي وجماعة ، انظر الإيضاح : ١٤٣-١٤٤ ،

وشرح الرضي : ٢٠٠/١ ، وانظر المسألة في البسيط : ٨٩٣ ،

وشرح الجمل لابن بزيذة : ١٧٩/١ ، البحر المحيط : ١٨٦/٤ .

وأما مسألة : هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً أمس^(١) ، فزعم ابن جنى أنه ناطقٌ فيها الفارسيّ فقطعه ، فقال له : إن أنت نصبت شاخصاً باسم الفاعل المذكور ، فقد أعملته بمعنى الماضي ، وليس ذلك بمذهب ، وإن نصبت بفعل مضمحلزم منه ما آتفق على امتناعه ، وهو الاختصار^(٢) ، بخلاف باب أعطيت ، فإن زعمت أن الحذف هنا يكون على وجه الاختصار كان ذلك بمنزلة الثابت الموجود ، فما الذى ينصبه ؟ فإن قلت : فعل مضمحل ، قلنا : فأين المفعول الثانى ، فان قلت محذوف اختصاراً ، قلنا : فما الذى ينصبه ؟ لأنه بمنزلة الموجود ، فإن قلت : فعل مضمحل قلنا ، فأين الثانى ؟ وهذا يتسلسل أبداً ، قال : فسكت عنه الفارسي .^(٣)

قال شيخنا أبو إسحاق الغافقي : فظن لذلك ابن جنى أن سكوتَه انقطاع ، وليس كذلك ، وإنما كان / إعرافاً على وجه الإنكار ١٣٣ أن يكون ذلك من كلام العرب .

وكان الأستاذ^(٤) يحكي لنا صورة ذلك : مثل أن يخاطبه إنسانٌ بما ليس بصحيح ، فيعرض عنه ، ويميل برأسه إلى آخر ، ويقول له :

-
- (١) انظر المسألة في البسيط : ٨٩٣ .
(٢) لأن الأقتصار هو الحذف بلا دليل ، ولا يجوز هنا لأن حذف المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر لا يجوز لأنها عمدة .
انظر ص عنوان الإفادة : ١٧٩ وانظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١٨٨ .
(٣) انظر مسألة ابن جنى مع أبي علي في البسيط : ٨٩٤ ، عن كتاب القدر لابن جنى ، ويسميه في الخزانة : ١٣٢/٤ "ذا القدر" وانظر المسألة في شرح الجزولية للشلوبين : ٢٩٤ ، وذكر هذه المسألة الشاطبي عن أستاذه ابن الفجار عن أستاذه أبي إسحاق الغافقي عن أستاذه بن أبي الربيع عن أستاذه الشلوبين من كتاب القدر لابن جنى - شرح الألفية ٣/١٧٤ .
(٤) يطلق الموءلف في العادة كلمة "الأستاذ" على ابن أبي الربيع ، وربما عني بها غيره في بعض الأحيان ، فلعله أراد هنا ابن أبي الربيع ، أو الغافقي لقرب وروده .

اقرأ يافقيه ، كأنه يقول له : أثبتَ هذا من كلامِ العرب فيقع^(١) فيه
الكلامُ ؟ !

فأما قوله تعالى : ﴿ وجاعل الليل سكناً ﴾^(٢) فمنهم من قال :
إنه من هذا الباب ، فيكون اسم فاعل قد نصب المفعول الثاني ، وإن كان
بمعنى الماضي بدليل القراءة الأخرى^(٣) ، لما تعذرت إضافة^(٤) إلى
الثاني ، وحل الأول منه [محَل]^(٥) تنوينه ، وكل اسم منون طالب
لها بعده ، فإنه ينصبه ، فكذلك هذا ، وهو رأي الشلوبين^(٦) ، وكذلك
ابن عصفور^(٧) ، وأما الأستاذ فأخذه على أن "سكنا" عنده حال
و "جاعل" بمعنى خالق^(٨) ، يتعدى إلى واحد ، فإن قلت : إنما كان
"سكنا" بعد الخلق ، لا في حال الخلق قلنا : يكون من باب التسمية
بالمال ، والله أعلم ، ويجوز أن يكون "سكنا" مفعولاً ثانياً على وجه آخر
بخلاف قول القاضي ، وهو : أن يكون اسم الفاعل هنا من باب الحال الدائمة ،
فلم يعمل هذا باعتبار المضي ، ولكن باعتبار ما هو مستمر متصل الدقائق ،
فتأمل ذلك .

ثم قال : (وإِذَا^(٩)) ثبت اسم الفاعل وهو بمعنى الحال
والاستقبال وجمعه) إلى آخره .^(١٠)

-
- (١) في الأصل "يقع" وزيدت ألفاء ليستقيم الكلام .
(٢) الأنعام : ٩٦ .
(٣) هي " وجعل الليل سكناً " وقرأ بها عاصم ، وحمزة ، والكسائي .
انظر حجة القراءات : ٢٦٢ .
(٤) تكملة يقتضيها السياق .
(٥) انظر شرح الجزولية : ٢٩٤ ، والتوطئة : ٢٤٢ .
(٦) انظر المقرب : ١٢٤/١ .
(٧) انظر الملخص : ٢٩٨ .
(٨) في الجمل : ٨٨ " فإذا " بالفاء .
(٩) في الجمل " أو الاستقبال " وما أثبت موافق لبعض نسخ الجمل .
(١٠) في " ح " إلى آخر الفصل .

ضابطُ هذا الفصل أن [تقول] ^(١) : اسمُ الفاعلِ إذا كان مجرداً من الألف واللام ، فإنه إن كان بمعنى الماضي لزم الإضافة ، وإن كان بمعنى الحال والاستقبال فوجهان ، وقد تقدم ذلك فيما قبل ، وإن كان مقروناً بالألف واللام ، فإنه يعمل مطلقاً ، سواء كان بمعنى الماضي ، أو الحال ، أو الاستقبال ، ولا يخلو [حينئذ] ^(٢) أن يكون مفرداً ، أو [جمعا] ^(٣) مكسراً أو مجموعاً بالألف والتاء ، أو مثني ، أو مجموعاً على حدّه ، فإن كان مفرداً ، أو [جمعا] ^(٤) مكسراً أو مجموعاً بالألف والتاء ، نظرت إلى معمله ، فإن كان بالألف واللام ، أو مضافاً إلى ما هما فيه ، ^(٥) أو إلى ضمير ما هما فيه على رأي ^(٦) ، جاز و جهان : أن نصب على الأصل ، والخفض على الإضافة ، وإن كان مثني ، أو مجموعاً على حدّه جاز إثبات النون وحذفها مطلقاً ، فإذا أنت أثبتها ^(٧) لم يكن في المعمول إلاّ النصب ، وإن حذفتها جاز في المعمول وجهان :

أحدهما : الخفض على الإضافة مطلقاً ، سواء كان المعمول بالألف واللام ، أو كان مضافاً إلى ما هما فيه ، أو إلى ضمير ما هما فيه ، على الخلاف المذكور ، وجاز النصب على الأصل ، ويكون حذف النون ^(٨) إن ذاك تخفيفاً ، لأن الألف واللام بمعنى الذي ، والموصول يحتمل التخفيف ^(٩) .

-
- (١) تكلمة من "ح" .
(٢) زيادة من "ح" .
(٣) زيادة من "ح" .
(٤) زيادة من "ح" .
(٥) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٥٢/١ والمخلص : ٢٩٨ .
(٦) نحو : "الرجل الضارب غلامه" وه قال ابن مالك ، وابن عصفور ،
انظر شرح الرضي : ٢٨٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٥٦/١ .
(٧) في "ح" " فإن أثبتها " .
(٨) في "ح" " التنوين " خطأ .
(٩) انظر المخلص : ٢٩٨ - ٢٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٥٦/١ .

وأختصار هذه المسألة أن نقول: لا يخلو اسم الفاعل المقرون بالالف واللام أن يكون معرباً بالحركات، أو بالحروف، فإن كان معرباً بالحركات جاز في معمله النصب على الأصل، والجرب بالإضافة بشرط أن يكون بالالف واللام، أو مضافاً إلى ما هما فيه، أو إلى ضمير ما هما فيه (١) على رأي، وإن كان هذا (١) المعمول مجرداً مما ذكر لم يكن فيه إلا النصب إجماعاً، إلا ما يحكى عن الفراء (٢) من جواز جره (٣-٣) اعتباراً بالمعنى، لا أنك إذا قلت: هذا الضارب زيد، فمعناه وتقديره: هذا الذي هو ضارب زيد (٣-٤)، فعلى هذا المعنى جوزه الفراء (٤-٤)، والآكثر التعلق بظاهر اللفظ.

وإن كان اسم الفاعل المقرون بالالف واللام، معرباً بالحروف (٥) جاز إثبات النون وحذفها، فإذا أثبتتها لم يكن في المعمول إلا النصب، أو الجرب بلام بالإضافة، وإن حذفها (٦)، جاز جره ونصبه، فالجسر بالإضافة، والنصب على المفعولية، ويكون حذف النون إن ذاك تخفيفاً، وتقصيراً للصلة، فتفهم ذلك والله المستعان.

ثم قال: (وأعلم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي، فأضفته إلى نكرة تنكر) (٧) إلى آخره. (٨)

-
- (١-١) في ح " على الخلاف في ذلك، فإن كان هذا * .
(٢) انظر مذهب الفراء في الفصل: ٨٤، وشرح الكافية لابن مالك: ٩١٣.
(٣-٣) في ح " " اعتباراً بأن هذا الضارب زيد عنده بالذي هو ضارب زيد * .
(٤-٤) ساقط من ح " .
(٥) في الأصل " بالحركات * .
(٦) في ح " " وإذا حذفها * .
(٧) الجمل: ٩٠ .
(٨) في ح " إلى آخر الفصل * .

اسم الفاعل إذا كان مضافاً وهو بمعنى الماضي ، فمعناه غير مخالف للفظه ، فاللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى المعرفة ، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، فلفظه مخالف لمعناه ، فاللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى النكرة ، وأستدل النحاة على تنكير هذا وما أشبهه بأحد عشر دليلاً وهي : / دخول رُبَّ ، وكمَّ ، وكلُّ ، وأَيُّ ، ولا النافية ، ومن الزائدة ، ووصف النكرات بها ، ووصفها بالنكرات ، والإخبار بها عن النكرات ، ووقوعها أحوالاً ، وتمييزاً (١) ، وذلك أن هذه الأشياء من أحكام النكرات ، واللفظ إذا كان مخالفاً لمعناه فلا سبيل إلى إثبات ذلك المعنى إلاً بدليل يقتضيه ، فتأمل ذلك (٢) والله المستعان .

١٣٤

ثم قال : (فأما شَبِيهَكَ فمعرفةٌ وحده) (٣) .

إنما فرق بين شبه ، وشبيه ، لأن شبيهاً من أمثلة المبالغة ، فلا يقال : زيدٌ شبيهك إلاً إذا استغرق جميع وجوه الشبه ، فكأنه قال : زيد المعروف بشبيهك ، فصار بمنزلة الماضي ، فكانت إضافته محضة ، وأما زيد شبيهك ، فإنه يقال : على معنى أن بينهما شبيهاً ما غير معين ، فكانت إضافته غير محضة ، فهو نكرة (٤) .

وأما آية (٥) الذي جاء به شاهداً على أن إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال غير محضة ، ففيه إشكال من جهة أن جره برب يقتضي أنه نكرة ، (٦- لأن "رب" مخصوصة (٦) بالنكرات ،

(١) انظر بعض هذه الأدلة في البسيط : ٩٢٢ .

(٢) "فتأمل ذلك" ساقط من "ح" .

(٣) الجمل ٩٠ وفي إحدى نسخ الجمل نص على أن شبيهك بالياء .

(٤) انظر البسيط : ٩٢٨ .

(٥) وهو : يا رَبِّ غابطينا لو كان يطلبكم لاقى مباعداً منكم وحرماناً

(٦-٦) في "ح" "لا" أنه حرف مخصوص .

ومن حيث هو في حيز "رَبِّ" يقتضي أنه بمعنى الماضي ، لأن "رب" مخصوصة بالماضي (١) ، فيلزم كونه بمعنى الماضي ، وإذا كان بمعنى الماضي كانت إضافته محضة ، فأشهر هذا أنه نكرةٌ اعتباراً بجره برب ، ومعرفةٌ اعتباراً بكونه بمعنى الماضي ، وهذان متضادان (٢) ، ورفَع هذا الإشكال بأن نقول (٣) : هو من باب حكاية الحال الماضية ، وفيه بحث فتأمل ذلك (٤) ، والله المستعان .

مسألة : يقال : هذا الضارب الرجل زيد ، بخفض الرجل وزيد ونصبهما ، وخفض الأول ونصب الثاني وبالعكس على أصل البغدانيين في مراعاة توهم الفروع (٥) ، فأما نصبهما معاً فلا إشكال (٦) ، لانه الأصل فيهما ، فينتصب الأول على أنه مفعول به ، وينتصب الثاني على وجهين : على البدل وعطف البيان ، وأما خفضهما ففرع النصب ، فينخفض الأول بإضافة الضارب إليه ، بالحمل (٧) على مسألة الحسن الوجه (٨) ، وستبين في بابها إن شاء الله ، وينخفض الثاني على وجهين : أحدهما : عطف البيان ، وهو ألا يظهر وعليه الأكثر (٩)

-
- (١) في "ح" لأن رَبِّ حرف مخصوص بالماضي .
 (٢) في "ح" "متدافعان" .
 (٣) في "ح" "أن تقول" .
 (٤) في "ح" "فتأمله" .
 (٥) انظر ذلك في التذييل والتكميل : ٢١٥/٤ ب .
 (٦) في "ح" "فظاهر" .
 (٧) في "ح" "حملاً" .
 (٨) انظر المسألة في الخصائص : ٢٩٧/١ .
 (٩) انظر التذييل والتكميل : ٢١٦/٤ ، فقد أعربوا "بشراً" عطف بيان في قوله : * أنا ابن التارك البكري بشر * وهذا مذهب الأكثرين ، فلا يصح أن يكون بدلاً ، لأن البدل في نية إحلاله محل المبدل منه ، وعليه فلا يجوز : أنا ابن التارك بشر ، لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو "التارك" إلا إلى ما فيه الألف واللام ، ولا يقال : الضارب زيد بالإضافة . انظر شرح قطر الندى : ٣٣٩ .

والثاني : على البدل على طريقة الأعلم ، لأنه يقول : يجوز في التابع ما يمتنع في المتبوع ، لأن^(١) المتبوع مباشر للعامل فيه لفظاً ، والتابع غير مباشر له لفظاً ، فالمسألة لها ظاهراً وباطناً ، فمن تعلق بالظاهر جوز البدل ، ومن تعلق بالباطن منع البدل والتزم عطف البيان .

وأما خفض الأول ونصب الثاني^(١-١) فيلا إشكال ، فخفض الأول بإضافة أسم الفاعل إليه كما تقدم ، وأما نصب الثاني فعلى الوجهين اتفاقاً^(١) ، وهما البدل وعطف البيان ، وكلاهما على الموضع .

^(٢-٣) وأما عكس هذه المسألة التي أضفناها إلى أصل^(٣)

البغداديين وهي : نصب الأول وخفض الثاني ، فوجه ذلك أنه إنما انخفض على توهم خفض ما قبله ، لأن البغداديين يراعون الفروع^(٤-٤) كما تراعي نحن الأصول^(٤) ، وذلك أنك إذا نصبت الثاني مع جر الأول فهو على مراعاة الأصل ، لأن الأول مخفوض في اللفظ وأصله النصب^(٥) ، فمراعاة هذا الأصل بيّنة بلا إشكال ، وإذا نصبت الأول وخفضت الثاني ، فإنما ذلك على توهم خفض هذا المنصوب ، وتوهم خفضه فرع ، ونظير هذه المسألة في بيت الكندي ، وهو قوله :^(٦)

- (١) في الأصل " لا " وأنظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢١٦ / أ .
(٢-٢) في " ح " فظاهر ، لأن الأول ينخفض بإضافة الضارب إليه ، وأما الثاني فإنه ينتصب على الوجهين اتفاقاً .
(٣-٣) في " ح " وأما عكس هذه المسألة ، وذلك ما أضفناه إلى أصل . .
(٤-٤) في " ح " كما تراعي الأصول عند الجميع .
(٥) في " ح " منصوب في الأصل .
(٦) وهو قوله " ساقط من " ح " . هذا البيت أحد أبيات المعلقة .
انظر الديوان : ٢٢ ، وشرح القوائد السبع الطوال لابن الأنباري :

وظل طهارة اللحم من بين منضجٍ صفيِّفٍ شِواءٍ أو قديرٍ معجَلٍ

فقال البغداديون في قوله : " أو قديرٍ " إنه عطف على توهم الخفض في صفيِّفٍ (١) ، فهذا من باب مراعاة الفروع .

وقال سيبويه [بذلك] (٢) في قول زهير : (٣)

بدا لي أنني لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقٌ شيئاً إذا كان جائياً

فقال في قوله : " ولا سابقٌ " إنه عطف (٤) على توهم الخفض في مدرك ، فهذا أيضاً من باب مراعاة الفروع ، إلا أن سيبويه وجه السموع ، والبغداديون طردوا ذلك وجعلوه أصلاً مقيساً ، والله أعلم .

فحصل في قولك : هذا الضارب الرجل زيدا ، أن يضبط بأربعة

أوجه ، وهي خفضها معا ، ونصبها معا ، وخفض الأول ونصب الثاني ، وخفض الثاني / ونصب الأول ، (٦) على الوجه المتقدم بسطها والله أعلم . ١٣٥

(١) انظر قول البغداديين في شرح القوائد السبع لأبن الأنباري : ٩٧ ،

والتذييل والتكميل : ٤ / ٢١٥ ب وأنظر الخصائص : ٣٥٣ / ٢ .

(٢) تكملة من " ح " وانظر الكتاب ١ / ٣٦ ، وقد أشده في ستة مواضع آخر ، بعضها بنصب سابق ، وانظر المسألة في شرح عيون سيبويه

: ١٤٩ ، ١٨٤٠ .

(٣) هذا البيت نسيه سيبويه خمس مرات إلى زهير ، ونسبه مرة واحدة لصرمة الأنصاري ، وذكر الأصمعي أنه لصرمة ، إذ لا يشبه شعر زهير .

الوصايا : ٨٤ ، وهوفي شرح ديوان زهير : ٢٨٧ ،

والمقتضب : ٢ / ٣٣٩ ، ٤ / ١٩١ والخصائص : ٣٥٣ / ٢ ، ٤٢٤ ،

وشرح أبيات سيبويه لأبن السيرافي : ١ / ٧١-٧٢ ، والخزانة :

٣ / ٦٦٥ .

(٤) في " ح " " معطوف " .

(٥) قال هارون بن موسى : " . . لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا

تغيير المعنى ، وكانت ما يلزم الأول نووها في الحرف الآخير حتى

كانهم تكلموا بها في الأول " . شرح عيون سيبويه : ١٨٤ .

(٦-٦) في الأصل " على الوجه المذكورة المتقدم ذكرها " ، والله المستعان .

باب الأمثلة التي تعمل عمل أسم الفاعل

الأمثلة التي يراد بها المبالغة أكثر مما ذكر ، ولكن الذي يعمل منها عمل أسم الفاعل هي هذه الخمسة على رأى سيبويه (١) ، وخالف أبو العباس في فَعِيلٍ ، وفَعِيلٍ (٢) ، وقدح في البيتين المستشهد بهما على صحة إعمالهما ، فبيت فَعِيلٍ قول الشاعر : (٣)

حتّى شأها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم
ويت فَعِيلٍ [قوله :] (٤)

حذر أمورا لا تضرير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار
فجعل " موهنا " في الأول ظرفا ، والظرف ينتصب بالمعاني (٥) ، وقال في البيت الثاني : انه مصنوع ، قال : حدثني أبو عثمان المازني قال :
حدثني أبو يحيى اللاحقي قال : لقيني سيبويه فقال لي : هل تحفظ

- (١) الكتاب : ١١٠/١ وهي " فعول ، وفَعَال ، ومفعال ، وفَعِل ، وفَعِيل " .
- (٢) المقتضب : ١١٤/٢-١١٥ وهو رأى المازني أيضا انظر شرح الجمل لابن الضائع : ٢٧ .
- (٣) البيت لساعدة بن جُوَيْبَةَ الهذلي ، وانظر شرح أشعار الهذليين : ١١٢٩ ، والكتاب : ١١٤/١ . وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٦٢ ، والبسيط : ١٠٥٨ ، والمغني : ٥٦٨ وشرح أبياته : ٦/٣٢٤ ، والخزانة : ٣/٤٥٠ ، ومعنى " شأها " شاقها ، و" موهنا " في هُدَاةٍ من الليل .
- (٤) تكملة من " ح " والبيت يزعم أبان اللاحقي أنه له ، صنعه لسيبويه حين طلبه شاهدا على إعمال " فَعِل " انظر ما سيأتي ، وشرح أبيات سيبويه : ١/٤٠٩ ، والخزانة ٣/٤٥٧ ، ويقال إنه مجهول ونسبه الأعلام : ١/٥٨ للاخفش الأوسط ، وقيل لابن المقفع وانظر في الكتاب : ١/١١٤ والمقتضب : ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/٤٠٨ وشرح عيون سيبويه : ٧٩ وأما لي بن الشجري : ٢/١٠٧ . والحلل : ١٣١ ، وشرح الكافية لابن مالك : ١٠٣٩ ، والبسيط : ١٠٥٨ ، والخزانة : ٣/٤٥٦ .
- (٥) المقتضب : ١١٤/٢ ، وانظر الخزانة : ٣/٤٥٠ .

في إعمال فعل شيئاً ؟ فقلت له : نعم وصنعت له هذا البيت (١) ، فإذا كان هذا البيت مصنوعاً ، و "موهن" في الأول ظرفاً سقط الاحتجاج بهما على إعمال المثالين المذكورين .

الجواب : أن موهناً في الأول إنما انتصابه على أنه مفعول به ، وهو (٢) مقتضى آخر البيت ، لقوله : ويات الليل لم ينم ، فأقتضى معنى البيت أن كليلاً في معنى مكل لا على معنى أنه يكل في نفسه في ساعة من الليل ، هذا بعيد جداً من معنى البيت ،

وأما الثاني فإنَّ اللاحقي قد أقر على نفسه فيه بالكذب ، لأنه بين أمرين : إما أن يكون كذب لنا ولم يلق سيبويه قط في مثل هذا ، وإما أن يكون لقيه وكذبه فيما سأله عنه ، فينبغي أن يكون (٣) على أنه كذب لنا ، دون أن يكون كذب لسيبويه ؛ لأن سيبويه لم يكن ليثبت في متن كتابه إلا ما صحَّ عنده من أقوال العلماء المشاهير (٤) بالعلم والثقة والآمانة (٤) كالخليل ، ويونس ، وأبي زيد ، وأبي الخطاب ، ونظرائهم ، ولم يكن اللاحقي من طبقة هؤلاء ، فثبت صحة إعمال المثالين المذكورين (٥) ، فالأمثلة خمسة كما قال أبو القاسم .

(٦) ولا تعمل هذه الأمثلة (٦) إلا بالشروط الأربعة التي يعمل

-
- (١) انظر هذه الحكاية عن المبرد في شرح عيون سيبويه : ٧٩ .
وأنظر أيضاً الحلل في شرح أبيات الجمل : ١٣١ .
(٢) في الأصل "وهي" .
(٣) في "ح" "يحمل" .
(٤-٤) ساقط من "ح" .
(٥) انظر شرح أبيات سيبويه : ١٠٠/١٤١ وأنظر البسيط : ١٠٥٩ .
(٦-٦) في "ح" "وأعلم أن هذه الأمثلة لا تعمل" .

بها اسم الفاعل (١) ، (٢-٢) إِلَّا أَنْ أَبَا الْحَسَنِ بْنِ خُرُوفٍ خَالَفَ فِي إِعْمَالِهَا
بِمَعْنَى الْمَاضِي (٢-٢) ، وَقَالَ بِإِنِّهَا تَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِي ؛ لَمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى
الْمَبَالِغَةِ (٣) ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَخَالَفَ الْكُوفِيِّونَ أَيْضًا فِي إِعْمَالِ هَذِهِ
الْأَمْثَلَةِ [مَطْلَقًا] (٤) وَجَعَلُوا الْمَنْصُوبَ بَعْدَهَا مَفْعُولًا بِفِعْلِ مَضْرُوبٍ يَدُلُّ
عَلَيْهِ الْمَثَلُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَدُلُّ مَا لَا يَعْمَلُ ، وَلِهَذَا لَا يَتَقَدَّمُ عِنْدَهُمْ عَلَيْهَا
الْمَنْصُوبُ بَعْدَهَا ، لِأَنَّ الْمَدْلُولَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الدَّلِيلِ (٥) ، وَعَلَى طَرِيقَةِ
الْبَصْرِيِّينَ تَتَصَرَّفُ فِيهَا تَعْمَلُ فِيهِ تَصَرَّفَ اسْمِ الْفَاعِلِ ، فَيَتَقَدَّمُ الْمَعْمُولُ (٦)
وَيَتَأَخَّرُ . (٧)

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ : (وَفِي فِعْلِ اخْتِلَافٍ) . (٨)

[فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ وَ] (٩) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَفِي فِعْلِ ، وَفِعْيَلٍ
اِخْتِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الَّذِي خَالَفَ فِي أَحَدِهِمَا خَالَفَ فِي
الْآخَرِ ، فَالْخِلَافُ فِيهِمَا وَاحِدٌ (١٠)

-
- (١) البسيط : ١٠٥٦ .
(٢-٢) في "ح" "لأنها مختصرة منه خلافاً لابي الحسن بن خروف في جواز إعمالها بمعنى الماضي".
(٣) انظر شرح الجمل لابن خروف : ٧٨ وسمع الهوامع : ٨٩/٥ .
(٤) زيادة من "ح" .
(٥) انظر قول الكوفيين في مجالس ثعلب : ١٢٤ ، ١٩٦ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٨٨ . والمساعد ١٩٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٦١ .
(٦) في "ح" "المفعول" .
(٧) في "ح" "ويتوسط ويتأخر" انظر الكتاب : ١١٠-١١١ ،
والبسيط : ١٠٦٤ .
(٨) الجمل : ٩٣ .
(٩) تكملة من "ح" .
(١٠) هذا الاعتراض الذي اعترض به ، كان اعترض به ابن السيد . انظر إصلاح الخلل : ٢٠٧ ، وقال في البسيط : ١٠٦٦ اعتذاراً

(١) - وظاهر كلامه أنه [لم] يستحضر* (٢) في الوقت هذا المعنى ، فاعرف ذلك ،
والله المستعان . (١)

فصل : واختلف الناس في القياس والسمع في هذه الأمثلة على

قولين :

أحدهما : أنه لا يقال منها إلا المسموع ، من ثلاثي كانت ،

أو من رباعي .

والقول الثاني : أنه يقاس على المسموع منها لكن بشرط أن

يكون [ذلك] (٣) من الثلاثي (٤) ، ويتفق عن قصر الرباعي على

السمع ؛ لكثرة استعمالها من الثلاثي ، وندور ذلك في الرباعي . (٥)

ثم إن هذه الأمثلة تتفاضل في المبالغة ، فأما فَعُول ، وَفَعَّال ،

وَمِفْعَال فأكثرها مبالغة (٦) وأستعمالا (٧) ، وَفَعِيل دونها (٨) مبالغة

وأستعمالا ، وَفَعِيل دونه مبالغة وأستعمالا .

وقد تكون المبالغة فيها وهي من فعل غير متعد نحو: مِطْرَابَةٌ

وَمِعْرَابَةٌ ، وَقَوَامٌ ، وَصَوَامٌ ، وزعم ابن عصفور أنها لا تكون من غير المتعدى ، (٩)

====
عن ابي القاسم بعد أن أورد اعتراض ابن السِّيد ويظهر لي أنه إنما
قصد لتصحيح البيت الذي أحتج به سيبويه وهو " حَذِرَ أَمْوَرًا " ،
لأن المازني لم يره حجة ، وقال : إنه مصنوع . ففي كلام أبي
القاسم تنبيه " على ذلك " .

(١-١) في " ح " " ولعله لم يستحضر في الوقت صحة الخلاف ، فاقصر

على ما حقق وألله أعلم . * «لم» تلمة من "ح" .

(٢) في الأصل " يستحذر " والتصويب من " ح " .

(٣) زيادة من " ح " .

(٤) في الأصل " الثاني " خطأ ، وانظر المسألة في شرح ألفية ابن

معطي : ٩٩٣ ، شرح الرضي : ٢٠٢/٢ وانظر البسيط : ١٠٥٤ -

١٠٥٥

(٥) في " ح " " من الرباعي " .

(٦) خالف في ذلك ابن أبي الربيع بناءً على القياس . البسيط : ١٦٤ .

(٧) الكتاب : ١١١/١ - ١١٢ ، وشرح الكافية لابن مالك : ١٠٣١ .

(٨) في الأصل " دونها " .

(٩) انظر شرح الجمل : ٥٦١ .

ويرد عليه ما تقدم ، وأما جمعها تسليماً أو تكسيراً أو لحاق التاء وامتناعها في موضعه التفسير (١) ؛ لتعلق أحدهما بالآخر ، والله أعلم .

مسألة (٢) : وجه إعمال هذه الأمثلة عمل اسم الفاعل - وإن

فاتها بعض الأوجه التي عمل بها اسم الفاعل ، وهو الجريان اللفظي / - ١٣٦

أنهم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى ، قائماً مقام ما فاتها من الجريان مع أن الاعتبار المعنوي أقوى من الاعتبار اللفظي ، أو تقول إن شئت إنما عملت عمل اسم الفاعل ، مع فوات الجريان من جهة أنها واقعة موقع اسم الفاعل على معناه ، ونائية عنه (٣) ، كما أن المصدر في الأمر عامل عمل

الفعل ؛ لأنه واقع موقعه على معناه ، ونائب عنه نحو قولهم : ضرباً زيداً ، وكذلك أسماء الأفعال وغير ذلك مما يكثر ، فقولك : هذا ضراب زيداً واقع موقع قولك : هذا ضارب زيداً ضرباً كثيراً ، ثم عدل عن هذا لذلك ، لضرب من الاختصار المقتضي للكلامهم ، وكذلك جمع اسم الفاعل المكسر ، والمسلم ، وتثنيته ، وجمع هذه الأمثلة ، وتثنيته ، كل ذلك يجري في العمل مجرى واحده .

أما التثنية وجمع السلامة فأمرهما واضح ؛ لسلامة بناء الواحد ،

وأما جمع التفسير فإنه من باب ما أجري فيه الفرع مجرى أصله .

فإن قيل : فهلا عمل مصغراً كما عمل مكبراً ، فيكون في الموضعين

من باب ما أجري فيه الفرع مجرى أصله ، والأما الفرق ؟

- (١) أي جمع التفسير ، وانظر البسيط : ١٠٦٤ .
(٢) هذه المسألة جميعها ساقطة من " ح " .
(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٨٨ ، وانظر شرح ابن صفور : ٥٦٠ / ١ .

الجواب من وجهين :

أحدهما : التزام هذا الإيراد أنه في الموضعين جار مجرى ^{١١٥١} أصله في الإعمال والإهمال ، فعمل المكسر عمل أصله ^(١) ، وأهمال المصغر بإهمال أصله ، بيان ذلك : أن أصل المكسر واحد ، وهو مستحق للعمل ، فجرى مجرى أصله ، والمصغر أصله المكسر الموصوف ، والمكسر الموصوف لا يعمل ، ففرعه المصغر لا يعمل ، ألا ترى أنك إذا قلت : هذا ضوئيرب ، أن الأصل أن يقال : هذا ضارب حقير ، ثم اختصر فقيل عوضاً منه : هذا ضوئيرب ، كما قالوا : إن قولك : هذا ضارب زيداً مختصر من قولك هذا ضارب زيداً ضرباً كثيراً ، وكما قالوا في نحو أين زيد : إنه مختصر من قولك : أفي الدار زيد ، أم في كذا ، أم في كذا ، ثم اختصر ذلك كله إلى اللفظ المستعمل ، وأما ضاربُ زيداً ، فمختصر من قولك : ضاربٌ ، وضاربٌ ، وضاربٌ ، وهذا الأصل مستحق العمل فجرى فرعه مجراه في العمل ، وإلى هذا المعنى أشار أبو علي في "الإيضاح" قال : إنما لم يعمل آسم الفاعل مصغراً من حيث لم يعمل موصوفاً ، لأن التصغير في الآسم بمنزلة وصفه بالمصغر ^(٢) ، وهذا واضح إن شاء الله .

الوجه الثاني : من وجهي الإهمال ، أن تصغير آسم الفاعل يستلزم تقييد الفعل ^(٣) الذي هو عمدة العمل ، وتضعيف جانبه ، وكل واحدٍ من الأمثلة ، وجمع التكسير ، يستلزم تكثير الفعل وتقوية جانبه ، ولذلك اعتمد ابن خروف على هذا المعنى ، فأعمل الأمثلة ،

-
- (١) أي ومفرد المكسر مستحق للعمل .
(٢) التكملة : ٤٨٦ - ٤٨٧ "باب التصغير" .
(٣) في الأصل "الفصل" بالصاد المهملة ، وهي ساقطة من "ح" كما سبقت الإشارة .

وإن كانت بمعنى الماضي وقد مضى ذلك. (١)

وانظر إلى مسألة : قلما سرت هستي أدخل المدينة ، في باب
حتى في الأفعال ، فإن العرب تنصب المضارع في هذا الموضع لتقليل
سبب الدخول وتضعيفه ، فإذا قلت : كثر ما سرت حتى أدخلها ، فإنك
ترفع ، لأن الموضع موضع تكثير ، فالفعل حاصل وهو سبب الدخول ، وهذا
تدقيق في الموضع ، فتأمله ، فإنك لا تجده هكذا ، وبالله التوفيق .

(١) انظر ما سبق ص : ٤٦٧ .

(٢) انظر ص : ٧٨١ .

باب الصفة المشبهة

بأسم الفاعل فيما تعمل ، وإنما تعمل فيما كان من سببها (١)

الصفة المشبهة بأسم الفاعل هي : كل صفة تشئ ، وتجمع ، وتذكر ، وتؤنث ، وليست على شكل المضارع ، ولا هي من أمثلة المبالغة ، كحَسَنٍ ، وكَرِيمٍ ، وَقَرَشِيٍّ ، وسائر المنسوبات ، هذا رسم الأُستاذ رحمه الله (٢) .

وقال آبن عصفور : الصفة المشبهة هي كل صفة مأخوذة من فعل

غير متعدّد تشئ وتجمع ، وتذكر ، وتؤنث ، كقائم ، وزاهب ، [وحسن (٣)]
وكريم ، وما أشبه ذلك (٤) .

ورسم الأُستاذ أعمّ من هذا ؛ لأنه يعم جميع المنسوبات ، بخلاف

رسم آبن عصفور ، فهو أجود ، والله أعلم ؛ إلا أن نحو منطلق ، وزاهب ، وقائم ما هو غير متعدّد وجارٍ على الفعل المضارع متردد العمل عند الأُستاذ بين الصفة وأسم الفاعل ، فرفعه الظاهر عنده على التشبيه بالفعل ونصبه الاسم على التشبيه بأسم الفاعل المتعدي (٥) ، وهو بين في ذلك .

(١) في "ح" "باب الصفة المشبهة بأسم الفاعل" وورد في الجمل :

٩٤ "باب الصفة المشبهة بأسم الفاعل فيما تعمل فيه" ، وما بعده من نص الجمل لا من العنوان ، والترجمة التي في الجمل توافق ما نص عليه بعد قليل .

(٢) انظر البسيط : ١٠٦٧ والمخلص : ٣٠٩ .

(٣) زيادة من "ح" .

(٤) شرح الجمل : ٥٦٦/١ .

(٥) البسيط : ١٠٧٤ - ١٠٧٥ .

وآخلف الرجلان أيضا في رفع هذه الصفة للظاهر، بعد

١٣٧ اتفاقهما / على أَنَّ المنصوبَ بها على التشبيه [بالمَنْصُوب] (١)
 بِأَسْمِ الْفَاعِلِ [المتعدى] ، وأما الأستان فلم يفرق بين الرفع والنصب
 في أَنَّ جميع ذلك على التشبيه بِأَسْمِ الْفَاعِلِ [(٢)] ، وفرق ابن عصفور
 فقال : أما رفعها (٣) للظاهر فليس على التشبيه بِأَسْمِ الْفَاعِلِ ، وإنما
 هما في ذلك بمنزلة واحدة (٤) ، وأما نصبها ما بعدها فعلى
 التشبيه بِأَسْمِ الْفَاعِلِ ، فتعلق الأستان بظاهر ترجمة أبي القاسم حيث
 قال : (باب الصفة المشبهة بِأَسْمِ الْفَاعِلِ فيما تعمل فيه) ، لأن قوله :
 فيما تعمل فيه يقتضي عموم العملين ، وذلك أن حرف " ما " من ألفاظ
 العموم ، فكأنه قال : المشبهة في كل ما تعمل فيه ، فظاها (٥) ما قلناه
 من عموم العملين .

ويقول ابن عصفور : هذا العموم قد دخله تخصيص الضمير
 المستتر ، لأن عملها فيه ليس على التشبيه اتفاقاً ، (٦- والعموم إذا دخله
 تخصيص فهل يبقى عاماً في الباقي ، أو يعود مجملاً ؟ هذا مما
 آخلف فيه أرباب الأصول ، فيقول الأستان بالثاني ، وابن عصفور بالأول
 فإننا قلنا بالإجمال ، (٧- قيل لابن عصفور (٧- فماذا يفسر ذلك المَجْمَل ؟

- (١) تكملة من " ح " .
 (٢) تكملة من " ح " وأنظر المسألة في شرح ابن عصفور : ٥٧٠ / ١ .
 (٣) في الأصل " رفعه " .
 (٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٠ / ١ ، وهو مذهب ابن الطراوة
 انظر البسيط : ١٠٧٥ .
 (٥) في " ح " " فظاها " .
 (٦-٦) في " ح " " والعموم إذا دخله تخصيص عاد مجملاً على رأى
 بعض أهل الأصول ، ويبقى عاماً في الباقي على رأى آخرين ،
 فيقول ابن عصفور بالأول ، والأستان بالثاني .
 (٧-٧) في " ح " " على قول ابن عصفور " .

فيجيب : بأن الإمام لما ذكر هذا الباب لم يذكر فيه إلا النصب
ثم الخفض منه (١) ، فهذا دليل على أن مذهب الإمام ما قلناه من (٢) أن
التشبيه إنما هو في النصب دون غيره . (٣)

أجاب (٤) من قال بالطريقة الأخرى : أنه إنما لم يذكر الرفع
في هذا الباب ؛ لأن كلامه في زمرة (٥) المنصوبات ، (٦) والرفع سيذكر
في زمرة المرفوعات (٦) ، وهذه (٧) طريقة أبي علي (٨) في "الإيضاح" (٩)
وهذا الرأي الذي رواه ابن عصفور منقول عن ابن الطراوة (١٠) ، وليس
بصحيح ؛ لأنه لو كان رفعها للظاهر لمجرد طلبها له دون حمل على غيرها
لاستوت ضمائر الصفات في رفع الظاهر كما تستوي في رفع المضمَر ، ألا ترى
أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يرفع الظاهر ويرفع المضمَر بلا
خلاف ، بل الأسماء التي أجريت مجرى المشتق ترفع المضمَر دون الظاهر

-
- (١) انظر الكتاب : ١٩٤/١ - ١٩٥ .
(٢) " ما قلناه من قبل " ساقط من " ح " .
(٣) في " ح " " دون الرفع " .
(٤) في " ح " " فيجيب " .
(٥) " زمرة " في " ح " " زمرة " وكذلك في هامش الأصل عن نسخة
أخرى .
(٦-٦) في " ح " " والرفع قد مضى فيه الكلام في زمرة المرفوعات " .
(٧) في الأصل " هذا " .
(٨) في " ح " " طريقة الفارسي " .
(٩) بعده في الأصل " فتبين ذلك والله المستعان " وهي عادة تستعمل
عند تمام الكلام ، والكلام لم يتم حسب ما في نسخة " ح " وهذه
الزيادة التي في نسخة " ح " من المواضع القليلة التي زادت بها
هذه النسخة وهذه الزيادة تنتهي عند قوله : " ثم قال : وفي هذا
وجوه " ص ٥١٢ ب
(١٠) انظر رأي ابن الطراوة في البسيط : ١٠٧٥ .

نحو : مرتُّ بقاعٍ عرفجٍ كله ، ويقومُ عربٌ أجمعون ، فدل هذا كله على أن رفع الظاهر يكون أمراً زائداً على الطلب ، وهو المحمول على غيرها ، وأيضاً فإنَّ «أفعلٌ من» لا يرفع الظاهر غالباً ؛ لنقصان شبهه بأسم الفاعل ، وهذا بين إن شاء الله . (١)

فصل : اعلم أن مرفوع هذه الصفة على وجهين : أحدهما أن يكون من سبب الموصوف بها كقولك : مرتت برجل حسن وجهه ، والثاني أن يكون أجنبياً منه كقولك : مرتت برجلٍ كريمٍ عمرو عليه ، وبأمرأةٍ شريفٍ زيدٍ (٢) ، فالوجه الأول هو الذي يصح فيه نقل الضمير فينتصب المعمول بالصفة بعد النقل ثم يخفض ، وأما الوجه الثاني فيجب بقاؤه على رفعه ، لامتناع النقل ، فإن قيل : ما الفرق بين معمولها منصوباً ومخفضاً ، وبينه مرفوعاً حتى كان عملها الرفع مطلقاً ، وعملها النصب والخفض مقيداً بالشبهية ؟ فالجواب أن هذا السوء ال لا يرد على من يقول : إن عملها الرفع في طبقة أسم الفاعل ، وهو قول ابن الطراوة ، وهو قال ابن عصفور ، (٣) وسأذكر هذا المذهب ، وإنما يرد على من يرى أن عملها مطلقاً على التشبيه بأسم الفاعل وأنها في الدرجة الثالثة ، فكان يجب على هذا ألا ترفع إلا ما كان سبباً لموصوف بها ، كما لا تنصب ولا تخفض إلا ما كان من سببه ، فيكون الجواب عن هذه الشبهة : أنه لما كان الرفع أصلاً للنصب ، والنصب في الدرجة الثالثة صار الرفع كأنه في الدرجة الثانية بمنزلة مع أسم الفاعل ، وإن كان بالحقيقة في الدرجة الثالثة ،

(١) مثل هذا قال ابن أبي الربيع في البسيط : ١٠٧٥-١٠٧٦ .

(٢) كلمة ليست واضحة .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٧٠ ، والبسيط : ١٠٧٥ .

(١) فمن ثمَّ ساوت هذه الصفة اسمَ الفاعل في رفع الظاهر مطلقاً . والله أعلم [

ثم قال : (وفي هذا وجه) (٢) إلى آخره . (٣)

ينظر أولاً في انحصار الوجوه المصورة في هذا الباب ، وجملتها ثمانية عشر وجهاً ، (٤) والأصل في معرفة ضبطها أن تنظر إلى الصفة والموصوف ، فإنهما إما نكرتان ، وإما معرفتان ، فإن كانا نكرتين نظرت إلى معمول الصفة ، فإنه لا يخلو (٥) أن يكون معرفةً بالألف واللام ، أو بالإضافة ، أو نكرةً .

فالمعروف بالألف واللام بثلاثة أعراب ، بالرفع ، والنصب ، والجر ، والمعروف بالإضافة كذلك ، بالرفع ، والنصب ، والجر ، والمنكر كذلك بالرفع ، والنصب والجر ، فهذه تسعة أوجه : مع تنكير الصفة والموصوف ، ثم إن هذه الأوجه التسعة تكون بعينها مع تعريف الصفة والموصوف ، فيصير جميع ذلك ثمانية عشر وجهاً (٥٦) ، وذلك [على] (٧) ما ذكرناه أولاً ، يسقط منها سقوطاً مطلقاً ما يلزم فيه الجمع بين الألف واللام بالإضافة ، (٨) وليس في المضاف إليه ألف ولا م ، ولا فيما أضيف هو إليه ، وذلك مسألتان :

-
- (١) ما بين المعقوفين زيادة من "ح" وانظر البسيط : ١٠٧٦ .
(٢) الجمل : ٩٤ .
(٣) في "ح" إلى آخر الفصل .
(٤) ساقطه من "ح" .
(٥) في "ح" نظرت إلى المعمول فإنه لا يخلو .
(٦) انظر هذه الأوجه في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٠ / ١ ،
والإيضاح في شرح المفصل : ٦٤٦ / ٢ .
(٧) زيادة من "ح" .
(٨) انظر شرح ابن عصفور : ٥٧٠ / ١ ، ٥٧١ ، والإيضاح في شرح
المفصل ٦٤٦ / ٢ .

إحداهما قولك : مررت بالرجل الحسن وجهه . فسقوط هذه
بين ، لأنها عكس أصل باب الإضافة ، لأنَّ الأصل في الإضافة أن يضاف المنكر
إلى المعرّف ليكتسي منه [معنى] (١) التعريف أو التخصيص ، والمعرّف
ها هنا مضاف إلى المنكر ، فكان عكس الوضع ، فأمتنع لذلك أمتاعاً مطلقاً ،
أعني من النظم والنثر . (٢)

والسألة الثانية التي هي أختها في الأمتناع ، قولك : مررت بالرجل
الحسن وجهه ، وذلك أنَّ الأول مقرون بالآلف واللام دون الثاني ، وجمع
في الثاني بين الضمير المنقول إلى الصفة وتكراره ، وهو مناقض للغرض بنقله ،
فأنضاف هذا إلى ما قلناه من اقتران الصفة بالآلف واللام دون المضاف
إليه ، فأمتنع كأمتناع ما قبلها (٣) بقي النظر في باقي المسائل ، وذلك
ستة عشر وجهاً ، يسقط منها سقوطاً مخصوصاً بالنثر دون السننم ثلاثة
أوجه .

أحدها : مررت برجل حسن وجهه ، بإضافة حسن إلى الوجه
المضاف إلى ضمير الموصوف . (٤)

- (١) زيادة من "ح" .
(٢) في "ح" "أعني نظماً ونثراً" .
(٣) قال ابن عصفور في هذه المسألة : قال الأستاذ : "والموجب
لأمتناع الحسن وجهه أنه أجمع فيه شيان ضعيفان أحدهما
تكرار الضمير ، لأنَّ الإضافة متى نصبت معمولها فلا بد في الصفة
من ضمير مرفوع يعود على الموصوف .
وآخر الجمع بين الآلف واللام والإضافة ، وكل واحد منهما على
أنفاده ضعيف ، فلما أجمع ضعيفان لم تجز المسألة"
شرح الجمل : ٥٧١/١ .
(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٦ قال : " . . . أجازه سيبويه ،
قال : شبهوه بحسن الوجه ، يعني جعلوا الإضافة معاقبة الآلف

والثانية : مررت برجلٍ حسنٍ وجَّهَهُ بتنوين الصفة ، ونصب الوجه
المضاف إلى ضمير الموصوف (١) ، وكذلك مع اقتران الصفة بالالف واللام ،
وهو الوجه (٢) الثالث ، وهو قولك : مررت بالرجل الحسن وجهه .

بقي من جملة العدد ثلاثة عشر وجهاً ، يسقط منها وجهان
على طريقة الكوفيين وهما : مررت برجلٍ حسنٍ وجَّهَهُ ، وبالرجل الحسن وجهٌ
يرفع الوجه فيهما على الفاعلية ، وأمتناعهما عندهم من جهة أنه ليس فيهما
ضمير يعود إلى الموصوف ، والالف واللام تسد مسد الضمير على أصل
مذهبهم . (٣)

يبقى من أصل العدد المذكور أحد عشر وجهاً متفقاً على جوازها
(٤-٤) وسيدكر ذلك بعد واحدًا واحدًا إن شاء الله تعالى ، والله المستعان .

واللام ، قال : وهو ردي ، يعني أنه قد جاء عن العرب مع
رداءة ، وذلك أن الأصل كان زيدٌ حسنٌ وجهه فإلها تعود
إلى زيد ، فنقلت إلى الصفة وصارت الصفة مسندة إلى عامَّة
بعد أن كانت مسندة إلى خاصَّة ، وأستكن الضمير في الصفة
وصار مرفوع الموضع بفعله بعد أن كان مجرور الموضع بالإضافة
فلا يحسن إعادتها مع إسناد الصفة إليها ، لأن أحد هما كاف ،
فلذلك كان رديئا ، ووجه جوازه جعل الضمير مكان الف واللام ،
لأنهما يتعاقبان ، وبقي الضمير الأول على حاله فعاد إلى
الأول ضميران ، أحدهما مرفوع ، والآخر مجرور . وأنظر الكتاب

١٩٩/١

- (١) انظر الوجهين السابقين في البسيط : ١٠٨٧ .
(٢) في "ح" " وهذا الوجه " .
(٣) في "ح" " تسد مسده على أصلهم " وأنظر مذهب الكوفيين في معاني
الفراء ٤٠٨/٢ وشرح القوائد السبع الطوال ٧٠ والجمل :
٩٧ والإيضاح في شرح المفصل : ٦٥٠/٢ والبسيط : ١٠٩٧
وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٧١ .
(٤-٤) في "ح" " وهي التي أوضحها الاستثناء فتأملها " .

(١-) تقول : مررت بالرجل الحسن الوجه ، على أن الألف واللام دخلت في الصفة بعد استقرار الإضافة ، وتقول : مررت بالرجل الضارب الغلام ، ثم تضيف اسم الفاعل إلى معموله بالجمل على المسألة الأولى ، ثم تضيف أيضاً الصفة إلى معمولها ، وهي المسألة الثانية حملاً على اسم الفاعل المحمول / على الأول ، فقد صارت الأولى على وجهين :

١٣٨

أحدهما : أن تكون الألف واللام دخلت في الصفة بعد حصول

الإضافة .

والوجه الآخر : أن يكون دخولها قبل حصول الإضافة ، وهذا الثاني

محمول على الأول ، والأول محمول عليه لا غير ، ولا يخلو قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه ، أن يكون محمولا على غيره ، أو يكون غيره محمولا عليه . (١)

ثم قال : (والسابع أن تقول : مررت بالرجل الحسن الوجه) (٢)

إلى آخر الفصل .

قال سيبويه : الخفض في هذا الباب على وجهين (٣) ، وفسر

ذلك الأستان بأنه يعني أن أحد الوجهين : أن تكون الألف واللام دخلت في الصفة بعد حصول الإضافة ، وأن الوجه الثاني أن تكون الألف واللام دخلت فيها قبل حصول الإضافة .

(١-١) ساقطة من " ح " .

(٢) الجمل : ٩٦ .

(٣) الكتاب : ٢٠١/١ وعبارة سيبويه بتامها : "... وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسن الوجه على [قوله] [هو الضارب الرجل ، فالجر في هذا الباب من وجهين] من الياب الذي هوله ، وهو الإضافة ، ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف [.

فأوجه الأول هو الذي حمل عليه إضافة اسم الفاعل المقرون
بالألف واللام إلى معمله المقرون أيضا بالألف واللام ، أو المضاف إلى
ما قرن بهما .

وأوجه الثاني هو المحمول على اسم الفاعل المحمول على الوجه
الأول ، فقد صار قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه متردداً بين أن يكون
محمولاً عليه اسم الفاعل ومحمولاً هو على اسم الفاعل المحمول عليه (١) ،
فقد انحل الإشكال وزال الدور الذي كان يظهر في المسألة على بادي الرأي
فتأمل ذلك ، فإن فيه بعض غوض يزاح بالمذاكرة ، والله المستعان .

ثم قال أبو القاسم (٢) : (وليس في العربية شيء يجمع فيه
بين الألف واللام وإضافة ، إلا هذا ، وما جرى مجراه) (٣)

وأقول في ذلك : أن تقول : يجوز أن يجمع بين الألف
واللام ، وإضافة في باب اسم الفاعل ، وفي باب الأثلة التي تعمل عمله ،
وفي العدد قليلاً (٤) ، وفي هذا الباب ، وسط ذلك أن تقول لا يخلو
اسم الفاعل أو الصفة ، أو أمثال (٥) المبالغة أن يكون معرباً بالحركات ،
أو بالحروف ، فإن كان معرباً بالحروف جاز (٦) أن يضاف إلى معمله
سواء كان ذلك المعمول مقروناً بالألف واللام ، أو مضافاً إلى ما هما فيه
أولاً ، وإن كان معرباً بالحركات لم يضعف إلى معمله إلا بشرط

-
- (١) انظر البسيط : ١٠٨٨ .
(٢) " أبو القاسم " ساقطه من " ح " .
(٣) الجمل : ٩٦ .
(٤) مثل قول العرب : عندي الثلاثة الأثواب .
(٥) في " ح " " مثال " .
(٦) في " ح " " فإن كان معرباً بالحركات جاز " .

أن يكون ذلك المعمول مقرونا بالالف واللام ، أو مضافا إلى ما هما فيه ، أو إلى ضمير ما هما فيه على أحد القولين (١) ، وما عدا ذلك فمنوع إلا ما (٢) يحكى عن ألفراء أنه جوز إضافته إلى هذا المنوع عندنا (٣) ، فتقول على قوله : هذا الضارب زيد ، اعتباراً بأن تأويله : هذا الذى هو ضارب زيد ، وهذا بعيد في التأويل ، فأعرف ذلك (٤) ، والله المستعان . ثم قال : (والعاشرا أن تقول : مررت بالرجل الحسن الوجه) (٥) إلى آخره .

هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب :
(٦-٦) الأول : أن " الوجه " يرتفع على البديل من ضمير مستتر في الصفة ، وذلك الضمير هو الرابط بين الصفة والموصوف ، وأما الرابط بين البديل والبديل منه ، فمحذوف كأنه قال مررت بالرجل الحسن الوجه منه ، وهو مذهب الأستان ، وقاله الفارسي . (٧)

-
- (١) نحو: الرجل أنت الضارب علامة . وهذه المسألة منع المبرد أن يجر الفلام بالإضافة ويتعين عنده النصب . انظر المساعد : ٢٠٣/٢ والتذييل والتكميل ٣/٢١٣/أ .
(٢) في "ح" إلا أنه يحكى .
(٣) اسم الفاعل يضاف إلى معموله إذا كان المعمول مقرونا بالالف واللام أو مضافا إلى ما هما فيه ، أو إلى ضمير ما هما فيه ، ولا يغني كون معمول اسم الفاعل معرفا بغير الف واللام . سواء كان التعريف بالعلمية أو بالإشارة أو ضمير نحو الضارب زيدا ، والضاربك ، والضارب نينك . فهذه الأمثلة عند الجمهور تنصب حتما ، إلا ألفراء فقد أجاز الجربا بالإضافة . قال في المساعد : ٢٠٤/٢ . ولا مستند له من نشر ولا نظم وأنظر التكميل والتذييل : ٣/٢١٣ .
(٤) " فأعرف ذلك " ساقط من "ح" .
(٥) الجمل : ٩٧ .
(٦-٦) الأول : " أن يرفع الوجه على البديل " .
(٧) انظر قول الإيضاح : ١٥٤ ، والبسيط ١٠٩٥ - ١٠٩٦ وشرح الجمل لابن صفور : ٥٧٠١ .

والمذهب الثاني : أن "الوجه" يرتفع بالصفة على الفاعلية ،
والرابط بين الصفة والموصوف محذوف ، كأنه قال : مررت بالرجل الحسن
الوجه منه ، وهو مذهب أبي القاسم وشيخه [أبي إسحاق] (١) الزجاج ،
وقال به ابن عصفور (٢) ، ورجحه على الأول باتفاقهم على الفاعلية في نحو
قولك : مررت بالرجل الحسن الأَبُ والقائم الأَخُ ، فيجب أن يحمل ذلك
المجمل على هذا المفسر (٣) ليكون الباب كله جارياً على أسلوب واحد .
وهذا الذي قاله ابن عصفور ظاهرٌ في المسألة ، ولكن نعارضة بقول
أمريء القيس في إحدى الروايات : (٤)

* كَبَكْرٍ مَقَانَةَ الْبِيَاضِ *

برفع ألبياض ، ولا وجه لارتفاعه ، إلا أن يكون بدل أشتمال (٥) من
ضمير مستتر في المقاناة ؛ لأن لحاق التاء لهذه الصفة نص على

-
- (١) زيادة من "ح" وأنظر مذهب الزجاج في البسيط : ١٠٩٥ .
(٢) شرح الجمل : ٥٧١ / ١ - ٥٧٢ .
(٣) في "ح" على ذلك المفسر .
(٤) وردت رواية البيت في ديوان أمريء القيس : ٧٥ لأبي الحجاج
الأعلم هكذا :
كَبَكْرٍ مَقَانَةَ الْبِيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرَ الْمَاءِ غَيْرَ الْمَحَلِّ
بِإِضَافَةٍ بَكَرٍ إِلَى الْمَقَانَةِ مَعَ جَرِّ الْبِيَاضِ ، وَفِي النُّسَخَةِ الْآخَرَى
الَّتِي بَتَحْقِيقِ أَبِي الْفَضْلِ ، بِتَعْرِيفِ "مَقَانَةَ" بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَجَرِّ
الْبِيَاضِ . إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ ذَكَرَ عِنَ شَعْلَبِ جَوَازِ الْجَبْرِ
وَالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي الْبِيَاضِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا رَوَايَةٌ . انظر شرح السبع
الطوال : ٧١ .
(٥) ذكر ابن الأنباري في شرح السبع الطوال : ٧١ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ
أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى قَالَ : " وَمِنْ رَفْعِ الْبِيَاضِ جَعَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ
بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ ."

تأنيث المرفوع بها ، فالظاهر أنَّ الحاصل (١) أنَّ مسائل هذا الفصل ثلاث :

مسألة تتعين فيها الفاعلية وهي : مررت بالرجل الحسن الأب [وما أشبهها] (٢) .

مسألة تتعين فيها البدلية ، وهي : كبر مقاناة البياض ، برفع البياض كما قلناه ، ومسألة يجتمع فيها ما افترق في المسألتين ، على طريق الاحتمال ، وهي قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه .

لكن قد يقول ابن عصفور : لا تصح المعارضة بقولك : كبر مقاناة البياض ، لأن الرواية مضطربة ، وإذا اضطربت الرواية في أمر مسند ترك العمل به ورجع إلى القياس ، ومع هذا فهو ما ينظر فيه .

والمذهب الثالث : أن " الوجه مرفوع بالصفة كما قاله الزجاج ؛

لأن الألف واللام يقع بها الربط الذي كان يقع بالضمير ؛ (٣- لاؤها / ١٣٩ معاقبة له ، والعرب تحكم للمعاقب بحكم المعاقب ، فإن قيل : الضمير اسم والألف واللام حرف ، فكيف يسد الحرف مسد الأسم مع اختلاف الجنسسين ؟

أجيب بواو الحال ، فإنها حرف قد حصل بها الربط الذي يحصل بالضمير (٣-) ، فإن قيل : الواو أصلها الربط بين الشيئين فلا يستنكر فيها الوجه الذي كان لها بحق الأصل ، بخلاف الألف واللام .

(١) " أن الحاصل " ساقط من " ح " .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣-٣) ساقطه من " ح " .

قيل : وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ أَيضاً مَعَاقِبَةٌ لِلضَّمِيرِ ، وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّ الْعَرَبَ
تَحْكُمُ لِلْمَعَاقِبِ بِحُكْمِ مَا عَاقَبَهُ ^(١) ، كَمَا قَلْنَا ، فَلَا يَسْتَنْكَرُ أَنْ يَحْصَلَ بِهَا الْوَجْهَ
الَّذِي كَانَ يَحْصَلُ بِمَا عَاقَبَهُ ، وَهَذَا بَيِّنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَأُظِنُّ أَنَّ مَالِكَ
قَالَ ^(٢) ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ . ^(٣)

ثم قال : (وَالْوَجْهَ الْحَادِي عَشَرَ) ^(٤) إِلَى آخِرِهِ [الْفَصْلُ]

هَذَا الْمَوْضِعَ مَا زَالَ يَنْقَدُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : وَالْوَجْهَ
الْحَادِي عَشَرَ سَيَبُوهُ وَحْدَهُ ، وَهَذَا يَقْتَضِي بظَاهِرِهِ إِطْلَاقَ الْجَوَازِ
وَإِنَّمَا قَالَ سَيَبُوهُ : وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ حَسَنَةً وَجْهَهَا ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ
قَبِيحٌ . ^(٥)

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ النَّاسِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ
وَالْكُوفِيِّينَ) ^(٦) ، وَلَا يَذْكُرُهُ مُخَالَفٌ مِمَّنْ تَقَدَّمَ إِلَّا الْمَبْرَدُ . ^(٧)

-
- (١) فِي " ح " " بِحُكْمِ الْمَعَاقِبِ " .
(٢) فِي " ح " قَدْ قَبِلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ .
(٣) انظُرْ مَا قَالَه أَبُو مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لَهُ قَالَ : " الْأَلْفُ وَاللَّامُ
عَوِضٌ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَهَذَا التَّعْوِضُ قَالَ الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ
وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ قَدْ عَدَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَسَائِلِ
الْخِلَافِ " . وَانظُرْ التَّسْهِيلَ : ٤٢ وَالْجَنِّي الدَانِي : ٢٢٠ .
(٤) الْجَمَلُ : ٩٨ .
(٥) الْكِتَابُ : ١٩٩/١ مَعَ اخْتِلَافِ فِي اللَّفْظِ .
(٦) فِي الْجَمَلِ : ٩٨ وَخَالَفَهُ جَمِيعُ النَّاسِ فِي ذَلِكَ .
(٧) انظُرْ مُخَالَفَةَ الْمَبْرَدِ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٥٧٣/١ ،
وَالْبَسِيطِ : ١١٠١ .

ومن ذلك قوله (وقالوا)^(١) هو خطأ وهو كما قالوا ، إلا أنه
قد أضاف الشيء إلى نفسه^(٢) .

ولو كانت العلة هذه لآمنت كل مسألة أضيفت فيها الصفة
إلى الموصوف بها من طريق المعنى ، وقد أجمعوا على أن قولك : مرت
برجل حسن الوجه صحيح^(٣) فصيح مع أن فيه ما ذكر في المسألة
المنقودة ، فالصحيح إذا جازها في الشعر ووجه اختصاصها به^(٤) أن
نقل الضمير من آخر الكلمة إلى الصفة إنما سببه^(٥) طلب الاختصار
والتخفيف ، وتكراره كما في المسألة المنقودة مناف لهذا الغرض ، فهذا وجه
ضعفها وقتها والله أعلم ، على أنه قد جاء هذا النوع في الكلام قليلا
^(٦) كما في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم : (شثن أصابعه) وجاء
في صفة الدجال الكذاب : (أعور عينه اليمنى)^(٦-٦) وهذا نظير
المسألة التي كنا بسبيلها ، فلأظهر أن ذلك جائز في / النشر
على قلة إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحدثين ، والله أعلم بالصواب .

١٤٠

(١-١) تكرر في الأصل مرتين المرة الأولى في موضعه هذا ، إلا أنه
كان ملحقا في الهامش الهاقا وكتب بعده " صح من الأصل "
والمرة الثانية وقع بعد قوله " ثم رأيت ذلك في تعليق ابن أبي
... وهو ظريف في المسألة .

(٢) الجمل : ٩٨ " وقوله كما قال " في الجمل بعد كلمة " نفسه " .

(٣) " صحيح " ساقطة من النص المكرر الثاني .

(٤) في النص المكرر الثاني " وأختصاصها بالشعر " .

(٥) في النص المكرر الثاني " تشبه " خطأ .

(٦-٦) وردت هذه الفقرة في النص المكرر " في صفة الدجال الكذاب أعور
عينه اليمنى ، وجاء في حديث آخر في صفة رسول الله صلى الله
عليه وسلم شثن أصابعه " وانظر المسألة في شرح المفصل لابن
يعيش : ٨٦/٦-٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٣/١-٥٢٥ .

فصل : وأعلم أن هذه الصفة لا تكون إلا للحال ، ولا تعمل
مضرة ، ولا يتقدم عليها معمولها . (١)

قال ابن عصفور : ولا ينعت لتنزله منزلة المضمرفي أنه لا يكون
أبداً إلا للأول . فجرى مجرى المضمرفي امتناع نعته ، وفيما قاله نظر ،
لأنه جاء في صفة الدجال " أعور عينه اليمنى " (٢) فأعلمه .

مسألة (٣) : قال الفارسي : إن سواً يرفع المضمرفدون المظهر ،
إلا أن يكون معطوفاً (٤) ، لانتفاء المباشرة كقولهم : مررت برجل سواً
هو والعدم (٥) ، إلا في لغة من قال : مررت برجل خير منه أبوه (٦) ،
على الإجراء ، وعلى هذه اللغة حمل قراءة حفص وحمزة (٧)

-
- (١) انظر شرح ألفية ابن معطى لابن القواس : ٩٩٥ - ٩٩٦ وبه
وجوه أخرى ما تختص به الصفة المشبهة .
- (٢) سبق ص ٥١٠
- (٣) هذه المسألة كلها ساقطة من " ح " .
- (٤) قال في البسيط : ١٠٧١ " ... فالعدم معطوف على
الضمير في سواً فصار - على هذا - سواً عاملاً في العدم . ولا
يعمل سواً في الأعراف من اللغات إلا في الضمير ، ولا يعمل في
الظاهر إلا أن يكون الظاهر معطوفاً " وانظر الملخص : ٣١٤ .
- (٥) في الأصل " العادم " والتصويب من الكتاب : ٣١/٢ وقال
سيبويه : " وأما قوله : " مررت برجل سواً والعدم ، فهو
قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن في سواً اسماً مضمرًا مرفوعاً ،
كما تقول : مررت بقوم عرب أجمعون ، فارتفع أجمعون على مضمرف
في عرب بالنية ، فهي هنا معطوفة على المضمرف ، فإن تكلمت
به على قبحه رفعت العدم " .
- (٦) انظر الكتاب : ٢٧/٢
- (٧) انظر السبعة : ٥٩٥ ، وحجة القراءات : ٦٦١ ، والقراءة
بنصب " سواً " على أنه مفعول ثانٍ لنجعلهم " .

* أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم * (١)

قال أبو علي الشَّلُوبِيُّ : لا أرى أن يُحمل القرآنُ على هذا الوجه الشاذِّ (٢) ، وإنما ينبغي أن يحمل على وجه هو أحسنُ منه ، وذلك على أن يرتفع " محياهم " و " مماتهم " بالابتداء ، والخبر محذوف دل عليه السياق ، كأنه قال : محياهم كمحياهم ، ومماتهم كمماتهم ، وتكون الجملة داخلة في الاستفهام المراد به إنكار استواء أحوال الفريقين ، ويكون المعنى : أي حسب هوء لاء أن يكون محياهم ، ومماتهم كمحيا الموتى منين ومماتهم ، ويكون الله تبارك وتعالى قد فرق بين محيا الموتى منين ومماتهم ، وبين محيا الكافرين ومماتهم ، فالموت من يعيش مؤء منا ويموت مؤء منا ويحشر مؤء منا ، والكافر يعيش كافراً ويموت كافراً ويحشر كافراً ، وتكون الجملة على هذا منصوبة المحل على البديل من سواء ، و " سواء " بديل من المفعول الثاني ، وهو كاف التشبيه ، لأن الفعل هنا متعدد إلى مفعولين ، فهو بديل من بديل .

هذا هو المعنى على الاتصال المعنوي ، أعني دخول الجملة تحت الإنكار المراد بالاستفهام . وإن كان على معنى الانقطاع ، أي على الاستئناف كان المعنى على إثبات استواء كل فريق في محياهم ومماتهم ،

(١) الجاشية : ٢١ .
(٢) وجه الشذوذ في ذلك : أن الأكثر في سواء ألا يرفع الظاهر إلا أن يكون معطوفاً على المضمرة ، كما ذكر سابقاً فمحياهم على هذه القراءة - وهو ظاهر - مرفوع بسواء على أنه فاعل ، وهذا هو قليل كما قال سيبويه ، انظر الكتاب : ٢٧/٢ ، وقبيح أيضاً . وانظر مذهب الشَّلُوبِيِّ هذا في البسيط ١٠٧٢ - ١٠٧٣ .

أَيَّ كَلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ يَمُوتُ عَلَى مَا عَاشَ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : مَحْيَاهُمْ
كَمَمَاتِهِمْ ، وَمَمَاتِهِمْ كَمَحْيَاهُمْ ، أَيَّ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ سَوَاءً عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ ،
وَذَكَرْتُ فِي مِضْدَاقِ تَوْجِيهِ الشُّلُوبِيِّينَ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا ، أَنَّ إِنْسَانًا رَأَى فِي النَّسُومِ
بَعْضَ الْفُقَهَاءِ فَقَالَ لِصَاحِبِ الرَّوِّ يَا : الْقَوْلُ مَا قَالَ الشُّلُوبِيِّينَ ، كَذَا كُنْتُ
أَسْمَعُ فِي الْمَجَالِسِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ ذَلِكَ فِي تَعْلِيقِ أَبِي بِنِ (١) . وَهُوَ طَرِيفٌ
فِي الْمَسْأَلَةِ .

(١) هُنَا كَلِمَتَانِ غَيْرِ وَاضِحَتَيْنِ فِي الْأَصْلِ .

باب التعجب

التعجب : استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج
بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قلَّ نظيره . (١)

فقولهم (٢) : "استعظام" تنبيه على أن التعجب من صفة
المخلوق (٣) ، ولهذا يجب صرف ما جاء من ذلك في التنزيل إلى
المخلوق . (٣)

وقولهم : "زيادة" تنبيه على أنه إنما يصح ما يقبل الزيادة
والنقصان ، ولذلك (٥) لا يقال : ما أموت زيدا ، إنما هو عبارة عن إزهاب (٦)
الروح ، وهذا حقيقته وأصله .

وقولهم : "في وصف الفاعل" تنبيه على أن فعل التعجب
لا يُبنى من فعل المفعول غالبا ، فلا يقال من ضرب زيد : ما ضرب زيدا ،
مخافة التباسه بالفاعل ، هذا أحد الوجهين ، وسيأتي الآخر بعد إن
شاء الله .

وقولهم "خفي سببها" تنبيه على امتناعه من الخلق الظاهرة
كالعمى ، والعرج ، والعور ، والألوان كالبياض ، والأسود وما أشبه ذلك . (٧)

- (١) هذا التعريف نفسه في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٦ ، وأنظر
شرح الجمل لابن خروف : ٨١ ، وشرح الجمل لابن بزيمة : ١١٥
وشرح ابن الضائع : ٣١/أ ، وأنظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٥٧ .
- (٢) في "ق" "فقوله" .
- (٣) أي أن المخلوق هو الذي يعجب .
- (٤) مثل قوله تعالى * أسمع بهم وأبصر * .
- (٥) في "ق" "ولذا" .
- (٦) في "ح" "زهاب" بدون همزة تعدية .
- (٧) "وما أشبه ذلك" ساقط من "ح" .

وقولهم : " وخرج بها المتعجب منه على (١) نظائره ، أو قلَّ نظيره " تنبيه على أنفراده بتلك الصفة ، أو ندور الشركة معه فيها ؛ لأنه لو لم يخرج بها على النظر (٢) ، أو كثر النظر [فيها] (٣) لم يكن لأختصاصه بالتعجب معنى (٤) . والله أعلم .

فصل : وأما الأفعال فإنها تنقسم بالنظر إلى هذا الباب على خمسة أقسام ، قسمان يبنى منهما فعل التعجب باتفاق ، وقسمان لا يبنى منهما باتفاق ، وقسم فيه خلاف .

فأما القسمان الأولان ، فهما : الثلاثي الذي لم يجر مجرى الزائد ، والزيد الذي جرى مجرى الثلاثي .

فالأول كضرب وسمع وكرم .

والثاني كاشتد وأستغنى وأفتقر ، لأنهم قالوا منه : شديد ، وغي ، وفقير ، فهذا تفسير جريانه مجرى الثلاثي ، لأن فعلا إنما (٥) أصله أن يكون من الثلاثي (٦) .

وأما القسمان الثانيان ، فأحدهما : الزائد الذي لم يجر مجرى الثلاثي .

والثاني : الثلاثي الذي جرى مجرى الزائد ، فالأول : كأنطلق

-
- (١) في " ح " و " ق " عن " .
(٢) في " ق " عن النظائر .
(٣) في " ح " أو أكثر نظيره فيها وفي " ق " أو أكثر النظر .
(٤) ساقطة من " ق " وفي هامشها إحالة لعلها لها ولكن لم يظهر أمامها شيء . وانظر شرح التعريف في شرح ابن عصفور : ٥٧٦ / ١ - ٥٧٨ .
(٥) ساقطة من " ح " .
(٦) الكتاب : ٧٣ / ١ وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٦٢ ، والمساعد ١٦٣ / ٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٩ / ١ والتذيل والتكميل : ١٩١ / ٣ .

وَأَسْتَخْرِجُ ، وَأَطْمَأْنِنُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (١) ، وَالثَّانِي كَحَوِيلٍ ، وَعَوْرٍ ، وَوَصِيدٍ
[البعير] (٢) ، لِأَنَّ هَذَا الضَّرْبَ وَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا فِي اللَّفْظِ فَإِنَّ حِكْمَهُ
حُكْمَ الزَّائِدِ بِدَلِيلِ تَصْحِيحِ الْعَيْنِ (٣) ، لِأَنَّ مَعْنَى عَوْرٍ ، وَحَوِيلٍ ، وَوَصِيدٍ ،
أَعْوَرَ ، وَأَحْوَلَ ، وَأَصِيدَ ، وَلَوْلَا هَذَا لَأَنْقَلَبَتِ عَيْنُ الْكَلِمَةِ أَلْفَا ، فَهَذَا تَفْسِيرُ
جَرِيَانِهِ مَجْرَى الزَّائِدِ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الْخَامِسُ : فَهُوَ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ أُنْفَعِلٍ (٤) وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ

أَقْوَالُ :

أَحَدُهَا : إِطْلَاقُ الْقَوْلِ (٥-٥) بِالْقِيَاسِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ سَيَبُوهِ . (٦)
وَالثَّانِي : الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَسْمُوعِ (٧) مِنْ ذَلِكَ (٨) وَعَلَيْهِ كَثِيرٌ

مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ .

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ : التَّفَرُّقُ بَيْنَ مَا هَمَزَتْهُ لِمَعْنَى وَمَا هَمَزَتْهُ لِغَيْرِ مَعْنَى فَمَا هَمَزَتْهُ
لِمَعْنَى قَصْرٍ عَلَى السَّمَاعِ ، وَمَا هَمَزَتْهُ لِغَيْرِ مَعْنَى أَطْلَقَ الْقَوْلُ فِيهِ بِالْقِيَاسِ ، (٩)
وَأَلَّهُ الْمُسْتَعَانَ .

فَصَلِّ : اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَفْسِيرِ " مَا " التَّعْجِيبِيَّةِ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ

عَلَى أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ الْمَحَلُّ بِالْأَبْتِدَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ .

-
- (١) إِنَّمَا أَمْتَنَعَ التَّعْجِيبُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّهُدَامُ بِنِيَّتِهَا ، وَلِزُومِ
حَذْفِ بَعْضِ أَصُولِهِ . انظُرْ الْمُسَاعِدَ : ٢ / والتسهيل :
- (٢) ٣ / ١٨٩ ب ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٥٧٩ ، والتذييل
والتكميل : ٣ / ١٨٩ ب .
- (٣) تَكَلَّمَ مِنْ " ح " وَ" ق " ، وَالصَّيْدُ دَاءٌ يُصِيبُ الْإِبِلَ فِي أُنُوفِهَا لَا تَسْتَطِيعُ مَعَهُ الْإِتْفَاتُ
فِي " ح " عَيْنَهُ . (٣)
- (٤) مِثْلُ " أَغْنَى " . (٤)
- (٥-٥) سَاقَطَ مِنْ " ح " . (٥-٥)
- (٦) فِي " ق " وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ سَيَبُوهِ وَأَنْظُرْ مَذْهَبَ سَيَبُوهِ فِي عَمْدَةِ
الْحَافِظِ : ٧٤٦ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : وَيَقُولُهُ أَقُولُ لِكثْرَةِ وُرُودِ ذَلِكَ ،
وَأَنْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٥٥٧٩ .
- (٧) فِي " ح " " السَّمَاعِ " . (٧)
- (٨) " مِنْ ذَلِكَ " سَاقَطَ مِنْ " ح " وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْمَازِنِيُّ وَالْمُبَرِّدُ وَابْنُ
السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيُّ انظُرْ الْمُقْتَضِبَ وَالْأَصُولَ : ١ / ٩٩-١٠٠ وَالتَّذْيِيلَ
وَالتَّكْمِيلَ : ٣ / ١٩١ أ .
- (٩) انظُرْ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٣ / ١٩١ ب وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٥٧٩-
٥٨٠ .

الأول : أنَّ تقديرها : شيءٌ أحسنُ زيدا ، هذا قول سيبويه ،
قال : ولا يتكلمُ بهذا (١) وأعرضه ابن الطراوة بأن لفظ "شيء" لا يعطى
معنى التعجب الذي يعطيه لفظ "ما" ومن شرط التفسير أن يعطى
المعنى الذي يعطيه المفسر ، وإلا لم يكن تفسيراً له . (٢)

أجيب بأن التفسير هنا يعطى (٣) المعنى الذي يعطيه
المفسر بعينه ، وإلى هذا أشار بقوله : ولا يتكلم بهذا ، وإنما أتى على
ابن الطراوة من جهة اشتراك اللفظ ، لأنه إنما عَطَّرَ له أن سيبويه إنما
فسره بشيء المستعمل ، وإنما هو ضد سيبويه جار على غير المستعمل ، وله
نظائر ستقف عليها إن شاء الله . (٥)

- (١) الكتاب : ١/٢٢٠ .
(٢) "له" ساقطه من "ح" وانظر قول ابن الطراوة في الكافي لابن
أبي الربيع : ١/٢١٩ ، وقد رده عليه ونقل أبوحيان عن ابن
الطراوة أنه قال : "الشيء" إذا زاد على حده المتعارف ، وخرج
عما عليه نظائره ، فإنَّ العرب تضم له لفظاً ينقله عن بابه إلى معنى
التعجب ، وذلك قولهم : في المتناهي الحسن : ما أحسنه ، ومثله
ما أشجعه ، وما أظرفه ، ينقلون الفعل عن هوله وبه إلى لفظ آخر
لا يخص واحداً من جمع ، ولا جمعا من تثنية وهو "ما" ولا يكون
"ما" في الخبر بغير صلة إلا في هذا الباب ، لأن الصلة تبيِّن
الموصول وتوضحه ، والتعجب لا يدرى الضرب الذي تعجب منه
كيف خرج عن بابه ، ولا ما الذي أخرجه حتى صار إلى تلك الحال ؟
ولو وصل "ما" كان قد بين ووضح ، وليس هذا طريق التعجب ،
ألا ترى أنهم يقولون : شيءٌ أحسن زيدا ، إذا كان شيءٌ بهذا
اللفظ يخص الواحد وبين ما ليس بواحد فعدلوا عن ذلك إلى
ما هو أعم منه وهو "ما" ، التذييل والتكميل : ٣/١٢٩ أ وانظر
توضيحاً آخر في المساعد : ٢/١٤٨ ففيه شيءٌ قريب مما نسبته
المؤلف لابن الطراوة .
(٣) هكذا في كلتا النسختين ، وربما كان الصواب "أجيب بان التفسير
لا يعطى المعنى . . ."
(٤) في الأصل "خطر" ووضع الناسخ "حاء" صغيرة تحت الحاء علامة
على الإهمال ، وفي "ح" "ظن" وهي تقوي ما أثبت ، وهي
مطموسة في "ق" .
(٥) في "ح" "وله نظائر تذكر فيما يستقبل إن شاء الله .

القول الثاني : أن " ما " موصولة بمعنى الذي ، كأنه قال : الذي أحسن زيدا شيئا عظيما ؟ وهذا أحد قولي ألا تخفش (١) ، وأعترض بأن هذا الباب موضوع على الإبهام ، وأصله تبيين الموصول وتوضحه (٢) ، فتناقسي الفرض (٣) بينهما (٤) ، وأيضا فإن الحذف على خلاف الأصول ، (٥) وأيضا فإن التزامه كذلك ، فكان قوله مرجوحا (٥-) من هذه الأوجه .

والقول الثالث : أن " ما " استهامية على معنى التعجب ، فكأنه قال : أي شيء أحسن زيدا (٦) ، وهذا مرجوح (٧) بأول نظر ؛ لأن التعجب ليس (٨) يستفهم أحدا ، فإن قال : هو استهيام يراد به التعجب ، قيل : ولا معنى (٩) لهذا ، إذا أمكن التعبير عن التعجب بلفظ يخصه ، (١٠-) هذا منتهى القول في " ما " والله أعلم .

-
- (١) للا تخفش في المسألة أكثر من قول انظر المساعد : ١٤٨/٢ ، وانظر قوله هذا في الأصول : ١٠٠/١ ، وشرح الرضي : ٣٠٧/٢ ، وهو في المقتضب غير منسوب ١٧٧/٤ .
- (٢) انظر الأصول : ٩٩/١ ، والمقتضب : ١٧٧/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٨٢/١ .
- (٣) في " ح " و " ق " " الفرضان " .
- (٤) ساقطه من " ح " .
- (٥-٥) في " ح " وأيضا فإنه ممنوع الظهور ، فكان قولا مرجوحا ومثله في " ق " وجعل فوقه حرف (خاء) معجمة ليدل على أنه كذا في نسخة أخرى ووضع قبل هذا النص علامة إحالة إلى الهامش فلعله يشير إلى نص الأصل المثبت إلا أن الرطوبة طمست ذلك النص إلا أحرفا يسيره .
- (٦) هو مذهب الفراء وابن درستويه ، ويعزى للكوفيين انظر المساعد ١٤٨/٢ .
- (٧) في " ح " و " ق " " مردود " .
- (٨) في " ح " " لا " .
- (٩) في " ح " " قيل : لا معنى . . . بدون واو العطف ، وإثبات الواو يفيد تأكيد النفي للقول السابق .
- (١٠-١٠) ساقطة من " ح " .

(١) [فصل] : وأما أفعال الموضوع بعد " ما " ففي فعليته وأسميته / (١٤١)
 قولان : فذهب أهل البصرة (٢) وبعض الكوفيين إلى الأول ، و [ذهب] (٣)
 فريق من الكوفيين إلى الثاني (٤) ، فأقائل بالفعلية متعلق باللفظ وحكمه ،
 لأنه على مثال الفعل الماضي وعلى (٥) بناءه على الفتح ، وينصبه للمفعول
 به ، وليس من قبيل ما ينصبه (٦) ، إلا أن يكون فعلا ، وبلحاق نون
 الوقاية له على وجه اللزوم .

وأقائل بأسميته متعلق بتصغيره وبتصحيح معتله ، قالوا : ما
 أَحْسِنُ (٧) زيدا ، وما أُبَيْعُ زيدا ، وما أَقُولُ .

وأجاب الفريق الأول عن هذين : بأنه إنما دخله ذلك من
 جهة قوة شبهه بالأسماء الموضوعة للمفاضلة في عدم تصرفها وفي (٨)
 دلالتها على الزيادة على الأوصاف المعهودة ، وفي كونها يراد بها
 الحال دون الماضي والآستقبال ، وفي احتياجها إلى فاعل ، وفي لزوم آستتاره
 فلما كانت بينهما قوة هذا الشبه من هذه الوجوه (٩) حمل عليها في
 التصغير والتصحيح مع أن علامة التصغير لحقت الفعل ، والمراد بها
 المتعجب منه ، ونظيرها في هذا تاء التأنيث ، فإنها لحقت الفعل ، والمراد
 بها الفاعل ، فقد آجتمع في أن كل واحد منهما لحق الفعل ، والمراد به
 غيره ، فأعرف ذلك .

-
- (١) تكملة من " ح " .
 (٢) في " ق " البصريون .
 (٣) تكملة من " ق " .
 (٤) انظر الإنصاف : ١٢٦ وشرح الرضي : ٣٠٨ / ٢ والذي وافق
 البصريين من أهل الكوفة هو الكسائي .
 (٥) ساقطة من " ح " .
 (٦) في " ح " و " ق " وليس من قبيل ما ينصب المفعول به " .
 (٧) في " ق " ما أحسن " غير مصغر .
 (٨) في الأصل " أو في " وما أثبت أولى ، لأن التخيير غير مقصود هنا .
 (٩) في " ق " إلا وجه .

ثم اختلف في كون هذا الفعل مراداً^(١) به الحال ، أو الماضي المتصل بزمان الحال ، فالأول قول الأستان أبي الحسين ، والثاني مرتضى ابن عصفور^(٢) ؛ لأن فيه بقاء الفعل على أصل وضعه من الدلالة على الماضي ، والآول أولى^(٣) إن شاء الله ؛ [لأنه من تنمة منع التصرف]^(٤) والله المستعان .

فصل : آتفق الناس على امتناع الفصل بين " ما " التعجبية^(٥) وفعل التعجب ، إلا بـ " كان " وحدها من بين سائر أخواتها ، والذي جوز ذلك الحاجة إليها ، من حيث كان فعل التعجب يراد به الحال أو ما قرب منه [على الخلاف المذكور]^(٦) مع أنها أصل في^(٧) كل فعل وحدث ، ويتصرف في الأصول ما لا يتصرف في غيرها .

وإنما امتنع الفصل بينهما ، لأنهما كالشيء الواحد للزوم مباشرة أفعل لفظ " ما " والشيء الواحد لا يفصل بين أجزائه ، وقد اعتل بعضهم لذلك بجريانه مجرى المثل^(٨) ، والآله مثال لا تغير عن أوضاعها ، والآول أعم من هذا الثاني فتأمل .

ثم اختلف الناس في إعراب " كان " المفصول بها بين " ما " و " أفعل " .^(٩) على ثلاثة مذاهب : فذهب أبو القاسم إلى أنها الناقصة ،

-
- (١) في " ح " يراد .
 - (٢) انظر شرح الجمل : ٥٨٤/١ وهو قول الأكثرين ومنهم المبرد ، انظر همع الهوامع : ٦١/٥ .
 - (٣) انظر حجة ذلك فيما بعد .
 - (٤) تكلمة من " ح " و " ق " و " التصرف " في " ق " " الصرف " . خطأ .
 - (٥) ساقطة من " ح " .
 - (٦) تكلمة من " ح " .
 - (٧) ساقطة من " ح " .
 - (٨) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٦٠ .
 - (٩) في " ح " " المفصول بها بين كان وأفعل " خطأ .
 - (١٠) هو مذهب شيخه الزجاج . انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٦٢ .

وذهب الفارسي والقاضي إلى أنها الزائدة إلا أنهما اختلفا في تحملها ضميرا ،
فاعلا بها وتجردها ، فذهب الفارسي إلى التجرد ، وذهب القاضي إلى
التحمل (١) ، وأكثر الناس على ما ذهب إليه الفارسي ، لأنه قد جاء الفصل
بها بين الجار والمجرور في قولهم : (٢)

* على كان المسومة العراب *

ولا شك أن اتصال الجار بالمجرور أشد من اتصال " ما " التعجبية بفعل
التعجب ، والفصل من حيث هو قبيح ، فإن يكون بالمفرد أخف من كونه
بجملة ، فيترجح بهذا قول الفارسي على قول القاضي . (٣)

وللقاضي أن يقول : أصل الفعل من حيث هو فعل عدم الخلو
من فاعل (٤) (٥) أو نائب ، فأصل كان المزيدة أن يكون لها فاعل (٥) اعتباراً
بسائر الأفعال ، فيترجح قول القاضي على قول الفارسي بهذا النظر . (٦)
وللفارسي أن يقول : هذا الفعل مخالف لسائر الأفعال ، لأنه
إنما جيء به ليكون عبارة عن الزمان بانفراده (٧) ، فإذا زدناه فارغاً كان
جارياً على حكم الأصل الذي كان ينبغي أن يكون عليه ، فيترجح قول الفارسي
على قول القاضي بهذا النظر ، ويبقى (٨) الترجيح الأول بتمامه وكماله ،
فكان قوله أولى من قول القاضي ، والله أعلم .

(١) انظر رأي القاضي أبي سعيد ، والفارسي في شرح الجمل لابن

عصفور : ٥٨٥/١ .

(٢) هذا عجز بيت مجهول ، وصدوره * سراً يني أبي بكر تسمى *
وهو في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٦١ والأزهية : ١٩٧
وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٨/٧ - ١٠٠ والخزانة : ٣٣/٤ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٨٥/١ .

(٤) في " ح " أصل الفعل من حيث هو فعل امتناع خلوه من فاعل .

(٥-٥) ساقط من " ح " وهو انتقال نظر .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور .

(٧) وهو قال ابن السراج في الأصول : ١٠٧/١ .

(٨) في " ق " وينبغي .

وعلى قول القاضي : هي كان التامة ، لأنها مندرجة في رسمها ،
لاكتفائها بالمرنوع ، والله أعلم .

فالحاصل ثلاثة مذاهب : (١) ناقصة ، على قول أبي القاسم ،
زائدة على قول الفارسي ، تامة على قول القاضي ، وهي الزائدة . (٢)

فصل : فإن جئت بكان بعد فعل التعجب لزم اقترانها بـ " ما "
وكان ألا وجه أن تكون التامة ، فترفعُ بها ما بعدها ، فتقول : ما أحسن (٣)
ما كان زيد ، فما مع الفعل بتأويل المصدر كأنه قال (٤) : ما أحسن
كون زيد (٥) ، وقد يجوز أن تكون " ما " بمعنى الذي فتنصب زيदा
بكان على أنها ناقصة كأنه قال : ما أحسن الذي كان زيदा ، (٦) وهذا
ضعيف من جهتي اللفظ والمعنى ، أما من جهة المعنى ، فإن ظاهره الحكم
على تبدل الذات ، وهذا غير معقول في التحصيل ، ولكن قد يتجه ذلك
على إجراء حكم الصفات على الذات (٧) ، وأما من جهة اللفظ فهو أنه أوقع
" ما " على ذات / من يعقل على مذهب من لا يرى ذلك (٨) ، فهذا ١٤٢
وجه ضعيف النصب ، فإن ذكرت كان في الموضعين كانت الأولى على التفسير
الأول ، والثانية على التفسير الثاني ، وقد فرضنا من بيانها .

-
- (١) في " ق " مسائل .
 - (٢) " وهي الزائدة " ساقطة من " ح " و " ق " .
 - (٣-٣) ساقطة من " ق " لا تتكامل الورقة .
 - (٤) ساقطة من " ق " ومكانها إحالة لم تظهر في الهامش .
 - (٥) انظر المقتضب ١٨٤/٤ - ١٨٥ ، الأصول : ١٠٦/١ ، والتبصرة :
٢٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٨٥/١ .
 - (٦) أجاز ذلك المبرد انظر المقتضب ١٨٥/٤ .
 - (٧) في " ح " " . . . على إجراء حكم الذات على حكم الصفات " .
 - (٨) انظر المقتضب : ١٨٥/٤ والتبصرة : ٢٧٠ ، وما ذكره من مجي
" ما " لمن يعقل إنما هو مبني على رواية أبي زيد عن العرب أنها
تقول : سبحان ما سبح الرعد بحمده . المقتضب : ١٨٥/٤ ،
وقال ابو عبيدة : وأهل مكة يقولون إذا سمعوا صوت الرعد " سبحان
ما سبحت له " الصاحبى : ٢٦٩ .

مسألة : تقول : ما أحسن ما كانت هندٌ وأجملها ، ويجوز أجمله ،
 فمن قال : وأجملها اعتبر هنداً ، ومن قال : وأجمله اعتبر المصدر المسبوك
 من " ما " والفعل الذي بعدها ، كأنه قال : ما أحسن ما كانت هندٌ وأجمله ،
 أي ما أحسن كونَ هندٍ وأجمله ، وكونها هو : وجودها ، ووجودها هو
 عينها ، أي نفسها ، لأنَّ الوجود هو عين الموجود ، فلا فرق إذاً في التحصيل
 بين الوجهين ^(١) [من جهة المعنى] ^(٢) والله المستعان .

ثم قال : (وأعلم أن فعل التعجب غير متصرف) ^(٣) إلى آخره . ^(٤)

اتفق الناس على منع تصرف فعلي التعجب ، فيلزم على هذا
 أن لا يقدم عليهما ما هو معمول لهما ، وأن لا يقدم على معمولهما ما ليس
 معمولاً لهما ، وكذلك ما كان معمولاً لهما وليس ظرفاً ولا مجروراً ، لا خلاف
 في ذلك كله ، وإنما اختلف الناس في جواز تقديم ما هو معمول لهما على
 المتعجب منه ، إذا كان ذلك ^(٥) معمول ظرفاً أو مجروراً ، فزعم
 قوم أن ظاهر [كلام] ^(٦) صيبويه منع ذلك ، وزعم قوم أن مذهبه
 الجواز ^(٧) ، وإنما تعرض صيبويه لامتناع تقدم المتعجب منه على الفعل ،

-
- (١) انظر المقتضب : ١٨٥ / ٤ والأصول : ١٠٧ / ١ .
 (٢) تكملة من " ح " .
 (٣) الجمل : ٩٩ .
 (٤) في " ح " إلى آخر الفصل .
 (٥) ساقطه من " ح " .
 (٦) تكملة من " ح " .
 (٧) منع ذلك ألا خفش والمبرد وأجازه الجرمي ، انظر المقتضب : ١٧٨ / ٤
 وشرح الكافية لابن مالك : ١٠٩٦ والهمع : ٦١ / ٥ .
 قال السيرافي : " ولم يتعرض " يعني صيبويه " للفصل بين الفعل
 والمتعجب منه " ومثل قول السيرافي قال ابن يعيش : ١٥٠ / ٧
 قال ابن مالك : " قال الشيخ أبو علي الشلوبين - رحمه الله - حكى
 الصيمري أن مذهب صيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب
 ومعموله ، والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور والمنصور . هكذا قال
 الأستاذ أبو علي . وهو المنتهي في المعرفة بهذا الفن نقلاً وفيهما " شرح
 الكافية : ١٠٩٦ وانظر التبصرة والتذكرة : ٢٦٨ .

وهذا المعنى أراد بقوله : ولا تزيل شيئاً عن موضعه (١) ، فلو قلت : ما أحسن وأجمله زيدا ، على إعمال الفعل الأول لم يجز ، لأنك فصلت بين فعل التعجب الأول ومنصوبه بالجملة المعطوفة بالواو ، فلو قلت ما أحسن وأجمل زيدا ، على إعمال الثاني لم يكن في المسألة إلا حذف مفعول الفعل الأول ، فهل يجوز ذلك ؛ لأنَّ المتعجب منه وإن كان محذوفاً في اللفظ فإنه معلوم (٢) في المعنى ، أو لا يجوز لإطلاق بعضهم المنع ؟ مسألة نظر والظاهر الجواز. (٣)

مسألة : ولو قلت : ما أحسن مقبلاً زيدا ، لم يجز ، لأنك فصلت بقولك : "مقبلاً" بين فعل التعجب والمتعجب منه ، بما ليس ظرفاً ولا مجروراً ، وإنما هو حال من المتعجب منه (٤) ، وكذلك لو قلت : ما أنفع درهما معطيك ، تريد ما أنفع معطيك درهما لم يجز ؛ لأنك فصلت بـ "درهما" بين فعل التعجب والمتعجب منه ، وليس ظرفاً ولا مجروراً ، وليس أيضاً معمولاً لفعل التعجب [فهو آخرى بالمنع] (٥) وكذلك لو قلت : ما أحسن بالمعروف أمرك تريد ما أحسن أمرك بالمعروف لم يجز لفصلك بين فعل التعجب والمتعجب منه بما ليس معمولاً لفعل التعجب ، وإن كان

- (١) قال في الكتاب : ١ / ٧٢ - ٧٣ ؛ هذا باب ما يععمل عمل الفعيل ولهم جبر مجرى الفعيل ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ولم يتكلم به ، ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتوخر "ما" ولا تزيل شيئاً عن موضعه .
- (٢) في "ح" ثابت .
- (٣) ظاهر كلام آبن السراج جواز ذلك . الأصول ١ / ١٠٦ وهو مذهب المبرد ، والجمهور يمنعه . انظر شرح الجمل لابن بزيمة : ١٩٢ .
- (٤) جوز الفصل بالحال الجرمي وهشام . انظر : هتمع الهوامع : ٥ / ٦١ .
- (٥) في "ح" بدرهم . وكل متجه .
- (٦) تكلمة من "ح" و"ق" .

مجرورا ، بهذا مثله بعضهم (١) ، وفيه زيادة أخرى مانعه ، وهي أن هذا
المجرور (٢) معمول مصدر (٣) موصول ، والمصدر الموصول لا يتقدم شيء
من معموله (٤) عليه * فأعرف ذلك وتأمله .

ثم قال : (وفعل التعجب ثلاثيُّ أبداً) (٥) إلى آخره .

قد تقدم أن فعل التعجب لا يبنى إلا من الثلاثي الذي لم يجر
مجرى الزائد ، كضرب ، وعلم ، وحسن ، أو من الزائد الذي جرى مجرى الثلاثي
كاشتد ، وأفتقر ، وأستغنى وأتقى ، وأن أفعال مختلف في القياس على
المسوع منه (٦) ، بأبسط من هذا . (٧)

ويختص بهذا الموضع أن فعل المفتوح العين أو المكسور لها ،

كذهب ، وعلم ، في وجوب تحويلهما إلى فعل بضم العين قبل نقلها
بألهمزة قولان :

(١) قال أبو حيان : " وسحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمعمول
ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم :

ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله :

خليلي ما أحرى بذى اللب أن يرى

صيورا ولكن لا سبيل إلى الصبر

أما ما لا يتعلق منهما بالفعل ، فلا يجوز الفصل به وفاقاً نحو ما
أحسن بمعروف أمرا " وأنظر عمدة الحافظ ٧٤٧ ، وهـ مع

الهوامع : ٦٠/٥ - ٦١ .

(٢) في " ح " " وفيه مانع آخر وهو أن هذا المجرور .

(٣) في الأصل : " للمصدر موصول خطأ .

(٤) بعده كلمة معموله في " ح " " ولعله غفل عن هذا وظن أن

المانع ما ذكر والله أعلم " وانظر ما تقدم في هامش ح .

(٥) الجمل : ١٠٠ .

(٦) في " ح " " وأن أفعال مختلف فيه بأبسط من هذا .

(٧) انظر ص : ٤٩٠

الأول : لا بُدَّ عبد الله بن أبي العافية ، والثاني : ظاهر
"الكتاب" فارتضى ابن عصفور ما ذهب إليه ابن أبي العافية ، وأستدل على
صحة ذلك بثلاثة أدلة : لفظيين ومعنوي ، فأحد اللفظيين أنك تقول
ما أضله أتعدى : ما أضرب زيداً لعمرى ولا يجوز ما أضرب زيداً
عمرًا ، ولو كان منقولاً بالهمزة من أصله دون تحويل إلى فعل لتعدى إلى
مفعولين ، أحدهما بِحَقِّ الأَصْلِ وَالْأَخْرَبِحَقِّ النِّقْلِ ، وفي امتناع ذلك دلالة
واضحة على أن نقله بالهمزة إنما كان بعد تحويله من فَعَلَّ أَوْ فَعَلَ ،
إلى فَعَّلَ (١) بضم العين .

والدليل الثاني أن هذا التحويل مسنوع في نحو قولهم : ضربت
اليدَ يدَ زيدٍ ، أي ما أضربها ، وَقَضُوْا الرِّجْلَ ، أي ما أقضاه ، فهذا تحويل
بالقصر (٢) من فَعَلَ إلى فَعَّلَ .

وأما الدليل المعنوي فإنَّ هذا الباب موضوع لغاية المبالغة
في المعنى الذي عبر عنه بهذا المثال ، وفَعَّلَ هو الموضوع غالباً للطبائع
والغرائز ، فإذا قلت : ما أضرب زيداً ، فكأنك جعلت الضربَ غريزةً / له
وطبيعةً ، فكأنه ملازم له غير منفك عنه ، فعلى هذا المذهب لا يكون أفعال
المتعجب به أبداً إلا منقولاً من فَعَلَ ، بضم العين أصلاً أو تحويلاً (٣) .
وهذه طريقة حسنة . والله أعلم .

ثم قال : (فإن زاد الفعل على الثلاثة لم يُمكن إدخال الهمزة
عليه) . (٤)

يعني إلا بعد هدم البنية والإخلاق بها (٥) ، والحكم في هذا الفصل :

-
- (١) "إلى فعل" ساقط من "ح" .
(٢) أي اللزوم .
(٣) انظر قول ابن عصفور في شرح الجمل ٥٨١/١ وانظر المسألة في
شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٢ .
(٤) الجمل : ١٠٠ .
(٥) انظر ما سبق ص ٥١٢ هامش (٢) .

أَنَّ كل فعل لا يصح بناءً فعل التعجب منه ، أنك إذا أردت التعجب منه بنيت فعل التعجب من فعل يجوز أن يبنى منه ونصبت به مصدر الفعل الممنوع بناءً فعل التعجب منه ، مضافاً إلى صاحبه كقولك : ما أشد انطلاق زيد ، وما أكثر استخراج زيد (١) للمال ، وما أشد حمرة ثوبك ، وما أشبه ذلك . فهذا ضابط هذا الفصل والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أن التعجب إنما هو من الفاعل) (٢) إلى آخره .

هذا كما قال ، واختلف الناس في المانع من ذلك ، فمنهم من قال :

حصول اللبس بين ما هو فاعل في المعنى وما هو مفعول في المعنى ، فأنت إذا قلت من ضرب زيد : ما ضرب زيداً ، ومن ضرب زيد ما ضرب زيداً ، لم يعلم السامع الفرق بين المعنيين ، وعلى هذا التعليل يجوز حيث أمن (٤) اللبس كقولك : ما أشرب هذا الماء ، وما ألبس هذا الثوب ، وقد قالوا : ما أشهر زيداً ، وهو من شهر زيد (٥) ، وما أشغل ، وهو من شغل ، وما أزهاه ، وهو من قولهم : زهيت علينا يا رجل ، ومنه قولهم : أزهى من ديك (٦) ، وأشغل من ذات النحيين (٧) ، وقد جاء من ذلك ما يكسر تعداده (٨) ، لا سيما فيما لم يسمع فيه فعل الفاعل .

ومنهم من قال : المانع [من ذلك] (٩) هو أن فعل التعجب

-
- (١) في "ح" "عمرو" .
(٢) الجمل : ١٠٠ .
(٣) أي المانع من التعجب من المفعول به ، وذلك المذكور في عبارة الزجاجي وأنظر تعريف التعجب ص ٥٧٢ .
(٤) في "ح" "يو" من " .
(٥) في "ح" "من شهر في الناس" و "زيد" ساقط منها .
(٦) المثل في مجمع الأمثال ٣٢٧/١ :
(٧) المثل في الأخير : ٨٦ وجمهرة الأمثال ٥٦٤/١ .
(٨) في الأصل ج : تعدده .
(٩) زيادة من "ح" .

لا كسب [فيه] (١) للمتعجب منه في إيقاعه (٢) إذا كان مفعولا
 فأشبهه أفعال الخلق والألوان . وعلى هذا الرأي يجب الأقتصار على المسموع
 منه ولا يتعدى . وآلأول أظهر ، فيطرد حيث أمن (٣) اللبس ، فهذا
 أشبه (٤) لكثرة ما جاء من ذلك في هذا الباب ، وفي [باب] (٥) أفعال
 التفضيل (٦) . والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وما كان من الألوان والخلق) (٧) إلى آخره .
 قد تقدم الكلام في هذا الفصل ، غير أنه قد يعرض في بعض ألفاظه اشتراك
 فيجب حينئذ النظر إلى المعنى المجوز ، والمانع فيكون العمل على ما
 يقتضيه ذلك النظر ، ومثال ذلك أن تقول : ما أسود زيدا ، إن أردت اللون
 لم يجز ، وإن أردت الأسود جاز ، وكذلك إذا قلت : ما أحمر زيدا
 إن أردت اللون لم يجز ، وإن أردت وصفه بالبلادة جاز حتى كأنك قلت :
 ما أبلد زيدا ، وكذلك إذا قلت ما أصفر يد زيد ، إن أردت اللون لم
 يجز ، وإن أردت خلوها من شيء جاز ، لأنه من الصفر ، والصفر هو الخالي ،
 وكذلك إذا قلت : ما أبيض هذا الطائر ، إن أردت اللون لم يجز ، وإن
 أردت أنه يبيض كثيرا جاز ، وكذلك إذا قلت : ما أعرج زيدا إن أردت
 أنه من عرج يعرج ، إذا صار أعرج (٨) لم يجز ، وإن أردت أنه من عرج
 يعرج إذا صعد في السلم ، أو من عرج يعرج إذا غمز من شيء أصابه ،
 جاز .

-
- (١) زيادة من " ح " .
 (٢) ساقطة من " ح " .
 (٣) في " ح " " يوء " من " .
 (٤) " فهذا أشبه " ساقط من " ح " .
 (٥) زيادة من " ح " .
 (٦) انظر المسألة بفرعيها في شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٦ - ٥٧٧ .
 (٧) في الأصل : " وما كان من هذا الألوان " وكلمة هذا ليست في " ح " ولا في الجمل : ١٠١ وليس لها مشار إليه يقتضي وجودها .
 (٨) عرج يعرج عرجا خلقه . مقاييس اللغة " عرج " وفي القاموس عرج كفرح ويثلث في غير الخلقه .

وكذلك إذا قلت : ما أعمى زيدا ، إن أردت أنه من عمى البصر ،
لم يجز ، وإن أردت به عمى القلب جاز ، وكذلك إذا قلت : ما أموت زيدا ،
إن أردت أنه من مات يموت إذ ذهب روحه لم يجز ، وإن أردت من موت
القلب جاز ، كما جاز ما أعماه ، إن أردت عمى القلب ، والله أعلم .

ثم قال : (وكل شيء لا يقال فيه : ما أفعله ، لا يجوز أن
يقال فيه هو أفعل من كذا) . (١)

اعلم أن ما أفعله وأفعل به في التعجب ، وأفعل الذي يراد به
المفاضلة ، وأمثلة المبالغة لا يبني واحد منها إلا ما يصح بناء الآخر
منه ، لأنها كلها مجراها في المبالغة واحد ، وما جاء من ذلك مبنيا من
الزائد ، فموقوف على محله . (٢)

ثم قال : (وأعلم أن كان تدخل في باب التعجب وحدها
من بين سائر أخواتها) . (٣)

هذا الفصل قد تقدم بيانه قبل ، إلا أن ظاهر كلامه القدر فيما
حكى أنه من كلام العرب ، وهو ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها ؛ (٤)
لأنه قد قال فيه بعض (٥) النحاة إنه مصنوع ، فلعل أبا القاسم يقول
بهذا ، فلذلك قال (٦) : وأعلم أن كان تدخل في باب التعجب وحدها
من بين سائر أخواتها ، وإن كان ذلك صحيحاً من كلام العرب ، فلعله

-
- (١) الجمل : ١٠١ .
(٢) في " ح " " فموقوف على السماع " .
(٣) الجمل : ١٠٣ .
(٤) القول من حكاية الألفخش في حواشيه على كتاب سيبويه : ١ / ٧٣ ،
ولم يحكه سيبويه انظر شرح ابن يعيش ١٥١ / ٧ وانظر في
الأصول ١ / ١٠٦ وشرح ألفية ابن معطى لابن القواس : ٩٦٢ .
(٥) بعد " بعض " في صلب المتن " هو الجرسي " ثم ضُيِّبَ عليها .
(٦) في الأصل و " و " وكذلك لو قال " خطأ .

لم يحفظه ، وهو بعيد جداً ، ولهذا قال الأستاذ : إن صح هذا من كلام
العرب كان حجةً لأبي القاسم في الحكم على كان بعدم الزيادة فسي
هذا / الباب اعتباراً بامتناع زيادة هذين الفعلين ، والله أعلم . ١٤٤

ثم قال : () ومن قال : ما أحسن زيداً على التعجب ، قال
إِذَا رَدَّ الْفِعْلَ إِلَى نَفْسِهِ : مَا أَحْسَنَنِي (١) إِلَى آخِرِهِ . (٢)

إذا تعجبت من نفسك قلت : ما أحسنني وما أحسنني ، بالإظهار
وبالإدغام ، فوجه الإظهار وإن توالى فيه المثلان أن الثاني من المثليين
غير لازم ، لأنه من باب ما أصله جواز الحذف ، ووجه الإدغام الاعتبار
بالصورة ، إذ فيها توالى مثليين ، وعلى هذا قوله تبارك وتعالى : ﴿ قَالَ
مَا مَكَّنِي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ ﴾ (٣) و (ما مكنتني) (٤) بالإظهار والإدغام ،
فإن كان معك غيرك قلت : ما أحسننا بالإظهار لا غير ، لأنه لو ادغم
لآتيس بالنفي ، فأجتنب ذلك .

ثم قال : () ويعرض في هذا الباب (٥) لفظان آخران (إلى

آخره .

وذلك أنك تقول إذا استفهمت عن نفسك : ما أحسنني ؟ بنون
واحدة ، وهي التي من نفس اللفظ ، لأن نون الوقاية مخصوصة بالأفعال
وبعض الحروف .

-
- (١) الجمل : ٠١٠٣ .
(٢) في " ح " إلى آخر الفصل .
(٣) الكهف : ٩٥ قرأ بن كثير " ما مكنتني " وألباقون بالإدغام انظر
السبعة : ٤٠٠ .
(٤) ساقطة من " ق " .
(٥) " الباب " ليست مثبتة في متن الجمل ، وهي في إحدى النسخ
المعتمدة في التحقيق انظر الجمل : ٠١٠٣ .

وأحسن ها هنا أسم فلا تلحقه نون الوقاية ، فلذلك قلت :
ما أحسنني ، كما تقول : قام غلامي ، فإن كان معك غيرك قلت : ما أحسننا
بنونين آلاولى من نفس الكلمة بضمة الإعراب ، والثانية نون الضمير ، ولا يجوز
إدغام هذا مخافة اللبس بالنفي . كذا قالوا . (١)

وقد يجوز فيه (٢) ما جاز في قوله تبارك وتعالى : * ما لك
لا تأمنا على يوسف * (٣) وذلك أن هذا الحرف يقرأ على وجهين : (٤)

أحدهما بالروم وهو : تضعيف الصوت بالحركة .
والآخر بالإشمام وهو : ضم الشفتين عند النطق بالحرف المشم
حشوا ، فكذلك يجوز [لك] (٥) في قولك : ما أحسننا وجهان ، أحدهما
الروم ، وهو تضعيف الصوت بالحركة كقولك : ما أحسننا . (٦)
والآخر : الإشمام وهو : ضم الشفتين عند النطق بالحرف المدغم
ففي المسألة إذا ثلاثة أوجه ، على ما تقدم .

وتقول في النفي إن كنت وحدك : ما أحسنت ، فإن كان معك
غيرك قلت : ما أحسننا بالإدغام ، لأن آخر الفعل يسكن مع (٧) ضمير الرفع ،
فلذلك لزم الإدغام ، ولم يجز غيره .

ثم قال : (ومن أتعجب ما جاء بلفظ الأمر ، وليس بأمر فسى
الحقيقة) (٨) إلى آخره .

-
- (١) انظر المقتضب : ١ / ١٨٦ .
(٢) أجاز ذلك أبو بكر بن الأنبارى . انظر الأشباه والنظائر : ٧ / ٢٩٤ .
(٣) يوسف : ١١ .
(٤) انظر هذين الوجهين في البحر المحيط : ٥ / ٢٨٥ .
(٥) زيادة من " ح " .
(٦) " كقولك ما أحسننا " ساقط من " ق " .
(٧) في " ح " و " ق " قبل .
(٨) الجمل : ١٠٤ .

اختلف الناس في قولك في التعجب : أَحْسَنُ بزيد ، على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال : أحسن على لفظ الأمر ، وليس بأمر في الحقيقة^(١) ، والمجرور بعده في موضع رفع به ، لأنه الفاعل ، والباء زائدة لإصلاح اللفظ ، وذلك أن لفظ أفعال يطلبه بالمفعولية ، ومعناه يطلبه بالفاعلية ، فلما اختلف الطلبان جر المرفوع بالياء الزائدة ، ولم ينصب اعتباراً باللفظ ، ولم يرفع اعتباراً بالمعنى ، فهذا معنى قولهم : جر بالياء [- الزائدة -]^(٢) لإصلاح اللفظ ، وهذا أصح المذاهب الثلاثة [- والله أعلم -]

وأما^(٤) المذهب الثاني : أن أفعال فعل أمر لفظاً ومعنى ، وفاعله مضمرة فيه ، وهو ضمير المخاطب وتعلق صاحب هذا المذهب^(٥) بدليلين ، أحدهما قرآني ، والآخر شعري .

فأما القرآني فقوله تبارك وتعالى * أسمع بهم وأبصر *^(٦) ووجه الدليل حذف " بهم " من الثاني لتقدم ذكره ، ولو كان فاعلاً ، كما ذهب إليه صاحب المذهب الأول لم يحذف^(٧) ، فدل حذفه على أنه من قبيل ما يجوز حذفه ، وهو المفعول^(٨) لفظاً أو حكماً .

وأما الشعري ففي هجز بيتٍ لم يلف صدره وهو :

(١) في " ح " " وليس أمر في الحقيقة " برفع أمر خطأ ، وفي هامش الأصل من نسخة أخرى " المعنى " بدل " الحقيقة " - وهذا مذهب جمهور البصريين ، انظر التذييل والتكميل : ١٧٨/٣ - ١٧٩/١ وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٧٧ .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) زيادة من " ح " .

(٤) " وأما " ساقطة من " ح " .

(٥) وهذا المذهب الذي ذكره هنا هو مذهب أبي إسحاق الزجاج والزمخشري

انظر : المفصل : ٢٧٦ ، وشرحه لابن يعيش ١٤٨/٧ ، والمسعودي ١٤٩/٢ ، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣ .

(٦) مريم : ٣٨ .

(٧) في " ح " لم يجز حذفه .

(٨) في " ح " " المفعول به " .

(٩) الشاهد في التذييل والتكميل : ١٨٠/٣ .

* وأجدر مثل ذلك أن يكونا *

وأصله : وأجدر بمثل [ذلك] (١) ، فلما سقط الخافض انتصب ما كان مجرورا به ، فهذان دليلان على أن المجرور بألباء ها هنا (٢) في موضع نصب ، وإذا كان في موضع نصب كان مفعولا بأحسن ، وإذا كان مفعولا بأحسن كان الفاعل ضمرا فيه .

قال صاحب هذا المذهب : وإنما لزم جريان الفعل على طريقة واحدة في الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، لجريانه (٣) مجرى المثل (٤) والأمثال توءد على طريقة (٥) واحدة ، هذا تلخيص هذا المذهب (٦) ، وهو مع ذلك غير صحيح ، أما تعلقه بالدليلين فغير مستقيم : أما حذف بهم " في الآية فوجهه أن هذا المجرور لما لزمه حرف الجر ولم يستعمل دونه إلا في الضرورة (٧) أشبه بذلك (٨) ما أصله جواز الحذف لكن لم يحذف هذا إلا (٨) لتقدم ذكره ، فكان في حكم المثبت لفظا ، (٩) وكذلك إنما نصبه الشاعر في العجز المذكور بعد إسقاط الخافض للشبه المذكور ، لأنه قد علم في غير موضع أنه إذا قوي شبه شيء يشيء آخر جرى عليه حكمه ، وهذا من ذلك .

وأما اعتلاله عن كونه / على طريقة واحدة في الأفراد ، والتثنية ١٤٥
والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، وعدم التقديم لجريانه (١٠) مجرى المثل ،

-
- (١) زيادة من "ح" و"ق" .
 - (٢) "ها هنا" ساقطة من "ح" .
 - (٣) في "ق" "بجريانه" .
 - (٤) في "ح" "لأنه جار عندهم مجرى المثل" .
 - (٥) في "ح" "حالة واحده" .
 - (٦) انظر التذييل والتكميل : ٣/١٨١/أ .
 - (٧) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٧٩ - ١٠٨٠ .
 - (٨-٨) في "ح" و"ق" "ما أصله جواز حذفه مع أن حذفه ها هنا لم يكن إلا" .
 - (٩) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٧٩ .
 - (١٠) في "ح" و"ق" "بجريانه" .

فهذا أيضا غير سديد بدليل أنه يُبْنَى قِياساً من كل فعل يبني منه «ما أفعله»، ويذكر بعده كل اسم يصح أن يتعجب منه ، وليست آلا مثال هكذا ، لأن المثل يجب (١) قصره على الوجه الذي وقع عليه في أول أحواله (٢) - المسموع هو (٣) فيه ، فأعرف ذلك (٢) - والله المستعان .

والمذهب الثالث مثل هذا من أن " أفعل " فعل أمر لفظاً ومعنى ، و أن المجرور في موضع نصب ، إلا أن الفاعل ضمير المعنى المتعجب منه ، فإذا قلت : أحسن يزيد ، فتقديره عنده : أحسن يا حسن يزيد ، وهذا المذهب أيضا غير سديد ؛ لأنك لا تنادي شخصاً ثم تخاطب غيره ، هذا عيبٌ ليس من كلام العرب ومن (٥) ذلك أنك تقول : يا زيد أحسن بعمر و ، فلو كان تقديره : يا زيد أحسن يا حسن بعمر و ، لكان لغواً من الكلام ؛ لأن الغرض بالنداء إنما هو استعطاف المخاطب عليك ، لتأمره ، أو تنهيه ، أو تخبره ، فأما أن تنادي إنساناً فإذا أقبل عليك أنصرفت عنه وأمرت غيره ، كما لو قلت : يا زيد أحسن يا هند إلى عمرو ، فليس من عادة أولى العقل ، فهو خطأ من القول ، وأيضاً فإنه خبر من الأخبار لدلالة احتمال الصدق والكذب (٦) ، ولو كان أمراً لما جاز فيه ذلك ، وأيضاً فإنه يجب تصحيح المعتل منه (٧) ، ولو كان أمراً صريحاً لوجب إعلاله ، ويرد أيضا بهذين الوجهين على صاحب المذهب الثاني ، والله أعلم (٨) لأن هذا النوع من الخطاب (٩) لا يوجد في كلام العرب ، هذا مع ضعف ما يقتضيه معنى الأمر به ، فتأمل ذلك ، والله المستعان . (٨)

- (١) في " ق " " يجري " .
(٢-٢) ساقطه من " ح " .
(٣) ساقط من " ق " .
(٤) انظر هذا المذهب في التذييل والتكميل ٢ / ١٨٠ / ب .
(٥) " ومن " ساقطه من " ح " .
(٦) هذا مما استدل به ابن طلحة . انظر التذييل والتكميل ٣ / ١٧٩ / ب .
(٧) ساقطة من " ح " .
(٨-٨) ساقطه من " ح " .
(٩) في " ق " الخطاب .

بَاب ما

" ما " حرف مشترك بين الأسماء والآفعال ، فقياسه أن لا يعمل فيما يدخل عليه ، لأنَّ عمله في الأسماء ليس بأولى من عمله في الأفعال ، وبالعكس ، وأمتناع عمله فيهما معاً بين (٢) الأمتناع (٣) ، لخروجه عن القاعدة المجمع عليها ، وهي أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الآفعال وبالعكس ،

والأصل الذي يشمل هذا الحكم أن الحروف (٤) على أربعة

أقسام :

قسم مختص بالأسماء أو الآفعال عامل [فيما أختص به] (٥)
كحروف الجر ، وحروف الجزم ، وهذا الضرب (٦) مختص بالأسماء وعامل فيها ، وهذا الضرب (٦) مختص بالآفعال وعامل فيها ، فما كان هكذا لم يكن فيه إشكال اعتباراً بأن أصل العمل الاختصاص .

والقسم الثاني يقابل هذا القسم بالعكس : وهو ما كان من الحروف مشتركاً بين الأسماء والآفعال ، وغير عامل [في واحد من الضربين] (٧)
كحروف العطف ، وحروف الاستفهام ، وما أشبه ذلك [فهذا القسم جارٍ على الأصل فلا إشكال فيه] (٨)

-
- (١) ساقطة من " ق " لا إشكال أطراف الورقة .
 - (٢) في " ح " و " ق " فيها معاً واضح .
 - (٣) ساقطة من " ح " .
 - (٤) في " ح " والأصل الذي يعمل عليه في ذلك أن الحرف " .
 - (٥) في الأصل " فيها " فقط .
 - (٦) ساقط من " ح " في كلا الموضعين .
 - (٧) زيادة من " ح " .
 - (٨) تكلمة من " ح " .

والقسم الثالث : ما كان من الحروف مختصاً بأسم أو فعل وغير عامل فيه (١) كحرف التعريف وحرف التنفيس وما أشبه ذلك ، فهذا القسم مما يسأل عنه إذ كان من حقه أن يعمل فيما دخل عليه لاختصاصه به ، فيجاب بأن حرف التعريف كالجزء من المعروف به ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، ويدل على كونه (٢) كالجزء منه امتناع الفصل بينهما مطلقاً ، وعدم اعتبار فصليته بين الجار والمجرور ، في نحو : مررت بالفلان ، وحمل على هذا حرف التنفيس ، لاجتماعهما في تخصيص ما دخل عليه ، فتأمل ذلك .
والقسم الرابع : هذا (٤) الحرف الذي نحن بسبيله ، وهو حرف " ما " وهو عكس ما قبله ، وذلك أن له شبهتين : شبه خاص ، وهو شبهه بليس من جهة اتفاقهما في النفي والدخول على المبتدأ والخبر ، وأن منفيهما محمول على الحال مع التجريد من القرائن .

وشبه عام : وهو اعتبار نظائره من الحروف المشتركة ، فاعتبر أحجازيون أشبه الخاص ، فأعملوه عمل (٥) ليس ، واعتبر جمهور العرب أشبه العام ، فأهملوه . (٦)

قال سيبويه : وهو القياس (٧) ، فعرفنا [من ذلك] (٨) أن اعتبار العموم مقدم على اعتبار الخصوص ، لأن المسألة من باب الدخول

(١) في " ح " " وغير عامل فيما أختص به ."

(٢) في " ح " " ويدل على أنه ."

(٣) في " ح " " وهذا واضح والله أعلم ."

(٤) في " ح " " هو ."

(٥) في الأصل " فأعملوها إعمال ليس ."

(٦) في الأصل " فأهملوها ."

(٧) الكتاب : ٥٧/١ .

(٨) زيادة من " ح " .

في أوسع آلبابين ، وأيضاً فإنَّ الشبه (١) أعام شبه بالجنس ، والشبه الخاص شبه بغير الجنس ، وحمل الشيء على جنسه أولى (٢) من حمله على غير جنسه ، فأعرف ذلك وتأمله . (٢)

فصل : لما كانت " ما " مشبهةً بليس وكان الشبه لا يقوى قوة المشبه به لم تعمل (٣) ، إلا بشروط ثلاثة وهي : (٤) أن يكون الخبر موء خراً منفياً غير واقع بعدها حرف " إن " (٤) كقولك : ما زيد قائماً ، فلو قلت : ما قائم (٥) زيد ، أو (٦) ما زيد إلا قائم ، أو ما إن زيد قائم لآستوت اللغتان في انتفاء العمل ، لتقدم الخبر في الأولى (٧) وإيجابه في الثانية ، ووجود إن بعد " ما " في الثالثة ، إلا أنه قد جاء ما ظاهرة [جواز] (٨) إعمالها في الأولى وفي الثانية كقولهم : (٩)

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

- (١) في " ح " و " ق " " وأيضاً فالشبهه " .
(٢-٢) في " ح " وحمل الشيء على جنسه أولى به ، إلا أن يكون . . .
جنسه ، وهذا ظاهر والله اعلم ، وسقط من " ق " بائتكال الورقة
" أولى من حمله على غير " والصواب المثبت .
(٣) ساقطة من " ق " لا تتكالم الورقة .
(٤-٤) في " ح " بشروط ثلاثة وهي : تأخر الخبر وبقاء نفيه ، وفقدان
إن " وانظر هذه الشروط في الجني الداني : ٣٢٥ وما بعدها .
(٥) في " ق " " قائماً " منصوب وهو متجه .
(٦) في " ح " " وما زيد " بالعطف بالواو دون " أو " .
(٧) في الأصل " الأول " .
(٨) تكلمة من " ح " و " ق " .
(٩) البيت لأحد الأعراب ، كذا في الخزانة : ١٢٩/٢ . وأنظره في
المحتسب : ٣٢٨/١ والمقرب : ١٠٣/١ والجني الداني :
٣٢٤ وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٥/٨ والمغني : ١٠٢ ،
وأوضح المسالك : ١٩٦/١ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى
: ١١٦/٢ ورواية ابن جني له في المحتسب :
أرى الدهر . . . وعليها فلا شاهد فيه .
والمجنون آلة السقي ، شبه تقلب الدهر بتقلب تلك الآلة .

(١) وكقولهم:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قریش وإن ما مثلهم بشر

فالأول شاهد على إعمالها والخبر موجب (٢) والثاني شاهد على إعمالها

والخبر مقدم (٣) ، وقد قيل ذلك في البيتين (٤) / ١٤٦

(٥-٥) والمانع لذلك يتأول الأول (٥-٥) بأن "منجنونا" موضوع

موضع المصدر المنصوب بفعل مضمر ، والفعل المضمر في موضع رفع على أنه

خبر للمبتدأ الواقع بعد "ما" كأنه قال (٦) : وما الدهر إلا يدور

دوران منجنون (٧) ، أي أنه يتقلب بأهله كما يتقلب المنجنون ، وهي

السانية ، ثم حذف الفعل فبقي "وما الدهر إلا دوران منجنون" كقولك :

ما أنت إلا سيرا ، وهذا فصيح [صحيح] (٨) من كلام العرب ، يستعمل

في موضع التكرير ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار :

وما الدهر إلا منجنونا ، كما ترى . (٩)

وأما قوله [في] (١٠) آخر البيت :

(١) في "ح" قدم هذا البيت على سابقه وهو للفردق في ديوانه :

٢٢٣/١ والكتاب : ٦٠/١ والمقتضب ١٩١/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٩٣/١ والجني الداني : ٢١٣ ، ٤٢٣ ، والخزانة

١٣٠/٢

(٢) في "ح" "مقدم" وهو صحيح بناءً على أن البيت الأول هو الثاني في هذه النسخة .

(٣) في "ح" "موجب" وهو صواب بناءً على ما تقدم .

(٤) قاله سيبويه في بيت الفردق إلا أنه قال : وهذا لا يكاد يعرف

، الكتاب : ٦٠/١ يعني أنه لا يكاد يعرف تقدم خبر "ما" .

وقال الشلوبين في بيت "وما الدهر" الأظهر فيه أن يكون نصب

الخبر بعد "إلا" شأنها . حواشي المفصل : ٢٩٧ .

(٥-٥) في "ح" وأما البيت الأول فيتأوله المانع ومن هنا إلى قوله

؛ وأما البيت الثاني فالشاهد في . . . وقع في "ح" بعد قوله

"لأن مثلهم لا يعرف هذا المعنى والله أعلم" وسيأتي بعد .

(٦) ساقطة من "ق" لا تتكامل الورقة .

(٧) في "ح" "المنجنون" (٨) زيادة من "ح" .

(٩) انظر ذلك في حواشي المفصل للشلوبين : ٢٩٧ وشرح الجمل لابن

عصفور : ٥٩٢/١ زيادة من "ح" و"ق" . (١٠)

* وما صاحب الحاجات إلاّ معذبا *
* وما صاحب الحاجات إلاّ معذبا *

فان معذبا مصدر يراد به التعذيب لأنه قال : وما صاحب الحاجات الا تعذبا أي الا يعذب تعذبا ، فيعذب المحذوف [هو] (١) في موضع رفع على أنه خبر للمبتدأ الواقع بعد " ما " [والله أعلم]

وأما البيت الثاني فالشاهد في قوله :

* وإن ما مثلهم بشراً *

فظاهره أن خير " ما " مقدم على اسمها و [هذا] (٢) هو ظاهر كلام سيبويه (٣) ، ويقول : إنه قدمه (٤) ضرورة (٥) في الشعر (٦) وإن كان رفعه لا يكسر (٧) الشعر ولكن الشاعر يستعمل الضرورة في شعره وإن لم يحتج إليها . (٨)

وفي هذا البيت غير وجه من التأويل ، فمن ذلك ما قاله ابن عصفور وهو : أن " مثلهم " مرفوع الموضع [بالابتداء] (٩) ولكنه بناه

-
- (١) زيادة من " ق " .
 - (٢) تكلمة من " ح " .
 - (٣) الكتاب : ٥٩/١ - ٦٠ ، وهذه الفقرة في " ح " وقعت بعد قوله " وإن لم يحتج إليها " .
 - (٤) ويقول : انه قدمه " ساقطة من " ح " .
 - (٥) في " ح " " بالضرورة " .
 - (٦) " في الشعر " ساقطة من " ح " .
 - (٧) انظر الزيادة في الوزن أو النقص منه في الكامل ٢٠١/٣ وهي مسألة غريبة .
 - (٨) انظر نقض ابن ولاد ص ١٨ وانظر المقتضي ١٩١/١ هـ (١) ، ففي نقض ابن ولاد ما يقطع بأن سيبويه جعل تقديم خير " ما " ضرورة وليس في الكتاب ما يقطع بذلك ، وكل ما في الكتاب هو أن تقديم خير " ما " لا يعرف فلذلك فهم الشلوين وابن عصفور وابن الضائع من كلام سيبويه أن البيت شان . انظر حواشي الفصل ٢٩٥ . وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٣٣ . وانظر معنى الضرورة في الخزانة ج ١/١٥ ، والضرورة الشعرية : ٦١ .
 - (٩) تكلمة من " ح " .

على الفتح لإضافته إلى ميني^(١) كقراءة من قرأ * إنه لحق مثل ما أنكم
تنطقون *^(٢) إلا ترى أن مثل في موضع رفع، لأنه نعت^(٣) لحق، ولكنه
بيني^(٤) لإضافته إلى ميني، هذا قول ابن عصفور، وقد نقد بما هو المذكور
في غير هذا،^(٥) ولكن الكلام في ذلك يخرج عن الاختصار^(٥).
ومن ذلك ما يذكر عن أبي الحجاج^(٦) ألا أعلم: أنه إنما ترك
الخبر منصوبا مع التقديم محافظة على بقاء المعنى مع التأخير، وذلك أنه
إذا قال: وإذ ما بشر مثلهم، فهذا مدح صريح كما تقول: ما أحد مثل
زيد، فلو قدمه مرفوعا فقال: وإذ ما مثلهم بشر، لا وهم أن "مثلهم"
مبتدأ و"بشر" خبره، فكان [يكون] ^(٧) قد أثبت لهم مماثلا، ونفى
عنهم البشرية، وهذا يحتل أن يكون^(٨) زما، فلما^(٩) كان رفعه^(٨)
مقدما يوهم قلب المدح زما تركه^(١٠) منصوبا مع التقديم إحرازا
للمعنى المراد، وهو صريح المدح^(١١)، وهذا كلام حسن، إلا أنه
نقد^(١٢) عليه^(١٣) بأن المدح مفهوم مما قبل هذا^(١٤)، فقد ارتفع

- (١) انظر المقرب: ١٠٤/١ وانظر الحجة: ٣٣٢.
- (٢) الذاريات: ٢٣ وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وابن عامر
وحفص عن عاصم. السبعة: ٦٩.
- (٣) في "ح" "على النعت".
- (٤) في "ق" "ميني".
- (٥-٥) ساقط من "ح".
- (٦) "إلى الحجاج" ساقطة من "ح".
- (٧) تكملة من "ح".
- (٨-٨) ساقطة من "ق".
- (٩) في "ح" "فلو".
- (١٠) "ما تركه".
- (١١) انظر النكت للأعلم: ١٩٥ ونقل قول الأعلم هذا الشلوين في
حواشي المفصل: ٢٩٧.
- (١٢) ساقطة من "ق" لا تتكامل الورقة.
- (١٣) ساقطة من "ح".
- (١٤) قال الشلوين: ويضعف هذا أنه خرج عن اللغتين، لغة قومه
ولغة أهل الحجاز، إلا أن يكون الأمر علي ما قاله سيبويه،
فقوله في المسألة هو الصحيح لا غير. حواشي المفصل: ٢٩٧.

آخِيارَ الَّذِي تَخِيلُهُ أَبُو الْحِجَابِ أَلَّا يَعْلَمُ . (١)

وَأَيْضاً (٢) فَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ اللَّحْنِ مَحَافِظَةً عَلَى الْمَعْنَى

[أَصلاً] (٣) وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً مَا يَذْكَرُ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ (٤) : أَنَّ

"مِثْلَهُمْ" مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، لِأَنَّ إِضَافَتَهُ غَيْرَ مَحْضَةٍ وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ ،
كَأَنَّهُ قَالَ : وَإِنَّ مَا فِي الْوُجُودِ بَشَرٌ فِي حَالِ كُونِهِمْ شَبِيهَا بِهِمْ . (٥)

وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ مَحْذُوفًا وَلَا مَوْءِخْرًا ، وَهَذَا

وَإِنْ صَحَّ تَقْدِيرُهُ مَقْدَمًا فَإِنَّهُ مَحْذُوفٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَالْمَعْنَى لَا يَعْمَلُ
فِي الْحَالِ إِلَّا بِالْشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنْ "مِثْلَهُمْ" نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ كَأَنَّهُ قَالَ :

وَإِنَّ مَا فَوْقَهُمْ بَشَرٌ ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ "مِثْلَهُمْ" لَا يَعْرِفُ فِيهِ هَذَا
الْمَعْنَى (٦) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَصَلِّ : إِذَا جِئْتَ بَعْدَ خَبَرِ (٧) "مَا" بِأَسْمِينِ ، وَكَانَ

الْمَرْفُوعُ مِنْهُمَا قَبْلَ الْمَنْصُوبِ (٨) جَازَ ذَلِكَ مَطْلَقًا سِوَا مَا كَانَ الْمَنْصُوبُ

حَقِيقًا أَوْ سَبَبِيًّا ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ "مَا" وَ"لَيْسَ" كَقَوْلِكَ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا ،

وَلَا عَمْرُو سَائِرًا أَوْ سَائِرًا أَخُوهُ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْوَاوُ قَدْ عَطَفَتْ الْمَرْفُوعَ عَلَى الْمَنْصُوبِ .

(١) ساقطة من "ح" .

(٢) ساقطة من "ق" .

(٣) زيادة من "ح" و"ق" .

(٤) ساقطة من "ح" .

(٥) المقتضب : ١٩٢/٤ قال "وقد نصبه بعض النحويين ، ونذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغلط بين ، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتا مقاما ، وتضمير الخبر فتنبه على الحال مثل قولك فيها قائما رجلا .

(٦) هذا القول لابن السراج نقله الشلوبيين في حواشي المفصل : ٢٩٦

، النكت للأعلم : ١٩٦ إلا أن الأعلم لم يصرح أنه من قول السراج

وهو مذهب الكوفيين أيضا . الخزانة ١٣٠ / ٢ ورد الشلوبيين هذا

القول بمثل ما هنا . (٧) ساقطه من "ق" .

(٨) قبل المنصوب "مكانها في" ح "تمزق في الورقة ظهرت من خلاله في

التصوير كلمتان من الورقة السابقة "كقولك" ما زيد قائما مكانها في ح "تمزق في الورقة ظهر من خلاله بعض كلمات من الورقة السابقة .

المرفوع ، والمنصوب على سبيل التشريك في العامل المتحد ، ولا خلاف في هذا الأصل : أعني إذا اتحد العامل وتعدد المعطوف (١) ، وإنما اختلف الناس في تعدد المعطوف بتعدد العامل وليس هذا موضع بسطه ، فلوقدمت المنصوب على المرفوع جاز في باب " ليس " مطلقاً ، وأما في باب " ما " فإن كان من سبب الأول جازت المسألة على أن يكون المنصوب معطوفاً على المنصوب ، والمرفوع فاعلاً بالمنصوب كقولك : ما زيد قائماً ولا قاعداً (٢) أخوه ، (٣) ولا يكون على أن يكون المرفوع معطوفاً على المرفوع ، والمنصوب معطوفاً على المنصوب (٣) ، لا متناع تقدم المنصوب بما على مرفوعها خلافاً لباب ليس ، لأن الفرع لا يقوى قوة الأصل ، فإن كان المرفوع أجنبيّاً لزم قطع المعطوف واستثناؤه ، كقولك : ما زيد قائماً ولا قاعداً عمرو ، على أن يكون " قاعد " مبتدأ ، لاعتماده على حرف النفي ، وما بعده فاعل به سد (٤) مسدّ خبره ، أو على / أن يكون خبراً مقدماً وما بعده هو ١٤٧ المبتدأ ويكون ذلك في الوجهين معطوفاً على " ما " مع ما بعدها ، فيكون حرف " لا " للنفي لا لتوكيده ، لخروج هذا المعطوف على (٥) انسحاب النفي بما عليه ، ولا يكون على أن تكون الجملة معطوفة على الخبر ، لعدم الضمير ، وكذلك لا تكون الصفة إذا رفعت ما بعدها معطوفة على الخبر ، لارتفاعها بالابتداء ، وليست مما يمتنع أن يوءثر فيها العامل ، ويمتنع أن توءثر فيها " ما " ها هنا (٦) ، لعدم الضمير ، فلم يبق إلا الوجه الذي ذكرناه أولاً ، فأعرف ذلك (٧) وتأمله فإن فيه غموضاً (٨) ، وبالله التوفيق .

-
- (١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٧/١ .
(٢) في " ح " " سائراً " .
(٣-٣) ساقط من " ح " .
(٤) في " ح " " سار " .
(٥) في " ح " " عن " .
(٦) " ها هنا " ساقطة من " ح " .
(٧) " فأعرف ذلك " ساقطة من " ح " .
(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٩٧/١ .

مسألة : تقول (١) : ما زيد بقائم ولا قاعداً ، ولا قاعدٍ ، ولا قاعدٌ ، مثلثا ، فالخفض عطف على اللفظ ، والنصب عطف على [] (٢) الموضع والرفع مبنيٌّ على مبتدأ كأنه قال : ما زيد بقائم ولا هو قاعد .

مسألة أخرى : تقول (٣) ما زيد بقائم ولا قاعدٌ أبوه ، مثلثا (٤) أيضاً على أن يكون أبوه فاعلاً بقاعد ، مع وجه آخر في الرفع وهو : أن تكون الجملة مستأنفة ، أو عطفاً على الخير ، والذي يمنع (٥) من ذلك أن يكون المخفوض معطوفاً على المخفوض ، والمرفوع معطوفاً على المرفوع لوجهين في هذا الباب .

أحدهما : ما يلزم عليه من تقدم ما أصله أن يكون ثانياً على ما أصله أن يكون أولاً .

والوجه الثاني : ما يلزم عليه من العطف على عاملين . وافق الآخفش على الوجه الأول ، وخالف في الوجه الثاني ، فلماذا جازت المسألة على رأيه في باب ليس ، ومنعناها نحن (٦) في البابين معا ، فتفهم ذلك ، والله المستعان .

-
- (١) ساقطة من "ح" .
(٢) تكلمة من "ح" و"ق" .
(٣) ساقطة من "ح" .
(٤) في "ح" "مثلها" خطأ .
(٥) في "ح" "يمنع" خطأ .
(٦) في "ح" "ومنعها سيبيويه" .

باب نَعْمَ وَبَيْئَسَ

نعم وبئس فعلان متصرفان في أصل وضعهما ، يقال : نَعِمَ
الرجل يَنعِمُ ، إِذَا صار في نعيمٍ وطيبٍ (١) عيشٍ ، وبئس الرجل (٢)
يَبْئَسُ (٣) ، إِذَا صار ذا بؤسٍ ومرضٍ ، ثم نقلًا عن أصلهما وَضَعْنَا معنى
المدح والذم فصارا لذلك يدلان على معنى في غيرهما ، فأشبهها بذلك
الحروف فنمعا التصرف. (٤)

وأتفق البصريون وطائفة من الكوفيين على فعليتهما بدلالة لحاق
تاء التانيث الساكنة الدالة على تانيث المرفوع بهما ، وبما حكى من
اتصال الضمير المرفوع البارز بهما ، وهذان من أحكام الأفعال. (٥)
ونذهب الفراء وطائفة [] معه [] من الكوفيين إلى أنهما
آسمان بدليل (٦) دخول حرف الجر عليهما في نحو قولهم : ما هي بنعم
آلود ، وعلى بئس العير ، وحرف الجر (٨) من خصائص الأسماء (٩) ، ولا
دليل في ذلك لاحتمال أن يكون دخول حرف الجر (١٠) عليهما ، على
تقدير موصوف حذف لفهم المعنى كما قالوا : (١١)

- (١) في "ق" "وأطيب".
- (٢) ساقطة من "ح".
- (٣) ساقطة من "ق".
- (٤) انظر الملخص ١٤٤/١ والكافي ٢١١/١ .
- (٥) في "ح" " . . . من اتصال الضمير المرفوع البارز به وذلك كله من أحكام الأفعال". وهذا نحو ما حكاه الكسائي والأخفش : نعمنا رجلين ، ونعموا رجالا . شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٦٧ والمساعد ١٢٠/٢ وانظر المسألة في الكتاب ٣٦٦/٣ ، والإنصاف : ٩٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، وشرح ابن عصفور ٦٠٦/١ ، ومنع ذلك سيبويه وغيره ، انظر الكتاب ١٧٩/٢ .
- (٦) زيادة من "ح" و"ق".
- (٧) في "ح" و"ق" بدلالة " . (٨) في الأصل "الجار"
- (٩) انظر معاني القرآن للفراء ٥٦/١ ، ٥٧ .
- (١٠) في الأصل : "الجار".
- (١١) الرجز مجهول القائل وتماه : * ولا مخالط الليان جانبه * وانظره في الكامل ٣٨٣/١ والخصائص ٣٦٦/٢ وأمالى ابن السجري ٤٨/٢ ، والخزانة ١٠٦/٤ .

* وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبُهُ *

وَأَلَّضُ : وَاللَّهُ مَا زَيْدٌ بَرَجَلٌ نَامٌ صَاحِبُهُ ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَا هِيَ بِنَعْمِ
أَلَّوْدٍ ، أَيْ مَا هِيَ بِوَلَدٍ نَعْمِ أَلَّوْدٍ ، وَعَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ [أَيْ عَلَى عَيْرِ بَيْتِ
الْعَيْرِ ، فَالْأَصْحَحُ مَا قَلْنَاهُ أَوَّلًا عَنْ الْبَصْرِيِّينَ ^(١) بِالذَّلَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ،
وَلَرَفَعَهُ الْفَاعِلُ ، وَلَيْسَ مِنْ قَبِيلٍ مَا يَرْفَعُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلًا كَمَا تَقْدُمُ ^(١) ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : ثم فاعلهما لا يكون غالباً إلا مقروناً بالألف واللام ، أو
مضافاً إلى ما هما فيه ، أو مضمرًا على شريطة التفسير ، كل ذلك على طريقة
الجنس كقولك [في الأول] ^(٢) نعم الرجل زيد ، و [في الثاني] ^(٣) :
نعم غلام الرجل زيد ، و [في الثالث] ^(٤) نعم رجلا زيد ، وهذا
هو الأصل الفصح في كلام العرب ^(٥) ، وقد أُجْرِيَ الْعِلْمُ الْمَقْرُونُ ^(٦) بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ هَذَا الْمَجْرِيُّ كَمَا قَالُوا : بَيْتِ الْحِجَابِ حِجَابُ بَنِي يَوْسُفَ ، وَأَسْتَعْمَلُوهُ أَيْضًا
نَكْرَةً كَمَا قَالُوا ^(٧) :

فَنَعْمُ صَاحِبِ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبِ الرِّكْبِ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَا
وَقَالُوا : الزيدان نعمتا رجلين ، والزيدون نعموا رجالا ، فأبرزوا ^(٨) الضمير
المرفوع في التثنية والجمع مع تفسيره بالنكرة المغنية من إيراده ، وهذا
كله شأن ، وأوجه ما ذكرناه أولاً ^(٩)] وقالوا نعم القليل قتيلاً

-
- (١-١) ساقط من "ق" .
(٢) (٣) (٤) تكلمة من "ق" .
(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور = / ٦٠٠ .
(٦) في "ق" "مقرونا" .
(٧) البيت لكثير بن عبد الله النهشلي ، المعروف بابن الفريفة ، وقيل
لحسن رضي الله عنه . وهو في الإيضاح : ٨٥ وشرح ألفية ابن
معطي لابن القواس : ٩٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤١/٧
وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١ والخزانه ٠١١٧/٤ .
(٨) في "ق" "فأظهروا" .
(٩) ما بين المعقوفين تكلمة من "ح" و "ق" .

أصلح الله به بين فئتين (١) ، على سبيل التوكيد ، وهو قليل .

هذه طريقة المحققين ، أعني أنّ مرفوع نعم وبئس موضوع للجنس بكماله (٢) ، وأعترضه بعض المتأخرين ، بأنه لو كان كذلك لوجب ألاّ يثنى ولا يجمع ، لأنّ حقيقة التثنية والجمع ضمّ الشيء إلى مثله أو أمثاله ، والجنس بكماله ليس له مثل ولا أمثال فيقبل ذلك ، فتثنيته وجمعه ممنوعان عقلاً ، بل كان ينبغي أن يطابق مرفوعهما بالجنس لو كان موضوعاً له بكماله . (٣)

قال : والصواب أن الألف واللام إشارة إلى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك : اذهب إلى المسجد ، إذا لم يكن بينك وبين مخاطبك مسجد معهود في الوجود ، ولهذا وجب أن يكون المقصود بالمدح أو الذم مُطلقاً (٤) ، والله أعلم .

والصواب ما عليه الجمهور من أن مرفوع هذين الفعلين موضوع للجنس بكماله ، والدليل على ذلك أنه لو كان لا يراد به استغراق الجنس لم يقيد بالألف واللام ، فلما قيد بالألف واللام علماً أن ذلك لمعنى يختص بها وضعاً ، وهو استغراق الجنس المناسب للمعنى (٥) نعم وبئس ، وهو المدح العام والذم العام ، ليقترن عموم بعموم (٦) ، ولولا أن هذا

(١) قاله الحارث بن عباد لما قتل مهلهل ابن أخيه بجيراً في الحرب التي كانت بين تغلب وسكر أبيّ وائل . انظر فصل المقال : ٣٠٥ والخزانة ٤٢٣/١ ، والملخص ٤٤٧/١ .

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي ٩٧٠ وشرح الجمل لابن الضائع : ٣٤ .

(٣) من قال بذلك أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو منصور الجواليقي ، والشلوبين الصغير ، التذييل والتكميل ١٢٧/٣ وجمع الهوامع ٣١/٥٠ وانظر المسألة في شرح ألفية ابن معطي ٩٧٠ .

(٤) في الأصل و " ح " مطبقاً .

(٥) في الأصل " معنى " .

(٦) في " ح " " العموم " خطأ ويمكن أن تكون " بالعموم " وهو قول الزجاج انظر شرح الفصل لابن يعيش ١٣٠/٧ .

مقصود لكان فاعلها كفاعل / سائر الأفعال ، وهذا ظاهر ، والله أعلم . ١٤٨

والجواب عن الشبهة التي أوردتها المعترض أن التثنية والجمع مصروفان إلى تفصيل الجنس بكماله اثنين اثنين أو جماعة جماعة ، بيانه أنك إذا قلت نعم الرجلان الزيدان فإنك قاصد إلى مدح الجنس بكماله المجمعول رجلين رجلين ، ثم ذكرت الزيدين من بين كل اثنين ، على سبيل التخصيص وإذا قلت نعم الرجال الزيدون ، فإنك قاصد إلى مدح الجنس بكماله المجمعول جماعة جماعة ، ثم ذكرت الزيدين من بين كل جماعة على سبيل التخصيص ، وهذا واضح . والله أعلم .

مسألة : إذا تقدم المخصوص كان مبتدأ خبره ما بعده بلا خلاف ، وإذا تأخر كذلك على ظاهر [كلام] (١) سيبويه وقدم الفعل للأهتمام بمعناه ، وجوز الفارسي وغيره بناءه على مبتدأ على تقدير سوء ال ، وهو مشكك من جهة أن السوء ال إنما هو على تقدير استقلال السوء ال عنه ، ولا معنى لقوله ابتداء : نعم الرجل ، عند المخاطب أصلا ، فلا يتصور استقلاله من جهة المعنى ، وإذا كان كذلك لم يستقم ذلك الوجه ، وإذا لم يستقم تعيين الأول إلا أن يكون قوله : نعم الرجل ، بعد جري ذكر المخصوص ثم حضر من لم يسمع ذكره فقال : من هذا الذي يثنى عليه ؟ فقال له : زيد ، أي هو زيد فعلى هذا الوجه يتصور ذلك ، فإطلاق القول بالجواز خلف . والله أعلم .

-
- (١) زيادة في "ح" وانظر الكتاب ١٧٨/٢ ، ابن يعيش ١٣٤/٧-١٣٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢ .
(٢) انظر الإيضاح ٨٥-٨٧ والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٧/١-٣٦٩ .
(٣) انظر الكافي : ٢١٤/١ .

مسألة : لا خلاف أن تكرر الأسم بلفظه يعطى من الربط ما يعطيه الضمير ، وأما التكرار بالمعنى فيعزى إلى الألفوخ ، وأفسدوا عليه وجوه (١) استدلاله (٢) ، ويلزمهم القول به في نحو : زيد نعم الرجل وبيانه أن المرفوع بنعم جنس يعم زيدا وغيره ، وهذا تكرر بالمعنى . والله أعلم .

فصل (٣) : ثم اختلف في إعراب الأسم المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر عن الجملة ، فقيل إن مذهب سيبويه ارتفاعه بالابتداء والجملة التي قبله في موضع خبره ، وقيل إنه مبني على مبتدأ محذوف لأنه كان جواباً سوء ال محقق أو مقدر كأنه لما قال : نعم الرجل ، قيل له : من ذا الذي تثني عليه فقال في الجواب : زيد ، أي هو زيد .

وأما إذا كان هذا المخصوص مقداً على الجملة فلا خلاف أنه رفع بالابتداء وأن الجملة في موضع خبره ، والرباط بين هذا الخبر وما أخبر به عنه أسم الجنس ، لأن دراج المخبر عنه في جملة الجنس ، فقام ذلك مقام الضمير فحصل الربط . (٤)

مسألة : كان الأصل أن يكون هذا الفعل مسنداً إلى المخصوص بالمدح أو الذم ، ولكن عدلوا عن ذلك وأسندوه إلى الجنس المندرج المخصوص في

(١) " أفسدوا عليه وجوه " مطموسة في " ق " .

(٢) في " ق " الاستدلال .

(٣) هذا الفصل جميعه ساقط من " ح " وفيه إعادة لما سبق في إحدى

المسائل المتقدمة قريباً من (٤) إنما كان أسم الجنس قائماً مقام الضمير ، لأن زيدا في قولك : نعم

الرجل زيد ، أحد أفراد هذا الجنس المفهوم من الرجل . وانظر المسألة في الكافي : ٢١٣ .

جملته (١) ، تنبيهاً على أن هذا المخصوص قد اجتمع فيه ما افترق في
آحاد الجنس ، وبيان (٢) ذلك أن "نعم" مستوفية لجميع خصال المدح ،
وبئس مستوفية لجميع خصال الذم ، وكأنك إذا قلت : نعم الرجل زيد
أخبرت أن زيدا قد استوفى جميع الخصال التي افتردت في جميع أفراد
الجنس المسند إليه الفعل ، الذي يراد به المدح أو الذم .

ثم إن هذا المخصوص لا يكون إلا من جنس (٣-٣) المرفوع بنعم
وبئس كقولك (٣-٣) : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، فإن جاء ما ظاهره
أنه على خلاف هذا الأصل لزم التأويل ، مثال ذلك ما قيل في قوله
تبارك وتعالى * بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله * (٤) فقوله
تعالى : "الذين" إن كانت في موضع خفض على الصفة للقوم فلا إشكال ،
إلا أن المخصوص محذوف [تقديره بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله
هذا المثل] (٥) .

وإن كان في موضع رفع على أنه المخصوص بالذم ، كان ظاهره
الخروج عن الأصل المذكور ، لأن هذا المخصوص ليس من جنس المثل ،
فإما أن يقال : [إن] (٦) المسألة من باب حذف المضاف وإقامة
المضاف إليه مقامه ، كأنه قال : بئس مثل القوم الذين ، وإما أن يقال :
جعلوا من جنس المثل مبالغة كما تقول : صار زيد مثلاً يتمثل (٧) به
والله أعلم بذلك . (٨)

- (١) في "ح" "المندرج هو في جملته .
(٢) في "ح" "بيان" بدون عاطف .
(٣-٣) في "ق" "المرفوع بنعم وبئس اعتباراً بالجنس فالخصائص
كقولك " . ولعل في العبارة إتحافاً .
(٤) الجمعة : ٥ .
(٥) تكملة من "ق" .
(٦) زيادة من "ق" .
(٧) انظر شرح ابن يعيش : ١٣٧/٧ - ١٣٨ .
(٨) ساقطة من "ح" .

مسألة : نعم ويئس وزنهما أصلاً فَعِلَ كَصَحِكَ ، وثانيهما حرف حَلَقِيّ ، وكل ما كان هكذا ففيه أربع لغات مطلقاً ، أسما كان أوفعلا ، وهي الأصل والتسكين منه ، والإتباع ، والتسكين منه . (١)

قال سيبويه : وما كان على مثال فعيل وثانيه حرف حلقي (٢-٣) كرحيم ، ولثيم ، وسعيد (٢) ففيه لغتان الأصل والإتباع ، وما كان على مثال "فَعُلَ" أو [على مثال] (٤) فَعِلَ فلغتان ؛ أحدهما (٥) الأصل ، والثانية (٦) التّسكين نحو: ظرف وظرف ، وعلم وعلم (٧) . والله أعلم . فصل : ثم قال : (وتقول : نعمت المرأة هند) (٨) إلى آخره .

إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى مَوْءَنْثٍ حَقِيقِي التَّأْنِيثِ / لَزِمَتْ ١٤٩
العلامة مع عدم الفصل غالباً ، وهذا الحكم مطرد في جميع الأفعال إلا
نعم ويئس ، فإنّهما مخالفتان لسائر الأفعال ، في أنّهما إذا كانا مسندين
إلى موءنث حقيقي التّأنيث وكان ظاهراً ، فأنت مخير في إثبات العلامة
وإسقاطها كقولك نعمت المرأة ، ونعم المرأة هند .

(١) الكتاب : ١٠٧/٤ وانظر التسهيل : ١٢٦ ، المساعد ١٢١/٢ -

١٢٢ ، وألسان "نعم" ٥٨٦/٢ - ٥٨٧ .
(٢-٢) في "ح" نحو رحيم ورحيم ، وشعير وشعير "وقد وقعت هذه
الفقرة بعد قوله " . . . لغتان الأصل والإتباع ، وليست إلا مثله

التي هنا في الكتاب ١٠٧/٤ .
(٣) في الأصل و "ق" "كريم" خطأ .

(٤) زيادة من "ح" .

(٥) (٦) ساقطة من "ح" .

(٧) انظر قول سيبويه في الكتاب ١٠٧/٤ - ١٠٨ .

(٨) الجمل : ١٢٢ .

واختلف في التوجيه ، فقال أبو القاسم : علة ذلك عدم التصرف ،
واعترض بليس فإنها مثلها في عدم التصرف ، فلو كانت العلة في جواز
الوجهين عدم التصرف لم يفرق بينهما وبين ليس ، وقد رأينا ليس على
حكم سائر الأفعال ، في لزوم العلامة على الوجه المذكور ، فدل على أن
العلة في جواز الوجهين في نعم وبيس غير ما ذكره ^(١) أبو القاسم ، وكان
يمشى لنا في مجالس المذكرات أن " ليس " وإن كانت غير متصرفة من
جهة ^(٢) لفظها ، فإنها متصرفة في معناها تصرف الأفعال بخلاف
نعم وبيس ^(٣) ، وهو ^(٤) منتزَع من قول سيبويه ، في باب من أبواب
الاشتغال ، فهذا انفصال عن أبي القاسم ، يمكن أن يكون أراد ،
وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

وقال بعض [حذاق] ^(٥) المتأخرين منفصلاً عن أبي القاسم
إنه يمكن أن يكون أراد التنبيه على ضعف نعم وبيس وأنحطاطهما عن قوة
الأفعال ، وذلك أنهما لا يتصرفان في أنفسهما ولا في معمولهما ، فغلب
عليهما شبه الحرف من هذا الوجه ، فأجريا مجرى الحروف في عدم إلحاق
العلامة ، وذلك أن معمولهما مقصور على شيء بعينه قد تقدم تفسيره ^(٦) .

وأما ليس فإن معمولها غير مقصور على شيء بعينه ، فكان لها
من التصرف في المعمول ما ليس لنعم وبيس ^(٧) فلذلك جاز الوجهان

-
- (١) في "ح" "ذكرناه" خطأ .
(٢) ساقطة من "ق" .
(٣) "بخلاف نعم وبيس" ساقطة من "ق" .
(٤) في "ح" "وهذا" .
(٥) زيادة من "ح" وكتب أمامها في هامش الأصل عن نسخة أخرى :
"يعني الشلوين" .
(٦) "قد تقدم تفسيره" ساقطة من "ح" .
(٧) في "ح" "وليس" .

نعم وبئس ، ولزم أحدهما في ليس ، لأنهما أقوى منهما بهذا النظر ،
والله أعلم .

وقال الأستاذ أبو الحسين في بعض تقييده : إنه (١) إنما
جاز فيهما (٢) الوجهان اعتباراً بأن فاعلهما مقصور على اسم الجنس ، وأسم
الجنس فيه التذكير والتأنيث ، إذا كان واقعاً على مؤنث ، فلذلك جاز أن
يقال : نعم المرأة هند بإسقاط (٣) العلامة اعتباراً (٤) بالجنس . (٥)

(٦) فالحاصل في توجيه إسقاط العلامة - في نحو : نعم المرأة

هند - أربعة أوجه :

أحدها : عدم التصرف مطلقاً .

الآخر : عدم التصرف من جهة اللفظ .

والثالث : عدم التصرف من جهة اللفظ والمعمول .

والرابع : الاعتبار بتذكير الجنس ، والله أعلم بصواب ذلك . (٦)

-
- (١) ساقطة من " ح " .
(٢) ساقطة من " ح " .
(٣) في " ق " " نعم المرأة هي هند " .
(٤) في الأصل و " ق " " اعتباراً " منصوب .
(٥) وفي المسألة قال ابن أبي الربيع في الكافي ٢١٤/١ " إذا كان
فاعل نعم مؤنثاً نحو : نعمت المرأة - هند - فأنت بالخيار في
إلحاق علامة تأنيث الفعل وإسقاطها ، فمن أثبتها ، فلائها
فعل أسند إلى مؤنث ، فصارت بمنزلة قامت هند ، ومن أسقطها
فقال : نعم المرأة هند فلائمرين ؛
أحدهما : أن نعم وإن كان فعلاً فهو شبيه بالحرف ودال على
معنى الحرف على حسب ما تقدم ، ولذلك منع التصريف فلم تلحقه
علامة التأنيث كما لم تلحق الحرف .
والثاني : أن فاعل نعم هنا الجنس وتساويته الجنس غير حقيقي ،
والمؤنث غير الحقيقي أنت فيه مخير نحو : * وأخذت الذين ظلموا
الصيحة * و " أخذ " في موضع آخر وما أشبه ذلك .
(٦-٦) ساقط من " ح " .

مسألة : المخصوص بالمدح والذم يلزم ذكره مع عدم العلم به
لوحذف (١) ، ويجوز حذفه مع [حصول] (٢) العلم به كقوله تعالى :
﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ ﴾ (٣) أَلَّا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهُ نَعْمَ الْعَبْدُ
أيوب؟ فلما أحاط العلم به جاء محذوفاً (٤) ، وهذا والله أعلم وإنما يكون
على أن يكون نعم العبد استثناءً بعد وقف (٥) ، وأما إن كان نعم
العبد بدلاً من قوله " صابراً " فإنه لا يحتاج إلى تقدير ذلك المحذوف ،
لأنَّ البديل في حكم الحصول في موضع المبدل منه ، ولو كان في موضعه لكان
" إِنَّا وَجَدْنَاهُ نَعْمَ الْعَبْدُ " وأصله قبل دخول " وجد " وهو نعم العبد
، وهو نعم العبد ، كقولك : زيد نعم الرجل ، وقولك زيد نعم
الرجل ، ليس (٦) على تقدير محذوف بعد نعم الرجل ، فكذلك هذا
والله أعلم .

(١) انظر الكتاب ٢/١٧٦ .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) سورة ص ٤٤ .

(٤) في " ح " وهامش الأصل عن نسخة أخرى " حصل " .

(٥) " جاء محذوفاً " في " ح " و " ق " حذف .

(٦) انظر القطع والائتناف : ٦١٤ .

(٧) ساقطة من " ح " .

باب حبذا

اختلف الناس في حبذا زيد ، على ثلاثة أقوال :
أحدها : أنه بمنزلة نعم الرجل زيد ، فكما أن نعم فعل ماض
والرجل فاعل وزيد مبتدأ خبره في الجملة مقدم (١) ، أو خبر مبتدأ مضمرة ،
فكذلك "حب" فعل ماض و"ذا" فاعل و"زيد" مبتدأ خبره في الجملة
أو خبر مبتدأ محذوف (٢) ، وهذا القول منقود من أربعة أوجه :

أحدها : (٣) امتناع تثنية هذا الفاعل وجمعه وتأنيته .
والثاني : امتناع الفصل بين الفعل والفاعل (٤) بظرف أو مجرور .
والثالث : اتفاق المختلفين على كتيبه متصلا .
والرابع : جواز (٥) تقديم المخصوص بالمدح على المنصوب ،
ولو كان بمنزلة نعم لآمتنع تقديم المخصوص (٦) على المنصوب ، كما يمتنع
ذلك في باب نعم [وَالله أعلم] .

(١) هو اختيار الفارسي في البغداديات ٢٠١-٢٠٤ ، وبه قال ابن خروف في شرح الجمل له : ٨٧ ، وقال : "إنه مذهب سيبويه وأخطأ من زعم عليه غير ذلك ، وفي الكتاب ١٨٠/٢ "وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حب الشيء ولكن "ذا" و"حب" بمنزلة كلمة واحدة نحو : لولا ، وهو اسم مرفوع كما تقول : ابن عم فاعلم مجروراً ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حبذا ، ولا تقول حبذ ، لأنه صارع "حب" على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم ، لأنه كالمثل وهذا القول لسيبويه فهم منه كثير من النحاة أن "حبذا" مبتدأ ، وما بعدها خبر ، انظر الملخص : ٤٤٩/١ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٦١٠-٦١١ والتسهيل ١٢٩ ووالمسعود : ١٤٠/١-١٤١ وانظر في المسألة شرح ابن يعيش : ١٣٨/٧ وما بعدها .

(٢) في "ح" "مضمرة" .
(٣-٢) في "ح" "امتناع مطابقة هذا الفاعل للمدوح" .
(٤) "بين الفعل والفاعل" في "ح" بينهما .
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) في "ح" "لا يمتنع تقديمه على المنصوب" .

والقول الثاني : أن حبذا مركب غلب فيه جانب الفعل لتقدمه لفظاً (١) ، كما ركب الفعل مع الحرف في هلم ، فصار الجميع اسماً (٢) ، فكذاك / هذا ، فيكون قولك " حبذا " بمجموعه فعلاً [ماضياً] (٣) .
والمخصوص فاعل به .

وهذا منقود بأن التركيب لا يكون في الأفعال ، ولا في كل ما يجري مجراها [من الأسماء] (٤) ، فبطل هذا القول (٥) .
والقول الثالث : أنه مركب (٦) كهذا القول ، إلا أنه غلب فيه جانب الاسم لتأصله (٧) ، فصار الجميع اسماً واحداً في موضع رفع بالابتداء وخبره ما بعده ، وقد يجوز أن يكون خبراً مقدماً ، وما بعده هو المبتدأ (٨) ، والآول أولى ؛ لبقاء الكلام على الترتيب المؤلف ، وهذا القول الثالث أجودها ؛ لسلامته من الاعتراضات المذكورة [قبل] (٩) وعليه الحذاق من النحاة ، والله أعلم .

-
- (١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٠-٦١١ وهو مذهب الأخفش وخطاب ونسب إلى ابن درستويه . المساعد ١٤٢/٢ .
(٢) في الأصل "قسماً" .
(٣) زيادة من "ح" وستأتي في كلام الشارح .
(٤) تكلمة من "ح" و"ق" .
(٥) "فبطل هذا القول" ساقطة من "ح" .
(٦) "أنه مركب" ساقطة من "ح" .
(٧) في "ح" و"ق" "لتقدمه بالأصل" .
(٨) به قال المبرد ، وابن السراج انظر المقتضب ١٤٣/٢ ، والآصول ١١٤/١-١١٥ . وعمدة الحفاظ ٨٠١ ، والمساعد ١٤١/١ .
(٩) زيادة من "ح" .

فصل : فَإِنْ جِئْتَ بَعْدَ " حَبِذَا " أَوْ بَعْدَ الْمَخْصُوصِ بِنَكْرَةٍ
 مَنْصُوبَةٍ ، فَإِنْ كَانَتْ جَامِدَةً كَانَ إِعْرَابُهَا تَمْيِيزًا ، وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَقَّةً جَاوِزًا مَعَ
 ذَلِكَ وَجَهًا آخَرَ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ حَالًا ، وَهُوَ أَجُودٌ مِنْ جِهَةِ الَّلَفْظِ (١) ،
 وَالتَّمْيِيزُ أَبْلَغُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى . وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَلْزَمُ ، بِخِلَافِ
 التَّمْيِيزِ فِي بَابِ نَعَمٍ ، فَإِنَّهُ هُنَاكَ لَازِمٌ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ (٢) لَا يَعْقُلُ
 مَعْنَاهُ إِلَّا بِذَلِكَ الْمَفْسَّرِ ، فَافْهَمْ ذَلِكَ (٣) . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

مسألة (٣) : الْأَصْلُ فِي " حَبِذَا " هَا هُنَا " حَبِذَا " بِضَمِّ الْعَيْنِ
 أَيْ صَارَ حَبِيبًا ، وَلَيْسَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (٤) فَعْلٌ مُضَعَّفٌ الْعَيْنِ
 إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَلْفَاظٌ ، حَبِيبٌ وَكَبِيبٌ ، وَشَرُّرٌ يَا رَجُلَ (٥) وَمِنْ نَادِرِ
 الْعَرَبِيَّةِ الْأَسْتَفْنَاءُ بِالْمَفْعُولِ مِنْ حَبِّ الثَّلَاثِي عَنْهُ مِنْ أَحَبَّ الرَّبَاعِي ،
 وَالْأَسْتَفْنَاءُ بِالْفَاعِلِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ عَنْهُ مِنَ الثَّلَاثِي تَقُولُ : أَحَبَّ يُحِبُّ فَهُوَ
 مَحْبُوبٌ ، وَحَبِيبٌ فَهُوَ مَحْبُوبٌ ، وَمَحَبٌّ هُوَ الْفَاعِلُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ ، وَمَحْبُوبٌ هُوَ
 الْمَفْعُولُ مِنَ الثَّلَاثِي ، وَقَدْ جَاءَ الْمَفْعُولُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ عَلَى وَجْهِ النَّدْوَرِ (٦)

- (١) إِنَّمَا كَانَ أَجُودَ ، لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي أَحْوَالِ الْأَشْتِقَاقِ ، وَأَنْظُرْ بِسَطِّ
 الْمَسْأَلَةِ فِيمَا يَأْتِي ص ٥٥٢ .
 (٢-٣) فِي " ح " " لَا يَعْقُلُ مَعْنَاهُ إِلَّا بِهِ " .
 (٣) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كُلُّهَا هِيَ وَقَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ التَّالِي وَشَرْحُهُ وَقَعَتْ فِي
 " ق " فِي نَهَايَةِ الْبَابِ وَلَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا شَيْءٌ أَنْظُرْ ص ٥٥٤ .
 (٤) سَاقَطَ مِنْ " ح " .
 (٥) فِي الْأَصْلِ " إِلَّا لَفْظَانِ حَبِيبٌ وَكَبِيبٌ يَا رَجُلَ " وَمَا أُثْبِتَ مِنْ
 " ح " وَمِنْ هَامِشِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ أُخْرَى ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الَّتِي
 سَاقَطَتْ ، ذَكَرَ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي كِتَابِ لَيْسَ : ٧٣ أَنَّهُ لَيْسَ فِي
 كَلَامِ الْعَرَبِ مَا جَاءَ مِنَ الضَّمْعِ عَلَى فَعَلْتِ إِلَّا قَوْلُهُمْ : " كَبِيبٌ
 يَا رَجُلَ . . . وَقَوْلُهُمْ : عَزَّزْتَ الشَّاةَ إِذَا قَلَّ لَبْنُهَا . وَذَكَرَ الْأَسْتَاذُ
 عَبْدُ الْغَفُورِ فِي تَحْقِيقِهِ لِهَذَا الْكِتَابِ أَنَّ ابْنَ خَالَوَيْهِ تَسَرَّعَ فِي هَذَا الْحُكْمِ
 وَأَنَّ هُنَاكَ أَفْعَالًا أُخْرَى هِيَ : حَبِيبُ الرَّجُلِ ، وَشَرُّرٌ ، وَدَمٌ .
 أَنْظُرْ مَقْدِمَةَ لَيْسَ ص ١٩ .
 (٦) أَنْظُرْ الْخَزَانَةَ ١ / ٥٤٠ .

(١) - ومنه قول عنزة (٢) :

ولقد نزلت فلا تظني غيرهُ^{١٥} مني بمنزلة المحبِّ المكرم^(١)

والله أعلم .

وأما قول أبي القاسم : (ويرفع النكرة) (٣)

فلا بد أن يريد : ويرفع المعرفة (٤) والنكرة المخصوصة ؛

(٥- لأنه لا معنى في رفعه النكرة المحضة^(٥) ، (٦- فتفهم ذلك

والله المستعان . (٦)

إملاء^(٧) آخر ، وفيه كلام مع ابن مالك في المسألة : اختلف

الناس في إعراب "حبذا زيد" على أربعة مذاهب :

أحدها : أن "حبذا" أسم مركب في موضع رفع بالابتداء

خبره (٨) ما بعده ، وهو ألا يظهر من كلام سيبويه والخليل ،

-
- (١-١) ساقط من "ح" و"ق" .
(٢) البيت من معلقة عنزة انظر شعره : ١٨٧ ، والمحتسب : ٧٨/١ ،
والمقرب ١١٧/١ والخزانة ٥٣٩/١ .
(٣) في الجمل : ١١٠ "ويرفع المعرفة" وينصب [النكرة] هكذا
بزيادة "ينصب" وهذه الزيادة من إحدى النسخ المعتمدة
في التحقيق ، وزيادتها خطأ وهذه الزيادة لم تثبت في الجمل :
١٢٢ بتحقيق ابن أبي شنب وما نقله المؤلف هنا تصرف
فيه تصرفا لا يخل بالمعنى إذ إنه أتى بكلمة "يرفع" وهي
ليست في الجمل .
(٤) ساقطة من "ح" .
(٥-٥) في "ح" "لأنه لمعنى لرفع النكرة المحضة" .
(٦-٦) ساقط من "ح" .
(٧) من هنا إلى نهاية الباب ساقط من "ح" .
(٨) في "ق" "وخبره" .

وإليه ذهب المبرّد وابن السراج ، وابن جنّي ، والزجاجي (١) في الجمل ،
وصاحب الدرّة (٢) وابن عصفور ، ونحاة سبته^{١١٥١} ، وهو الصحيح خلافا لمن
خالف .

والثاني : أن "حبذا" فعل وفاعل غير منتقل عن إعرابه
الأصيل ، والمخصوص بعدهما بمنزلة بعد نعم وبئس ، إما مبتدأ ،
والجملة خبر مقدم ، وإما خبر ابتداء مضمّر ، وهو قول الفارسي . وتبعه
على ذلك جماعة منهم ابن مالك ، وقال : إنه الصحيح وأفسد القول بغيره
وسياّتي بيان الراجح والمرجوح ، بحول الله تعالى .

والثالث : أنه فعل وفاعل كما تقدم ، إلا أن المخصوص بدل من
فاعل "حب" وهو "ذا" .

والرابع : أن "حبذا" كلف فعل ، كأنه لما ركب "حب" مع
"ذا" تركيب مزجٍ وخلطٍ غلب جانب الفعل ، وأميت جانب الأسم ،
فوجب أن يكون "حبذا" فعلا ماضيا ، وفاعله المخصوص بالمدح والكلام
في التمييز يأتي أخيرا (٤) إن شاء الله تعالى .

الترجيح : قال ابن مالك : الصحيح أن "حبذا" فعل وفاعل
ولكنه جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة ، وقال : إن هذا هو اختيار
الفارسي ، وابن برّهان وابن خروف ، قال : وهو ظاهر كلام سيبويه .

-
- (١) في "ق" "الزجاج" خطأ .
(٢) "الدره" مطموسة في "ق" وانظر الفصول الخمسون : ١٧٨ .
(٣) سبق تخريج ذلك ص ٥٦٩ فما بعدها
(٤) انظر ص: ٥٥

قال ابن خروف : وأخطأ من قال غير ذلك ^(١) ، قال ابن مالك : ولا يصح
القول بأن "حبذا" اسم مبتدأ ؛ لأن قائله مقرب فعلية "حب" وفا عليه
"ذا" قبل التركيب ، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا ^(٢) معنى ولا لفظاً ،
فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه ، كما وجب بقاء حرفية "لا" وأسمية ما ركب
معها في نحو : لا غلام لك . ^(٣)

قلت : هذا سهوٌ يدلّ تغيراً بعد التركيب معنى ولفظاً ، أما تغيير
المعنى فإنهما نقلتا من باب الخبر إلى باب إنشاء المدح ، ألا ترى أن
معناه حاصل في زمن ^(٤) النطق به ، ولم يكن كذلك في أصل وضعه ،
وأما تغيير ^(٥) اللفظ فبإلاقتصاره به على الحالة السابقة ، وهي
حالة إفراد اسم الإشارة ، وتذكيره ، وإلاقتصاره بالشيء على أحد الجائزات ^(٦)
يسمى تغييراً ، وقد أشار الفارسي في النصف الثاني من الإيضاح إلى نحو
هذا .

وأما مسألة : " لا رجل " فمفارقة لمسألتنا ، لأنها جواب لمن
قال : هل من كذا ؟ وحقّ الجواب أن يطابق السوء ال ، والذي يشبه
مسألتنا " إن ما " في الجزاء ، فإن " إن " كانت قبل التركيب ظرفاً / ١٥١
ثم صارت بالتركيب حرفاً في رأى سيبويه ^(٧) ، وقد تغير اللفظ والمعنى ،

-
- (١) وانظر تخريج قول الفارسي وابن خروف وسيبويه فيما سبق
ص ٥٩٢ هـ أ
- (٢) في الأصل " لم يتغير " بالإفراد والمثبت من " ق " .
- (٣) انظر شرح ابن مالك على التسهيل ١٩٦/٢ - ١٩٧ وانظر شرح الكافية
الشافية ١١١٥ وما بعدها ، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣ ب وما نقله
هنا عن ابن مالك فيه تصرف .
- (٤) في " ق " " زمان " .
- (٥) في " ق " " تغيير " .
- (٦) مطموسة في الأصل .
- (٧) الكتاب : ٥٧/٣ .

أما تغيير اللفظ فكان أسما مضافاً إلى ما بعده ، فلما ركب مع " ما " صار غير مضاف ، وهذا تغيير لفظ ، اعتباراً بأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فلما قُطِعَ عن الإضافة صار بمنزلة ما قطع منه بعضه .

وأما تغيير (١) المعنى فبالتحويل من حقيقة الأسمية إلى حقيقة الحرفية ، ومن المضي إلى الاستقبال .

وأما تفريقه بين " حبذا " وبين " إذنا " بأن تركيب " إذنا " لازم وتركيب " حبذا " غير لازم ؛ لجواز (٢) الأقتصار على حب عند العطف كقول ابن رواحة رضي الله عنه : (٣)

* فحبذا رباً وحبب دينا *

فغير مستقيم ، ومناقض لما قدم . أما كونه غير مستقيم فإن " حب " في قوله " وحبب دينا " أصل بناء وليس فرع " حبذا " ، وإنما هو من باب * كبرت كلمة * (٤) يراد به التمتع ، وليس ذلك مقصوداً على عطف أصلاً .

وأما كونه مناقضاً لما قدم من قوله : ولكنه جرى مجرى المثل ، ومعلوم أن الأمثال توءمى كما وقعت .

وقوله : ولا يفعل ذلك بأنما .

قلت : نعم ولا بحبذا ، فهما سواء (٥) في ذلك ، وهذا واضح

لمن تأمله .

-
- (١) في " ق " تغيير .
(٢) في الأصل " بجواز " والمثبت من " ق " .
(٣) البيت في ديوان عبد الله بن رواحة : ١٠٧ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٨٠٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١١١٦ ، والتذليل والتكميل : ١٧٢/٣ ب ، وجمع الهوامع : ٤٨/٥ .
(٤) الكهف : ٥ .
(٥) مطموسة في " ق " .

ثم قال : ولو كان "حبذا" مبتدأ كما قالوا ، لدخلت عليه نواسخ (١) الأبتداء كما تدخل على غيره (٢) من المبتدآت .

قلت : غاب عنه (٣) أنَّ "حبذا" لإنشاء معنى المدح ، ولا تدخل نواسخ الأبتداء على مثل هذا ، لأن ذلك يخرجها إلى باب الخبر المحض ، فيبطل (٤) معنى الإنشاء (٥) الذي وضع اللفظ له ، ولذلك لزم التقدير ، ويلزم على قوله ، إدخال النواسخ على "ما" التعجبية ، وعلى أسماء القسم المرفوعة بالابتداء ، ولا قائل بذلك ، فكان الزامه غير لازم .

ثم قال : وأيضا لو كان كذلك للزم إذا دخلت عليه "لا" أن يعطف عليه منفي بـ "لا" أخرى ، فكان يمتنع أن يقال : لا حبذا زيد ، حتى يقال : ولا المرضي فعله .

وهذا أيضا غير مستقيم ، لأن ما ألزمه لازم له ، وذلك أن المبتدأ إذا دخلت عليه لا ، وكانت غير عاملة لزم تكرارها نحو : لا زيد في الدار ولا في السوق ، وكذلك إذا دخلت على الفعل الماضي غير مراد به الدعاء لزم تكرارها أيضا نحو : لا تكلم زيد ، ولا سكت ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ (٦) .

وقوله : "كما يفعل بالمبتدأ الموهى معنى" ، غير صحيح ، لأن المبتدأ الموهى معنى مع غيره خبر ، محض ، و"حبذا" مع غيره لإنشاء معنى المدح ، فلذلك لا يلزم معها تكرار النفي ، فإذا لم يكن

-
- (١) مضمومة في "ق" .
(٢) هكذا في هامش الأصل و"ق" وفي متن الأصل "الخبر" ثم شطبها شطبا بسيطا .
(٣) يمكن قراءتها في "ق" "عليه" .
(٤) في "ق" "فبطل" .
(٥) في "ق" الإشارة .
(٦) القيامه : ٣١

فيما قاله كبير دليل على تصحيح ما ذهب إليه ، من كون " حبذا " باقيا على التركيب الأصيل ، كان الصحيح أن حبذا آسم مركب من آسم وفعل ، غلب فيه الآقوى على الأضعف ، لأن الآسم أقوى الكلم الثلاث ، فلذلك غلبت جهة الآسمية على جهة الفعلية ، وهو في موضع رفع بالأبتداء والمخصوص خبره .

هذا هو ظاهر كلام سيبويه ، ونصه : وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة " حب الشيء " ولكن " ذا " و " حب " بمنزلة كلمة واحدة نحو : لولا ، وهو آسم مرفوع ، كما تقول : يا بن عم ، فألعم مجرور ، ألا ترى أنك تقول للموءنث حبذا ، ولا تقول : حبذه ، لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك ، وصار المذكور هو الآلام ، لأنه كالمثل (١) ، فتأمل (٢) كلامه فإن الناس اضطربوا في فهمه ، ففهم أكثر حذاق العلماء منه (٣) أنه على ما ذكرت لك ، من أنه آسم مركب من آسم وفعل في موضع رفع بالأبتداء ، والمخصوص خبره ، وأنه في قوة قولك : المدوح زيد .

فأما قوله : إن حبذا بمنزلة " حب الشيء " فإنما يعني بذلك التركيب الأصيل المستقل .

وقوله : ولكن " حب " و " ذا " بمنزلة كلمة واحدة نحو : لولا ، يعني به التركيب العارض غير المستقل ، ولذلك شبهه (٤) بلولا ، وهذا كألنص فيما قلناه .

-
- (١) الكتاب : ٢ / ١٨٠ .
(٢) في " ق " فتدبر .
(٣) في الأصل " نفهم أكثر حبذا والنحويين العلماء منه " ثم ضيب الناسخ على " والنحويين العلماء " . وفي " ق " الحذاق العلماء .
(٤) في " ق " شبه .

وقوله : وهو أسم مرفوع يعنى أن " حبذا " أسم مرفوع ،

هذا مقتضى المساق .

وقوله : كما تقول : يا بن عم ، فالعم مجرور . يعنى في الأصل

، ثم ركب مع " أين " وصير بمنزلة كلمة واحدة ، كما قال في " حبذا " : إنه بمنزلة " حب الشيء " يعنى في الأصل ، ثم وقع التركيب من ذلك الأصل ، لأن كل مركب (١) لا بد أن يكون له أصل قبل التركيب ، ومن ذلك الأصل وقع التركيب ، والدليل على (٢) ذلك أن العرب تختلف في تركيب " يا بن أم "

و " يا بن عم " وعلى ذلك خلافهم / في إجرائهما في باب النداء مجرى

يا غلامي ، أو مجرى يا غلام غلامي ، فإجراؤه هما مجرى يا غلامي ، على قصد التركيب ، وإجراؤه هما مجرى (٣) يا غلام غلامي ، على قصد الإضافة وعدم التركيب ، فتأمل هذا ، فإنه غاب عن إدراك من جعل قوله : " فالعم

مجرور " دليلاً على أن " ذا " مرفوع في الحال " بحب " ، وإن كان قائله موثقاً بعلمه ، ولكن في غير هذه المسألة ، فهذا التنظير منه بين جداً ، (٤)

لأن حبذا كان في الأصل فعلاً وفاعلاً ، ثم وقع التركيب من ذلك الأصل ، وكذلك أين عم كان العم مجروراً بإضافة أين إليه (٥) ثم وقع التركيب

من ذلك الأصل ثم استدل على التركيب أنك تقول للمؤنث : حبذا ، ولا تقول : حبيذه ، يعنى أنه إنما لزم وجهاً واحداً وهو سابق الوجوه الممكنة

في الأصل بلحان التركيب ، هذا هو الظاهر . إلا أنه عليه (٦) ، بقوله : لأنه صار مع " حب " على ما ذكرت لك ، يعنى من التركيب الذى أعطاه

تشبيهه بلولا .

(١) " كل مركب " ذهب من " ق " لذهاب طرف الورقة .

(٢) " على " ذهب من " ق " لذهاب طرف الورقة .

(٣) في " ق " " إجراؤه هما على مجرى .

(٤) في " ق " " حبذا " خطأ .

(٥) ما بين المعقوفين من " ق " .

(٦) في الأصل " علمه " خطأ .

وأما قوله : وصار المذكر هو اللازم ، يعني أن التركيب إنما وقع مع سابق الوجوه الممكنة وهو الوجه ^(١) المذكور ، فلما وقع التركيب من ذلك الأصل ، تعذرت المطابقة للمخصوص لمكان التركيب ، فصار شبيها بالمثل ، على هذا ينبغي أن يحمل كلامه ؛ لأنَّ التشبيه ^(٢) بالمثل مقصور على "حبذا" لا على جملة الكلام ؛ لأنَّ المخصوص ليس مقصورا على ذات دون ذات ، وإن لم تحمله على ما ذكرته ظهر التناقض والتدافع في كلامه .

وأمتناع الفصل بين "حب" و"ذا" مطلقا دليل على التركيب المذكور ، لأنَّ شبهه بالمثل ثمرة الامتناع ، وإلا لزم الدور وإجماعهم أيضا على اتصالهما في الخط مشعرًا بالتركيب ، كما أشعر بالتركيب حذف ألف هلم ، وما كان راجعا إلى الخط خارج عن مناسبة الأمثال ، وهذا كله واضح بين لمن تأمله .

فأما من نسب إلى سيبويه أن "حبذا" باقٍ على التركيب الاصيل ، وأستدل على ذلك بقوله : إن حبذا بمنزلة "حب الشيء" وأستدل أيضا بقوله : فالعم مجرور ، فقد تقدم جوابه ، وأنه يعني بذلك أن هذا التركيب مسبق بذلك الأصل ، وإلا لم يستوف في النداء لغات غلام غلامي ، وما قلناه كافٍ في تفسيره . والله أعلم .

وأما القول بأنَّ حبذا بجملة فعل ماضٍ فاعله المخصوص ، فلا خفاءً بفساده ؛ لما يلزم عليه من تغليب الأضعف على الأقوى ، ولأنَّ التركيب لا يكون في الأفعال .

(١) في الأصل "الواحد" وما أثبت من "ق" ومن هامش الأصل عن

نسخة أخرى .
(٢) في الأصل "الشبيه" .

وأما قولهم : لا تحبّه ، فليس جارياً على حبذا ، وإنما هـو جار
على "حبّذ" (١) نحو : كلم وأما تقدم الفعل في اللفظ فليس فيه
ترجيح وتغليب (٢) ؛ لأنه معارضٌ بتقديم الأسم معنى . (٣)

وأما القول بأنّ "حبذا" فعل وفاعل ، والمخصوص بدل من
فاعل "حب" : فغير مستقيم ؛ لأنه يوجب أن يكون التقدير : حب زيد ؛
لأنّ البديل إمّا على تقدير تكرار العامل ، وإمّا على تقدير أن يحل الثاني
محل الأول (٥) ، وذلك لا يجوز ، كما لا يجوز في باب نعم وبئس ، وأيضاً
فامتناع المطابقة مانع من هذا الإعراب ، فإنّ زعم أنّ ذلك جار مجرّ
المثل ، فالجواب أنه إنّما أشبه المثل بسبب امتناع المطابقة بالشبه ،
فالمثل شرة الامتناع ، فلائّي شيء كان الامتناع ؟ فلا يحير جواباً ، إلا أن
يقول : للتركيب ، وهو القول الصحيح ، وصاحب هذا المذهب هو أبو جعفر
ابن الحاج (٦) ، من كبار أصحاب الشلوبين المحققين .

قال : ولجريانه ، مجرّ المثل امتنع بتقديم المخصوص على حبذا ،
ولولا جريانه مجرّ المثل لم يمتنع تقديمه ، كما لم يمتنع في باب نعم
وبئس .

قلت : "حبذا" هو الشبيه بالمثل ، ووجه شبهه به استعماله
على صورة واحدة في كلّ الأحوال ، فليس مثلاً وإنما هو شبيه بالمثل

-
- (١) في الأصل "حبذا" بالألف . خطأ .
(٢) في "ق" "لتغليب" .
(٣) فسّر ذلك في هامش "ق" بقوله : "أي في الوجود" .
(٤) "زيد" ذهبت من "ق" بذهاب طرف الورقة . (٥) أنظر المسألة فيما سبق ، ص ٢٠١ .
(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي يعرف بابن الحاج
قرأ على الشلوبين وأمثاله ، وله على كثير من الكتب ، أمال ، وإيرادات
وحواش ، ونقود ، كان يقول : إنّ امت يفعّل ابن عصفور في كتاب
سببويه ما شاء . مات سنة إحدى وخمسين وستمئة أو سبع
وأربعين . بغية الوعاة : ١ / ٣٥٩ - ٣٦٠ .

في الوجه المذكور ، فما الذي أشبه هذا الشبه ؟ ولا جواب عن هذا إلا
التركيب كما قلناه . (١)

وأما امتناع تقديم المخصوص ، فليس لكونه جاريا مجرى المثل كما
قال ابن الحاج ، لما قلناه ، ولأن المخصوص ليس من المثل في شيء ؛ لأنه
ليس مقصوراً على لفظ مخصوص ، والذي يشبه المثل إنما هو "حبذا" وحده
على الوجه الذي قلناه ، دون المخصوص ، والحال والتمييز .

وإنما منع تقديمه للزوم "حبذا" التصدير ، لما تضمنه من
معنى إنشاء المدح المتم به ، ولأنه يوهم التجريد للخبر المحض . (٣)

فصل : والمنصوب في هذا الباب على الجواز دون اللزوم ،
ولا يخلو أن يكون جامداً أو مشتقا ، فإن كان جامدا فعلى التمييز كقولك :
حبذا زيد رجلا ، وحبذا رجلا زيد ، والفرض تفضيله على / سائر
أفراد جنسه ، وإن كان مشتقا فوجهان : الحال والتمييز ، كقولك :
حبذا زيد راكبا ، وحبذا راكبا زيد ، وكل واحد منهما راجح مرجوح
، فالحال راجحة من جهة اللفظ ، وهو الاشتقاق ، وهو الأصل المعقود
عليه باب الحال ، مرجوحة من جهة المعنى ، وهو تقييد المدح بها .

- (١) في "ق" "قلنا" .
(٢) ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل : ١٧٥ / ٣ ب : إن المنع
من تقديم المخصوص على حبذا إنما هو ، لأن حبذا فرع عن نعم
وبئس ، فلا يكون فيها ما يكون في الأصل من وصف وتأکید وتقديم
وغير ذلك ، هذا مع أن تقديم المخصوص على نعم وبئس مرجوح وإن
كان جائزا . ونقل عن ابن مالك أن سبب المنع هو أن حبذا زيد
جارية مجرى المثل ، وما جرى مجرى المثل لا يغير ، وذكر فسي
الساعد : ١٤٣ / ٢ أن الأكثرين أغفلوا هذه المسألة ، فنبه
ابن بابشاذ على ذلك وعلل المنع باحتمال توهم كون "ذا" في
"زيد حبذا" مفعولا . قال وهو توهم بعيد .

والتمييز راجح من جهة المعنى وهو : إطلاق المدح وتفضيل
المدوح على سائر أبناء^(١) جنسه من الركبان ، مرجوح من جهة الاشتقاق ،
وهو على خلاف الأصل المعقود عليه باب التمييز^(٢) والفصل بين التمييز
والحال دخول " من " عليه إذا كان تمييزاً ، أو تقديره بفي من جهة
المعنى^(٣) إذا كان حالاً والله أعلم [بالصواب]^(٣)

-
- (١) في " ق " وهامش الأصل عن نسخة أخرى " أمراد " .
(٢-٢) في " ق " والفصل بين التمييز والحال ، أن تقديره من جهة المعنى
بمن ، إذا كان تمييزاً ، وتقديره بفي من جهة المعنى . الخ
وللعلماء في هذا المنصوب آراء متعددة ، فقال بعضهم إنه منصوب
على الحال لا غير ، وقال آخرون إنه منصوب على التمييز لا غير .
وفي البسيط لأبن العليج أنه مفعول لفعل مقدر بأعني ، وهو
غريب . التذييل والتكميل : ١٧٥ / ٣ والمساعد : ١٤٤ / ٢ .
(٣) زيادة من " ق " . وبعدها في هذه النسخة قوله : " مسألة الأصل
في حب " وقد تقدمت هذه المسألة ص : ٥٣١

باب الفاعلين / المفعولين

الَّذِينَ يَفْعَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ مِثْلَ مَا يَفْعَلُ بِهِ الْآخَرُ .
زاد سيبويه : وما كان نحو ذلك (١) ، وهذه الزيادة تعم
جميع مسائل [هذا] الباب ، والرسم الذي يَنْضِيطُ بِهِ الْبَابُ هُوَ أَنْ تَقُولَ :
إِعْمَالٌ هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ أَوْ أَكْثَرُ وَيَتَأَخَّرُ عَنْهُمَا مَعْمُولٌ أَوْ أَكْثَرُ (٢) ،
كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَامِلِينَ (٣) يَطْلُبُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى (٤) كَقَوْلِكَ : ضَرَبَنِي
وَضَرَبْتَ زَيْدًا ، فَقَدْ تَقَدَّمَ عَامِلَانِ هَا هُنَا وَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا مَعْمُولٌ وَكُلُّ وَاحِدٍ
مِنَ الْعَامِلِينَ يَطْلُبُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَالْأَوَّلُ يَطْلُبُهُ بِالْفَاعِلِيَّةِ ، وَالثَّانِي
يَطْلُبُهُ بِالْمَفْعُولِيَّةِ ، وَلَا يُمْكِنُ إِعْمَالُ عَامِلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ مَعَ اخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ
الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْعَامِلَانِ ، وَلَا مَعَ اتِّفَاقِهِ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ فِي إِعْمَالِ عَامِلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ
وَاحِدٍ إِذَا اتَّفَقَ الْإِعْرَابُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْعَامِلَانِ فِي نَحْوِ : قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ (٥) ،
فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يُمَكِّنْ ، لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِعْمَالِ أَحَدِ الْعَامِلِينَ فِي
الْمَعْمُولِ التَّأَخَّرَ عَنْهُمَا وَحَذَفَ مَعْمُولَ الْآخَرِ وَأَضْمَارَهُ عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

- (١) الكتاب : ٧٣/١ وذكر ابن خروف أنّ هذه الترجمة لا تعم الباب ،
وذكر أنّ أحسن التراجم ما ترجم به أبو الحسن بن الأَخْضَر . وهي :
باب الْعَامِلِينَ الَّذِينَ يَسُوغُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَعْمَلَ فِي
الْأَسْمِ ، لِتَقَدُّمِهَا عَلَيْهِ لِفِظًا وَتَعَلُّقِهَا بِهِ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى .
شرح الجمل : ٨٧ . وذكر ابن بَرِيْزَةَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لَهُ : ١٩٩/١
أَنَّهَا غَيْرُ عَامَّةٍ أَيْضًا ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ .
(٢) "أَوْ أَكْثَرُ" كَتَبَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَأَنَّهَا مِنْ نَسْخَةٍ أُخْرَى وَهِيَ
ثَابِتَةٌ فِي النُّسَخَتَيْنِ الْآخِرِيَيْنِ .
(٣) فِي "ح" وَ"ق" "كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا" .
(٤) هَذَا التَّعْرِيفُ ذَكَرَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ : ٦١٣/١ .
(٥) التَّسْهِيلُ : ٨٦ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٤٥٢/١ .

وإنما أشرنا بتعلق كل واحد من العاملين بالمعمول المتأخر
 عنهما من جهة المعنى، لأنه قد يأتي ما صورته صورة الأعمال وليس منه
 في شيء، لأنتفاء تعلق العاملين بالمعمول من جهة المعنى، ولهـذا
 (١) لم يجعل سيبويه قول امرئ القيس: (٢)

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
 من هذا الباب، لأن معنى البيت، لو كان سعياً لأدنى معيشة كفاني قليل
 من المال، ولم أطلب الملك. هذا حقيقة معناه (١). وقال الفارسي
 (٣) ومن إعمال الأول قول امرئ القيس (٣) وأنشد البيت، قال الأستاذ:
 ليس يريد بهذا مناقضة سيبويه، لأن معنى البيت [ولا بد على] (٤)
 ما قلناه، وإنما أراد الفارسي بقوله (٥) ومن إعمال الأول [أي] (٦)
 ومن دليل إعمال الأول فحذف المضاف (٥).

(١-١) في الأصل " قال في الكتاب : وأما قول الكندي :
 ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
 فليس من هذا الباب، يعني لأن قوله : ولم اطلب الملك . هذا
 حقيقة معناه ."

وفي " ق " قال في الكتاب : وأما قول الكندي :
 ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال ،
 فليس من هذا الباب ، يعني ، لأن قوله : ولم اطلب انما . . . الملك ،
 لأن معنى البيت : لو كان سعياً لأدنى معيشة لكفاني قليل من
 المال ولم اطلب الملك . هذا حقيقة معناه ."

(٢) انظر قول سيبويه في الكتاب : ٥٧/١ والبيت من قصيدة امرئ
 القيس التي تلى المعلقة في الشهرة، وهو في ديوانه : ٣٩ ،

والايضاح : ٦٧ ، والخزانة : ١٥٨/١ .

(٣) في الأصل " من هذا الباب قول امرئ القيس " وفي " ح "

" ومن باب إعمال الأول " فقط ، والمثبت يوافق نص الفارسي

في الايضاح : ٦٧ .

(٤) زيادة من " ح " و " ق " .

(٥-٥) في الأصل و " ق " ومن هذا الباب ، أي ومن دليل هذا الباب .

هذا المعنى أراد . والله أعلم " وانظر قول الأستاذ في الكفاني :

١٩٤/١ - ١٩٥ . وانظر حواشي المفصل للشلوبين : ٤٨ - ٤٩

وانظر المسألة في شرح المفصل لابن الحاجب ١٧١/١ .

(٦) تكملة مستفادة من الأصل و " ق " وبها يتضح المراد .

وسط ذلك أن هذا الباب جاء فيه الفصل بين الفعل وفاعله بجملة
أجنبية ، ^(١) وليس ذلك في شيء من كلامهم ، فأراد الفارسي زوال ما
يستوحش منه بمجيء الفصل بين الفعل ^(٢) والفاعل ^(٣) بجملة أجنبية
وهي غير ^(٤) باب الأعمال ^(١) ، ومجيء ذلك في باب الأعمال أسهل ، لأن
أصله أن يكون بتأويل المفاعلة ، فهذا المعنى أراد الفارسي والله أعلم .
وكان الأستان يحكى في بيت أمريء القيس طريقتين صحيحتين
مبنيتين ^(٥) على مأخذين متباينين ، فيكون مأخذ سيوييه على أن يكون
قوله : ولم أطلب عطفا على جواب " لو " ^(٦) فيكون ^(٧) معنى البيت
على ^(٨) ما فسّرناه أولاً ، ويكون مأخذ الفارسي على أن يكون قوله : ولم
أطلب مستأنفا عطفاً على أول الكلام ، كأنه قال : لو كان سعيمي لادنى
معيشة كفاني قليل من المال ، وأنا لا أطلب قليلاً من المال ، لأن
مطلوبي الملك ، فقد صار كل واحد من العاملين على هذا المأخذ طالبا
للقليل من جهة المعنى ، فهو من باب الأعمال ، فقول الفارسي على هذا
المأخذ : ومن ^(٩) هذا الباب قول أمريء القيس ^(٩) محمول على ظاهره
وهذه طريقة أبي إسحاق بن ملكون ، وكان الأستان [شيخنا أبو إسحاق
رحمة الله عليه] ^(١٠) يستحسنها .

-
- (١-١) ساقطة من " ح " .
(٢) ذهب من " ق " بذهاب طرف الورقة .
(٣) في " ق " " فاعله " .
(٤) في " ق " " في غير " بدون واو .
(٥) ساقطة من " ح " .
(٦) ساقطة من " ح " .
(٧) في " ق " " أو يكون " .
(٨) في " ح " " كما " .
(٩-٩) ساقطة من " ح " وأنظر قول الفارسي فيما سبق و فرق النسخ هناك .
(١٠) تكلمة من " ق " وفي " ح " وكان شيخنا أبو إسحاق رحمة الله عليه .

وأما أبو الحسن بن عصفور فرام أن يرد هذا المأخذ ، وذلك أنه
زعم أن باب الإعمال من شرطه أن يكون العامل الثاني مرتبطاً بالعمل
الأول ، إما بحرف عطف ، وإما أن يكون معمولاً له ، وليس في بيانه
أمرى القيس شيء من ذلك ، فلا يتصور / أن يكون من باب الإعمال ١٥٤
عنده (١) ، وليت شعري ما يصنع بقوله تعالى ﴿ هاوهم آقرءوا كتابيه ﴾ (٢)
و ﴿ اتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ (٣) و ﴿ يستفتونك قل الله يفتكم فسي
الكلاة ﴾ (٤) وكل ذلك من باب الإعمال باتفاق (٥) ، وليس على الوجه
الذي قاله ابن عصفور (٦) فلم يصنع في [هذه] (٧) المسألة شيئاً .

فصل : قال أبو القاسم : (اعلم أن الاختيار في هذا الباب
إعمال الفعل الثاني) (٨) إلى آخره .

اتفق الناس على جواز إعمال كل واحد من العاملين ، وإنما اختلفوا
في الوجه المختار ، فأختار الكوفيون إعمال الأول اعتباراً بالسبقية ، وبانتفاء
حصول ما يقبل في غير هذا الباب أو يعدم ، وهو الإضمار قبل الذكر ، أو حذف
الفاعل على الطريقة الأخرى ، فلما كان إعمال الثاني يؤول إلى الوقوع في
هذا المحذور ينبغي اجتنابه واختيار إعمال الأول .

وأما البصريون فأختاروا إعمال الثاني (٩) اعتباراً بأن التنزيل
لم يرد إلا بإعمال الثاني ، ولا ينبغي أن يعتقد أن التنزيل ورد بالوجه

-
- (١) الحاقة : ١٩ .
(٢) الكهف : ٩٦ .
(٣) النساء : ١٧٦ .
(٤) في " ح " " عند الجميع " .
(٥) ابن عصفور ساقطه من " ح " .
(٦) زيادة من " ح " .
(٧) الجمل : ١١١ .
(٨) الكتاب : ٧٤ / ١ ، والمقتضب ٧٢ / ٤ والإنصاف ٨٣ فما بعدها .
(٩)

المرجوح دون الراجح (١) ، وأيضاً فإنّ إعمال الأول يلزم فيه الفصل بين
الفاعل وفعله بجمله أجنبية (٢) وليس ذلك في شيء من كلامهم (٢-١) ،
وأيضاً فإنّ الأصل اتصال المعمول بعامله وليس ذلك فيما اختاره الكوفيون ،
وأيضاً فإنّ مزية القرب مقدّمة عند العرب مع فساد المعنى في قولهم : هذا
جحرُضْبٌ خربٌ ، فتقدّمها مع صحة المعنى أخرى (٣) [وأولى] (٤) فجاء
من هذا كله أن طريقة البصريين في المسألة أرجح من طريقة الكوفيين
والله أعلم . (٥)

ثم قال : (وذلك قولك : ضربت وضربني زيد على إعمال الفعل
الثاني) . (٦)

الأصل المعتبر (٧) في هذا الباب أنك إذا أعملت [الفعل] (٨)
الأول أضمرت في الثاني جميع ما يطلبه من فضلة أو عمدة (٩) ، وإذا
أعملت الثاني نظرت إلى الأول ، فإن طلب فضلة حذفها ، وإن طلب
عمدة أضمرت قبل الذكر ، وهو أحد الأبواب التي جاء فيها الإضمار قبل
الذكر ، وجملتها خمسة أبواب : (١٠)

(١) مما ورد في التنزيل آية الحاقة وآية الكهف السابقتان ، فلو أعمل
الأول لقال : هاؤم آقروءه كتابيه ، وآتوني أفرغه عليه قطرا .

انظر الإنصاف : ٨٧ وشرح ابن عصفور ٦١٥/١ والمخلص : ٢٨٣ .
(٢-٢) في الأصل " وليس ذلك في شيء من كلامهم " .

وفي " ح " " وهو قبيح في غير هذا الباب " وانظر شرح ابن عصفور
٦١٥/١ .

(٣) في " ح " " أولى " .

(٤) زيادة من " ق " .

(٥) الإنصاف : ٩٢ .

(٦) الجمل : ١١١ .

(٧) ساقطه من " ح " و (ق) إلا أن في " ق " علامة إلحاق لم
يظهر أمامها في الهامش شيء لذهاب طرف الورقة .

(٨) زيادة من " ح " .

(٩) في الأصل " وعمده " .

(١٠) انظر هذه المواضع في المغني : ٦٣٥ وما بعدها ، وشرح ابن يعين : ٧٧/١ .

أحدها : باب (١) نعم وبئس في (٢) نحو [قولك] (٣)

: نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو .

والثاني : باب ضمير الأمر والشأن كقولهم : إنه زيد نائم ،

وإنه أمة الله زاهية .

والثالث : باب رب كقولهم : رَبُّهُ رجلاً .

والرابع : هذا الباب على طريقة سيبويه ومن رأى رأيه (٤)

والخامس : باب البديل كقولك ضربته (٥) زيداً (٦) إذا كان

أبتداءً كلام ، وكان الضمير عائداً على زيد (٦) وهو أحسن القولين ، وهو

ظاهر كلام سيبويه (٧) حيث تكلم مع يونس في هذا البيت [وهو قوله] (٨) (٩)

قد أصبحت بقرقرى كوانساً

فلا تلمه أن ينام البائساً

فأعرب يونس "البائسا" حالا على أصل مذهبه من جواز اقترانها بالالف

واللام ، وجعله سيبويه بدلا من الهاء التي في قوله "فلا تلمه" على أصل

(١) ساقطة من "ق" .

(٢) ساقطة من "ح" .

(٣) زيادة من "ح" .

(٤) في الأصل "ومن رأى برأيه" .

(٥) في "ح" و"ق" "كقولك ابتداءً ضربته زيداً" .

(٦-٦) ساقطة من "ح" .

(٧) في الأصل و"ق" لأنه ظاهر كلام سيبويه ومن هنا إلى نص الجمل

الآتية ساقط من "ق" .

(٨) زيادة من "ح" .

(٩) الرجز مجهول القائل وهو في الكتاب ٧٥ / ٢ والمغنى : ٦٣٩ ،

وشرح أبياته للبغدادى ٣٥١ / ٦ .

مذهبه من امتناع تعريف ما هو حال بنفسه ، وكذلك قال في قول العرب :
سررت به المسكين ، بالخفض على البدل ، ومن قال : مررت به المسكين ،
بالرفع جعله مبتدأ والخبر في الجملة قبله . (١)

ثم قال : (وأما الفراء فإنه لا يجيز هذه المسألة الثانية) (٢) .
اختلف الناس في كل مسألة أعمل فيها الثاني ، والأول يطلب
عمدة ، على ثلاثة مذاهب ، مذهب الفراء إلى امتناعها جملة اعتباراً
بأن جوازها إنما كان يكون على أحد أمرين : إما على حذف الفاعل
وذلك محذور لعدم النظير .

وإما على الإضمار قبل الذكر ، وهو نادر ، فوجب لذلك رفض (٣)
هذه المسألة .

هذه حجة الفراء ولعمري إن ذلك معضود بالقياس ، لولا ورود
السمع .

حكى سيبويه : ضَرَبُونِي وَضَرَنْتُ قَوْمَكَ (٤) ، وهذا نص
في المسألة ، ولا حكم للقياس مع [وجود] (٥) السماع أصلاً .

وأما الكسائي فإنه يجيزها على [حذف] (٦) الفاعل ، ومراده
أن الفعل فارغ منه غير مشغول به ، وهو محذوف لفظاً مراد معنئ ، وليس
قول أبي القاسم : وهذا غلط ، برّد صحيح ، لأن الكسائي

-
- (١) انظر الكتاب : ٧٥-٧٦ .
(٢) الجمل : ١١٣ .
(٣) في "ح" "امتناع" وانظر مذهب الفراء في المغني : ٦٣٥ ،
والمساعد ٤٥٧/١ .
(٤) الكتاب : ٧٩/١ والملخص ٢٨٤/١ .
(٥) تكلمة من "ح" و"ق" :
(٦) تكلمة من "ح" و"ق" وانظر المسألة في شرح ابن صفور ٦١٧/١
والمساعد : ٤٥٨/١ .

(١) لم يرد ما أشار إليه أبو القاسم ، لأن ظاهر (١) قول أبي القاسم أن حذفه عند الكسائي على حد حذف المفعول به على الإطلاق .

هذا لا يقوله أحد ، وإنما ينبغي أن يقال في المسألة : إنَّ الفاعل

إِذَا علم أضمر في سائر أبواب العربية كقولك : زيد قام ، فالفاعل مضمَر في قام مع أنه معلوم بدلالة ظهوره في التثنية والجمع . والمبتدأ ، والخبر ،

والمفعول به إِذَا علم حذف ، فالفاعل (٢) في هذا الباب إما أن يحذف مع العلم به حملاً (٣) على المبتدأ والخبر والمفعول به ، وإما أن يضم مع

العلم به حملاً (٣) على نفسه في سائر أبواب العربية ، وهذا أولى ؛ ليكون

حيث ما كان جارياً على / أسلوب واحد ، فهذا أرجح من قول الكسائي ١٥٥ والله أعلم .

هكذا ينبغي أن يقال في ترجيح طريقة سيبويه على طريقة

الكسائي ، لا على الوجه الذي قاله أبو القاسم ، والله المستعان .

وأما سيبويه ، فإنه يجيزها على الإضمار قبل الذكر ، (٤) وهو أرجح

أيضاً من طريقة الكسائي ، لأن الإضمار قبل الذكر (٤) له نظائر في غير هذا

الباب . وَإِنْ قُلْتُ وحذف الفاعل لا نظير له في غير هذا الباب ، وحمل

الشيء على ما له نظير وإن قلَّ أولى من جعله مستقلاً مجرداً من النظائر ، (٥)

وقد تقدم ما جاء نصاً عن العرب في المسألة ، وذلك قولهم : ضربوني وضربت

قومك ، فلم يبق للكسائي ولا لغيره بعد ما يقول ، فأعرف ذلك والله

المستعان . (٦)

(١-١) في "ح" "لم يرد" ما أشار إليه وذلك أن ظاهره .

(٢) "والفاعل" .

(٣-٣) ساقط من "ح" و"ق" .

(٤-٤) ساقط من "ح" .

(٥) انظر شرح المفصل : ١/٧٧ .

(٦) انظر ما سبق ص : ٥٤٩ والمخلص : ٦٨٦ .

ثم قال : (وتقول على إعمال الأول في هذه المسألة : ضربني وضرته زيد) (١) إلى آخره . (٢)

وقد تقدم أنك إذا عملت الأول في هذه المسألة (٣) أضمرت في الثاني جميع ما يطلبه من فضلة أو عمدة ، ولا يلزم في شيء من ذلك عودة (٤) ضمير على ما بعده في الرتبة ، وإنما ذلك أمر لفظي ، لأنك إذا قلت : ضربني وضرته زيد ، فإن تقديره وأصله : ضربني زيد وضرته ، ولا محذور في هذا ، فمن ثم أضمرت الفضلة هاهنا ، وإذا عملت الثاني ، نظرت [إلى] (٥) الأول فإن طلب عمدة أضمرت ، وإن طلب فضلة حذفتها ، والفرق بينهما أن العمدة لا يُستغنى عنها ، فمن ثم لزم إضمارها قبل الذكر جملاً على النظائر في غير هذا الباب ، وأما الفضلة فلم تدع ضرورة إلى إضمارها قبل الذكر لصحة الاستغناء عنها ، فمن ثم حذفنا حذفاً لما يلزم بإضمارها من عودة الضمير على ما بعده لفظاً ومعنى ، ولم تدع إلى ذلك ضرورة ، وهذا بين إن شاء الله .

ثم قال : (وتقول : مررت ومربي زيد) (٦)

هذه المسألة بينة على الأصل (٧) المذكور ، إلا أنك إذا عكستها

فقلت : مربي ومررت بزيد ، فأعملت الثاني قلت في الأفراد : مربي ومررت بزيد ، وفي التثنية مرابي ومررت بالزيدين ، وفي الجميع مروا بي

-
- (١) الجمل : ٠١١٣ .
(٢) في "ح" إلى آخر الفصل .
(٣) في هذه المسألة "ساقط من "ح" و"ق" .
(٤) في "ق" "عود" .
(٥) تكلمة من "ح" .
(٦) الجمل : ٠١١٣ .
(٧) في "ق" "على الوجه" .

ومررت بالزيدين ، فأظهرت في التثنية والجمع ما كان مستترا في الإفراد ،
فإن قال قائل كيف قلت : مررت بزيد ، وقولك : بي ، من قبيل
الفضلات ، وقد قلت : إنك إذا عملت الأول حذفته من الفضلة دون
العمدة ، وقد أثبت الفضلة ها هنا ؟

فالجواب عن ذلك (١) : أن كلام النحاة إنما هو في الفضلة
التي وقع فيها التنازع ؛ لأنَّ حذفها معقول المعنى ، وهو أنها إنما
حذفت ؛ لما يلزم من إثباتها من عودة ضمير (٢) المفعول على ما بعده لفظاً
أورثتبه على ما تقدم بيانه ، وأما هذه الفضلة التي في قولك : مررت
بزيد ، فليست من ذلك في شيء ، والتنازع بين الفعلين ، إنما وقع في
زيد وضميره دون [ضمير المتكلم وهو] (٣) " بي " من قولك : مررت
وإنما آحجت إلى هذا البيان ؛ لأنَّ هذا ألبسط غاب عن بعض المقرئين ،
فأعرف ذلك والله المستعان .

ثم قال : (وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما) (٤)

هذه المسألة من باب إعمال الفعل الثاني ، فلو عملت الأول
لا ضمرت في الثاني جميع ما يطلبه على الأصل المذكور قبل ، فتقول : أعطيت
وأعطاني درهماً زيداً درهماً ، إن كان الدرهم الذي أعطيته غير ما أعطاك ،
ويجوز مع هذا إضماره اعتباراً لفظياً فتقول : أعطيت وأعطانيه زيدا
درهماً ، وإن كان الدرهم الذي دار (٥) بينكما واحداً لزم إضماره ، لأنَّ
إظهاره يعطي الغيرية ، وهذا واضح فإن ثبتت المسألة وجمعتها (٦) فقلت :

-
- (١) " عن ذلك " ساقط من " ح " .
(٢) في " ح " " من عودة الضمير " .
(٣) تكلمة من " ح " .
(٤) الجمل : ١١٤ .
(٥) ساقطه من " ح " .
(٦) في " ح " و " ق " " أو جمعتها " .

أعطيت وأعطيتاني درهما الزيدين درهمين ، وأعطيت وأعطوني درهما
الزيدين دراهم ، لم يجز الإضرار ها هنا (١) ، لارتفاع الوجه الذي جوز
الإضرار في حالة الأفراد وهو الاتفاق اللفظي ، فلما اختلف اللفظان امتنع
الإضرار ، وهذا بين إن شاء الله .

وقال بعض النحاة : يجوز الإضرار مع اختلاف اللفظين
لدلالة المعنى عليه ، [حكاه الشلوبين في الأسئلة] (٢) ، وهو غير
صحيح ، لأن ما قاله غير مفهوم من الكلام لتطرق الاحتمال من كل وجه ،
والله أعلم .

ثم قال : (وتقول ظننت وطني زيد شاخصا) (٣) إلى آخر
الفصل .

إعمال الثاني في هذه المسألة ظاهر كما قال ، فإن أعلت الأول
أضمرت في الثاني جميع ما يطلبه ، فقلت : ظننت وطني زيدا شاخصا ،
وإنما أضمرت ثاني الأول اعتباراً بالصورة اللفظية ، وقد تقدم بيان
ذلك (٤) ، وهو من كلام / العرب ، ومنه قولهم : عندي درهم ١٥٦
ونصفه (٥) ، ومنه قوله تعالى ﴿ وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا
في كتاب ﴾ (٦) والأصل إظهاره ، كقولك : ظننت وطني شاخصا زيدا
شاخصا ، ولم يُعَوَّل [الناس] (٧) على قول ابن الطراوة ها هنا (٨)

- (١) ساقطة من "ح" .
(٢) تكلمة من "ح" وهذه التكملة في هامش الأصل ولم يظهر في الصورة
ما إذا كانت من نسخة أخرى كما هي عادة هذه النسخة في مثل
هذه الزيادات .
(٣) الجمل : ١١٤ .
(٤) انظر ص : ١٤٩ فيما عدها
(٥) أي عندي درهم ونصف درهم آخر . فالدرهم الآخر لم يجز له ذكر ،
هذا مرادهم بإيراد هذا القول هنا . لكن ابن الضائع في شرح
الجمل له : ٣٧ / ب اعترضه على ابن عصفور فقال : " ليس الذي
عندك بنصف درهم آخر ، بل معنى الكلام : ومثل نصفه فالضمير عائد
على ما قبله لفظاً ومعنى " وهو قول سديد . وأنظر همع الهوامع :
١٤٣ / ٥ .
(٦) فاطر : ١١ . (٧) تكلمة من "ح" .
(٨) انظر مذهب ابن الطراوة في ابن الطراوة النحوى : ١٧٧ وما بعدها .

فإن قدمت الفعل الثاني على الأول في هذه المسألة فقلت : ظنني وظننت زيدا شاخصاً ، فإن أعلت الأول قلت : ظنني وظننته شاخصاً زيداً شاخصاً ، وإن شئت أضمرته كما تقدم فقلت : ظنني وظننته إياه زيداً شاخصاً ، فإن أعلت الثاني كان في ثاني الأول ثلاثة أقوال :

أحدها : أنك تضره قبل الذكر ، لأنه لما (١) لم يجز الأقتصار دونه تنزل منزلة العمده في جواز إضماره قبل الذكر ، بخلاف سائر المفعولات ، فتقول على هذا : ظننيه وظننت زيدا شاخصاً .

والقول الثاني : أنك تضره وتوخره ، لأنه ليس مع الفعل كالشيء الواحد بخلاف الفاعل المضر فإنه مع الفعل كالشيء الواحد ، بدلالة تسكين آخر الماضي (٢) مع ضمير الفاعل دون ضمير المفعول ، فمن ثم جاز تأخير المفعول مضمراً بخلاف ضمير الفاعل ، فتقول على هذا : ظنني وظننت زيدا قائماً إياه .

والقول الثالث : أنك تحذفه اختصاراً بدلالة الثاني (٣) عليه ، فتقول : ظنني وظننت زيدا شاخصاً ، والحذف اختصاراً جائز مطلقاً . نعم يكون الخلاف بين من جوز حذفه وبين من منع ذلك خلافاً في تحقيق مناط .

فالذي يمنع الحذف يقول : لا أسلم أن الحذف هنا اختصاراً ، لأن الدليل عليه لم يأت إلا بعد حصول الحذف فقد حذف قبل وجود الدليل ، وهذا بعينه هو الأقتصار بالقاف ، والذي يقول : بأن الحذف

(١) في الأصل " لما يجز " وفي " ح " " لم يجز " ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) في " ق " تسكين الفعل الماضي .

(٣) في " ق " " الكلام " .

(٤) في " ح " و " ق " " أن " فقط .

ها هنا اختصارا يقول : إِنَّ الجملتين معا في حكم الجملة الواحدة ، هذا أصل آلباب ، فكان الحذف اختصاراً وهذا النظر جيد (١) إِنَّ شاء الله .

ثم أنشد أبو القاسم [قول الفرزدق] (٢) على إعمال الثاني :

ولكنَّ نصفاً البيت

ولو أعمل الآول لقال (٣) : لو سببت وسبوني بني عيد شمس .

قال بعض الناس في إعراب البيت [إِنَّ] (٤) (٥) " لو " تسد

مسد خبر لكن (٥) ، ولكن تسد مسد جواب لو (٦) والآولى أن تكون

" لو " حرفا مصدرها هو خبر " لكن " كأنه قال : ولكنَّ الإنصاف مسأبتني

لهو لاء ، فليست " لو " ها هنا مما يحتاج إلى جواب ، فيقال فيها ما قاله ذلك المعرب .

ثم يسأل عن تنكير أسم (٨) " لكن " ، وما الذي سوغ الأبتداء به

قبل دخول الناسخ عليه .

فإنما أن يقال : هو من باب الاعتبار بالمراد ، فكأنه (٩) قال :

(١) انظر ذلك في شرح آبن الضائع : ٣٦ / ب وما بعدها .

(٢) تكلمة من " ح " وانظر البيت في إصلاح الخلل : ١٤٢ وهو

بتمامه :

ولكنَّ نصفاً لو سببت وسبني بنو عيد شمس من قريش وهاشم

(٣) في " ح " فقال " . خطأ .

(٤) تكلمة من " ح " و " ق " .

(٥-٥) في " ح " " إِنَّ لو حرفاً مصدرها هو خبر لكن " ولعله تكرير لما في السطر الثاني .

(٦) هذا القول لابن خروف في شرح الجمل له ٨٩ .

(٧) " لهو لاء ، فليست " ذهب من " ق " بذهاب طرف الورقة .

(٨) اسم " ذهب من " ق " بذهاب أطراف الورقة .

(٩) في " ق " " كأنه " فقط .

ولكن الإنصاف ، وإيما أن يقال : المسوخ لذلك كون النكرة غير مرادة
بمعناها ، كقولهم : تمرة خير من جرادة ، ورجل خير من امرأة على
طريقة ابن عصفور . (١)

وقوله في آخر البيت :

* بنوعيد شمس من منافٍ وهاشم *

فهاشم معطوف على عيد شمس (٢) ، كأنه قال : بنوعيد شمس وهاشم
من منافٍ ، لأنَّ منافاً (٣) هو الأُعلى ، وهذا المعطوف والمعطوف عليه
يجتمعان في منافٍ ، فكان الأمر (٤) على ما وصفت (٥) ، والله أعلم .
ثم أدخل بيت طفيل (٦) شاهداً على إعمال الثاني أيضاً ،
وهو فيه بين (٧) ، ولو أعمل الأول لقال :

* جرى فوقها وأستشعرت لون مذَّهب *

وقد يحذف هذا الضمير لكونه من قبيل الفضلات التي أصلها جواز الحذف ،
إلا أنَّ بابَ ذلك ها هنا [الشعر] (٨) وقد جوز القاضي حذفه
في الكلام .

- (١) انظر شرح الجمل ٣٤٢/١ .
(٢) في "ح" "هاشم منه عطف على عيد شمس" .
(٣) في الأصل "منافٍ" غير منصوبة . خطأ .
(٤) في "ح" "ذلك" .
(٥) في "ح" "ذكرت" وفي "ق" "وصفته" وانظر المسألة في شرح
الجمل لابن خروف : ٨٩ ، والحلل في شرح أبيات الجمل : ١٤٣ .
فعيد شمس وهاشم أخوان ، أبوهما عيد منافٍ .
(٦) بيت طفيل هو :
وَكَمَّا مَدَّ مَاءَهُ كَأَنَّ مَتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَأَسْتَشَعْرَتْ لَوْنَ مَذَّهَبٍ
(٧) "وهو فيه بين" ساقط من "ق" .
(٨) تكلمة لازمة من "ح" و"ق" .

ثم أدخل بيتي آبن أبي ربيعة (١) شاهداً على إعمال الأول ،
والظاهر أن الشاهد في البيت الثاني (٢) ، وإنما جاء بالأول إعلماً بأن
القوافي منصوبة (٣) ، ومن الناس من قال : إنَّ الأول أيضاً من باب
الإعمال ، وهو غير بيّن ، لأنَّ " سوئل " يطلب " السوء الا " (٤) على
المصدرية ، و " يبين " مطلوبه المضاف الى السؤال المحذوف ، وأصله :
لويبين لنا جواب السوء ال ، فلما اختلفا الطالبان أنتفى أن يكون من باب
الإعمال ، لأنه قد تقدم (٥) أنَّ الإعمال هو : أن يتقدم عاملان أو أكثر
ويتأخر معمول كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى (٥) ، وليس ذلك
في مسألتنا .

ومن الناس من جعلها (٦) من باب الإعمال على اعتقاد تعميم
اللفظ المشترك ، ويان ذلك أن " سوء الا " عبارة عن الحديث الذي هو

-
- (١) البيتان هما :
فرد على الفؤاد هوى عميداً وسوئل لويبين لنا سوءاً إلا
وقد نغنى بها ونرى عصورا بها يقتدنا الخرد الخدالاً
هذان البيتان نسبهما الموءلف لابن أبي ربيعة تبعاً لبعض
أصول الجمل انظر ص ١١٦ . وهما ليسا في ديوانه ، وإنما هما
للمرار الأسدي كما في الكتاب : ٧٨/١ وشرح أبياته لابن السيرافي
: ٣٧٦/١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٥٢ . وشرح الجمل
لابن خروف : ٥٨٩ .
- (٢) تقديره : تُرَى الخُرد الخِدا ل يقتدنا بها .
- (٣) انظر ذلك في الحلل : ١٥٤ .
- (٤) في " ق " " السوء ال " في المسألة . قال ابن درستويه : من
نصب السوء ال بيين فقد أخطأ ، لأنَّ السوء ال لا يبينه المجيب ،
إنما يبينه السائل ، قال : إنما هو منصوب " بسوئل " مصدراً
له ، ومفعول يبين محذوف كأنه قال : وسوئل السوء ال لو
يبين لنا الجواب . الحلل : ١٥٤ .
- (٥-٥) في " ح " : " . . . إنَّ الإعمال مشروط بالطلب المعنوي دون
طلب مجرد اللفظ " .
- (٦) في " ح " و " ق " " جعل ذلك " .

المصدر ، وقد يكون المصدرها هنا عبارة عن المفعول ، فقد صار "سوءاً" مشتركاً بين معنيين أحدهما مطلوب "سوءل" والآخر مطلوب "يبين" فمن قال (١) بتعميم اللفظ / المشترك جاز أن يكون هذا من باب ١٥٧ الأعمال على قوله ، وهي طريقة شافعية (٢) ومن لم يقل بتعميمه منع كون هذا الباب (٣) من باب الأعمال ، وعلى ذلك عوام الناس ، فعلى هذا ، الشاهد إنما هو في البيت الثاني ، وإعمال الأول فيه قد نص عليه البيت ، ولو أعمل الثاني لقال يقتادنا الخرد الخدال . فأعرف ذلك (٤) والله المستعان .

-
- (١) في "ق" "فقد قال" خطأ .
(٢) انظر الرسالة للشافعي : ٥١ - ٥٢ والمستصفي ٣٤٠ - ٣٤١ وأنظر الأحكام في أصول الأحكام ١٩/١ والتصور اللغوي عند الأصوليين ٩٢ فابعدها .
(٣) ساقط من "ح" .
(٤) "فأعرف ذلك" ساقط من "ح" و"ق" .

باب ما يجوز تقديمه من المضر على الظاهر وما لا يجوز

الضائر على ثلاثة أقسام : قسمان يفسرهما المشاهدة والحضور ،
فلا إشكال فيهما ، وهما ضمير المتكلم ، وضمير (١) المخاطب .

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ ضمير الغائب ، وهو موضع الإشكال ؛ لأنه لا يعقل
معناه إلاَّ بتقدم صاحبه ، هذا أصله ، ثم إنه يتصرف [في الكلام] (٢)
على أربعة أقسام :

قسم يعود على ما قبله لفظاً ومعنى ، أو لفظاً دون معنى ،
أو معنى دون لفظ .

فالأول كزيد (٣) ضربته ، والثاني كضرب (٣) زيدا غلامه ،
وَالثَّالِثُ كضرب (٣) غلامه زيد . (٤)

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ (٥) من التقسيم الأول يعود على ما يفهم من
سياق (٦) الكلام كقوله تعالى * حتى توارت بالحجاب * (٧) فالضمير

الفاعل بتوارت ضمير الشمس ، ولم يجز لها ذكر ، ولكنه يدل عليه سياق
الكلام ، وكذلك * كل من عليها فان * (٨) فَإِنَّ اللَّهَ ضمير الدنيا ، (٩)

-
- (١) ساقطة من "ح" و"ق" وأنظر شرح الجمل لابن عصفور ١١/٢ .
(٢) زيادة من "ح" و"ق" .
(٣) كاف التشبيه ساقطة من "ح" في المواطن الثلاثة .
(٤) في الأصل "كضرب غلامه زيدا" برفع الغلام ونصب زيد .
(٥) في "ح" و"ق" والقسم الثاني خطأ .
(٦) في "ق" "مساق" .
(٧) الزمر : ٧ .
(٨) الرحمن : ٣٢ .
(٩) في "ح" و"ق" "وهو ضمير الدنيا" .

ولم يجزلها ذكر ولكن السياق يدل عليها .

وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ : ضمير (١) يعود على ما يفهم من لفظ ما قبله
كقوله تعالى : * وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ * (٢) أَي الشُّكْرُ و * اْعْدِلُوا
هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى * (٣) أَي الْعَدْلُ ، وكذلك ظننته زيدا قائما ، أَي
الظن .

وَالْقِسْمُ (٤) الرَّابِعُ يعود على ما بعده لفظا ومعنى ، وهذا
القسم على خلاف الأصول ، فهو شان ، ومواضعه خمسة ، وقد تقدم ذكرها
[في الباب] (٥) قبل هذا [فأنظر إليها هناك] (٦) .
ثم قال : (وَالْوَجْهَ الثَّانِي وهو الذي قصدناه في هذا الباب) (٧)
إلى آخر الفصل .

مسائل هذا الباب سبع :

الأولى : مرتبة الفاعل قبل المفعول .

الثانية : المفعول به قبل المجرور .

الثالثة : المفعول الأول قبل الثاني مطلقا سواء كان من باب

أمرت ، أو من باب أعطيت أو من باب ظننت ، أو من باب أعلمت .

الرابعة : المبتدأ قبل الخبر .

الخامسة : المصدر قبل ظرف الزمان .

السادسة : الزمان قبل المكان .

(١) ساقطة من "ح" و"ق" .

(٢) الزمر : ٧ .

(٣) المائدة : ٨ .

(٤) ساقطة من "ح" و"ق" .

(٥) زيادة من "ح" و"ق" .

(٦) زيادة من "ح" و"ق" وأنظر ذلك فيما سبق ص ٥٥٨

(٧) الجمل : ١١٨ .

السابعة : المكان قبل الحال ، فإذا اتصل الضمير بما أصله (١)
التقديم لم يتقدم ، وإذا اتصل بما أصله التأخير جاز تقديمه (٢) ، ويتبين
ذلك بالتمثيل (٣) في كل مسألة مسألة ،

مثال الفاعل مع المفعول : ضرب زيدا غلامه ، لا يتقدم لاتصاله
بما أصله التقديم فإن نصبت الغلام ورفعت زيدا جاز التقديم لاتصاله
بما أصله التأخير .

ومثال المفعول مع المجرور : لبست من الثياب ألينها ، لا يتقدم
لاتصاله (٤) بما أصله التقديم ، فإن قلت : رأيت زيدا في داره ، جاز
التقديم ، لاتصاله بما أصله التأخير .

أمثلة الثالثة (٥) من باب اخترت (٦) الفلمان أحسنهم ،
لا يتقدم ، لاتصاله بما أصله التقديم ، فإن قلت : اخترت زيدا أهمل
بلده جاز التقديم ، لاتصاله بما أصله التأخير .

ومن باب أعطيت : أعطيت آسيف صاحبه لا يتقدم (٧) ، لاتصاله
بما أصله التقديم ، وأعطيت زيدا سيفه يجوز تقديمه ، لاتصاله بما أصله التأخير
ومن باب ظننت : ظننت في الدار صاحبها ، لا يتقدم لاتصاله
بما أصله التقديم ، وظننت زيدا في داره يجوز التقديم لاتصاله بما أصله
التأخير .

-
- (١) في "ح" "مرتبه" .
(٢) في "ح" "وإذا اتصل بما أصله التأخير لم يتأخر جاز تقديمه"
فأقحم "لم يتأخر" .
(٣) في الأصل "في التمثيل" و"التمثيل" ساقط من "ق" .
(٤) "لاتصاله" ساقطة من "ح" .
(٥) في "ح" "الثلاثة" .
(٦) في "ح" "من باب اخترت أمرت" باقحام "أمرت" .
(٧) "لا يتقدم" ساقط من "ح" .

ومن باب أعلمت : أعلمت الكيش سميماً صاحبه ، لا يتقدم ، لاتصاله
بما أصله التقدّم ، وهو الأول وأعلمت زيدا في الدار صاحبها ، لا يتقدم
على المجرور لاتصاله بما أصله التقدّم عليه وهو الثاني ، ويجوز تقديمه
مع المجرور على زيد ، لأن رتبتهما التأخير عنه .

والثالث : أعلمت هنداً زيدا في داره ، يتقدم مطلقاً لاتصاله
بما أصله التأخير مطلقاً .

ومثال المبتدأ مع خبره : في الدار صاحبها ، لا يتقدم لما
ذكر ، و زيد في داره يجوز فيه التقدّم لما ذكر .

ومثال المصدر مع ظرف الزمان : صمت رمضان صوم من يراعيه ، لا يتقدم
لما ذكر . وضربت ضرباً وقته يجوز فيه التقدّم (١) لما ذكر .

ومثال ظرف الزمان مع المكان : جلست مكانك وقت اتساعه ،
لا يتقدم لما ذكر ، وجلست / يوم الجمعة مكان صلاتها يجوز فيه ١٥٨
التقدّم لما ذكر .

ومثال ظرف المكان مع الحال : جلست ضاحكاً من زيد مكانه ،
لا يتقدم لما ذكر ، وجلست مكانك منبسطاً فيه ، يجوز فيه التقدّم لما ذكر
من اتصاله بما أصله التأخير فأعرف ذلك (٢) والله المستعان .

وأما قول أبي القاسم : (فَإِنْ اتَّصَلَ بِأَسْمِ مَرْفُوعٍ لَمْ يَجُزْ

(١) في "ح" " وضربت ضرباً وقته يتقدم " ولا بأس بذلك .

(٢) في "ح" و "ق" " فتأمل ذلك " .

تقديمه (١) وقوله : (فَإِنِ اتَّصَلَ بِاسْمٍ مَنْصُوبٍ جاز تقديمه) (٢)
فأعرضه الناس بنحو قولك : زيد أبوه منطلق ، فَإِنَّ التَّقديمَ ها هنا
جائز مع اتصاله بِاسْمٍ مرفوعٍ . وَلَيْسَتْ مِنَ الثَّيَابِ أَلْيَنُهَا ، ممنوع التقديم
مع اتصاله بِاسْمٍ مَنْصُوبٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ عَوْضًا مِنْ هَذَا :
فَإِنِ اتَّصَلَ بِمَا أَصْلُهُ التَّقديمَ لم يتقدم ، وَإِنِ اتَّصَلَ بِمَا أَصْلُهُ التَّأخيرَ
جاز فيه التَّقديمَ [والتأخير] (٣) وهذا أبين (٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

-
- (١) الجمل : ١١٨ .
(٢) في الجمل : ١١٨ كل مضمرة اتصلت باسم منصوب أو مخفوض فإنه يجوز تقديمه وتأخيره على الظهر ويبدو أن الموه لف لم يقصد إلا لنقل المعنى .
(٣) تكملة من " ح " وانظر إصلاح الخلل ٢١٩ - ٢٢٠ وشرح الجمل لابن الضائع : ٢٨ .
(٤) في الأصل و " ح " " بين " والمثبت من " ق " ليناسب الاعتراض الذي اعترض به الموه لف .

باب إضافة المصدر إلى ما بعده

(١)

الغرض بهذا الباب تمييز المصدر الموصول ، وبيان أحكامه ،

وهو كل مصدر عمل فيه غير فعله ، وكان مبتدأ بحله كقولك : أعجبنى قيام زيد وكرهت ضرب عمرو ، وإنما سمي هذا الضرب من المصادر (٢) موصولا ، لأنه يقدر بصلة وحرف موصول ، وذلك الحرف الموصول إما " أن " الموضوع خفيفة كقولك : أعجبنى قيام زيد ، أي أن قام زيد ، ويعجبنى ضرب زيد عمرا ، أي أن يضرب زيد عمرا ، وإما " أن " المثقلة أو المخففة منها كما قيل في ترجمة الإمام " هذا باب علم ما الكلم من العربية " (٣) أي هذا باب أنك تعلم ، وإما " ما " المصدرية كقولك : يعجبنى قيام زيد آلان ، تريد يعجبنى ما يقوم زيد .

فصل : هذا المصدر الموصول أصله أن لا يعمل بخلاف الفعل ، لأن الفعل إنما وضع ليخبر به عن الفاعل ، والخبر لا بد له من مخبر به عنه ، فعمل الفعل لقوة طلبه لمعموله (٤) ، وأما المصدر فليس وضعه أن يخبر به ، فأصله أن لا يعمل ، وإنما عملها هنا بحكم النيابة عن الفعل الذي له أصل العمل ، وهذا كما تقول في الظروف (٥) والمجرورات إذا وقعت أخبارا ، أو صفات ، أو وصلات ، أو أحوالا فإنها تعمل عمل (٦) ما نابت عنه .

- (١) في " ح " " حكمه " .
(٢) في " ح " " هذا الضرب مصدرا من المصادر . . .
(٣) الكتاب ١/١٢٠ .
(٤) في الأصل " معموله " لكنها ملحقة في الهامش بخط مغاير هي وما بعده إلى نهاية الفصل ، وما اثبت من " ح " وفي " ق " " لمفعوله " وفي هامشها عن نسخة أخرى " لمعموله " .
(٥) في " ح " الظروف .
(٦) ساقطة من " ح " .

فصل (١) : هذا المصدر الموصول في نحو قولك : أعجبني قيام زيد ، في تقدير أن والفعل ، وأنّ والفعل في تقدير المصدر الموصول ، فهل هما مترادفان على المعنى الواحد أو متباينان .

قال ابن الطراوة : متباينان ، وقال سائر النحاة : مترادفان على أحد الوجهين في المصدر .

ومثار الخلاف أنك إذا قلت : أعجبني قيام زيد ، فهل ذلك المصدر بإزاء هيئة القيام وصورته ، وإن لم يعجبك أن يفعل القيام ، أو [أنك] (٢) إنما أعجبك أن يقوم ، وإن لم تعجبك صورة القيام (٣) ، ويتبين [لك] (٤) ذلك أنك تقول : أعجبني ركوبُ هذا الكافر ، فلا يكره لك ذلك ، إلا أنك إنما تعني هيئته وصورة ركوبه ، لا أنه يعجبك (٥) أن يفعل الركوب ؛ لأنه لك عدو ، وتقول : أعجبني أن يركب هذا المسلم وإن كانت صورة ركوبه لا تعجبك ، وهذا في (٦) غاية الأوضح والبيان قلت : لا خلاف في هذا الوجه الذي أبداه ابن الطراوة بثاقب ذهنه رحمة الله عليه ، وإنما خولف في الوجه الذي خالف فيه الجماعة ، وهو الوجه الذي وقعت به المرادفة بين اللفظين .

وتحقيق القول في ذلك أن يقال لابن الطراوة : قولك أعجبني أن قام زيد دائر بين أمرين : إما أن يكون بمنزلة المصدر ، ولذلك جاز أن يكون فاعلا ومفعولا ومجرورا ، وإما أن تمنع ذلك ، فإن قال بالأول

-
- (١) هذا الفصل ساقط جميعه من " ح " .
(٢) زيادة من " ق " .
(٣) في " ق " " قيامه " .
(٤) زيادة من " ق " .
(٥) في الأصل " لأنه يعجبك " .
(٦) ساقطه من " ق " .

رجع إلى قول النحويين ، لأنَّ الفعل إذا كان مع " أن " في تأويل المصدر
لزم اتحادهُ المعنى ، لأنَّ التأويل شرح وبيان وإيضاح ، وإن منع التأويل
بالمصدر قيل له : فبأيِّ وجه جاز لـ " أن " والفعل " أن يكون فاعلاً
ومفعولاً ومجروراً ، وهي أحكام الأسماء الصريحة ، فإن قال : أسلم أن
الفعل معها في تأويل المصدر لكن لا في تأويل هذا المصدر المستعمل ،
بل في تأويل مصدر يعطى معنى " أن " مع الفعل لم يستعمل على حد
ما قاله الخليل في " ما " التعجبية وفعل النداء (١) ، وغير ذلك . قيل :
هذا / تحكم على الآ لفاظ من غير ضرورة ، لأننا نعلم أنَّ الفعل
مع " أن " موضوع موضعاً هولاء أسماء الصريحة بالأصالة والحاصل
أنَّ المصدر المذكور مقولٌ على معنيين :

أحدهما : ما أبداه ابن الطراوة ، ولم يسع أحداً خلافه ،
وليس على هذا مراداً لـ " أن " والفعل .

والثاني : المعنى الذي غاب عنه ، وأثبتته سائر النحاة وعلى ذلك
يكون مراداً لـ " أن " والفعل " وقد ترجم سيبويه على أنَّ الفعل مع
" أن " بمنزلة المصدر ، فقال : هذا باب من أبواب أن التي تكون والفعل
بمنزلة مصدره (٢) ، تقول : أن تأتيني خيرك ، كأنك قلت : الإتيان
خيرك . ثم قدر في " باب من المصادر " المصدر بالفعل ، وحرف
مصدرٍ فقال فيه : وذلك قولك عجبت من ضرب زيد عمراً ، كأنه قال :
عجبت أنه يضرب زيد عمراً (٣) ، فهذا نصُّ في المسألة ، وبالله التوفيق .

(١) يعني أن الخليل قدر في : " ما أحسن عبدالله " : شيء أحسن

عبدالله . قال : وهذا لا يتكلم به . الكتاب : ٧٢/١ وانظر

النداء : ١٨٢/٢ .

(٢) في الكتاب ١٥٣/٣ " بمنزلة مصدر " .

(٣) الكتاب : ١٨٩/١ .

سؤال في المسألة : قال قائل : إذا كان (١) الفعل مع " أن " في تقدير المصدر ، وكان ذلك المصدر في تقدير " أن والفعل " كان ظاهراً الأمر أنها من مسائل الدور ، لأنَّ التقدير شرحٌ وبيانٌ ، والشرح والبيان فرع ، باعتبار كونه بعد رتبة المشروح والمبين ، لأنَّ الشرح لا يتصور إلا بعد وجود المشروح ، فلزم لذلك أن كل واحد من المصدر و " أن " مع الفعل أصل (٢) لصاحبه وفرع (٣) عن صاحبه ، وباعتبار كونه أصلاً لزم تقدمه على فرعه ، وباعتبار كونه فرعاً لزم تأخره ، وكذلك العكس ، وقد علم أن كل فرع متوقف على وجود أصله ضرورةً ، وهذا هو الدور بعينه .

وتحقيق القول في بسط ذلك ، أنه لا خفاء أن " أن " والفعل فرع مؤلف من فرعين ، كل واحد منهما أصل في معناه الذي وضع له ، فالحرف أصل في تصيير الفعل بمنزلة المصدر ، والفعل أصل في العمل ، ومجموعهما فرع في كونه موضوعاً موضعاً هو للمصدر بالأصالة ، وأما المصدر الذي وضعت " أن والفعل " موضعه ، فهو أصل ، لاستحقاقه رتبة التقدم ، لكن له حظ في الفرعية ، وهو عمله العمل الذي هو للفعل بالأصالة ، لأنه أحد الأجناس التي لا حظ لها في عمل بالأصالة ، فلولا أن هذا المصدر في تقدير " أن والفعل " ، ما جازله أن يعمل ذلك العمل .

-
- (١) في " ق " " ان كان " .
(٢) في الأصل و " ق " " أصلاً " خطأ .
(٣) في الأصل و " ق " فرعاً . خطأ .

فإن قيل : إذا كان قولك : " أن قام زيد " في تقدير قيام زيد ،
وقيام زيد في تقدير أن قام زيد ، كانت المسألة من مسائل الدور ، لأن
معنى قوله : أن قام زيد في تقدير : قيام زيد ، أصله قيام زيد ، ومعنى قوله :
قيام زيد في تقدير : أن قام زيد ، أصله أن قام زيد ، لأن الشيء إنما يقدر ،
بما هو له أصل بالاستحقاق .

فالجواب : أن (١) هذا الإلزام لا يرد على ألفاظ الترادف ، فقولنا :
أن قام في تقدير القيام ، إنما هو تقدير لبيان الإعراب مع صحة المعنى ، وقولنا :
قيام زيد في تقدير أن قام زيد ، إنما هو تقدير لبيان العمل ، وليس المعنى
على [أن] (٢) أن والفعل أصله أن يكون مصدرا ، ، ولا المصدر أيضا أصله
أن يكون أن والفعل ، لأنك إذا قلت : هذا في معنى هذا ، لم يلزم أن
يكون ذلك أصله ، كما تقول : زيد ضاربٌ عمراً ، فضاربٌ في معنى يضرب ،
وليس ذلك الموضع أصلاً ، وعكسه : أقام أخواك ، فقام في معنى يقوم ،
والموضع له بالأصل ، وفي كلام النحويين في بعض ذلك مسامحة . وبالله
التوفيق .

فصل : من أحكام هذا المصدر أن يعمل عمل فعله الذي ناب
عنه ، وينقسم ذلك بحسب التعدى وعدمه ، فإن كان فعله غير متعد
كان هو غير متعد كقولك : عجبت من قيام زيد ، وأصله [عجبت] (٣)
من أن قام زيد ، وعجبت من ضرب زيد عمراً ، وأصله من أن ضرب زيد عمراً ،
وعجبت من أعطى زيد عمراً درهماً ، وأصله
من أن أعطى زيد عمراً درهماً ، وعجبت من إعلام زيد عمراً أخاك منطلقاً ، وأصله
من أن أعلم زيد عمراً أخاك منطلقاً .

(١) في الأصل " أن أن " .

(٢) تكلمة من " ق " .

(٣) زيادة من " ح " .

وطريقة البصريين أن هذا المصدر يعمل على ثلاثة أوجه ، منونا كما
مثلنا (١) وهو أوجهها ؛ لموافقتها ما ناب عنه في التوكير (٢) ، ثم مضافا ، لأن
الإضافة غير محضة على أحد القولين ، وقد تكون غير محضة على الجملة
على القول الآخر (٣) ، ثم بالالف واللام / وهو أضعفها ؛ لأن الف
واللام إما أن تكون للتعريف ، فيكون مخالفا لما ناب عنه في التوكير ، وإما أن
تكون زائدة وهو قليل ، فلم هذا قل إعماله مقرونا بالالف واللام . (٤)
وأما طريقة الكوفيين ، فإنه لا يعمل إلا منونا ؛ لموافقتها ما ناب
عنه في التوكير (٥) ، ولا يعمل عندهم مضافا (٦) ولا بالالف واللام ؛ (٧)
لمخالفته أفعال في هذين الوجهين .

قال الشلوبين : والنصب عندهم بعد المضاف ، والمعرف

-
- (١) المصادر السابقة كلها في جميع النسخ غير منونة ، وفي نسخة
الأصل جعل بعضها مضافا ، وما بعدها مضافا إليه .
- (٢) أي لموافقتها أفعال في التوكير ، فالمصدر ناب عن الفعل ، والفعل
نكرة وذكر ابن أبي الربيع في الكافي : ٣٤٠ / ١ ، أن المصدر
المقدر بأن معرفة وإن كان منونا . وفي الهمع ٧١ / ٥ أن المصدر
المنون يشبه أفعال من حيث أن التنون تكون التوكيد الخفيفة .
- (٣) انظر التسهيل : ١٥٦ والمساعد ٣٣٢ / ٢ .
- (٤) انظر مذهب البصريين في المساعد : ٢٣٤ / ٢ .
- (٥) لم تذكر هذه المسألة عن الكوفيين في الإنصاف ، ولا في التبيين
للعكبري ، والمذكور عنهم أنهم يمنعون إعمال المصدر المنون ،
فلا يرفع ولا ينصب ، وأن ما وقع بعده مرفوعا أو منصوبا فإنه محمول
على فعل مضمير يفسره المصدر . وقد ذكر عن الفراء أن التنون ليس
من كلام العرب ، وإن ورد في الشعر فإنه مستكره . كذا في التذييل
٣ / ٢٣٦ أ وذكر في المساعد ٢ / ٢٣٤ أن الفراء قال : " ولا يوجد
المنون في كتاب الله إلا بفواصل " نحو ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما ﴾ وانظر همع الهوامع : ٧١ / ٥ وعلى ذلك يمكن أن يكون المؤلف
- رحمه الله - وهم في نقل مذهب الكوفيين والله أعلم .
- (٦) لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المضاف . وقيل إن من
الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال .
- (٧) نقل عن الفراء إجازة إعماله على أستقباح . المساعد : ٢٣٤ / ٢ .

بِالْألف وَاللَّامِ إِنَّمَا انتَصَبَ بِمَضْمَرٍ يَفْسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ. (١)

وَأَمَّا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ الطَّرَاوَةِ فَإِنَّهُ وَافَقَ أَصْحَابَهُ الْبَصْرِيِّينَ فِي
الْمَنُونِ وَالْمُضَافِ ، وَأَمَّا الْمَقْرُونُ بِالْألفِ وَاللَّامِ فَهُوَ عِنْدَهُ عَلَى وَجْهَيْهِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ الْألفُ وَاللَّامُ مَعَاقِبَةً لِلْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِ : (٢)

* عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا *

أَرَادَ عَنِ ضَرْبِي مِسْمَعًا ، فَهَذَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْمُضَافِ ، لِأَنَّهُ فِي حِكْمِهِ ، وَالْعَرَبُ
تَحْكُمُ لِلْمَعَاقِبِ بِحُكْمِ مَا عَاقَبَهُ . (٣)

قَالَ : وَإِنْ كَانَتْ الْألفُ وَاللَّامُ غَيْرَ مَعَاقِبَةٍ لِلْإِضَافَةِ ، وَإِنَّمَا هِيَ
لِمَجْرَدِ التَّعْرِيفِ لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا كَمَا قَالَ الْكُوفِيُّونَ . هَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ
الطَّرَاوَةِ . (٤)

(١) لم أجد قول الشلوينين هذا في شرحي الجزولية له ، ولا في التوطئة ،
وانظر قول الكوفيين في التذييل والتكميل : ٢٣٦/٣ والهمع
٥/٧١ .

(٢) في "ح" "كقولك" وهذا جزء بيت هو بتمامه :
لقد علمت أولى المفيرة أنني كرت ولم أنكل عن الضرب مسمعا
والبيت نسيه في الكتاب : ١٩٣/١ للمرار الأسدي وذكر ابن
السيراف في شرح أبيات سيويه : ٦٠/١ : أنه رآه في شعر مالك
ابن زغبة الباهلي ، وصحح نسبه لمالك الأسود الغندجاني في فرحة
الأثيب : ٣٢ ، وقال ابن خروف : ٩٣ عزاه الجرمي لمالك بن
زغبة ، ومثله في إيضاح شواهد الإيضاح : ١٨٠ وهو في المقتضب :
٤١/١ ، والإيضاح : ١٦١ وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٨/١ ،
وشرح ابن يعيش : ٦٤٠٩/٦ ، والخزانة : ٤٣٩/٣ ، و"مسمعا"
اسم لشخص .

(٣) في "ح" و"ق" "بحكم المعاقب" وهو صحيح أيضا .

(٤) انظر قول ابن الطراوة في : ابن الطراوة النحوي : ٢٦٨-٢٦٩
نقلا عن الإفصاح له .

ثم حيث جوز الكوفيون إعماله فإنه ضدهم ينصب ولا يرفع (١) ،
لأنه كذلك جاء في القرآن (٢) قال تبارك (٣) وتعالى ، * أو اطعام في
يوم ذي مسغبة * يتيماً ذامقربة * (٤) فقد نصب هاهنا (٥) (٦) ولم يرفع ،
وذلك أن المصدر لا يطلب فاعلاً من جهة لفظه ، ولم يرد به سماع ، فمن ثم
نصب (٦) ولم يرفع عندهم .

(٧) وأما البصريون فردوا عليهم بالقياس والسماع (٧) ، ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ .

- (١) قال ابن أبي الربيع في الكافي : ٣٢٩ / ١ : " والفاعل مع المصدر
يحدف وإن كان لا يحدف مع الفعل ، وفي هذا خلاف ، وقال
الكوفيون : إن المصدر المنون ينصب ولا يرفع ، ومن الناس من
ذهب إلى أن هذا المصدر يرتفع بعده المفعول ، فتقول :
اعجبنني ركوب الفرس ، على تقدير أن يركب الفرس ، فالكلام هنا في
فصول . الأول مع الكوفيين ، فإنهم ذهبوا إلى أن ينصب ولا
يرفع ، فتقول : اعجبنني ركوب الفرس ولا تقول : اعجبنني ركوب
زيد ، ولا يقال اعجبنني ركوب زيد الفرس . والصحيح أنه يرفع
وينصب ويجوز أن تأتي بهما ، ويجوز أن تأتي بأحدهما
وليس خلافهم في أن المصدر المنون أتى عاملاً الرفع في
الشعر ، وإنما الكلام - والله أعلم - في عمله في الكلام ، والقياس
يقتضي ذلك . وانظر بقية كلامه وهو مفيد جداً في جلاء المسألة
وانظر الملخص : ٣١٧ - ٣١٨ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٥ / ٣ ب .
- (٢) في " ح " و " ق " " التنزيل " .
- (٣) ساقطة من " ح " .
- (٤) البلد : ١٥٤ + ١٥٤ " زاد في " ح " * أو مسكيناً ذامقربة * .
- (٥) ساقطة من " ح " و " ق " .
- (٦-٦) ساقط من " ق " .
- (٧-٧) في " ح " و " ق " " وأما البصريون فأعتمدوا على القياس " ومثله
في هامش الأصل عن نسخة أخرى .

أما القياس : فهو أن طلبه للمفعول والفاعل من جهة المعنى ،
فالوجه الذي عمل به النصب ، به يعمل الرفع فلا فرق . (١)

وأما السماع (٢) فإنه حكى في كلامهم (٣) : أعجبتني قراءة في
الحمام القرآن (٤) ، فليس للكوفيين بعد ما يقولون مع هذا القياس الذي
وافقه السماع ، والله أعلم . (٢-)

فصل : وأعلم أن هذا المصدر لا يخلو أن يكون مصدر فعل غير

متعد ، أو مصدر فعل متعد إلى مفعول واحد ، أو مصدر [فعل] (٥)

متعد إلى مفعولين ، أو مصدر فعل متعد إلى ثلاثة مفعولين ، فإن كان
مصدر فعل غير متعد جازت إضافته إلى فاعله وإلى ظرف متسع فيه كقولك :

أعجبتني قيام زيد ، وقيام يوم الجمعة زيد ، وإن كان مصدر فعل متعد
إلى مفعول (٦) واحد جاز فيه ثلاثة أوجه ، إضافته إلى فاعله ، وإلى

مفعوله ، وإلى ظرف متسع فيه ، كقولك : أعجبتني ضرب زيد عمراً ، وضرب عمرو
زيد ، وضرب يوم الجمعة زيد عمراً ، وإن كان مصدر فعل متعد إلى مفعولين

جاز فيه أربعة أوجه : إضافته إلى فاعله ، وإلى مفعوله الأول ، وإلى مفعوله
الثاني ، وإلى ظرف متسع فيه ، كقولك : أعجبتني إعطاء زيد عمراً الدرهم ،

-
- (١) انظر الكافي : ٣٣٠ / ١ ، والملخص : ٣١٧-٣١٨ .
(٢-٢) ساقط من "ح" يريد بهذا القول : أن "قراءة" مصدر لفعل
مبني للمجهول فهو يطلب نائب فاعل .
قال أبوحيان : " ولم يرد ما ظاهره رفع الفاعل بعد المصدر المعرف
بـ"ال" فيما وقفنا عليه غير بيت واحد . . . وهو قول الشاعر :
عجبت من الرزق المسمى الهه
بنصب المسمى ، ورفع إلهه بالرزق ، وهو مصدر رزقه يرزقه رزقا"
التذييل والتكميل : ٣ / ٣٣٨ / ب .
(٣) في "ق" "من كلام العرب" .
(٤) "القرآن" منصوبا في "ق" ونصبه خطأ .
(٥) تكلمة من "ح" و"ق" .
(٦) ساقطة من "ق" .

واعطاءُ عمر زيدُ الدرهم ، واعطاءُ الدرهم زيدُ عمراً ، واعطاءُ يوم الجمعة زيدُ عمراً الدرهم ، وكذلك إن كان من باب ظننت كقولك : أعجبتني ظنن زيدُ عمراً القائم ، وظنن عمرو زيدُ القائم ، وظنن زيدُ عمراً ، وظنن يوم الجمعة زيدُ عمراً القائم .

وإن كان مصدر فعل متعد إلى ثلاثة مفعولين جاز فيه خمسة أوجه : إضافة إلى فاعله وإلى مفعوله الأول ، وإلى مفعوله الثاني ، وإلى مفعوله الثالث ، وإلى ظرف متسع فيه كقولك : أعجبتني إعلام زيد عمراً كيشك السمين ، وإعلام عمرو زيد كيشك السمين ، وإعلام كيشك السمين زيد عمراً ، وإعلام السمين كيشك زيد عمراً ، وإعلام يوم الجمعة زيد عمراً كيشك السمين ، والقوة والضعف على حسب الترتيب الأصيل ، واستيفاء العمل بعد الإضافة على حسب فعله وجوباً أو جوازاً .

فصل : وإضافة هذا المصدر إلى فاعله بحضرة مفعوله أجود من العكس ؛ لا مريم :

أحدهما : أنه على الترتيب الوضعي .

والثاني : أن الإضافة حقيقية ولا شيء من ذلك في العكس ،

ولذلك لم يأت في التنزيل ، والله أعلم ، غير أنه حكى في الشأن * ذكر رحمة ربك عبده زكرياء * (٢) برفع آدال والهمزة ، وزعم الفراء أن (٣)

من ذلك قوله تعالى * والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً * (٤)

، وليس المعنى على ذلك مع ما تقدم (٥) / والله أعلم .

(١) هي قراءة أبي العالية ، الجامع لأحكام القرآن : ٧٥ / ١١ وذكر

أبوحيان أنه رواية يحيى بن الحارث الذماری عن ابن عامر .

النذيب والتكميل : ٢٣٨ / ٣ . أ .

(٢) مريم : ٠٢ (٣) ساقطة من " ق " .

(٤) آل عمران : ٩٧ وما ذكره عن الفراء لم أجده منسوباً للفراء وإنما

هو للكسائي انظر الجامع لأحكام القرآن : ١٤٦ / ٤ .

(٥) " مع ما تقدم " ساقط من " ح " والذي عليه المعنى أن " من استطاع . . " .

بدل كل . انظر الكتاب : والأصول : ٤٧ / ٢ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٥٧٩ .

فصل : ويضاف هذا المصدر إلى الفاعل دون ذكر المفعول ،
 كقوله تعالى * فاستبشروا ببيعكم * (١) * وما كان آستغفار ابراهيم * (٢)
 * وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذته أليم شديد * (٣)
 * وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم * (٤) * ويومئذ يفرح المؤمنون
 بنصر الله ينصر من يشاء * (٥) .

ويضاف أيضاً إلى المفعول دون ذكر الفاعل ، كقوله تعالى :
 * لقد ظلمك بسوء الظالمين * (٦) * لا يسأم الإنسان من دعاء
 الخير * (٧) * وهو محرم عليكم إخراجهم * (٨) * وإن أردتم استبدال
 زوج مكان زوج * (٩) * وإيتاء ذي القربى * (١٠) * وهو كثير . والله
 أعلم .

فصل : واعلم أن حكم الفاعل مع هذا المصدر جار على حكم
 المفعول ، في جواز الذكر والحذف وأمتناع الإضمار (١١) على الأصح ،

- | | | | |
|------|---|------|----------------|
| (١) | التوبة : ١١١ . | (٢) | التوبة : ١١٤ . |
| (٣) | هود : ١٠٢ . | (٤) | الرعد : ٦ . |
| (٥) | الروم : ٤ . | (٦) | ص : ٢٤ . |
| (٧) | فصلت : ٤٩ . | (٨) | البقرة : ٨٥ . |
| (٩) | النساء : ٢٠ . | (١٠) | النحل : ٩٠ . |
| (١١) | ذهب بعض المتأخرين إلى أن الفاعل لا يحذف مع المصدر كما
لم يحذف مع الفعل ، لأن المصدر نائب مناب الفعل . والذي كان
يذهب إليه الأستاذ أبو علي أن الفاعل مع المصدر بخلافه مع
الفعل ، لأن الفعل طالب للفاعل بينيته وللإخبار عنه أخذ من
الحدث وبني ، فحذفه نقض للفرض ، ويحذف المفعول مع الفعل
المبني للفاعل ، ولا يحذف مع الفعل المبني للمفعول ، لأنه
ليس طالباً له بينيته ، وإنما تعدى إليه لأنه يستدعيه من جهة
معناه ، فإذا بني الفعل للمفعول صار المفعول كالفاعل . . .
ولا يجوز حذفه لما في ذلك من نقض الفرض ، فإذا تقرر أن الحذف
وعدم الحذف راجعان لنقض الفرض ، وذلك راجع لبناء الفعل ،
فما بني الفعل للإخبار عنه لم يحذف ، وما لم يبني الفعل للإخبار
عنه جاز حذفه ، والمصدر ليس يطلب الفاعل إلا من الجهة التي
يطلب المفعول . . . فيجوز لك أن تأتي للمصدر بما تريد من فاعل
ومفعول وتحذف الآخر ، إن ليس في ذلك نقض للفرض | | |

وإنما استويا فيما ذكر لا ستوائهما في وجه الطلب المعنوي دون اللفظي ،
وذلك لأن (١) الفعل يطلب المرفوع به (٢) من جهتي لفظه ومعناه ، فمن
ثم لم يجر حذفه معه لقوة الطلب ، وأيضاً فإن الفعل إنما اشتق من
المصدر ليخبر به عن المرفوع به (٣) . فلو حذف معه لبقِيَ الخبر بلا
مخبر عنه ولتَنافَى الغرضان ، وليس ذلك في المصدر ، وإنما طلبه له مثل طلبه
للمنصوب من جهة معناه دون لفظه ، فلما استوى الطالبان استوى الحكمان
وآله أعلم .

وأما المصدر النائب عن الفعل نفسه كضرباً زيداً ، فإن فاعله مضمَر
فيه ، وإنما خالف الموصول من جهة اختلاف النيابة ، لأن هذا نائب عن
الفعل بانفراده ، والموصول نائب عنه مقروناً (٤) بحرف مصدرِي ، والله
أعلم .

فصل : قد تقدم الكلام على أقسام هذا المصدر ، من إعماله
مرةً منوناً ، ومرةً مضافاً ، ومرةً بالآلف واللام ، وبقي الكلام في مسألتين :
إحداهما : أن هذا المصدر هل (٥) يجوز تقديره بأن وفعل
المفعول كما يجوز (٦) بأن وفعل الفاعل ، أو لا يجوز ذلك ؟ مسألة
خلافية (٧-٧) بين الفارسي وابن أبي العافية (٧) ، فجوزها الفارسي اعتباراً

- ====
- وهذا الذي ذهب إليه صحيح . . . فينبغي ألا يعدل عنه للإضرار
وتكلف من غير دليل . بنصه من الكافي : ٣٣٠-٣٣١ ، وانظر
الملخص : ٢٩٤ وانظر التذييل والتكميل : ٣/٢٣٤/أ .
- (١) في "ح" و"ق" "أن" .
(٢) "به" ساقطة من "ح" و"ق" .
(٣) "به" ساقطة من "ق" .
(٤) "مقروناً" بياض في "ق" .
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) في "ح" و"ق" "كما يقدر" .
(٧-٧) ساقط من "ح" وانظر المسألة في الإيضاح : ١٥٨ ، والبغداديات
: ٣٦٥ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن بزينة ٢٠٩/١ ، والكافي
٣٣٧/١ - ٣٣٨ والملخص : ٣١٩ - ٣٢٠ .

بصحة التقدير ، ومنعها ابن أبي العافية اعتبارا بامتناع تصور ذلك من جهة اللفظ ، إنَّ المفعول الذي لم يسم فاعله لا بد من تغيير لفظ ما يسند إليه ، وهذا ممتنع في لفظ المصدر ^(١) فوجب الأقتصار على تقديره مع " أن " بفعل الفاعل ^(١) ، وهو الأصل ، ويدل على صحة ما قاله الفارسي أنه حكى عن العرب : أعجبتني قراءة في الحمام القرآن ، وهذا إنما يكون على تقدير : أعجبتني أن قرئ في الحمام القرآن ، على تقدير المصدر بأن وفعل المفعول ، وقد قيل ذلك في ترجمة سيبويه ^(٢) : هذا باب علم ما الكلم من العربية ، على تقدير : هذا باب أن يعلم ما الكلم من العربية ، و " ما " زائدة .

وأما المسألة الثانية : فهي أنَّ المخفوض بهذا المصدر يجوز العطف عليه اعتبارا باللفظ واعتبارا بالموضع ^(٣) فتقول : أعجبتني قيام زيد وعمرو وعمرو ، خفضاً ورفعاً ، بحسب اللفظ والموضع ، وتقول : ^(٤) أعجبتني ضرب زيد وعمرو وعمرو وعمرا ، لفظاً وموضعاً ، فالخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع إذا أردت أن المصدر مضاف إلى المفعول ، والرفع على وجهين : أحدهما متفق عليه : وهو العطف على الموضع ، على أن المصدر مضاف إلى الفاعل .

والثاني : العطف على الموضع أيضاً إذا أردت أن المصدر مضاف إلى المفعول الذي لم يسم فاعله على أن يكون المصدر مقدرًا بأن وفعل المفعول على طريقة الفارسي ، وهذا الوجه ممنوع على طريقة ابن أبي العافية . وأبو الحسن بن البان يش مع الفارسي في المسألة ، فأعرف ذلك ^(٤) .

(١-١) ذهب من " ق " لذهاب طرف الورقة .

(٢) انظر المسألة في اليفداديات : ٣٦٥ وما بعدها .

(٣) في الأصل اعتبارا باللفظ والموضع " والمثبت من " ح " و " ق " .

(٤-٤) في " ح " و " ق " " وأعجبتني ضرب زيد عمر رفعاً ونصباً وخفضاً ،

ثم قال : (وأعلم أنه لا يجوز تقديم شيءٍ من صلة المصدر عليه

(١- مضافاً كان أو غير مضاف) (١) إلى آخر الفصل .

(٢) يحافظ في هذا المصدر الموصول على مسألتين :

إحداهما : أن لا يقدم عليه شيء من صلته .

والثانية : أن لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، وهو ما ليس

معمولا له ، فيلزم على هذا أن لا يخبر عنه ، ولا يستثنى منه ولا يبدل منه ،

ولا يعطف عليه مطلقا (٣) ، ولا ينعت ولا يوءد إلا بعد كمال صلته

وتامها ، لأن جميع ذلك أجنبي منه من جهة أنه ليس معمولا له .

وأما المسألة التي ذكر ، وهي : عجبت من أكل زيد / طعامك ١٦٢

يوم الجمعة عند أخيك متكئا أكلا شديداً ، فإنه (٤) يتصور فيها

[أربعة] (٥) أوجه ، وذلك أن الطرفين والحال ثلاثها تحتمل

أن تكون كلها معمولة للمصدر ولقوله : عجبت ، ويحتمل أن يكون بعضها

معمولا للمصدر وبعضها معمولا للفعل ، فإن كانت كلها معمولة للمصدر لم

يجز تقديمها عليه ، وجاز تقديم بعضها على بعض ، لأن المجموع صلة ،

وإن كانت كلها معمولة للفعل لم يكن بد من أحد أمرين : إما أن تقدمها

على المصدر ، وإما أن توءد خرها عن جملة معمولاته ، وهي : زيد ، والطعام

والأكل الشديد ، وإن كان بعضها معمولا للمصدر وبعضها معمولا للفعل ،

==== فالرفع على وجهين : أحدهما على أن يكون الأول فاعلاً في المعنى ،

والثاني أن يكون نائباً عنه على أحد القولين المذكورين قيل .

وأما النصب فعلى أن يكون الأول مفعولاً في المعنى منصوب المحل ،

وأما الخفض فعلى اللفظ ، وهو ظاهر إن شاء الله .

(١-١) ساقط من " ح " و " ق " وانظر الجمل : ١٢٣ .

(٢) انظر المسألتين في الملخص : ٣٢٢ / ١ .

(٣) ساقطة من " ق " .

(٤) في " ح " " فأنها " .

(٥) تكملة من " ق " .

فما كان معمولاً للفعل فكما قلناه في جميعها من لزوم (١) التقديم على المصدر أو التأخير عن جميع معمولاته ، وما كان معمولاً للمصدر لم يقدم عليه ، ولم يفصل بينه وبين المصدر بما هو معمول للفعل لما ذكر ، وهذا بين ، إن شاء الله تعالى .

وأما قوله : (فإن جعلت متكناً حالاً منك) (٢) ، يعني من ضمير المتكلم (٣) (جاز تقديمه) ولم يقل : وجب ، لأنه جعل الجواز دأئراً (٤) بين التقديم والتأخير عن الجميع ، لا بين التقديم وبقائه في محله ، لأنه خطأ ، على ما قدمناه من امتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، وهذا واضح إن شاء الله .

وأما البيت الذي أدخله شاهداً (٥) على إعمال المصدر المقرون بالالف واللام ففيه تردد (٦) ، لأن قوله : " سَمِعَا " يحتمل أن يكون منصوباً بلحقت كما قال ، ولا شاهد فيه على هذا .

قال الفارسي : ويروي " كررت " في موضع " لحقت " (٧) ففيه شاهد على هذه الرواية ، لأن كررت لا يتعدى إلا بحرف جر ، فإن قيل : لعل " سَمِعَا " منصوب بكررت على إسقاط حرف الجر ، أجيب بأن

-
- (١) في الأصل " بلزوم " .
(٢) في الجمل : ١٢٣ " ولكن ان جعلت " متكناً " حالاً من التاء " وفي بعض نسخها " منك " كما هنا .
(٣) ضمير المتكلم " مطموسة في " ق " .
(٤) ساقطة من " ق " .
(٥) البيت هو :
لقد علمت أولى المغيرة أنني
لحقت ولم أنكل عن الضرب سَمِعَا
وقد تقدم ص
(٦) في " ح " و " ق " " ففيه نظر " وفي هامش الأصل إشارة الى ذلك .
(٧) الأيضاح : ١٦١ فهو عنده في الأيضاح منصوب بالمصدر ، وقال في غير الأيضاح إنه منصوب بكررت . انظر شواهد الأيضاح لابن بري : ١٣٨ ، وایضاح شواهد الأيضاح : ١٨٠-١٨١ .

ذلك لا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة ، فإذا أنتهينا إلى هذا قلنا : لم نجد عن ذلك مندوحة ، فإن قيل قد وجدت مندوحة عن ذلك (١) بأعمال المصدر في مسمع (٢) ، قيل : وفي ذلك هو الكلام ومحل النظر ، فكيف يستدل على تصحيح الشيء بنفسه ؟ هذا لا يتصور (٣) ، فإن لا دليل في البيت (٤-٤) فأعرف ذلك وتأمله .

فصل : اختلف الناس في تعريف هذا المصدر الموصول على قولين ، فذهب الأستاذ أبو الحسين إلى أن تعريفه بالصلة كسائر الأسماء الموصولات ، وأن إضافته غير محضة ، وآلف والآلام زائدة ؛ لا متناع الجمع بين تعريفين . (٥)

ونذهب الآكثر إلى أنه كسائر الأسماء ، معرفة بالإضافة إلى المعرفة ، وبالآلف والآلام ، ونكرة إذا كان مجرداً منهما . (٦)

فأما الأستاذ [أبو الحسين] (٧) فاستدل على أن إضافته غير محضة ، وأن آلف والآلام زائدة بجواز العطف على الموضوع (٨) ، ويندور إعماله بالآلف والآلام ، [وقد أنكره طائفة] (٩) ؛ إن كانت زيادتهما شاذة على خلاف الأصول .

-
- (١) في "ح" و"ق" "قد وجدنا عن ذلك مندوحة" .
(٢) انظر شواهد الإيضاح لابن بري : ١٣٧ ، والكافي : ٣٤٣/١ .
(٣) "هذا لا يتصور" ساقط من "ح" .
(٤-٤) في "ح" و"ق" "وهو ظاهر إن شاء الله" .
(٥) الكافي ٣٤٠/١ - ٣٤١ ، وانظر : ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، والملخص : ٣٢١/١ والتذييل والتكميل : ٢٣٧/٣ ب ، وهمع الهوامع : ٧٣/٥ .
(٦) انظر التذييل والتكميل : ٢٣٨/٣ ب ، وهمع الهوامع : ٧٣/٥ .
(٧) تكملة من "ح" و"ق" .
(٨) مثل : اعجبني قيام زيد وعمرو برفع عمرو وخفضه ، فالرفع عطف على موضع زيد ، لأنه فاعل . انظر الملخص : ٣١٩-٣٢٢/١ والكافي : ٣٣٧/١ - ٣٣٨ .
(٩) تكملة من "ح" .

فإذا قيل (١) له : فإذا كان معرفةً بالصلة فهلاً جوزت :

عجبت من ضرب زيدٍ عمراً الشديداً ، فتمنعه (٢) بالمعرفة ، من حيث كان عندك معرفةً بالصلة ، فإنه يقول : يمتنع ذلك من حيث أمتنع وصف كلٍّ وبعضٍ "بالمعرفة مع أنهما معرفتان بنية الإغافة ، فلا يلزم من امتناع وصفه بالمعرفة أن يكون نكرةً ، لأن سيويوه قد منع وصف كلٍّ وبعضٍ بالمعرفة (٣) ، ولم يلزم من امتناع وصفهما بالمعرفة أن يكونا نكرتين فهذا جوابه في المسألة .

ووجه امتناع وصف " كل وبعض " بالمعرفة أن لفظهما لفظُ النكرة ، فأمتنع وصفهما بالمعرفة (٤-٤) اعتباراً لفظياً ، وكذلك هذا المصدر الموصول يمتنع (٤-٤) وصفه منوناً [بالمعرفة] (٥) اعتباراً لفظياً ، والله أعلم .

وأما من قال : إن إضافته محضة فإنه يقول : لا دليل في

جواز حمل التابع على الموضوع هاهنا ، لأنه إنما (٦) هو حمل على المعنى ،

إذ كان الأصل في قولك : عجبت من قيام زيد وعمرو : عجبت (٧) من أن

قام زيد وعمرو ، فألحم على المعنى هاهنا اعتباراً بالأصل ، وأعتبر الأصول

شائع ، فإذا لا دليل في اعتبار الموضوع على (٨) كون الإضافة غير محضة / (٩)

- (١) في " ح " " قال " .
- (٢) في " ح " " فتمنعه " خطأ .
- (٣) الكتاب : ١١٠-١١٢ ، ١١٤ .
- (٤-٤) ذكرت مرة أخرى في " ق " بعد قوله : " ... لا دليل في جواز الحمل على الموضوع " .
- (٥) تكلمة من " ح " و " ق " .
- (٦) ساقطة من " ق " .
- (٧) في " ح " " وعجبت " بإثبات حرف العطف . خطأ .
- (٨) ذهب من " ق " بذهاب طرف الورقة .
- (٩) " غير محضة " مطموسة في " ق " .

وأما قلة إعماله بآل ألف واللام ، فلمكان تعريفه بها ، فيعد (١)
بذلك عن جانب الفعلية . فضعفت نيابته عن الفعل لهذه المنافرة .
فإن قيل : فلتضعف إذا نيابته عن الفعل ، إذا كان مضافاً ،
إذا كانت إضافته عندك [غير] (٢) محضة أجيب بأن الإضافة
على قسمين : محضة وغير محضة ، وأما آل ألف واللام (٣) فإنها موضوعة
على قسم واحد (٣) وهو التعريف ، فلهذا كثر إعماله مضافاً ، وندر إعماله
بآل ألف واللام ، ثم يقول صاحب هذا القول للأستاذ : يلزمك أنت ندور
إعماله مطلقاً ، إذ (٤) كان عندك معرفة في كل أحواله فيجيب الأستاذ (٥)
بأنه إذا كان منونا على صورة الفكرة ، فليس بينه وبين الفعل منافرة من جهة
اللفظ ، وكذلك القول فيه إذا كان مضافاً ، لأن الإضافة عنده غير محضة ،
فهو في حكم المنون ، وكذلك إذا كان بآل ألف واللام ، لأنها عنده زائدة ،
فهو في حكم المنون ، فإذا كان هذا المصدر مضافاً ، وبآل ألف واللام في
حكم المنون ، فلا منافرة بينه وبين الفعل ، بهذا الاعتبار ، فهذه موافقة
بين الفريقين فتأملها ، وبالله التوفيق .

(١) في "ح" "ويعده" .

(٢) تكملة من "ق" .

(٣-٣) في "ح" "و" "ق" "على قسم واحد وضعاً" .

(٤) في الأصل "إذا" .

(٥) ساقطه من "ق" .

باب العدد

الكلام في هذا الباب يدور على مسألتين : إحداهما حكم العدد ،
والثانية حكم المعدود .

فأما العدد فهو هاهنا : عبارة عن الألفاظ التي يُعَدُّ بها ،
وهي أربع مراتب ، آحاد ، وعشرات ، ومئون ، وآلاف .

فأما الآحاد ، فالواحد والآثنان منهما (١) مذكوران للمذكر ، وموءنشان
للموءنث كقولك في المذكر : واحد وآثنان ، وفي الموءنث واحدة واثنان ،
أو اثنتان ، ولا يضاف شيء منهما إلى مفسرٍ استغناءً عن ذلك بذكر المعدود ،
لأنه يحصل من لفظه بيان الجنس ومقداره ، تقول من ذلك : رجل ورجلان ،
وأمراة (٢) وأمراتان ، فيحصل الغرض المطلوب (٣) بذلك و (٤) :

..... شنتا حنظل

ضرورة .

وأما الثلاثة فما فوقها إلى العشرة فإنه لا يحصل الغرض المطلوب (٣)
إلا بذكر العدد والمعدود معاً ، كقولك : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة ، فيكون
أسم العدد يعطى المقدار ، والمعدود يعطى بيان جنس ذلك المقدار ، ولو

(١) في الأصل و "ق" " فيهما " .

(٢) ساقطة من "ح" .

(٣-٣) ساقطة من "ح" .

(٤) هذا جزء من رجز هو بتمامه :
كَانَ خُصِيْبِيهِ مِنَ التَّدْلِدِ
ظرف عجوز فيه شنتا حنظل

والرجز لخطام الرِّيحِ الْمَجَاشِعِيِّ من أبيات كثيرة ذكرها له الأسود
الفندي جاني في فرجة الأديب : ١٥٨-١٦٠ ، وينسب لجندل بن
المثنى الطهويّ ولسلمى الهذلي . انظر الخزانة : ٣١٧/٣ ،
والرجز في الكتاب : ٥٦٩/٣ واصلاح المنطق : ١٨٩ والمقتضب
١٥٣/٢ وانظر تخريجات له أخرى هناك ، وشرح الجمل لابن

أقتصرت على أسم العدد لم يعط إلا^(١) المقدار، دون بيان الجنس، ولو
أقتصرت أيضاً على المعدود لم يعط إلا^(١) بيان الجنس دون المقدار^(٢)،
فلذلك كُزِمَ الجمعُ بين العدد والمعدود في الثلاثة فما فوقها .

فصل : وحكم لفظ أسم العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون
بالتاء مع المذكر، ودونها مع المؤنث، والمعتبر في ذلك حكم الواحد من
المعدود إن كان جمعاً حقيقةً، فإن كان الواحد مذكراً أثبت العلامة في
أسم العدد، وإن كان مؤنثاً أسقطتها منه كما قال الله تبارك وتعالى
* سخرها عليهم سبع ليالٍ وثمانية أيامٍ حسوماً *^(٣) لأن واحد المعدود
في الأول مؤنث وفي الثاني مذكر، فلذلك كان الأول بغير علامة،
والثاني بعلامة، هكذا حكمه إن كان جمعاً حقيقةً، ولا يعتبر التأنيث العارض
في الجمع، وفقاً لسيبويه^(٤) وأتباعه، فلذلك^(٥) تقول : ثلاثة
حمامات بالعلامة اعتباراً بالواحد، ولا تقل^(٦) : ثلاث حمامات بإسقاطها،
لأن تأنيث الجمع عارض، فلا يعتد به، هذا هو^(٧) المشهور .

فإن كان المعدود أسم جمع كان معتبراً في نفسه، فإن كان مذكراً
أثبت العلامة في أسم العدد، كما قال الله تبارك وتعالى :

-
- (١-١) ساقط من " ح " .
(٢) في " ح " " مقداره " .
(٣) الحاقة : ٧ .
(٤) الكتاب : ٥٥٧/٣ ، والنظر إلى التأنيث بالألف والتاء مذهب بعض
النحويين . الملخص : ٤٢١ ، والتسهيل : ١١٦-١١٧ .
(٥) " وأتباعه فلذلك " مطموسة في " ق " .
(٦) في " ق " " ولا تعول " خطأ .
(٧) " هذا هو " مطموسة في " ق " .

* وكان في المدينة تسعة رهطٍ * (١) وإن (٢) كان موءنثا أسقطتها منه كما قال عليه السلام (ليس فيما دون خمس ذودٍ من الإبل صدقة) (٣) اللهم إلا أن يكون اسم الجمع واقعا موقع ما يعتبر واحده ، فإنه لا يعتبر لفظه كقولك : ثلاثة أشياء ، فأشياء واقعة موقع أشياء جمع شيء ، فكما يجب إثبات العلامة في قولك : ثلاثة أشياء جمع شيء فكذلك يجب إثباتها مع أشياء ، لوقوعها موقع أشياء جمع شيء (٤) وهذا بناء على مذهب سيبويه والخليل ومن تبعهما القائلين : إن أشياء اسم جمع ، وإنه لفعاء مقلوب من فعلاء (٤) ، وهذا مبسوط في آخر التصغير إن شاء الله . (٥)

فصل : وأما ما زاد على العشرة فيمثنى للتركيب وتضمن الحرف ، إلى تسعة عشر ، إلا المثنى منه ، فإن الجزء الأول باقٍ على إعرابه لا متنازع ببناء المثنى ، لأن علامة التثنية علامة إعراب (٦) على ما مضى في موضعه .
وأما العقود من عشرين إلى تسعين ، ومائة وألف فيستوى فيها المذكر والمؤنث ، والعاقل وغيره ، لأنها أسماء جموع .

واعلم أن الجزء الأول من العدد المركب مبني مع الثاني لتركيبه ، والجزء الثاني مبني لتضمنه حرف العطف إن الأصل عطف الثاني على الأول (٧) ، ولكنه اختصر لرفع اللبس الكائن في بعض المواضع لو ترك غير

-
- (١) النمل : ٤٨ .
(٢) في "ح" "ولو" .
(٣) الجامع الصحيح " صحيح البخاري " كتاب الزكاة : ٤٢ ، ٣٣ ، ٥٦ ،
وصحيح مسلم كتاب الزكاة : ٢ ، ٥ ، ٧ .
(٤) الكتاب : ٥٦٤ / ٣ .
(٥) في الأصل : " وهذا مبسوط في الأمهات ١٦٤ فانظر إليه في موضعه " وما أثبت من "ح" و"ق" وهامش الأصل عن نسخة أخرى . وانظر المسألة في الفصل الأخير من باب التصغير .
(٦) في "ح" "لأن علامته إعراب" والمثبت من الأصل و"ق" .
(٧) في "ح" و"ق" "إن الأصل عطف على الأول" .

مركب (١) ، وكان بناؤه هما على حركةٍ ، لأنه طاريٌّ عليهما ، وكل ما كان البناء طارئاً عليه فسبيله أن يبني على حركة للمزية التي له على المتوغل في البناء .

وأما كون حركة الأول فتحة ، فلا ن الثاني من المركبين بمنزلة تاء التأنيث ، فكما يجب فتح ما قبل تاء التأنيث (٢) ، فكذلك يجب فتح ما قبل الثاني من المركبين .

وأما كون حركة الثاني فتحةً ، فطلب (٣) للتخفيف ، لأن التركيب يناسبه التخفيف ، فأعرف ذلك (٤) .

وحكم الأول من المركبين باقٍ على ما كان عليه قبل التركيب من إثبات العلامة مع المذكر ، وإسقاطها مع الموءنث ، وأما الثاني منهما فبالعكس ما كان عليه قبل التركيب من إثباتها مع الموءنث ، وإسقاطها مع المذكر ، من ذلك : خمسة عشر رجلاً ، وخمس عشرة امرأةً ، وإن شئت كسرت الشين من "عشرة" مع الموءنث في هذا ، وهي لغة شهيرة (٥) .

وأما ثمان في التركيب ، فالمشهور إجراؤه مجرى قاض كقولك : ثمانٍ عشرة امرأةً ، ويجوز إجراؤه مجرى جمال ، فتقول : ثمان عشرة ، فأعرف ذلك .

عبارة أخرى (٦) بمزيد فائدة : العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وإحدى عشرة إلى تسع عشرة (٧) إلا المثنى منهما ، لأستحالة

-
- (١) انظر ما سيأتي قريباً ، وشرح ألفية ابن معطي لأبن القواس : ١١٠١ .
(٢) في "ح" " ما قبل التاء " .
(٣) كذا في جميع النسخ مرفوعاً ، وهو متجه .
(٤) في "ح" " والله أعلم " .
(٥) كسر الشين لغة بني تميم ، واسكانها لغة الحجازيين : الكتاب ٥٥٧/٣ ، واللسان "عشر" ٥٦٨/٤ .
(٦) من هنا إلى بداية الفصل الآتي ساقط من "ح" .
(٧) بعد "عشرة" في "ق" قرابةٌ من خمس كلمات غير واضحة .

الجمع بين إعراب وبناء في محل واحد ، أصله أن^(١) يكون معطوفاً
بالواو ، على معنى الإجمال^(٢) الذي تقتضيه الواو وضعاً ، ثم لما أرادوا
التنصيص على أحد المعاني التي يقتضيهما الإجمال مع إرادة الاختصار ،
ركبوا الصدر مع العجز ، وصيروهما بمنزلة لفظ واحد ، عبارة عن جملة العدد
المذكور ، وبيان الإجمال في الأصل المرفوض غالباً أنك إذا قلت : اشتريته
بخمسة وعشرة ، فإنه يحتمل أربعة مقاصد :

أحدهما : أن يكون جميع العدد المذكور شئنا واحداً .^(٣)

والثاني : أن يكون اشتريته بخمسة في وقت ، ثم اشتريته بعشرة
في وقت آخر .

والثالث : أن يكون ذلك بالعكس .

والرابع : أن كل واحدة^(٤) من الواو وأو تقع موقعاً أختها

على معناها . كقولهم : خذه بما عزَّ وهان ، والواقع إحداهما ، وقال في
الكتاب : خذه بما عزَّ وهان ، وخذه بما عزَّ أو هان^(٥) على معنى واحد .

وهذه المقاصد يحتاج إليها في البياعات والأشربة ، فلما كان
لفظ الأصل دائراً بين هذه المقاصد ، عدلوا عنه إلى صورة تكون نصاً على
المعنى المخصوص بالواو وضعاً مع إرادة الاختصار .

(١) في الأصل « وأصله أن » بإشبات الراء خطأ وفي « ق » كلمة أخرى غير واضحة ويبدو

انها مغايرة لها .

(٢) في « الأصل » « الإختيار » . والمثبت من « ق » ، ولو قال « احتمال » كان أولى .

(٣) في « ق » « شيئاً واحداً » .

(٤) في « ق » « واحد » .

(٥) ساقطة من « ق » وانظر الكتاب : ١٨٤/٣ - ١٨٥ .

وماشيت يوماً في جماعة من أصحاب بسبته ، الشيخ الفقيه
أبا زكريا الدكالي (١) من طلبة شيخنا الأستاذ أبي إسحاق الغافقي -
رحمة الله عليهما - فسألناه (٢) مسألة فقال : ما وجه قوله تبارك وتعالى
* تلك عشرة كاملة * (٣) بعد قوله * فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في
الحج وسبعة إذا رجعت * مع العلم بأن ثلاثة مع سبعة عشرة ، فقلنا
إنه من باب الفذلكة ، فقال : ومع هذا ، فما وجه الفذلكة هنا ؟ فقلنا
ليعلمه العربي من جهتي الجمع والتفصيل ، فقال : ومع هذا فما وجه
الإعلام بالشيء جملة وتفصيلاً ؟ ، وأحدهما مِّن عن الآخر ، فقلنا : لانه
أبلغ في إثباته في نفس السامع ، فقال : ومع هذا فما وجه التوكيد في
ذلك ؟ قلنا : فأفدنا ، فقال : لما كانت الواو تقع موقع " أو " على
معناها عند بعض العرب ، صار في المعنى إجمالاً ، فرفع ذلك بـ " تلك
عشرة كاملة " ، فكذلك مسألتنا وبالله التوفيق . (٤)

فصل : وأما المسألة الثانية وهي : حكم المعدود ، فإنه

ينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون جمعا [مخفوضا] (٥) لفظاً أو حكماً ، ١٦٥

وذلك من ثلاثة إلى عشرة ، كقولك : ثلاثة رجال ، وتسعة رهط ، وخمس

نسوة ، وست جبات ، وما أشبه ذلك . (٦)

(١) هو الفقيه الحافظ الذكي الناقد، زعيم أهل سبته في الفقه، ذكر للمسائل عارفاً بالأصول
ذو حظ من الاداء، أتبع الخط صحيحه، لا يحتاج لمقابلة، كان حياته ثلاثاً وعشرين وسبعاً وأه .
سبل الإبهاج : ٣٥٦ .

(٢) هكذا في الأصل و " ق " ، ولعل وجه الكلام : " فسألنا " أي
يكون الفقيه هو السائل لا المسؤول .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٤) انظر ذلك في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٤٠٢ / ٢ .

(٥) تكلمة من " ق " .

(٦) " وما أشبه ذلك " ساقطه من " ح " و " ق " .

والثاني : أن يكون واحداً منصوباً ، وذلك من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، كقولك : أحد عشر درهما ، وتسعة وتسعين درهما ، وأصله أن يكون جمعاً معرّفًا بالألف واللام مخفوضاً بمنّ الجنسية ، وهو جائز في الاستعمال كقولك : عندي خمسة عشر من الدراهم ، وتسعة وتسعون من الدراهم ، فإذا اختصرت هذا اختصرت الجمع واكتفيت بواحد من الجنس منكور؛ لأنّـه يعطى الغرض المقصود من بيانه .

والقسم الثالث : أن يكون واحداً مخفوضاً ، وذلك مع مائة وألف ، وما تكرر منهما كقولك : مائة رجل ، ومائتا رجل ، وألف رجل ، وألفا رجل ، وعشرة آلاف رجل ، وهي الغاية .

ومائتان عاماً (١) ضرورة ، وكان أصل هذا المعدود أن يكون بلفظ الجمع ، إلا أنّـه اختصّر مع المائة اعتباراً بمجاورها ، وهو التسعون ، وما هي عقده وهو العشرات ، فكان (٢) مفسّرها واحداً اعتباراً بالمجاور ، ومخفوضاً اعتباراً بالعشرات ، فاجتمع فيها ما افترق فيهما من هذين الحكمين ، ولم يكن ذلك بالعكس طلباً للاختصار ، مع حصول الغرض المقصود ، وحُمِلَ الألف على المائة في ذلك ، لأنّها عقدها إذا بلغت عشراً . (٣)

وأما قراءة [من قرأ] (٤) : * ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين * (٥)

(١) " ومائتان عاماً ضرورة " ساقط من " ح " و " مائتان عاماً " جزء من

بيت للرُّبَيْعِ بْنِ صَبْعِ الْفَزَارِيِّ ، والبيت بتمامه :

إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والفناء

وهو في الكتاب : ٢٠٨ / ١ وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٦ / ٢ ،

والخزانة : ٣٠٦ / ٣ .

(٢) في الأصل " وكان " بالواو .

(٣) في " ح " " عشرة " وكل متجه . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦ / ٢ .

(٤) زيادة من " ح " .

(٥) الكهف : ٢٥ - وقرأ بها حمزة والكسائي . السبعة : ٣٩٠ وحجّة

القراءات : ٤١٤ . قال الكسائي : العرب تقول : أقمت عنده مائة

سنة ، ومئة سنين .

بالإضافة إلى سنين ، فمن باب ما جاء منبهةً على الأصل (١) كالقصوى في بابيه .

وأما من قرأ (٢) * ثلاث مائة * بالتنوين فإن " سنين " على (٣) هذا ينتصب على البدل من " ثلاث " المضاف إلى مائة بدل شيء من شيء .
وأما من قال : إنه ينتصب على التمييز (٤) ، فغير مستقيم ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون ليثهم في الكهف على أقل ما يعتبر في الجموع تسعمائة سنة دون ما زادوا (٥) ، وليس المعنى على ذلك والله أعلم .

فصل : قد تقدم أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يفسر بجمع مخفوض وأن (٦) ذلك الجمع يعتبر واحداً إن كان جمعا حقيقةً ، فإن كان واحداً مذكراً أثبت العلامة في اسم العدد ، فقلت : ثلاثة رجال ، فإن كان واحداً مؤنثاً أسقطتها من اسم العدد (٧) فقلت : ثلاث جبات .
بقي النظر في هذا الجمع ، هل يطرد كونه (٨) من جموع القلة أو يطلق فيه القول ؟

وبسط ذلك أن تقول : لا يخلو المعدود أن يكون له جمع قلة فقط ، أو جمع كثرة فقط ، أو يجتمع له الأمران ، فإن انفرد له أحد

-
- (١) في الأصل " الاصول " . وانظر حجة القراءات : ٤١٤ ، والحجة لابن خالويه : ٢٢٣ .
(٢) قرأ بها بقية السبعة .
(٣) انظر التبيان للعكبري : ٨٤٤ ، والبحر المحيط ١١٧/٦ .
(٤) انظر البحر المحيط ١١٧/٦ .
(٥) في " ح " و " ق " " دون ما زاد " .
(٦) في " ق " " فان " .
(٧) في " ح " و " ق " " اسقطها منه " .
(٨) في " ح " و " ق " " قوله " خطأ " .

الأمرين الأولين أضيف إليه اسم العدد بحق الضرورة ، وإن كان له
(١)
جمعان آختر أن يضاف اسم العدد إلى القليل منهما ، وقد يضاف إلى الكثير
، ويكون إذ ذاك من باب وضع الكثير موضع القليل (٢) ، ومثل (٣) ذلك
كله أن تقول (٤) : ثلاثة أرسان ، وثلاثة دراهم ، فأرسان جمع رسن ليس
له إلا ذلك ، ودراهم جمع درهم ليس له إلا ذلك ، وإضافة ثلاثة إلى أرسان
على ما ينبغي ، وإضافتها إلى دراهم (٥) على خلاف الأصل المطرد ، إلا
أنه يلزم ذلك ، لا متناع ما أطرد عليه الأصل المذكور .

ومثال ما له جمعان : كبش وأكبش ، وكباش ، فالأختيار أن تقول
ثلاثة أكباش ، وقد يجوز أن تقول : ثلاثة كباش ، إلا أنه على غير الأصل (٦)
المطرد فأعرف ذلك (٧) ، والله المستعان .

فصل : وأما كون التاء في عدد المذكر دون [عدد] (٨)
المؤنث ، فرفع لما كان يوهم إسقاطها من تذكير اسم العدد (٩) ، إذ
كان العدد هو المعدود ، فإنما أثبتوها في عدد المذكر لتحقيق تأنيث
اسم العدد ، وأما إسقاطها مع المؤنث ، فإنه لا يقع (١٠) في النفس تذكيره ،
لأنه مضاف إلى مؤنث ، هو مدلوله في المعنى ، وهذا القول ظاهر ، والله
أعلم .

-
- (١) مثل قوله تعالى ﴿ ثلاثة قروء ﴾ وقولهم : ثلاثة كلاب .
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ١٠٩٨ وشرح الجمل لابن الضائع
٣٧/ب وشرح ابن بزيمة : ٢١٦ .
(٣) في "ح" و"ق" "مثال" .
(٤) "كله أن تقول "ساقط من "ح" و"ق" ، وفي "ق" "إحالة يبدو
أنها لها ، ولكن لم يظهر في الهامش شيء من ذلك .
(٥) في الأصل "درهم" .
(٦) في "ح" و"ق" على خلاف الأصل .
(٧) "فأعرف ذلك "ساقط من "ح" و"ق" .
(٨) زيادة من "ح" و"ق" .
(٩) لأن الفاظ العدد مؤنثة .
(١٠) "فإنه لا يقع" في "ح" "فإنه لا يقع" .

وفيه طريقة أخرى تظهر من أبي القاسم وهي : أنه إنما كان (١)
ذلك للمشكلة والمناسبة بين الأصول والفروع ، فكأنهم جعلوا أصلاً مع
أصل ، وفرعاً مع فرع ، بيان ذلك أن ألفاظ العدد كلها موءثة ، فمنها
ما هو موءث بعلامة كثلاثة وأربعة ، ومنها ما هو موءث بغير علامة كثلاث
واربع ، (٢-٣) والموءث بالعلامة أصل للموءث بغيرها . (٢-٣)

والمعدود أيضاً على قسمين : مذكر وموءث والمذكر أصل للموءث
، فجعلوا الأصل من أسم العدد مع الأصل من المعدود / فقالوا : ثلاثة ١٦٦
رجال ، وجعلوا الفرع من ألفاظ العدد مع الفرع من المعدود ، فقالوا :
ثلاث نسوة ، وهذا (٤) ظاهر تعليل أبي القاسم (٥) ، إلا أنه لم
يبسطها هذا البسط (٦) ، فاعرف ذلك والله المستعان . (٦)

مسألة : قد تقدم أن العدد المركب حكاه أن يكون الجزء الأول
بالتاء مع المذكر ، وبإسقاطها مع الموءث ، وأن الجزء الثاني بالعكس بالتاء
مع الموءث وبإسقاطها مع المذكر ، كأنهم كرهوا الجمع بين علامتي تأنيث
فيما هو كالشيء الواحد ، وأثبتوها في الجزء الثاني من عدد المذكر ،
واستحسنوا نقلها من عدد المذكر للجزء الثاني من عدد الموءث توفيةً لحق
الأصل ، إذ كان أصل التاء أن تكون في عدد الموءث لولا ما عرض لها
ما ذكر قبل [والله أعلم] . (٧)

-
- (١) "انما كان" ساقط من "ح".
(٢-٣) ساقط من "ق".
(٣) في "ح" " لغير علامة".
(٤) في "ح" " هذا" بدون حرف العطف .
(٥) الجمل : ١٢٥ .
(٦-٦) في "ح" و"ق" والله أعلم . وانظر المسألة في شرح الجمل
لابن هشام الأنصاري : ٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٧) "والله أعلم" زيادة من "ح" و"ق".

فإن قلت : فما بالهم جمعوا بين ألف "إحدى" والتاء في قولهم : إحدى عشرة امرأة ، وهما علامتا تأنيث ، وقد قلت : إنه لا يجوز أن يجمع بين علامتي تأنيث .

فالجواب : أنه إنما جاز ذلك لمجموع أمرين .
أحدهما : الاعتبار بأصل العدد المركب وهو العطف .
والثاني : اختلاف لفظي العلامتين .

فإن قلت : فما بالهم جمعوا بين علامتين متفتحي اللفظين في قولهم : اثنتا عشرة امرأة .

فالجواب : أن عشرة ليس مركبا مع اثنتين ، لأن التثنية تمنع من ذلك ، بدليل بقاء الإعراب ، وإنما يبني الجزء الثاني ها هنا لوقوعه موقع الحرف ، وهونون اثنتان ، وأيضا فإنه مضمّن معنى حرف العطف إذا كان معطوفا في أصله ، فإذا كان "اثنتا" غير مركب مع ما بعده ، فلا إشكال في مجيئه بتاء التأنيث ، لأنفصاله من الثاني بنفسه ، وهذا واضح إن شاء الله . (١)

وأما ألف إحدى^(٢) فكونها للتأنيث ظاهر ، فإن قيل : ولعلها للإلحاق فلا يحتاج إلى السوء ال المذكور ، ولا إلى الجواب عليه .

فالجواب : أنها لو كانت للإلحاق للحقها التثنية فيما إذا عطف عليها في نحو إحدى وعشرون ، فامتناع لحاق التثنية لها في نحو هذا دليل على أنها للتأنيث ، فأعرف ذلك والله المستعان .^(٢)

(١) انظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك : ١٢٨/٢ .
(٢-٢) في "ح" " فكونها للتأنيث ظاهر ، لأنها لا يلحقها تنوين في نحو : إحدى وعشرين ، وهذا يرفع أن تكون للإلحاق . "

مسألة : قد تقدم وجه بناء هذا العدد المركب (١) ، والمشهور بقاء بنائه إذا أضيف لغير التمييز كقولك : عندي خمسة عشر زيد ، ومنهم من يعرب آخره هاهنا اعتباراً بتمكته (٢) بالإضافة ، إذ أصلها معاقبة تنوين التمكين ، فهذا وجه ذلك على قلته (٣) ، والله أعلم .

وأعلم أن الإضافة ممنوعة في المثنى من هذا العدد ، لأنك لو أضفته لم يكن بدُّ من أحد أمرين : إما أن تحذف عشر فيلتبس بالآثنين ، وإما أن تثبتها فتكون جامعاً بين الإضافة وبين ما هو منزل منزلة نون الآثنين ، فكما لا يجوز الجمع بين نون التثنية والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بين عشر والإضافة ، لتزولها منزلة النون التي يلزم حذفها عند الإضافة كما ذكر (٤)] والله أعلم [.

مسألة : إذا أضيف العدد من ثلاثة إلى تسعة ، إلى المائة كان كـ بغير علامة مطلقاً ، لأنه مضاف إلى المائة ، وهي مؤنثة والمعتبر اللفظ في هذا الباب ، وكان ينبغي أن تجمع فيقال : ثلاث مئات أو مئتين ، وقد يقال ذلك (٦) ، وإفرادها أكثر في الاستعمال اعتباراً بأنها جمع فصي المعنى ، ولذلك استغنى عن جمعها .

وأما الألف فمجموع في ذلك الموضع على الأصل كقولك : عندي ثلاثة آلاف ، وعشرة آلاف ، وما أشبه ذلك .

-
- (١) انظر ما سبق ص
(٢) في "ح" "لتكنه" خطأ .
(٣) انظر الكتاب : ٢٩٨/٣ - ٢٩٩ وانظر قول السيرافي في هامش (٢) من صفحة ٢٩٩ .
(٤) "كما ذكر" ساقط من "ح" .
(٥) زيادة من "ح" و"ق" .
(٦) ومنه قول الشاعر :
ثلاث مئتين للملوك وفي بها رداي وجلت عن ملوك الأعاجم
وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٦/٢ .

مسألة : لا يجوز الفصل بين التمييز وأسم العدد ها هنا ، أما في الإضافة فلانَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وأما في النصب ، فلم يأت ذلك إلا في الشعر كقوله : (١)

على أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً

وهذا بخلاف تمييز " كم " (٢-٢) فإنها يجوز الفصل بينهما هناك في فصيح الكلام ، (٢-٢) وفرق بينهما أن " كم " (٣) منعت التصرف بلزومها صدر الكلام ، فعوضت من ذلك التصرف في تمييزها بجواز الفصل بينهما .
وأما أسماء العدد فلم تمنع شيئاً من ذلك ، فلم يجز الفصل بينها وبين تمييزها لضعف عمل العامل فيه . والله أعلم .

(١) البيت لعباس بن مرداس السلمي وهو في ديوانه : ١٣٦ والكتاب ١٥٨/٢ ، والمقتضب ٣ : ٥٥ ، والأصول : ٣١٦/١ ، والإيضاح : ٢٢٤ ، وشرح ابن يعيش : ١٣٠/٤ ، والخزانة : ٥٧٣/١ .
(٢-٢) ساقطة من " ح " .
(٣) في " ح " " لا " ن " .

باب تعريف العدد /

العدد المفرد يعرف من أوله كغيره من الأسماء كقولك الثلاثة ،
والأربعة ، العشرة ، العشرون ، المئة ، الألف ، والمضاف يعرف منه الثاني
فيتعرف الأول بإضافته إليه ، لأنه قد علم أن المضاف يكتسي من المضاف
إليه التعريف ، كما يكتسي منه التذكير ، وكما يكتسي منه حكم الشرط
والاستفهام ، والتذكير والتأنيث .

وقد كان أصل الألف واللام أن تكون في الأول دون الثاني ، لأنه
المقصود بالتعريف ، لكن عدل عن ذلك لما كان يلزم عليه من الاستحالة ،
وهي كونه معرفة اعتباراً بالألف واللام ، ونكرة اعتباراً بالمضاف إليه
وهذا محال في التحصيل ، هذا هو الوجه المتفق عليه .

وحكى الكسائي تعريف الأسمين المضاف والمضاف إليه ، وهو
قولهم : الخمسة آلاثواب (١) ، ووقع الاتفاق على وجود السماع ، وإنما
اختلف (٢) القياس على ذلك (٣) المسموع ، فطرد الكسائي وأتباعه ذلك
آلباب ، وقصره البصريون على محله (٤) ، وهو أجود ، لأن المسموع موجه
بالحاقه بباب الصفة المشبهة .

- (١) انظر قول الكسائي في إصلاح المنطق : ٣٠٢ ، وشرح ألفية ابن
معطي لابن القواس : ١١٠٨ ، واعتبر المبرد ذلك خطأ فاحشاً
انظر المقتضب : ١٧٣/٢ .
(٢) في "ح" "وانما اختلف في القياس" .
(٣) "ذلك" ساقطة من "ح" .
(٤) انظر معاني القرآن للفراء : ٣٣/٢ ، الإنصاف : ٣١٢ وما بعدها .

وبيان ذلك أن أسم العدد قد يوصف به فيقال مثلاً : عندي رجال خمسة ، كما تقول : هذا وجهٌ حسنٌ ، ثم قيل (١) : الخمسة الأثواب كما قيل (١) : الحسن الوجه ، فهذا وجه ذلك ، والله أعلم .

وهل يقال : الخمسة أثواب بإدخالها في الأول دون الثاني

أو لا ؟

ظاهر كلام الأستاذ أبي الحسين أن الفراء يقوله ، كما يقول : الحسن وجهٌ (٢) ، وظاهر آبن عصفور أن الإجماع على امتناع المسألتين (٣) ، فإن كان الأستاذ نسب ذلك للفراء بالإلزام (٤) ، فآلقول ما قاله آبن عصفور ، وإن كان حفظه نصاً عن الفراء ، فآلقول ما قاله الأستاذ ، لأن من حفظ حجةً على من لم يحفظ (٥-٥) فآعرف ذلك والله المستعان .

وأما العدد المركب ففي تعريفه أربعة أوجه :

أحدها : أن يعرف من أوله ، لأن الأسمين قد صاراً بالتركيب ، بمنزلة أسم واحد ، والأسم الواحد إنما يعرف من أوله فتقول : عندي الخمسة عشر درهماً . (٦)

والوجه الثاني : أن يعرف الأسمان معاً اعتباراً بأصلهما قبل

التركيب كقولك (٧) : الخمسة العشر درهماً .

-
- (١) في "ح" و"ق" " تقول " وانظر المسألة في شرح ابن عصفور : ٣٧ / ٢ .
(٢) انظر الملخص : ٤٢٧ / ١ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور
(٤) قال الأستاذ : " ولم يقولوا : حسن وجه ، والثلاثة أثواب لا يجوز من جهة القياس ، ولا حكي عن العرب ، وأجازة الفراء ، قياساً ، وهو خطأ " الملخص : ٤٢٧ / ١ .
(٥-٥) في "ح" " والله أعلم " .
(٦) هو مذهب البصريين . انظر شرح ابن عصفور ٣٧ / ٢ .
(٧) في "ح" " فتقول " وهذا مذهب الكوفيين .

والوجه الثالث : تعريف ثلاثة الأسماء كقولك الخمسة العشر الدرهم ، أما تعريف الثاني فقد بين وجهه ، وأما تعريف التمييز (١) فهو خطأ عند الحذاق ، لأن المراد حاصل بلفظ التأكيد ، ولا معنى لتكلف التعريف إن كان فرعاً ، والفروع لا تتكلف إلا لمزيد فائدة .

والوجه الرابع : تعريف الأول والآخِر (٢) فقط كقولك : الخمسة عشر الدرهم ، لأنَّ الثاني قد صار مع الأول [بالتركيب] (٣) كالشيء الواحد ، فيكفي (٤) في ذلك تعريف الأول فقط ، (٥-) وأما الثالث فمفصل ما قبله فعرفه ، لأنَّ تعريف الأول لا يسرى إليه ، وقد قلنا إنَّ تعريف التمييز غير مستقيم ، فإنَّ سَمِعَ ما ظاهره ذلك من كلام العرب حُكِمَ على الألف واللام بالزيادة .

ولو كان التمييز ما يصح تعريفه عند العرب ، لا طرد ذلك وكثرة كثرة تدل على الصحة ، ولما ندر ما ظاهره ذلك علم أنه ما (٦) لا يصح تعريفه . والله أعلم .

وأما العطف والمعطوف عليه فيعرف كل واحد منهما لأنفصاله لفظاً من صاحبه كقولك : الخمسة والعشرون ، والتسعة والتسعون .

ونقل ابن عصفور عن بعضهم جواز الاقتصار على تعريف الأول تشبيهاً بالمركب ، كقولك : الخمسة وعشرون درهما (٧) ، ورده بكون الثاني

(١) في "ح" "الثالث" .

(٢) في "ح" "والثالث" .

(٣) زيادة من "ح" .

(٤) في "ح" "فاكتفى" .

(٥-٥) في "ح" "وأما الثالث فمفصل ما قبله ، لا يسرى إليه تعريف الأول" . وانظر تعريف العدد في شرح التسهيل لابن مالك

١٤٠-١٣٩/٢

(٦) ساقطة من "ح" .

(٧) ساقط من "ح" .

لا يتعرف بتعريف الأول لأنفصاله / منه. (١)

فإن قلت : أجعله معطوفا على المعروف دون أدوات (٢) ،
فيكون حرف العطف قد شَرَّك بينهما في حرف التعريف .

فإن ذلك لا يستقيم لما يلزم عليه من الفصل بحرف العطف
(٣) - بينه وبين حرف التعريف .

فإن قلت : وكذلك يلزم الفصل بحرف العطف (٣- بين المضاف
والمضاف إليه في نحو : هذا غلام زيد وعمرو ، وقد جوزتم ذلك .
فالجواب أن اتصال المضاف بالمضاف إليه ليس في قوة اتصال
حرف التعريف بالمعروف ، ومع هذا ففي المسألة نظر ، والله أعلم .

(١) شرح الجمل : ٣٨/٢ .
(٢) في "ح" "أدواته" .
(٣-٣) ساقط من "ح" .

باب ثاني آئين وثالث ثلاثة

يريد وما فوق ذلك ، فحذف المعطوف ، لأنّ كلامه بعد يدلّ عليه ، والآشفاق في هذا الباب على وجهين : اشتقاق من أسم العدد ، واشتقاق من مصدر مشتق من أسم العدد ، فالأول يلزم الإضافة (١) كقولك : هذا ثاني آئين ، وثالث ثلاثة إلى قولك : عاشر عشرة ، خلافاً لمن جوز في هذا الضرب التنوين والنصب (٢) ، والدليل على فساد أمران : أحدهما : عدم السماع ، ولو كان ذلك جائزاً في اللغة لجاء يوماً ما على وجه لا يحتمل التأويل ، وفي امتناع ذلك دلالة واضحة على انتفائه لغةً .

والأمر الثاني : أنه في معنى ما لا يعمل ، فقولك : ثاني آئين ، في معنى أحد آئين ، وثالث ثلاثة في معنى أحد ثلاثة ، وكل واحد من الثلاثة يصدق عليه ثالث . (٣)

وكان يمشى لنا في المذكرات أنه يلزم على ذلك تعدّي فعل المضمّر المتصل إلى ظاهره وليس ذلك جائزاً في العربية (٤) ، وهذا الضرب الذي فرغنا منه يسمى الموافق .

(١) هذا مذهب سيبويه : ٥٥٩/٣ ، والمبرد : ١٨٠/٢ والفراء في

معاني القرآن : ٣١٧/١ ، وغيرهم .

(٢) هو ابوالعباس ثعلب . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢ .

(٣) قال الفراء رحمه الله في آية المائدة : ٧٣ * لقد كفر الذين

قالوا إنّ الله ثالث ثلاثة * يكون مضافاً ، ويجوز التنوين ، فتنصب

ثلاثة (كأنك) قلت : واحد من آئين ، واحد من ثلاثة . معاني

القرآن : ٣١٧/١ .

(٤) فاسم الفاعل هنا وهو ثاني ، وثالث يتعدى إلى مظهر مضمرة لأنّ

التقدير ، ثانياً لنفسه ، وثالثاً لنفسه . انظر معاني الفراء ،

وما سيأتي بعد قليل .

تتمة (١) : ذكر الأستان في "شرح الإيضاح" أن من أهمل
الكوفة من جوز في المتفق اللفظ من العدد نحو: ثالث ثلاثة ما جوز
الجميع في المختلف اللفظ نحو: رابع ثلاثة، من تنوين فاعل، ونصب ما
بعده به، فيقول هذا ثالث ثلاثة، كما يقول الجميع: هذا رابع ثلاثة،
وذلك غير مستقيم عند البصريين من غير وجه، وذلك أنه لو قيل: هذا
ثالث ثلاثة لكان معناه: هذا يثلث ثلاثة، أي هذا الذي يصير الثلاثة
ثلاثة بنفسه، وهذا لا معنى له، ومن ذلك أيضا أن معنى هذا ثالث ثلاثة،
هذا أحد ثلاثة كما قال تعالى: * لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث
ثلاثة * (٢) وهذا لا أصل له في العمل، فما كان بمعناه لا يعمل
أصلاً، ومن ذلك أيضا أنه يتضمن تعددي فعل المضمرة المتصلة إلى ظاهره،
بيانه أن مدلول الضمير الذي يتضمنه "ثالث" على قوله مندرج تحت:
ثلاثة، فهو فاعل مفعول، فيكون شبيها بقولك: زيدا ضرب، أي ضرب
نفسه، وبهذه المنزلة قول الناس، وكذب قبي الموفى عشرين من شهر
كذا، وهذه العبارة قد كثر استعمالها وشاع ذكرها على ألسنة العلماء،
فضلا عن غيرهم، وظاهر أمرها الأمتناع، فإن فيها ما في قول الكوفيين
في نحو: هذا ثالث ثلاثة من تعددي فعل المضمرة المتصلة إلى ظاهره
في الجملة، بيانه أن مدلول الضمير المستتر في اسم الفاعل مندرج تحت
العشرين في الجملة، فهو إنفا فاعل مفعول، فالوجه أن يقال: عوضا
من ذلك: وكذب في تمام العشرين، كما قال سيبويه في قول العرب:
هذا اليوم خمسة عشر من الشهر، أي هذا اليوم تمام خمسة عشر من الشهر،

(١) هذه التتمة ساقطة كلها من "ح".

(٢) المائة: ٤٠.

(٣) تكلمة من "ق".

كذا فسره سيبويه ، وهذا التفسير من سيبويه أجمل مما ذكروا . وبالله
التوفيق .

وأما الضرب الثاني : وهو المشتق من مصدر مشتق من اسم
العدد ، فإنه اسم فاعل حقيقة فتجرى أحكامه على ما تقدم في باب اسم
الفاعل (١) ، فيعمل عمل فعله بأربعة شروط وهي :

أن لا يكون بمعنى الماضي ، (٢- وأن لا يوصف قبل العمل -٢) ،
وأن لا يصغر ، وأن يستمد خلافاً للأخفش في هذا والكسائي في
الأول [فلو قلت : هذا ثالث اثنين أمس ، وهذا ثالث عاقل اثنين ،
وهذا ثُوِّلِتْ اثنين ، أو ثالث اثنين ... لم يجز] (٣) ، ومعنى
الاعتماد ، أن يكون خبراً لذي خبر ، أو حالاً لذي حالٍ أو صفةً لموصوف ،
أو يتقدم عليه حرف (٤) نفي أو استفهام [من مثال الخبر : هذا ثالث
اثنين ، ومثال الحال جاءني (٥) زيد ثالثا اثنين . ومثال الصفة :
مررت برجل ثالث اثنين ، ومثال حرف النفي : ما ثالث اثنين في الدار ،
ومثال الاستفهام : أ ثالث اثنين في الدار ؟] (٦) ، (٧- وقد تقدم
ذلك) (٧) ، فإذا اجتمعت فيه هذه الشروط كنت مخيراً في إعماله عمل

-
- (١) قال سيبويه : " وتقول : هذا خامس أربعة ، وذلك أنك ...
تريد هذا الذي هير أربعة خمسة . وقلما تريد العرب هذا
وهو القياس ، ألا ترى أنك لا تسمع أحدا يقول : تثيت الواحد ،
ولا ثاني واحد ، الكتاب ٥٥٤/٣ ، وقال أيضا " ولا تكاد العرب
تكلم به كما ذكرت لك : ٥٦١/٣ .
- (٢-٢) ساقط من " ح " .
- (٣) تكلمة من " ق " وبها طمس بقدر كلمتين أو ثلاث .
- (٤) ساقط من " ح " .
- (٥) " ومثال الحال جاءني " مطموسة في " ق " وقد اجتهدت فيما
أثبت .
- (٦) ما بين القوسين تكلمة من " ق " .
- (٧-٧) ساقطة من " ح " .

فعله ، وضافته / إلى معمله ، وتكون (١) الإضافة إنَّ ذاك غير محضة ، ١٦٩
والإضافة ها هنا أجود ، بخلاف أسم الفاعل (٢) ، والفرق بينهما أنَّ أسم الفاعل
مشتق من أصل ، وأسم الفاعل ها هنا مشتق من فرع ، فحيث ضعف الاشتقاق
قويت الإضافة ، وحيث قوى الاشتقاق ضعفت الإضافة ، وهذا الضرب الثاني يسمى
المخالف ، لأن رتبة أسم الفاعل فوق رتبة معمله (٣) ، وهذا ظاهر ، والله أعلم .
عبارة أخرى بمزيد فائدة : إذا أضفت ثالثاً أو رابعاً ، أو خامساً أو
تاسعاً فإنَّ ذلك على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يضاف إلى موافقه (٤) في المادة نحو ثالث ثلاثة
ورابع أربعة ، وعاشر عشرة ، فهذا لا يعمل عمل أسم الفاعل ، وإن كان على
صورته ، لأن معناه ما لا أصل له في العمل فمعنى قولك : ثالث ثلاثة
أحد ثلاثة ، ورابع أربعة أحد أربعة ، وعاشر عشرة أحد عشرة ، وقد مضى التنبيه
على ما نسب إلى الكوفيين في ذلك . (٥)

الثاني : أن يضاف إلى ما دون مقتضى مادته بواحد ، مخالفاً
له فيها ، كقولك : هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة وتاسع ثمانية ، فهذا
أسم فاعل حقيقة ، وجار على حكمه المذكور في بابه ، ومعناه الجعول
والتصيير .

فإذا قلت : هذا رابع ثلاثة فكأنك قلت : هذا جاعل ثلاثة //

-
- (١) في "ح" "تكون" بدون حرف عطف .
(٢) انظر شرح الفية ابن معطي لابن القواس : : ١١١٢ .
(٣) معناه : أنه يجب في أسم الفاعل أن يكون أكثر من معمله بواحد
مثل قالت اثنين ، ورابع ثلاثة . . . انظر شرح ألفية ابن معطي :
١١١٢ .
(٤) في "ق" "موافقيه" .
(٥) انظر ما تقدم ص

أربعةً بنفسه ، ومصيرها كذلك ، ولا يجوز إضافته إلى ما دون مقتضى (١)
مادته بأثنين ، ولا إلى مثل مقتضاها ، ولا إلى أكثر من ذلك على هذا
المعنى المذكور ؛ لأنك لو قلت : هذا رابع اثنين ، لكان معناه : هذا
الذي يُصير الاثنين أربعة بنفسه ، ولو قلت : هذا ثالث ثلاثة لكان معناه
: هذا الذي يصير الثلاثة - بدخوله فيهم - ثلاثة ، لأنهم إنما يصيرون
أربعة بدخوله فيهم ، وكذلك لو قلت : هذا رابع خمسة لكان معناه :
هذي الذي يصير الخمسة أربعة بدخوله فيهم ، وإنما يصيرون ستة بدخوله
فيهم .

الثالث : أن يضاف إلى أكثر من مقتضى المادة ، لكن على معنى
أنه أحد ذلك العدد المضاف هو إليه ، لا على معنى الجعل والتصيير ،
كالذي قبله ، فإن ذلك محال على ما تقدم بيانه ، كقولك في تفصيل
جملة عدد هو عشرة مثلاً : ثلاثها ، ورابعها ، وخامسها ، ومعناه الواحد
من العشرة كذا ، والثالث منها كذا ، والعشرة يصح لكل واحد من مدلولها ،
أن يطلق عليه ثانٍ وثالثٌ ورابعٌ كما يقال : عاشر على معنى واحد من عشرة ،
لأن العشرة إنما قامت من أول ، وثانٍ ، وثالثٍ إلى عشرة ، ولهذا لا يضاف
على هذا المعنى إلى ما هو دون مقتضى مادته لو قلت : هذا ثالث
اثنين لم يكن له معنى ، لأن الاثنين بانفرادهما لا تصح تسمية أحدهما
ثالثاً ، على معنى أنه أحدهما ، ومن هذا القسم عبارة الإمام أبي عمرو بن
الحاجب رضي الله عنه في اختصاره : ثالثها كذا ، ورابعها كذا ، كأنه

(١) في الأصل " مقتضيها " والمثبت من " ح " .
(٢) " والثالث منها " بدلا منها في " ق " والرابع من العشرة " وأمامه
في هامش النسخة نفسها عن نسخة أخرى " منها " يعني
" والرابع منها " . وبعد ذلك قريباً من ثلاث كلمات مضموسسة
وهي زيادة عما في الأصل .

استحضر في فكره جملة أقوال ، ثم فصلها ، فإن كانت الآ أقوال ثلاثة فقال
ثالثها كان ذلك بمنزلة القسم الأول ، فإن كانت الجملة عشرة مثلا فقال :
ثالثها كذا ، ورابعها كذا ، وخامسها كذا ، فلتضمنها إياها ، والضمير
المخفوض بثالث ، ورابع ضمير الآ أقوال المدلول عليها بسياق الكلام ،
والمضاف واحد من مدلوله ، عبر عنه بثالث أو رابع أو خامس باعتبار ما قبله
[وهو ما قبله] (١) من جملة العشرة مثلا ، بخلاف واحد من الاثنين ،
فإنه لا يصح التعبير عنه بثالث ، لأن الثلاثة ليست مندرجة تحت
الاثنين ، وهذا بين إن شاء الله .

ثم قال : (وتقول : هذا حادي عشر) (٢) إلى آخره .

هذا الموافق يستعمل من حادي عشر إلى تاسع عشر ، وأصله
أربعة ألفاظ (٣) كقولك : هذا حادي عشر أحد عشر ، وهذا ثاني عشر
آثني عشر (٤) ، فالجزءان الأولان مبنيان للتركيب مع الثاني (٥) والجزءان
الأخيران مبنيان أيضا ، الأول لتركيبه مع الثاني ، والثاني لتضمنه معنى
حرف العطف ، وهما معا في موضع خفض بإضافة المركب الأول إليهما ،
هذا أصل المسألة ، ويجوز حذف الجزء الثاني من الأول ، فيجب حينئذ
إعراب الجزء الأول بزوال ما أوجب بناءه ، وهو تركيبه مع الثاني [صورة
ذلك أن تقول : هذا ثالث ثلاثة عشر في المذكر ، وثالثة ثلاث عشرة في
المؤنث إلى تاسع تسعة عشر ، وتاسعة تسع عشرة ، وهذا الوجه هو
الأكثر ؛ لما فيه من الاختصار ، حكاه البصريون] (٦) وفيه وجه آخر ،

- (١) تكلمة من " ح " .
(٢) الجمل : ١٣٢ وفي " ح " هذا حادي عشر أحد عشر .
(٣) في " ق " " وله أربعة ألفاظ " .
(٤) كذا في الكتاب : ٥٦٠ / ٣ .
(٥) ساقط من " ح " .
(٦) ما بين القوسين تكلمة من " ق " .

١٧٠ وهو حذف الأول أيضا / من الثاني ، ويبقى ما بعده على بناءه ، لأنه إنما كان مبنيا مع الأول لتضمنه معنى حرف العطف ، وهذا المعنى قائم فيه ، فتقول : هذا حادى عشر ، وهذا ثانى عشر ، فإذا تقدمه ناصب فتحت الياء ، لأنه معرب كما قلناه ، فهذه ثلاثة أوجه (١) ، والمعنى فيها كلها واحد ، لأنها راجعة إلى أصل واحد ، فإذا قلنا (٢) : هذا حادى عشر ، فالمعنى : هذا واحد من أحد عشر .

ومن الناس من جوز تركيب الأول من المركب الأول مع الثاني من المركب الثاني (٣) ، فيصير قولك : هذا ثالث عشر ، بعد التركيب المذكور ، على صورة : هذا ثالث عشر ، الذى هو على حد قولك : هذا ثالث ، فيلتبس المعنيان ، لأن المعنى في قولك : هذا ثالث عشر الذى هو أصل في نفسه ، أنه في هذه الرتبة المذكورة ، والجملة غير محصورة ، والمعنى في قولك : هذا ثالث عشر المركب من قولك : هذا ثالث عشر المختصر من أربعة ألقاظ : هذا واحد من جملة هذا العدد ، فالجملة محصورة ، والرتبة غير معلومة ، فلما أوقع ذلك التركيب في هذا اللبس وجب اجتنابه ، كذا يقول من منع ذلك ، ومن جوزّه أعتمد على الفرق بالقرائن وما يقتضيه مساق الكلام كسائر المشتركات .

فصل : وأما المختلف اللفظ فالظاهر امتناعه في المركب ،

لأنك لو قلت : هذا رابع عشر ثلاثة (٤) عشر لم يكن قولك : هذا

(١) انظر هذه الأوجه في شرح الجمل لابن عصفور : ٤١/٢ ، وشرح ابن

عقيل : ٤١٧/٢ - ٤١٨ .

(٢) في "ح" و"ق" "قلت" .

(٣) حكى ذلك الكوفيون عن بعض العرب انظر شرح الجمل لابن

الضائع : ٤٢/ب وانظر المسألة في شرح الجمل لابن خروف : ٩٦ ،

وشرح ابن عصفور : ٤١/٢ .

(٤) في "ح" : "أربعة عشر" خطأ .

رابع عشر إلاً على أنه نظير قولك : هذا رابع ثلاثة ، وأسم الفاعل لا يتصور فيه التركيب ، لأنَّ من شرطه أن يكون جارياً على فعله ^(١) ، ولا يتصور التركيب في الفعل ، فلذلك يمتنع في أسم الفاعل .

فإن قلت : أحذف الجزء الثاني من الأول ، فأقول : هذا رابع ثلاثة عشر ، فإنه ينبغي أن لا يجوز أيضاً ، لأنه فرع ذلك الممتنع ، فيمتنع بامتناع أصله ^(٢) ، اللهم إلاً أن يثبت من كلام العرب أنها ^(٣) رفعت الثلاثة عشر ، فيقال على هذا : هذا ^(٤) رابع ثلاثة عشر ، لأن رابعا على هذا التقدير ليس مختصراً من قولك : هذا رابع عشر ، وفيه مع هذا نظر مذکور في غير هذا . والله أعلم .

مسألة : إذا قلت : هذا حادي عشر ، وهذا ثاني عشر ، وكان الأول منهما مركباً مع الثاني فإنَّ هذه الياء فيها وجهان : الفتح والإسكان ، فالفتح فيها ، لأنَّ الثاني من المركبين ^(٥) عندهم بمنزلة ^(٦) تاء التانيث ، فكما أن التاء يفتح لها ما قبلها ، فكذلك الثاني من المركبين يفتح له ما قبله ، فيستوى على هذا ^(٧) الصحيح والمعتل ، وأما الإسكان ، فلأنه لما ركب الأول مع الثاني صار آخر الأول وسطاً فأشبهه ياء دُرْدُبَيْس ، فاستمر فيها الإسكان لذلك ، وهو أكثر في الاستعمال ، والله أعلم .

-
- (١) هذا مذهب الأَخْفَش والمبرد والمازني وأبن عصفور وغيرهم انظرا لمقتضب ١٨١/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١١١٣ وشرح ابن عصفور : ٤٢/٢ ، وهذه المسألة مما رده المبرد على سيبويه .
- (٢) ذكر ابن خروف رحمه الله - أن سيبويه أجاز قياساً استعمال أسم الفاعل المختلف في المركبات ، فأجاز ثالث عشر اثني عشر ، وتاسع عشر ثاني عشر وما بينهما ، ويحذف العجز من الأول لا غير فتقول : هذا رابع ثلاثة عشر ، وتاسع ثمانية عشر . ومعنى تاسع ثمانية عشر : أي صير ثمانية عشر تسعة عشر . شرح الجمل : ٩٦ ، ونص سيبويه على ما قاله ابن خروف انظر الكتاب : ٥٦١/٣ ، وذكر ابن ابي الربيع في شرح الجمل السفر الأول : ١٦٠ أن أكثر النحويين على منعه ، وانظر شرح ألفية ابن معطي : ١١١٣ .
- (٣) تكملة ليست في النسخ يستقيم بها الكلام . (٤) ساقطة من "ق" .
- (٥) في الاصل "المركب" والتصويب من "ح" و"ق" .
- (٦) في "ق" "منزل بمنزلة" . (٧) في "ق" "فيستوى في هذا" .

باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى

ظاهر كلامه أن هذا آليات مخالفاً لغيره من أبواب العدد ، في أنه يراعى فيه اللفظ دون المعنى ، والقول (١) في ذلك : أنه لا فرق بينه وبين غيره من أبواب العدد في وجوب مراعاة اللفظ دون اعتبار المعنى .

والمراد (٢) بمراعاة اللفظ أنه إن جرت عليه أحكام المذكرفي

باب الأخبار ، والصفة ، والضمير ، والإشارة ، وغير ذلك من الأحكام التي تخص المذكر ، قيل فيه : مذكر اللفظ ، وإن كانت فيه علامة التانيث

كطلحة وحمزة وحبلَى علماً لرجل [فإنك تجرى عليه أحكام المذكر فيما ذكرناه من الضمير والأخبار والإشارة والصفة] (٣) فيقال في كل واحد

منهما مذكر اللفظ [بهذا الاعتبار] (٤) ؛ لجرى أحكام المذكر

عليه من جهة استعمال اللفظ على ما ذكرناه (٥) ، وإن كان اللفظ بالعكس

فجرى عليه أحكام الموءنت على الوجه الذي ذكرناه ، قيل فيه : موءنت

اللفظ ، اعتباراً بتلك الأحكام ، فيقال في زيد ، وجعفر ، وهند أسماء

نساء : إن كل واحد منها موءنت اللفظ اعتباراً بما ذكرناه من جريان

أحكام الموءنت عليه من جهة استعمال اللفظ ، ولم يشذ من ذلك إلا

ثلاثة / أفاظ ، وهي : نفس ، وعين ، ودابة ، فإنها تجرى عليها أحكام (١٧١)

الموءنت واسم العدد معها بالعلامة ، اعتباراً بالمعنى إن عني به مذكر ،

(١) قريباً مما ذكره هنا ما ذكره ابن الضائع : ٤٣ ، و ابن عصفور

: ٤٣/٢ .

(٢) في "ح" " والمراعاة " خطأ .

(٣) تكلمة من "ق" وهذه التكملة ملحقة في الهامش بخط مفاير .

(٤) تكلمة من "ق" وهي ملحقة في الهامش بخط مفاير .

(٥-٥) ضرب عليه في "ق" .

فقالوا : ثلاثة أنفُس ، وثلاثة أعين ، جمع عين الذي هو الرَّبِيئَةُ (١) ،
وثلاثة دوابَّ (٢) ، هذا هو المشهور في دابة .

وقد حكي إسقاط العلامة معها فقليل : ثلاث دواب ، فمن أثبت
العلامة أعتبر الموصوف المحذوف ، والأصل ثلاثة أشخاص دواب ، ثم
حذف الموصوف ، وبقي الحكم مع الصفة على ما كان عليه مع الموصوف ،
ومن قال : ثلاث دوابَّ بغير علامة أعتبر استعمالها استعمال الأسماء ،
ولم يعتبر أصل المسألة ، والله أعلم .

ثم نرجع إلى قول أبي القاسم .

قال : (تقول : له ثلاث من البيط ذكور) (٣)

[البيط] (٤) [من طير آلاء ، الواحدة بطة ، وليست آلاء للتأنيث ،

وإنما هي للواحد من الجنس ، يقال : هذه بطة للذكر والأنثى جميعاً .
قاله الجوهريُّ إلا [أي ذكر وموئنته] اعتبر أقربهما إليه ، فكان إثبات العلامة
في أسم العدد ، وحذفها على حسب ذلك كقولك : له ثلاث من البيط ذكور ،
وثلاثة ذكور من البيط ، فإنَّ توسط أسم العدد بينهما كقولك له من البيط ثلاث
ذكور ، كانت (٦) المسألة دائرة بين نظرين .

(١) " الربيفة " عين القوم ، وهو الجاسوس ، كذا قال سيبويه : ٣٢٧/٣ ،

وفي موضع آخر قال : " وتقول : ثلاث أشخاص وان عنيت نساء ...
ومثل ذلك ثلاث أعين وان كانوا رجالاً ، لأن العين مؤنثة " .

٥٦٢/٣ ، وانظر : ٥٦٥/٣ . وذكر أبو موسى الحامض في المذكر
والموئنت : ١٢٦ في العين الجارحة ربما ذكرت . وانظر

المذكر والموئنت لابن الأثير ١٩٦٠ والمذكر والموئنت لابن
التستري الكاتب : ٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤/٢ .

(٢) انظر الكتاب : ٥٦٣/٣ ، وانظر المذكر والموئنت لابن التستري :
٧٤ ، وانظر ليس في كلام العرب : ١٩٤-١٩٦ .

(٣) الجمل : ١٣٣ .

(٤) " البيط " تكملة يقتضيهما السياق وهي في الصحاح " بيط " (٥) ما بين

القوسين تكملة من " ق " .

(٦) في الأصل " وكانت " بحرف العطف .

أحدهما : يقتضي إثباتها (١) في اسم العدد .
 والآخر : يقتضي حذفها (٢) منه ، بإثباتها اعتباراً بأصل
 المسئلة ، وحذفها اعتباراً بلفظ التقدم ، ونظير (٣) هذه المسئلة ضرب
 غلامه زيد ، وضرب زيداً (٤) غلامه ، وذلك أن هذا الموءنث من صلة
 الخبر ، وأصله التأخير عن المذكرفي هذه المسألة ، فالمذكرفي التحصيل
 أقرب إلى اسم العدد ، فوجب اعتباره كما جاز : ضرب غلامه زيد اعتباراً
 بأصل المسألة ، وهذا واضح والله أعلم .

وأما وجه حذفها من اسم العدد ، فاعتباراً بلفظ التقدم ، كما
 جاز : ضرب زيداً غلامه اعتباراً (٥) بلفظ التقدم ، وأيضاً فذكر المذكرف
 في هذه المسألة غير لازم من حيث هو صفة لاسم العدد ، وأصلها عدم
 اللزوم ، فوجب بناء الحكم على السابق دونها ، وأيضاً فإن هذه الصفة إنما
 جاءت بعد استحقاق الحكم للسابق كما تقول بجواز وصف اسم الفاعل
 بعد العمل (٦) ، لأنه إنما جاء بعد حصوله ، والحكم الواقع لا ترفعه
 العوارض ، وهذا النظر الثاني أظهر ، وعليه الاعتماد (٧) ، إن شاء الله .

مسألة : تقول : عندي ثلاثة طلحات ، وثلاثة حمزات بإثبات
 العلامة في أسماء الرجال ، لأن طلحة اسم رجل مذكر اللفظ في باب
 الأخبار ؛ أي تجري على لفظه أحكام (٨) المذكرف ، وإن كنت تمنعه

-
- (١) في "ق" " اسقاطها " .
 (٢) في "ق" " اثباتها " .
 (٣) في "ح" " ووران " .
 (٤) في "ق" " زيد " بالرفع ، ومساق المثل يقتضي الرفع .
 (٥) في الاصل " اعتبار " غير منصوب .
 (٦) في "ق" " بجواز وصف اسم الفاعل إذا وصف بعد العمل " .
 (٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤/٢ وشرح ابن الضائع : ٤٣/ب .
 (٨) في "ح" " تجري عليه أحكام " .

الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي ، فتذكيره وتأنيثه مختلف باختلاف البابين ، فيقال فيه موءنث اللفظ اعتباراً بمنع الصرف ، ويقال فيه : مذكر اللفظ اعتباراً بجريان أحكام (١) التذكير (٢) عليه ، فهو لفظ مشترك ، وإن اُحقت ذلك سهل عليك المأخذ ونهب الإشكال والغلط ، وكذلك تقول : عندي ثلاث هندات بغير علامة اعتباراً باللفظ من جهة الاستعمال ، ووافق المعنى ها هنا اللفظ (٣) ، وهذا واضح إن شاء الله .

مسألة : حضرت يوماً مجلس الإمام أبي الحسن الصغير بمدينة فاس حرسها الله ، وهويتكلم في الأقران ، فذكر عن بعض الفقهاء أنه احتج لمذهب مالك في أنها الأظهار بإثبات العلامة في قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٤) .

قال : ولو كانت الحيض لكان اسم العدد بغير علامة على الأصل المذكور عند علماء العربية (٥) ، فلما جاء اسم العدد بالعلامة دل على أنه مضاف إلى مذكر في المعنى ، وأن التأويل : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أظهار ، ولو كان اسم العدد مضافاً إلى موءنث في المعنى لكان بغير علامة ؛ لأن التأويل كان يكون : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاث حيض ، فقال بعض الحاضرين : بل اللفظ مجمل / اعتباراً بما

-
- (١) ساقطة من "ح" .
(٢) في "ح" التوكيد ، خطأ .
(٣) انظر في المسألة المذكور والموءنث لابن الأثير : ٦٤٠ .
(٤) البقرة : ٢٢٨ .
(٥) في "ح" "المذكور عند العلماء" فقط .

أصله من يوثق بعلمه من علماء العربية من اعتبار مجرد اللفظ من جهة
الاستعمال ، فيكون إثبات العلامة واسقاطها على حسب الاستعمال اللفظي
دون اعتبار المعنى ، إلا ما شذ نظماً أو ثراً ، ولا يجوز حمل التنزيل
إلا على أفصح الوجهين إذا أمكن ، فكأنه مال إلى هذا بعض الميل ،
وهو الصحيح إن شاء الله .

وأما قوله تعالى * من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها * (١) فإن
اسم العدد هنا إنما جاء بغير علامة ، وإن كان مضافاً إلى ما واحده
مذكر اللفظ ، إما اعتباراً بالموصوف المحذوف لفظاً ، فكأنه عشر حسنة
أمثالها ، وإما اعتباراً بأن مثل الحسنة حسنة ، ولأنه مضاف إلى مؤنث هو
بعضه على الجملة ، والعرب تؤنث مثل هذا (٢) والله أعلم .

(١) الانعام : ١٦٠ .
(٢) في الأصل "فهو" .
(٣) مثل "قطعت بعض أصابعه" فالمضاف يكتسي التأنيث والتذكير
من المضاف إليه ، وأنظر المسألة في شرح آين الضائع : ٤٣ / ب .

بَاب كَم

اعلم أنّ لـ " كم " موضعين : الاستفهام ، والخبر .
وهي في الاستفهام بمنزلة عدد يُنصَّب ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة
عدد يخفض ما بعده ، فيلزم على هذا أن يكون تمييز الاستفهامية واحداً
منصوباً مطلقاً ، متصلاً كان أو منفصلاً ، أو مجروراً بمن لفظاً ، ويجوز حذفها
وابقاءً عليها بشرطين : (٢)

أحدهما : الاتصال بـ " كم " . (٣)

والآخر : دخول الخافض عليها كقولك : على كم جذع بيتك
مبني؟ (٤) والأظهر أنها غير زائدة بل لأن الزائد إذا كان موجوداً فهو في
نية السقوط ، (٥) فكيف ينوي إثبات ما هو في نية السقوط (٥) ، في حال
وجوده ، هذا بعيد فتأمل .

ووقع الخلاف ها هنا في موضعين :

أحدهما : في جواز جمع المفسّر ، وهو مذهب الكوفيين (٦) ، ومنع
ذلك البصريون ، وما أوهم ذلك فهو عندهم محمول على الحال ، كقول

-
- (١) اي حذف " من " .
(٢) ذكر الشرطين ابن الضائع في شرحه : ٤٣ - ٤٤ .
(٣) ساقطة من " ق " .
(٤) القول في الكتاب : ١٦٠ / ٢ قال " القياس النصيب ، وهو قول
عامة الناس ، وأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى من ، ولكنهم
حذفوها تخفيفاً . " وذكر المبرد أن الخفض يجيزه البصريون
على قبح . المقتضب : ٥٦ / ٣ - ٥٧ وانظر شرح الجمل لابن
خروف : ٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٥٧ / ٢ .
(٥-٥) ساقطة من " ق " بانتقال النظر .
(٦) الأصول : ٣١٧ / ١ ، وشرح الرضي : ٩٦ / ٢ ، والمغنى : ٢٤٥ ،
وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٧١١ .

العرب : كم لك غلماناً ، فغلماناً ها هنا حال عند البصريين . والمفسّر
محذوف تقديره : كم شخصاً لك في حال كونهم غلماناً ، ولو كان فلاناً
تمييزاً كما يقول (١) الكوفيون لجاز تقديمه على " لك " وذلك غير مسموع ،
فدل امتناع تقديمه على المعنى الذي هو لك على أنه حال ، لأنّ الحال
هي التي يمتنع تقديمها على العامل فيها إذا كان معنّى ، فهذا أصح (٢)
والله أعلم .

والموضع (٣) الثاني المختلف فيه هو جر المفسّر بعد " كم "
هذه ، فذهب الجمهور إلى أنه مجرور بإضمار " من " كما ذكرناه آنفاً .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنّ جره بإضافة " كم " إليه
بالحمل على الخبرية ، كما حملت الخبرية عليها في نصب مفسّرها (٤) ، فتكون
كلّ واحدةٍ منهما محمولةً على صاحبها ، والأصح قول الجمهور ؛ لأنه لو كان
على ما يقوله الزجاج - رحمه الله - لم يشترط في جر ما بعدها دخول خافض
عليها ، وهذا شبيه برد سيبويه على الخليل في مسألة " إنَّ " من
النواصب ، وذلك أنّ تنصب الفعل بنفسها بشروطها المذكورة في
بابها .

وحكى عن الخليل أنّ النصب بعدها بإضمار " أن " كحتى ، فقال
سيبويه : لو كان على ما يقوله الخليل رحمه الله لم يشترط في انتصاب
الفعل بعدها تقدمها ، فكنت تقول : زيد إنَّ يكرمك بالنصب ، وهذا

-
- (١) في " ق " . . . تمييزاً لكان كما يقوله الكوفيون .
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ١١١٢ ، وشرح الرضي
: ٩٦/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك : ١٧١١ وانظر الكتاب
١٥٩/٢ .
(٣) ساقطة من " ق " .
(٤) انظر مذهب الزجاج في شرح الرضي : ٩٦/٢ ، والمساعد ١٠٩/٢
والمغني : ٢٤٥ .

غير جائز ، فدل على صحة القول الأول (١) ، وكذلك سألتنا فتأملها ،
وبالله التوفيق .

وأما بناؤها ، فلتضمنها معنى حرف الاستفهام ، ولا سوء ال في
بناؤها على السكون ، لأنه الأصل .

فصل : وأما الخبرية فإنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ،
فيلزم على هذا أن يكون مفسرها مفرداً وجمعاً كقولك : كم كتابٍ عندي !
وكم كتبٍ عندي ! فمن أفرد المفسر جعلها بمنزلة مائة وألف ، كأنه
قال : مائة كتابٍ عندي ، ألف (٢) كتابٍ عندي ، ومن جمعه جعلها
بمنزلة ثلاثة إلى عشرة ، لأن هذا هو العدد (٣) الذي يفسر بجمع
في الأصل (٤) .

وقال بعض النحاة : إنما فسرت بالجمع اعتباراً بالأصل المرفوض
في مائة وألف ، وهذا أظهر من جهة المعنى ، لأنها موضوعة للافتخار
والمباهاة ، وإنما يفتخر بالكثير دون القليل ، فكان أجود (٥) ، والله أعلم .
ويجوز جر مفسرها بمن لفظاً مطلقاً متصلاً أو منفصلاً كقولك :
كم من كتابٍ عندي ، وكم عندي من كتابٍ ، فإذا حذف " من " لزم انتصابه

(١) انظر قول الخليل في الكتاب : ١٦ / ٣ ، وهذا الذي ذكره سيبويه
عن الخليل ، إنما روى لسيبويه عنه أما ما سمعه سيبويه من
الخليل فهو غير هذا .

(٢) في الأصل و " ق " و " الف " بإثبات حرف العطف .

(٣) في " ح " لأن هذا القول هو العدد بإقحام " القول " .

(٤) في " ح " و " ق " الاستعمال .

(٥) قال في الملخص : ٤٣٧ / ١ : " وأما كم الخبرية فتفسر بالمخفوض
مفرداً وجمعاً . فتقول : كم غلامٍ ملكت . وكم غلمانٍ ملكت ، فمن
قال : كم غلامٍ أجراها مجرى مائة وألف ، لأنها واقعة على عدد
كثير ، ومن قال : كم غلمانٍ أجراها مجرى ما كان القياس أن يكون
عليه مائة وألف . الا ترى أنه لولا ولاية المائة للتسعين لفسرت
المائة بالجمع ، لأن إضافتها من إضافة الشيء إلى نفسه ، وجنس المائة
عدد كثير " .

مع الفصل ، وجاز مع الاتصال حملاً على الاستفهامية (١).

١٢٣ قال شيخنا أبو إسحاق - رحمه الله - : وانتصابه مع الانفصال /
دليل على جوازه مع الاتصال ؛ لأن الفصل لم يكن إلا بين الناصب والمنسوب
لتعذره بين الخافض والمخفوض ، وهذا بين إن شاء الله . (٢)

واعلم أن حملها (٣) في نصب المفسر على الاستفهامية لا يمنع
جواز جمع المفسر ؛ لأنها إنما حملت عليها في مجرد النصب ، كما أن
الاستفهامية حملت على الخبرية عند الزجاج في مجرد الخفض بالإضافة ،
ولا يوجب ذلك جواز جمع مفسرها والله تعالى أعلم .

مسألة : وأما وجه بنائها ففيه أربعة طرق : (٤)

منهم من قال بالحمل على الاستفهامية لشبهها بها لفظاً ومعنى ،
وذلك أنها ثنائية العدد وكناية عن عدد مبهم ، وأنها مفتقرة إلى مفسر ،
وأنها تلزم (٥) الصدر ، وأنها يحكم على موضعها بالأغريب الثلاثة ،
فلما أشبهت الاستفهامية في جميع ما ذكر حملت عليها في البناء كما حملت
فَعَالٍ التي لا يراد بها الأمر على فَعَالٍ التي يراد بها الأمر في (٦)
مذهب سيبويه ، لاتفاقهما معاً في النسبة ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

- (١) قال سيبويه : "واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها
في الخبر كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم
منون" الكتاب : ١٦١/٢ ثم قال أيضاً : " . . . إذا فصلت
بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغنى
فاحمله على لفة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون : لأنه قبيح
أن يفصل بين الجار والمجرور" الكتاب : ١٦٤/٢ .
- (٢) هذا القول الذي عزاه لشيخه الغافقي رحمه الله ذكره ابن أبي
الربيع في الملخص ٤٣٨/١ وابن أبي الربيع شيخهما .
- (٣) في "ح" "حملها" .
- (٤) انظر بعض هذه الطرق في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ١١١٨ .
- (٥) في "ق" "تلزمها" .
- (٦) في "ح" "على" .

الطريق الثاني : أنها بنيت بألحمل على " رَبَّ " لشبهها بها
معنى ؛ لأنها موضوعة للمباهاة والافتخار فهي شبيهة بَرُبَّ ، وشبه الحرف
من أسباب البناء (١) ، فلا إشكال .

والطريق الثالث : أنها بنيت لشبهها بالحرف في دلالتها
على معنى فيما بعدها ؛ لأنها (٢) إِنَّمَا جِيءَ بها لتكثير ما بعدها كقولك :
كم كتابٍ عُنْدِي ، فكتَابٌ وَإِنْ كَانَ مفرداً في اللفظ ، فإنه متعدد في المعنى .

والطريق الرابع : يحكى عن الشلوين أنه قال في بعض مجالس
إقراءه : إنها (٣) بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى مفسر ، فنقده
عليه (٤) بعض طلبته ، فقال : يلزم على هذا بناء سائر أسماء
العدد (٦) لتساويها في هذه العلة ، فلما رأى الشلوين ورود هذا النقد ،
زاد زيادة أخرج بها سائر أسماء الأعداد ، فقال : بنيت لشبهها
بالحرف في افتقارها إلى مفسر لا يعقل لها معنى إلا به ، بخلاف قولك :
عشرون ، وثلاثون ونحو ذلك ، فإنه يعقل له معنى ، وهو المقدار ، وإنما
بقي بيان جنس ذلك المقدار ، وهذا بين إن شاء الله .

فصل : ثم قال : (وهي في ذاتها اسم) (٧) إلى آخره .
قد قامت الدلالة على اسميتها ، وهي جريان أحكام الأسماء عليها ،

-
- (١) ذكر في المعنى أن رَبَّ تأتي للتكثير ، وقال ابنُ عصفور بعد ذكر
ذلك في شرح الجمل : ٥٠ / ٢ ، ولها شبه آخر بِرُبَّ من حيث أَنَّ
" رَبَّ " للتقليل و " كم " للتكثير فحملت عليها من باب حمل النقيض
على نقيضه .
- (٢) في " ح " " لأنه " .
- (٣) في " ح " إنما .
- (٤) ساقطه من " ح " .
- (٥) استعمال سائر بمعنى جميع لم يرد وإنما سائر يكون بمعنى " باقي " لأنه من السور وهو البقية . و " كم " ليست من أسماء العدد .
- (٦) في " ح " و " ق " الأعداد .
- (٧) الجمل : ١٣٤ .

فمن ذلك دخول حرف الجرّ عليها ، وعودة الضمير أيضاً عليها، ووقوعها مفعولة ومخبراً عنها ، وهذه من أحكام الأسماء .

وأما الحكم على موضعها بالرفع والنصب والخفض ، فيعلم ذلك بما (١) يذكر ، وذلك أنها إن دخلَ عليها خافض ، آسماً كان أو حرفاً (٢) فهي في موضعِ خفضٍ ، فإن عريت عن ذلك نظرت إلى ما بعدها ، فإن كان آسماً مفرداً كقولك : كم مالك ، فإنها في موضع رفعٍ إما (٣) بالابتداء وما بعدها خبرها ، وهو قول سيبويه ، (٤) وإما بالعكس ، ولا يمنع سيبويه (٤) ، وإنما اختار الأول ؛ لأنَّ الكلام معه على الترتيب المألوف مع حضور المسوِّغ للابتداء بالنكرة ، وهو على الثاني على خلاف الأصل .

لكن وجه ذلك - والله أعلم - أنَّ (٥) الثاني معرفة ، و"كم" نكرة ، (٦) والأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً بخلاف الخبر ، والله أعلم .

فإن كان ما (٧) بعدها ظرفاً ، أو مجروراً ، أو فعلاً مرفوعاً ضميرها كانت في موضع رفع بالابتداء كقولك : كم رجلا في الدار ؟ وكم رجلا عندك ؟ وكم رجلا جاءك ؟ وكم رجلا ضرب ؟ ، وكم رجلا ذهب ؟ فإن كان بعدها (٨) فعلاً فيه ضمير نصب يعود عليها كانت المسألة من باب الاشتغال كقولك : كم رجلا ضربته ؟ فهي ذات وجهين :

-
- (١) في "ح" بما .
(٢) في "ح" اسماً مفرداً كان أو ظرفاً .
(٣) مكان "أما" بياض في "ق" .
(٤-٤) ساقطه من "ق" وانظر الكتاب ١٥٩/٢ - ١٦٠ .
(٥) ساقطه من "ح" .
(٦-٦) في "ق" والأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير وهو واضح .
(٧) "ما" ساقطة من "ق" .
(٨) في الأصل "ما بعدها" .

أحدهما : أن تكون رفعاً بالأبتداء ، وهو أحسن الوجهين ، لأنَّ
كلاماً بلا إضمار خير (١) من كلام بإضمار ، مع عدم المرجح على ما تقدم في
بابه .

والوجه الثاني : أن تكون نصبا بإضمار فعل مقدر بعدها ، وبعد

لفظ التمييز ، إن كان ملفوظاً به ، ولا يصح تقديره قبلها ، لأن لها صدر
الكلام ، وماله صدر الكلام لا يعمل فيه ما قبله (٢) / إلا الخافض .
١٧٤

فإن عرى الفعل الواقع بعدها من ضمير يعود عليها كان إعرابها
بحسب مفسرها ، وكذلك إذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسمية كقولك : كم
جاءك زيد ؟ وكم زيد قائم ؟ وكم رجلاً ضربت ، فإن كان مفسرها
مصدراً أو اسماً زمان أو اسم مكان ، أو اسماً غير ما ذكر كان إعرابها على
حسب ذلك ، مصدراً على الأول وظرف زمان على الثاني ، وظرف مكان
على الثالث ، ومفعولاً به على الرابع [من مثال المصدر : كم ضربة ضربت
والتقدير : أعشرين ضربة أم ثلاثين ، ومثال الزمان : كم يوماً سرت ،
والتقدير : : أعشرين يوماً أم ثلاثين ، ومثال ظرف المكان : كم مكاناً جلست
، والتقدير : : أعشرين مكاناً جلست أم ثلاثين ، ومثال المفعول به : كم رجلاً
ضربت ، والتقدير : : أعشرين رجلاً ضربت أم ثلاثين] (٣) فهذا (٤)
الذي ذكرناه يتبين (٥) الحكم على موضعها (٦) . والله أعلم .

-
- (١) في " ح " و " ق " " أجود " .
(٢) في " ق " لا يعمل فيما قبله " .
(٣) ما بين القوسين تكملة من " ق " وسها خروم اجتهدت في ترقيعها .
(٤) في " ح " " فهذا " بدون حرف جر .
(٥) في " ح " يتعين .
(٦) الملخص ١ / ٤٣٤ .

فصل : ثم قال : (فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَ كَمْ وَمَا تَعْمَلُ فِيهِ ، لَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ) (١) إِلَى آخِرِهِ .

تصريح بجواز الفصل بينها وبين مفسرها مطلقا خلافا لسائر أسماء الأعداد ، فإنه لا يجوز الفصل بين شيء من أسماء (٢) الأعداد ومفسره مطلقا ، إِلَّا فِي الشَّعْرِ (٣) ضرورة ، كقوله : (٤)

عَلَى أَنْتِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيَلًا

والفرق بين كم وسائر أسماء الأعداد أن كم مبنية تلزم موضعا واحدا ، فمُنِعَتْ التَّصَرُّفَ الَّذِي لِسَائِرِ أَسْمَاءِ الْأَعْدَادِ ، فَعَوِضَتْ مِنْ ذَلِكَ جَوَازَ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَفْسَرِهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ (٥) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم قال : (وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

كَمْ بِجُودٍ مُقَرِّفٍ نَالَ الْعِلَا وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (٦)

هَذَا الْبَيْتِ يَرُودُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ، بِرَفْعِ مُقَرِّفٍ ، وَنَصْبِهِ ، وَخَفْضِهِ ، فَأَمَّا الرَّفْعُ

-
- (١) الجمل : ١٣٥ .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) البيت لعباس بن مُرداس السلمي رضي الله عنه ، وهو في ديوانه :
١٣١ ، والكتاب : ١٦٧/٢ ، والمقتضب : ٥٥/٣ ، ومجالس ثعلب
والأصول ٣١٦/١ ، والأيضاح : ٢٢٤ ، والإنصاف : ٣٠٨ ، وضرائر
الشعر لابن عصفور : ٢٠٣ . والخزانة : ٥٧٣/١ .
(٥) وانظر الملخص : ٤٣٦/١ .
(٦) البيت في الجمل : ١٣٦ وهو لأنس بن زعيم رضي الله عنه . وهو
في الكتاب : ١٦٧/٢ ، والمقتضب : ٦١/٣ ، والأصول ٣٢٠/١ ،
وشرح أبيات سيبويه : ٣٠/٢ ، والحلل : ١٧٧ ، والخزانة :
١١٩/٣ ويروي البيت مع أبيات آخر لعبدالله بن كريب ، وتروى
لأبي الأسود الدؤلي وفي ديوانه : ٦٣ قصيدة على هذا الوزن
والرؤي وليس فيها البيت المذكور ، وديوان أبي الأسود صنعة
السكري رحمه الله .

فعلی أنه (١) أوقع كم على المرار ، كأنه قال : [كم] (٢) مرة مقرف
نال العلا بجود ، (٣) وكم على هذا نصب على الظرف (٣) ، [العامل
فيها " نال العلا " ، ولا يجوز أن تكون خبرا عن مقرف ، لأن طرف الزمان
لا يكون إخباراً عن الجثث] (٤) ومقرف رُفِعَ بالابتداء و " نال العلا "
خبره ، و " بجود " من صلة هذا الخبر ، والمسوغ للابتداء بالنكرة هنا
هنا ، إما كونها غير مرادة بعينها ، وإما كونها صفة خلفت (٥) موصوفها ،
وإما كونها تقدم عليها معمول خبرها كما قال سيبويه : إن فيهم
أسدا رابض. (٦)

ومن خفض المقرف ، فعلى أنه فصل بالمجرور بين المضاف والمضاف
إليه في الشعر ضرورة .

وأما نصبه فعلى أنه لما تعذر عنده الفصل بين المضاف والمضاف
إليه عدل إلى النصب ، وهذا يدل على جوازه مع الاتصال ؛ لأن النصب
لم يكن مع الانفصال إلا بعد حصوله مع الاتصال ، لتعذر الفصل بين
المضاف والمضاف إليه . وقد حكاها سيبويه لغة حملاً لها على الاستفهامية ،
وإعراب " كم " مع خفض مقرف ونصبه .

الرفع بالابتداء والخبر في قوله : " نال العلا " [والمسوغ للابتداء
بكم مع خفض " مقرف " وهي نكرة شيثان :

-
- (١) في " ق " " فأما الرفع فكأنه " .
(٢) تكلمة من " ح " و " ق " .
(٣) في " ح " و " وكم على هذا ظرف " وفي " ق " " وكم على هذا
في موضع نصب على الظرف " .
(٤) ما بين القوسين تكلمة من " ق " .
(٥) في " ق " " حلفت " .
(٦) الكتاب : ١٤٣/٢ والذي فيه هو : " إن بالطريق أسدا
رابض " وفي ١٣٢/٢ " وإن فيها زيدا قائماً " ويجوز قائم .
(٧) الكتاب : ١٦١/٢ وانظر ما سبق ص : ٦١٥ هامش (١) .

أحدهما : اختصاصها بالإضافة .

الثاني : ما فيها من معنى التّكثير ، والسَّوْغُ لِلإبتداء بها مع نصب مَقْرَفٍ ، ما فيها من معنى التّكثير]^(١) وهي في هذين الوجهين لتكثير المفسّر الذي هو مَقْرَفٌ والمعطوف عليه .

وهي في الوجه الثالث لتكثير المرات ، والمقرف والبخيل لم يتوجه عليهما في اللفظ تكثير ، والله أعلم .

وأما البيت الآخر وهو قوله :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ] فِدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عَشَارِي]^(٢)

فإنه يروى على ثلاثة أوجه : على الرفع والنصب والجر ، وهي خبريئة في الأوجه الثلاثة ، فمن جَرَّبَهَا فهي رَفَعٌ بالإبتداء ، وكذلك ممن نصبه بها ، وخبرها في قوله : قد حَلَبْتُ^(٣) .

وإعرابها فيمن رفع ما بعدها نصب على الظرف^(٤) ، لأنها واقعة

على المَرَارِ كأنه قال : كم مرة عمّة لك يا جرير وخالة ، أي كثير من المرات كان هذا ، وعمّة مبتدأ موصوف^(٥) بالمجرور بعده ، وخالة عطفاً عليه موصوفة بما بعدها .

وقوله : " قد حَلَبْتُ " خبر عن إحداهما ، وخبر الأخرى محذوف

لدلالة هذا المذكور عليه .

-
- (١) ما بين القوسين تكملة من " ق " .
(٢) هذا الشطر تكملة من " ح " والبيت للفرزدق وهو في الكتاب : ١٦٢/٢ ، ومعاني الفراء : ١٦٩/١ ، والمقتضب : ٥٨/٣ ، والأصول : ٣١٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٣/٤ ، وشرح ابن عصفور : ٤٨/٢ ، والخزانة ١٢٦/٣ .
(٣) " قد " ساقطه
(٤) بعد كلمة " الظرف " قرابة من أربع كلمات لم يتضح منها إلا " قد حَلَبْتُ " .
(٥) في متن " ق " " موصوف " وضحها في الهامش بـ " موصوفه " .

وَأَمَّا قول أبي القاسم : (ومن نصب جعلها أستفهاماً) (١)

(٢) فقد رده الناس من جهتين :

إحداهما : أَنَّ الْفَرَزْدَقَ هَاجٌّ وَالْهَجْوُ لَا يَصْلِحُ (٣) فِيهِ
الْأَسْتِفْهَامُ ، لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ غَيْرُ عَارِفٍ بِحَقِيقَةِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ .

وَالْجِهَةُ الْأُخْرَى دُخُولُ قَدٍ فِي خَبْرِهَا . وَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي
الْأَسْتِفْهَامِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ غَيْرُ مُحَقَّقٍ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ ، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا قَالَ
ذَلِكَ : لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ فِي الْوَقْتِ نَصَ الْإِمَامِ (٤) عَلَى أَنَّ الْخَبْرِيَّةَ
يُنْصَبُ مَا بَعْدَهَا حَمَلًا عَلَى الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ ، وَلَوْ حَضَرَ ذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى
تَكْلِفِ هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

-
- (١) الجمل : ١٣٨ .
(٢) الخلاف في هذه المسألة دار بين أبي سعيد السيرافي والفارسي ،
فالسيرافي يرى أنها استفهامية والفارسي يرى أنها خبرية ،
وتوسط الربيعي في المسألة فقال : الوجه ما قاله أبو علي ،
والذي قاله السيرافي مجازاً على أنه استفهام على وجه
الاستهزاء . إصلاح الخلل : ٢٣٢ . وقال ابن خروف : " وقوله :
ومن نصب جعلها استفهاماً صحيح " شرح الجمل : ٩٩ لأن
ابن خروف حمل الاستفهام على ما حمله عليه الربيعي فسي
توجيه قول أبي سعيد .
(٣) في " ق " " يصح " .
(٤) يريد سيبويه ، وتقدم في تعليقات ص : ٦١٥ هاشم : ١

(١)
باب مذ ومنذ

مذ ومنذ يكونان حرفين ولا بدّ ، في موضعين :

أحدهما : إذا دخل على الزمان الحاضر كقولك : ما رأيته

مذ (٢) يومنا ، ومنذ شهرنا .

١٧٥ والآخر : إذا دخل على " كم " الاستفهامية / كقولك : مذ

كم سرت ؟ لأنك أوصلت السير إلى " كم " بتوسط " منذ " (٣) وذلك

أصل الحرف ووضعه . (٤)

ويكونان اسمين ولا بدّ ، في موضعين .

أحدهما : إذا وقع بعدهما الجملة [الاسمية كقولك : ما رأيته

مذ زيد قائم ،

والآخر : إذا وقع بعدهما [الفعلية (٥) كقولك : ما رأيته

مذ قام زيد ؛ لأن حروف الجر لا تدخل على الجمل ، اسمية كانت أو فعلية ،

وما عدا هذه المواضع (٧) الأربعة فجائز أن يكونا (٨) فيه اسمين ،

وجائز أن يكونا فيه حرفين ، إلا أن الغالب على " منذ " الحرفية ، فيكون

الغالب عليها أن تجر ما بعدها والغالب على " مذ " الاسمية (٩) فيكون

(١) قال الأخفش : منذ لغة أهل الحجاز ، ومذ لغة بني تميم .

شرح الجمل لابن خروف .

(٢) في الأصل " منذ " .

(٣) هكذا في كل النسخ ولعل الأولى " مذ " ليوافق ما سبق .

(٤) انظر الجنبي الداني : ٢٠٩ .

(٥) تكملة من " ح " و " ق " .

(٦) في " ح " و " ق " " الفعل " .

(٧) ساقطة من " ح " .

(٨) في " ح " " يكونا " .

(٩) انظر الجنبي الداني : ٤٦٤ .

آلغالب عليها رفع مابعدھا ، وإنما كان ذلك لمكان ما دخلها من الحذف ،
والحذف ضربٌ من التصرف ، والتصرف يكثرفي الأسماء ويندرفي الحروف ،
وسياتي بعد تمام المسألة إن شاء الله .

وذكر (١) أن أبا إسحاق بن ملكون أنكر ما يقوله النحويون :
بأن (٢) آلغالب على " منذ " الحرفية والغالبا على " مذ " الأسمية
لمكان الحذف ، إذ (٣) الحذف ضربٌ من التصرف ، و ليس في الحروف
أهلية للتصرف ، فقال أبو إسحاق بن ملكون : لو كانت " مذ " محذوفة
من " منذ " لكان آلغالب عليها الحرفية أيضاً ، لأنها هي بعينها
ولا يوجب الحذف تبدل ذات المحذوف منه . (٤)

والجواب عن هذا الإلزام : أن " منذ " على وجهين في
الاستعمال : أسمية وحرفية إلا أن الأكثر فيها الحرفية (٥) لموافقتهما
" من " لفظاً ومعنى ، أما اللفظ ، فإن حروف " من " موجودة فيها ،
وأما المعنى فإنها موضوعة لابتداء ألفاية ، أو الفاية كلها ، ولا تعطى
ذلك (٦) المعنى إلا في غيرها ، فلذلك (٧) كان آلغالب عليها الحرفية ،
ولولا ما وجد فيها من أحكام الأسماء في بعض المواضع ، لم يحكم عليها
بالأسمية أصلاً ، وهذا ظاهر إن شاء الله ، فإذا أردنا حذف نونها فعلنا

-
- (١) في " ق " " وذلك " .
(٢) في " ح " و " ق " " من أن " .
(٣) في " ق " " لأن " .
(٤) انظر قول أبي إسحاق بن ملكون في شرح الجمل لابن الضائع :
٤٥ ، والجني الداني : ٣٠٩ .
(٥) بعد كلمة " الحرفية " في " ق " إحالة إلى كلمة في الهامش غير
واضحة .
(٦) في " ق " " ولا تعطى من ذلك " بإقحام " من " .
(٧) في الأصل " فلتك " .

ذلك كثيراً في الآسمية (١) ؛ لأنَّ فيها أهليةً للتصرف ، وفعلناه* قليلاً في
أحرفية لعدم الأهلية للتصرف ، فأكثره وأقله إنما هما باعتبار كثرة الحذف
وقلته ، وهذا واضح فتأمله ، فبه يرتفع الإشكال الذي أورده أبو إسحاق (٢) ،
والله أعلم . .

(٣)

ثم قال : (ولو استعملت من في هذا الباب مكان منذ) إلى آخره .

هذه المسألة خلافية بين أهل البلدين ، فزعم الكوفيون أن " من " من
الابتدائية تقع موقع " منذ " ، فتقول : ما رأيته من يوم الجمعة ، كما تقول
ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وأستدلوا لذلك (٤) بقوله تعالى * لمسجد أسس
على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه * (٥) ووجه الدليل من ذلك أن حرف
" من " قد دخل على " أول " و " أول " (٦) ها هنا عبارة عن الزمان ؛ لأنَّ
أول الزمان زمان ، فصح الاستدلال بالآية ، على جواز : ما رأيته من يوم
الجمعة .

وأما البصريون فمنعوا دخولها على الزمان (٧) ، وتأولوا هذه

آلية بأنها على حذف مضافٍ تقديره " من تأسيس أول يوم ، فحرف (٨)
" من " وإن دخل على الزمان في اللفظ ، فهو داخل على المصدر في
الأصل ، والاعتماد على الأصول دون العوارض .

(١) في الأصل «الاستعمال سمي» هكذا ، ثم شطَّب «استعمال» * في الأصل «فعلناه»

(٢) رد على أبي إسحاق مذهبه تلميذه الأستاذ أبو علي الشلوبين

رحمهما الله بأن الحذف جاء في الحروف مثل تخفيفهم لأنَّ وأنَّ
وكأنَّ وأيضاً فقد حذفوا من لعل أولها فقالوا : علَّ انظر شرح

ابن الضائع : ٤٥ - ٤٦ والجني الداني : ٣١٠ ، وذكر ابن مالك

أنَّ منذ أصلها مذ بدليلين . انظر شرح التسهيل له : ٧٣٦/١ -

٧٣٧ وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٣٨٢ .

(٣) الجمل : ١٣٩ . (٤) في " ح " و " ق " على ذلك .

(٥) التوبة : ١٠٨ . (٦) " وأول " ساقط من " ق " .

(٧) انظر مذهب أهل البلدين في شرح الجمل لابن خروف : ١٠٠ ،

(٨) وشرح ألفية للشاطبي : ٢٠٨/٣ بتقييم حديث .
في " ق " " فحذف " خطأ .

قال بعض أسياننا (١) : هذا التأويل يوء دي إلى التسلسل ،
لأنه مهما قدرنا مصدرأ ، قدرنا قبله زمانأ ، لأن الموضوع موضع تأريخ ،
والتأريخ إنما يقع بالزمان دون المصدر ، وإذا جاء بالمصدر ، كمقدم
الحاج ، فلا بد من تقدير الزمان ، وذلك يوء دي إلى ما لا نهاية له ، (٢)
فذلك باطل ، فقوي احتجاج الكوفيين بهذه الآلية ، لما ذكرناه ، والله أعلم .
ولما رأى الفارسي كثرة دخول "من" هذه على الزمان ، ارتاب
في المسألة فقال : ينظر فيه ، فإن (٣) كثر ذلك كثرة تقتضي القياس ،
فأقول ما قاله الكوفيون ، وإلا فالقول قول البصريين (٤) ، فهذا توقف
من الفارسي في المسألة ، ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم
لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ، لأنه تأتي مواضع يعسر فيها التأويل ،
وهذا كاف في المسألة إن شاء الله .

ثم قال : (فيرتفع (٥) ذلك كله - لأنه ماض - بالابتداء ، وخبره

مذ) إلى آخره .

جعل أبو القاسم " مذ " من قبيل الظروف ، وما بعدها رفعاً

بالابتداء ، خبره " مذ " ، وجعل الفارسي " مذ " هي الابتداء ، وخبرها

ما بعدها (٧) ، وهما قولان متقاربان (٨) ، لأن قول أبي القاسم يترجح

(١) أما م هذه الفقرة في هامش " ق " بخط الأصل ما يأتي " أصل آخر :

ويلزم على تقديرهم تقدير مصدر قبل الزمان ، وعلى الوجه الآخر

تقدير زمان قبل المصدر إلى ما لا يتناهي ، وكل تأويل يلمزم

عليه التسلسل ، فهو باطل مطلقاً ، فلا يفوت إبطال احتجاج الكوفيين .

(٢) في " ح " " إلى ما لا يتناهي " ، وهذا قول أبي عبد الله بن عبد المنعم فيما سبق : ٣٦٨ .

(٣) في " ح " " ان " باسقاط حرف العطف .

(٤) في " ح " " و " ق " فالقول ما قاله البصريون ، وانظر الكتاب : ١٧ / ١ .

وتنظر تخریج قول الفارسي والتعليق عليه : ٣٦٨ ، (٥) في الجمل : ١٤٠ ، فترفع .

(٦) " لأنه ماض " ضرب عليها في نسخة " ق " وهي ثابتة في الجمل .

(٧) الايضاح : ٢٦١ ، وذلك مثل " ما رأيت مذ يوم الجمعة ، وانظر

الملخص : ٥٢٦ / ١ - ٥٢٧ .

(٨) قال في الملخص : ٥٢٧ : وهما قولان متساويان .

من جهة اللفظ ، ويضعف من جهة المعنى في بعض المسائل ، وقول الفارسي
يترجح من جهة المعنى ويضعف من جهة اللفظ ، وبيان ذلك أنك إذا

١٧٦

قلت : بيني وبين لقائه يوم الجمعة ، على تقدير أبي القاسم ، كان غير /
صحيح المعنى ، إلا بتقدير حذف ، كأنه قال : بيني وبين لقائه يوم
الجمعة وما بعده إلى الآن ، فظهر فساد المعنى في هذه المسألة ، إلا على
التأويل المذكور ، فهذا وجه ضَعْفِه من جهة المعنى ، وأما صحته من جهة
اللفظ ، فإنَّ " مذ " اسم غير متصرف ، وعدم التصرف يكثر في الظروف والمصادر
والمناديات ، ويندرُ في غيرها ، والدخول في أوسع البابين واجب ، فلهذا
جعلها أبو القاسم من قبيل الظروف ، ليدخل بذلك في أوسع البابين ، وهذا
إنَّما يكون فيها (١) ، إذا كان الزمان الواقع بعدها غير عدد كما مثلنا ، فإنَّ
كان عدداً كقولك : ما رأيت مذ يومان ، لم يكن في المسألة إشكال من
طريق المعنى . (٢)

وأما على طريقة الفارسي ، فإنه يقدرها بأمد إن كان الزمان
الواقع بعدها عدداً ، وأول إن كان غير عدد ، مثاله : ما رأيت مذ
يومان ، أي أمد ذلك يومان ، وما رأيت مذ يوم الجمعة ، أي أول ذلك
يوم الجمعة ، وهذا معنى صحيح .

وأما ضَعْفُه من جهة اللفظ ، فإنَّ " مذ " على قوله من قبيل
الأسماء التي يندر فيها عدم التصرف نحو : آيمن الله ، ولعمر الله ، فلزم
على قوله الدخول في الباب النادر فيه عدم التصرف ، فهذا وجه ضَعْفِه
من طريق اللفظ ، فهما قولان متقاربان ، والله أعلم .

(١) في " ق " " فيما " واضحة .
(٢) في " ق " " من جهة طريق المعنى .

وقال بعض الناس : إِنَّ المرفوع بعدهما فاعل بفعل مضر ،
(١) كأنه : ما رأيته مذ كان يوم الجمعة^(١) ، وهو باطل ؛ لأنه مهملا
قدرنا فعلاً^(٢) لزم تقدير زمان قبله ؛ لأنهما موضوعان لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ
في الزمان ، فلا بد من تقديره ، وهذا يؤيدني إلى ما لا نهاية له فكان باطلا ،
والله أعلم .

ثم قال : (وتقول فيما أنت فيه بالخفض : ما رأيته مذ يومنا)^(٣)
إلى آخره .

زعم بعض النحاة أنها ظرف إذا جرّت ما بعدها ، لأنها قد ثبتت
لها الآسمية إذا ارتفع ما بعدها والأصل بقاء ما كان على ما كان ، فوجب
استصحاب الحكم الثابت لها قبل أن تجرّ ما بعدها^(٤) ، ورده ابن عصفور
بأنّ الظرف إذا نفي عنه الفعل استغرقه النفي ولم يتعدّه ، كقولك : ما رأيته
يوم الجمعة ، فقد استغرق النفي جميع أجزاء يوم الجمعة ، ولم يتعدّها ،
وإذا نفيت الفعل قبل " مذ " لم يستغرقها ، وتعدّها ، فإذا قلت :
ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فلا بد أن تكون رأيته في جزء من يوم الجمعة ،
ثم لم تره إلى زمانك الذي أنت فيه ، فقد رأيت تعدّي النفي لها وامتناع
استغراقه ، فلو كانت ظرفاً لكان حكمها حكم الظرف فيما ذكر ، فلمّا
اختلف الحكمان دلّ على فساد قول من قال فيها^(٥) بالظرفية ، فلما ظهر
فساد هذا القول تعيّن صحة قول الجماعة في أنها حرف ، إذا جرّت ما
بعدها ، واسم إذا رفعت^(٦) . والله أعلم .

- (١-١) ساقط من " ح " .
(٢) في " ق " " رافعا " وهو صحيح أيضا .
(٣) الجمل : ١٤٠ .
(٤) هذه المسألة نقلها الشاطبي عن أستاذه دون الإشارة إلى ذلك .
انظر شرح الألفية ٢٠٧/٣ بترقيم حديث .
(٥) فيها " ساقطة من " ح " .
(٦) انظر شرح ابن عصفور ٥٤/٢ .

وهذا الذى أورده آبن عصفور لا يلزم القائل بالظرفية ، لأن ذلك
المعنى موجود فيها إذا ارتفع ما بعدها وهي هُنَاكَ آسْمٌ أَوْظَرْفٌ ، ولم
يوجب ذلك أن تكون حرفاً ، وإِنَّمَا وجب أن تكون كذلك من جهة أنها كلمة
موضوعة لابتداء الغاية ، وأوللغاية كلها ، فكل كلمة لها حكم نفسها الذى
وضعت له ، والذى يعتمد عليه في أنها حرف ، إذا جرت ما بعدها أنها
كلمة لا معنى لها إلا في غيرها ، لم توجد إلا مبنيةً ، ليس لها حكم من
أحكام الآسْمَاءِ في ذلك الموضع ، فوجب القول بالحرفية ، وقد كان ينبغي
أن يحكم عليها بذلك [الحكم] (١) إذا ارتفع ما بعدها ، لولا أن فيها
هنالك حكماً من أحكام الآسْمَاءِ ، وهو استقلال الكلام بها مع ما بعدها ،
وليست بفعل ، كذا ينبغي أن يقال في المسألة لاما قاله (٢) آبن عصفور ،
والله أعلم .

مسألة : وأما بناوها ، فإن كانت حرفاً محذوفة النون ، فلاسؤال
، لأن أصل الحروف البناء ، وأصل البناء السكون ، وأما مع ثبات النون ، فلا
سؤال في البناء ، وإنما يسأل عن بنائها على حركة ، وعن الاختصاص
بتلك الحركة .

فيكون الجواب عن بنائها على حركة : أن [كان] (٣) قبل آخرها
ساكناً ، ويكون الجواب عن الاختصاص بالضمه دون غيرها من الحركات :
إرادة الإتيان لضمه الميم (٤) ، ولم يعتد بالنون لسكونها ، وأما إن كانت
آسماً فيسأل عن بنائها ، ويكون الجواب أنها أشبهت " مذ " (٥) الحرفية

-
- (١) زيادة من " ح " .
(٢) في الأصل " لا مقالة " وقول آبن عصفور هذا وألرد عليه نقله
الشاطبي في شرح الألفية : ٢٠٧/٣ .
(٣) تكلمة من " ح " .
(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٣٨٢ .
(٥) ساقطة من " ح " .

في لفظها وأصل معناها ، وهذا من أسباب البناء .

١٧٧

ويبقى سوء الان بعد هذا السوء ال / في " منذ " وهو بناؤه على حركة ، وكون تلك الحركة ضمةً ، فيجاب عن سوء الين بما تقدم في الحرفية ، فإن لقي " مذ " ساكن من كلمة أخرى كقوله : مارأيته مذ اليوم ، فالوجه تحريكها بالضم ، وقد تحرك بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، والآول أوجه ، لأنها حركة الأصل ، والكسرة أجنبية ، وحركة الأصل مقدمة على الحركة الأجنبية .

مسألة : إذا جرّت " مذ " (١) ما بعدها ، فالكلام كله حينئذ جملة واحدة ، لأنها مع ما بعدها جار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبلها ، وإذا ارتفع ما بعدها ، فالكلام كله جملتان ، الأولى فعلية ، والثانية اسمية (٢) ، واختلف في هذه الجملة الآسمية هل لها موضع من الإعراب ، أو لا ؟

فقال الأستاذ أبو الحسين : لا موضع لها من الإعراب (٣) ، وإنما هي مفسرة لمقدار الزمان الذي اقتضاه ما قبلها ، لأنك إذا قلت : مارأيته ، دل على انقطاع الروئية في زمان لا يدري السامع من اللفظ ما (٤) مقداره ، فجاءت الجملة الثانية مفسرة لهذا المعنى ، كما قيل في قوله تعالى :
* وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم * (٥) وذلك (٦)

-
- (١) " مذ " في " ق " " منذ " .
(٢) ساقطة من " ق " ؛
(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٣٨٢ .
(٤) " ما " ساقطة من " ق " .
(٥) المائدة : ٩ .
(٦) في الأصل " وذكر " والمثبت من " ح " و " ق " وشرح الشاطبي ٣ / ٩ / ٢٠ .

أن هذه الجملة الثانية مفسرة للموعود الذي هو مفعول ثانٍ لوعده ، لما استحال أن تكون هذه الجملة مفعولاً ثانياً لوعده ، لأنَّ "وَعَدَ" من باب أعطى ، والمفعول الثاني في باب أعطى لا تقع الجملة موقعه ، وإنما ذلك لباب ظننت وسائر ما يدخل على المبتدأ والخبر (١) ، وهذا بين إن شاء الله .

وقال بعضهم : موضعها نصبٌ على الحال ، [أي ما رأيته متقدماً] (٢) أي ما رأيته متقدماً زمني (٣) ، لأنَّ انقطاع الروءية متصل بزمانه الذي هو فيه ، وأول أظهر ، والله أعلم .

مسألة (٤) : لا يجوز المطف على الزمان المخفوض بمذ أو منذ مطلقاً ، متقدماً كان المعطوف على المعطوف عليه في المعنى ، أو متأخراً ، لما في ذلك من التناقض والتدافع ، فلو قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، ويوم السبت لم يجز ، لأنَّ قولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة يقتضي أنك لم تراه يوم السبت ، لأنَّ النفي يتعدى المخفوض بمذ و منذ إلى زمانك الذي (٥) أنت فيه ، وقد تقدم ذلك (٦) ، وقولك بعده : ويوم السبت يقتضي أنك رأيته في جزء منه من حيث هو مخفوض بمذ أو منذ ، والمخفوض بمذ أو منذ محل انقطاع الفعل ، فكان ذلك متدافعا ، فوجب اجتنابه ، وكذلك لو قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة ويوم الخميس ، لأنك لما (٧) قلت :

-
- (١) قول الأستاذ هذا بنصه نقله الشاطبي في شرح الألفية : ٢٠٩/٣ وعزا هذا الرأي في همع الهوامع : ٢٢٣/٣ للجمهور .
 - (٢) ما بين القوسين تكلمة من "ح" .
 - (٣) هو مذهب السيرافي كما في همع الهوامع : ٢٢٤/٣ . وقد استفاد الشاطبي من أستاذه في هذا الموضوع .
 - (٤) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧/٢ .
 - (٥) في الأصل : "التي" .
 - (٦) انظر ما تقدم ص
 - (٧) في "ح" "لو" .

ما رأيت مذ يوم الجمعة ، أعطى أنك رأيت في جزء منه من حيث هو محل
انقطاع الرواية ، وقولك بعده : ويوم الخميس يعطى أنك لم تره يسوم
الجمعة أصلاً ، لأن المعطوف على مخفوض " منذ " مخفوضٌ بها في
الحكم ، والمخفوض بها يتعداه النفي إلى زمانك الذي أنت فيه ، فكان
ذلك متدافعا ، فوجب امتناعه .

فإن كان ما بعد " مذ " أو " منذ " مرفوعاً فلا يخلو أن يقصد
بهما آغاية كليهما أو ابتداءها ، فإن قصدت آغاية كليهما جاز العطف
عليه مطلقاً ، متقدماً كان في المعنى على المعطوف عليه أو متأخراً عنه ، ويجوز
النصب (١) بإضمار فعل من غير شرط ، لأنه لا تدافع في شيء من ذلك ،
ألا ترى أنك إذا قلت : ما رأيت مذ يوم الجمعة ، ولا (٢) يوم السبت ولا (٣)
يوم الخميس ، فإن معناه : ما رأيت مذ ثلاثة أيام ، لأنك قصدت آغاية
كليهما ، ولا إشكال في ذلك فإن قصدت ابتداء آغاية امتنع ذلك كله مطلقاً ،
متقدماً كان المعطوف على (٤) المعطوف عليه في المعنى أو متأخراً ، لأن فيه
التدافع المذكور قبل .

ولا يجوز أيضاً نصبه بإضمار فعل إلا بشرط أن يكون المعطوف متقدماً
في المعنى على المعطوف عليه ، وغير متصل بما بعده (٥) " مذ " كقولك :
ما رأيت مذ (٦) يوم الجمعة ويوم الأربعاء ، كأنك قلت : وما رأيت (٧) يوم
الأربعاء أيضاً ، فتأمل ذلك فإن فيه غموضاً . والله المستعان .

(١) انظر معجم الهوامع ج : ٢٢٣/٣ . وأنظر شرح الجمل لابن عصفور :

٠٦١/٢

(٢) في " ح " و " ق " نصبه .

(٣) ساقطة من " ح " .

(٤) " المعطوف على " ساقطة من " ح " .

(٥) في " ح " و " ق " " بعد " بدون ضمير .

(٦) في " ح " " منذ " .

(٧) في " ح " " ما رأيت " بإسقاط الواو .

مسألة : إذا قلت : ما رأيته مذ قام زيد ، فلا بد من تقدير

زمان بين " مذ " والفعل ، كأنه : ما رأيته مذ زمان قام زيد ^(١) ، وهذا الزمان المقدر ينبغي أن يقدر مرفوعاً ، لا نك إذا قدرته مرفوعاً كانت "مُذِّ" أسماً ^(٢) من أسماء الزمان ، وأسماء الزمان تباشر الأفعال ، ولا

١٧٨

ينبغي أن يقدر مخفوضاً ، لا نك إذا قدرته / مخفوضاً كانت " مذ " حرف جر ، وحروف الجر لا تباشر الأفعال إلا في مواضع معلومة ؛ لا يقاس عليها ، لا مما أوجب ذلك هو معدوم ها هنا .

فنظر من قال : لا يجوز العطف على هذا الزمان المقدر لا مرفوعاً

ولا مخفوضاً ؛ لأن الرفع فيه ليس بأولى من الجر ، ولا الجر أولى من الرفع ، نظر ضعيف من جهتين :

إحداهما : جواز تقديره مجروراً قبل الفعل ، لأنه يقتضي

دخول حرف الجر على الفعل كما ذكرناه ، وقد منعه الحداق في هذا الموضوع .

والجهة الأخرى : أنه لو كان مما يصح تقديره مجروراً لم يمتنع

العطف عليه من هذه الجهة ، لأن العطف على المقدر كان يكون على حسب التقدير فيه ، كما قالوا في مسألة : ماذا ^(٣) فعلت ؟

فإن الجواب يكون على حسب تقدير الجيب ، فإن قدر " ذا " موصولاً

، كان الجواب مرفوعاً ، وإن قدر " ماذا " قبل الفعل مركباً كان الجواب

منصوباً ، وعليه القراءتان لا يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ^(٤) رفعا

على التقدير الأول ، ونصبا على التقدير الثاني ، فأعرف ذلك والله المستعان .

(١) انظر همع الهوامع : ٢٢٣/٣ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٦١/٢ .

(٢) " مذ اسماً " ساقطة من " ح " .

(٣) في " ح " " فإذا " خطأ .

(٤) البقرة : ٢١٩ والقراءتان اللتان أشار إليهما هي قراءة أبي عمرو ،

رفعا " العفو " والباقون نصبوه ، انظر حجة القراءات : ١٣٣ .

باب الجمع بين **إِنَّ** و**كَانَ** (١)

نبه بهذا آلياب على امتناع الأعمال بين الحرف والفعل ، لِمَا يُوَدَى إليه من الإضرار في الحرف ، وإِنَّمَا يتصور الأعمال بين الفعلين وما جرى مجراها ، فإذا اتفق اجتماع **إِنَّ** و**كَانَ** ، لزم تقديم **إِنَّ** على **كَانَ** ، اعتباراً بأن لها صدر الكلام ، وتأخير **كَانَ** اعتباراً بأنها شبيهة بظرف الزمان من حيث هي مجردة له ، فكأنها من أسمائه ، فلذلك وجب هذا الترتيب المذكور ، والله أعلم .

فنقول : **إِنَّ** زيدا كان قائماً ، فتكون **كَانَ** مع اسمها وخبرها في موضع

رفع على أنها خبر **إِنَّ** ، فتكون كل واحدة منهما في حال الاجتماع على حكمها (٢) في حال الافتراق ، وهذا هو أجود الوجهين ، وفيها وجه آخر وهو : أن تلغى **كَانَ** وترفع ما بعدها على أنه خبر **إِنَّ** (٣) ، وقد جوز بعض النحاة رفع "زيد" بعد " **إِنَّ** " على الابتداء ، وما بعده خبر على أن يكون اسمها محذوفاً ، كأنه قال : إنه زيد كان قائماً (٤) ، وهو ضمير الأمر والشأن ، وهذا لا يجوز إلا في الشعر كقوله (٥) :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَانِرًا وَظَبِيَاءً

-
- (١) انظر هذا الباب في المذكر والمؤنث لابن الانباري : ٦٠٧ .
(٢) في "ق" " حالها " .
(٣) الكتاب : ١٥٣/٢ .
(٤) في "ح" " انه زيد قائم " فقط .
(٥) البيت ينسب للأخطل ضد بعضهم انظر الحلل : ٢٨٧ ، وشرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي : ١٢٢ . وليس في شعره بشرح السكري ، وكذا قال البغدادي وغيره ، وقال : ولعله في رواية أخرى . الخزانة : ٢١٩/١ وهو في الجمل : ٢١٥ ، وأما ابن الشجري : ٢٩٥/١ ، وشرح الجمل : ٤٤٢/١ . وضرائر الشعر : ١٧٨ ، والمقرب : ١٠٩/١ ، والبسيط : ٤٣٥ ، والملخص : ٢٥٤ ، والمغني : ٧٦٧ ، ٥٦ .

وجوز^(١) سيبويه ذلك في الكلام بشرط الفصل بمجرور ، أو ،
ظرف كقولك : إِنَّ بك زيد مأخوذ^(٢) ، كأنه قال : إِنَّه بك زيد مأخوذ^(٣) .

وحكى عن الخليل أنها لغة^(٣) ، وحكى أيضاً من حكى الوجه

الأول من هذين الوجهين أنه يجوز رفع قائم بعد كان ، على أن يكون
أسمها ، والخبر محذوف ، كأنه قال : إِنَّ زيدا كأنه قائم ، فقائم
مرفوع بكان ، والضمير المتصل بها خبرها ، وهو من باب القلب ، وكان أصله
كان قائم زيدا ، ثم أضمرت زيد^(٤) على ما تقدم^(٥) ، وفيه آخبار
بالمعرفة عن النكرة ، فهو من ضرائر الشعر كما قال^(٦) سيبويه فالوجه
ما تقدم في صدر الباب ، والله أعلم .

(ثم قال : إِنَّ القائم أبوه كان منطلقاً جارته)^(٧) إلى

آخر الفصل +

يجوز في كان هنا الزيادة ، والنقصان أجود ، فيجوز في الخبر
الذي بعدها وجهان ، الرفع والنصب ، فالنصب على أنه خبرها وما بعده
فاعل به ، والرفع على أنه خبر مقدم وما بعده مبتدأ وأجمل خبر " كان "
فإن جعلت كان زائدة وهو الوجه الثاني كان هذا الخبر مرفوعاً لا غير ،
على وجهين :

-
- (١) في " ح " أجاز .
 - (٢) في " ق " " لمأخوذ " .
 - (٣) الكتاب : ١٣٢ / ٢ .
 - (٤) الكتاب : ١٣٤ / ٢ .
 - (٥) من " ح " " اضمر ذلك " .
 - (٦) في " ق " " كما تقدم " .
 - (٧) في " ح " و " ق " " كذا قال " .
 - (٨) الجمل : ١٤١ .

أحدهما : أن يكون خبر "إِنَّ" وما بعده فاعل به .
والآخر : أن يكون ما بعده مبتدأ ، و "كان" هو خبرا عنه مقدما ،
والجملة "خبر" إِنَّ و "كان" ملغاة ليس لها عمل ، في لفظ ولا موضع ،
وعلى ما ذكرته تتفرع مسائل في هذه المسألة : أن تثني منطلقا (١) وتجمعه
إِنَّ كان منصوبا على خبر كان ، لكن هذا الوجه ، من تثنيته وجمعه إنما هو
على لغة أكلوني البراغيث ، وهي لغة قليلة ، فالوجه أفراد " منطلقا "
إذا نصبته على خبر كان ، فَإِنَّ رفعته فلا يخلو أن يكون خبرا لِإِنَّ على
زيادة " كان " أو خبرا متقدما لما بعده ، فعلى الأول يلزم إفراده لرفعه
الظاهر ، إلا على تلك اللغة المذكورة فيثنى عليها ويجمع ، إِنَّ كان الثاني
مثنى أو مجموعا ، وعلى الثاني يلزم أن يكون مطابقا لما بعده (٢) ، وهذا
[كله] (٣) بين إِنَّ شاء الله .

مسألة : مما يسأل عنه في هذه المسألة هل آلف واللام / أسم ١٧٩
موصول أو حرف موصول ؟ فمن قال : إِنَّه حرف [موصول] (٤) أوجب
أن يكون الضمير المضاف إليه الآب عائداً إلى موصوف محذوف ، كأنه قال :
إِنَّ الرجل القائم أبوه ، ومن قال : إِنَّه آسَم موصول (٥) أوجب أن يكون
الضمير عائداً إلى آلف واللام ، لأنها آسَم بمعنى الذي ، وعلى هذا
المذهب أكثر الناس ، والله أعلم .

- (١) في "ح" كلمة أخرى لا يوافق رسمها رسم "منطلق" .
(٢) انظر المسألة في شرح الجمل لابن خروف : ١٠١ ، وشرح ابن الضائع
: ٤٦/ب .
(٣) زيادة من "ح" و "ق" .
(٤) زيادة من "ح" و "ق" ومن قال بحرفية "ال" الأُخفش والمازني
انظر المساعد : ٤٩/١ ، والتذبيد والتكميل : ١/١١٦/أ الاسكريال
وانظر حواشي المفصل للشلوبين : ٤٧٤ ، ٧٥ وما بعدها .
والجمهور على أن "ال" آسَم .
(٥) في الأصل "فوصف" خطأ .

فإذا قلت : إِنَّ الْقَائِمَ أَبَوهُ كَانَ مِنْطَقَةً جَارِيَتَهُ ، وَإِنَّ الْقَائِمَ

أَبَوَاهُمَا كَانَا مِنْطَقَةً جَارِيَتَاهُمَا ، وَإِنَّ الْقَائِمَ أَبَاوَهُمْ كَانُوا مِنْطَقَةً

جَوَارِيَهُمْ ، كَانَ هَذَا الضَّمِيرَ الْمَفْرُودَ ، وَالْمَتْنِي ، وَالْمَجْمُوعَ مَنْزِلًا

عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْلِينَ فَأَعْرِفْ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب الفصل ويسميه الكوفيون العَمَاد

إنَّما سماه البصريون فصلاً لرفع أحد الاحتمالين في نحو قولك :
زيد القائم ، فالقائم ها هنا يَحْتَمِلُ أمرين عند السامع ، أن يكون خيراً ،
وأن يكون صفةً ، فجيء بالفصل لرفع توهم الصفة (١) ، وحُمل على هذا
سائر مسائل أبواب ما ليس فيه احتمال ؛ ليجرى أبواب كله على أسلوب
واحد ، كما فعل في غير موضع من أبواب العربية ، وإلى هذا الفرض
ترجع تسمية الكوفيين له عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه في البيان ، وإنَّما هو
خلاف في عبارة ، والله أعلم .

فصل : اعلم أنَّ ضمائر الرفع المنفصلة وهي اثنا عشر ضميراً تَقَعُ
فصولاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله ذلك بثلاثة شروط (٢) .

أحدها : أن يكون المبتدأ معرفةً .

والثاني : أن يكون الخبر معرفةً ، أو نكرةً تشبه المعرفة ؛ وهي

أفعل التفضيل ، ومثلك وشبهك ، ونحو ذلك .

والثالث : أن يكون الفصل مساوياً للمبتدأ في إفراده وتثنيته

وجمعه ، وتذكيره ، وتأنينه ، وغيبته ، وحضوره .

وقد زاد بعض النحاة في الشرط الأول : أن يكون نكرة تشبه

(١) انظر الكتاب : ٣٨٩/٢ .
(٢) في "ح" "على مثل هذا" .
(٣) انظر الكتاب : ٣٩٢/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس :
٦٦٢ - ٦٦٨ ، والملخص : ٥٩٤ ، وشرح الجمل لابن الضائع
: ٤٧ .

آلمعرفة كما قلناه [في الخبر] (١) وليس ذلك بالمشهور (٢) ، وظاهر كلام (٣) أبي القاسم ما ذكرناه .

فصل : تتعين الفصلية في موضعين :

أحدهما : في (٤) باب ظننت إذا كان المفعول الأول أسما (٥)

ظاهراً كقولك : ظننت زيداً هو القائم ، فهو هنا لا يتصور فيه غير الفصلية ؛ لأنه لا (٦) يصح [فيه] (٧) أن يكون توكيداً لما قبله ؛ لأن الظاهر لا يوءد بالضمير (٨) ، ولا تصح فيه البدلية ؛ لأن الأول منصوب ، و" هو " ضمير رفع ، ولا أن يكون مبتدأ ؛ لأن ما بعده منصوب ، فلما أنتفت هذه الأوجه تعينت الفعلية .

والموضع الثاني : إذا دخلت عليه اللام الفارقة بين إن المخففة

من الثقيلة ، وإن النافية ، وذلك في بابين : باب ظننت ، وباب كان ، كقولك : إن ظننتك لانت القائم ، وإن كنت لانت القائم ، فأنت هنا لا يتصور فيه غير الفصلية ، ألا ترى أنه لا تصح فيه البدلية ، ولا التوكيد ، لأنهما من توابع الأول ، وهذه اللام الفارقة لا تدخل على المبتدأ ،

- (١) تكلمة من " ح " و " ق " .
- (٢) مثل : ما أظن أحداً هو خيراً منك ، وما أظن أحداً مثلك ينصب خبر ومثل . ذكر ذلك سيبويه عن أهل المدينة . انظر الكتاب : ٣٩٦/٢ ، والمساعد : ١٢١/١ .
- (٣) ساقطة من " ح " .
- (٤) ساقطة من " ق " .
- (٥) ساقطة من " ق " .
- (٦) ساقطة من " ح " .
- (٧) زيادة من " ح " و " ق " .
- (٨) قال في الكتاب : ٣٩٠/٢ . . . وقد زعم ناس أن هوها هنا صفة ، وليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر .

ولا على الذي سيق (١) له ، وإنما تدخل على الخبر وما سيق للخبر ، والفصل لم يوءت به للمبتدأ ، وإنما سيق للخبر ليفصل به بينه وبين الصفة ، فلذلك تعينت الفصلية ، والله أعلم .

وما عدا هذين (٢) الموضوعين المذكورين فإن الفصلية فيه على طريق الاحتمال ، فإذا قلت : زيد هو القائم ، فإن " هو " هنا يحتمل ثلاثة أوجه : أن يكون فصلاً ، وأن يكون بدلاً ، وأن يكون مبتدأ مخبراً عنه بما بعده ، وإذا قلت : إن زيدا هو القائم ، فإنه يحتمل وجهين : أن يكون فصلاً . وأن يكون مبتدأ ، وإذا قلت : إنك أنت القائم ، فإنه يحتمل ثلاثة أوجه ، الوجهين المذكورين ، والثالث : أن يكون توكيدا لما قبله ، فإن قلت : كيف يوءد كد المنصوب بالمرفوع ، وحق التوكيد أن يتبع ما قبله (٣) فسي الإعراب لفظاً أو محلاً .

فالجواب أن ضمير الرفع يوءد كد به الضمير مطلقاً اعتباراً بأن الأصل فيه أن يكون بلفظ المرفوع والله أعلم .

وإذا قلت : ظننتك أنت القائم ، فإنه يحتمل وجهين :

أن يكون فصلاً ، وأن يكون توكيداً على ما ذكرناه ، فقد رأيت الاحتمال في هذه المواضع المذكورة . وعرفت بذلك أنه لا يتعين إلا في الموضوعين المذكورين على ما فسرناه . والله أعلم .

مسألة (٤) : اختلف الناس في بقاء اسمية هذا الفصل وتجسده

-
- (١) في " ح " و " ق " ما سيق .
(٢) ساقطة من " ح " و " ق " .
(٣) قبله " ضرب عليها في " ح " وكذب أمامها في الهاشم " ما بعده " وهو خطأ .
(٤) في " ق " فصل .

منها إلى الحرفية على قولين : فظاهر (١) الخليل بن أحمد بقاء الأسمية ؛
لأنه قال : وعظيم - والله - جعلهم هو وأخواتها فصولاً (٢) ، وإنما
/ استعظم ذلك ، لأنها عنده أسماء وليس لها موضع من الإعراب ،
وهذا على خلاف الأصول ، وذهب قوم إلى تجردها من الأسمية إلى الحرفية ،
منهم أبو الحسن بن أبان (٣) اعتباراً بانتفاء الإعراب عن محلها .

وتعلق الخليل ومن قال بقوله بأن الأصل بقاء ما كان على
ما كان ، ولا يقدر في هذا انتفاء الإعراب عن المحل ؛ لأن الإعراب سببه
التركيب ، وهذه الفصول مجردة من التركيب ، فلما انتفى عنها سبب الإعراب
وهو التركيب ، وجب انتفاء الإعراب عن محلها ، إن معلوم أن المسبب يدور
مع سببه نفيًا وإثباتًا ، فهذا هو الأصح ، والله أعلم .

مسألة : ظننت زيداً هو القائمة جاريتة ، نصباً في القائمة ورفعاً ،
فأما النصب فعلى وجه واحد ، وهو أن يكون مفعولاً ثانياً لظننت ، بشرط
أن تكون الالف واللام لزيد ، ولفظ " هو " فصل لا غير ، كأنه قال : ظننت
زيداً هو الذي قامت جاريتة ، ولا يجوز أن تكون الالف واللام في هذا الوجه
للجارية ، لأنها حينئذ بمعنى التي ، و" التي " لفظ مخصوص بالمؤنث ،
فلا يخبر به عن مذكر في وجه من الوجوه .

وأما الرفع وهو الوجه الثاني فعلى ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون هو مبتدأ (٤) ، والقائمة خبر سببي ، والالف

واللام لزيد ، والجملة مفعول ثانٍ لظننت ، كأنه قال : ظننت زيداً هو
الذي قامت جاريتة .

-
- (١) في " ق " وهامش الأصل عن نسخة أخرى " فرأى " .
(٢) الكتاب : ٣٩٧/٢ . وانظر المساعد : ١٢٠/١ وينسب هذا
المذهب للبصريين . انظر الإنصاف : ٧٠٧ . والجني الداني : ٤٤٥ .
(٣) وهو مذهب ابن صفور وعليه أكثر النحويين . انظر شرح الجمل له :
٦٥/٢ ، والمساعد : ١٢٠/١ .
(٤) في " ح " و " ق " المبتدأ .

والثاني : أن يكون القائمة مبتدأ ، وفيها (١) ضمير مستتر يعود إلى الموصول ، وهو آلف واللام ، والجارية الخبر .

والثالث : أن تكون الجارية هي المبتدأ ، والموصول خبر مقدم ، والجملة خبر " هو " وهو وخبره مفعول ثانٍ لظننت ، غير أنه لا يصح هذان الوجهان ، إلا بشرط أن تكون الآلف واللام للجارية ، لأنها حينئذ بمعنى آلتى ، فتأمل ذلك .

مسألة ابن أبي العافية : فيها أربعة أوجه :

أحدها : هند زيد الضاربه ، هذا على أن الآلف واللام ، والصفة لزيد ، كأنه هندُ زيدُ الذى ضربها ، فلذلك لم يظهر الفاعل ، لجريان الصفة على صاحبها .

الثاني : هندُ زيدُ الضاربهُ هي ، هذه على أن الآلف واللام والصفة لهند ، فالضاربه مبتدأ ، وهي خبره أو بالعكس (٢) ، كأنه آلتى ضربته هي ، ولا يسبرز الفاعل ، لجريان الصفة على صاحبها .

والثالث : هندُ زيدُ الضاربه هي ، فهي فاعل برز ، لجريان الصفة على غير صاحبها ، لأن الآلف واللام لزيد ، والصفة لهند . (٣)

والرابع : هندُ زيدُ الضاربه هو هي ، فالآلف واللام لهند ، والصفة لزيد ، فيجب أن يكون [هي] (٤) خبرا عن الموصول ، أو بالعكس ، وهو فاعل برز ، لجريان الصفة على غير صاحبها ، فهذه أربعة أوجه فتأملها ، فإن فيها غموضاً والله المستعان .

- (١) في " ح " فيه .
(٢) في " ق " وبالعكس .
(٣) في " ح " لهند " خطأ .
(٤) تكلمة من " ح " .

باب الإضافة

الإضافة على وجهين ، إضافة فعل إلى آسم ، وإضافة آسم إلى آسم ، فالضرب الأول لا يكون إلا بحروف الجر الموضوعة لذلك ، وقد تقدم ذلك مستوفى في باب حروف الخفض (١) .

وأما الضرب الثاني ، فهو أن يحل الثاني من الأول محل تنوينه ، حقيقة كغلام زيد ، أو حكما كقولك : كم كتاب عندك ؟ ، وهذا الضرب على قسمين :

أحدهما : ما إضافته محضة ، وهي التي يراد بها تعريف الأول أو تخصيصه ، كغلام زيد وغلام امرأة .

والضرب الثاني : لا يتعرف بها الأول ، ولا يتخصص ، ولكن يكون المضاف مع المضاف إليه كما كان قبل ذلك ، وهذا المعنى أراد ابن عصفور بقوله : لأن الإضافة غير المحضة لا تخصص ولا تعرف (٢) .

قال ابن الضائع : أما قوله : لا تُعرَّف ، فصحيح ، وأما قوله : ولا تخصص ، فباطل ، لأنك إذا قلت : هذا ضارب امرأة ، فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه ، مع كون الإضافة غير محضة (٣) . وهذا تحامل

(١) في "ق" "الجر" .

(٢) شرح الجمل : ٢٠٧ / ٢ .

(٣) لم أجد ما نسبه لابن الضائع في شرحه للجمل في باب الإضافة ، ولا في باب آسم الفاعل بل المثبت في شرحه للجمل بخلاف ما ذكر عنه فذكر أن إضافة آسم الفاعل هي إضافة تخفيف لا تخصيص ، لأن "التخصيص حاصل مع النصب" ٢٤ / ب وانظر : ٢٥ / ب ، ولعل ما نقله عن ابن الضائع في موضع آخر لم أهتد إليه أو نسي كتاب آخر . والله أعلم .

من ابن الضائع ، لأنّ هذا (١) التخصيص قد كان موجوداً قبل حصول
الإضافة ، فلما أضفت بقي التخصيص على ما كان عليه ، فلم تحدث الإضافة
شيئاً (٢) ، فلم يصنع ابن الضائع في هذا الموضع شيئاً ، فالصحيح ما قاله
ابن عصفور ، وإليه وقعت الإشارة بما ذكرنا في العبارة .

وهذا الضرب من الإضافة محصورٌ في أربعة أبواب :

١٨١ / أحدها : باب اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

والثاني : باب الصفة المشبهة به . (٣)

والثالث : أفعال التفضيل ، وفي هذا الضرب اضطراب ، فقال ابن
عصفور : إنّ إضافته غير محضة (٤) . وهو ظاهر في الإيضاح (٥) ، وقال
أبو الحسن بن الضائع : مذهب البصريين أنّ إضافته محضة ، وهو ظاهر
كلام سيبويه ، لانه قال في الكتاب : لو قلت : هذا زيد (٦) أسود الناس
لم يجز ، لأنّ الحال لا تكون إلّا نكرة (٧) ، وأما الأستاذ أبو الحسين فقال :
إنّ كانت إضافة على معنى " من " كانت غير محضة ، وإنّ كانت على معنى
" في " كانت محضة (٨) ، وأستدل على ذلك بقوله تعالى : * وما نراك
اتبعك إلّا الذين هم أراذلنا * (٩) فأراذلنا جمع أراذل المضاف على

-
- (١) ساقطة من " ق " .
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٣٣ .
(٣) في " ح " الصفة المشبهة باسم الفاعل .
(٤) شرح الجمل : ٧١/٢ .
(٥) الايضاح : ٢٦٩ .
(٦) في " ح " " زيدا " منصوباً خطأ .
(٧) انظر الكتاب : ١١٣/٢ مع تصرف كبير في عبارة سيبويه .
(٨) انظر الملخص : ٦١٣ - ٦١٥ .
(٩) هود : ٢٧ .

غير معنى "من" ، فمعناه إلا إلا رازل فينا ، لأنهم لم يريدوا إثبات الرذالة فيهم ، وإنما أرادوا اختصاصها بالتابعين له (١) ، وكذلك قول الناس : عربن عبد العزيز أفضل بني أمية ، فالإضافة هنا لا يجوز [أن تكون] (٢) على معنى "من" ، لأن التقدير حينئذ : عربن عبد العزيز أفضل من كل واحد واحد من بني أمية ، فكان يجيء من ذلك أنه أفضل من عثمان رضي الله عنه ، والإجماع على خلاف هذا ، فلا بد أن يكون المعنى : إنه فاضل فيهم ، ولهذا اتفقوا على امتناع : زيد أفضل إخوته ، لما يلزم على ذلك من التدافع ؛ لأن "أفعل من" (٤) تقتضي دخول "زيد" ، وإضافة الإخوة إلى ضميره يقتضي خروجه منهم ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، وإنما لزم هذا ؛ لأن الإضافة على معنى "من" ، وقد جوز الأستاذ أن تكون على معنى "في" فتجوز المسألة على ذلك (٥) ، والله أعلم .

والقسم الرابع مما إضافته غير محضة : مثلك وأخواته .

قال سيبويه : وزعم الخليل ويونس - رحمهما الله - أن جميع

ما ذكرناه مما إضافته غير محضة يجوز أن تكون إضافته محضة ؛ إلا الحسن

الوجه ، (٦) وإنما استثنى هذا الباب ؛ لأن الشيء فيه مضاف إلى نفسه ،

والشيء لا يتعرف بنفسه ، ولكن يتعرف بغيره (٧) ، والله أعلم .

(١) ساقطة من "ح" .

(٢) تكلمة من "ح" .

(٣) انظر سيب منع ذلك فيما يأتي ص

(٤) "من" ساقطة من "ح" .

(٥) انظر البسيط : ١٠٤١ - ١٠٤٢ .

(٦) هذا معنى قول سيبويه . الكتاب ١/٤٢٨ - ٤٣٩ .

(٧) انظر شرح ألفية ابن معطي ٧٣٥ - ٧٣٦ .

عبارة (١) أخرى بمزيد فائدة : الإضافة غير المحضة على قسمين :
قسم لا (٢) يصح فيه توهم تعريف (٣) المضاف ، وقسم يصح (٤) فيه
تعريف المضاف ، فأما القسم الذي لا يصح فيه تعريف المضاف فمحصور نسي
ثمانية مواضع. (٥)

أحدها : باب " لا " النافية كقولك : لا أباً لزيد ، وذلك أن
" لا " هذه لا تعمل إلا في نكرة عامة ، وقولك " أباً " منصوب بها ، وهو
مضاف إلى زيد ، ولام الجر زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، والدليل
على الإضافة رد لام الكلمة ، وردها مسبب عن الإضافة ، ولا يصح أن يقال :
إنه مبنيٌ معها ، ورد اللام على لغة القصر ، لأن هذا يقوله من ليس ذلك
من لغته ، فصح ما ذكرناه ، ومن ذلك قولك أيضاً : لا رجلاً وأخاه. (٦)

الثاني باب " من " الزائدة كقولك : ما من رجل وأخيه في الدار .

الثالث : قولك : رب رجل وأخيه .

الرابع : قولك : كل شاة وسخلتها بدرهم ، فيمن خفض السخلة .

الخامس : قولك (٨) :

وأيُّ فتى هيجاء أنت وجارها *

-
- (١) هذه العبارة كلها ساقطة من " ح " .
(٢) ساقطة من " ق " وانظر الهامش الذي بعد الآتي .
(٣) ساقطة من " ق " .
(٤) في " ق " لا يصح " .
(٥) قال في البسيط : ١٠٤٥ " الأداة التي يعلم بها أن هذه الأسماء
نكرات عشر " وانظر أيضاً : ٣١١-٣١٢ وذكر في الملخص الستة
الأداة الأولى ما هنا بعبارة قريبة ما هنا . الملخص : ٥٢٨ .
(٦) انظر الكتاب : ٨٢/٢ ، ٣٠٠ .
(٧) انظر الكتاب : ٣٠٠/٢-٣٠١ فإن سخلة بالخفض نكرة ، لأن
كلاهما لا تخفض إلا النكرات .
(٨) هذا صدر بيت وعجزه * إذا ما رجال بالرجال استقلت * وهو
غير معروف القائل ، وانظره في الكتاب : ٥٥/٢ ، والأصول :
وشرح عمدة الحافظ : ٤٤٨ ، والمغني : ٩٠٨ وشرح أبياته للبغدادى
٠١٠٠/٨

إِذَا خَفَضَتْ جَارَهَا (١)

السادس : قولك : هذه ناقة وفصيلها راتعان (٢) ، فيمن
رفع راتعين . (٣)

السابع : قولك : كم رجل وأخيه أكرمت .

الثامن : باب الحسن الوجه نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه .

وإنما وجب أن تكون الإضافة في هذه المواضع (٤) الثمانية في

نية الانفصال .

أما باب الحسن الوجه ، فلأنه فاعل في الأصل ، والصفة له في
المعنى ، والشيء لا يتعرف بنفسه .

وأما بقيتها فلأن عواملها مخصوصة بالنكرات ، والمعطوف شريك
المعطوف عليه في ذلك العامل ، فلو جعلت الإضافة فيها محضة ، لاختلفت
القاعدة الموضوعية ، وهذا واضح إن شاء الله .

وأما القسم الذي يصح فيه توهم تعريف المضاف : فثلاثة أنواع : (٥)

أحدها : أسم الفاعل ، وأسم المفعول على الجملة ، وأمثلة المبالغة
إِذَا أُريدَ بجميع ذلك الحال والاستقبال على المشهور في الأمثلة ،

(١) جارها مخفوضاً عطفاً على "فتى هيباً" وهو نكرة لأنه مضاف

إلى "أمي" وأيٌّ إذا أُضيف إليها واحد لم يكن إلا نكرة ، فهو
نكرة في المعنى .

(٢) لأن رفع "راتعان" يكون على الصفة وهو نكرة فلا بد أن يكون

الموصوف نكرة ، وعلى النصب يكون حالاً . قال أبو زيد السهيلي :
" . . . هذا زيد ورجل ضاحكان " على الحال ، ولا يجوز ضاحكين

على النعت تغليباً منهم لجزم المعرفة . نتائج الفكر : ٢١٦ .

(٣) في "ق" "راتعان" .

(٤) في "ق" "الأبواب" وهي ملحقة في الهامش بخط مغاير .

(٥) انظر الملخص : ٥٣١ فقد استفاد منه كثيراً .

ويلزم على قول آبن خروف الإِطلاق في الأمثلة. (١) أعني في كل (٢) الأزمنة.

النوع الثاني : أفعال التفضيل (٣) على الوجه الآتي بعدُ إن شاء الله.

النوع الثالث : مثلك ، وشبهك ، ونحوك ، وترتك ، وخذنك ،

وغيرك ، وما أشبه هذه (٤) ، ويجوز في جميع هذه الأنواع الثلاثة توهم

تعريف / المضاف ، فتجرى عليه أحكام المعارف ، كذا قال سيبويه عن ١٨٢
الخليل ويونس ، في هذه الأنواع الثلاثة (٥).

وأما واحد أمه ، وعبد بطنه ، فالأكثر فيهما أن يكونا معرفتين ،

وقد يكونان نكرتين ، فتجرى عليهما أحكام ما تعتقد فيهما من تعريف أو تنكير (٦).

فصل (٧) : أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه بدليل أنك تقول :

زيد أفضل آل أخوين ، وليس له إلا أخ واحد ، ومنه قول حسان (٨) :

* فخيركما لشركما الفداء *

وتقول : زيد أفضل العشرة ، وهم تسعة دونه ، ولما (٩) كان كذلك

-
- (١) انظر قول آبن خروف في شرح الجمل له : ٧٨ .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣-٣) في الأصل " عن الوجهين ولا بعد إن شاء الله " وهو كلام مضطرب .
(٤) في " ق " " ذلك " .
(٥) الكتاب : ٤٢٨/١ وما قبلها . وانظر شرح آبن مالك على التسهيل : ٥٣٦/٢ .
(٦) مثل مررت بزيد واحد أمه ، وبعمر عبد بطنه ، ومثال تنكيرهما : مررت برجل عبد بطنه ، وبرجل واحد أمه . انظر الإيضاح للفارسي : ٢٦٨ ، والبسيط : ١٠٤٤ .
(٧) هذا الفصل ساقط من " ح " .
(٨) هذا عجز البيت وصدرة : * أتتهجوه ولست له بكفو *
(٩) وهو في ديوان حسان : ٧٦ .
في " ق " .

وجب امتناع قولك : زيد أفضل إخوته ، لأن إضافة "أفضل" إلى الأخوة تستلزم دخوله فيهم ، وإضافتهم إلى ضميره تستلزم خروجه منهم ، والعجز ينقض الصدر ، والصدر ينقض العجز ، فظهر فساد المسألة ، وليس ذلك في قولك : زيد أفضل الإخوة ، فلذلك جازت هذه وأمتنعت تلك .

فإن قلت : في هذه إشكال آخر ، وهو أن المعنى : زيد أفضل من كل واحد من الإخوة ، وهو واحد منهم ، فهو أفضل من نفسه ، كما هو أفضل من كل واحد من إخوته .

فالجواب أن قولك : زيد أفضل الأخوة يستلزم فاضلاً ومفضولاً ، فالفاضل هو (١) زيد ، والمفضول بقية الأخوة ، وإذا كان كذلك كان المعنى في قولك : زيد أفضل الإخوة أنه أحدهم ، وهو (٢) الأفضل منهم ، أي هو أفضل (٢) من كل واحد منهم غيره .

ثم قال : (إذا أضفت اسماً إلى اسم خفضت المضاف إليه . وأجريت آلاءٌ ولٌ بالإعراب) . (٣)

(٤) لم يتعرض أبو القاسم ها هنا إلى بيان الخافض [للمضاف إليه] ؛ لأنه قد ذكر ذلك في باب حروف الخفض ، وقد مضى لنا هناك شيء منه ، ونعيده هنا على سبيل الإكمال .

فنعول - والله المستعان - : اختلف الناس في الخافض للمضاف (٥) إليه

على ثلاثة أقوال :

-
- (١) ساقطة من "ق" .
 - (٢-٢) في "ق" "الأفضل منهم ، أي فيهم ، أي هو هو أفضل . . ."
 - (٣) الجمل : ١٤٤ .
 - (٤) تكلمة من "ح" و"ق" .
 - (٥) الأصل "المضاف إليه" .

أحدها : أنه المضاف ؛ لانه طالب له ليتعرف به ، أو يتخصص به (١) ، وأصل العمل المطلب ، فوجب أن يكون هو (٢) الخافض له ، وهذا هو ظاهر كلام سيبويه (٣) ، وعليه أكثر أصحابه .

والثاني : أن الخافض له حرف الجر الذي تقتضيه الإضافة (٤) ، فحذف الخافض وبقي عمله ؛ لقوة الدلالة عليه ، وعلى هذا القول جماعة منهم أبو الحسن ابن البانين ، وهو منقود بما يلزم عليه من (٥) أن يكون المضاف متصلاً باعتباراً بالإضافة ، منفصلاً اعتباراً بتقدير الحرف ، فيكون الاسم الأول (٦) متصلاً منفصلاً في حال واحدة ، أو تقول : يلزم عليه أن يكون المضاف معرفةً اعتباراً بالإضافة ، نكرةً اعتباراً بتقدير الحرف ، وذلك كله مستحيل ، فيبطل هذا القول ، فوجب اجتنابه .

والثالث : أنه مخفوض بالمعنى ، وهو الإضافة ، وهو قول أبي القاسم السهيلي وإنما قال ذلك لما رأى من بطلان القول الثاني بما ذكرناه ، ومطلان [القول] (٧) الأول بأنه [لا] (٨) أصل له في العمل بجموده .

وقد وجهنا نحن عمل المضاف في المضاف إليه بما تقدم ذكره ، وأما نسبة العمل [إلى] (٩) المعنى مع إمكان نسبته إلى اللفظ فمذهب

-
- (١) في الأصل " أو يختص " فقط .
(٢) في " ح " " هذا " .
(٣) الكتاب : ٤١٩/١ وهو مذهب ابن مالك . انظر شرح التسهيل ٥٢٧/٢
(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي :
(٥) ساقطة من " ق " .
(٦) ساقطة من " ح " .
(٧) زيادة من " ح " .
(٨) تكلمة من " ح " و " ق " .
(٩) تكلمة من " ح " و " ق " .

يجب اجتنابه ، لأن العوامل اللفظية أقوى من المعنوية ، وأكثر استعمالاً ، ولا يعرف عامل معنوي إلا ما قاله سيبويه في الرافع للمضارع ، وفي الرافع للمبتدأ (١) ، وزاد آلأخفش التبعية ، وقال بها ابن عصفور ، فالأصح ما ذكرناه أولاً ، وهذا كله إنما هو فيما إضافته محضة .

وأما الإضافة غير المحضة ، فإنما هي شبهة بالمحضة ، لا حكم (٢) لها إلا مجرد التخفيف ، لأنها ليست بتقدير حرف إجماعاً . والله أعلم .

(٣) و أما تقسيم الإضافة المحضة باعتبار تقديرها باللام ، أو بمن ، أو بغيره ، فقد تقدم ذلك مستوفياً في باب حروف الخفض ، فأغنى ذلك عن إعادته .

فصل : ثم أخذ أبو القاسم في بيان (٤) ما يحذف للإضافة ، وأقول في ذلك : أن جملة ما يحذف بسبب الإضافة ستة أشياء :

أحدها : التنوين الملفوظ به ، أو المقدر .

والثاني : نون المثني والمجموع على حده .

والثالث : لام الجران كانت الإضافة على معناها .

والرابع : حرف " من " إن كانت الإضافة على معناها أيضاً .

والخامس : حرف " في " على طريقة من أثبت الإضافة على معناها . (٥)

والسادس : هاء التانيث .

(١) الكتاب : ١ / ٨٤ ، ٣ / ١٠ ، وانظر المسألة في الإنصاف : ٤٤ .

(٢) في " ح " : " لا يحكم " .

(٣) من هنا إلى نهاية الباب جاءت في " ح " أثناء باب التاريخ وهي

صفحة كاملة ورقمها : ١٦١ .

(٤) في الأصل " شأن " .

(٥) منهم ابن مالك ، وقد أكد في شرح التسهيل ٢ / ٥٢٧ - ٥٣٠ وجودها

وأورد لها شواهد كثيرة .

(١) فمثال حذف التنوين المفلوظ به (٢) المقدر : غلام زيد أفضل
 الغلمان ، فقد كان " غلام " منوفاً لفظاً ، و " أفضل " منوفاً نيةً قبل
 الإضافة ، وذلك أن الاسم الذي لا ينصرف في نية التنوين (٣) ، بدليل أن
 الشاعر ينونه لفظاً ضرورةً ، ولولا ذلك لم يجزله تنوينه (٤) . ألا ترى
 أنه لا يسوغ له تنوينه إذا كانت فيه ألف ولا م حشواً ؛ لأنهما معاقبان له ،
 نعم إنما يتصور ذلك / فيما لا ينصرف في النكرة ، وأما ما ينصرف في
 النكرة نحو : أحمد ، وإبراهيم ، فهو من باب ما حذف منه التنوين المفلوظ
 به ؛ لأنه إنما امتنع صرفه في حال التعريف ، فإذا أردت إضافته نكسرتة
 فلم تحصل الإضافة إذاً إلا بعد استحقاقه الانصراف ، وهذا بين إن شاء الله .
 ومثال نون التثنية والجمع : ضاربا زيد ، وضاربون زيد (٥) ، وإنما
 وجب حذفها تغليباً لما فيها من معنى التنوين ، وقد تقدم ذلك .

ومثال لام الجر : غلام زيد ، أصله غلام لزيد ، فأجتمع (٦) حذف
 اللام وحذف التنوين [ولذلك أيضاً أجمع حذف من وحذف التنوين] (٧)
 في (٨) نحو : ثوب خز ، إن أصله : ثوب من خز ، وهو المثال الرابع ،
 وهذه المنزلة حذف " في " نحو قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ (٩)
 (١٠) لأن معناه بل مكرم في الليل والنهار (١٠-١٠) وهو المثال الخامس .

- (١) ساقطة من " ق " .
 (٢) في الأصل و " ق " " أو المقدر " والمثبت هو الصواب .
 (٣) في " ق " " في قوة التنوين " .
 (٤) زعم أبو الحسن ألا خفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في
 الكلام جميع ما لا ينصرف ، وحكى الزجاجي أيضاً في نوادره مثل ذلك
 . . . قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ، لأنهم قد
 اضطروا إليه في الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك . بنصه
 من ضرائر الشعر : ٢٥ .
 (٥) " وضاربون زيد " ساقطة من " ق " .
 (٦) في الأصل " فاجمع " .
 (٧) ما بين المعقوفين تكملة من " ق " .
 (٨) ساقط من " ق " .
 (٩) سبأ : ٣٣ .
 (١٠-١٠) ساقط من " ق " .

ومثال حذف هاء التأنيث : ليت شعري ، إنما هو شعرت شعرة ،
فلما أضفت حذفته منه ألهاء ، ومنه قوله تعالى * وإقام الصلاة * (١) إنما
هو أقيمت (٢) الصلاة إقامة ، وآلتاء عوض من المحذوف من إقامة ، فلمَّا
أضفت حذفتها (٣) ، ويندُر حذفها دون إضافة .

فصل : وأما امتناع الجمع بين التثنية والإضافة ، فلما كان
يلزم عليه من الجمع بين ضدين وهما الاتصال والانفصال في حال واحدة ،
من جهة أن الإضافة تقتضي الاتصال ، والتثنية يقتضي الانفصال .

وأما امتناع الجمع بين الألف واللام والتثنية ، فلأن التثنية من
دلائل التنكير ، والألف واللام من دلائل التعريف ، فكهوا الجمع بينهما
لذلك .

وأما امتناع الجمع بين الألف واللام والإضافة ، فليس ذلك مطلقا .
ولكن أقول في [ذلك] (٤) أنه (٥) لا يخلو أن تكون الإضافة محضة أو غير
محضة ، فإن كانت محضة امتنع ذلك مطلقا ، إلا في باب العدد نحو الخمسة
الأشواب ، ووجهه التشبيه (٦) بالحسن الوجه ، وقد ذكر فيما مضى . (٧)

وإن كانت الإضافة غير محضة جاز ذلك (٨) في باب اسم الفاعل
وما شبه به ، وأقول في ذلك أن اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لا يخلو أن

-
- (١) الأنبياء : ٧٣ ، والنور : ٣٦ .
(٢) في الأصل " أقامت " هكذا .
(٣) انظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٥٣٢/٢ - ٥٣٤ وانظر معاني
الفراء : ٢٥٤/٢ .
(٤) تكلمة من " ح " و " ق " .
(٥) ساقطة من " ق " .
(٦) في الأصل " ووجه الشبه " .
(٧) انظر باب تعريف العدد ص
(٨) في الأصل " جازت لك " .

يكون معرباً بالحروف أو بالحركات ، فإن كان معرباً بالحروف جاز ذلك مطلقاً ، سواء كان في معمله آلاءُ واللامُ ، أو كان مضافاً إلى ما هما فيه ، أو إلى ضمير ما هما فيه ، أو لا (١) كقولك : الضاربا (٢) زيد ، والضاربون زيد ، وإنما جاز ذلك لوجود ما تعاقبه الإضافة (٣) ، فإن كان معرباً بالحركات لم يجز ذلك إلا بشرط أن يكون في معمله آلاءُ واللامُ أو يكون مضافاً إلى ما هما فيه ، أو إلى ضمير ما هما فيه ، على خلاف في هذا ألا خير كقولك : الضارب الرجل ، والضارب الرجل ، والضاربات الرجل ، والضارب غلام الرجل ، والضارب غلامه ، وإنما امتنع [أن يضاف] (٤) هذا الضرب ؛ لعدم ما يعاقب الإضافة لفظاً أو نية ، وإنما جاز ذلك فيه بالشرط المذكور تشبيهاً بالحسن الوجه ، ولولا ذلك لامتنع ، ويذكر عن الفراء أنه جوز (٥) : هذا الضارب زيد ، باعتباراً بأن معناه هذا هو ضارب زيد (٦) ، وهو خلاف قول الجماعة ، ولا نظيره ، والله أعلم .

-
- (١) "أولا" ساقطة من "ق".
(٢) في الأصل "الضاربان" خطأ.
(٣) الإضافة تعاقب النون هنا . انظر معاني الفراء : ٢٢٦/٢ .
(٤) تكلمة من "ح" و"ق".
(٥) في "ق" جواز .
(٦) انظر مذهب الفراء في شرح ألفية ابن معطي ٩٨٣ ، وشرح الرضي ٢٢٢/٢ .

باب التاريخ

يقال : أرخ وورخ ، كلاهما أصلٌ ؛ لأنهما يتصرفان تصرفاً متساوياً ، فيقال : أرخ وورخ ، ويورخ ، ومورخ ، ومورخ ، وتورخاً ، وتاريخاً ، فكل واحد من الواو والهمزة ثابت في جميع وجوه التصريف ، فدل ذلك على ما ذكرناه من أصالة كل واحد منهما .

والتأريخ يكون بعدد^(١) الليالي والأيام ، ولا يخلو من أربعة

أوجه :

أحدها : أن تذكر الأيام فقط .

والثاني : أن تذكر الليالي فقط .

والثالث : أن تجمع بين الليالي والأيام .

والرابع : أن تسكت عن ذكرهما .

فالأوجه الأول يكون فيه العدد بتاء التانيث ؛ لأنه مضاف إلى

ما واحده مذكر لقولك : كتبت لخمس أيام خلت من كذا ، والأوجه الثلاثة

الباقية يكون أسم العدد فيها بغير تاء بمنزلة^(٢) مع الموءنت ، وهل ذلك

من باب تغليب الموءنت على المذكر أولاً ؟ فيه تفصيل .

أما إذا قلت : كتبت لخمس ليالٍ ، فأمره بين ؛ لأن أسم العدد

مضاف إلى ما واحده موءنت ، فوجب أن يكون بغير علامة على الأصل فسي

ذلك .

وأما إذا قلت : كتبت لستَّ بين يومٍ وليلة ، فهو^(٣) من باب

(١) في "ح" «بعد» .

(٢) ساقطه من "ق" .

(٣) في "ح" " فهذا " .

١٨٤ تغليب الموءنث على المذكر ، لأن المراد لست / ليالٍ وستة أيام ،
فألفظ يُعمُّ المذكر والموءنث ، فكان ذلك من باب التغليب ، وأما إذا قلت :
كسبته لست خلون ، فقال قومٌ : إن هذا من باب تغليب الموءنث أيضاً ، ورده
آبن عصفور بأنَّ التغليب إنما يكون إذا كان اللفظ يُعمُّ المذكر والموءنث ،
فيغلبُ أحدهما على الآخر ، وهذه المسألة ليست من ذلك ، وإنما هي من
باب الاستغناء بالليالي عن الأيام ، وإنما جرى الحكم على الليالي لسبقها
الأيام (١) ، وهذا الذي قاله آبن عصفور ظاهر ، والله أعلم .

فصل : واعلم أن الأصل تغليب المذكر على الموءنث إذا اجتمعا
في لفظ كقولك : زيدٌ وهندٌ قائمان ، والهندان وزيدٌ خرجوا ، وقد جاء في
العربية تغليب الموءنث على المذكر في مواضع قليلة ، جملتها أربعة
مواضع : (٢)

أحدها : هذا الباب على الوجه الذي ذكرناه . (٣)

(١) في "ق" لسبقيتها للايام " وانظر المسألة في شرح آبن عصفور :
٧٨/٢ ، ووافق آبن عصفور آبن مالك وأبو حيان . انظر شرح الكافية
١٦٩٠ وأرتشاف الضرب : ٣٧٥/١ ، ويمثل قول الموءلف قال
آبن خروف في شرح الجمل : ١٠٤ ، وآبن الضائع في شرح
الجمل ٤٨/ب .

(٢) قال آبن خالويه في كتاب ليس له : ١٩٤ : " ليس في كلام
العرب موءنث غلبه المذكر إلا في ثلاثة أحرف في التاريخ :
صمت عشرأ يرُد على الليالي ؛ لثلاث ينقص الشهر يوماً ، ولا تقبل
عشرة ، ومعلوم أن الصوم لا يكون إلا بالنهار ، وتقول سرت عشرأ بين
يوم وليلة ، والثاني أنك تقول الضبع العرجاء للموءنث ، والمذكر
ضبعان فإذا جمعت بين الضبع والضبعان قلت : ضبعان . . .
والثالث النفس فيقال : ثلاثة أنفس على لفظ الرجال " .
وانظر المذكر والموءنث لآبن الأثير : ٦٧٦ ، ودرة الفواص
: ٩٩ ، وانظر تذكرة النحاة : ٤٦١ .

(٣) هذا مذهب الزجاجي في الجمل : ٤٥ وقال آبن مالك وآبن عصفور
وأبو حيان : إنه ليس من تغليب الموءنث على المذكر ، شرح
الكافية : ١٦٩٠ وشرح الجمل : ٧٨/٢ وأرتشاف الضرب : ٣٧٥/١ .

والثاني : ضِعٌّ وَضِعَانٌ ، فضع اسم (١) خاص بالمؤنث ،
وضِعَانٌ خاص بالمذكر ، فإذا ثبتت غلبت المؤنث فقلت : ضِعَانٌ ،
وكان القياس ضبعانان ، وقد حكاه أبو زيد قليلاً (٢) .

والثالث : ابن و بنت ، فيما لا يعقل ، تقول : ابن لبون ،
وبنتا لبون (٣) ، فإذا جمعت قلت : بنات لبون ، ومنه : بنات نعش .
الرابع : إذا كان الفعل مسنداً إلى معطوف ومعطوف (٤) عليه ،
وكان المعطوف عليه مؤنثاً كقولك : قامت هند وزيد ، فإنك تغلب
المتقدم منهما للزومه ، وعدم لزوم الثاني .

وأما قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ ﴾ (٥)
فيحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون من باب تغليب (٦) المذكر وإن تأخر
للزومه لزوم الأول ، لقوله : جمع ، وهذه المادة تلزم شيئين فأكثر ،
فلما استوى الثاني مع الأول في اللزوم وجب تغليب الأصل على القياس
المطرد .

والأمر الثاني : أن يكون إسقاط العلامة من حيث كان تأنيث المعطوف
عليه مجازياً ، وهذا الثاني أوجه ، والله اعلم ، لقوله تعالى في الآية الأخرى

-
- (١) في "ح" و"ق" "لفظ" .
(٢) النوادر : ٥٣٧ ، وتذكرة النحاة : ٤٦١ . قال في درة الفواص :
وإنما فعل ذلك فراراً ما كان يجتمع من الزوائد لوثنى على
لفظ المذكر .
(٣) في "ق" "بنت لبون" خطأ .
(٤) ساقطة من "ق" .
(٥) القيامة : ٩ .
(٦) ساقطة من "ق" .

* أم هل يستوى الظلمات والنور * (١) وقرىء بالتاء وبالياء (٢) ،
فالقراءة بالتاء على القانون الذي ذكرناه من تغليب حكم المتقدم ، والقراءة
بالياء من باب إسقاط العلامة مع التأنيث المجازي .

ثم قال : (وتقول : كتبت لخمسة خلون) (٣) إلى آخره .

اختلف الناس فيما يقع به التأريخ (٤) ، فمنهم من قال : يقع

بالأقل من (٥) الماضي ، أو المستقبل ، فتقول : كتبت لثلاث خلون ،

إلى أربع عشرة (٦) خلت ، وكذلك في الباقي (٧) ، فإذا أتت نصف الشهر

كنت مخيراً في التأريخ بالماضي أو الباقي ، لتساويهما ، فإذا أرخت

بالباقي بنيت على الكمال ، لأنه الأصل ، وهذا هو (٨) قول الجمهور ، ومنهم (٩)

من يبني التأريخ كله على الماضي ، لأنه محقق معلوم قليلاً كان أو كثيراً ،

ولا يوءرّخ بالمستقبل ، لأنه غير معلوم ، إذ يمكن أن يكون الشهر ناقصاً أو

كاملاً ، ومنهم من ذهب مذهب الجمهور ، إلا أنه احتاط (١٠) بحرف

الشرط إذا (١١) أرّخ بالمستقبل ، فيقول : كتبت لثلاث إن بقين ، (١٢)

وهذا لا يلزم ، لأن البناء ينبغي أن يكون على حسب الأصل ، فإن ظهر

بعد نقصان لم يضر ، والله أعلم .

-
- (١) الرعد : ١٦ .
(٢) قرأ بالياء حمزة والكسائي وأبو بكر ، وقرأ بالتاء المثناة من فوق ابن
كثير ، ونافع وأبو عمرو وابن عامر . السبعة : ٣٥٨ ، وحجة
القراءات : ٣٧٢ .
(٣) الجمل : ١٤٥ وفيها " كتبت " .
(٤) انظر ارتشاف الضرب : ٣٧٦ / ١ .
(٥) " بالأقل من " ساقطه من " ق " .
(٦) في " ق " " عشر خطأ .
(٧) هو مذهب الأكثر . انظر المساعد : ٩٤ / ٢ .
(٨) سقطت من " ح " .
(٩) عزاه في المساعد ٢ : ٩٤ لبعض المفارفة .
(١٠) في " ح " " يحتاط " .
(١١) في " ق " " إن " .
(١٢) انظر شرح ابن عصفور : ٨٠ / ٢ .

فصل (١) : إذا كان العدد قليلا ، وحدّه من الثلاثة إلى العشرة ،

جازك أمران .

أحدهما : أن تعيد عليه ضمير جماعة الموءنث ، كقولك : كتبت
لثلاث خلون ، أو لعشر خلون .

والثاني : أن تعيد عليه ضمير الواحدة كقولك : لثلاث (٢) خلّت ،
أو لعشر خلّت ، والآول أجود ، وسواء في هذا ذكرت المعدود أو لم تذكره ،
وهو كلام آلاءة وتمثيلهم ، وهو مطابق للعلة في ذلك ،

فإن كان العدد كثيرا ، وهو ما زاد على العشرة . فالوجه أن
المذكوران ، وإفراد الضمير أجود هنا ، على العكس مما ذكر ، وإنما كان
كذلك اعتبارا بالمفسر ، والعدد القليل يفسر بجمع ، والكثير يفسر بالواحد ،
فأرادوا أن يكون ضمير العدد على حسب تفسيره من أفراد أو جمع ، لتحصل
المشكلة بذلك (٣) ، والله أعلم .

- (١) أقحم بين هذا الفصل وما سبقه في نسخة "ح" فصلان في باب
الإضافة وقد سبقت الإشارة لذلك .
- (٢) ساقطة من "ق" .
- (٣) قال أبو بكر بن الأنباري : " اعلم أن النون علامة لجمع الموءنث
القليل ، وآلاءة علامة لجمع الموءنث الكثير . تقول في جمع القلة :
الهندات قمن . . . وتقول في الكثرة الهنود قامت . . . وكذلك
تقول : لثلاث خلون ومضين . . . فإذا كثرت العدد قلت :
لإحدى عشرة ليلة مضت . . . سمعت أبا العباس يقول : هو بمنزلة
الهندات قمن والهنود قامت " المذكر والموءنث : ٦٨ . وقال
ابن قتيبة - رحمه الله - " فإذا أرادوا التأريخ قالوا لعشروما
دونها : خلون وبقين ، فقالوا : لتسع ليال بقين ، ولثمان ليال
خلون ، لأنهم بينوه بجمع ، وقالوا لما فوق العشرة : خلّت ومضت
وقيت لأنهم بينوه بواحد ، أدب الكتاب : ٢٧١ ، وانظر
شرح الجمل لابن صفور : ٢٧٧/٢-٧٨ ، وشرح الرضي : ١٥٧/٢ .

قال أبو عثمان : العرب تقول : الآجداع أنكسرن ، والجدوع

آنكسرت ، لأن الآول من جموع القلة ، والثاني من جموع الكثرة ، فجرى ذلك كله (١) على حكم العدد (٢) ، وكذلك قال (٣) أبو علي الشلوبيين

وقال غيره : إن العدد هو المحمول على ما قاله أبو عثمان في الآجداع ، والجدوع ، وهذا كله إنما هو على وجه الاستحسان (٤) /

١٨٥

ثم قال : () وكذلك تقول لرجل (٥) مع خمس نسوة : هذا سادس

سته) إلى آخره .

في مثل هذه المسألة يكون التغليب ، لأن التغليب إنما يكون في

لفظ يعم المذكر والمؤنث فيجرى حكم أحدهما على الآخر ، فلذلك تقول :

هذا سادس ستة ؛ لأن ستة لفظ يعم المذكر والمؤنث ، الآنك (٦) إذا

جئت بعد العدد بمعطوف ومعطوف عليه غلبت المتقدم فيمن يعقل

كقولك : عندي ست نساء ورجال ، وستة رجال ونساء ، الآن يكون مفصولا

ببين ، فإنك تغلب فيه المذكر ، تقدم أو تأخر ، كقولك : اشتريت خمسة عشر ،

بين عبد وجارية ، أو بين جارية وعبد . (٧)

فصل : إذا نعت العشر في هذا الباب كان لك فيه ثلاثة

أوجه . (٨)

-
- (١) ساقطة من "ق" .
 - (٢) انظر قول المازني في شرح الرضي : ١٥٧/٢ .
 - (٣) في الأصل و"ق" كذا قال "والصواب إثبات الواو .
 - (٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٤٣/٢ .
 - (٥) في الأصل و"ق" "للرجل" و"المثبت من ح" و"والجمل : ١٤٥ .
 - (٦) غير مقروءة في الأصل .
 - (٧) انظر شرح الجمل لابن خروف : ١٠٤ وشرح الرضي : ١٥٦/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٣١/٣ ب وما بعدها . وانظر الكتاب : ٥٦٤/٣ .
 - (٨) انظر التذييل والتكميل : ١٣٢/٣ ب .

أحدها : أن تقول : كتبت في العشر الأولى ، اعتباراً بلفظ
" العشر " ، لأنه أسم مؤنث .

والثاني : أن تقول : كتبت في العشر الأولى اعتباراً بمعناه ؛
لأن مدلوله ليالٍ ، والأول جمعُ الأولى (١) .

الثالث (٢) : أن تقول : كتبت في العشر الأولى [ومنع بعض
الصحابة أن ينعى بالأول ، فلا يجوز أن يقال : العشر الأولى ؛ لأنه لا ينعى
المؤنث بالمذكر في التانيث الحقيقي ، وجوز ذلك أبو علي الشلوبين (٣)
فتصف العشر ، وإن كان مؤنثاً بصفة المذكر اعتباراً بالتقسيم ؛ لأن الشهر
ثلاثة أقسام ، العشر الأولى (٤) قسم ، والعشر الثانية قسم ، والعشر الثالثة
قسم ، فإذا قلت : كتبت في العشر الأولى ، فكأنك قلت : كتبت في القسم
الأول من الشهر ، فإن وقع التأريخ بالقسم الثاني قلت : كتبت في العشر
الوسطى ، اعتباراً بلفظ العشر ، لأنه مفرد مؤنث ، ويجوز في العشر الوسطى ،
اعتباراً بالمعنى ، لأن مدلوله ليالٍ ، والوسط جمع الوسطى ، ويجوز :
في العشر الأوسط ، على ما ذكرناه ، في العشر الأولى ، على اعتبار التقسيم ،
وكذلك يجوز أيضاً : في العشر الوسطى .

فإن وقع التأريخ بالقسم الثالث قلت : كتبت في العشر الآخرة ،
اعتباراً بالمدلول ، لأنها ليالٍ (٥) ، فلذلك نعتها بالجمع ،

-
- (١) في " ق " " الأولى " خطأ .
(٢) في " ق " " الثاني " خطأ .
(٣) ما بين القوسين تكملة من " ق " وهي ملحقة في الهامش .
(٤) في " ق " " الأولى " خطأ .
(٥) بعد " ليال " في هامش " ق " بخط النسخة نفسه قوله : " وعلى
طريقة الشلوبين في العشر الآخرة ، ويمنعها غيره ، ولا يجوز كتبت
في العشر الآخرة ، هـ . وقبل هذه الزيادة كلمة " أصل " يظهر

(١) ويجوز كتبه في العشر الآخر، بتذكير النعت على الوجه الذي ذكرناه من اعتبار التقسيم (١) ، ولا يجوز كتبه في العشر الأخرى ؛ لئلا يلتبس بالثانية ، إذ يجوز إطلاق لفظ "أخرى" على كل واحدة منهما ، ولا يجوز أيضاً في العشر الآخر ، لئلا يلتبس أيضاً بجمع أخرى التي يراد بها الثانية ؛ لصحة إطلاق اللفظ على كل واحدة منهما .

وتعلم أنّ كل مسألة جرى فيها نعت الموءنت بالمذكر على التأويل المذكور ، فهو رأيي رأه الشلوبين ، ومنعه غيره من النحاة ، وكأنه على طريقة "فلان لغوب أخته كتابي فاحتقرها" (٢) والله أعلم .

مسألة : منع بعضهم أن يقال : كتبه في الأحد والعشرين يوماً ، لأنه لا يخلو أن يشرك حرف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه أولاً ، فإن شُركَ بينهما فسُدَّ المعنى ، لأنه كأنه قال : كتبه في الأحد وفي العشرين ، فيجسيء الكتّب في كل واحدٍ واحدٍ من هذا العدد ، وإِنَّمَا وقع الكتّب في اليوم الواحد فقط ، وهو ما تمّ به العدد .

قال : وإن لم يشرك حرف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه أخرج بذلك عن أصله ، فهذا وجه المنع .

قال الشلوبين ، وهذا غير لازم ، لأن جملة هذا العدد من المعطوف والمعطوف عليه اسمٌ لشيء واحد ، وهو جملة المعدود ، وقد قال النحاة : إنك إذا سميت بالمعطوف والمعطوف عليه جرى ذلك مجرى اللفظ

====
بعدها حرف لعله جزء من كلمة آخر ، فتكون هذه الزيادة من أصل آخر وقد جرى لها سابقة ، يرجح هذا أن هذه الزيادة متضمنة لما سقط من هذه النسخة ، وهو بعدها مباشرة . انظر الهامش التالي .
(١-١) ساقط من "ق" .
(٢) في "ق" "أحرقها" .

الواحد في المعنى ، فأرتفع بهذا منع (١) المانع .

مسألة : ومنع بعضهم أيضاً أن يقال : كتبت^(٢) في العشرين

يوماً ، لأنه يلزم عليه أن يكون الكتّب وقع في كل واحدٍ واحدٍ من هذا
المعدود ، وليس كذلك ، وإنما يقال : كتبت في الموفى عشرين .

قال الشلوبين : وهذا لا يلزم ، لأنه على حذف مضاف ، كأنه

قال [كتبت] (٣) في تمام العشرين ، وقد قال سيبويه : اليوم خمسة

عشر من الشهر ، والمعنى ولا بد : اليوم تمام خمسة عشر من الشهر ، وهذا
بين والله أعلم .

مسألة : انظر إلى قولهم : كتبت في الموفى عشرين ، فإنه يلزم

عليه ما اتفقوا على امتناعه من تعدى فعل المضمرة المتصلة إلى ظاهره ؛ بيان

ذلك أن اسم الفاعل ، وهو الموفى ، قد تعدى إلى العشرين وضميره واحد

من العشرين ، فوقع قائله في المحذور ، فما وجه إجازتهم له ؟ . هذا ما

ينظر فيه ، فالوجه أن يقال في تمام العشرين ، أو كتبت في العشرين ، على

حذف (٤) المضاف كما قال سيبويه : اليوم خمسة عشر من الشهر ، ولا فرق

بين / موفى والمتم في الإلزام المذكور ، وإياك وما يعتذر منه . ١٨٦

فصل : تقول في أول ليلة وفي الثانية وفي الثالثة : كتبت^(٥)

غرة شهر كذا ، وهلال شهر كذا ؛ لأن الهلال أول ليلة والثانية والثالثة (٦) ،

ثم هو قمرٌ بعد ذلك ، والمعنى ، كتبت زمان ظهور هلال شهر كذا ، وتنفرد

أول ليلة بأن تقول فيها : كتبت^(٥) مستهل شهر كذا (٧) ، وأستهلال شهر

(١) ساقطة من "ق" .

(٢) ساقطة من "ق" .

(٣) تكملة من "ق" .

(٤) في "ح" "خلاف" خطأ .

(٥) هكذا بدون ضمير ، وهو صحيح وقد جاء ذلك في اللسان "غرر" ١٥/٥ .

(٦) اللسان "هلال" ٧٠٢/١١ .

(٧) انظر درة الغواص : ١٠٠ ، ومقدمة ألواني بالوفيات : ١٧/١ و
وانظر شرح الجمل لابن خروف : ١٠٤ ، والتذييل والتكميل : ١٣٢/٣ .

كذا ، فَإِنْ كَتَبْتَهُ فِي أَثْنَاءِ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ قُلْتَ : كَتَبْتَهُ أَوَّلَ لَيْلَةٍ
مِنْ شَهْرٍ كَذَا ، وَفِي الثَّانِيَةِ : لِلَّيْلَةِ خَلَّتْ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ لِلَّيْلَتَيْنِ خَلَّتَا ،
وَلَا يَجُوزُ كَتَبْتَهُ لِلَّيْلَةِ خَلَّتْ وَأَنْتَ فِيهَا ، لِأَنَّهَا لَمْ تَخُلْ بَعْدُ ^(١) ، وَلِهَذَا
لَمْ يَقُولُوا : كَتَبْتَهُ لِلَّيْلَةِ بَقِيَتْ وَأَنْتَ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى صَحِيحًا ، لَكُنْهُمْ
أَجْرُوا الْخَاتِمَةَ مَجْرَى الْفَاتِحَةِ ، وَقَالُوا ^(٢) فِي الثَّلَاثِ الْآخِرِ مِنَ الشَّهْرِ :
كَتَبْتَهُ فِي عَقَبِ الشَّهْرِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا بَقِيَتْ مِنْهُ بَقِيَّةٌ ،
وَلَمْ يَخُصَّ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ الثَّلَاثُ وَنَحْوُهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : كَتَبْتَهُ
لثَلَاثِ بَقِيْنَ [وَلِلَّيْلَتَيْنِ بَقِيَّتَا] ^(٣) وَلِلَّيْلَةِ بَقِيَّت ^(٤) عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي
ذَكَرْتُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ : لِلَّيْلَةِ خَلَّتْ ، وَلِلَّيْلَتَيْنِ خَلَّتَا ، وَلِثَلَاثِ خَلُّونَ ، وَهَذَا
كُلُّهُ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ اللُّغَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَتَقُولُ أَيْضًا إِذَا بَقِيَتْ مِنَ الشَّهْرِ لَيْلَةٌ : كَتَبْتُ سَلْخَ شَهْرٍ كَذَا ^(٥) ،
قَالَ أَبُو زَيْدٍ : يَقَالُ : سَلَخْنَا شَهْرًا كَذَا سَلْخًا ، فَسَلَخَ فِيمَا يَوْمًا رُخَّ بِهِ
مصدر أقيم مقام اسم الزمان [والله أعلم.]

-
- (١) انظر درة الغواص : ١٠٠ .
(٢) في "ق" "و" ويقال " .
(٣) ما بين القوسين تكلمة من "ح" "و" "ق" .
(٤) "لليلة بقيت" ساقطة من "ق" .
(٥) اللسان "سلخ" ٢٤/٣ .

بَابُ النَّدَاءِ

يقال : النداءُ والنداءُ بكسر النون وضمها ، لأنه صوت ، والأصوات تأتي على هذين البنائين ، كالصياح والصراخ .

والمنادى على أربعة أقسام : مفرد مقصود ، ومضاف ، ومطول ، ومنكور ، وكلها معربٌ على الأصل ، إلا المفرد المقصود علماً كان أو غير علم ، فإنه مبنيٌّ إلا أن يجزَّ باللام ، فإنه معربٌ حينئذٍ .

وآختلف في وجه بناءه ، فمنهم من قال : إنما بني لوقوعه موقع المضمرة ، وشبهه به في إفراده وتعريفه ، وخطابه (١) ، ومنهم من قال : إنما بُني لتضمنه معنى الخطاب ، وهو معنى يغلب على الحرف . (٢)

ومنهم من قال : إنما بُني لاختلاطه بالصوت وامتزاجه به ، فهو من باب التركيب مع الصوت . (٢)

فأما صاحب المقالة الأولى فيحتج لصحتها بامتناع بناء غيره من المناديات ، لأن كل واحد منها لا يصح فيه وصفه المذكور ، ألا ترى أن المضاف ، والمطول ، والمنكور لا شبه بينه وبين الضمير ؟ لأن المنكور مفارق له بتكثيره ، والمضاف مفارق له بإضافته ، والمطول مفارق له بعمله .

فلذلك لم يجز بناء واحد من هذه الثلاثة ، وأنفرد هو بالبناء المذكور ، لما ذكر من قوة شبهه بالضمير .

(١) منهم المبرد وابن خروف وجماعة . المقتضب : ٢٠٤-٢٠٥ ،

والتذليل والتكميل : ١٨٩/٤ .

(٢) هو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين . المساعد ٤٩٠/٢ .

وهذا مذهب سيبويه . انظر الكتاب : ١٨٥/٢ ، والتذليل

والتكميل : ١٨٨/٤ ب ، والمساعد ٤٨٩/٢ .

(٣-٣) ساقط من "ح" .

وأما صاحب المقالة الثانية ، فيقول : إِنَّمَا لَمْ يُبَيَّنَّ الْمُضَافُ ، وَإِنْ كَانَ
مثله في تضمنه معنى الخطاب ، لِأَنَّهُ وَإِنْ شَابَهُ الْحَرْفُ بِذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يَفَارِقُهُ
فِي الْإِضَافَةِ ، فَأَمْتَنَعَ بِنَاوَهُ لِمَا لَمْ يَكُنْ ، وَالْمَطْوُولُ فِي هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمُضَافِ ،
لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ لَهُ مِنْ جِهَةِ عَمَلِهِ وَأَخْتِصَاصِهِ بِمَا بَعْدَهُ .

وأما الْمُنْكَورُ فَإِنَّهُ مَجْرَدٌ مِنْ مَوْجِبَاتِ الْبِنَاءِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي
نَفْسِهِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْأَعْمَى إِذَا قَالَ : يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصُدْ
وَاحِدًا بَعِينَهُ ، خِلَافًا لِمَا يَذْكَرُ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ ، وَسَيَأْتِي بَعْدُ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ .

وأما صاحب المقالة الثالثة فَإِنَّهُ يَحْتِجُ بِأَمْتِنَاعِ بِنَاءِ الْمُضَافِ ، لِمَا
كَانَ يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ جَعْلِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ شَيْئًا وَاحِدًا ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ
مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَكَذَلِكَ الْمَطْوُولُ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى .

وأما الْمُنْكَورُ فَإِنَّهُ مَنفَصَلٌ مِنْ حَرْفِ الْبِنَاءِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا بَعِينَهُ
كَانَ فِي حَكْمِ غَيْرِ الْمَذْكَورِ ، وَكَأَنَّهُ مَكْتَفٍ بِمَجْرَدِ الصَّوْتِ ، بِخِلَافِ الْمَقْصُودِ ،
فَإِنَّهُ مَعَ حَرْفِ الْبِنَاءِ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ حَرْفُ الْبِنَاءِ كَالْتَوَاطُّؤِ
لَهُ ، وَآلَهُ أَعْلَمُ .

فصل : ثم يقال بعد : لِمَ كَانَ بِنَاوَهُ عَلَى حَرَكَةٍ ، وَأَصْلُ الْبِنَاءِ

السكون ؟

فالجواب (١) : أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْبِنَاءَ طَارِيءٌ

عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ (٢) كُلُّ مَا كَانَ الْبِنَاءُ طَارِئًا عَلَيْهِ فَسَبِيلُهُ أَنْ يَبْنَى عَلَى حَرَكَةٍ ،

لِلْمَزِيَّةِ الَّتِي لَهُ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ مَعْرَبًا فِي مَوْضِعِهِ .

(١) انظر الملخص : ٤٥٥ ، وانظر شرح ألفية ابن معطي : ١٠٣٨ ،

والتذييل والتكميل : ١٨٣/٤ ب .

(٢) في الأصل و " ق " " وكذلك " بالواو .

ثم يقال بعد : ولم كانت الحركة ضمة دون غيرها ؟

فالجواب : أنهم أرادوا بذلك الفرق بين حركتي إعرابه وبنائه
في / هذا الباب ، وبيان ذلك أن الحركات ثلاث ، فالفتحة تكون له ١٨٧
إعراباً في هذا الباب ، كقولك : يا عبدالله ، ويا ضارباً زيدا ، ويا رجلاً
خذ بيدي ، والكسرة أيضاً تكون له إعراباً إذا جرباً للام كقولك : يا لزيد
للسارق ، والضم لا تكون له إعراباً في هذا الباب ، فلذلك خص بالضم
فرقاً بين حركتي إعرابه وبنائه .

وأما الكسرة في المضاف إلى ياء المتكلم ، فإنها ثابتة عن الفتحة ،
وإنما كانت كسرة بعد كونها فتحة ، لا أجل ياء المتكلم ، فهي عارضة ،
ومنهم من قال : إنما خص بالضم حملاً على " قبل " و " بعد " وذلك
أن " قبل " و " بعد " يعربان إذا كانا مضافين أو منكورين ، ويبنيان
إذا قطعاً عن الإضافة ، مراداً بها التعريف ، وهذا المنادى يعرب إذا كان
مضافاً أو منكوراً ، ويبني إذا كان غير مضاف ، ولا منكور ، فلما أشبه " قبل " و
" بعد " حملاً عليهما في الاختصاص بالضم .

ومنهم من قال : إنما خص بالضم ، لأنه لو بني على الكسر
لأشبه المضاف إلى [ياء] (١) المتكلم ، لأنه تحذف منه ألياء كثيراً
كقولك : يا غلام يريد بذلك : يا غلامي أقبل ، ولو بني على الفتحة لالتبس
بمنكور ما لا ينصرف ، كقولك : يا أحمر (٢) أقبل ، فلم يكن السامع يعرف
المقصود من غيره ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) تكلمة من " ق " .

(٢) في الأصل " حمر " .

ثم قال : (وهو في موضع نصب) (١) إلى آخر الفصل .

اختلف الناس في الناصب للمنادى على ثلاثة مذاهب :

فمنهم من قال : إنه منصوب بفعل مضمرا لا يجوز إظهاره ، لأنَّ

حرف النداء صاريداً من اللفظ به (٢) ، ولذلك جازت إماتته ، وليس في

الحروف أهلية للإمالة . وتقدير الفعل : يا أريدُ زيداً ، أو أنادي زيداً ،

هذا مذهب سيبويه عند الجمهور (٣) ، واعترض بأنَّ هذا التقدير مخالفٌ

للمعنى ، لأنَّ قولك : يا عبدالله ، إنشاء ، وقولك : أريد ، أو أنادي خبرٌ من

الأخبار ، ولا يفسر الشيء إلا بما يعطي معناه على سبيل المطابقة ، هذا

معنى قول المعترض .

وأجيب : بأنَّ هذا الفعل المقدر ليس هو المستعمل في الكلام ،

وإنما هو فعل إنشائي يعطي المعنى الذي يعطيه قولك : يا عبدالله ،

إلا أنه لا يستعمل على هذا المعنى ، وإنما جرى مجرى ما أحسن زيداً ،

وقد تقدم في بابه .

على (٥) أنَّ أبا علي الشلوين قال في قول سيبويه : يا أريد

زيداً " يا " نداء عام ، ثم خصصه بقوله : أريد ، وليس هذا بأنفصال (٦) ،

وإنما الانفصال ما ذكرناه ، والله أعلم .

(١) الجمل : ١٤٧ .

(٢) " به " ساقط من " ح " .

(٣) وهو صريح كلامه في الكتاب ١٨٢/٢ ، شرح الرضي : ٣١/١ .

(٤) وهو الكسائي - رحمه الله - انظر التذييل والتكميل : ١٨٣/٤ ب .

(٥) ساقطة من " ح " .

(٦) قول الشلوين في شرح الجمل لابن الضائع : ٥٠ ، ومثل ما

انفصل عنه هنا انفصل ابن الضائع .

وقال بعض الناس : إِنََّّ المَنادى منصوب بحرف النداء (١) ، فَإِنَّ أراد بذلك نسبة مجازية من حيث كان الحرف عوضاً من الفعل ، وبدلاً من اللفظ به (٢) ، فيعرب ، وَإِنَّ أريد بذلك نسبة حقيقة كنسبة عمل إِنَّ في أسمها مثلاً ، فذلك غير صحيح من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّ الحرف لا يعمل في الآسم إلا إذا أشبه الفعل ، كعمل إِنَّ في أسمها لشبهها بالفعل ، وليس شيء من ذلك أشبه في حرف النداء .

والوجه الثاني : أنه ليس في الدنيا حرفٌ يعمل نصباً ولا يعمل رفعاً ، إِنَّ ليس ذلك في الفعل المحمول هو عليه .

والوجه الثالث : أَنَّ امتناع اتصال المَنادى به إذا كان ضميراً ، والضمير المنصوب يجب اتصاله بعامله ، إلا أن يمنع من ذلك مانع ، والعرب إنما تقول : يا إِيَّاكَ ، فجاءت بالضمير المنصوب منفصلاً ، وأيضاً فَإِنَّ الحرف لا يعمل مضمراً (٣) ، وقد قالوا في النداء : عبد الله أقبل ، يريدون : يا عبد الله أقبل ، وحرف النداء يطرد حذفه في مثل هذا ، وهذا كله واضح إِنَّ شاء الله .

ومن الناس من قال : إِنَّ هذا (٤) المَنادى منصوب بمعنى التنبية ، (٥)

(١) نسب الرضي للمبرد أنه أجاز نصب المَنادى على حرف النداء لِسِدِّهِ مَسَدَّ أَلْفَعْل . قال الرضي : وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالة الفعل ، فلا يكون إنَّ من هذا الباب ، أي ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف شرح الرضي : ١٣٢/١ والذي في المقتضب : ٢٠٢/٤ أَنَّ نصب المَنادى بفعل متروك إظهاره ، وهو مذهب سيبويه . وانظر المسألة في التذييل والتكميل : ١٨٤/٤ ب ولم يعز هذا المذهب لأحد .

(٢) في "ح" "بدل منه" .

(٣) التذييل والتكميل : ١٨٤/٤ ب .

(٤) ساقطه من "ق" .

(٥) انظر الجني الداني : ٣٥٠ ، وانظر التسهيل : ١٧٩ .

وهذا أيضاً ضعيفٌ ، لأنَّ المعنى لا ينصب المفعولَ به ، فهذه ثلاثة مذاهب
أصحابها الأول ، والله أعلم .

ثم قال : (فإذا نعت المنادى المفردَ العلمَ كان لك في نعته
إذا كان مفرداً وجهان) (١) إلى آخره .

أخذ يتكلم في توابع المنادى ، فأعلم أنَّ التوابع خمسٌ (٢) وهي :
النعته ، وعطف النسق ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والتبديل .

فأما النعته فيعتبر (٣) بالمنادى ، فإن كان المنادى منصوباً منصباً
صحيحاً كان النعته منصوباً لا غير مطلقاً (٥) ، سواءً كان مفرداً أو مضافاً إضافةً

محضة ، أو غير محضة ، أو مطولاً كقولك : يا عبدالله العاقل ، ويا عبدالله / ١٨٨
صاحب زيد ، ويا عبدالله الحسن الوجه ، ويا عبدالله الضارب زيداً ، كل ذلك
نصبٌ (٦) كما ترى ، فإن كان المنادى مبنياً على الضم نظرت إلى نعته ، (٧)
فإن كان مضافاً إضافةً محضة ، لم يكن فيه إلاَّ النصب كقولك : يا زيد صاحب
عمرو ، لأنَّ العامل في النعته هو العامل في المنعوت ، وحرف النداء لا يعمل
في المضاف إلاَّ النصب ، فمن ثمَّ وجب نصب هذا النعته ، فإن كان النعته
مفرداً ، أو مطولاً ، أو مضافاً إضافةً غير محضة كان لك فيه وجهان : الرفعُ
حماً على لفظ المنادى ؛ لشبه حركته بحركة الإعراب ، والنصبُ حماً على موضع
المنادى ، لأنه الأصل في المناديات ، كقولك : يا زيد العاقل والعاقل رفعاً
ونصباً ، ويا زيد الضارب عمرو [والضارب عمراً] (٨) رفعاً ونصباً ،

(١) في الجمل : ١٤٧ " كان ذلك في نعته مفرداً " وما أثبتت يوافق
بعض نسخ الجمل .

(٢) في " ح " و " ق " " خمسة " .

(٣) في الأصل " فيعتبر " .

(٤) في " ح " فإن كان منادى منصوب .

(٥) الكتاب : ١٨٤/٢ والمقتضب : ٢٠٩/٤ .

(٦) في " ق " " نصباً " .

(٧) في " ح " و " ق " " نظرت إلى النعته " .

(٨) زيادة من " ح " و " ق " .

ويا زيد الحسن الوجه رفعا ونصبا ؛ لأنَّ هذا وإن كان مضافا ، فإنَّه بمنزلة
(١) مفردا ؛ لأنَّ إضافته في نيَّة الانفصال ، وهذا كله إذا كان المنادى غير "أي" .
وَأَسْمُ الْإِشَارَةِ ، فَإِنَّ نَعْتَ هَذَيْنِ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ (٢) ؛ مِنْ جِهَةِ أَنْهُمَا
إِنَّمَا جِيءَ بِهِمَا وَصْلَةً لِنِدَاءٍ مَا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ ، وَلِهَذَا كَانَ نَعْتُهُمَا مَخْصُوصًا
بِمَا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ . (٣)

وَتَعَزَّى لَأَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ جَمِيعِ الْمُنَادِيَّاتِ الْمَبْنِيَّةِ
عَلَى الضَّمِّ فِي جَوَازِ الْأُمْرَيْنِ ، فَيَجُوزُ عِنْدَهُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَالرَّجُلُ رَفْعًا
وَنَصْبًا ، (٤) وَرَدَهُ النَّحْوِيُّونَ بِالْقِيَاسِ وَعَدَمِ السَّمَاعِ ، أَمَا عَدَمُ السَّمَاعِ فَإِنَّ أَحَدًا
مَنْ يُوَثِّقُ بَعْلَهُ لَمْ يَحْكُ فِي مِثْلِ هَذَا النَّصْبِ ، وَأَمَا الْقِيَاسُ فَإِنَّ "أَيًّا"
إِنَّمَا سَيِّقَتْ وَصْلَةً لِنِدَاءٍ مَا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ ، فَالْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ مَا بَعْدَهَا ،
فَكَأَنَّهُ لَوْ بَاشَرَهُ (٥) حَرْفَ النِّدَاءِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِلَفْظِ الْمَرْفُوعِ ، فَكَذَلِكَ
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بَعْدَ "أَيِّ" ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : يَا زَيْدَ ، فَإِنَّ زَيْدًا
هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، فَاعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنَّهُ وَاضِحٌ (٦) إِنْ
شَاءَ اللَّهُ .

مسألة : منع الأضعفي نعت المبنى على الضم في هذا الباب ،
لشبهه بالضمير (٧) ، فإنَّ جاء بعده ما يوهم النعت كان عنده مقطوعا
إلى الرفع على خير ابتداء مضمرا ، أو إلى النصب على إضمار "أعني" .

-
- (١) في "ق" "كله غير أي" .
(٢) الكتاب : ١٨٩/٢ ، والمقتضب : ٢١٦/٤ - ٢١٧ .
(٣) الكتاب : ٧/٢ ، والمقتضب : ٢٨٢/٤ - ٢٨٣ .
(٤) انظر شرح ابن يعيش : ٨/٢ ، وشرح الرضي : ١٤٢/١ ، وبه
قال الزجاج أيضا .
(٥) في الأصل "بأشرف" بدون ضمير .
(٦) انظر شرح المفصل لابن الحاجب : ٢٧٠/١ .
(٧) لأن المضمرا لا ينعت ، وأنظر منع الأضعفي في شرح ابن مالك على
التسهيل : ٧٩١/٢ ، وانظر تفصيل المسألة في التذليل والتكميل
: ١٩٣/٤ .

وردّه النحويون بأنه وإن كان شبيهاً بالمضمر ، فإنّ العرب قد أبتت عليه حكم أصله بدليل أنها تقول : يا زيدُ نفسه ، ونفسك (١) ، فالأول اعتباراً باللفظ ، والثاني اعتباراً بالمعنى ، فلولا أنها أبتت عليه حكم الأصل (٢) لما قالت (٣) : يا زيدُ نفسه ، ولو جبّ الأقتصار على الثاني ، وهذا واضح إن شاء الله .

ومذهب سيبويه أنّ الأسم إذا اختصّ بالنداء ، ولم يستعمل في غيره امتنع نعته (٤) للزومه الموضع الذي أصله أن يكون للضمير ، كقولك : يا ملائمانُ ، ويا لكع [وهالكع] (٥) كل ذلك لا ينعت ، فإن جاء بعده ما يوهم النعت وجب قطعه كما تقدم ، ومن أجل ذلك قال سيبويه في فاطر السماوات والأرض * (٦) بعد * قل اللهم * إنه نداء ثانٍ ، أو بـدُل (٧) ، وليس بنعت ، وجوز المبرد

- (١) في "ق" "نفسه" خطأ . قال أبو علي الشلوين في "يا تميم كلكم وكلهم" "كلكم" على المعنى ، لأن المنادى مخاطب و "كلهم" على اللفظ ، لأن الأسماء الظاهرة للغيبة ، وقال ابن أبي الربيع : المنادى المبني على الضم يجوز وصفه فتقول : يا زيد العاقل ، ومنعه الأصمعي لأنه صار كالمضمر ، والمضمر لا ينعت ، وهذا وهم لأنهم يقولون ياتيم كلهم ، فأعادوا عليه ضمير الغيبة ، وهذا منهم تغليب لحكم الظاهر ، وبذلك الملاحظة يجوز أن ينعت * الملخص : ٤٦١/١ ، وانظر : ٤٥٩ .
- (٢) في "ح" و "ق" أصله .
- (٣) في "ق" "ما قالت" .
- (٤) انظر مذهب سيبويه في المقتضب : ٢٣٧/٤ .
- (٥) تكملة من "ح" و "ق" .
- (٦) الزمر : ٤٦ .
- (٧) الكتاب : ١٩٦/٢ - ١٩٧ ، ولم أجد في هذا الموضع أنه جعله بدلاً ، وكذلك ما ذكره في المقتضب : ٢٣٩/٤ ، فلم يذكر عن سيبويه البدلية ولعل الموهف هنا ذكر عن سيبويه البدلية ، لأنه رأى قول المبرد وهو "وزعم" أي سيبويه [ان مثله اللهم ...

فيه النعت (١) ، فتحصل ما تقدم ثلاثة مذاهب :

الأصمعي يمنع نعت المبني على الضم في هذا الباب مطلقا ،
والمبرد يجوز مطلقا ، وسيبويه يجعله قسمين كما تقدم ، وهذا أعدلها ،
والله أعلم .

مسألة : إذا قلت : يا أيها الرجل ، كان فيه ثلاثة أقوال :
أحدها : أن المرفوع بعد " أي " نعت لها لازم مخصوص بالرفع ،
وهو مذهب الجماعة .

والثاني : أنه نعت لها يجوز فيه الرفع والنصب اعتبارا باللفظ
والموضع ، وهو مذهب أبي عثمان ، وقد تقدم القول في ذلك .

والثالث : أن " أي " ها هنا موصولة بمعنى الذي ، والمرفوع
بعدها مبني على مبتدأ مضمرة ، والجملة صلة لـ " أي " ، وهو محكي عن الأَخفش
الْأوسط (٢) ، وردّه الْقاضي بأنه لو كان على ما يقوله الأَخفش لوجب إعراب
" أي " ها هنا ؛ لأن الموصول لا يبنى على الضمّة في هذا الباب ، ألا ترى
أن أحدا لا يقول : يا خير من زيد ، بـالبناء على الضمّة ، وإنما وجب
نصبه اتفاقا ، وهذا ظاهر والله أعلم .

مسألة (٣) : المضموم في النداء حكما نحو : يا هو لا وغيره

ما (٤) كان مبنيا قبل النداء ، فهذا الضرب ، وإن لم يكن مضموما لفظا فإنه

===
... ولا يجوز عنده وصفه ، ولا أراه كما قال ، لأنه إذا كانت بدلا
من " يا " ... فرأى كلمة " بدل " فظن أنها الأَصطلاحية
والموضع قابل لها . وإنما أراد بالبدل هنا أن الميم في لفظ
" اللهم " بدل من يا النداء . والله أعلم بالصواب .

(١) المقتضب : ٢٣٩/٤ وانظر الملخص : ٤٦١/١ - ٤٦٢ .

(٢) انظر ما حكى عن الأَخفش في شرح ابن مالك على التسهيل :

٨٠٣/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٩٩/٤ ب - ٢٠٠/أ .

(٣) هذه المسألة ساقطة من " ح " .

(٤) في الأصل و " ح " " فما " والصواب المثبت .

مضمومٌ حكماً ، ولذلك يجري نعته على الوجهين المذكورين في نحو : يا زيد
 العاقل ، رفعا ونصبا / فإذا قلت : يا هوء لاء العقلاء نصبا باعتبار ١٨٩
 الموضوع ، لم يكن فيه إشكالٌ ، (١) لانه على الأصل في المبنيات من اعتبار
 الموضوع ، دون اللفظ (١) ، وإذا قلت : يا هوء لاء العقلاء رفعا ، كان على حكم
 اللفظ ، وهو الموضوع الأقرب ، والأول على الموضوع الأصيل وضعاً ، ولا خلاف في
 هذا الوجه : أعني الرفع باعتبار الحال الحاضرة ، وإنما يختلف في جواز
 نصب هذا النعت باعتبار الموضوع مع أسماء الإشارة مطلقاً ، أو بشرط تقدير
 الاستقلال هذا الثاني هو الصحيح ، وهو مذهب سيبويه (٢) ، والإطلاق
 مذهب أبي عثمان المازني على أصله في جواز نصب نعت " أي " في قولك :
 يا أيها الرجل ، نظراً إلى كونه (٣) منادى ، فهو منصوب المحل ، فجاز
 في نعته النصب على ذلك التقدير ، والتفرقة بالنظر إلى كونه وصلةً لنداء
 ما فيه آلاء وآلام ، فلا يعتبر غير اللفظ ، لأن المقصود ما بعده . أو النظر
 إلى تقدير الاستقلال ، فلا يكون وصلةً ، فيجوز فيه ما يجوز (٤) في يا زيد ،
 ولا يتصور الاستقلال في " أي " والله أعلم .

فصل : ثم قال (يا زيد و محمد) (٥) إلى آخره .

المعطوف بالحرف على حكمه مع حرف النداء ، لأن حرف العطف
 لما كان مشرّكاً بين المعطوف والمعطوف عليه في حرف النداء وجب أن
 يكون حكم المعطوف مع العاطف على حكمه مع حرف النداء ، فيجب أن
 يعتبر المعطوف في نفسه ، فإن كان مفرداً كان مبنياً على الضم
 وإن كان مضافاً ، أو مطوّلاً وجب نصبه ، إلا أن يكون مصحوباً بالآلف
 والآلام ، ففيه إذ ذاك أربعة مذاهب :

(١-١) ساقط من " ق " .

(٢) الكتاب : ١٨٩/٢ .

(٣) في الأصل " نظراً إلى كونه " .

(٤) في " ق " " ما جاز " .

(٥) الجمل : ١٥٠ .

أحدها : اختيار الرفع إن كان الأول مبنياً على الضم مطلقاً ، وهو
(١) مذهب سيبويه .

(٢) والثاني : اختيار النصب مطلقاً ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء .

والثالث : التفرقة ، فإن كانت الألف واللام للتفخيم ، فكقول
سيبويه ، وإن كانت لمجرد التعريف ، فكقول أبي عمرو ، وهو مذهب أبي
العباس المرزوق . (٣)

وكان شيخنا أبو عبد الله بن عبد المنعم رحمة الله عليه يختاره ،
وبيانه أن الألف واللام إن كانت في الأسم لمجرد التفخيم اعتبر زوالها ،
لأستغناء عنها بتعريفه دونها ، وإن كانت لمجرد التعريف لم يكن اعتبار
زوالها لتعريفه بها دون غيرها ، فلذلك اختار رفع الأول ؛ لأن حرف
العطف معه بمنزلة حرف النداء بوجه ما ، واختار نصب الثاني ؛ لامتناع
أن يكون حرف العطف معه (٤) بمنزلة حرف النداء بوجه ما ، فكان لذلك (٥)
لمجرد العطف على موضع المبنى ، وهو النصب ، وضعف اعتبار اللفظ لتعذر
التشريك في حرف النداء ، لمكان الألف واللام ، وهذا واضح إن شاء الله .

والمذهب الرابع : أن المنادى إذا كان معرفة بالإقبال عليه لم يكن
في المعطوف عليه المصحوب بالألف واللام ، إلا الرفع ، كقولك : يا رجل
والغلام ، وهو مذهب الأخفش ، ووجه ذلك عنده أن هذا المنادى مختصر (٦)
من قولك : يا أيها الرجل ، فكما أنك لو قلت هذا لم يكن في المعطوف
إلا الرفع ، فكذلك لا يكون في قولك : يا رجل والغلام إلا الرفع

-
- (١) الكتاب : ١٨٧/٢ قال " . . . فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون
يا زيد والنضر " . يعني برفع النضر . وهو مذهب الخليل والمازني
أيضا ، انظر المقتضب : ٢١٢/٤ .
- (٢) المقتضب : ٢١٢/٤ ولم يذكر في الكتاب مذهب أبي عمرو هذا ،
ومن وافق أبا عمرو ، عيسى بن عمر ، ويونس وألجزمي .
- (٣) المقتضب : ٢١٣/٤-٢١٤ وانظره أيضا في شرح ألفية ابن معطي :
١٠٥٤ ، وحواشي الفصل : ١٢٠ .
- (٤) في الأصل و " ق " منه " . (٥) في " ح " " ذلك " بدون لام الجر .
- (٦) في " ح " " أن هذا المنادى عنده " .

(١) اعتباراً بالأصل ، فإن كان النداءى المبنى على الضم علماً كان في المسألة مع سيبويه^(١) ، وهذا التوجيه لا يوجب الرفع في المعطوف ، وغايته أن يكون الرفع هنا أحسن^(٢) من النصب ، وقد جاءت القراءة بالوجهين —
 * يا جبال أوبي معه والطير * (٣) معاً (٤) رفعاً (٥) ونصباً .

فصل : وأما عطف البيان فينظر معه إلى النداءى ، فإن كان منصوباً لم يكن في عطف البيان إلا النصب كقولك : يا أخانا زيداً ، وإن كان النداءى مبنياً على الضم نظرت إلى عطف البيان ، فإن كان مضافاً لم يكن إلا منصوباً أيضاً كقولك : يا زيد أخانا ، وإن كان النداءى مفرداً جاز فيه (٦) وجهان الرفع اعتباراً بلفظ النداءى ، والنصب اعتباراً بموضعه كقولك : يا زيد زيد و زيداً ، وعلى هذا أنشدوا قوله : (٧)

إنسي وأسطارٍ سَطْرِنَ سَطْرًا
 لِقائِلُ يا نصرُ نصرُ نصرًا

فنصر الثاني يروى (٨) على ثلاثة أوجه ، وهي : رفعه منوناً / اعتباراً ١٩٠
 باللفظ ، ونصبه اعتباراً بالموضع ، وكلاهما عطف بيان ، والوجه الثالث ضمّه بلا تنوين ، وهو محمول على البدل ، لأن البدل على تقدير تكرار العامل كما تقدم .

-
- (١-١) ساقطة من "ق" .
 (٢) في "ق" "أجود" .
 (٣) سبأ : ١٠ .
 (٤) "معاً" ساقطة من "ح" و "ق" والرفع قراءة الأعرج ،
 وأبي إسحاق ، وعاصم ، وأبن هرمز ، ومسلمة بن عبد الملك والنصب
 قراءة الباقيين . انظر تفسير القرطبي : ٢٦٦/١٤ ، وأنظر
 الكتاب : ١٨٧/٢ .
 (٥) ساقطة من "ح" و "ق" .
 (٦) الرجز لروبة في ملحقات ديوانه : ١٧٤ ، وهو في الكتاب :
 ١٨٥/٢ ، والمقتضب ٢٠٩/٤ ، والخصائص ١٤٠/١ ، وشرح
 ابن يعيش ٣/٢ ، والخزانة ٣٢٥/١ .
 (٧) ساقطة من "ح" .

وأما الثالث " نصراً " فـ قيل : إنَّ مدلوله مدلول ما قبله ، فيكون ما قبله محمولاً على لفظ المنادى ، أو على موضعه كما تقدم ، ويكون هذا الثالث محمولاً على موضعه لا غير ، وقد قيل إنه نصبٌ على المصدر ، كأنه قال : انصرتي نصراً^(١) ، وقد قيل أيضاً إنه اسم حاجبٍ كان يمنع روءيةً من الدخول على الأمير^(٢) ، فيكون على هذا محمولاً على إضمارِ فعلٍ ، كأنه قال : امنع نصراً ، وها هنا يظهر الفرق بين عطف البيان والبديل ، فإنك إذا قلت : يا أخانا زيداً بالنصب ، تعين عطف البيان ، وإذا قلته بالضم تعينت البدلية^(٣) ، وكذلك إذا قلت : يا زيدُ زيد الطويل ، إن كان زيد الثاني منوناً مرفوعاً أو منصوباً تعين عطف البيان ، وإن كان مبنياً على الضم^(٤) تعين البديل ، وأما الطويل فيجوز أن يكون على حسب ما قبله ، وهو الثاني من رفع أو نصب ، لأنه نعتٌ له كقولك : يا زيدُ زيد الطويل ، ويا زيد زيداً الطويل ، ويجوز أن يكون نعتاً للمنادى على الموضع بشرط أن يوافق إعرابه إعراب عطف البيان ، والله أعلم .

فصل : وأما التوكيد ، فإن كان تابعاً لمنادى مبنيٍّ على الضم ، فلا يخلو أن يكون مفرداً أو مضافاً ، فإن كان مفرداً فوجهان : الرفع اعتباراً باللفظ ، والنصب اعتباراً بالموضع ، كالنعت كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين ، وإن كان مضافاً لم يكن فيه إلاَّ النصب ، حملاً على الموضع كالنعت أيضاً ، فإن كان المنادى منصوباً لم يكن في التوكيد إلاَّ النصب مطلقاً ، مضافاً كان أو مفرداً ، كقولك : يا تميم كلِّم ، ويا بني تميم أجمعين^(٥) ، ويجوز

-
- (١) هو قول الأعمسي . انظر المقتضب : ٢١٠ / ٤ .
(٢) روى المازني عن أبي عبيدة أنه كان حاجب نصر بن سيار وكان يقال له : نصر قيل : إنه قد حجّب روءية عن نصر بن سيار ، فقال الرجز المتقدم يغريه به ، أي أضرب نصراً الحاجب . انظر ذلك في حواشي المفصل : ١١٩ - ١٢٠ ، وانظر الخزانة .
(٣) لأن البديل على تقدير أنه يحل محل البديل منه ، وليس عطف البيان على ذلك .
(٤) في الأصل " الضمير " خطأ . (٥) الكتاب : ١٨٤ / ٢ .

"كلمهم" بلفظ الفَيْبَةِ اَعْتَبَارًا بِاللَّفْظِ ، وَمِنْ قَالِهِ (١) بِلَفْظِ اَلْخَطَابِ
اَعْتَبِرَ اَلْمَعْنَى ، لِأَنَّ اَلْمَنَادَى وَاقَعَ مَوْقِعَ ضَمِيرِ اَلْخَطَابِ . (٢)

فصل : وَأَمَّا اَلْبَدَلُ فَإِنَّهُ يَعْتَبِرُ فِي نَفْسِهِ لَوْ كَانَ مَعَهُ حَرْفُ اَلنِّدَاءِ ؛

لِأَنَّ اَلْبَدَلُ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرَّرِ اَلْعَامِلِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ ، فَعَلَى هَذَا إِنْ كَانَ
اَلْبَدَلُ مَفْرَدًا كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى اَلضَّمِّ ، كَقَوْلِكَ : يَا أَخَانَا زَيْدُ ، وَإِنْ كَانَ مَضَافًا
كَانَ مَنْصُوبًا لَا غَيْرُ ، كَقَوْلِكَ : يَا زَيْدُ أَخَانَا (٣) ، لِأَنَّهُ كَذَلِكَ يَكُونُ مَعَ حَرْفِ
اَلنِّدَاءِ ، فَإِنْ قُلْتَ : يَا زَيْدُ زَيْدُ ذَا اَلْجُمَةِ ، كَانَ زَيْدُ اَلثَّانِي عَلَى وَجْهِينِ :
أَحَدُهُمَا : اَلْبَدَلُ ، فَيَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى اَلضَّمِّ .

وَالثَّانِي : عَطْفُ اَلْبَيَانِ ، فَيَلْزَمُ تَنْوِينَهُ بِاَلنَّصْبِ عَلَى اَلْمَوْضِعِ ،
وَبِالرَّفْعِ عَلَى اَللَّفْظِ ، وَأَمَّا ذَا اَلْجُمَةِ فَمَنْصُوبٌ لَا غَيْرُ (٤) إِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى
اَلْمَبْنِيِّ عَلَى اَلضَّمِّ ، سِوَاكَ كَانَ نَعْتًا لَهُ ، أَوْ بَدَلًا مِنْهُ ، أَوْ عَطْفًا بَيَانٍ عَلَيْهِ ،
وَكَذَلِكَ إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى اَلْمَنْصُوبِ عَلَى عَطْفِ اَلْبَيَانِ نَعْتًا لَهُ ، أَوْ بَدَلًا مِنْهُ ، أَوْ
عَطْفًا بَيَانٍ عَلَيْهِ ، فَإِنْ رَفَعْتَ عَطْفَ اَلْبَيَانِ جَازَ رَفْعُهُ حَمَلًا عَلَيْهِ ،
فَاعْرِفْ هَذِهِ اَلْمَسْأَلَةَ ، فَإِنَّ سَيَبُويَةَ ذَكَرَهَا فِي اَلْكِتَابِ (٥) وَهِيَ حَسَنَةٌ .

ثُمَّ قَالَ : (وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنَادَى اسْمَ فِيهِ اَلْأَلْفُ وَاَللَّامُ إِلَّا بِأَيِّ) (٦)

إِلَى آخِرِهِ .

لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ حَرْفِ اَلنِّدَاءِ وَحَرْفِ اَلتَّعْرِيفِ . وَذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ

اَلنِّدَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعًا لِلتَّعْرِيفِ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَتَعَرَّفُ مَعَهُ
اَلْأَسْمَ اَلنَّكَرَةَ نَحْوَ قَوْلِكَ : يَا رَجُلًا ، فَلَمَّا كَانَ اَلْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَجْمَعَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَرْفِ اَلتَّعْرِيفِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اَلْجَمْعِ بَيْنَ تَعْرِيفَيْنِ .

(١) فِي "ح" " قَالَ " .

(٢) انظُرْ مَا سَبَقَ ص (٣) فِي "ح" " يَا رَجُلًا أَخَانَا " .

(٤) أَجَازَ اَلْفَرَّاءُ اَلرَّفْعَ ، وَلَكِنَّهُ أَقْرَأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعَهُ ، انظُرْ حَوَاشِيَ اَلْمَفْصَلِ : ١٢٣ .

(٥) اَلْكِتَابُ : ١٨٤/٢ . (٦) اَلْجُمْلَةُ :

فَأَمَّا دُخُولُهَا فِي قَوْلِنَا : " يَا إِلَهَ أَرْحَمِنَا ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ،
لِأَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ كَالْعَوْضِ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِلَاهَ ، فَحُذِفَتْ
الْهَمْزَةُ لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ، وَصَارَتْ الْآلِفُ وَاللَّامُ عَوْضًا مِنْهَا ، فَلَمَّا كَانَتْ عَوْضًا
مِنْ حَرْفٍ مِنْ أَصُولِ (١) الْكَلِمَةِ صَارَتْ كَأَنَّهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ ، فَهَذَا
هُوَ الْمَجُوزُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ حَرْفِ الْإِنْدَاءِ وَهَذِهِ الْآلِفِ وَاللَّامِ . (٢)
فَأَمَّا يَا الرَّجُلَ ، فَلَا يُقَالُ إِلَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ : (٣)

يَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا

فَإِذَا أُرِدَتْ نِدَاءٌ مَا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ تَوَصَّلَتْ إِلَى ذَلِكَ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا بِأَيِّ كَقَوْلِكَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَإِمَّا بِاسْمِ الْإِشَارَةِ كَقَوْلِكَ :
يَا ذَا الرَّجُلِ ، وَالْمَقْصُودُ بِالْإِنْدَاءِ مَا بَعْدَهُمَا ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ
خِلَافًا لِأَبِي عِثْمَانَ فِي تَجْوِيزِهِ نَصْبَهُ ، / وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ . (٤)

وَأَمَّا حَرْفُ " هَا " فِي قَوْلِكَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، فَإِنَّهُ لِتَوْكِيدِ
التَّنْبِيهِ وَعَوْضٍ مِنْ إِضَافَةِ أَيِّ ، وَيُقَالُ أَيْضًا : إِنَّهُ عَوْضٌ مِنْ وَايَةٍ " يَا " الْآلِفُ
وَاللَّامُ ، إِذْ كَانَ (٥) أَصْلُهَا ذَلِكَ . (٦)

-
- (١) فِي " ح " " الْآلِفُ صَوْل " .
(٢) الْكِتَابُ : ١٩٥ / ٢ ، وَانظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِأَبِي الضَّائِعِ : ٥١ / ب .
(٣) الرَّجَزُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، وَهُوَ فِي الْمَقْتَضِبِ : ٢١٤ / ٤ ، وَمَا يَجُوزُ
لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ : ١١٢ وَالْإِنْصَافِ : ٣٣٦ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ
لِأَبِي يَعِيشَ : ٩ / ٢ ، وَالْمَقْرَبِ ١ / ١٧٧ ، وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ : ١٦٩ ،
وَالْخِزَانَةُ : ٣٥٨ / ١ .
(٤) انظُرْ مَا سَبَقَ ص
(٥) فِي الْأَصْلِ وَ " ح " لِلْآلِفِ وَاللَّامِ إِذَا كَانَ .
(٦) انظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِأَبِي الضَّائِعِ : ٥١ ، وَالْمَغْنِي : ٤٥٦ .

وأما قوله (وها صلة) (١)

فإنما يعني بذلك أنها حرف زائد ، في الموضع ، لأنه يعبر عن
الحرف الزائد بلفظ " صلة " ليس يعني بذلك أنها صلة لائِي ، و " أي " ^{١٥١}
موصولة بمعنى الذي ؛ لأن الحرف لا يكون صلة بهذا المعنى أبداً ، فإنما
يعني بقوله " وها صلة " ، ما ذكرناه من أنها زيدت لتوكيد التنبيه . ولتكون
عوضاً من إضافة أي ، أو من ولاية " يا " الألف واللام .

وأما مذهب الأَخفش في " أي " فقد ذكرناه قبل شرحنا . (٢)

وقوله : (والرجل نعت لائِي) . (٣)

هذا هو الصحيح هنا ، ومع اسم الإشارة ، ولو كان عطف بيان

في الموضعين ، كما يقوله بعضهم لجاز الفصل بينهما بطرف أو مجرور ،
وذلك ممنوع اتفاقاً . وهذا دليل على صحة ما قاله أبو القاسم ، من كونه
نعتاً لا غير (٤) ، وفيه أيضاً تبيكت على أبي الحسن ، لأنه عنده ميني
على مبتدأ مضر ، والجملة (٥) صلة لائِي ، وأي بمعنى الذي ، وقد
تقدم رد هذا المذهب .

وقوله : (ولا يجوز فيه إلا الرفع) . (٦)

تبيكت أيضاً على أبي عثمان ، لأنه يجوز فيه نصب ، وسوى بينه

وبين قولك : يا زيد العاقل ، وقد تقدم الفرق بين الموضعين .

-
- (١) الجمل : ١٥٠ .
(٢) انظر ما سبق ص
(٣) الجمل : ١٥٠ .
(٤) " لا غير " لساقطة من " ق " .
(٥) في " ح " " لجملة " .
(٦) الجمل : ١٥٠ .

وقوله (ولا يتعرف الآسم من وجهين مختلفين) (١)

كذا عاداته في استعمال هذه العبارة ، وكان الظاهر إطلاق القول في ذلك ، وأن يقول : ولا يتعرف الآسم من وجهين [مختلفين] (٢) [من] (٣) فيرقيد ، غير أن عبارته موجهة بوجهين :

أحدهما : أنه إنما تعرض لنفي ما يصح إثباته ، دون ما لا يصح فيه ذلك ، كما تقول : لم يكلني اليوم زيد ، ولا تقول : لم يكلني اليوم هذا الحائط ، ولا يتعرض لنفس مثل هذا ، لانتفائه بنفسه (٤) ، وهذا وجه ظاهر .

والوجه الثاني : أنه (٥) إنما تعرض لنفي الجمع بين تعريفين مختلفين ، لأن ذلك وإن تصور ، فإنه لم يرد به الاستعمال ، وأما الجمع بين تعريفين متفقين ، فقد وجد على وجه ما ، وذلك في قولهم : الخمسة آلاثواب ، لأن الألف واللام في الموضعين إنما قصد بهما الأول ، على ما فسّر في باب (٨) ، فلعله أشار إلى هذا . والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أنك إذا أقبلت على رجل بعينه) (٩) إلى آخره .

لما قدم أولاً أن النداءى كله منصوب بفعل مضمّر لا يجوز إظهاره ،

-
- | | |
|-----|------------------------|
| (١) | الجملة : ١٥١ . |
| (٢) | تكملة من "ح" . |
| (٣) | تكملة من "ح" و"ق" . |
| (٤) | في "ح" لنفسه . |
| (٥) | ساقطة من "ق" . |
| (٦) | في الاصل "من" . |
| (٧) | ساقطة من "ق" . |
| (٨) | انظر باب تعريف العدد ص |
| (٩) | الجملة : ٥٢ . |

ولم يستثن من ذلك كله إلا المفرد العلم إذ قال : فإنه مبني على الضم
وفاته التنبيه على النكرة المقصودة نحو : يا رجل ، آستدرك ها هنا التنبيه
على ذلك فقال :

(وأعلم أنك إذا أقبلت على رجل بعينه) الفصل .

وقد كان ينبغي من جهة الاختصار أن يقول أولاً : إن (١) المنادي
كله منصوب بإضمار فعل ، لا يستعمل إظهاره إلا المفرد المقصود ، فإنه مبني
على الضم ، علماً كان أو غير علم ، لأن العلة التي أوجبت بناء المفرد العلم
على الضم موجودة في النكرة المقصودة من غير فرق ، وهذا ظاهر ، والله أعلم .

وأما قوله (فرفته) . (٢)

فكان ينبغي أن يقول : فضمته ، عوضاً من قوله : فرفته ، من
حيث كان الضم من ألقاب البناء والرفع من ألقاب الإعراب ، واللفظ مبني
ولكن لما كانت هذه الحركة شبيهة بحركة الإعراب (٣) أطلق عليها ما أصله
أن يطلق على حركة الإعراب ، لأنه إذا أشبه شيء شيئاً جاز أن يسمى باسمه
، وليس في العربية حركة بناء شبيهة بحركة الإعراب إلا في هذا الباب ، وفي
باب " لا المعملة " (٤) عمل (٥) " إن " ووجه أشبه أنها حركة توجد
بوجود كلمة قبلها ، وتعدم بعدمها ، وقيل : إن وجه أشبه بينهما وبين
حركة الإعراب : الأطران ، لأنك تقول : كل مفرد مقصود مبني على الضمة ،
كما تقول : كل فاعل مرفوع .

(١) ساقطة من " ق " .

(٢) الجمل :

(٣) إنما كانت شبيهة بحركة الإعراب .

(٤) في " ق " " العاملة " .

(٥) في الأصل " علة " خطأ .

ثم قال : (والتقدير : يا أيها الرجل) (١).

ظاهره أن قولك : يا رجل ، مختصر من قولك : يا أيها الرجل ،

فيكون قولك : يا رجل معرفة بحرف التعريف المحذوف ، حذف وبقي معناه ؛
لأن حرف النداء محرز لمعنى حرف التعريف [المحذوف] (٢) ولما كان

كذلك صار محكوماً له بالتعريف ، فكأنه (٣) حرفاً / تعريفياً ؛ فمن ١٩٢

أجل ذلك لم يجوز أن يجمع بينه وبين حرف التعريف ، من حيث لم يجوز أن يجمع
بين حرفي تعريف . ومن الناس من يقول (٤) : ان تعريفه بالخطاب ، وردّه

ابن عصفور بنحو قولك : أنت رجل منطلق ، فلو كان الخطاب ما يعرف الاسم
لعرف " رجلاً " هاهنا .

قال ابن الضائع : وفيه نظر ، لأن الألف واللام في قولك : يا أيها

الرجل ، لا عهد فيها ، فإن قال : معناها الحضور ، فهو معنى قول من قال
: إنه معرفة بالخطاب (٥) ، وهذا كله إنما هو في النكرة المقصودة .

وأما العلم نحو : يا زيد ، ففيل : إنه باقٍ على تعريفه الأول ،

وحرف النداء مجرد من معنى التعريف المجازي ؛ لأنه لا يجمع بين تعريفين ،

ولأن حرف النداء لا ينسب إليه (٦) التعريف [إلا] (٧) إذا كان عوضاً

من حرف التعريف ، وهذا لا يتصور إلا في النكرة المقصودة ، ومن الناس من

قال : إن العلم ينكر أولاً ، ثم يتعرف بحرف النداء (٨) ؛ لأن حرف

النداء قد ثبت أنه يتعرف معه النداء المقصود كما تقدم ، فوجب أن يجري

(١) شرح الجمل : ٠٨٩/٢ .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) في الأصل " كأنه " بحذف حرف العطف .

(٤) في " ق " " قال " .

(٥) شرح الجمل : ٥١/ب مع تصرف في عبارة ابن الضائع ، وانظر قول

ابن الضائع أيضاً في التذييل والتكميل : ١٨٩/٤ ب .

(٦) في " ح " " له " .

(٧) تكملة من " ق " وفي " ح " " ألا ترى إذا كان عوضاً . . . باقحام " ترى " .

(٨) هذا قول المبرد في المقتضب : ٢٠٥/٤ وانظر شرح ألفية ابن معطي

أَلْبَابُ كُلِّهِ عَلَى أَسْلُوبٍ وَاحِدٍ ، وَمَا زَالَ هَذَا الْقَوْلُ مُعْتَرِضًا بِأَسْمِ "اللَّهِ" (١)
تَعَالَى إِذَا قُلْنَا : يَا أَلَلَّهُ ، وَذَلِكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ اللَّفْظُ إِنَّمَا (٢) هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ
تَعَدُّنِ مَدْلُولِهِ ، وَتَقْدِيرِ ذَلِكَ فِي أَسْمِ أَلَلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَفَرُّ صَرِيحٍ . (٣)
فَإِنْ قَالَ : خَرَجَ هَذَا بِدَلِيلِهِ ، وَأَسْتَمِرَّ ذَلِكَ فِي مَا عَدَاهُ ، قُلْنَا :
فَمَا يَصْنَعُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا التَّنْكِيرَ (٤) ، كَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ (٥)
وَالْمَوْصُولَاتِ ، وَالضَّمَائِرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْلَامِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ تَقْدِيرَ التَّنْكِيرِ ؟
فَهَذَا قَوْلٌ مَرْجُوحٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَوَجِبَ اجْتِنَابُهُ .

إِمْلَاءٌ آخَرَ بِمَزِيدِ فَاغِدَةٍ (٦) : الْمَفْرَدُ الْمَقْصُودُ بِالْبِنَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى
الضَّمِّ ، عَلَّمًا كَانَ أَوْ غَيْرَ عَلَمٍ ، وَأَخْتَلَفَ فِي وَجْهِ تَعْرِيفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى
قَوْلَيْنِ :

أَمَّا نَحْوُ : يَا رَجُلًا ، فَقِيلَ : إِنَّ أَوَّلَهُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، ثُمَّ أَخْتَصِرَ
وَصَارَ حَرْفُ الْإِنْدَاءِ مَحْرُزًا لِمَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، لَمَّا
كَانَ بِإِزَاءِ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّ تَعْرِيفَهُ بِالْقَصْدِ وَالْإِشَارَةِ ، وَحَرْفُ الْإِنْدَاءِ أَيْضًا
عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ ، لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْقَصْدِ وَالْإِشَارَةِ
إِنَّمَا يَكُونُ بِوُجُودِهِ ، فَصَارَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْأَقْتِرَانِ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَعْرِيفِهِ .

- ====
- ١٠٣٨ ، وَشَرَحَ أَبُو يَعِيشَ : ١٢٩/١ ، وَقَدْ رَدَّ مَذْهَبَ الْمَبْرُورِ
تَلْمِيذِهِ أَبِي السَّرَاجِ فِي الْأُصُولِ : ٣٣٠/١ وَصَوَّبَ أَبُو يَعِيشَ مَذْهَبَ
الْمَبْرُورِ ، وَأَنْظَرَ السَّأَلَةَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٨٩/٤ أ .
(١) فِي "ق" " وَمَا زَالَ هَذَا الْقَوْلُ مُعْتَرِضًا ، لِأَنَّ هَذَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي أَسْمِ "اللَّهِ" .
(٢) فِي الْأَصْلِ " إِذَا " خَطَأً .
(٣) فِي "ح" " وَ"ق" " صَرَّاحٌ .
(٤) أَنْظَرَ هَذَا الْأَعْتِرَاضَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ : ٨٩/٢ .
(٥) قَالَ الْأَمَازِنِيُّ فِي أَسْمِ الْإِشَارَةِ : يَنْكُرُ ثُمَّ يُجِبِرُ بِحَرْفِ الْإِنْدَاءِ .
أَنْظَرَ السَّأَلَةَ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ : ١٤٢/١ .
(٦) هَذَا الْإِمْلَاءُ سَاقِطٌ كُلُّهُ مِنْ "ح" .

وأما نحو : يا زيد ، ففيل : إنه باق على تعريفه الوضعي ، اعتباراً بما لا يقبل تنكيراً ، كالمضارع ، وأسم الإشارة ، والموصول ، وكذلك قولنا : يا الله ، لا بد فيه من القول باستدامة (١) التعريف ؛ لأن تقدير التنكير إنما كان يكون على إحضار التعدد بالبال (٢) ، وذلك منافٍ للتوحيد .

وقال المبرد ليس نحو : يا زيد ، باقياً على علميته ؛ لأن حرف النداء قد صار بمنزلة حرف التعريف ، ولا يجمع بين تعريفين ، فوجب القول بتنكير العلم ثم يتعرف مع حرف النداء كغيره (٣) ، وهذا الرأي ضعيف ؛ لأنه إن تصوّر له ذلك في نحو : يا زيد ، فإنه لا يتصور له ذلك في الضمير نحو : يا أنت ، ويا إياك ، ولا في أسم الإشارة نحو : يا هو ، لاء ، ويا هذا ، ولا في الموصول نحو : يا من يعلم ما في نفسي أغفر لي ذنوبي ، ولا في قولنا : يا الله ارحمني ، لأن شيئاً من هذه الأسماء لا يقبل تنكيراً ، فكان قوله ضعيفاً ؛ لانكساره وعدم أطرافه ، ثم لما تقرر هذا من مذهب المبرد قال قائل : يلزمه التسوية بين يا زيد ، ويا رجل في الآمتناع من حذف حرف النداء ؛ لاستوائهما في حدوث التعريف فيه ، فهو في الموضعين بمنزلة حرف التعريف ؛ لأنه أمانة عليه ، ولذلك لا يجمع بينهما غالباً ، فكان يجب على هذا أن يستوى نحو : يا زيد ، ويا رجل ، في الآمتناع من حذفه ، فقال بعض المذاكرين : لا يلزمه ؛ لأن هذا التنكير إنما هو تقدير صناعي ، فلا يعتد بالتعريف الآحادث بعده ، كما لم يعتد يونس بتعريف زيد المضاف إلى الضمير في مسألة : هذا زيد بن زيدك ، فأبقى عليه الحكم الوضعي ،

(١) في الأصل " باستدامة " .

(٢) في " ق " في " في آلبال " .

(٣) انظر قول المبرد في المقترض : ٢٠٥ / ٤ وانظر شرح الجمل لابن

وأنظر إلى اتفاقهم على أن إدخال الألف واللام على العلم غير الملحوظ فيه الوصف خاص بالشعر، مع العلم بأنه لم تدخل عليه إلا بعد تقدير التكرير، وإنما استقبح ذلك، لأنه لفظ العلم، والتقدير أمر غائب عن اللفظ، وكما قال ابن الضائع فيما إذا سميت بنحو: ثلاث، فإنه لا يتصرف اسم رجل، للعلمية ولفظ العدل، وإن لم يكن فيه عدل، ولكنه اللفظ الذي كان معدولا، والله أعلم.

ثم قال: (وإن) (٢) لم تُرد رجلاً بعينه (إلى آخره .

النكرة في هذا الباب على وجهين :

أحدهما : أن تكون مقصودة ، فهذه مبنية على الضم ، لأن فيها

١٩٣

سبب البناء ، وقد / تقدم ذلك .

والوجه الثاني : أن تكون النكرة غير مقصودة بعينها ، مثل (٣) أن

يقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ، ومعلوم أنه لم يقصد واحداً بعينه ، وإنما غرضه أن يؤخذ بيده ، فمن أخذ بيده فقد (٤) حصل به (٥) قصده ،

وأما قوله بعد : " خذ بيدي " فإنما قاله بعد حصول الإجابة ، أو تقدير

حصولها ، وليس المعنى على أن قوله : خذ بيدي ، متصل بالنداء ، لأن

ذلك يستلزم قصد هذا المنادى ، وهذا تعلق من أنكر وجود هذا القسم

في المناديات ، أعني باتصال قوله : " خذ " بالمنادى ، لأنه لا يتصور منادى

من غير قصد ، وما جاء ما ظاهره ذلك ، فإنما جاء منونا منصوباً في حال

الضرورة . (٦)

(١) في " ق " لا يتصرف .

(٢) " وإن " ساقطة من " ق " وأنظر الجمل : ١٥٢ .

(٣) ساقطة من " ق ر " .

(٤) ساقطة من " ح " .

(٥) ساقطة من " ق " .

(٦) هو المازني ، قال أبو حيان : قال ابن صفور : وإن كانت النكرة

(١) فإنَّ قوله في [آخر] البيت الثاني : "حييت يا رجل" بدل من آسم ليت ، وقوله : "مكان يا جملا" بدل من خبرها فكأنه قال : ليت حييت يا رجل ، مكان يا جملا ، وهذا من بديع الإعراب ، وقوله : يا جملا ، يروى بالنصب على اختيار أبي عمرو ، وبالرفع على اختيار سيبويه (٢) ، وتنوينه فسي الوجهين ضرورة (٣) ، لأنه مقصود والله أعلم .

ثم قال : () وإذا لحق الآسم العلم المنادى التنوين في ضرورة الشعر (٤) إلى آخره .

ظاهر كلامه اختصاص العلم بهذا الحكم دون النكرة المقصودة ، وبذلك (٥) يقول بعض علماء سبته ، وظاهر كلام النحويين خلاف (٦) ذلك ، وأنه لا فرق بين العلم والنكرة المقصودة في هذا الحكم ؛ لأنهم قالوا في بيت كثير عزة ، ما تقدم من الروايتين على اختيار المذهبين ، والله أعلم .

ثم اختلف الخليل وأبو عمرو في المبني على الضم إذا نونه الشاعر ضرورة ، فالخليل وأصحابه يختارون تنوينه على لفظه (٧) ، لأن هذه الحركة وإن كانت حركة بناء ، فإنها شبيهة بحركة (٨) الإعراب ، فكان عندهم بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف ، فكما أن هذا ينون على لفظه ضرورة ، فكذلك هذا المنادى ألا جود فيه أن ينون على لفظه ضرورة .

وزهب أبو عمرو إلى أن ألا جود رده إلى أصله (٩) ؛ لأن الشاعر يرد الأشياء إلى أصولها [(١٠) وتنوين التمكين لا يلحق حركة البناء ،

-
- (١) زيتة من "ق" .
(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٧٩٩ الرواية المشهورة بالضم .
(٣) الجمل : ١٥٤ ، وانظر الكتاب : ٢٠٢/٢ .
(٤) الجمل : ١٥٤ .
(٥) في "ح" بهذا .
(٦) في "ق" "غير" .
(٧) لم أجد قول الخليل في الكتاب وهو في المقتضب : ٢١٣/٤ والأصول ٣٣٦/١ والملخص : ٤٦٧ .
(٨) ساقطة من "ق" .
(٩) انظر مذهب أبي عمرو في المقتضب ٢١٣/٤ ، والملخص ٤٦٨ ، والخزانة ٢٩٤/١ .
(١٠) ما بين المعقوفين من "ح" و"ق" .

قال : فإذا رددته إلى أصله كان التنونين تابعا لحركة الإعراب ، فكان على ما ينبغي ، ولو نونت على لفظه لكان تنوين التمكين تابعا لحركة البناء ، فكان على خلاف ما ينبغي .

والجواب ما قلناه قبل من أن^(١) الحركة قوية أشبه بحركة الإعراب ، فجرى عليها حكمها ، ولهذا كان الأكثر حمل النعت على اللفظ في نحو يا زيد العاقل . وما ذاك إلا لقوة أشبه المذكور ، والله اعلم ، فالحركة^(٢) التي لحقها^(٣) التنونين على رأي الخليل وأصحابه حركة بناء ، وعلى رأي أبي عمرو ومن أخذ بمذهبه حركة إعراب .

وأما قوله في بيت الأحموس :^(٤)

(سلام الله يا مطر عليهم) وليس عليك يا مطر السلام^(٥)

(٦)

(وأبو عمرو يرويه بالنصب) .

فظاهره أنها رواية عن العرب ، ولا يصح ذلك عند بعضهم ؛ لأن عيسى قال فيه : ولم أسمعه من عربي ، وقال سيبويه فيه^(٧) : وله وجه من القياس^(٨) ، فلو كان ذلك مسموعا من^(٩) العرب لاثبتته سيبويه رواية ، فيحتمل أن يكون قول أبي القاسم : (وأبو عمرو يرويه بالنصب) أي يقوله بالنصب على أصل مذهبه^(١٠) ، لأن له وجهها من القياس ، والله أعلم .

(١) ساقطة من " ق " .

(٢) في " ح " " التنونين " سبق قلم .

(٣) في " ق " " يلحقها " .

(٤) البيت في شعره والكتاب ٢٠٢/٢ والمقتضب ٢١٤/٤ ، ومجالس شعلب : ٩٢ ، ٥٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٠٦/١٠ ، ٢٥/٢ ، وأما ابن الشجري : ٣٤١/١ .

(٥) هذا الشطر ساقط من " ق " .

(٦) الجمل : ١٥٤ ، والذي يرويه أبو عمرو بالنصب هو قول مهلهل : ضربت صدرها إلي وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقبي بنصب عدى .

(٧) ساقطة من " ح " .

(٨) الكتاب : ٤٠٣/٢ . (٩) في " ح " عن .

(١٠) كذا قال ابن الأضائع في شرح الجمل : ٥٢/أ .

ثم قال : (وحروف النداء خمسة) إلى آخره .

قد ذكر " وا " في باب الندبة ، فهي ستة ، وكذلك قال سيبويه ، ويحكى عن أبي الحسن مدَّ الهمزة في قولك : آزيد (١) ، وقد حكى مسد أي (٢) ، وهي أقلها ، فهي على هذا ثمانية ، وقال الأستان أبو الحسين : إنَّ الّا ظهر عندي أن تكون آهاء من " هيا " مبدلة من همزة " أيا " (٣) ، لأن إبدال آهاء من (٤) الهمزة أكثر من العكس ، وهذا التعليل لا يلزم منه الفرعية .

والأصل من هذه الحروف " يا " لآستعمالها في كل منادى بخلاف غيرها ، فدَلَّ ذلك على أصالتها ، وذلك أنَّ الحروف المذكورة على ثلاثة

١٩٤

أقسام :

" يا " قسم ، و " وا " قسم ، وآلبواقبي قسم .

فأما " يا " فشائعة في كل منادى ، وأما " وا " فمخصوصة بالمندوب ، وأما " هيا " و " أيا " و " أي " فينادى بها ما عدا المندوب ، وآلمستغاث ، وآلمتعجب منه .

ثم إنَّها تنقسم بأعتبار قرب المنادى وبعده وتوسطه ثلاثة أقسام ، فالهمزة ينادى بها القريب ، و " أي " ينادى بها الأوسط (٥) ، وآلبواقبي ينادى بها البعيد وما في حكمه من النَّائم ، وآلغافل ونحوه (٦) ، هذا قول آلأستان (٧) ، وقال غيره : إنَّما (٨) هي على قسمين : قسم للقريب ، وهو (٩) الهمزة وحدها ، وقسم للبعيد وهي آلبواقبي .

(١) ذكرها آلاخفش في الكبير . همع الهوامع : ٣٦ / ٣ ، وآنظر المعنى : ٢٦٠ ، وذكر ابن مالك في شرح التسهيل : ٧٨٠ / ٢ أن آلذى حكاهها هم الكوفيون .

(٢) حكى مدها آلكسائي ، انظر شرح ألفية ابن معطى : ١٠٣٣ .

(٣) كذا قال آبن السكيت ، وآنظر شرح ابن يعيش : ١١٨ / ٨ - ١١٩ ،

والملخص : ٤٧٢ .

(٤) " آهاء " من " ساقطة من " ق " (٥) في " ح " و " ق " " الوسط " .

(٦) في " ح " " وغيره " . (٧) الملخص : ٤٧٢ .

(٨) ساقطة من " ق " . (٩) في " ح " و " ق " " وهي " .

قال أبو بكر بن عبيدَةَ : وإذا نظرت إلى الوسط فهو متراخ^(١) عن القريب ، وكأنه ينحو إلى القول الثاني ، والله أعلم .

مسألة : الأصح أنه^(٢) كما ذكرناه من أنها حروف صارت بدلاً من اللفظ بالفعل كما تقدم في أول الباب .

وقال بعضهم : إنها أسماء أفعال^(٣) ، وهذا مردود بأمرين : أحدهما : انفصال المنادى عنها إذا^(٤) كان ضميراً^(٥) كقولك : يا إياك ، ولو كانت أسماء أفعال كما قاله هذا القائل لوجب اتصاله بها^(٦) .

والأمر الثاني : أن منها ما هو على حرف واحد ، وليس في أسماء الأفعال ما هو على حرف واحد ، فلما بطل ذلك في بعضها وجب بطلانه في كلها ، لأن المراد بجميعها معنى واحد ، وهو دعاء المنادى ، فوجب إجراؤه^(٧) ها على أسلوب واحد .

ثم قال : (وقد ينادى بغير حرف النداء)^(٨) إلى آخره .
ظاهره أنه قد^(٩) ينادى دون حرف نداء مطلقاً لا في اللفظ ولا في التقدير ، ومعلوم أنه لم يُرد هذا المعنى ، وإنما أراد أن يقول : وقد ينادى بغير حرف^(١٠) نداء لفظاً ، فقد كان الأولى أن يقول : وقد يحذف حرف النداء من اللفظ وهو مراد في المعنى ، وإنما يحذف^(١١)

-
- (١) في "ح" تراخ .
(٢) ساقطة من "ق" .
(٣) انظر شرح ابن يعيش : ١٢١/٨ .
(٤) في الأصل "ان" .
(٥) في "ح" : "الضمير" .
(٦) انظر همع الهوامع : ٣٤/٣ .
(٧) في "ق" : "إجراؤه" .
(٨) الجمل : ١٥٦ .
(٩) ساقطة من "ق" .
(١٠) في الأصل "وقد ينادى دون غير حرف" . . . "بإقحام" دون " .
(١١) في "ح" : "يجوز" .

من كل معرفة لا يصح دخول "أي" عليها (١)، فيجوز حذفه من العلم كقولك : زيدٌ أقبل ، تريد يا زيدُ أقبل ، ويحذف من "أي" كقولك : أيُّها الرجلُ أقبل ، تريد يا أيُّها الرجلُ أقبل ، لأن كل واحدٍ من هذين معرفة لا يصح دخول "أي" عليها (٢)، وكذلك أيضاً إذا قلت : يا من لم يزل محسناً أحسن إليّ . يجوز حذف حرف النداء منه ، فتقول : من لم يزل محسناً أحسن إليّ ، لأن "من" الموصولة معرفة لا يصح دخول "أي" عليها ، وكذلك تقول : غلامٌ امرأةٌ أقبل ، تريد : يا غلامَ امرأةٍ أقبل ، لأنه معرفة بالقصد ، لا يصح دخول "أي" عليه ، ولا يجوز حذفه من أسماء الإشارة ، ولا من النكرة المقصودة المبنية على الضم ولا من النكرة غير المقصودة (٣) فلا يقال : هذا أقبل ، وأنت تريد : يا هذا أقبل ؛ لأنه وإن كان معرفة يصح دخول "أي" عليه ، (٤- فتقول : يا أيُّها الرجلُ ، وكذلك آسم الجنس المبنى على الضم ، لأنه وإن كان معرفة يصح دخول "أي" عليه (٤- ، وما جاء من ذلك محذوفاً منه حرفُ النداءِ موقوفٌ على

- (١) كذا قال في الملخص : ٤٧٣ .
 (٢) في "ح" "عليه" .
 (٣) المقتضب : ٢٥٨/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١٠٤١ ، وهمسج الهوامع : ٤٣/٣ وما بعدها . وقال الشلوين : يقول النحويون إن حرف النداء لا يحذف إلا إذا كان المنادى قريباً منك مقبلاً عليك ؛ ولذلك قال سيبويه في قولهم : حاربن كعب ، وذلك أنه جعله بمنزلة من هو مقبلٌ عليه بحضرته يخاطبه . انظر حواشي الفصل : ١٣٩ ، والكتاب : ٢٣٠/٢ ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٧٨١/٢ : "ولا يجوز حذف حرف النداء إن كان المنادى "الله" أو ضميراً ، أو مستغاثاً ، أو متعجباً منه أو مندوباً . . . فإن كان غير ذلك جاز الحذف إلا أن جوازه يقل مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء . والقاعدة التي ذكرها الموهب لف هنا ذكرها أستاذة في الملخص : ٤٧٣ ، وهي في كلام المبرد في المقتضب وأنظر ما يأتي ص :
 (٤-٤) ساقط من "ح" .

السمع كقولهم : افتد مخنوق (١) ، وأصبح ليل (٢) ، وأطرق كرا (٣) ، و (٤) ،
* جارية (٥) لا تستنكري عذيري *
وجاء في الحديث : ثوبي حجر (٦) ، واشتدي أزمة تنفرجي (٧) ، والمراد
في ذلك كله حرف النداء .

(١) هذا مثل ذكره الميداني في مجمع الأمثال : ٧٨/٢ ، قال :
ويروى " افتدى مخنوق " .

(٢) هذا مثل ذكره الميداني في مجمع الأمثال : ٤٠٣/١ .
وهو جزء من بيت لبشر بن أبي خازم الأسدي وهو بتمامه :
فبات يقول أصبح ليل حتى تجلي عن صريمته الظلام
يصف ثور وحش زعره شدة المطر ، فبات يتمنى الإصباح ، والصريمة :
الرمل . وألبيت في ديوانه : ، والمفضليات : ٣٣٥ ،
والاختيارين : ٦١٣ .

(٣) انظر الأمثال للميداني : ٤٣١/١ وهو جزء من رقية كانوا يصيدون
بها - في زعمهم - الصيد ، وهي أطرق كرا ، إن النعام في القرى ،
ما إن أرى هنا كرا ، وكرا الوارد أولاً : ترخيم كروان .
(٤) بحده :

* سيري واشفاقي على بعيري *
وألذير الحال .

والرجز للعجاج في ديوانه : ٢٢١ مطلع أرجوزة طويلة ، والكتاب : ٢٣١/٢ ،
والمقتضب : ٢٦٠/٤ ، والأصول : ٣٦١/١ وشرح أبيات سيبويه
٤٦١/١ وأمالي بن الشجري : ٨٨/٢ ، وشرح المفضل لابن يعيش
١٦/٢ ، والخزانة ٢٨٣/١ .

(٥) " جارية " هكذا في جميع النسخ مثبتا فيها حرف التأنيث ؛ وقد
استشهد سيبويه وغيره بهذا البيت على ترخيم جارية .

(٦) الحديث بهذا اللفظ في صحيح مسلم كتاب الحيض باب : ٧٥
جزء ٢٦٧/١ ، وهو في صحيح البخاري ، كتاب الفسل : ٧٥/١ ،
بلفظ : " ثوبي يا حجر " وهذا الحديث شطر من مطلع قصيدة
لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن إبراهيم الأندلسي ، طبقات
الشافعية ٥٦/٨ ، وألبيت بكماه :

اشتدي أزمة تنفرجي
قد آذن لي لك بالبلج
الحديث رواه البخاري في كتاب الفسل ٧٠/١ ، وانظره في فيض
القدير شرح الجامع الصغير ٥١٦/١ ، وهو حديث ضعيف .
(٧)

مسألة : إذا قلت : يا رجلُ ، وياغلاماً خذاً (١) بيدي ، فهل

يجوز حذف حرف النداء من الثاني على أن يكون حرف العطف قد شرك بينه وبين الأول في حرف النداء [المذكور] (٢) أولاً ؟

فالجواب (٣) : أن ذلك لا يجوز ، لاختلاف الغرضين ، وذلك أن (٤)

حرف النداء في الأول كحرف (٤) التعريف وباعتبار الثاني ليس كحرف التعريف ، فلما تنافى الأمران امتنع التشريك ، وإذا امتنع التشريك امتنع الحذف ، لأنه حينئذ بمنزلة دون [حرف] (٥) عطف ، وإذا لم يجوز حذفه منه منفرداً لم يجوز حذفه منه غير منفرد .

وانظر هل يقال : إن قولك : يا رجلُ وغلاماً جائزٌ على التشريك

في حرف النداء المذكور ، على رأي الشافعي في تعميم اللفظ المشترك (٦) وكذلك هل يقال (٧) : إن المسألة جائزة على غير التشريك ؟ ولكن على

حذف حرف النداء من الثاني ، لتقدم ذكره ، لأن المحذوف عند تقدم ذكره في حكم الثابت لفظاً ، فإن قيل : وكيف يجوز حذف شيءٍ لشيءٍ آخر مباينٍ له في المعنى ، لأن الغرض بهما (٨) يختلف .

فالجواب : أن حرف (٩) " يا " مع الثاني نظير حرف " يا " مع

(١) في الأصل " خذ " بالإفراء . خطأ .

(٢) زيادة من " ح " و " ق " .

(٣) في " ح " و " ق " " الجواب " بدون عطف .

(٤-٤) في الأصل " وذلك أن حرف النداء المذكور أولاً وحرف .. " .

خطأ . وهو انتقال نظر إلى الفقرة السابقة . والمثبت من " ح "

و " ق " .

(٥) زيادة من " ح " .

(٦) انظر ما سبق ص

(٧) في الأصل " قد يقال " بإقحام " قد " .

(٨) في " ح " " بها " .

(٩) في " ح " " حروف " خطأ .

الأول ، وقد يحذف الشيء لنظيره وإن كان مابيناً له في المعنى ، ألا ترى
إلى قولهم: (١) /

١٩٥

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُمحاً

أراد (٢) : وحاملاً رمحاً ، فحذف حاملاً لنظيره الذي هو " متقلداً " وكذلك
قولهم: (٣)

* علفتها تيناً وماءً بارداً *

يريد : وسقيتها ماءً بارداً ، فحذف نظيره (٤) ، وكذلك قال أبو عليّ في

قوله تعالى : * فأجمعوا أمركم وشركاءكم * (٥) : إن شركاءكم منصوب

بإضمار فعل ، تقديره : وأجمعوا شركاءكم (٦) ، بوصل الألف ، فحذف

هذا الثاني لتقدم نظيره ، لأن الجمع في المحسوس (٧) نظيره الإجماع في

المعنى ، فعلى هذا ينبغي ألا يمتنع أن يقال : يا رجل وغلاماً أقبل ،

(١) البيت لعبد الله بن الزبير وهو في شعره : ومجاز القرآن
: ٦٨/٢ ، ومعاني الأخفش : ٢٥٥ ، والمقتضب : ٥٠/٢ ، والخصائص
: ٣٢/٢ ، وأمالى ابن السكيت : ٣٢١/٢ ، وأمالى المرتضى : ٥٤/١ ،
٢٦٠/٢ ، ٣٧٥ ، والإيضاح : ٦١٢ ، وشرح ابن يعيش : ٥٥٠/٢
في " ق " " أرادوا "

(٢) هذا صدر بيت عجزه :
* حتى شئت همالة عيناها *

وبعضهم يجعله عجزاً وصدوره :

* لما حططت الرجل عنها وأردا *

قال في الخزانة ٩٩/١ : ولا يعرف قائله ، ورأيت في حاشية
نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ، وفتشت ديوانه فلم أجده
فيه . وقد أضافه محقق شرح ديوان ذي الرمة في ملحق الديوان
١٨٦٢ . وهو في الخصائص : ٣٤١/٢ ، وأمالى المرتضى : ٢٥٩/٢ ،
وأمالى ابن السكيت : ٣٢١/٢ ، والإيضاح : ٦١٣ ، وشرح ابن
يعيش : ٨/٢ ، وشرح ابن عقيل .
في " ح " و " ق " " فحذفه لنظيره " .

(٤) يونس : ٧١ .

(٥) الإيضاح : ١٩٤-١٩٥ .

(٦) في " ق " في هذا المحسوس .

وأنت تريد : يا غلاماً^(١) أقبل ، وآله أعلم ، وكذلك لو قلت : يا رجلاً
ويا^(٢) غلاماً أقبل ، لم يجر حذف حرف النداء من الثاني : وهو^(٣) عكس
الآول^(٤) في التفسير المذكور ، وكذلك لو^(٥) قلت : يا زيدُ ويا رجلاً
ويا رجلاً مقصوداً أو غير مقصود ، يجرى كل ذلك على ما ذكرناه .

ومنع آبن عصفور حذف حرف النداء من الثاني في جميع هذه المسائل
قال : لاختلاف المراد فيهما^(٦) ، وفيه النظر الذي ذكرناه ، فتأمل ذلك ،
وآله الموفق .

-
- (١) في "ح" وأنت تريد ويا غلاماً .
(٢) "يا" ساقطة من "ق" .
(٣) في جميع "وهي" .
(٤) في الأصل و"ق" "آلاولى" .
(٥) في "ق" "إذا" .
(٦) شرح الجمل : ٩٥ / ٢ .

باب الأسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما (١)

عقد هذا الباب أن تقول : كل أسم مضاف ليس علما ، فإنه يجوز أن يكرر (٢) في النداء توكيدا كقولك : يا زيدُ زيدَ عمرو ، ويا غلامُ غلامَ زيدٍ ، وأصل المسألة قبل التكرار : يا زيد عمرو ويا غلام زيد ، فزيد في قولك : زيد عمرو ليس علما في الحال ، وإنما كان علما ثم نكر عند الإضافة ، فصار غير علم ، لتعرفه الآن بالإضافة ، بعد ما كان علما قبلها ، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العلمية والإضافة : لامتناع الجمع بين تعريفين ، فصار قولك : يا زيد عمرو ، في طبقة يا غلام زيد ، فلا جل هذا قلنا في عقد الباب ما تقدم .

ثم إنَّ الأسم الآول من الأسمين فيه وجهان :

أحدهما : بناؤه على الضم ، وهو أجود ، لأنه ليس فيه تكلف يحتاج فيه إلى اعتذار . (٣)

وأما الثاني : فإنه منصوب لا غير ، وانتصابه من خمسة أوجه . (٤)

أحدها : أن يكون عطف بيان على الآول .

والثاني : أن يكون بدلا منه ، وكلاهما على الموضع .

والثالث : أن يكون نداء ثانيا حذف منه حرف النداء ، والفرق بين

هذا الوجه وبين آبدال أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك

(١) في "ق" "والآخر منهما مضاف" وهذا يوافق بعض نسخ الجمل .

انظر الجمل : ١٥٧ .

(٢) في "ق" "يكون" .

(٣) لأنه منادى مفرد . انظر المقتضب : ٢٢٩/٤ .

(٤) ذكر ابن عصفور من هذه الأوجه الثلاثة الأولى . شرح الجمل : ٩٦/٢ ،

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل : ٨١٢/٢ خمسة أوجه ، فزاد أن

يكون الثاني منصوبا على البدلية ، ونقص الوجه الخامس المذكور هنا .

وأنظر مع الهوامع ٥٨/٣ ففيه ما ذكره ابن مالك ونص على أن ابن

مالك زاد التوكيد ، وهو الآخر لم يذكر الوجه الخامس الذي ذكره

المؤلف هنا ، وأنظر قول السيرافي الآتي في هامش التحقيق .

في آبدال ، وإن كان آبدال على تقدير تكرر (١) [العامل] (٢) ويوضح ذلك غاية الاتّضاح على رأي من يقول : إنّ تقدير العامل مع آبدال إنّما هو تقدير معنوي ، وهو في مسألتنا تقدير لفظي والله أعلم .

والوجه الرابع : أن يكون منصوباً بإضمار " أعني " كأنه لما (٢) قال : يا زيد قيل له من تعني ؟ قال : أعني زيد عمرو ، وهذا اللفظ هو الذي يقدر في مواضع البيان .

والوجه الخامس : أن يكون نعتاً لـ " أول " كأنه قال : يا زيد زيد عمرو (٣) أي يا زيد المنسوب إلى عمرو ، وهذا الوجه فيه نظر ، لأن الوصف بالجامد على توهم الاشتقاق موقوف على السماع ، فإن قيل : نعم ولكنّه توجيه المسموع قيل : قد وجد عنه مندوحة بما تقدم ، وإنما يقال ذلك عند قيام دليل عليه دون تصور الاحتمال ، كما قال سيبويه في مسألة : هذا خاتم حديد ، وقد تقدم [ذلك] (٤) في بابه . (٥)

والوجه الثاني من الوجهين المذكورين أولاً : نصب الأسمين معاً كقولك : يا زيد زيد عمرو ، وأختلف سيبويه والمبرد في المسألة ، فذهب سيبويه إلى أن الأسم المضاف إليه مخفوض الأول ، والأسم الثاني مقسم بين المضاف والمضاف إليه (٦) ، وذهب أبو العباس (٧) إلى أن المضاف إليه

-
- (١) في الأصل و " ح " " تكراره " وذلك صحيح إذا حذف التكملة التي بين القوسين وهي من " ق " .
- (٢) ساقطة من " ق " .
- (٣) هذا قول السيرافي . قال " وعندني وجه ثالث لم أعلم أحداً ذكره ، وهو قوي في نفسي ، وذلك أن تجعل أصله : يا زيد زيد عمرو ، فيكون زيد عمرو الثاني نعتاً للأول مثل قولنا : " يا زيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني . الكتاب : ٢٠٦ / ٢ هامش (٢) .
- (٤) زيادة من " ق " .
- (٥) انظر الكتاب : ٣٩٦ / ١ .
- (٦) قال ابن صفور : سيبويه - رحمه الله - يقدر الأصل : يا زيد عمرو زيد عمرو ، ثم حذف عمرو الثاني لدلالة الأول عليه ، فبقي : يا زيد عمرو زيد ، ثم قدم زيد وأقحم بين المضاف والمضاف إليه . شرح الجمل : ٩٦ / ٢ وانظر الكتاب : ٢٠٦ / ٢ وقول السيرافي في حاشية الكتاب .
- (٧) في " ح " " أبو القاسم " خطأ .

مخفوض بما يليه ، وهو زيد الثاني ، ومخفوض الأول محذوف لفظاً ، مراد معنى ،
وإنما حذف لدلالة ما بعده عليه (١) ، ونقد الناس هذا المذهب
بثلاثة أوجه . (٢)

أحدها : أنه لو كان كذلك لرجع تنوينه لزوال ما أوجب (٣)
حذفه ، لأنه إنما كان حذف للإضافة ، فلما حذف المضاف إليه الذي هو
سبب حذف التنوين وجبرده ، لارتفاع سبب حذفه ، فإن أجاب عن هذا
بأن المضاف إليه وإن كان محذوفاً من اللفظ ، مراد في المعنى ، فكان
بمنزلة الثابت لفظاً .

أجيب : بأن (٤) المضاف إليه " كل " و " بعض " بهذه
المنزلة ، ولم يجز فيهما إلا رد التنوين الذي كان محذوفاً للإضافة مع وجود
المحزولها ، وهو بقاء التعريف (٥) ، فإذا كان كذلك وجب اجتناب ما ذهب إليه .

-
- (١) أصل الكلام عند المبرد : يا زيد عمرو / زيد عمرو ، فحذف عمرو الأول
لدلالة الثاني عليه . انظر مذهب المبرد في المقتضب : ٢٢٧/٤ ،
وفي الحاشية الثانية من الكتاب : ٢٠٦/٢ وشرح الجمل لابن خروف
: ١١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٦/٢ ، وشرح الجمل لابن
الضائع : ٥٢/ب ، والحقيقة أن للمبرد في هذه المسألة مذهبين
أحدهما مذهب سيبويه والآخر ما هو مذكور هنا ، ولكن من ذكر
من النحاة مذهب المبرد لم ينصرف إلا إلى المذهب الثاني ،
ويبدو أن سبب ذلك ما نقله السيرافي عنه في شرحه . انظر
هامش الكتاب : ٣١٥/١ نسخة بولاق ، فإن شرح السيوافي كان
أكثر دورانا من كتاب المقتضب ، لأسباب شرحها محققه رحمه الله .
وقد نبه الشيخ عبد الخالق عضية إلى هذين المذهبين في حواشي
الجزء الرابع ص ٢٢٧ وأستكمل الحديث عنها بأبسط من هذا .
- (٢) انظر بعض هذه الأوجه في شرح ابن عصفور ٩٦/٢ وما بعدها
وشرح ابن الضائع ٥٢/ب .
- (٣) في " ق " " ما وجب " خطأ .
- (٤) في الأصل " إن " بدون حرف جر .
- (٥) لأنهم إذا حذفوا المضاف إليه أرجعوا التنوين إلى المضاف فإنهم
قالوا في كل إذا حذفوا : مررت بكل قائماً بتنوين " كل " فالمضاف
هنا ممنون لأنه حذف المضاف إليه وأستدلوا على حذف المضاف إليه
في كل بنصب قائم على الحال ، وألحال لا يكون إلا من المعرفة .

الوجه الثاني من النقد عليه : أنه لو كان [على] (١) ما ذهب

إليه لم يختص هذا الحكم بالنداء ، فكنت / تقول : هذا زيد زيد ١٩٦ عمرو ، ورأيت زيدَ زيدَ عمرو ، ومررت بزيد زيد عمرو ، لأنَّ مخفوض الأول عنده محذوف لدلالة ما بعده عليه ، وهذا الحكم مستمر في باب الأعمال ، وفي اختصاص هذا الذي نحن بسبيله بالنداء دليل على خلاف ما ذهب إليه .

الوجه الثالث من أوجه النقد : أنَّ تأخر الدليل على خلاف الأصول ،

فكان ما ذهب إليه من حذف الأول لدلالة ما بعده عليه مرجوحاً .

وأما هو فنقد مذهب سيبويه بأمرين : (٢)

أحدهما : أنَّ أطراف الفصل بين المضاف والمضاف إليه مخصوص بالشعر

بشرط أن يكون الفصل (٣) ظرفاً أو مجروراً ، فلما كان قول سيبويه يلزم عليه الفصل بالثاني بين الأول ومخفوضه ، وليس بشعر ولا هو ظرف ولا مجرور ، وجب القول بخلافه .

والأمر (٤) الثاني : ما ألزمناه أولاً من كون الاسم الثاني غير

مضاف إلى ما بعده ، وهو مع ذلك غير ممنون ، ولو كان غير مضاف على ما يقوله سيبويه لكان ممنوناً ، إذ لا مانع يمنع من ذلك .

أجيب عن هذا بالفرق بين هذا وبين قوله هو في الأول :

بأنَّ هذا بصورة المضاف ، فالزم حذف التنوين ، لإصلاح اللفظ ، لاستقباح

تنوين مباشر للمضاف إليه (٥) وليس هذا في الأول ، لأنه غير مباشر

للمضاف إليه (٥) وأما نقده الأول فأجاب عنه الأستاذ بأنَّ الأسمين ركباً وصيراً

كاسم واحد ، قال : ويكون تركيبه إنَّ ذاك من عطف البيان (٦) ، قال

(١) تكملة من "ح" .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الضائع : ٥٢/ب .

(٣) في "ح" "اللفظ" .

(٤) في "ق" "الوجه" .

(٥-٥) ساقط من "ق" .

(٦) انظر الملخص : ٤٦٣ .

أبو بكر بن صيدة : وهو قول حسن ، فجاء من هذا كُلُّ ترجيح ما ذهب إليه
سيبويه على ما ذهب إليه أبو العباس ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وكذلك تقول : يا زيد بن عمرو) (١) إلى آخره
هذه المسألة شبيهة بما قبلها من وجه ، ومباينة لها من وجه
فأما وجه المشابهة فهي أن الأسم الأول من الأسمين يجوز فيه وجهان :
الضم والفتح كما جاز في الأول ، فالضم أجود كما كان في الأول ، ويكون
إعراب الثاني على ضم الأول نعتاً ، أو عطف بيان ، أو بدلاً ، أو نداءً ثانياً ،
أو على أعنى ، والأول أجود ؛ ليكون في هذا الموضع على مجراه في الكلام ،
وأنت إذا قلت : هذا زيد بن عمرو ، ورأيت زيد بن عمرو ، ومررت بزيد
ابن عمرو ، فإنما هو نعت لما قبله ، فكذلك ينبغي أن يكون في هذه
المسألة .

وأما الفتح فعلى تركيب النعت مع المنعوت وجعلهما كاسم واحد ،
فيكون آخر الأول متبعاً للمنادى ، فيكون قولك (٢) : يا زيد بن (٤) ،
منادى مضافاً إلى عمرو ، وعلامة نصبه فتحة النون ، وأما فتحة آخر الأول
فحركة إتياع وليست حركة إعراب ، وهذا الوجه إنما يكون على مذهب
من يقول : إن تنوين الأسم الأول إنما حذف في نحو : هذا زيد بن
عمرو ، للتركيب مع كثرة الاستعمال .

[وأما على مذهب من يقول : إنما حذف لالتقاء الساكنين مع
كثرة الاستعمال] (٥) ، فإنما يجيء منه الوجه الأول ، فالحاصل أن ضم

- (١) الجمل : ١٥٢ .
(٢) في "ح" للثاني .
(٣) في الأول "صل" و"ح" "كقولك" خطأ .
(٤) في "ح" يا زيد بن عمرو بزيادة عمرو . خطأ .
(٥) تكلمة من "ح" و"ق" .

الأول في قولك : يا زيد بن عمرو ، على مذهب من يقول بحذف التسنوين في غير النداء ، لالتقاء الساكنين ، وأن فتحه على مذهب من يقول : إن حذفه [تم] (١) للتركيب ، وسنبين ذلك بأكثر من هذا في بابيه إن شاء الله .

فصل : ثبت قوله في الترجمة (٢) (والآخر مضاف (٣) منهما) بضبطين في خاء الآخر ، بالكسر والفتح ، فأما بالكسر (٤) فظاهره مذهب أبي العباس ، لأنه يقول : إن الأسم الثاني مضاف إلى ما بعده ، ومخفوض الأول محذوف ، فقوله : (والآخر مضاف منهما) بكسر الخاء ، ظاهر في هذا المأخذ ، وقد يقال يمكن أن يكون تجوز في العبارة ، من حيث كان بصورة المضاف ، فسماه مضافاً لذلك ، والله أعلم ، وهذا هو الظاهر من مذهبه في داخل آليات ، وأما على الرواية الأخرى وهو فتح الخاء ، فليس فيه بيان لأحد المعنيين ، لأن قوله : (والآخر مضاف منهما) بمنزلة لو قال : وأحدهما مضاف ، فتأمل ذلك وبالله التوفيق .

وأما ما ذكره أبو القاسم من إقحام "أبن" بين زيد وعمرو في قولك : يا زيد بن عمرو ، فلا وجه له ، لامتناع زواله ، بخلاف يا زيد زيد عمرو ، إلا أن يريد بذلك (٥) أنه مثل الأول في أنهما كاسم واحد مضاف إلى ما بعده ، فصاركه (٦) مقم (٧) ، فيصح على ضرب من المجاز ، والله أعلم .

(١) زيادة من "ح" و"ق" . وأنظر المقتضب : ٢٣١/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ - ٩٨

والمخلص : ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) في "ق" "ثبت في قوله في الترجمة" .

(٣) ساقطة من "ح" ولها إحالة لم يظهر في الهامش أمامها شي .

وأنظر الجمل : ١٥٧ .

(٤) في "ح" فأما الكسر يسقط آباء .

(٥) ساقطة من "ح" .

(٦) في "ح" "كله" .

(٧) وكذا قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل : ١/٥٣ وأبن عصفور

في شرحه : ٩٨/٢ وأنظر المسألة في المقتضب ٢٣١/٤ .

باب إضافة النادى إلى المتكلم (١)

قوله : إلى المتكلم ، على حذف المضاف] وإقامة المضاف إليه
مقامه] (٢) ومعناه إلى ياء المتكلم ؛ لأن المتكلم هو الشخص [والشخص (٣)
ليس هو المخفوض بالإضافة ، وإنما المخفوض بالإضافة ضميره .

ولا خلاف في جواز حذف المضاف إذا كان المعنى مفهوماً ، إلا ما
يحكى عن أبي الحسن (٤) ، وتوقف ابن الحاج في هذه الحكاية ، وقال فيها
نظراً ، لأن مقتضاها خلاف ما عليه الجماعة .

ثم إن المضاف إلى ياء المتكلم لا يخلو آخره من ثلاثة أقسام : إما
أن يكون صحيحاً ، وإما أن يكون معتلاً بالألف ، وإما أن يكون معتلاً بالواو
أو الألف ، فإن كان حرفاً صحيحاً كان (٥) فيه ستة أوجه . (٦)

أحدها (٧) : يا غلامي بإسكان الألف ، وصلاً ووقفاً ، وأصلها
ألفتح ، لأنها بإزاء كاف المخاطب ، فلذلك وجبت لها الحركة ، وإنما أسكنت
في هذه اللفظة ، لأنها عوض من الأسم الظاهر ، فهي في حكم ما هو على ثلاثة
أحرف مثلاً ، وأيضاً فإنها شبيهة بالتنوين من حيث هو (٨) طرف على حرف

-
- (١) في "ح" إلى ياء المتكلم . ويمكن قراءة ذلك في "ق" وكلمة "ياء"
مثبتة في الجمل عن أحد الأصول المعتمدة والصواب إسقاطها
لتلائم الترجمة ما بعدها .
- (٢) تكملة من "ح" .
- (٣) تكملة من "ح" .
- (٤) انظر ما يحكى عن أبي الحسن الألف في ضرائر الشعر : ١٦٦ ،
ومذهب الألف هذا لم يضمنه كتابه معاني القرآن في المواطن
التي ذكر فيها محققه أنها من حذف المضاف .
- (٥) ساقطة من "ق" .
- (٦) انظر تلك الأوجه في شرح ابن عصفور : ٩٩/٢ .
- (٧) انظر هذا التوجيه في المقتضب : ٢٤٧/٤ .
- (٨) "هو" في "ق" "هي" وكله صواب .

واحد ، ووضع التنوين أن يكون ساكناً ، وأيضاً فإنَّ الحركة مستثناة في حرف
العلّة ، وأيضاً فإنّه مبني ، والمبني مستثقل في نفسه ، فلما اجتمعت فيها
هذه الأسباب أسكنت (١) ، وأصلها التحريك ، وإنما آخترت لها الفتحة
دون الضمة والكسرة طلباً للتخفيف المناسب لما ذكر من أسباب الإسكان .

الوجه الثاني (٢) : حذفها لإشعار الكسرة بها تشبيهاً لها

بالتنوين من جهة تطرفها ، وسكونها ، وكونها على حرف واحد ، فحذفت
كما يحذف التنوين من المنادى .

الوجه الثالث (٣) : بناؤه على الضم بعد حذفها تكملة

لشبهها بالتنوين من الأوجه المذكورة ، إلا أن هذا الوجه ينبغي ألا يجوز
إلا في موضع البيان ، لثلا يلتبس بغير المضاف حتى يكون مثل قراءة من
قرأ ﴿ قل رب أحكم بالحق ﴾ (٤) بضم الباء ، لأن الداعي مقدر
بالعبودية ، لأنه في مقام الخضوع والاستكانة .

وحذف حرف النداء هاهنا دليل آخر ، إلا أنه لا يطرد حذفه

من النكرة المقصودة ، وأطراً حذفه في هذا الوجه دليل على أنه ليس
بنكرة مقصوده (٥) ، ومثال ما فيه بيان على الإضافة أيضاً أن تقول : قال
زيد لغلامه : يا غلام أقبل ، فالظاهر أن معناه الإضافة .

-
- (١) ساقطة من "ح" .
(٢) هذا هو الوجه المختار . الكتاب ٢/٢٠٩ ، والمقتضب ٢/٢٤٦ .
(٣) في الأصل "الوجه الثالث بل الرابع" .
(٤) آخر الأنبياء وهي قراءة أبي جعفر . النشر ٢/٣٢٥ ، والبحر
المحيط ٦/٣٤٥ ، وذكر أبو الفضل الرازي أنه نكرة مقصودة ، فبني
على الضم وهو بعيد . النشر ، وانظر الآتي .
(٥) انظر ما سبق ص: ٥٩١-٥٩٢ وانظر شرح التسهيل لابن مالك
٢/٦٢٥ ، وهذه المسألة التي ذكرها هنا في غاية التحقيق ،
لأنه يعتمد على ما سبقت الإشارة له ، ولم يحقق ابن مالك هذا
التحقيق . وانظر شرح ابن الضائع ٣/٥٠٣ .

الوجه الرابع (١) : يا غلامي أقبل بفتح ياء المتكلم بعد الكسر، (١)

وهذا هو الأصل لما قلناه من أن هذه اليااء بإزاء كاف المخاطب، وقد تقدم ذلك، ويبدل على ذلك أيضا أطراا ألفتح دون الإسكان، وذلك أنها تفتح مطلقا، ولا تُسكَّن إلا بعد حركة في الأمر الشائع.

والوجه الخامس : يا غلاما أقبل بتحويل الكسرة فتحة والياء ألفا،

وإنما فعل ذلك فرارا من ثقل اليااء المتحركة المكسورا قبلها، فإذا فعلت ذلك وقفت بهاء السكت على سبيل الجواز دون اللزوم، لأن القراء وقفوا بغيرها على *يا حسرتي* * (٣) ونظائرها، ويجوز أيضا إلحاق هاء أسكت اليااء المفتوحة في الوقف كقولك : يا غلامية.

فهذه خمسة أوجه لم يذكر سيبويه غيرها (٤)، وزاد الآخفش

سادسا (٥) وهو حذف الألف بعد الفتحة (٦) في قولك : يا غلاما، وهذا وجه ضعيف؛ لاستخفاف الألف بعد الفتحة، ولكن وجه ذلك أن هذه الألف مبدلة من اليااء المستثقلة، والمبدل من المستثقل مستثقل، وهذا كما قالوا في الفتحة المبدلة من الكسرة في معتل ما لا ينصرف، كقولك : مررت بجوار، تقديره : مررت بجواري، ولم تظهر هذه الفتحة، لأنها نائية عن كسرة، فكان حكمها حكما في الاستثقال، بخلافها إذا كانت أصلا بنفسها نحو : رأيت جواري، فظهرت ها هنا في موضع النصب لخفتها، ولم تظهر في موضع الجر لثقلها اعتبارا بالأصل والفرعية، فعلى هذا يتجه ما ذكره عن

(١) هذا الوجه ذكره في المقتضب ٢/٢٤٧.

(٢) في "ح" و"ق" "الكسرة".

(٣) في "ح" "يا حسرتا".

(٤) الكتاب : ٢/٢١٠.

(٥) ذكر هذا الوجه عن الأخفش ابن عصفور ٢/١٠٠.

(٦-٦) ساقط من "ق" وجزء من مكانها بقدر كلمة بياض.

(٧-٧) ساقط من "ح".

آلا خفش وآله أعلم. (١)

فصل : فإن كان الحرف الذي قبل ياء المتكلم ألفاً كان لك

في السألة وجهان :

أحدهما : إثبات آلا ف (٢) مع فتح (٣) آليا في الدرّج كقولك :

يا فتاي أقبل ، ولا يطرد إسكان هذه آليا في الدرّج ؛ لما يلزم على ذلك من التقاء الساكنين بغير شرطه. (٤)

(١) انظر ما زاده آلا خفش في معاني القرآن له : ٧٢-٧٣ ، وشرح ابن

عصفور : ١٠٠ / ٢ ، وقد أعترض ابن عصفور على آلا خفش فقال :
وزعم أبو الحسن آلا خفش أنه يجوز : يا غلام تجتري بالفتحة عن
آلا ف ، وهذا خارج عن القياس ، ألا ترى أنّ الذي قال : يا غلام
إنما أثر آلا يحذف ، فإذا حذف فقد تناقض ، مع أنّ آلا ف فيها
من الخفة بحيث لا تحذف ، وإنما يكون ذلك في الكسرة وآليا ،
والذي عرّف في هذا - آلا خفش قول الشاعر :

فلست براجع ما فات مني بليت ولا بلهف ولا لو أنّني
قال : [أي آلا خفش] فهو قد حكى قوله : يا لهف ولو لم يكن
على الحكاية لقال : بلهف [بكسر الفاء] فهو قد حكى قوله قبل
هذا ، على أنه قال : يا لهف [بفتح] [والأ فم الذي حكى ؟
وهذا غير مرضي ، لأن ما ذكرنا من القياس يدفعه ، ولا يخفض إلا
في هذا خاصة ، مع أنه لا دليل فيه ، ألا ترى أنه يمكن أن يكون
قد حذف آلا ف ضرورة كما قال الشاعر :

* أقبل سيل جاء من عند الله *

فالصحيح أنه ليس فيه إلا خمس لغات " هـ .

(٢) في " ح " " الإثبات بالألف " .

(٣) في " ق " " فتحة " .

(٤) في " ق " " على غير شرطه " انظر الكتاب : ٤١٣ / ٢ ، والمقتضب

٢٤٨ / ٤ - ٢٤٩ وانظر شرح ابن الضائع : ٥٣ / ب والملخص
: ٤٦٦ وقرأ نافع آية الأنعام ١٦٢ * قل إن صلاتي ونسكي ومحياي
ومماتي * بإسكان آليا من " محياي " انظر السبعة : ٢٧٤ ،
وحجة القراءات : ٢٧٩ .

١٩٨ وَالْوَجْهَ الثَّانِي : قلب آالف / ياءٌ وإدغامها في ياء المتكلم
كقولك : يا فتى أقبل ، وهو أقل الوجهين ، فإن كان الحرف الذي قبل ياء
المتكلم ياءً لزم إدغامها في ياء المتكلم (١) ، ولم تكن ياء المتكلم حينئذ
إلا مفتوحة كقولك : يا قاضي أقبل ، ويا غلامي أقبل (٢) ، ويا زدي أقبلوا .

وهل يتصور أن يكون ذلك الحرف واواً في هذا الباب ؟ الظاهر
أنه لا يتصور ؛ لأن نحو : مصطفون ، وسلمون ، إناديته مضافاً إلى المتكلم
لم يكن الموضع للواو أصلاً ؛ لأنه منادى مضاف ، والمنادى المضاف إعرابه
الأنصب ، فلا مدخل للواو ها هنا (٣) ، ونظر إلى مسألة نحو : يغزو
إذا حكيتة اسماً للفظ الفعل ، ثم أضفته على سبيل التلاصق كقولك : يغزو
فعل مضارع نحو : قام فعل ماض ، فالظاهر أن أصله يغزوي فعل مضارع ،
ثم لحقه الإلغال ، فهذا موضع يتصور فيه ما بقي قبل ، فتأمل ذلك ، ولم
أر هذا النحو لا أحد ، وبالله التوفيق .

وأما مسألة : * يابنة عما لا تلومي وأهجعي * (٤)

فليست من هذا الباب ، وإنما هي من الباب الثاني بعد هذا ، فتم يستوفي
حكمها إن شاء الله ، وإنما ذكرها أبو القاسم في هذا الباب ؛ لأنها قد
تكون منه على وجه ما (٥) ، وسنبينه بعد إن شاء الله .

-
- (١) هذه اللغة لهذيل ، وقال الفراء إنه سمعها أيضاً من سليم . معاني
القرآن ٣٩/٢ ، وألقبلتان جارتان .
(٢) في "ق" "أقبل" بالإفراد خطأ .
(٣) انظر الملخص : ٤٦٧ .
(٤) الرجز لأبي النجم العجلي ، وهو في نوادر أبي زيد : ١٩ ،
والكتاب : ٢٤١/٢ ، والمقتضب ٢٥٢/٤ والأصول ٣٤٢/١ ،
وشرح آبن يعيش ١٢/٢ .
(٥) في "ح" و"ق" "لأنها" قد تكون من هذا الباب على وجه ما .

باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات آليات

إذا أضفت منادى إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم كانت آليات معه على حالها إذا لم يضاف إليها منادى ، وحالها أن تنظر إلى ما قبلها ، فإن كان ساكناً لم تكن إلا مفتوحة كقولك : يا غلام فتاي ، ويا غلام قاضي ، وأصل هذا قاضي بياء مكسورة قبل ياء المتكلم فحذفت (١) الكسرة وأدغمت في ياء المتكلم .

ويجوز قلب الألف ياء فتقول : يا غلام فتى ، ويا غلام موسى ، وإثباتها أجود (٢) ، وهذا حكم آليات إذا كان قبلها ساكن ، فإن جاءت ساكنة في مثل هذا كان ذلك (٣) من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ، كقراءة نافع * ومحياى ومماتي * (٤) .

فإن كان الحرف الذى قبل ياء المتكلم متحرراً (٥) ، ولا تكون الحركة إلا كسرة جاز في آليات الفتح ، وهو الأصل ، والإسكان طلباً للتخفيف كقولك : يا صاحب غلامي أقبل ، ويا صاحب غلامي أقبل ، ويستثنى مما ذكر أربعة ألفاظ وهي : ابن أمي ، وابن عمي ، وأبنة أمي ، وأبنة عمي ، فإن العرب تختلف فيها ، فمنهم من يبي (٦) ذلك على الأصل من عدم التركيب ، فيكون فتح الأول فتح إعراب . والآسم الثاني مخفوض بالاضافة ، فينبغي على هذا أن يكون حكم ياء المتكلم على ما ذكر من إسكانها وتحريكها ، فتقول : يا بن أمي أقبل ، ويا بن أمي أقبل ، وكذلك الثلاثة .

- (١) في "ق" "فحذف" .
(٢) انظر ص: ٧٠٧ .
(٣) في "ح" "كذلك" خطأ .
(٤) الأنعام : ١٦٢ . وأنظر ذلك فيما سبق ص: ٧٠٦ هامش: ٤ .
(٥) في "ق" "مفتوحاً" خطأ .
(٦) في الأصل "يبني" .
(٧) في "ق" "وتحريكها" .

ومنهم من يركب الآسم الأول مع الآسم الثاني تركيب خمسة عشر ،
فيكون ذلك بمنزلة آسم مفرد مضافٍ إلى ياء المتكلم ، فيكون في آليا على
هذه اللغة الأوجه الخمسة (١) المذكورة في آليا المخفوضة بالمنادي ،
فمن قال : يا غلامي أقبل بإسكان آليا قال : يا ابن أمي أقبل ، ومن
قال : يا غلامي بفتح آليا : يا بن أمي أقبل ، ومن قال : يا غلام بحذف
الياء ، اكتفاءً عنها بالكسرة . قال : يا بن أم أقبل ، ومن قال : يا غلام
بالضم تشبيهاً بالمفرد قال ها هنا : يا بن أم بفتح الميم لتعذر ضمّه ؛
لأنه لا يصح في النداء المركب ، وإنما يصح فيه ما طرأ عليه البناء ، نعم
هو في موضع آسم مضموم ، ومن قال : يا غلاماً بتحويل الكسرة فتحة (٢) ،
وآليا ألفاً قال ها هنا : يا بن أم ، كذلك .

ويجوز وجه سادس على قول الآخفش ، وهو حذف الألف اكتفاءً
عنها بالفتحة ، وهو ضعيف ، والذي سوغ ذلك الآ اعتباراً بأصل هذه الألف
مع ثقل التركيب (٤) ، والله أعلم .

مسألة : إذا أضفت آسماً يعرب بالحركة إلى ياء المتكلم زال
إعرابه من اللفظ ، لأن ياء المتكلم يجب لها كسر ما قبلها كقولك : قام
غلامي ، ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي ، وليس مبنياً خلافاً لبعض المشاركة ،
ولا معرباً بالكسرة الظاهرة في موضع الجر خلافاً لابن مالك (٦) ، ولا رتبته
موقوفة بين ربتين ، خلافاً لأبي الفتح ، وإنما هو معربٌ زالت منه العلامة
لفظاً لإضافته إلى ياء المتكلم ، كما تزول في الوقف لفظاً ، وكلاهما عارضٌ .

- (١) الكتاب : ٢١٤/٢ ، وشرح الجمل لابن صفور : ١٠٥/٢ .
(٢) في "ق" تشبه "يضم" .
(٣) في الأصل "الفتحة كسرة" خطأ .
(٤) انظر ما سبق ص
(٥) منهم الجرجاني وابن الخشاب ، والمطرزي ، وهو الظاهر من كلام
الزمخشري ، وفي كلام ابن السراج احتمال ، شرح ابن مالك للتسهيل
٠٦٢٠/٢
(٦) شرح التسهيل : ٠٦٢٠/٢

وأما ما يعرب بحرف، فإن كان ذلك (١) الحرف حرف تشنية
لزم بقاؤه على حاله لولم يضاف كقولك : قام زيداي بإثبات الألف ،
لأنها علامة الرفع / والتشنية ، فلما اجتمع فيها الأثران خالفت ١٩٩
الحركة في هذا الحكم ، لأن المحافظة على المعنى أكد من المحافظة
على اللفظ .

وإن كان ذلك الحرف واواً لزم قلبها ياء كقولك : هوء لاء
مسلميّ ، وأصلها : هوء لاء مسلموي ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت
الواو بالساكن لزم قلبها ياءً وإدغامها في ياء المتكلم فقلت : هوء لاء
مسلميّ ، ومنه قوله عليه السلام لورقة بن نوفل " أومخرجي هم " (٢) وأصله
أومخرجوي هم ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في ياء المتكلم ، لما ذكر ، فعلمة
الرفع الواو التي انقلبت ياءً ، وهذا هو الوجه الذي اتفق عليه الإمامان :
أبو محمد عبد المهين الحضرمي (٣) ، وأبو عبد الله بن عبد المنعم
في حكاية حضرتها بينهما ، فليبحث عن الفرق بين هذا الضرب من الجمع
والمفرد ، فإن فيه غموضاً .

وأما قول أبي القاسم في آخر الباب (وإثباتها أجود) (٤)
يعني إثبات الياء في قولك : يابن أسي ، فاعترضه الناس بأن
الأفصح حذفها ، فإن أراد بقوله : " أجود " في القياس صح ، لأن
الأصل عدم التركيب ، والقياس يقتضي إثباتها اعتباراً بهذه الأصول (٥)
والله أعلم .

(١) ساقطة من " ح " .

(٢)

(٣) في " ق " أبو عبد الله محمد عبد المهين خطأ .

(٤) الجمل : ١٦٢ .

(٥) ذكر اعتراض الناس عليه ابن الضائع ، واعتذر عنه بهذا الاعتذار
ولعل الموء لف استفاد ذلك منه .

وأما إِنْشَادُهُ هَذَا الْبَيْتَ :

* يَا بِنَةَ عَمٍّ (١) لَا تَلُومِي وَأَهْجَعِي *

فِي الْبَابِ قَبْلَ هَذَا (٢) ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِذَا أُدْخِلَ فِي ذَلِكَ
الْبَابِ أَعْتَبَارًا بِلَفْظٍ مِنْ يَرْكَبُ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ مُضَافٍ
إِلَى يَاءِ الْكَلِمَةِ ، وَيَكُونُ ذِكْرُ الْأَلْفَاظِ الْأَرْبَعَةِ فِي هَذَا الْبَابِ أَعْتَبَارًا بِلَفْظٍ
مِنْ لَا يَرْكَبُ ، هَذَا تَحْقِيقُ الْفَرَضِ بِذِكْرِ ابْنِ أُمِّ وَأَبْنِ عَمِّي فِي الْبَابِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي "ح" "عَمِّي" .

(٢) انْظُرْ مَا سَبَقَ ص: ٧٠٧ .

باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره

أسماء هذا الباب على أربعة أقسام :

قسم كان يستعمل في النداء وغيره ، ثم زيد عليه (١) فصار بتلك الزيادة مخصوصاً بالنداء ، وذلك قولهم : يا هُناهُ .

وقسم كان يستعمل أيضاً في النداء وغيره ثم نقص منه فصار بذلك النقصان مخصوصاً بالنداء ، وذلك يا فُلُّ ، ويا فُلَّةُ .

وقسم كان يستعمل أيضاً في النداء وغيره على بناءٍ ثم غير بناؤه ، فصار بذلك التغيير مخصوصاً بالنداء ، وذلك قولهم : يا مَكْرمانُ ، ويا مَكْذبانُ .

وقسم كان يستعمل أيضاً في النداء وغيره ثم حذف منه حرف وعوض منه حرف آخر ، فصار لذلك مخصوصاً بالنداء كقولنا : اللهمَّ ارحمنا ، ويا أبتِ لا تفعل ، ويا أُمَّ (٢) لا تفعل ، فهذه أربعة أقسام . ولا بدُّ من بيانها واحداً بعد واحدٍ إن شاء الله .

فنقول والله المستعان : اختلف العلماء في قولهم : يا هُناهُ على ستة أقوال . (٣)

أحدها : أن هذه الهاء بدل من الهمزة ، والهمزة بدل من ألف ، وآل ألف بدل من واو ، وآل واو هي أصل الكلمة لقولهم : (٤)

-
- (١) ساقطة من "ق" .
(٢) في "ق" "ويا أمتي" .
(٣) انظر أمالي ابن الشجري : ١٠١/٢ وما بعدها ، وشرح ابن الضائع ٥٣/ب - ٥٤/أ .
(٤) البيت لم يعرف قائله وهو في الكتاب : ٣٦١/٣ ، والمقتضب : ٢٧٠/٢ ، والأصول : ٣٢١/٣ ، وصرناطة الإعراب : ١٥١ ، ٥٥٩ ، وشرح ابن يعيش : ٥٣/١ ، ٣٨/٥ ، ٣/٦ ، ٤٤٠/١٠ ، ٤٤٠/٤٤٠ .

أرى ابن نزارٍ قد جفاني وملني (١) على هنواتٍ شأنها متايع

فأصل الكلمة (٢) : يا هناؤ ، بواو مضمومة ، فأنقلبت الواو ألفا ، لتحركها
وأنفتاح ما قبلها ، ولم يعتد بالألف ، لسكونها وزيادتها ، ثم قلبت الألف
همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ ، ثم قلبت الهمزة هاءً ، كما قلبت
في "هرقت الماء" ، فصار : يا هناؤ كما ترى ، وهذا أجود الأقوال
إن شاء الله (٣) ، لأن كل واحد من هذه المراتب جارٍ على القياس ، وكثير
في الاستعمال ، لأن إبدال ألفها من الهمزة أكثر من عكسه (٤)

القول الثاني : أن هذه ألفاء بدل من الألف المنقلبة من الواو كما
أبدلت من ألف هنا (٥) ، حيث قالوا : هته ، وهذا وإن كان له نظير
فليس في طبقة القول الأول لقلته (٦)

القول الثالث : أن هذه ألفاء مبدلة من همزة مبدلة من الواو (٧)
على حدّ إبدالها في كساءٍ وراءٍ ، لأن الواو إذا وقعت طرفاً بعد ألف
زائدة وجب قلبها همزةً ، وهذا من ذلك ، فلما أنقلبت الواو همزة قلبت
الهمزة هاءً ، من باب هرق الماء ، وهذا وإن كان جارياً على السنة
المعربين ، فإنه على وجه المسامحة في إسقاط رتبة منها ، فكان فيه
بعض تحريف عن القول الأول ، فكان مرجوحاً باعتباره .

-
- (١) صدر البيت ساقط من "ح" و"ق" .
(٢) في "ق" "المسألة" .
(٣) كذا قال ابن الشجري : ١٠١/٢ .
(٤) كذا قال ابن السكيت . انظر ما سبق ص : ٦٩٠ هـ وبعدها كلمة
"عكسة" في "ق" الحق في الهامش قرابة سطر لكنه غير واضح
لكثرة الطمس فيه .
(٥) انظر سر صناعة الإعراب : ٥٥٥ .
(٦) ساقطه من "ق" .
(٧) شرح الجمل لابن الضائع : ١/٥٤ .

القول الرابع : أَنَّ هذه الّهاء مبدلة من الواو التي هي أصل الكلمة ، وهذا القول ضعيف ؛ لعدم النظائر ، ولعل قائله تمسك بإبدال الّهاء من آليا في قولهم : هذه ، فإن أصلها (١) هذي بآليا ، ثم أبدلت آليا منها ، فكما أبدلت الّهاء من آليا هاهنا ، فكذلك أبدلت الّهاء من الواو في هناه ، لأن آليا والواو أخوان ، فما جاء في أحدهما لم يمتنع في الآخر ، وما تعلق به أيضاً قولهم في التصغير : هنيهة ، قال بعضهم : إِنَّ هذه الّهاء بدلٌ من ياءٍ مبدلةٍ من الواو التي هي لام الكلمة ، فإذا كانت هذه الّهاء مبدلةً من آليا المبدلة من الواو صارت الّهاء ، كأنها مبدلة من الواو بواسطة آليا ، وهذا كله تلفيق ، ليس في قوة ما قبله .

القول الخامس : أَنَّ هذه الّهاء لام الكلمة أصل بنفسها (٢) ، وأنّ لامها كلام سنة (٤) وعضة ، مرةً واو مرةً هاء ، لأنه يقال : في جمع سنة : سنوات وفي تصغيرها سنية ، ويقال في تسليم عضة : عضوات ، وفي تكسيرها : عضاة (٥) ، فكذلك يا هناه ، لأنّها مرةً هاء ، ومرةً واو ، إلا أنّ هذا المذهب يلزم منه الدخول في آليات المنهي عنه ما وجد عنه مندوحةً ، وهو من (٦) باب سلس ، أعني بذلك أنّ فاءه ولامه من جنس واحد ، وعينه أجنبية منهما (٧) ، وهذا القول ضعفه ابن عصفور (٨) ، ورجحه ابن الضائع (٩) .

- (١) في "ق" في قولهم : هذه أصله .
(٢) في "ق" بدل .
(٣) شرح الجمل لابن الضائع : ٥٤/أ .
(٤) في "ق" سنه خطأ .
(٥) في الأصل ، "ق" عضة ، بالتاء المعقودة .
(٦) ساقطة من "ق" ، "ح" .
(٧) ساقطة من "ح" .
(٨) جعله ابن عصفور قليلاً ، ١٠٥/٢ ، وهو قول ابن الشجري : ١٠٢/٢ ،
واليه ذهب ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٨١٧ .
(٩) شرح الجمل : ٥٤/أ .

القول السادس : أنَّ هذه آلهاء هاء السكت ، ولام الكلمة
محدوفة ، والآلف (١) هي المزيدة قبل هاء السكت ، وهو قول الكوفيين وأبي
زيد آلانصاري (٢) ، وهو أضعف الأقوال ؛ لأن هاء السكت وضعتْ أَلَّا تثبت
وصلاً ، وألَّا تحرك فيه (٣) ، غير أنهم آتذروا عن ذلك بأن قالوا : لما
كثر استعمالها في الباب الذي كثر فيه التغيير ، شُبِّهَتْ بِالْأَصْلِيَّةِ ، فجرى
عليها ما يجري على الأصلية من إثباتها في الدَّرَجِ وَتَحْرِكِهَا (٤) فيه ،
وقد يستدل على صحة هذا القول بتحريك هذه آلهاء بالكسر ، وقد سمع
ذلك فيها ، ولا وجه لذلك ؛ إلا أن تكون هذه الكسرة لالتقاء الساكنين ، وهما
سكونها وسكون الآلف قبلها ، ولا وجه لسكونها ؛ إلا أن تكون هاء السكت ،
والله أعلم .

(٥)
مسألة : إن قيل كيف تقول في التثنية على هذه الأقوال ؟
فأقول في ذلك : أن من زعم أنها هاء السكت فإنه يقول :
في التثنية يا هَنَانِيَّة ، وفي الجمع : يا هَنَوْنَاهُ ، يجعل (٦) الآلف
المزيدة قبل هاء السكت تابعة لما قبلها ، فتقلب ياءً بعد الكسرة ، وتثبت
بعد الفتح ، وتقلب واواً بعد الضمة في جمع الموءنث إذا قلت : يا هَنَانُوهُ ،
فألياً في قولك : يا هَنَانِيَّة منقلبة عن الآلف المزيدة لأجل كسرة نون
التثنية . وتثبت بصورتها في جمع المذكر ؛ لوقوعها بعد فتحة النون ، وأنقلبت
واواً في جمع الموءنث لوقوعها بعد ضمة التاء ، هذا كله على من قال : إنها
هاء السكت .

-
- (١) ساقطة من " ق " .
(٢) أمالي ابن الشجري : ٢/٢ : ١ .
(٣) بعد كلمة " فيه " في " ق " ألحق بخط النسخة قوله : " وإِنَّمَا
وضعت أن تثبت . . . في الوقف وتحذف في الدَّرَج " .
(٤) في " ق " تحريكها .
(٥) انظر هذه المسألة في أمالي ابن الشجري : ١٠٢/١ .
(٦) في الأصل " يجعل " مجروراً .

وأما على الأقوال المتقدمة ، فإنك تلحق علامة التثنية والجمع بعد آلهاء ؛ لأنَّ آلهاء لام الكلمة لفظاً أو أصلاً ، على ما تقدم من المذاهب ، وعلامة التثنية والجمع إنما تلحق بعد الفراغ من الكلمة بأسرها ، كما أنَّ هاء السكت إنما تلحق بعد العلامة ، فيجب أن يكون اللفظ بذلك : يا هنا هان ، وفي الجمع : يا هنا هون ، وفي جمع الموءنت : يا هنا هات ، وزعم ابن السراج أنَّ هذا لا يقوله أحد ، يعني أنَّ هذا غير مسموع ، وإنما هو قياس تلك الأقوال (١) ، ولهذا - والله أعلم - تمسك الكوفيون وأبو زيد بمذهبهم في المسألة فدلَّ لحاق علامة التثنية والجمع قبل آلهاء أنها هاء السكت ، ولو كانت أصلاً على ما تقدم من الأقوال لم تلحق علامة التثنية والجمع قبلها ، لأنَّ علامة التثنية والجمع لا يمكن لحاقها قبل حرف أصلي من أصول الكلمة ، والله أعلم .

وأما القسم الثاني : وهو قولهم (٢) : يا فل ، ويا فلة ، فإنَّ البصريين يذهبون إلى أنَّ هذا من الحذف المخصوص بالنداء على غير قياس ، وليس بترخيم فلان وفلانة ، وإنما أقول فيه كالأقول في يدٍ ودمٍ ونحو ذلك ما حذف منه وبقي الأسم بعد الحذف بمنزلة لو وضع كذلك ، ولو كان يا فل ترخيم فلان لم يحذف منه إلاَّ النون وحدها ، لأنه لا يجوز بقاء الأسم في النداء على حرفين ، إلاَّ ما كان في آخره تاء التانيث ، فكنت تقول : يا فلا بالالف ، ويدل على ذلك قولهم في الموءنت : يا فلة أقبلي ،

(١) الأصول : ٣٤٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٨١٧/٢ ، وشرح ابن الضائع ٥٤/أ .

وقول ابن السراج كما ينقله ابن مالك هو أنَّ ابن السراج لا يرى أن الهاء بدل من لام الكلمة وأستدل على ذلك بأنَّ العرب لم تقل في تثنيته إلاَّ "يا هنان" ولو كانت بدلا لقليل : يا هنا هان . وضعف ذلك ابن مالك بأنَّ العرب قد تستغني بما فيه نعتان بأخصر اللفظين كقولهم في تثنية "سوا" "سيان" .

(٢) ساقط من "ق" .

ولو كان ترخيم فلانه لم يحذف منه إلا آلتاء وحدها ، لأن ما آخره تاء
التانيث لم يحذف منه غيرها (١) ، قلت حروفه أو كثررت ، فدل ذلك على
صحة قول البصريين ، من أنه حذف على غير قياس لا على وجه الترخيم (٢)
، والله أعلم .

وأما القسم الثالث : وهو ما كان يستعمل على بناء ثم غير إلى
بناء آخر ، فصار بسبب ذلك مخصوصاً بالنداء (٣) فمنه قولهم : يا مكرمان ،
ويا مكذبان ، ويا ملامان ، واختلف الناس في اختصاص هذا البناء بالذم
وجواز / استعماله في المدح ، فأكثرهم على الجواز ، وهو ظاهر قول
أبي القاسم ، لقوله : يا مكرمان ويا مكذبان (٤) ، وقال المانع : إن قوله :
يا مكرمان تصحيف (٥) ، وإنما هو يا مكذبان ، والمشهور ما ذكرناه (٦) من
جواز استعماله في المدح والذم معا .

وإذا أردت الموءنت الحقت البناء تاء التانيث فقلت : يا ملامانة ،
ويا مكرماتة .

- (١) في "ح" "غير ما" خطأ .
(٢) الكتاب : ١٩٨/٢ - ١٩٩ - ٢٤٨ ، والمقتضب : ٢٣٧/٤ ،
والأصول : ٣٤٩/١ - ٣٥٠ ، وأما لي أبين الشجرى : ١٠٠/٢ .
(٣) روى أبين سيده : وجل مكرمان وملامان وامرأة ملامانة . الساعد
: ٥٤٤/٢ .
(٤) قال أبو القاسم في الجمل : ومن ذلك قولهم : ياملامان ، ويامخيثان ،
ويا مكذبان " فلم يرد في كلام أبي القاسم هذا ما يدل على
المدح ، وإن كان قد جاء في إحدى نسخ الجمل : مكرمان
بدل "مكذبان" وبذلك يتجه قول الموءنت إلا أنه لم يثبت
في نسخ الجمل الجمع بين "مكذبان" و"مكرمان" في آن
واحد ، ولعل ذلك في نسخة الأشارح من الجمل والله أعلم .
(٥) هو أبين السيد في إصلاح الخلل : ٢٣٧ ، ونقل في هامش الإصلاح
أن أبا حيان قال : لا آلتفات إلى زعم أبين السيد أن مكرمان تصحيف
مكذبان .
(٦) في "ق" "ما قلناه" .

ومن هذا الفصل قولهم : يالكاع ، ويا خبات ، ويا لكع ، ويا خبت في المذكور ، وهو قياس في الموضعين (١) ، والله أعلم .

وأما (٢) القسم الرابع : وهو ما كان يستعمل في النداء وغيره ، ثم حذف منه وعوض فيه من المحذوف ، فصار لذلك مخصوصاً بالنداء ، فمنه قولنا : اللهم أرحمنا ، أصله : يا الله ، فحذف حرف النداء من أوله ، وزيدت الميم المثقلة في آخره عوضاً من حرف النداء ، والدليل على ذلك امتناع الجمع بينهما من حيث لم يجز الجمع بين العوض والمعوض منه ، إلا في الشعر ، وقال ألفراء : إنَّ هذه الميم المشددة إنما هي بقية فعل ، وأصل المسألة عنده : يا الله أمنا بخير ، معناه أقصدنا بخير (٣) ، فحذف المجرور والمفعول ، لأنهما (٤) من جنس ما يجوز حذفه مطلقاً ، ثم حذفت الهزة من الفعل لكثرة الاستعمال ، فصار اللهم كما رأيت (٥) .

وهذه دعوى لا دليل عليها ، فإن استدل بمجيء الجمع بين الميم وحرف النداء على نفي العوضية (٦) ، أجيب : بأن ذلك إنما جاء في الضرورة (٧) ، ولو كان على ما يقوله لم يختص بها ، فسقط الاستدلال [بمبدأ] (٨) ورد بعضهم قوله بجواز قولك : اللهم أمنا بخير ، ولو كانت الميم بقية أمنا ، لم يجز أن يذكر بعده " أمنا بخير " . (٩)

(١) وهو وزن فعال ، وفعل . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٧/٢ - ١٠٨ .

(٢) سقطة من " ق " .

(٣) معاني القرآن : ٢٠٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٠٦/٢ .

(٤) في " ح " " لا " إنما " خطأ .

(٥) في " ق " " كما ترى " .

(٦) الذي قال بأن الميم عوض من حرف هو الخليل . انظر الكتاب ١٩٦/٢ ،

وقال به عموم البصريين ، الإنصاف : ٣٤١ .

(٧) نحو قول الشاعر :

* صليت أوسبحت يا اللهم ما *

أنشده ألفراء في المعاني : ٢٠٣/١ وانظر المسألة في الإنصاف ٣٤١ .

(٨) زيادة من " ق " .

(٩) هذا الرد في الإنصاف : ٣٤٤ .

قال بعضهم ليس في هذا ردٌ على الفراء ؛ لأنه لم يوه شرعه امتناع
الجمع بين فعلين يكون الثاني منهما توكيداً للاول ، وصوب بعضهم الرد
عليه بهذا من جهتين :

إحداهما : أنك تقول هذا من غير قصد إلى توكيد أصلاً .
والجهة الأخرى : أن هذا إنما كان يكون من باب (١) التوكيد
اللفظي ، والغرض به التأكيد والإسهاب ، والحذف ينافي هذا (٢) الغرض ،
فيبطل القول بذكر الفعل بعد اللهم ، على وجه التوكيد ، وإذا بطل أن يكون
توكيداً تعين أن يكون بياناً ، وإذا تعين كونه بياناً بطل قول الفراء
بجواز استعمال أمنا بخير بعد اللهم ، فتأمل ذلك فإنه مأخذ حسن .

ويحكى عن الفارسي أنه رد قول الفراء بقوله تبارك وتعالى :
* وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا * (٣) ووجه
الرد (٤) من آية الكرمة أن اللهم لو كان أصله يا الله أمنا بخير لكان
أمنا مغنيا عن جواب الشرط ، ولم يوه ت للشرط بجواب ، لأن حرف الشرط
إذا تقدم عليه فعل أمر لزم حذف جوابه ، فلما صرح بجواب الشرط ،
وهو الفعل المقرون بالفاء دل على خلاف قول الفراء ، وهذا بيان ما رد (٥)
الفارسي على الفراء ، ومنه نقله ابن ملكون وابن عصفور . (٦)

-
- (١) في "ق" من حكم .
(٢) ساقطة من "ق" .
(٣) الأنفال : ٣٢ .
(٤) في "ق" "الدليل" .
(٥) "به" تكملة من "ح" و"ق" .
(٦) انظر نقل ابن عصفور دون الإشارة إلى أنه من كلام الفارسي في شرح
الجمل : ١٠٧/٢ وقال ابن عصفور أيضاً : " ولا يتصور أن يقدر
هنا : يا الله أمنا بخير ، إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر
علينا حجارة من السماء ، لأن ذلك تناقض ، فدل ذلك على بطلان
ما زعم .

ولقائل أن يقول : ليس في آية رُدُّ على الفراء ، ولا بدُّ ، لأنه له
أن يقول : يمكن أن يكون قولهم : فأمطر علينا غير جوابٍ لحرف الشرط ؛
لأنه لا نسبة بين قولهم : يا الله أمنا بخير إن كان هذا هو الحق —
عندك ، وبين * فأمطر علينا حجارة من السماء * وإنما ينبغي أن يكون
عطفًا على الفعل الذي قبل حرف (١) الشرط ، كأنهم قالوا : يا الله أمنا بخير
فأمطر علينا حجارة من السماء (٢) إن كان هذا هو الحق من عندك ، فإذا
أمكن ذلك كان جواب الشرط محذوفًا غير مصرح به ، والله أعلم .
ثم قال : (وما لا يستعمل إلا في النداء خاصة) (٣) قولهم :
يا أبت لا تفعل (إلى آخره .

أب وأم لا تلحقهما تاء التانيث إلا بثلاثة شروط :
أحدها : أن يكونا مناديين .
والثاني : أن يكونا مضافين إلى ياء المتكلم .
والثالث : أن تكون ياء المتكلم غير منطوق بها كقولك : يا أبت لا تفعل ،
ويا أمت لا تفعلي .
وفيها لغات (٤) .

(١) في "ح" "فعل" .
(٢) هذا الذي ذكره الموهب لف على ما أول به فيه تناقض ، لأن حرف
العطف يفيد التشريك فينوب عن تكرير العامل وعليه يصبح الكلام :
يا الله أمنا بخير ، يا الله أمطر علينا حجارة ، وليس هذا مرادهم
فطلب الخير مناقض لطلب الشر وهو إبطار الحجارة عليهم . وقد
قال ابن عصفور ذلك فيما نقلته في الهامش : " ٦ من ص ٢١٩ .
(٣) خاصة "لم ترد في الجمل : ١٦٥ ، وهي في جميع النسخ .
(٤) انظر تلك العبارة في أوضح المسالك : ٥٢٧ وما بعدها ، وذكر
فيها عشر لغات ، وانظر باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم
ص : ٧٠٣ وما بعدها .

إحداها : بتاء مكسورة ، وهي ما ذكرناه .
والثانية : بضم آتاء : يا أبة ، ويا أممة ، تشبيهاً بالمفرد كقراءة
من قرأ * قل ربِّ أحكم بالحق * (١) بضم آلباء .
والثالثة (٢) : يا أب ، ويا أم بالترخيم ؛ لأنه لما بُني على
آضم تشبيهاً بالمفرد ، صار بمنزلة قولك : يا طلحة ، مرخماً كترخيم طلحة .
واللغة الرابعة : يا أبة ، ويا أممة بفتح آتاء على وجه الإقحام ،
كما فعلوا في قولهم : يا طلحة ، وسنبن وجه الإقحام في باب الترخيم ،
إن شاء الله .

٢٠٢ اللغة الخامسة : يا أبتاه / ويا أمّاه بألف بعد آتاء ، وفي
هذه آلاف قولان ؛ منهم من يقول : إنّها مبدلة من ياء المتكلم ، وجاز
أن يجمع بينها وبين آتاء ، لأنها ليست نفس آلباء ، وإنما هي مبدلة
منها ، فليس فيه صورة الجمع بين العوض والمعوّض منه ، كما جاز الجمع بين
لام التوكيد وإنّ ، حين غيرت همزتها بقلبها هاء (٣) في قولهم (٤) :

* لَهْنَكُ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ *
لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِ صُورَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَلَامِ وَإِنْ .

(١) آخر سورة الأنبياء وسبق تخريج آقراءة ص

(٢) في "ح" "الثانية" .

(٣) رصف المباني : ١٢١ .

(٤) هذا عجز بيت وصدره :

* أَلَا يَا سَنَّا بَرَقَ عَلَى قَلْبِ الْحَمِيِّ *
وهو لفلام من بني كلاب كما في مجالس شعلب : ٩٣ ، أو لرجل

من بني نمير كما في أمالي القالي : ٢٢٠ / ١ ، والخزانة : ٣٣٩ / ٤
وانظره في سر صناعة الإعراب : ٣٧١ ، ٥٥٢ ، والخصائص : ٣١٥ / ١

ورصف السباني : ٤٤ ، ١٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٣ / ١ ،
والمخلص : ٢٣١ ، والجنتي الداني : ١٦٦ .

ومنهم من يقول : إِنَّ هذه الألف ليست مبدلة من ياء المتكلم بلما في ذلك من الجمع بين العوض والمعوض منه على الجملة ، وإنما هي الألف المزيدة قبل هاء السكت ، والله أعلم ، فهذه خمس لغات .

ثم اختلف في صورة الوقف عليها ، فالبصريون يختارون الوقف عليها بالهاء اعتباراً بأنها تاء^(١) التأنيث ، فوجب أن تكون كهاء عمة وخالة ،^(٢) والفراء يختار الوقف عليها بالتاء^(٣) اعتباراً بأنها بدل من ياء المتكلم ، فأنبغى أن يكون حكمها في الوقف حكم^(٤) الحرف المبدل منه ، فكما أن الأياء لا تغير في الوقف ، فكذلك التاء ينبغي أن لا تغير في الوقف ، وأيضاً فإنها في خط المصحف بالتاء مجبودة ، والآول أولى^(٥) ، لأن تاء التأنيث لا يمتنع أن يوقف عليها بالتاء ، وبألها أولى ، لأنه الأكثر ، فكذلك هذه ، والله أعلم .

وأما قوله : (ولا يجمع أيضاً^(٦) بين علامة التأنيث وياء الإضافة في نداء ولا غيره) .

فإنما يريد في اللفظين المذكورين^(٧) ، ولا يتصور إرادة الإطلاق بذلك ، والله أعلم .

-
- (١) في "ح" هاء التأنيث .
 - (٢) انظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٨١٦/٢ ، وقد وقف عليها بالهاء ابن كثير وابن عامر .
 - (٣) انظر معاني القرآن : ٣٢/٢ ، وقد قرأ نافع وأبو عمرو والكوفيون قوله تعالى : ﴿ يا أبت اني رأيت أحد عشر كوكبا ﴾ ، فوقفوا عليها بالتاء . شرح ابن مالك للتسهيل : ٨١٦/٢ ، وانظر السبعة : ٣٤٤ .
 - (٤) في "ح" و"ق" كعلم .
 - (٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٨١٦/٢ وكلا الوجهين صحيح فصيح .
 - (٦) ساقطة من "ق" والجميل : ١٦٥ .
 - (٧) أي "أب" و"أم" .

باب الاستفاضة

الاستفاضة دعاء المستنصر به على وجه الاستفاضة به (١) ، فإذا ناديت الاسم على معنى (٢) الاستفاضة به (٣) ، أو التعجب لم يكن بد من أحد أمرين ؛ إما أن تلحقه لام الجر من أوله ، وإما الألف من آخره ، كقولك : يا لزيدٍ لعمرٍ ، ويا زيدا لعمرٍ ، ولا يجوز الجمع بين الحرفين لأن أحدهما يغني عن الآخر ؛ لحصول المعنى المراد منه ، ولا ينادى المستفات إلا بيا وحدها من بين سائر حروف النداء (٤) ، لأنها الأصل وأكثرها تصرفاً ، ولا يجوز حذفها منه ؛ لأن الغرض بها مد الصوت ، والحذف ينافي هذا القصد ، والكلام في هذه اللام من وجهين :

أحدهما ؛ هل هي زائدة أو حرف إضافة ؟ فظاهر سيبويه أنها حرف إضافة غير زائدة (٥) ، وهي الأصل ، وقال جماعة منهم ابن الطراوة ، وابن خروف (٦) : إنها زائدة لأنها في مقابلة الألف المزیدة آخرها ، فكما أن الألف زائدة في آخر المستفات ، فكذلك تكون هذه اللام زائدة في أوله ، فعلى هذا القول لا متعلق لها ؛ لأن حرف الجر إذا كان زائداً لم يفتقر إلى ما يتعلق به ، وعلى القول الأول لا بد لها من متعلق .

واختلف في تعيينه ، فذكر عن ابن جنبي وبه قال ابن الباندي :

إنها متعلقة بحرف النداء (٨) كأنهم عدوه إلى المنادى على وجهين ،

- (١) به ساقطه من "ح" . وانظر تعريف ابن مالك للاستفاضة في شرح التسهيل : ٨١٨/٢ .
- (٢) في "ق" "جهة" .
- (٣) ساقطه من "ح" ، وذكر ابن مالك أن استفاضة يتعدى بنفسه ، قال : " والنحويون يقولون استفاضة به ، فهو مستفات به ، وكلام العرب بخلاف ذلك .
- (٤) الكتاب : ٢١٨/٢ .
- (٥) ذكر في المغني : ٢٨٩ أن ابن عصفور وابن الضائع نسباه لسيبويه .
- (٦) انظر المغني : ٢٨٨ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٥٦/أ .
- (٧) زيادة من "ح" و"ق" .
- (٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٩/٢ ، وشرحها لابن الضائع : ٥٥/ب .

مرة بنفسه كقولك : يا عبدالله ، ومرة بالحرف كقولك : يا لزيد ، وهذا
الرأى ضعيف ، لأن الحرف ليس أصله أن يعمل بما فيه من معنى الفعل ،
وإنما ذلك في مواضع نوادراً لا يقاس عليها ، وهي كأن ، وليت ، ولعل ،
وأما الشرطية .

والقول الثاني : أنها متعلقة بفعل النداء الذى صار الحرف بدلاً
من اللفظ به ، فإن قيل : كيف عدى بحرف الإضافة ، وإنما وضعه على التعدى
بنفسه ، وما وضع متعدياً بنفسه من الأفعال لم يجز أن يعدى بحرف
الإضافة ، إلا عند تقدم معموله عليه ، كقولك : ضربت زيدا ، ولا يطرود
نحو : ضربت لزيد ، (١) فإن قدمت المفعول (٢) فقلت : زيدا ضربت
أطرد أن تقول : لزيد ضربت (١) ، كما قال تعالى * إن كنتم للروء يا
تعبرون * (٣)

فالجواب : أن هذا الفعل لما لزم إضماره ، ولم يجز إظهاره ، وكان
مع هذا مراداً به الإنشاء وليس ذلك أصلاً في الأفعال ، ضعف عن قوة
غيره من الأفعال المتعدية ، فجاز أن يعدى على وجهين ، مرة بحرف الإضافة
اعتباراً بهذا الوهن الذى لحقه ، ومرة بنفسه اعتباراً بأصله (٤) ، وهذا
بين إن شاء الله .

فصل : وأما فتح هذه الآلام ، فمنهم من قال : إنما فتحت فرقا
بينها وبين لام (٥) المستغاث من أجله (٦) ، لأنه قد يذكر هذا دون هذا

- (١) ساقط من "ح" .
(٢) في "ق" "المفعول" .
(٣) يوسف : ٤٣ ، وهذا الإيراد ذكره ابن الأضاع في شرح الجمل
٥٥/ب .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٩/٢ فقد ذكر إضمار الفعل ولم
يذكر أن الجملة يراد بها الإنشاء .
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) هو المبرد . انظر المقتضب : ٢٥٥/٤ وانظر المسألة في الآلام
للهرودي : ٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٠٩/٢-١١٠ وشرح
ابن يعيش : ١٣١/١ .

[وهذا دون هذا] (١) ، فلولم تفتح لام المستغاث [به] (٢) لوقع
الليس بينهما ، وحمل الأزد واج على الأفراد ، فإن قيل : / وهلا كان ٢٠٣
الامر بالعكس ، لأن الفرق أيضاً يقع بذلك ؟ (٣)

أجيب بأن لام المستغاث أولى بالفتح ، لأنها داخله على منادى ،
والمنادى واقع موقع المضر ، والمضر يرد الشيء إلى أصله في غالب الأمر (٤) ،
فمن ثم كانت بالفتح أولى من الثانية ، ومنهم من قال : إنما وجب لها الفتح
لا للفرق ، ولكن لدخولها على اسم واقع موقع المضر كما تقدم (٥) ، فمن
ثم لزم فتحها ، وليس في الثانية شيء من ذلك ، فوجب بقاؤها على الكسر
الذي وجب لها مع الأسماء الظاهرة ، ومنهم من قال : إنما وجب لها الفتح
لا لما ذكر ، ولكن لا أمر آخر ، وهو أن اللبس الذي من أجله كسرت مع
الأسماء الظاهرة .

وبيان ذلك أنها إنما كسرت مع الأسماء الظاهرة ، فرقا بينهما
وبين لام الابتداء على ما فسّر فيما مضى ، فلما أمن [هاهنا] (٦) الليس
بينها وبين لام الابتداء ردت إلى أصلها من الفتح (٧) ، لأن هذا الموضع
لا يقع فيه المبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون منادى (٨) أبداً ، والمنادى لا يكون
مبتدأ أبداً ، فلما ارتفع السبب في كسرها مع الظاهر وجب ردها إلى الفتح

-
- (١) زيادة من " ح " و " ق " .
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) الاعتراض والجواب هذان أوردهما ابن عصفور : ١١٠ / ٢ .
(٤) انظر المسائل البصريّات : ٥١٢ ، وصرناة الإعراب : ٣٢٧ .
(٥) هو قول أبي الفتح بن جني في صرناة الإعراب : ٣٢٩ ،
وانظر الخصائص : ٢٧٨ / ٢ .
(٦) زيادة من " ح " .
(٧) قال أبو الفتح : وأعلم أن جميع الحروف التي تقع في أوائل الكلم
حكما الفتح أبداً لخفته نحو : واو العطف وفاء ، وهمزة
الاستفهام ، ولام الابتداء وصرناة الإعراب : ١٤٤ .
(٨) في هامش " ق " " مستغاثا " .

الذي هو أصلها ، حيث لم يُعْرَضْ لها ما تلتبس به ، وأما اللام الثانية ، وهي لام الاستغاث من أجله فكسرهما واجب ؛ لبقاء اللبس بينها لو فتحت وبين لام الابتداء ، لأنَّ الموضوع يصلح فيه الابتداء ، ألا ترى أنك تقول : يا يزيد ولعمرو ، ممن استغثت به ، فلو فتحت لأحتمل أن تكون لام الابتداء ، أو لام الجر ، ولا يعتد بالإعراب فرقا ، لأنه يزول في الوقف ، ولأنَّ ثمَّ مواضع يعدم فيها فرق الإعراب ، وهذا الفرق قوى في معناه ، والله أعلم .

فصل : ثم اختلف الناس في تعيين متعلِّق لام الاستغاث من أجله فأما ابن الأضائع فذكر أنها مُعَلِّقَةٌ بفعل النداء قولاً واحداً (١) ، والعجب منه مع كثرة اضطراب الناس في ذلك ، فكان ينبغي أن يقول عوضاً من ذلك : والمختار تعلقها بفعل النداء ، أو غير ذلك ، كما قال غيره ، وجاز تعلقها بفعل النداء مع تعلق الأولى به ووقد قالوا : إنَّ حرفي جرٍّ متفقي اللفظ والمعنى لا يتعلقان بفعل واحد ، إلا أن يكون الثاني بدلاً من الأول ، لا اختلاف معنييهما ، لأنَّ الأولى لام إضافة فعل النداء إلى المدعو ، على جهة المفعولية ، ولام الاستغاث من أجله لام العلة والسبب ، فلما اختلف معنيهما (٢) جاز أن يتعلقا بفعل واحد ، وهذا ظاهر (٣) ، والله أعلم .

ومنهم من قال : إنَّها متعلِّقة (٤) بفعل محذوف دلُّ عليه المساق (٥) ، كأنه قال : يا يزيد أدعوك لعمرو ، وهذا تكلف لا يحتاج إليه ، لأنَّ الغالب امتناع حذف الفعل الواصل بحرف الجر .

-
- (١) شرح الجمل له : ٥٦/أ .
(٢) في "الأصل" "معناها" .
(٣) انظر التذييل والتكميل : ٤/٢١٤/ب .
(٤) في "ق" "معلقة" .
(٥) انظر المعنى : ٢٩٠ .

ومنهم من قال: إنها معلقة بحال محذوفة مدلول عليها أيضاً بالمساق، كأنه قال: يا لزيد مدعوا ليعمرو^(١)، فيكون "مدعوا" نصبا على الحال من المستغاث، ولام المستغاث من أجله معلقة بها، وهذا أيضاً مرجوح، لأن حذاق النحويين يمنعون الحال من المنادى، باعتبارها بكونها قيداً في حصول الفعل أو عدم حصوله كقولك: جاء زيد ضاحكاً، فالمجسيء مقيد بالضحك، أي أن مجيئه كان في هذه الحال، وكذلك لم يجسيء زيد ضاحكاً، امتناع المجسيء مقيداً بالضحك، أي لم يجسيء في هذا الحال، إما على معنى^(٢) انتفاء المجسيء وثبات الضحك، وإما بالعكس، فافهمه، وأما فعل النداء فهو فعل إنشاء لا يتصور أن يكون وقوعه موقوفاً على قيد^(٣)، لأن النداء قد وقع من المنادى بنفس التلطف به، فاستحال توقفه على قيد، فكان القول الأول أظهر، والله أعلم.

مسألة: فإن عطفت مستغاثاً على مستغاث، فإن كرت حرف النداء لزم فتح لامه لما تقدم وإلا لزم كسرها، لأنه قد علم من عطفه على المستغاث أنه مستغاث مثله، فلما أمن اللبس من جهة العطف لزم أن تكون مكسورة على ما استقر لها مع الظاهر في غير هذا الباب، لكن هذا إنما هو على طريقة من قال: إنما فتحت لام المستغاث ليقع بذلك الفرق بينه وبين [لام] المستغاث من أجله إن كان كل واحد منهما يجوز ذكره وحده، ففرق بينهما بالحركة، وأما على طريقة من قال: إنما فتحت لام المستغاث، لأنه واقع موقع المضمير، فإنه إذا قيل له: فكان ينبغي أن تفتح بعد حرف العطف، لأنه قد شرك بينهما في الوقوع موقع المضمير / فإنه قائل يجوز في الثاني ما لا يجوز في الأول، ٢٠٤ وله نظائر ليس هذا موضع استقصائها.

(١) قال به ابن البازش. التذييل والتكميل: ٤/٢١٤ ب، والمساعد:

٥٢٨/٢

(٢) في "ح" وجه.

(٢) ساقطه من "ح".

(٤) تكلمة من "ح".

(١)
باب الترخيم

الترخيم في اللغة هو : التسهيل والتلين (٢) ، ومنه البيت

(٣)
المشهور:

لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمِنْطَقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَاهِرَاءُ وَلَا نَزْرُ

ومن هذا المعنى أخذ النحاة فقالوا : الترخيم حذف أو آخر الأسماء في

النداء (٤) ، وينبغي أن تحصر مواضعه فيقال : الترخيم على ثلاثة أقسام :

قسم يختص بالنداء ، وقسم يختص بالتصغير ، وقسم يختص بالشعر ،

وله باب يبين فيه ، يأتي بعد إن شاء الله ، وكذلك القسم الذي يختص

بالتصغير يذكر في بابه إن شاء الله .

والكلام ها هنا إنما هو فيما يختص بالنداء ، وبيان ذلك أن نقول :

الأسماء المعربة على قسمين : قسم آخره تاء التأنيث ، وقسم مجرد منها ،

فما آخره تاء التأنيث يرخم بثلاثة شروط وهي : النداء ، والبناء على الضمة

أو ما ناب عنها ، وأن يكون غير مقصود به مدُّ الصوت ، وهو المندوب والمستغاث

والمتعجب منه ، فإذا توفرت فيه هذه الشروط الثلاثة (٥) جاز ترخيمه ، وهو

أكثر الوجهين استعمالاً (٦) ، ووجه هذه الكثرة أن هذه التاء قد كانت

(١) عنون ابن مالك في شرح التسهيل : ٨٣٦/٢ بقوله : " باب

ترخيم المنادى " وقد قيد " الترخيم " بالمنادى لئلا يدخل فيه ترخيم التصغير ، لأنَّ معناهما مختلفان .

(٢) اللسان " رخيم " وأنظر تفسير ابن الشجري لذلك : ٧٨/٢ .

(٣) البيت الذي الرِّمَّةُ في ديوانه : ٢٩٦ . والخصائص : ٢٩/١ ، وأما

ابن الشجري : ٨١/٢ ، شرح الفية ابن معطي : ١٠٦٥ ، شرح

ابن يعيش : ١٦/١ ، ١١٩/٢ ، وشرح الجمل لابن الأضائع :

٥٦/ب .

(٤) انظر التعريف في شرح الجمل لابن عصفور : ١١٣/٢ وشرح ابن

الأضائع : ٥٦/ب .

(٥) انظر هذه الشروط الثلاثة في الملخص : ٤٧٧ .

(٦) نص على ذلك سيبويه : ٥٣/١ ، ٢٤١/٢ ، وشرح ابن مالك على

التسهيل : ٨٤٥/٢ .

تبدل في الوقف ها ، فهذا تغيير ، وأنها تضم في النداء ، فهذا تغيير آخر ، فكثير حذفها في النداء ؛ لأن التغيير يَأْنَسُ بالتغيير فيما أصله البناء على التغيير (١) ، ولأنها بمنزلة الثاني من المركبين ، وإذا وقفت وقفت بها السكت لبيان الحركة ، وأما قوله : (٢)

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقفك الوداعا

فإنما وقف على الألف دون هاء السكت ، لأنه يحصل منها ما يحصل من الهاء من بيان الحركة (٣) ، والآول أكثر والله أعلم .

وأما القسم الثاني : وهو المجرّد من تاء التأنيث فإنه يرخم بخمسة شروط (٤) : الثلاثة المذكورة فيما فيه تاء التأنيث ، والشرط الرابع العلمية ، والخامس الزيادة على ثلاثة أحرف خلافاً للفراء في جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الثاني (٥) ، فتقول (٦) في : حارث ، وعامر ، ومالك :

- (١) انظر أمالي ابن الشجري : ٠٧٩/٢ .
(٢) الشطر ألا خير من البيت ساقط من " ح " و " ق " ، وألبيت للقطامي وهو أول قصيدته العينية . انظر ديوانه ، والكتاب : ٢٤٣/٢ ، والمقتضب : ٩٤/٤ ، وشرح ابن مالك على التسهيل : ٨٤٧/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٩٦ ، وشرح ابن يعيش : ٩١/٧ ، والمغني : ٥٩١ ، والخزانة : ٩١/١ ، ٠٦٤/٤ .
(٣) قال الشلوين : ... وينفرد من يحذف الهاء للترخيم إذا وقف التزم " هاء " السكت ، ولم يكن فيها بالخيار ، إلا إذا اضطر شاعر - ثم أنشد ألبيت السابق - ومن العرب من لا يلتزم الهاء ، ولكنه قليل . حواشي المفصل : ١٥١ ، وفي الكتاب : ٢٤٢/٢ ، وأعلم أنّ الشعراء إذا اضطرّوا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها .
(٤) انظر تلك الشروط في الملخص : ٤٧٨ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١٠٦٦ وما بعدها ، والتوطئة : ٠٢٦٨ .
(٥) انظر قول الفراء في شرح السيرافي : ٧٠/٣ ، وانظر أمالي ابن الشجري : ٨١/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١٠٦٧ ، وشرح ابن مالك على التسهيل : ٨٣٩/٢ ، والمسألة من مسائل الخلاف ، انظر الإيضاح : ٣٥٦ ، فنحو : عنق ، وحجر يجوز عند الفراء ومن تبعه : عن ، وحج .
(٦) " فتقول " كذا في جميع النسخ ولعل في الكلام سقطاً يصح بنحو : " كما تقول " ...

يا حارٍ ، ويا مالٍ ، ويا عامٍ ، وقد كثر ترخيم هذه الأسماء الثلاثة أكثر من غيرها من المجرد لكثرة استعمالها في الكلام (١) ، وتقول في جعفر (٢) :
يا جعفاً أقبل (٣) ، وتدع ما قبل المحذوف على حاله ، وإن كان ساكناً خلافاً للفرء في حذف الساكن (٤) ، وإن كان أصلياً مع الآخر ، فتقول في هرقل :
يا هرقل أقبل بحذف اللام وحدها ، لأن المحذوف في حكم المفلوظ به في لغة من نوى ، وسيأتي بعد إن شاء الله .

وأما قوله : (حارٍ بن كعب . . .) البيت (٥)

فإنه أدخله شاهداً على ترخيم حارث على لغة من نوى ، والمشهور جواز نعت المرخم (٦) ، فقوله : ابن كعب نعت لهذا المرخم ، ويذكر عن أبي الحسن الرماني امتناع نعتـه (٧) ،

- (١) الكتاب : ٢٥١/٢ .
 - (٢) في "ح" جعفاً خطأ .
 - (٣) ساقطه من "ح" .
 - (٤) انظر شرح الرضي : ١٥٤/١ ، وشرح التسهيل : ٨٤١/٢ - ٨٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١١٥/٢ .
 - (٥) الجمل : ١٦٩ ، والبيت بتمامه :
حارٍ بن كعب الأَحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوفِ الجاخيرِ
وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه وهو في ديوانه :
والكتاب : ٧٣/٢ ، والمقتضب : ٢٣٢/٤ ، وشرح أبيات الكتاب : ٥٦٢/١ ، وأمالى ابن السجري : ٨٠/٢ ، والحلل : ٢٣٠ ، وشرح ابن يعيش : ١٠٢/٢ ويروى "يا يزيد يا بن الأفلح" والقصيدة في مدح يزيد بن معاوية .
 - (٦) في الأصل "الترخيم" .
 - (٧) انظر مذهب الرماني في الخزانة : ٣٩٦/١ ، وتبعه عليه ابن خروف وقال ابن عصفور : ١٢٢/٢ : وأعلم أنك إذا وصفت المرخم فقلت : يا مال بن فلان ، فمنهم من زعم أنه على نية النداء ، ولا يجوز عنده أن يوصف المرخم ، لأنك لم تحذف إلا وقد علم من تعنى به ، والوصف إنما يجيء للبيان ، فيصير جامعاً بين ما يقتضي البيان والإبهام ، وذلك تناقض .
- وهذا خلفٌ ، لأن المخاطب إنما يكون يعلم أن الاسم حارث أو مالك ، فإذا علم اللفظ حذف ، إلا أن ذلك اللفظ لا يعرف ابن من هو ، فلا بد فيه من الوصف ، فالحذف إنما ورد على غير ما ورد عليه الوصف ، فهو معلوم من وجهٍ مجهول من وجهٍ آخر . هـ . قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه : ٥٦٣/١ : "وقد أنكربعض النحويين

وما أوهم ذلك فإنه (١) محمولٌ عنده على القطع ، وإنما تعلق بقول سيبويه
في مسألة : يا معاوي بن الأُفضل . (٢)

أنَّ حرفَ يا الذي بعد " واو " معاوٍ حرف نداءٍ للثاني ، وأنَّ معاوية
دخله ترخيم بعد ترخيم فيقول الرِّمَّانيُّ لو كان المرخم عند سيبويه مما
يجوز نعته لجعل آليا للآول ولم يدع في لفظ معاوية ما ليس بأصل معروف ،
وهو دخول ترخيم على ترخيم ، هذا متعلِّقه ، وأما من طريق المعنى فإنَّ
نعت المرخم ينافي الغرض [المقصود] (٣) بالترخيم ، وذلك أنهم إنَّما
قصدوا بترخيم الأسم تسهيله بتقليل حروفه ، والنعت بمنزلة تكثيره ، من
جهة أنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد فحصل التنافي (٤) فوجب
الآمتناع ، وهذا كله غير لازم عند الجمهور .

====
إشاد سيبويه هذا البيت ، وقال : إنَّما هو :

* إنَّك يا معاوي ابن الأُفضل *
فأثبت آليا في " معاوي " ولم يحذف منه إلاَّ الهماء ، وجعل " ابن
الأُفضل " صفة ، فيقال له : لوجاءت رواية بما ذكرت لم يمتنع من
قبولها . والذي يرويه سيبويه إنَّما تبينه بعد أن فهمه عن
أخذه عنه ، ولا ينكر جواز ما قاله هذا القائل لو كانت الرواية
جاءت به ، فإن قال : فأنا أنكره ولا أنسب سيبويه إلى تهمة
وضع رواية ، وسيبويه سمع هذا البيت ينشد فظن أنَّ آليا التي هي
من حروف " معاوي " منفصلة عنه ، وأنها آليا من " يا " ، ولا يمكنكم
أن تقولوا إنَّ الذي سمعه سيبويه ينشد قال لسيبويه : أنا أريد
" يا معاوي " بلا يا ، وأنادي نداء آخر فأقول : يا ابن الأُفضل .
قيل له كان سيبويه سمع هذا البيت ينشد ولفظه يحتمل أمرين :
أحدهما ما قال سيبويه ، والآخر ما زعمت ، ورأينا لما قلت نظيرا في
كلام ، ورأينا لما قاله نظيرا لم تعمد إلى قول سيبويه فنردّه ،
والشعر يحتمله ، وأقل الأحوال أن يكونا وجهين في الإشاد .

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) هذا جزء من بيت للعجاج في ديوانه : ١٦٤ وهو ما قبله :

* فقد رأى الراون غير البطل *
* أنك يا يزيد يا ابن الأُفحل *
وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد ، وهو في الكتاب : ٢٥٠ / ٢ ،

والخصائص : ٣١٦ / ٣ ، والخزانة : ٣٩٦ / ١ .

(٣) زيادة من " ق " .

(٤) في " ق " " التكنافي " .

وقوله في البيت : * أَلَا أَحْلَامٌ تَزْجُرُكُمْ *
هي "لا" (١) العاملة عمل إن دخل عليها حرف الاستفهام ،
فدخلها معنى التوبيخ ، وأما أن تكون هنا بمعنى ألتمني فبعيداً جداً
لقوله في عجز البيت :

* وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ *

لأن هذا يناسب التوبيخ ، والجوف جمع أجوف ، وهو العظيم الجوف ،
والجماخير : العظام ألا جسام ، والواحد جُمُور ، وأولاً تراه قال فسي
هذه القصيدة :

لا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طَوْلٍ وَمِنْ عِظْمٍ (٢)
جِسْمُ الْبِفَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ
وهو غاية في (٣) الهجو ، فكيف يصح مع هذا أن يكون قوله : ألا أحلام ،
تعبيراً ، وقوله : أحلام (٤) أسم "لا" مبنية معها ، فمن قال : ان أحلام
منصوبٌ / بما في لا (٥) من معنى ألتمني فباطلٌ من جهتين :

٢٠٥

إحداهما : أن الحرف لا يعمل بما فيه من معنى الفعل ، وإنما
ذلك مقصور على السماع ، لخروجه (٦) عن الأصل ، لأنها موضوعة على
الاختصار ، وإنما سمع ذلك في كَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وأما الشرطية (٧) ،
ثم إنَّ الحرف لا يعمل في الأسم الصريح بما فيه من معنى الفعل مطلقاً .

والجهة الثانية : أنه لو كان منصوباً بما في الحرف من معنى
الفعل على تسليم الجواز ، لكان الأسم معرباً منوناً ، إذ لا مانع من ذلك
في اللفظ ، فأعرف ذلك ، وبالله التوفيق .

-
- (١) ساقطة من "ق" .
 - (٢) في "ح" " قصر " خطأ .
 - (٣) ساقطة من "ق" .
 - (٤) في "ح" " وأحلام " .
 - (٥) في "ح" " الا " خطأ .
 - (٦) في "ق" " . . . مقصور على السماع ، وهو مع ذلك خلاف الأصول
بخروجه على الأصل " والزيادة التي في "ق" ملحقة بالهامش ،
وكأنها بخط مغاير .
 - (٧) انظر ما تقدم ص : ٧٢٤ .

ثم قال : (ومن العرب من إذا رخم الأسم حذف منه آخره) (١)

إلى آخر الفصل .

الترخيم على وجهين :

أحدهما : يحذف فيه آخر الأسم ويبقى ما قبل المحذوف على حاله من حركة أو سكون ، إلا أن يعرض له حكم يستلزم تحريك الساكن ، أو تبدل الحركة على - ما يأتي بعد إن شاء الله - وتسمى هذه بلغة من نوى ، لأنه ينوى المحذوف ويجعله بمنزلة ملفوظاً به .

والقسم الثاني : يحذف فيه آخر الأسم ويكون الباقي بمنزلة أسم لم يحذف منه شيء ، فيلزم على ذلك أن تجرى عليه الأحكام التي يقتضيها التصريف ، (٢) وتسمى هذه بلغة من لم ينو ، لأنه لا ينوى المحذوف كما ذكر .

واللغة الأولى أكثر استعمالاً من هذه لموافقها الحقيقة ، فإذا سئلت عن ترخيم كمود قلت : يا شو ، على لغة من نوى ، لأنه ينوى المحذوف وكأنه موجود ، فيجب بقاء الواو على ما كانت عليه ، لأنها وإن كانت طرفاً في اللفظ فإنها متوسطة في المعنى ، فإن رخمته على لغة من لم ينو قلت : يا شي ، فقلبت الواو ياءاً والضمة كسرة ، لأنه (٣) لما لم ينو المحذوف كان آخر الأسم واواً قبلها ضمة لفظاً وحكماً ، ومتى أدى قياس (٤) إلى هذا رفض ، فقلبت الضمة كسرة والواو ياء ، باعتباراً بوجوب ذلك عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، وكذلك إذا سميت بقولك : بنون ، فرخمته على من نوى ، قلت : يا بنو ، بإثبات الواو ، ويا بني على الأخرى ، بقلبها ياء على الأصل المذكور (٥) ، فإن سميت بقولك : محمر ، فرخمته على من نوى

(١) الجمل : ١٧٠ .

(٢) انظر الكتاب : ٢٤٥ / ٢ وما بعدها .

(٣) في "ق" "لأنها" .

(٤) في "ق" "قال أبو علي : ومتى أدى قياس إلى هذا رفض وانظر

المسألة في أبالي ابن الشجري : ٨٥ / ٢ وما بعدها بنص قريب مما هنا ، ومثله في الملخص : ٤٨١ .

(٥) الكتاب : ٢٥٥ / ٢ .

قلت : يا مُحَمَّرٌ ، بسكون الراء الباقية ، لا تُنكح حذف الثانية وبقيت الأولى على حالها ، فإن رخمته على الأخرى قلت : يا محمَّرٌ بضمها ، لأنه لا ينوئ المحذوف ، فوجب أن يكون كقولك : يا زيد مبنيا على الضم ، فإن سميت بنحو محمَّرٍ ، بالألف فرخمته على لغة من لم ينو حذف الراء الثانية وضمت الأولى على الأصل المعلوم ، فإن رخمته على لغة (١) من نوى قلت : يا محمَّرٍ بكسرها ، إن كان اسم فاعل في أصله (٢) ، وذلك أنك لما حذف الراء الثانية على هذه اللغة بقيت الأولى ساكنة وقبلها ألف ساكنة ، فلما ألتقى ساكنان وجب تحريك الثاني ، لالتقائهما ، وحيث يجب ذلك فلا بد أن ينظر إلى الحرف الذي يجب تحريكه لالتقاء الساكنين ، فإن كان له أصل في الحركة حرك بها ، وكان ذلك أولى من اجتراب حركة أجنبية ، وهذا كما مثل ، فإن لم يكن له أصل في الحركة فإن الأفتح أن تحرك بحركة الإتياع كما قال سيبويه في مسألة : إسحَّار (٣) ، أنك إذا سميت به فرخمته على من نوى قلت : يا إسحَّار بفتح الراء الباقية ، وذلك أن هذه الكلمة وزنها إفعال ، ولا أصل للراء الأولى في الحركة ، فلما حذف الراء الثانية للترخيم بقيت الأولى ساكنة وقبلها ألف ساكنة وجب (٤) تحريكها لالتقاء الساكنين ، وقد كان الأظهر أن تحرك بالكسر على أصل الالتقاء الساكنين ، ولكن لما كانت لغة المتبعين أفتح من ذلك اختير تحريكها بالفتح ، إتياعا للألف التي قبلها ، على أن ابن صفور قال : إنما حرك بالفتح ، لأنه لو حرك بالكسر لآتبع بالضم إلى المتكلم ، فعدل إلى الإتياع

- (١) ساقطة من "ح" و"ق"
(٢) وتفتح إن كان اسم مفعول ، لأن نحو : مضارٍ إن كان اسم فاعل فإن أصله مضارٍ بكسر الراء الأولى وإن كان اسم مفعول فهو مضارٍ بفتح الراء الأولى . انظر المسألة في الكتاب : ٢٦٣/٢ وشرح ابن مالك على التسهيل : ٨٤٠/٢ وانظر أمالي ابن الشجري ٩٦/٢ .
(٣) إسحَّارٌ بفتح الهمزة وكسرها مع تشديد الراء ، بقل يسمن عليه المال . الواحدة أسحارة ، بالفتح والكسر ، وانظر الكتاب ٢٦٤-٢٦٧ وشرح ابن مالك ٨٤٠/٢ .
(٤) في "ح" موجب .

الذی لا لبس فيه (١) ، وألا أول أولى ، لأن سيبويه لم يعرض لذلك
اللبس [ها هنا] (٢) أصلاً ، ولا استقصاء هذا موضع آخر يأتي في باب (٣)
المعرب والمبني إن شاء الله .

فإن سميت بقولك : قاضون ، وغازون ونحو ذلك قلت (٤) :

يا قاضون ويا غازون ، / فبينته على ما كان يعرب به ، فإن رخمته
قلت : يا قاضي ، ويا غازي على اللغتين معاً ، وذلك أن الكلمة أصلها
قاضيون وغازيون على مثال ضاريون ، فنقلت ضمة آياء إلى ما قبلها ،
ثم حذف آياء لالتقاء الساكنين ، فلما رخمتم الكلمة بحذف الواو والنون ،
وجب رد آياء لزوال ما أوجب حذفها ، لأنك إنما حذفتها لسكونها
وسكون الواو بعدها ، فلما أُنحذفت الواو زال بذلك سبب حذف آياء
فوجب ردها ، فلما رجعت ووجب كسر ما قبلها ؛ لأن ضمه إنما كان بنقل
ضمة آياء عند حذفها ، فلما رجعت آياء ووجب تحريك الحرف بحركة أصله
والفرق في المسألة بين اللغتين أن الكلمة مبنية على الواو المحذوفة على
لغة من نوى ؛ لأنها في حكم الملفوظ به ، والمنادى المقصود يبنى على
ما كان يرفع به ، وأما على لغة من لم يبنو فإنه مبني على ضمة مقدرة في آياء ،
لأنه عنده بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فلا يقع فرق بين اللغتين هنا إلا
في التقدير كما تقدم . (٥)

ولا بن مالك في هذه المسألة نظراً غير هذا ، خالف فيه حذاق

النحويين ، (٦) وذلك أن الأئمة الموثوق بعلمهم سوا بين باب الترخيم

(١) شرح الجمل ٢ / ١١٧-١١٨ .

(٢) زيادة من "ح" .

(٣) ساقط من "ح" .

(٤) في الأصل "قالت" خطأ .

(٥) انظر الكتاب : ٢ / ٢٦٢ ، وأما ابن الشجري ٢ / ٩٦ .

(٦) من هنا إلى قوله "فصل" الآتي ص : ٧٣٩ ساقط من "ح" .

وباب النون الخفيفة في وجوب (١) ردّ المحذوف عند زوال السبب في حذفه فيقولون في ترخيم قاضون ومصطفون (٢) - علمين - : يا قاضي ، يا مصطفى ، على اللغتين معاً ، كما يقال في الوقف على الموء كد بالنون الخفيفة نحو هل تفعلن يا زيدون : هل تفعلون (٣) ، وذلك أنّ واو الجمع في قاضون ومصطفون ، والنون الخفيفة في : هل تفعلن يا زيدون سبب في حذف ما حذف في هذه المواضع الثلاثة ، فلما زال ذلك السبب بالترخيم والوقف (٤) وجب ردّ المحذوف لزوال سبب الحذف ، هذا هو القول في هذا الأصل . (٥)

وأما أبو عبد الله بن مالك - رحمة الله عليه - فردّ قول الأئمة في ذلك وأستضعف تسويتهم بين باب الترخيم وباب التوكيد بالنون الخفيفة ، وألفرق بينهما عنده واضح ، وهو أنّ الترخيم في الآسم غير لازم ، فيصح أن ينوى معه ثبوت المحذوف ، ولا يرد ، وحذف نون التوكيد لأجل الوقف (٦) لازم ، فلا يصح أن ينوى معه ثبوت المحذوف ، ولكن يجب ردّه قال : وكذلك أيضاً احتجوا برّد الواو والياء في نحو إنّ مدمني البر وافرو الأجر ، عند زوال المضاف إليه ، فكذاك يجب ردّ المحذوف من نحو : قاضون ، ومصطفون إذا رخّم ، لأجتماعهما في أنّ المحذوف في الموضعين إنّما كان لالتقاء الساكنين ، فلما أزال الترخيم ، وزوال المضاف إليه سبب الحذف ،

-
- (١) ساقطة من "ق" .
(٢-٢) ساقط من "ق" .
(٣) في الأصل و"ق" "تفعلوا" بدون نون والكلام كله ساقط من "ح" وقد سبقت الإشارة لذلك .
(٤) في "ق" كلمة أخرى غير واضحة .
(٥) انظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٨٤٠ / ٢ والمساعد : ٥٥٥ / ٢ .
(٦) في "ق" "لوقف" .

وجب ردّ المحذوف ، لانه لو لم يرد لكان حذفه لغير سبب ، قال : وهذا يستلزم أن يعطى كل مصحح بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب موجودا ، فكان يقال في ترخيم كروان ، ونزوان : يا كرا ، ويا نزا ، على اللغتين معا ، لان سبب تصحيح الواو فيهما هو ما كان يلزم على اعتلالهما من التقاء الساكنين ، وقد زال ذلك ، وهم مع ذلك يبقون الحكم المرتب عليهما ، لكون المحذوف منويّ الثبوت ، قال : ولا فرق بين نية ثبوته ونية ثبوت سبب حذفه ، قاضون وألف مصطفون ، حين يرخمان .

قال : فعلى هذا يقال في ترخيمهما على لغة من نوى يا قاض ، ويا مصطفى ، ليدل بذلك على تقدير (١) ثبوت سبب المحذوف .

قال : وأما [على] (٢) لغة من لم ينو ، فيجوز أن يقال : يا قاض ، ويا قاضي ، ويا مصطفى ، ويا مصطفى (٣) .

قلت : هذا كله تخليطٌ وإفسادٌ (٤) قاعدة أثبتها الأئمة الموشوق بعلمهم ، بتخيل ضعيف وعدم شعور بالفرق بين مشتبهين ، وذلك أنهم جعلوا جميع ما هو راجع إلى اللفظ قسماً على حياله (٥) ، وجعلوا ما هو راجع إلى الأحكام التصريفية قسماً آخر ، فما هو راجع إلى اللفظ جعلوا فيه السبب مربوطاً بسببه وجوداً وعدمه ، وما هو راجع إلى الأحكام التصريفية ، فرقوا في ترخيمه بين (٦) لغة من نوى ولغة من لم ينو ؛ وبيان ذلك أن

-
- (١) ساقطة من "ق" .
(٢) تكلمة من "ق" .
(٣) انظر قول ابن مالك في شرحه على التسهيل ٨٤٠ / ٢ - ٨٤١ مع تصرف في بعض العبارات .
(٤) في "ق" "إثبات" .
(٥) في "ق" "حاله" .
(٦) في "ق" "على" .

(١)
حذف يا قاضي وألف مصطفى مع واو الجمع إنما كان لتعذر النطق بالساكن ،
فوجب تعلق الحكم به ضرورة ، فلما زال ذلك بالترخيم وجبت مراجعة الأصل
على اللغتين معاً ، لأنها تكون بأدنى سبب ، فضلاً عن أقوى سبب ، وأما
ترخيم نحو : كروان ، ونزوان ، وشمود ، وما أشبه ذلك ، فإن رخم على لفظة
من نوى قيل : يا كرو ، ويا نزو ، ويا شمو ، لأن النطق بنحو هذا غير متعذر ،
فإذا قيل : فينبغي أن تنقلب الواو / في الأولين ألفاً (٢) ، لتحركها ٢٠٧
وأنفتاح ما قبلها ، والأضمة كسرة ، والواو يا في نحو : شمو ، لأنه لا يوجد في
الأسماء العربية اسم ما آخره واو قبلها ضمة ، ومتى أدى قياس إلى ذلك
رفض ، وقلبت الأضمة كسرة والواو يا .

أجيب بأن المسألة تصريفية ، والتصريف يراعى فيه المعاني دون
مجرد الألفاظ ، فوجب لذلك أن يفرق بين لغة من نوى ، ولغة من لم
ينو ، فيقال : ما كان على لغة من نوى فإنه يبقى الشيء في على صورته
قبل الترخيم ، لأنه في معنى ما لم يحذف منه شيء ، وما كان على لغة
من لم ينو ، جرى عليه حكم التصريف ، لأنه بمنزلة ما لم يحذف منه شيء ،
ومن هذا مسألة أبي بكر بن عبيدة ، قال قلت للأستاذ : ما الفرق بين
دِرْحَابَةٍ وبين قاضون ، حيث بقي دِرْحَابَةٌ بعد الترخيم على صورته قبل
الترخيم ، (٣) ولم يبق قاضون بعد الترخيم على صورته قبل الترخيم ؟
فأجاب بأن قال : إنما كان ذلك في قاضون ، لا أجل النطق ،
لأنه لا يمكن النطق بساكنين ، وأما نحو دِرْحَابَةٍ فيمكنك النطق بقولك :
يا دِرْحَاب ، وهذا كله بين واضح لا إشكال فيه ، وبالله التوفيق .

(١) في "ق" "الساكنين" .

(٢) ساقطة من "ق" .

(٣-٢) ساقط من "ق" .

فالحاصل أن مختار الإمام أبي عبد الله بن مالك رحمة الله عليه غير مختارٍ، لأنه جعل المتعدد الأحكام متحداً، ولم يكفه ذلك حتى أردفه فجعل المتعدد في فصل الموءنث بالباء متحداً، فقال: لا يرخم نحو عمرة، وضخمة إلا على لغة من نوى، لأنه لورخم على اللغة الأخرى لا تلبس بالمذكر (١)، فجعل العلم والصفة قسماً واحداً وهما قسمان، وذلك أن الباء في نحو ضخمة موضوعة للفرق بين صفة المذكر وصفة الموءنث، والباء في نحو عمرة وغيرها من الأعلام ليست بفارقة، لأن التسمية بما فيه الباء غير محجورة والصفات مشتقة على سبيل الاشتراك في معناها، فدعت الضرورة إلى فارق بين القبيلين، وأما الأعلام فلا يراعى فيها اللبس، لأنها موضوعة على الاختصاص، والفرق بين ما وضع على الاشتراك وما وضع على الاختصاص واضح جداً (٢)، وبالله التوفيق.

فصل: الأسماء كلها ترخم بشروطها المذكورة قبل، على من نوى مطلقاً، وأما على لغة من لم ينو فلم يستثن سيبويه من ذلك ولا حذاق أصحابه، إلا ما آخره الباء الفارقة بين صفة المذكر وصفة (٣) الموءنث كقولك: يا شيخة، ويا ضاربة، ويا قائمة وما أشبه ذلك، فإن هذا النوع

-
- (١) شرح التسهيل ٨٤٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٣١١-٣١٢.
(٢) قال في المساعد: ٥٥٥/٢: "... فلا يرخم عمرة وحفصه إلا على لغة الانتظار، لئلا يلبس بندا من اسمه عمرو وحفص، وكذا ضخمة لورخم على غير الأعرف [وهي معاملة المرخم على أنه أسم لم يذهب منه شيء] التيس بصفة المذكر، هذا كلام المصنف، والمغاربة يخصوصون هذا بالصفات، وأما الأعلام فلا يمتنع فيها ذلك عندهم، فتقول في قائمة ونحوه علماً: يا قائم على اللغتين، ولا يجوز في الصفة إلا اللغة الأولى، وهو ظاهر كلام سيبويه.
(٣) ساقطة من "ق".

يرخم على من نوى [لعدم اللبس] (١) ، ولا يرخم على من لم ينو خوف اللبس
بالمذكر (٢) ، وزاد أبو العباس شرطاً ثانياً (٣) وهو ألا يوءدِّي (٤) ترخيمه
على هذه اللفظة إلى مثال غير موجود ، ومثال ذلك لورخمت سفر جلاً علماً
لقلت : يا سَفْرَجُ ، فكان يكون على مثال جعفر (٥) ، وهو بناء غير موجود ،
وكذلك لورخمت طِيلَسَانًا على من كسر لامة لقلت : يا طِيلَسُ ، فكان يكون
على مثال فَيْعَلُ ، وهو بناء مخصوص بالمعتل [العين] كسَيْدٌ ، ومِيَّتٌ ،
وكذلك لورخمت حِذْرِيَّةً (٧) لقلت : يا حِذْرِي ، فكان يكون على مثال (٨)
فِعْلِي ، وهو مثال غير موجود ، وكذلك لو سميت بقولك : حُبْلَوِي لوجب أن
تقول : [على هذه اللفظة] (٩) يا حُبْلَى ، لأنك لما حذفت ياء النسب
للترخيم وجب تحريك الواو بضمة الياء ثم تنقلب ألفاً ، لأنها بعد فتحة ،
فصار يا حُبْلَى ، وهذا المثال مخصوص بالتأنيث ، لا تكون ألفه أبداً إلا له ،
وألف التأنيث لا تكون أبداً (١٠) منقلبةً عن شيء ، فلم يجز لذلك ،
وكذلك لو سميت بقولك : حَمْرَاوِي ، لوجب حذف ياء النسب للترخيم ،

- (١) تكلمة من "ق" .
- (٢) الكتاب : ٢٥١/٢ ، والمخلص : ٤٨٠ .
- (٣) انظر قول المبرد في شرح السيرافي ٧١/٣ وحواشي المفصل :
- ١٥٣ - ١٥٤ ، وانظر المخلص ٤٨٠ وشرح التسهيل لابن مالك
- ٨٤٢/٢ - ٨٤٣ .
- (٤) في الأصل "ينوى" تحريف .
- (٥) انظر السألة في سر صناعة الأعراب والمخلص ٤٨٠ .
- (٦) تكلمة من "ح" .
- (٧) "حِذْرِيَّة" بالكسر ثم السكون ، وكسر الراء ، وياء مفتوحة خفيفة ثم
هاء : اسم إحدى حُرَّتِي بني سَلِيم .
- (٨) ساقطة من "ق" .
- (٩) تكلمة من "ق" .
- (١٠) ساقطة من "ق" .

ثم تنقلب (١) آواو همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، فيصير اللفظ :
يا حمراء، فتكون هذه الهمزة بدلاً من واو (٢)، وهمزة التانيث لا تكون
منقلبةً عن واو أبداً، وهذا اللفظ مخصوص بالتانيث فوجب امتناع ذلك
كله، هذا رأي أبي العباس في هذا الفصل، وخالفه حذاق النحاة في ذلك،
وجوزوا جميع ما منع، لأنه أمر أدنى إليه القياس مع العلم بأنه ليس بناءً أصلياً،
وهذا أظهر، والله أعلم.

ثم قال : (ومن قال : يا تيم تيم عدي فأقحم الثاني توكيداً) (٤)

إلى آخره .

ما آخره آتاء ينادى على أربعة أوجه :

أحدها : يا طلحة بالضم، والثاني يا طح بالترخيم على من
نوى، والثالث : يا طح على من لم ينو، والرابع : يا طلحة بفتح
آتاء (٥)، فالأوجه الثلاثة الأولى (٦) بينة بلا إشكال، وهذا الوجه
هو المشكل، ولا شك أنه / اضطرب (٧) الناس في توجيهه، فقال
أبو علي الفارسي : إن هذه آتاء مقحمة بين الحاء وحركتها، فصارت عليها
حركة الحاء ثم فتحت الحاء لا أجل آتاء، لأن آتاء يفتح ما قبلها وتبعه
على هذا القول جماعة منهم الأستان أبو الحسين وغيره. (٨)

-
- (١) في "ق" تقلب .
(٢) في "ق" بدلاً من واو هو همزة "خطأ"
(٣) انظر شرح آبن صفور ٢/١٢٠-١٢١، والتذليل والتكميل ٣/٢٣١/أ
(٤) الجمل : ١٧٢ .
(٥) انظر فتح آتاء في الكتاب ٢/٢٤٢ قال : "واعلم أن ناساً من
العرب يشبتون آتاء فيقولون : يا سلمة اقبل [أي بالضم] وبعض
من يشبت يقول : يا سلمة اقبل [أي بالفتح] وأنظر : ٢/٢٠٧ ،
وشرح آبن مالك على التسهيل : ٢/٨٤٥ .
(٦) في "ح" و "ق" "الأول" .
(٧) في "الأصل" "اضطراب" .
(٨) انظر قول آبن الفارسي في شرح آبن الضائع : ٥٨ ، والتذليل
والتكميل ٣/٢٣٣/٣ - ٢/٢٣٤ / وقول آبن الحسين في الملخص ٤٨٣-٤٨٤ .

ومنهم من قال : إِنَّمَا فَتَحَتْ هَذِهِ التَّاءُ أَعْتِبَارًا بِالتَّاءِ الْمُحَذَوْفَةِ
لِلتَّرخِيمِ ، لِأَنَّهَا مَقْدَرَةٌ مِنْ حَيْثُ الْكَلِمَةُ مَرخمةٌ عَلَى مَنْ نَوَى كَأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ
يَا طَلْحَةَ ، فَهَذِهِ التَّاءُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ غَيْرُ التَّاءِ الَّتِي مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ (١) ،
وهذا بعيدٌ ، لِأَنَّ مَا يَقْبَحُ فِي الإِظْهَارِ يَقْبَحُ فِي الإِضْمَارِ ، لِقَوْلِ سَيَبَوِيهِ :
أَحْسَنُهُ فِي الإِضْمَارِ أَحْسَنُهُ فِي الإِظْهَارِ .

ومنهم من قال : إِنَّ الْكَلِمَةَ مَخْتَصِرَةٌ مِنْ أَسْمِينَ كَأَنَّهَا كَانَتْ يَا
طَلْحَةَ طَلْحَةً عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ ، فَأَقْرَبُ طَلْحَةَ الثَّانِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَتَائِهِ
فَنَصَارَ كَأَنَّهُ يَا طَلْحَ طَلْحَتَهُ ، ثُمَّ فَتَحَتْ التَّاءُ الْأَوَّلَى مِنْ أَجْلِ الثَّانِيَةِ ؛
لِأَنَّ التَّاءَ تَطَلَّبُ بِفَتْحٍ مَا قَبْلَهَا كَمَا قَلْنَا ، فَصَارَ كَأَنَّهُ يَا طَلْحَ طَلْحَتَهُ ثُمَّ
حُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ مَا ثَبَتَ نَظِيرُهُ فِي الثَّانِي ، وَحُذِفَ مِنَ الثَّانِي مَا ثَبَتَ نَظِيرُهُ
فِي الْأَوَّلِ ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ (٢) حُذِفَتِ التَّاءُ الثَّانِيَةُ ، لِأَنَّهَا مِنَ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ ،
لِأَنَّ نَظِيرَهَا تَاءُ الْأَسْمِ الثَّانِي ، وَحُذِفَ الْأَسْمُ الثَّانِي دُونَ تَائِهِ ، لِأَنَّ نَظِيرَهُ
أَسْمُ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ يَنْظُرُ إِلَى قَوْلِ الْهَذَلِيِّ (٣) :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ فِتْرَةً كَمَا آتَنَفَضُ الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ

ومعنى البيت فيما زعموا : وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ فِتْرَةً وَآتَنَفَضُ كَفِتْرَةٍ
الْعَصْفُورِ وَآتَنَفَاضِهِ ، فَحُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ مَا ثَبَتَ نَظِيرُهُ فِي الثَّانِي ، وَمِنَ الثَّانِي
مَا ثَبَتَ نَظِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ ، وَيُعْزَى هَذَا الْمَذْهَبَ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي يَا طَلْحَةَ
لِأَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْأَخْضَرِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ الْفَرْضَ بِالِإِقْحَامِ التَّوَكِيدَ ،

(١) هذا المذهب لابن كيسان . انظر التذييل والتكميل ٢/٢٣٣/ب .

(٢) في "ق" "أنها" خطأ .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين : ٩٥٧ ،

والخزانة ٥٥٢/١ ، ورواية السكري هي :

* إِذَا ذُكِرْتُ يَرْتَاحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا *

وانظره في الإنصاف : ٢٥٣ وشرح ابن يعيش : ٦٧/٢ ، وأما لي

القالبي : ١٤٩/١ ، والمقرب : ١٦٢/١ .

والتوكيد يناسبه الإسهاب والإكثار، وينافره الحذف والاختصار .

وأما أبو الحسن بن الضائع فاستبعد أن يكون على ما ذكر ، قال :
وإنما حملهم على ذلك اعتقادهم أن معنى الإقحام جعل شيء بين شيئين
فقط ، وليس كذلك ، وإنما معنى الإقحام جعل الشيء في غير موضعه سواء
كان بين شيئين أو لم يكن . (١)

والقول في المسألة (٢) : أنهم لما رخموا الكلمة على من نكوى
فقالوا : يا طلح أرادوا أن يردوا آتاء مفتوحة ليكون الآخر مفتوحاً كما
كان مفتوحاً مع (٣) حذفها إشعاراً بإرادة الترخيم ، لأنهم لوردوها
مضمومة لم يعلم أنه أريد به الترخيم ، فهذه آتاء على هذا مجعولة في
غير موضعها ، لأنه لما أريد به الترخيم لم ينبغ أن ترد إليه آتاء ، فصار
ردّها جعلاً لها في غير موضعها بهذا النظر فتدبره فإنه قول حسن ،
فهذه أربعة طرق ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وإذا رخمتم أسمين جعلاً اسماً واحداً) (٤) إلى آخره .

وذلك أن الثاني من المركبين يجري في هذا المعنى مجرى تاء
التأنيث ، فكما أن تاء التأنيث لا يحذف معها غيرها ما قبلها فكذلك الثاني
من المركبين يحذف بكماله في الترخيم ولا يحذف معه غيره ما قبله ، وإنما
يكون هذا في لغة من ركب الأول مع الثاني من المركبين يحذف بكماله
في الترخيم ، ولا يحذف معه غيره ما قبله ، وإنما يكون هذا في لغة من
ركب الأول مع الثاني وأجراه مجرى اسم لا ينصرف ، ولا يتصور ذلك على

(١) انظر قول ابن الضائع في شرح الجمل : ٥٨ / ب +

(٢) هذا القول لابن الضائع .

(٣) في " ح " " قبل " .

(٤) الجمل : ١٧٣ .

اللغتين الأخرين ؛ لأنه لا يرخم إلا ما غيره النداء ، وقد تقدم ذلك كله . فتقول على لغة من نوى في بعلبك ، وحضرموت ، ورام هرمز ، وبلال أباي ، ومعدى كرب : يا بعل ، ويا حضر ، ويا رام ، ويا بلال ، ويا معدى ، يبقى آخر الأول على ما كان عليه قبل الترخيم ، وتضمه على لغة من لم ينو ، لا أنها مقدره في يا معدى ، فيبقى اللفظ على اللغتين واحداً ، والتقدير مختلف كما كان ذلك في قولك : يا منص ، وكذا تفعل بكل مركب هذا التركيب ، فأعرفه وقس عليه ، وبالله التوفيق .

فصل (١) : يحذف ما قبل الآخر مع الآخر بشرط التجريد من تاء

التأنيث ، وأن يكون حرف مدّ ولين زائداً ، (٢-١) والأل يبقَى بعد الحذف على أقل من ثلاثة أحرف فيما لم يكثر استعماله على حرفين (٢-٢) ، فتقول فسي سِعْلَاة : يا سَعْلَا ، ولا تحذف الألف ، وإن كان حرف مدّ ولين زائداً ، لتلبسه بتاء التأنيث ، وتقول في مختار ، ومنقاد : يا مختا ، ويا منقا ، ولا تحذف الألف وإن كانت حرف مدّ ولين ؛ لأنها ليست بزائدة ، وإنما هي منقلبة عن عين الكلمة ، وتقول في إدرون : يا إدرون (٣) ، ولا تحذف الواو وإن كانت زائدة ؛ لأنها ليست حرف مدّ ولين ، وإنما هي حرف لين ، لأن حركة ما قبلها من غير جنسها ، وإنما يقال حرف مدّ ولين عن الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها ، وكذلك إذا رخت عذيوطاً لم تحذف إلاّ الطاء / وحدها ، وتقول في ترخيم سعيد : ياسعي ، وفي شود ، ٢٠٩

(١) انظر هذا الفصل في الملخص : ٤٧٨ وما بعدها ، فهو مستفيد

من أستاذه كثيراً .

(٢-٢) ساقط مع "ح" .

(٣) شرح الشافية : ٥٦/١ .

يا شمو ، ولا يجوز حذف آليا وألواو ، لما في ذلك (١) من بقاء الأسم على حرفين ، ولم يكثرا استعماله عليهما ، ولا يوجد ذلك في الأصول (٢) ، وكذلك تقول في بنون يا بنو ، بإثبات ألواو على (٣) ما ذكر ، وتقول في ترخيم يدان ، ودمان : يا يد ، ويا دم ، على الأصح ؛ لأنه قد أستعمل في الكلام عليهما ، فلم يستوحش من بقاءه (٤) في الترخيم (٥) عليهما ، وقد مضى بيان الترخيم على من لم ينو .

-
- (١) في "ق" "لما ذكر" .
(٢) نص على ذلك سيبويه في الكتاب : ٢٥٥ / ٢ .
(٣) ساقطة من "ق" .
(٤) في الأصل "بناءه" .
(٥) بعد كلمة "الترخيم" في "ح" سقط كبير قرب نهاية باب النكرة والمعرفة بقوله : "العلم إلى القلب ، فالتعريف حقيقته ، إنما هو بالقلب" وهو في ص

باب ما رُحمت الشعراء في غير النداء اضطراراً

ذهب سيبويه إلى أن الترخيم في غير النداء ضرورة يكون على
اللفتين معاً ، لأن ترخيمه في غير النداء شبه بترخيمه في النداء ، فوجب
أن يكون كما قال الإمام (١) ، وذهب أبو العباس إلى اختصاصه بلغة من
لم ينو ، لأنه حذف في غير النداء على غير قياس ، فوجب أن يكون كيد ،
و دم يجري بوجوه الأعراب ، وأنكر الاحتجاج ببيت جرير :
(٢)

ألا أضحت حبالكم رماماً وأضحت منك شاسعة أماماً^(٣)

وقال : الرواية الصحيحة :

ألا أضحت حبالكم رماماً^(٣) وما عهدي كعهدك يا أماماً

وهذا ترخيم في النداء (٤) ، وأجيب بأن رواية لا تقدر في رواية ، فليس

- (١) الكتاب : ٢٦٩/٢ وما بعدها .
(٢) البيت لجرير في ديوانه : ٥٠٢ برواية السكري ، والكتاب : ٢٧٠/٢ ،
وشرح أبيات سيبويه : ٥٩٤/١ ، وأمالي ابن الشجري : ١٢٦/١ ،
والإنصاف : ٥٩٥ ، والمخلص : ٤٨٥ .
(٣-٣) ساقطه من "ق" وهي ملحقة بالها مش هناك وأكثرها غير واضح .
(٤) انظر رد المبرد على سيبويه في شرح أبيات سيبويه : ٥٩٥/١ ،
وأمالي ابن الشجري : ١٢٧/١ وما بعدها ، وفي المقتضب ما يؤيد
إلى هذا المذهب دون الإشارة إلى مخالفة سيبويه فقال : ٢٥٢/٢ :
" وأما قول ربيعة :

أما ترنني اليوم أم حمز قاربت بعد عنقي وجمزي
فليس من هذا ، ولكنه قدر حمزة أولاً مرخماً على قول : يا حار ،
فجعله اسماً على حياله فأضاف إليه . هـ فقوله اسماً على حياله يعني
أنه يعرب على أنه اسم لم يذهب منه شيء ، فيبنى على الضم
ولعل هذه المسألة ناقشها المبرد في رده على سيبويه ، وهو
كتاب مستقل ، وكان بأسلوب عنيف . ثم لما كبر سئل عن ذلك
فأجاب بأن ذلك كان زمن الشيبية ، معتذراً بذلك عما كان في
أسلوبه من حرارة ، وقد عدل عن كثير من تلك المسائل ، وما لم
يعدل عنه ، فقد ساقه بأسلوب هادئ ، لا يظهر منه تحامل على الإمام
كهذه المسألة التي في المقتضب ، إلا أن الإمام أبا عبد الله بن مالك
قال في شرح التسهيل : ٨٥٠/٢ ، وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو .

الاستدلال بإحدى الروایتين بقادح في الاستدلال بالأخرى ، والرواية
الأولى (١) صحيحة ، لاستدلال الثقات بها ، فالأصح ما ذهب إليه سيبويه ،
وعليه الأكثر. (٢)

ثم أدخل أبو القاسم هذا البيت شاهداً على جواز الترخيم في غير
النداء ضرورةً على لغة من لم ينو وهو: (٣)

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبي نفسي أمال بن حنظل

الشاهد في قوله : ابن حنظل ، وهو أنه لما رخمه على لغة من لم ينو
أجراه بالإعراب الذي يقتضيه الموضع ، وهو الجر بالإضافة ، ولورخمه على
لغة من نوى لقال : ابن حنظلا بفتح اللام (٤) ، ولكن لما كانت
القوافي مطلقةً بالياء دعاه ذلك إلى ترخيمه على لغة من لم ينو ، لأن
ترخيمه على من نوى يقتضي إطلاقه بالالف ، ولا أجل هذا أنشد البيت
الذي قبله (٥) ليعلم به إطلاق القوافي بالياء (٦) ، والله أعلم .

-
- (١) في "ق" "الأخرى".
(٢) انظر شرح أبيات سيبويه : ٥٩٥/١ ، وشرح آبن مالك على التسهيل
٢٤٩/٢ وما بعدها .
(٣) البيت للأسود بن يعفر التميمي وهو في ديوانه : ٥٦ ، ونوادر أبي
زيد : ١٥٩ ، والكتاب ٢/٢٤٦ ، والجمل : ١٧٤ ، والحلـل
: ٢٤٩ ، وما بعدها ، وشرح الجمل لابن خروف .
(٤) " بفتح اللام " ساقطة من "ق".
(٥) هو قوله :
ألا ما لهذا الدهر من متعلل
على الناس مهما شاء بالناس يفعل
في "ق" "في الياء".
(٦)

بَابُ النَّدْبَةِ

إِذَا كَانَ الْمُنَادَى مَنْدُوبًا مَتَفَجِّعًا عَلَيْهِ كُنْتَ مَخِيرًا بَيْنَ أَمْرَيْنِ :

أحدهما : أَنْ تَأْتِيَ بِهِ عَلَى هَيْئَتِهِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَنْدُوبٍ كَقَوْلِكَ :
وَأَزِيدُ ، وَأَعْمُرُ (١) .

وَالثَّانِي : أَنْ تَلْحِقَهُ أَلْفًا مِنْ آخِرِهِ تَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّدْبَةِ ، وَأَلْحَقْتُهَا

هَاءَ السَّكْتِ فِي الْوَقْفِ فَقُلْتُ : وَأَزِيدَاهُ ، وَأَعْمَرَاهُ ، وَهَذِهِ الْأَلْفُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ

تَابِعَةً لِلْحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ اللَّيْسُ بَيْنَ مُشْتَبِهَيْنِ كَقَوْلِكَ :

وَأَغْلَامُ صَاحِبِيهِ ، فَهَذِهِ أَلْيَاءٌ بَدَلٌ مِنْ أَلْفِ النَّدْبَةِ لِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّكَ لَوْ

قُلْتَ : وَأَغْلَامُ صَاحِبِيهَا ، فَأُثِبَتِ الْأَلْفُ اللَّيْسُ بِالْمَوْءِثِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ :

وَأَغْلَامِكِي إِذَا خَاطَبْتَ مَوْءِثًا قُلْتَ الْأَلْفُ يَاءً لِلْكَسْرِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَلَوْلَمْ

تَفْعَلْ ذَلِكَ وَأُثِبَتِ الْأَلْفُ فَقُلْتَ : وَأَغْلَامِكَاهُ اللَّيْسُ بِالْمَذْكَرِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا

قُلْتَ : وَأَغْلَامِكُمُوهُ ، أَوْ وَأَغْلَامِكُمُوهُ ، قُلْتَ الْأَلْفُ وَآوًا مِنْ أَجْلِ الْضَمَّةِ الَّتِي

قَبْلَهَا ، وَلَوْ أُثِبَتْ فَقُلْتَ : وَأَغْلَامِكُمَاهُ ، وَوَأَغْلَامِكُمَاهُ اللَّيْسُ بِالْمُنْثَى ، وَكَذَلِكَ

(٢)

مَا أَشْبَهَهُ ، فَوَجِبَ فِي مَوَاضِعِ اللَّيْسِ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ تَابِعَةً لِلْحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ،

فَإِنَّ أَمْنَ اللَّيْسِ وَجِبَ إِثْبَاتُهَا الْفَا ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي الْبَابِ .

فَصَلْ : إِذَا كَانَ الْمَنْدُوبُ مُنَادًى بَوَا (٣) ، فَلَا إِشْكَالَ فِي كَوْنِهِ

مَنْدُوبًا ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَرْفَ مَخْصُوصًا بِالْمَنْدُوبِ ، فَإِنَّ كَانَ مَنْدُوبًا بِ«يَا» لَمْ

يَعْلَمَ كَوْنَهُ مَنْدُوبًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ حَالِيَةٍ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ «يَا» مُشْتَرِكٌ بَيْنَ سَائِرِ

الْمُنَادِيَّاتِ ، وَسِوَاهُ كَانَ عَلَى هَيْئَتِهِ فَيُرْمَدُوبٌ كَقَوْلِكَ : يَا زَيْدُ ، أَوَّلِحَقَّتْهُ

أَلْفًا مِنْ آخِرِهِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَمَا عَلَى صُورَةِ السُّتْفَاتِ وَالْمَتَعَجَّبِ مِنْهُ . فَوَجِبَ

أَنْ يَكُونَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَا يَنَادَى الْمَنْدُوبَ إِلَّا بِأَحَدٍ [هَذِينَ] (٤) الْحَرْفَيْنِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : أَيَا زَيْدٍ وَيَا عَمْرُو .

(٢) فِي "ق" "تَابِعَةً لَهَا قَبْلَهَا" .

(٣) فِي "ق" "بَوَا" خَطَأً .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ "ق" .

(١) ولا يجوز حذفه ، لأنَّ الغرض بنداؤه مدَّ الصوت بإظهار التفجع عليه ، لا لأنَّ يجيب ، وحذفه يناقض هذا الغرض ، وآله أعلم .

٢١٠ / ثم قال : (وتقول : واغلاماه (٢) في لفة من قال : يا غلام) إلى آخره .

الأصل في هذا الفصل أن الحرف الذي تلحق الندبة بعده لا يخلو من أن يكون مضموما ، أو مكسورا أو مفتوحا أو ساكنا ، فإن كان مضموما أو مكسورا فتح لها ، فقلت في قولك : يا غلام ، ويا غلام : يا غلاماه ، وكذلك تقول في لفة من قال : يا غلام بالفتح ، فإن كان ساكنا يقبل الحركة ، وله أصل فيها ، حرك لها بالفتح ، فقلت في قولك : تغزو ، مسمى به منويا فيه ضمير . وايفزواه ، وكذا ينبغي أن تقول فيمن قال : يا غلامي بسكون آلياء : واغلامياه ، لأن أصلها الفتح ، وهو رأي سيبويه (٣) ، وذكر القاضي وجها آخر وهو : حذف آلياء لالتقاءها ساكنة مع ألف الندبة . (٤)

فإن كان الساكن ليس له أصل في الحركة ، أو كان غير قابل لها وجب حذفه ؛ لالتقاءه ساكنا مع ألف الندبة ، فقلت : واغلامهوه (٥) ، فحذفت الواو التي هي صلة الضمير ، وهذه الواو بدل من ألف الندبة لئلا يلتبس بالمؤنث على الأصل المذكور قبل ؛ من أن ألف الندبة يجب أن تكون تابعة لما قبلها إذا خيف لبس بين مشتبهين ، وما يجب حذفه لسكونه وسكون ألف الندبة التنون كقولك : واغلام زيدا ، هذا مذهب البصريين ، وآلكوفيون يثبتونه

- (١) ساقطة من " ق " .
(٢) في الأصل " يا غلاماه " خطأ وعبارة الجمل بتامها " وتقول : يا غلاماه في لفة من قال : يا غلام [بالكسر] ، وكلمة الكسر زيادة من إحدى نسخ الجمل في حين ورد في نسخة أخرى " غلام " مضموما .
(٣) الكتاب : ٢ / ٢٢٠-٢٢١ .
(٤) انظر مذهب القاضي في شرح الجمل لابن الضائع : ٦٠ / ب .
(٥) انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٢ .

فيقولون : واغلام (١) زيدناه ، ويحتجون بأن الأصل في التثنية التحريك ،
لا لتقاء الساكنين ، وهو الغالب فيه ، وحذفه لا لتقاء الساكنين شان ، ويحتج
البصريون بأنه قد جاء حذفه في غير النداء لا لتقاء الساكنين ، فلزم أن يحذف
في هذا الباب ، لأنه باب تغيير ، وقد ألف فيه حذف التثنية ، وهذا المذهب
أقوى (٢) ، والله أعلم .

فالحاصل أنه من قال : يا غلام ، ويا غلام ، ويا غلاما ،
قال في الندبة : يا غلاما لا غير ، ومن قال : يا غلامي بفتح آليا قال : يا
غلامي لا غير ، ومن قال : يا غلامي بسكون آليا فوجهان : أحدهما : تحريكها
بفتح لا لتقاء الساكنين . والآخر : حذفها لهما وقد تقدما .

ثم اختلف في موضع ألف الندبة من الصفة والموصوف ، فقال يونس :
آخر الصفة ، محتجا بأن الصفة والموصوف كالأصل والموصول ، فكما تقول : وامن
حفر يثر زمزماه ، فتلحقها آخر الصلة ، وكذلك تقول : وازيد العاقله ، فتلحقها
آخر الصفة ، وفرق سيبويه بين الصفة والأصل ، فألحق العلامة آخر الموصوف ، فقال :
وازيدا العاقل ، لأن الصفة مع الموصوف ليست كالأصل مع الموصول في الاتصال
واللزوم ، وهو أظهر (٣) ، والله أعلم .

- (١) في الأصل "وياغلام" خطأ .
(٢) انظر مذهب كل من البصريين والكوفيين في شرح ابن الضائع :
٦٠/ب ، وشرح ابن عصفور : ١٣٢/٢ ، وانظر شرح ألفية
ابن معطي : ١٠٥٩ .
(٣) الكتاب : ٢٢٦/٢ ، وقد احتج لمذهب سيبويه الفارسي ، فقال :
"والدليل على انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإن كانت
تجري عليه في إعرابه قولهم في النداء : يا زيد العامل ، ألا ترى
أن الموصوف مبني والصفة معربة ، فأختلافهما في الإعراب والبناء
دلالة على أنهما ليسا بجاريين مجرى الشيء الواحد ، فإذا كان
كذلك لم يجز قول يونس في إلحاقه علامة الندبة الصفة . المسائل
البصريات : ٥١٣-٥١٤ . وانظر شرح ابن عصفور : ١٢٩/٢ .

باب المعرفة والنكرة

النكرة مقدمة على المعرفة وضماً ، والدليل على ذلك أن لفظ الأسم
يكون نكرةً ثم يدخل عليه ما يعرف به ، (١) فالمقرون بالألف واللام قد كان (٢)
مجرداً منها ، وكذلك المضاف والعلم ، قد كان هذا غير مضاف ، وهذا غير
علم على الأصل ، ثم عرض لكل واحد من المذكورين (٣) ما تعرف به ،
وهو ظاهر .

وعبر بعضهم عن ذلك بأن قال : النكرة قبل المعرفة ، لأنَّ الجهل
في طبع الآدمي قبل العلم ، فقد حصل تقدم النكرة على المعرفة ، لأنَّ النكرة
مجهولة ، والمعرفة معلومة ، وأيضاً فإنَّ النكرة كالعموم والمعرفة كالخصوص ،
والعموم مقدّم على الخصوص ، فالنكرة أوّل ، وقد يقال : إنَّ التعريف من جملة
علل ما لا ينصرف وهي كلها فروع اتفاقاً ، فلزم كونه فرعاً ، من حيث
كان واحداً من جملة ما اتفق على فرعيته على الجملة ، والتنكير ليس واحداً منها ،
فلزم كونه أصلاً ، لأنَّ الأسماء محصورة في القسمين ، فإذا عرفت فرعية
أحدهما تعينت أصالة الآخر ضرورةً ، فهذا ما يشبه أن يقال في الموضع .

ثم أخذ أبو القاسم في بيان ما يميز النكرة من المعرفة فقال :

(النكرة كل اسم شائع في جنسه لا يخص به واحد دون آخر) . (٤)

أما قوله : " لا يخص به واحد دون آخر " فهو تفسير لقوله : شائع ،

لأنه لو كان مخصوصاً به واحد دون آخر لم يكن شائعاً ، وكان شيخنا أبو
إسحاق الفافقي - رحمه الله عليه - يتمُّ هذا الرسم بأن يقيد الشائع بالموضع ،

(١) في " ق " " يتعرف " .

(٢) في " ق " " قد يكون " .

(٣) في " ق " " المنكورين " خطأ .

(٤) الجمل : ١٧٨ .

فيقال : النكرة كل أسم شائع في جنسه وضعاً ، وكان يقول رحمه الله :
/ إنما قلت ذلك مخافة ما يلزمه من تعريف بعض ما اتفق على تنكيهه مما ليس ٢١١
شائعاً في جنس كشمس وقمر ، فذكرت " وضعاً " في الرسم تنبيهاً على أن شمساً
وقمراً وضعهما وضع النكرات ، وما وضع شاعراً في جنس لكن اتفق أن لم يكن
لهما جنس فلم يكونا شاعرين في الوجود .
وكان أيضاً يقول في بعض إقراءه : وقد لا يحتاج إلى ذكر
" وضعاً " .

فيجاب المعترض على أبي القاسم بالإلزام المذكور قبل ، بأن (١)
الاختصاص في النكرة نظير الاشتراك في المعرفة ، فكما أن الاشتراك في
المعرفة لا يصيرها نكرة ، فكذلك الاختصاص في النكرة لا يصيرها معرفة بدلالة
الآحكام ؛ لأن كليهما عارض وعاارض لا يعتد به ، وهذا بين إن شاء الله .
ثم قال : (وأنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم) (٢) إلى آخر الفصل .
الألفاظ باعتبار معانيها على ثلاثة أقسام : متباينة ، مترادفة ،
ومتداخلة ، ويعتبر ذلك بأن تضيف " كلاً " هذا (٣) اللفظ إلى أحد
الأسمين وتخبر عنه بالآخر ثم تعكس ، فإن كذبت القضية من طرفيها فالأسمان
متباينان كقولك : كل رجل فرس ، وكل فرس رجل ، فإن صدقت من طرفيها
فاللفظان مترادفان كقولك : كل إنسان ضاحك ، وكل ضاحك إنسان ، فإن
صدقت المسألة من أحد طرفيها وكذبت من الآخر فالأسمان متداخلان كقولك :
كل رجل إنسان ، وكل إنسان رجل ، فهذه القضية صادقة في الأول كاذبة في
الثاني ، وهذا القسم (٤) هو مقصود أبي القاسم ، لأن كل واحد من الأسماء

(١) في الأصل " فإن " .

(٢) الجمل : ١٧٨ .

(٣) ساقطه من " ق " .

(٤) في " ق " " الثاني " .

المذكورة في مساقه داخل ، فيما قبله ، فكان أخص منه ، وما قبله أعم منه ،
 لأنك تقول : كل رجل إنسان ، وكل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، وكل
 جسم جوهر ، وكل جوهر شيء ، ولا يصح العكس في جميعها ، ويظهر من أبي
 القاسم أنه أخذ جوهرًا بمعنى متحيز ، وإذا كان كذلك صح التداخل بينه
 وبين جسم ، لأن جوهرًا على هذا يكون أعم من جسم ، إذ كان الجسم لا يطلق
 إلا بازاء الجوهر المركب ، والجوهر يعم المركب ، والفرد (٢) إذا كان بمعنى
 متحيز ، لأن المتحيز (٣) عبارة عما شغل حيزًا ، فإذا كان كذلك عرفت أن
 اعتراض ابن عصفور على أبي القاسم تحامل ، لأنه قال في قول أبي القاسم :
 " ثم جوهر ثم جسم " لا يخلو أن يعني بالجوهر المركب أو الفرد (٤) ، فإن
 عنى المركب فهو الجسم بعينه ، ولا يكون بينهما عموم ولا خصوص ، وإن عني به
 الجوهر الفرد كانا متباينين ، لأن القضية على هذا كاذبة من طرفيها ، لأنك
 لو قلت : كل جسم جوهر فرد ، أو كل جوهر فرد جسم ، لكان فاسدًا (٥) ،
 والجواب ما قلناه قبل فتأمله . (٦)

ثم قال : (والمعارف خمسة أجناس) (٧) إلى آخره .

خص المعارف بالعدد اعتبارًا بتنوعها وأقسامها ، كما ذكر ، إلا أن
 منها ما في وجه تعريفه خلاف ، فمن ذلك الأسماء الموصولات كالذي وأخواتها
 ، فذهب الفارسي ومن قال بقوله إلى أن تعريفها بالصلة ، إذ لا بد فيها من
 عهد والآلف والآلام زائدة بدلالة أن فيها ما ليس فيه ألف ولام ، كمن وما ،

(١) في " ق " ينطلق .

(٢) في الأصل " المفرد " .

(٣) في الأصل " التحيز " .

(٤) في الأصل " المفرد " .

(٥) شرح الجمل : ١٣٥ .

(٦) هذا الجواب هو جواب أبي الحسن ابن الضائع في شرح الجمل له

: ٦٢ / ب ، أ .

(٧) الجمل : ١٧٨ .

فكما أنّ هذا الضرب معرفة بالصلة لعدم معرفِّ غيرها ، فكذلك ما فيه
آلاف وآلام منها . (١)

ونذهب آلاؤخفش إلى أنّ تعريفها بالآلف والآلام ؛ لأنها أصل نسي
التعريف ، وما ليس فيه ألف وآلام منها معرفِّ بنيتها ؛ لأنه في معنى ما فيه
آلاف وآلام ، فإذا قلت أعجبتني من في آدار ، فإن معناه أعجبتني الذي في
آدار . (٢)

ورد أبو بكر بن ميمون قول الفارسي ، بأن الصلة لا بد أن تكون جملة ،
أو في حكمها ، وألجم نكرات ، وما لا يقوى على تعريف نفسه فأولى ألا يقوى
على تعريف غيره (٣) ، وهذا نظر ضعيف ؛ لأنه ليس من شرط المعرفِّ أن يكون
معرفة في نفسه . فإن الآلف والآلام موضوعة للتعريف ، ولا يقال ؛ إنها معرفة في
نفسها ، ولعله إنما غرّه في ذلك أن المضاف إليه لا يقوى على تعريف المضاف
إلا إذا كان معرفة في نفسه ، فإن كان نكرة لم يقو على تعريف المضاف .

قلنا: لا بد إذ ذاك من تخصيصه وإن كان نكرة في نفسه ، وعلى
آقولين فإن الموصول داخل في قسم المعرفة بالآلف والآلام ؛ لأنه معرفة
بالعهد الذي في الصلة على قول ، أو بالآلف والآلام على قول .

ومن ذلك أيضاً المنادى المقصود نحو : يا رجل ، منهم من قال :

٢١٢ إنه معرفة بالآلف والآلام / ، إلا أنها حذف بقي معناها ؛ لأن حرف
النداء صار عوضاً منها ، وبهذا المعنى نسب لها التعريف ، وأصل المسألة :
يا أيها الرجل ، وقد تقدم ذلك في النداء ، فعلى هذا يكون داخلاً في قسم
المعرفِّ بالآلف والآلام .

- (١) انظر مذهب الفارسي في شرح ابن عصفور : ١٣٥/٢ ، وشرح ابن
الضائع ٦٢/ب ، وسمع الهوامع ١٩٠/١ .
(٢) انظر مذهب آخفش في شرح ابن عصفور ١٣٥/٢ ، وشرح ابن الضائع
٦٢/ب ، وسمع الهوامع ١٩٠/١ .
(٣) انظر شرح الرضي : ٣٦/٢ .
(٤) في الأصل و " ق " أو في الآلف " و " وهذا الموضع كما سبقت الإشارة
ساقط من " ح " ولعل ما أثبت هو الصواب .

ومنهم من قال : ان تعريفه بِالْخَطَابِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى يَا رَجُلُ يَا أَنْتَ ،
أَوْ يَا إِيَّاكَ ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ (١) ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ دَاخِلًا فِي قِسْمِ
الْمَضْمَرَاتِ مِنْ جِهَةِ التَّعْرِيفِ .

ومن ذلك أيضاً أَلْفَاظُ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِي كَقَوْلِكَ : قَبِضْتَ الْمَالَ
أَجْمَعُ ، فَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ إِلَى أَنَّهَا أَعْلَامٌ بِمَعْنَى الْإِحَاطَةِ وَالْعُمُومِ ،
فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ دَاخِلَةً فِي قِسْمِ الْمَعْرِفِ بِالْعِلْمِيَّةِ ، إِلَّا أَنَّهَا جِنْسِيَّةٌ .

ومنهم من قال : إِنَّ تَعْرِيفَهَا بِنِيَّةِ الْإِضَافَةِ ؛ (٣) لِأَنَّ مَعْنَى قَبِضْتَ
الْمَالَ أَجْمَعُ ، قَبِضْتَ أَجْمَعَهُ ، (٣) وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ دَاخِلَةً فِي قِسْمِ (٤)
الْمَعْرِفِ بِالْإِضَافَةِ كَالْمُضَافِ مِنْهَا ، وَأَمَّا أَسَامَةٌ وَشَعَالَةٌ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ فَإِنَّهَا مَتْرُدَةٌ
بَيْنَ التَّخْصِيصِ [وَالشَّيَاعِ] (٥) فَالتَّخْصِيصُ بِاعتبار استعمال اللفظ ، وَالشَّيَاعُ
باعتبار المعنى ، لِأَنَّ الْعَرَبَ أَجْرَتْ عَلَى هَذَا اللفظ أَحْكَامَ الْمَعَارِفِ ، وَإِنْ
كَانَ نَكْرَةً مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَاعْرِفْ ذَلِكَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

فصل : الْعِلْمِيَّةُ إِمَّا شَخْصِيَّةٌ ، وَإِمَّا جِنْسِيَّةٌ ؛ فَالشَّخْصِيَّةُ فِي الْحَيَوَانَاتِ
الْعَاقِلِ ، وَفِي الْحَيَوَانَاتِ الْمَخَالِطِ لَهَا ، وَأَمَّا الْجِنْسِيَّةُ فَتَكُونُ فِي الْحَيَوَانَاتِ غَيْرِ
الْعَاقِلِ ، وَغَيْرِ الْمَخَالِطِ لَهَا . وَتَكُونُ أَيْضًا فِي الْمَصَادِرِ . وَفِي الزَّمَانِ ، وَفِي

(١) فِي " ق " وَكَذَلِكَ " خَطَأً . وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِهِ :
يَا أَقْرَعُ ابْنَ حَابِسٍ يَا أَنْتَ أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْفَتِ
(٢) أَلْفَاظُ التَّوَكِيدِ مَعَارِفٌ بِالْإِجْمَاعِ ، لَكِنْ الْإِخْتِلَافُ فِي سَبَبِ تَعْرِيفِهَا ،
فَذَكَرَ عَنْ صَاحِبِ الْبَيْدِيَّةِ ، وَأَبْنِ الْحَاجِبِ ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَيَّانٍ أَنَّهَا
أَعْلَامٌ لِتَعْلِيْقِهَا عَلَى مَعْنَى الْإِحَاطَةِ ، كَأَسَامَةِ عِلْمِ عَلَى الْجِنْسِ ، وَعَزَى
لِسَيَّبُوِيَّةِ وَهُوَ اخْتِيَارُ السَّهَيْلِيِّ وَأَبْنِ مَالِكٍ أَنَّهَا أَعْلَامٌ بِنِيَّةِ الْإِضَافَةِ
إِلَى الضَّمِيرِ . هَمَّعَ الْهَوَامِعُ ٢٠٢/٥ - ٢٠٣ وَأَنْظَرَ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ
أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطِي : ٢٦٤ .

(٣-٣) فِي " ق " لِأَنَّ مَعْنَاهُ قَبِضْتَ الْمَالَ أَجْمَعَهُ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ " ق " .

(٥) تَكَلَّمَ مِنْ " ق " .

النبات (١) ، مثال ذلك في الحيوان غير المخالط لمن يعقل : أسامه
، وشعالة ، وقد تقدم أن اللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى النكرة ، وقال
بعضهم : بل هو معرفة لفظاً ومعنى ، وبيان ذلك أن اللفظ علم للمعنى
المعقول المتصور في الذهن ، وهو غير متعدد لا يتصور أن يعقل له ثان ، ولما
كان ذلك المعنى منطبقاً على ما في الخارج ، جاز إطلاق اللفظ الموضوع
على ذلك المعنى على كل واحد واحد مما في الخارج ، وهذا موقوف على
السمع ، ولولا ذلك لجاز هذا الحكم في سائر أسماء الأجناس ، والله أعلم .

ومثال كونها في المصادر قوله : (٢)

* سبحان من علقمة الفاخر * ^{للعلمية}
أي براءة منه على طريق الذم ، وسبحان لا ينصرف ها هنا / وزيادة الألف
والنون ، وهي علمية الجنس كما قلناه .

ومثال كونها في الزمان قولك : خرجت يوم الجمعة سحر ، وغدوة ،
وبكرة ، فلولا العلمية مع العلة الأخرى لا نصرفت .

ومثال كونها في النبات : بنات أوبر لضرب من الكأة ، ولولا العلمية
مع العلة الأخرى لا نصرف اللفظ ، والله أعلم .

(١) انظر تحرير الشاطبي لعلم الجنس في شرح الألفية ١٦٢/١ وما
بعدها .

(٢) هذا عجز البيت صدره :
* أقول لما جاءني فخره *
وهو من قصيدة للأعشى الكبير نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
روايتها ؛ لأن الأعشى يفضل فيها عامر بن الطفيل على طلحة بن علقمة
رضي الله عنه . انظر سيرة ابن هشام ، والبيت في ديوانه ١٧٩ .
والكتاب : ٣٢٤/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٥٧ ، والمقتضب
٢١٨/٣ ، ومجالس ثعلب : ٢٦٠ ، والخصائص ١٩٧/٢ ، والخزانة
٠٤١/٢

فصل : وقد تقدم أنّ المعارف خمسة أجناس ، فأعلم هاهنا أنّها ترجع إلى أربع مراتب ، فالضائر في المرتبة (١) الأولى من [قوة] [التعريف] ، إلّا أنّها في هذه المرتبة (٣) على ثلاثة أقسام ، أقواها تعريفاً ضمير المتكلم ، لامتناع الاشتراك وضعاً ، ثم ضمير المخاطب ، لندور الاشتراك ، ثم ضمير آلفاء لاحتمال الاشتراك .

والرتبة الثانية للعلم والمضاف إليه والمضاف إلى الضمير .

والثالثة للمبهم والمضاف إليه ، هذا مذهب سيبويه (٤) وعكس آلفاء فقدم المبهم على العلم ، لانه يعرف من جهتين بالعين والقلب ، والعلم إنّما يعرف من جهة القلب خاصة ، وما يعرف من جهتين أقوى تعريفاً ما يعرف بجهة واحدة . (٥)

والجواب عن هذه الشبهة : أنّ معرفة العين إنّما هي نسبة مجازية ، وإنّما هي أداة توصل العلم إلى القلب ، فالتعريف حقيقة إنّما هو بالقلب ، لكن من هذه الناحية ، كاللمس باليد (٦) والذوق باللسان والاستنشاق بالأنف ، في أنّها أدوات توصل العلم إلى القلب ، وأيضاً فإنّ العلم يعرف مطلقاً ، لا يتوقف على قيد ، والمبهم لا يعرف إلّا بشرط حضور (٧) مدلوله ، وما يعرف مطلقاً أقوى تعريفاً (٨) ما يعرف بقيد .

-
- (١) في "ق" الرتبة .
(٢) تكلمة من "ق" .
(٣) في "ق" الرتبة .
(٤) انظر همع الهوامع : ١٩٢/١ ، وانظر الكتاب : ١/٢ .
(٥) انظر همع الهوامع : ١٩٢/١ .
(٦) ساقطة من "ق" .
(٧) ساقطة من "ح" .
(٨) ساقطة من "ق" .

والرتبة الرابعة لما فيه آلف وآلام ، والمضاف إلى الشيء في رتبته ،
إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم خلافاً للمبرد في أن^(١) المضاف
إلى الشيء دونه في الرتبة مطلقاً^(٢) ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وما جاء بلفظ المعرفة وهونكرة مثلك)^(٣) إلى آخره .

زعموا أن هذه الأشياء / نكرات وإن كانت بلفظ المعرفة ، ٢١٣
وآستدلوا على ذلك بأدلة جملتها أحد عشر دليلاً ، وهي : دخول
كم ، وكل ، وأي ، ورب ، ولا النافية ، ومن الزائدة ، ووقوعها أحوالاً ، وتمييزاً ،
وصفات للنكرة ، وموصوفاً بها النكرة والإخبار بها عنها ، كقولك : كم ضارب زيد ،
وأَيِّ ضارب زيد ، وربِّ ضارب زيد ، ولا مثل زيد هناك ، وما جاء^(٤) من
ضارب زيد ، وهذا زيد ضارب عمرو ، وعندى عشرون مثل زيد ، وهذا رجل
ضارب زيد ، وهذا ضارب زيد عاقل ، وكل نفس ذائقة الموت ، وهذه كلها^(٥)
أحكام النكرات .

ثم اختلفوا في وجه تنكيرها ، فذهب الفارسي وعليه الأكثر إلى
أنها إنما وجب تنكيرها ، لأنها مؤولة بأسم الأفعال ، فقولك : هذا رجل
مثل زيد ، بمنزلة هذا رجل مشابه زيد^(٦) ، و^(٧)

* بمنجرد قيد الأوابد *
بمنزلة مقيد الأوابد .

- (١) " في أن " في الأصل " فإن " والمثبت من " ح " و " ق " .
(٢) انظر همع الهوامع ١/١٩٣ .
(٣) الجمل : ١٨٠ .
(٤) في " ق " " وما جاء ني " .
(٥) في الأصل " وهذا كله " .
(٦) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط ١٠٤٣-١٠٤٤ : أن الفارسي يرى
أن سبب تنكير " مثلك " وما جرى مجراها عائد إلى أن الاشتراك لا
يرتفع بالإضافة بل يبقى ، ولذلك جرى وصفاً للنكرة . وهي
طريقة سيبويه ١/٤٢٣ ، وانظر كتاب الشعر : ٢٨٦-٢٨٧ .
(٧) هذا جزء من بيت وهو بتمامه :
بمنجرد قيد الأوابد لأح
وهو في ديوان امرئ القيس : ٤٦ ، والكتاب : ٤٢٤/١ ، ونسبه
ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٤٥٧ لعلقمة بن عبدة .

ومنهم من قال : إنما وجب تنكيرها ؛ لكثرة الأشباه والآمال ، ويلزم على هذا القول تعريفها إذا انتفى التعدد كقولك : مررت بالساكن غير المتحرك ، و لا أنعمت عليهم غير المفضوب عليهم ولا الضالين ، وكشمس وقمر وما أشبه ذلك .

ومنهم من قال : إنما وجب تنكيرها ؛ لأنها وضعت مضافة في أول أحوالها ، إذ معلوم أن التعريف ثانٍ عن التنكير ، وليست إضافتها ثانيةً عن انفصالها ، فوجب أن تكون نكرة ؛ لأن الأسم في أول أحواله نكرة ، وهذا المذهب أيضا غير سديد ؛ لأنه معارضٌ بكل ، وبعض من جهة أنهما لا ينفصلان عن الإضافة تصريحاً أو تقديراً ، وقد أجمعوا على تعريفهما بهما فأعرف ذلك ، وآله ولي التوفيق .

مسألة : شبيهه إضافة محضة من بين سائر أخواته ، ووجه ذلك أنه من أمثلة المبالغة ، فلا يقال : زيدٌ شبيه عمرو ، إلا عند استغراق جميع وجوه الشبه حتى كأنه هو ، فصار قولك : زيدٌ شبيه عمرو ، بمنزلة لوقلت : زيد المعروف بشبهه (١) عمرو ، فكان بمنزلة الماضي (٢) ، وأسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي كانت إضافته محضة ، فأفهم ذلك وآله التوفيق .

(١) في الأصل و " ق " " شبيهه " .

(٢) ساقطة من " ح " .

باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية

كلامه في هذا الباب في نواصب الأفعال المضارعة، وهي أربعة في الحقيقة "أن" المصدرية الموضوع خفيفة و"لن" و"إذا" و"كي" المصدرية، وهذه الحروف على قسمين: أحدهما: لا ينصب إلا ظاهراً، وهو "لن" و"إذا" و"كي".

والآخر: ينصب على ثلاثة أوجه وهو "أن". أحدها: أن تكون محذوفة لا تظهر، وذلك بعد "حتى" الجارة، و"كي" الجارة، ولام الجحود، والجواب بالفاء، والواو، وأو.

والثاني: أن تكون مخيراً في إضمارها وإظهارها، وذلك في موضعين: أحدهما بعد لام "كي" إذا لم يقع بعدها لا^(١) النافية، فيلزم حينئذ إظهارها، ليكون فاصلاً بين المثليين كقوله تعالى: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾^(٢) فإضمارها كقوله تعالى: ﴿ليقطع طرفاً من الذين كفروا﴾^(٣) وإظهارها كقوله تعالى: ﴿وأمرت لأن أكون أول المسلمين﴾^(٤).

والموضع الثاني: إذا كان المضارع معطوفاً على اسم صريح قبله مصدرًا كان أو غير مصدر^(٥) وأكثر ما يكون مصدرًا، من ذلك قول الشاعر:^(٦)

للبيس عيافةٍ وتقر عيني
أحب إلي من لبس الشفوف

- (١) ساقطة من "ح".
(٢) الحديد: ٢٩.
(٣) آل عمران: ١٢٧.
(٤) الزمر: ١٢.
(٥) في "ح" مخروم مكانها وظهر في التصوير بعض حروف كلمة أخرى من الصفحة التي تليها.
(٦) انظر البيت فيها سبق ص: ٧٩.

(١) ومثال إظهارها قول الشاعر:

أبت الروادف والثدي لقمصها مس البطون وأن تمس ظهورا

والموضع الثالث من القسمة الأولى ما خرج عن القسمين يلزم فيه إظهارها في غالب الأمر، وقد تقدم ذلك في باب الأفعال، وإنما أعدنا ذكره ها هنا على سبيل البيان .

وأما " لن " ففيها ثلاثة مذاهب :

(٢) أحدها : أنها بسيطة ، أعني أنها غير مركبة ، وهو قول سيبويه ،

وعليه الأكثر .

والثاني : أنها مركبة من " لا " و " أن " وهو قول الخليل ، ورده

سيبويه بإجماعهم على جواز تقديم معمول معمولها عليها (٤) كقولك :

زيدا لن أضرب ، ولو كان أصلها لا أن أضرب زيدا كما يقوله الخليل لا تمنع

هذا لأن الموصول لا يتقدم عليه ما في كحيزه (٥) ، وقد وجهه (٦) / بعضهم ٢١٤

بأن التركيب تحدث معه أحكام لم تكن قبل التركيب (٧) ، وهذا كما ترى ؛

لأنه يلزم (٨) عليه أن يعود ما ليس بكلام كلاما مستقلا بالتركيب ، وذلك

غير مستقيم ، فتأمل ذلك .

والمذهب الثالث : أن أصلها " لا " ثم أبدلت ألفها نونا كما

أبدلت النون ألفا في نحو : ضربت زيدا إذا وقفت عليه ، ويعزى هذا

(١) لم أعر على البيت فيما راجعته .

(٢) ساقطه من " ق " .

(٣) الكتاب ٥ / ٣ وانظر الجني الداني ٢٨٤ .

(٤) في " ح " عليه .

(٥) الكتاب ٥ / ٣ ، وانظر الصاحبى : ٢٥٦ ، والجني الداني : ٢٨٤ ،

وانظر ما سبق ص

(٦) في " ق " وجه .

(٧) انظر نتائج الفكر : ١٣٣ ، والجني الداني ٢٨٥ ، وانظر ما سبق

ص

(٨) لأنه لا يلزم " في " ح " لا يلزم وهو متجه أيضا .

القول إلى الفراء^(١)، قال القاضي^(٢) : وهذه دعوى مجردة من الدليل .
 وأما " إذا " فذهب سيبويه إلى أنها تنصب المضارع بنفسها ،
 وحكي عن^(٣) الخليل أن له فيها قولاً أنها تنصب المضارع بإضمار " أن " .
 كحتى وأخواتها ، ورد سيبويه بأنها لو كانت كذلك لجاز انتصاب المضارع
 بعدها ، في نحو قولك : زيد إذا يكرمك ، لأن النصب عنده إنما هو
 بأن مضمرة بعدها^(٤) ، فما معنى ذكر تقدمها شرطاً في عملها ؟ .

ومنهم من قال : إن أصلها إذ أن^(٥) ، فنقلت حركة الهمزة للذال
 قبلها ، وحذفت الهمزة على قياس التسهيل ، فصارت^(٦) إذا ، وهذا ضعيف
 من جهة التزام التسهيل بالنقل والحذف ، لأن التسهيل موقوف على بعض العرب
 دون بعض ، وهذا اللفظ يقوله كل العرب ، وأيضاً فإنه لو كان أصلها إذ أن
 لكانت " إذ " ظرفاً مضافاً إلى مفرد ، لأن " أن " مع الفعل بتأويل اسم
 مفرد ، ولا يضاف هذا الظرف للمفرد أصلاً ، وأيضاً فيلزم أن يكون [قولك]
 إذا أكرمك في الجواب غير كلام ، لأنه ظرف مخفوض به ، ولا بد في الكلام من
 مسندٍ ومسندٍ إليه ، فإذا بطل هذا والذي قبله صح الأول^(٨) ، والله أعلم .

-
- (١) رصف المباني : ٢٨٥ .
 (٢) " قال القاضي " ساقطة من " ح " .
 (٣) ساقطة من " ح " .
 (٤) في " ح " " إنما هو بإضمار أن بعدها " ، وأنظر المسألة في
 الكتاب ١٦/٣ وما ذكره سيبويه عن الخليل حكاه عنه أبو عبيدة
 رصف المباني : ٦٩ ، الجني الداني : ٣٥٧ .
 (٥) نسبه في الجني : ٣٥٧ إلى الخليل في أحد اقواله ، ونسبه في
 رصف المباني للكوفيين : ٦٩ .
 (٦) رصف المباني : ٦٩ .
 (٧) زيادة من " ح " .
 (٨) رد في رصف المباني بردين آخرين .

وأما " كسي " فإنَّها على وجهين : جارةٌ ، ومصدريةٌ ؛ فالمصدرية هي الناصبة للفعل ، والجارّة بمنزلة حتى في أنها تنصب المضارع بإضمارٍ " أن " ولها ثلاثة أحوال ؛ فموضعٌ يتعين فيها ^(١) أنها ناصبة بنفسها ، وذلك إذا دخل عليها حرفُ الجرِّ كقوله تعالى ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ ^(٢) لأن حرفَ الجرِّ لا يدخل على مثله ، وموضعٌ يتعين فيها ^(٣) أنها جارةٌ ، وذلك إذا كانت من لفة من يقول : كَيْمَهُ بمعنى لِمَهُ ؟ فلا بد أن تكون ها هنا جارةٌ ، لأن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، وموضعٌ يَحْتَمِلُ الأمرين ، وذلك إذا وقع بعدها الفعل ، ولم يدخل عليها حرف جر كقولك : جئست كي أقرأ ، وكقوله تعالى : ﴿ كي تَقَرَّ عِينها ﴾ ^(٤) فإن كانت الجارة كان الفعلُ بعدها منصوباً بإضمارٍ " أن " ، وإن كانت المصدرية كان الفعلُ بعدها منصوباً بها نَفْسِها ، وهذا أولى ها هنا ، لأنه قد ثبت كونها مصدريةً في قوله تعالى ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ ^(٥) فيكون من باب حَمَلِ المطلق على المقيّد ، والله أعلم .

وأما لامُ الجحود ، فهي الواقعة في خبر كون منفي ماضي اللفظ ، أو المعنى كقولك : ما كان زيدٌ لِيَفْعَلَ ، ولم يكن [زيد] ^(٥) لِيَفْعَلَ ، فالأول ماضي اللفظ ، والثاني ماضي المعنى ، وإنما لزم إضمارها ها هنا ^(٦) ليكون الخبر في النفي بمنزلة في الإيجاب في وجوب أستفتاحه بحرف واحد ؛ لأن قولك : ما كان زيدٌ لِيَفْعَلَ ، نفياً لقولك : كان زيدٌ سيفْعَل ، ولو

(١) في " ح " و " ق " فيه .

(٢) الحديد : ٢٣ .

(٣) في " ح " و " ق " فيها " .

(٤) طه : ٤ ، والقصص : ١٣ .

(٥) زيادة من " ق " .

(٦) في " ق " " وإنما لزم إضمارُ [أن] ها هنا .

أظهرت " أن " بعد اللام فقلت : ما كان زيد لأن يفعل ، لا تتفت المطابقة
بين الخبر ونفيه ، وظاهر هذا جواز استعماله بأن دون اللام (١) ، وقد
قال به بعضهم ، وأستشهد على ذلك بقوله تعالى : * وما كان هذا القرآن
أن يفترى * (٢) وليس في هذا دليل ، لاحتمال أن يكون من باب الإخبار
بالمصدر عن الأسم مبالغة (٥) ، والله أعلم .

(١) مذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار أن بعد اللام ، وأختلف النقل
عن الكوفيين فحكى ابن الأثير عنهم منع ذكر " أن " وحكى
غيره جواز ذكرها توكيداً . الجنى الداني : ١٥٨ .

(٢) يونس : ٣٧ .
(٣) انظر مسألة لام الجحود في شرح ابن الأثير : ٦٨ / أ فقد أستفاد
منه المولى لفائدة ظاهرة .

(١)

باب آالجواب بالفاء

الفاء حرف من حروف العطف ، موضوع للتشريك ، إلا أنها إن وقع بعدها فعل مضارع ، وكان معطوفاً على آسم صريح قبلها ، مصدرًا كان ، أو غير مصدر ، كان منصوبًا بإضمار أن ، ويجوز إظهارها ، فإن كان معطوفاً على آسم مقدر كان منصوبًا بإضمار أن ، ولا يجوز إظهارها ، إلا أن هذا لا يكون في غالب الأمر إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون ما قبلها غير واجب .

والثاني : أن يكون سببًا فيما بعدها ، وذلك في تسعة مواضع

وهي : الأمر ، والنهي ، والنفي ، والآستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني والترجي ، والدعاء ، وزيد فيها الشرط وجوابه (٢) ، إلا أنه بعد فعل الشرط أسهل منه بعد الجواب ، وستأتي هذه المسألة بعد إن شاء الله .

وذكر سيبويه في جملتها مثالاً من الشك وهو قول العرب : حسبته

شتمني فأثب عليه (٣) ، لأن هذه اللفظة بمنزلة / غير الواجب ، لأنها ٢١٥

للمتردد في وقوع معناها . (٤) فعلى هذا تكون جملة المواضع التي ينصب

المضارع فيها بعد الفاء بإضمار أن لا يجوز إظهارها (٥) اثني عشر موضعاً ،

فإذا آجتمع الشرطان المذكوران كان (٦) في الفعل المذكور الرفع والنصب ،

فالنصب على معنيين ، والرفع على معنيين مثال ذلك : ما تأتينا فتحدثنا ،

(١) انظر الكتاب : ٢٨/٣ وما بعدها ، وسر صناعة الإعراب : ٢٧٠ وما

بعدها .

(٢) انظر صف المباني : ٤٢٢ ، وهمع الهوامع : ١٣٦/٤ .

(٣) الكتاب : ٣٦/٣ .

(٤) انظر همع الهوامع ١٣٧/٤ .

(٥) في "ق" " اظهرها " سبق قلم .

(٦) في هامش "ق" عن نسخة أخرى "جاز" .

فأحد معنَيي (١) النَّصْبُ مَقْدَرٌ بِقَوْلِكَ : ما تأتينا محدثا ، ومفهومه توجه
النفي على إتيان مخصوص بالحديث دون غيره ، فمعناه ما يكون منك إتيان
لا أجل الحديث ، ولكن يكون منك لغيره ، والمعنى الآخر مَقْدَرٌ بِكَيْفٍ ، كأنه
قال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ وظاهره نفي الإتيان مطلقا ، فحاصل
السؤال أنتفاء الحديث ، لانتفاء سببه في الوجهين ؛ لأنه إذا أنتفى السبب
أنتفى السبب (٢) ، وأما الرفع فعلى وجهين من المعنى أحدهما على التشريك
في النفي ، فيكون المعنى على نفي الإتيان ، ونفي الحديث في عقبه ؛ أي ما
تأتينا وما تحدثنا ، والوجه الثاني على القطع وعدم التشريك في حرف النفي ،
ويكون حينئذ سببا في معرفة مقتضى الأول ، أي حديثك الآن دليل على
امتناع الإتيان ، ويتبين لك هذا بأن تضع اللام موضع ألفاء ، فإن اللام تشعر
بالعلة ، كما أن ألفاء تشعر بالسبب ، فكأنه قال : ما تأتينا لإتيانك تحدثنا ،
والفعل حينئذ مبني على مبتدأ تقديره : ما تأتينا فأنت الآن تحدثنا ،
وذكر ابن جنى وجهًا ثالثًا في الرفع ، وهو أنه يأتي على معنى النصب ، وقال : من ذلك
قوله تعالى ﴿ لا يؤمنون لهم فيعتذرون ﴾ (٤) معناه على معناه لو كان منصوبا
، وقال سيبويه : إنه على التشريك في حرف النفي . والمعنى : إنهم
لا يؤمنون لهم ولا يعتذرون أصلا . (٥)

(١) في "ق" "معنى" بدون نقط ألياء ، فهو مفرد .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٠ .

(٣) في "ق" "لتحدثنا" .

(٤) المرسلات : ٣٦ .

(٥) الكتاب ٣ / ٣٠ .

بـ ا ب " أ و "

الأصل في "أو" أن تكون عاطفة ، تعطف الآسماء والآفعال ،
فمتى عطفت فعلاً مضارعاً على اسمٍ صريحٍ كان منصوباً بإضمار "أن" وجاز
إظهارها كقولك يعجبني قراءتك آلفقه أو تقرأ النحو ، ويجوز أو أن تقرأ النحو ،
فإن كان معطوفاً على اسمٍ غير ملفوظٍ به وكان ما بعدها مخالفاً لما قبلها ،
كان منصوباً بأن لازمة الإضمار ، ليحصل بذلك التناسب بين توهمها وتوهم
المعطوف عليه ، ويراد بها حينئذ معنى "إلا أن" أو معنى "إلى أن"
أو معنى "كي" كقولك : لآسيرن في البلاد أو أستغني ، فهذا المثال
يحتمل الآوجه الآلاثة ، وأما قولك ^(١) : لآسيرن أو تغرب الشمس ، فهذا
المثال لا يتصور فيه أن يكون على معنى كي ، لأن سيرك لا يكون سببا في
غروب الشمس ، ولكن يكون ^(٢) على معنى "إلى أن" على أن تجعل
غروب الشمس غاية سيرك ، ويكون أيضاً على معنى "إلا أن" : أي لآسيرن
في جميع الآزمان إلا زمان غروب الشمس ، كأنك آستثنيت زمان الغروب من
أزمنة آلسير ، ومثال كونها بمعنى "إلا أن" على آلتعيين : لا قتلن هذا
الكافر أو يسلم ، أي لا قتلنه إلا أن يسلم ، ومثال كونها بمعنى "كي" على
آلتعيين لآصلين أو أدخل الآجنة ، أي لآصلين كي أدخل الآجنة ، فيظهر
من هذا كله أن واحداً من هذه ^(٣) آلتقديرات لا يطرد ، فالوجه أن يكون
تقديرها على حسب المعنى الذي يصح في الموضع ، ورَبَّ موضع يتعين فيه
أحد هذه المعاني الآلاثة فيجب تقديرها بالحرف الذي يليق بذلك

(١) ساقطة من "ق" .

(٢) "ولكن يكون" في "ق" "ولا يكون" .

(٣) في "ق" "هذا" .

المعنى ، فإذا قلت : لاُسَيْرٍ في البلاد أو استغنيَ كان مجعلا في المعاني الثلاثة ، فيحتمل أن يكون المعنى : لاُسَيْرٍ في البلاد كي أستغنيَ ، فيكون علة ومعلولا ، ويحتمل أن يكون المعنى : لاُسَيْرٍ في البلاد إلى أن أستغنيَ فيكون حصول الغني غاية السير ، ويحتمل أن يكون المعنى : لاُسَيْرٍ في البلاد إلى أن (١) استغنيَ ، فيحتمل أن يقع سير ثم يرتفع بحصول الغني ، ويحتمل أن يحصل الغني دون وقوع سيرٍ ، ويظهر الفرق بين هذه المعاني في باب الأيمان التي ينفع فيها الاستثناء نحو قولك : وآله لاُسَيْرٍ أو أستغنيَ ، فإن كان معناه لاُسَيْرٍ إلى أن أستغنيَ ، فهو على حنثٍ إلى زمان حصول الغني أو يموت دونه ، وإن كان معناه : لاُسَيْرٍ كي أستغنيَ ، فإنه يلزمه اتصال السير إلى زمان الغني ، أو الموت ، وإنما يلزمه أقل ما ينطلق عليه الآسم ، لأنه إنما حلف على وقوع سيرٍ يكون سببا في حصول الغني غالبا / وليس ٢١٦ عليه حصول الغني ، وإنما عليه الاجتهاد في ذلك ، ويظهر أنه لا يريد بالآلف واللام استغراق جنس البلاد مطلقا حتى يلزمه أعمال السير إلى كل واحدٍ واحدٍ من بلاد أهل الأرض ، هذا لا يخطر لأحد ، وإنما غرضه بذلك الاجتهاد في حصول المطلوب ، ولا يلزمه حصوله بعد ، هذا هو المعنى وآله أعلم .

وإن كان معناه لاُسَيْرٍ في البلاد إلى أن (٢) أستغنيَ ، فإنه إن استغنيَ مكانه لم يلزمه السير ، وكذلك إن استغنيَ بعدما سار إلى ما لا ينطلق عليه آسم بلاد (٣) وآله أعلم .

مسألة : يسأل عن الفرق بين ألفاء وبين آلاوا وأو ، فإنه قال فسي

باب ألفاء : باب الجواب بألفاء ، ولم يقل ذلك في باب آلاوا وأو ؟

- (١) في "ق" "إلا أن" .
(٢) في "ح" "و" "ق" "إلا أن" .
(٣) في "ق" "بلد" .

فيجاب بأنَّ الفرق أنَّ ألفاء من شروط نصب ما بعدها أن يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها ، فأشبهت وقوعها في جواب الشرط ؛ لأنها هنالك يقال فيها : جواب قسم ، ثم قيل فيها ها هنا جواب اعتباراً بما فيها من معنى السبب ، وليس شيئاً من ذلك في الواو وأو ، وهذا ظاهر ، والله أعلم .

(١)

فإنَّ أطلق لفظ جواب على الواو وأو ، كما أطلق [] ذلك [] على ألفاء ، فيكون ذلك مجازاً وتشبيهاً بعيداً اعتباراً بأنها كلها أخوات في لزوم إضمار الناصب بعدها ، أطلق على الكل ما أضله أن يطلق على البعض ، والله أعلم .

باب الواو

الواو بمنزلة آلاء ، في أنها تعطف المضارع الواقع بعدها على
آسمٍ صريحٍ وغير صريحٍ ، فإن كان معطوفاً على آسمٍ صريحٍ جاز إظهار " أن " وإضمارها (١) كقولك : أعجبتني قراءتك وتفهم ، وإن شئت أظهرت " أن " وإن كان معطوفاً على آسمٍ غير صريحٍ لزم إضمارها ليقع التساوي بين توهمها وتوهم المعطوف عليه ، وأيضاً فإن لزوم إضمارها لا يستلزم محظوراً بخلاف (٢) إظهارها ، فإنه يستلزم محظوراً وهو " أن " ذلك شبيهٌ بعطف الآسم على الفعل ، (٣-٣) لأن " أن " مع الفعل في حكم الآسم الصريح ، فكان يجيء من ذلك ما قلناه من عطف الآسم على الفعل (٣-٣) ، فلهذا ولما قدمناه لزم إضمارها وآله أعلم ، غير أنها لا ينتصب بعدها في هذا القسم إلا بشرطين :
أحدهما : أن يكون ما قبلها غير واجب ، وهو ما قدمناه تعديده في باب آلاء .

والثاني : أن يرد به (٤) معنى الجمع دون معنى العطف ، ومثال ذلك " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " (٥) ينصب آباء ، ومعنى هذا : أن النهي معلق بالجمع بين الأمرين ، أي لا تجمع بينهما في زمان واحد ، فلو استعملها في زمانين مفترقين لم يكن مرتكباً للنهي ، فلو كانت الواو لمجرد العطف قلت : لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً ، بجزم الفعلين لكان النهي مطلقاً ، والنهي المطلق يتناول جميع المذكور بعده ، فإن قلت : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بجزم الأول ورفع الثاني كان الأول وحده منهياعنه ،

(١) في " ق " جاز إظهارها وإضمارها .

(٢) في " ح " الخلف .

(٣-٣) ساقطة من " ح " .

(٤) في " ح " و " ق " بها .

(٥) هذا أسلوب في الكتاب ٤٢/٣ .

وأما الثاني فقول : إِنَّهُ مستأنفٌ على معنى الإباحة ، كأنه قال : لا تأكل
السّمك وأنت تشربُ اللَّبن ، أي وأنت تشربُ اللَّبن إن شئت ، أي ولك ذلك .^(١)
وقال قوم من النحاة : إِنَّ هذه آواو واو الحال والفعل الذي بعدها
مبنيٌّ على مبتدأ ، كأنه قال : لا تأكل السّمك وأنت تشربُ اللَّبن ، أي لا^(٢) تأكل
السّمك في حال شربك اللَّبن .^(٣)

فإن قيل : هذا المعنى بعينه هو المعنى^(٤) الذي دلّ عليه
نصب الفعل ، لأنه إذا كان التقدير في النصب : لا تأكل السّمك مع شربك
اللبن كان المستفاد منه ما أفاده قوله : لا تأكل^(٥) السّمك في حال شربك
اللبن .

فالجواب : أن بعض الشيوخ كان يفرق بين المعنيين ، بأن النهي
مع نصب الفعل معلقٌ بهما على معنى الجمع ، وأما مع^(٦) رفع الفعل فإن
النهي معلقٌ بأكل السّمك في حال شربه اللَّبن ، وظاهر هذا أن النهي
غير معلقٌ بشرب اللَّبن ، وإنّما هو معلقٌ بأكل السّمك في حال استعمال اللَّبن ،
فقد ظهر الفرق باختلاف وجه التعلق ، والله أعلم .

وفيه طريقة أخرى أظهر من هذا / وهي أن النهي مع ٢١٧
جزم الفعلين يخاطب به المريض دون الصحيح ، كأن الطبيب رأى أن هذا
الضرب يضر المريض مطلقاً ، وأنه مع نصب الفعل الثاني يخاطب به الصحيح ،

(١) الكتاب ٤٢/٣ والأصول ١٥٤/٢ وشرح التسهيل لابن مالك :

٠٩٧١/٢

(٢) في الأصل " ولا " .

(٣) ممن قال به ابن مالك ، وابن الضائع ، لكنه ضعف دخول واو

الحال على المضارع ، شرح التسهيل لابن مالك ٩٧١/٢ ، وشرح

ابن الضائع : ٧١/أ ، وانظر شرح ابن هصفور ١٥٨/٢ .

(٤) " هو المعنى " ساقط من " ق " .

(٥) " لا تأكل " ساقطة من " ح " .

(٦) في الأصل " وأقاما " خطأ .

كان الطبيب قال له : لا تجمع بين هذين ، لأنَّ الجمع بينهما يُشْرِكُ كَيْمُوسَ
سوءٍ ، وأما مع رفع الفعل الثاني فيخاطب به من عاداته استعمال أحدهما ،
فيقول الطبيب لراعي الغنم مثلاً : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، أي وأنت
تشرب اللبن ، لا على معنى أنه ينهاه عن أكل السمك وإنما اللبن بيده مثلاً ،
وإنما معناه لا تأكل السمك وأنت ممن عاداته شرب اللبن ، لِأَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ
ذَلِكَ دَخَلَ غِذَاءُ السَّمَكِ عَلَى أَعْضَاءِ نَشَأَتْ مِنْ شَرَبِ اللَّبَنِ فَأَثَرُ ذَلِكَ كَيْمُوسُ
سوءٍ ، وإن كان المخاطب بذلك أهل السواحل كانت العبارة : لا تشرب
اللبن وتأكل السمك ، أي وأنت تأكل السمك ، أي وأنت ممن عاداته أكل السمك ،
كما قلنا في المسألة قبل ، وهذا بَيْنَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وهو أحسن ما يفسر به
الموضع ، والله أعلم .

قوله : (اعلم أنَّ آوَاوُ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبِلَ) (١) إلى آخره .

ظاهره مذهب أبي عمر (٢) الجرمي ، وذلك أنه يقول : إِنَّ هَذِهِ
الْحُرُوفُ الثَّلَاثَةُ : آوَاوُ ، وَآلِفَاءُ ، وَأُو تَنْصِبُ الْفِعْلَ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ حَرْفٍ
بَعْدَهَا ، وَحِجَّتْ فِي ذَلِكَ أَنَّ إِضْمَارَ الْحُرُوفِ وَإِبْقَاءَ عَمَلِهَا عَلَى خِلَافِ الْأَصُولِ
وَأَيْضًا فَإِنَّ " أَنْ " لَمْ تَظْهَرْ فَقَطْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَوَجِبَ نِسْبَةُ النَّصْبِ
إِلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ ، وَحِذَاقِ النَّحَاةِ يَضْرِبُونَ " أَنْ " بَعْدَ هَذِهِ
الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، لِأَنَّهَا الْأَصْلُ (٤) فِي النَّصْبِ (٥) ، وَلِأَنَّ
إِضْمَارَهَا قَدْ ثَبِتَ بَعْدَهَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعَ مَعْطُوفًا بِهَا عَلَى

-----ج-----

- (١) الجمل : ١٨٧
- (٢) في الأصل " عمرو " خطأ .
- (٣) انظر مذهب الجرمي في الإنصاف : ٥٥٥ ، ونسبه بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل ٩٧٦/٢ للكوفيين والمشهور في مذهب الكوفيين أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ نَصِبٌ بِالصَّرْفِ ، أَي لِمَخَالَفَتِهِ لِمَا قَبْلَهُ .
- (٤) في الأصل " أصل " .
- (٥) في " ح " " المذهب " خطأ .

آسمٍ صريحٍ قبلها ، فوجب أن يضر هنا ما ظهر هناك ، وأيضاً فإن هذه
الحروف الثلاثة لو كانت ناصبةً بنفسها لجاز أن يدخل عليها حرف
العطف ، كما دخل على واو القسم ، فكنت تقول : ما تأتينا فتحدثنا
وفتكرنا ، وهذا لا يقوله أحد (١) ، وأيضاً فإن الحروف مشتركة بين الأسماء
والأفعال ، والحروف لا تعمل إلا بشرط الاختصاص ، فالأصح ما ذهب إليه
سيبويه (٢) والله أعلم .

فإن قلت : لعله نسب النصب لها مجازاً كما نسبه لحتى ، ويكون
مذهبه مذهب الجماعة .

قلنا : يظهر من قوله بعد أنها نسبة حقيقية ، ألا تراه قال :

(٣)

«وأما قوله :

للبس عباةٍ وتقر عيني
أحب إلي من لبس الشفوف

فإنه أضر " أن " ونصب بها ، فهذا ظاهر في اختلاف الموضعين
، ولو كان النصب في الأول بإضمار " أن " لم يكن بين الموضعين فرق ، ولكن
قد يقال : يصح في الأول أن يكون نسبةً مجازيةً ونه في هذا الموضع
على إضمارها ، لأنها تظهر فيه كثيراً ، ولما لم تظهر في الأول صحت النسبة ،
ولو نسب (٤) النصب في هذا القسم الثاني للواو لعارضة جواز إظهارها ،
فهذا ما يمكن أن يقال ، والله أعلم .

(١) هذا الدليل الأخير من أدلة سيبويه : ٤١/٣ . وقال أبو الفتح
أبْن جِنِّي - رحمه الله - [في شأن حروف العطف] " . . . إنما هي
ناعبة عن العامل دالة عليه ، وليست بمتولية للعمل دونه ، وذلك قولك :
قام زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وبكراً . . . فلو كانت ناصبة لم تكن جارة وهي
بلفظ واحد ، وكذلك لو كانت الواو رافعة لم تكن جارة ، ويدل على
أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ، ودل
عليه من العوامل إظهارهم العامل بعده في نحو : ضربت زيدا
وضربت بكراً ، ونظرت إلى جعفر وإلى خالد ، فالعمل إنما للعامل
المراد بالحرف العطف . سر صناعة الإعراب : ٦٣٨ .

(٢) الكتاب : ٤١٠ ١٨/٣

(٣) في " ح " نصب .

(٤) سبق ص : ٧٦٠

بَابٌ وَحْدٌ

مذهب سيبويه في "وحده" أنه آسَمٌ في موضع المصدر الموضوع موضع الحال، والأصل في قولك : جاء زيد وحده ، جاء زيد منفرداً ، فمنفرداً حالاً ، ثم وضع موضعه انفراداً ، فأفراداً مصدر في موضع الحال ، ثم وضع موضعه وَحْدَهُ ، فوحده آسَمٌ في موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، فإن قيل : (١) هلا قلت فيه : إنه آسَمٌ في موضع الحال ، ولم يحتج إلى توسط المصدرية ؟

فالجواب أنا إنما قلنا ذلك ، لأننا رأينا العرب تضع المصادر مواضع الأحوال ، كقوله تعالى ﴿ يَا تِينِكَ سَعِيًّا ﴾ (٣) وتضع الأسماء موضع المصادر كقوله تعالى ﴿ لَنْ يَضُرَّوْا اللَّهَ شَيْئًا ﴾ (٤) فإذا قلنا : إنَّ وحده آسَمٌ في موضع المصدر كان له نظير ، وإذا قلنا إنَّ ذلك المصدر موضوع موضع الحال كان له نظير ، فلو قلنا : إنَّ وحده آسَمٌ في موضع الحال لم يكن له نظير ؛ لأننا لم نرها تضع الأسماء في موضع الأحوال من غير واسطة فهي موضع من المواضع ، فوجب اعتبار النظائر واجتناب ما ليس له نظير . فلهذا قلنا في وحده إنه آسَمٌ في موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، ونذهب قوم إلى أنه في موضع الحال ، لأنه حكى من كلامهم : وَحَدَّ يَحْدُ حِدَةً ، وَوَحَدٌ يُوْحِدُ وَحِدًا وَوَحْدَةً / وَوَحَادَةٌ ، فَإِنَّ صَحَّ هَذَا كَانَ وَحْدَهُ مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ أَحْوَالٍ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ قَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ (٥) ، وَذَهَبَ يُونُسُ إِلَى أَنَّهُ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَالْمَعْنَى عِنْدَهُ : زَيْدٌ عَلَى حَيَالِهِ (٦) ، فَهُوَ

٢١٨

- (١) الكتاب ١/٣٧٨ ، وأنظر شرح ابن الضائع ١/٧٢ وشرح ابن عصفور ١٥٩/٢
(٢) في الأصل "كقولك" .
(٣) البقرة . ٢٦٠ .
(٤) آل عمران ١٧٦ ، ١٧٧ ، ومحمد صلى الله عليه وسلم : ٣٦٠ .
(٥) الجمل :
(٦) الكتاب : ١/٣٧٧ .

في رأيه بمنزلة عنده ، وهذا ضعيف ؛ لبعده معنى الظرفية فيه ، وبينني على هذا الخلاف جواز ما يجري على السنة العامة (١) من قولهم : زيد وحده ، وأمتناعه وإثباته في لحنهم ، أما على مذهب الجماعة ، فهو من لحن العامة ؛ لأن زيدا من قولك : زيد وحده رفع بالابتداء ، ووحده حال ، على التقدير المذكور ، والحال لا تأتي إلا بعد تمام الكلام ، فإن قلت : أجعله حالا تسد مسد الخبر كقولهم : ضربني زيدا (٢) قائما .

أجيب بأن الحال لا تسد مسد الخبر إلا بشرط أن يكون المبتدأ مصدرا أو في حكمه ، وليس ذلك في قولك : زيد وحده ، والعلة في الشرط المذكور أن الخبر الذي سدت الحال مسده ظرف زمان ، وظروف الزمان يصح كونها أخبارا عن المصادر دون الأشخاص ، ويمكن أن يتجه قول العامة على طريقة يونس ؛ لأن وحده في رأيه بمنزلة عنده ، والله أعلم .

فصل : اعلم أن وحده منصوب أبدا ، إلا في ثلاث مواضع ، فإنه يضاف إليه فيخفف ، وذلك أنه حكى من قولهم : زيد نسيح وحده ، إذا مدحوه تشبيهاً بالشوب الرفيع الذي لا ينسج على منواله غيره ، كأنه واحد زمانه في الفضائل ، فإذا ذموه قالوا : عيبر وحده ، وجحش وحده (٣) ، كأنهم أرادوا أنه منفرد برأيه ، ولا خير فيه ، حتى كأنهم قالوا : حمار نفسه ، وما عدا هذه المواضع الثلاثة منصوب لا غير (٤) ، على ما ذكر .

وقوله في أول الباب : (لا يثنى ولا يجمع ولا يوء نث) .
يعني أنهم استغنوا عن تثنيته وجمعه وتأنيثه بإعطاء الضمير

-
- (١) في "ح" "المعربين" خطأ .
(٢) في الأصل "زيد" غير منصوب .
(٣) انظر الكتاب ٣٧٧/١ - ٣٧٨ .
(٤) في هامش الأصل عن نسخة أخرى "ليس غير" .
(٥) الجمل ١٨٩/١ .

المتصل به تلك المعاني ، وقد نبه هو على ذلك بقوله : (ولكن يثنى الضمير المتصل به ويجمع ، ويؤنث ، ويذكر) ، والأولى أن يقال : ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، ولا يجمع ، ولا يذكّر ، ولا يحظ للمصدر في واحد من تلك المعاني (١) ، وأيضاً فإن الضمير المتصل به يفي بتلك المعاني ، والله أعلم .

ثم قال : (وتقول : مررت بالقوم خمستهم) (٢) إلى آخره .

هذه الأسماء المذكورة في هذا الفصل تستعمل مضافة إلى ضمير المذكور

قبلها من ثلاثة إلى عشرة ، كقولك : مررت بالقوم ثلاثتهم ، إلى قولك : عشرتهم ،

ولا يستعمل فيما دون الثلاثة ، لما يلزم في ذلك (٣) من إضافة الشيء إلى

نفسه ، فلرقت : مررت بالزيدين اثنيهما ، كان فيه المحذور المذكور ، فإن

قلت : هذا المانع المذكور (٤) موجود في سائرهما .

فالجواب أن الأمر كذلك ، ولكن فرق بين الموضعين بأن ذلك

في المثنى بالتنصيص ، فوجب امتناعه ، وهو في الثلاثة وأخواته بخلاف ذلك ،

ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بالقوم ثلاثتهم ، فإن هذا الضمير ليس نصاً

في المذكور قبله ؛ (٥) لصلاحيته للوقوع على أكثر من المذكور ، وهذا فرق

واضح (٦) ، ولا تستعمل فيما فوق العشرة على المشهور ، استغناءً عن

ذلك بمجيء (٧) اسم العدد على الأصل من انتصابه على الحال كقولك :

(١) لأن المصدر يدل على الكثير والقليل .

(٢) الجمل : ١٨٩ .

(٣) في "ح" و"ق" "لما يلزم عليه" .

(٤) ساقطة من "ح" و"ق" .

(٥) في "ق" "قبلها" .

(٦) أجاب بهذا الجواب ابن الضائع في شرحه ٧٢/ب .

(٧) في "ح" "لمجيء" .

مررت بالقوم أحد عشر رجلاً ، أي في حال كونهم أحد عشر (١) . ومن الناس من أجرأه مجرى ما قبله (٢) ، والصواب ما ذكرناه أولاً ، لأنه ليس موضع قياس ، والله أعلم .

فصل : ثم إنَّ العرب تختلف في هذه الأسماء ، فأهل الحجاز يجرونها مجرى وحده في لزوم النصب على ما ذكر فيه قبل ، وينوتميم يجرونها على ما قبلها على سبيل التوكيد (٣) ، والمعنى فيها على حسب المعنى فيما أجريت مجراه ، فإذا قلت : مررت بالقوم خمستهم فكأنك قلت : مررت بالقوم وحدهم فكما أنَّ المعنى في قولك : مررت بالقوم وحدهم ، أنك لم تمر بغيرهم ، وإنما خصصتهم بالمرور ، فكذلك إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم سواءً بسواءً ، وإذا أنت أجريته على ما قبله في الإعراب فقلت : مررت بالقوم خمستهم ، فكأنك قلت : مررت بالقوم كلهم ، وإذا قلت : مررت بالقوم كلهم ، فإنَّ معناه أنك لم تدع منهم أحداً إلا مررت به ، ولا يلزم من ذلك / امتناع المرور بغيرهم ، فكذلك إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم ، والمعنى منه تابعاً عكس المفهوم منه منصوباً نصب وحده ، فتأمل ذلك فإنَّ فيه غموضاً ، وبالله التوفيق .

٢١٩

- (١) في "ح" أحد عشر رجلاً .
(٢) قال ابن الضائع : فإذا جاوزت العشرة لم تضاف اسم العدد بسق يقال : رأيت القوم أحد عشر رجلاً ، فهذا حال بنفسه لما كان لا يضاف إلى المعدود لم يستعمل هنا مضافاً كما تقدم في الواحد والاثنين ، وقد حكى عن بعض العرب : مررت بهم أحد عشرهم ، وهو قليل ، ويكون على ذينك الوجهين التوكيد والحال على ذينك المعنيين . شرح الجمل : ٧٢ - ٧٣ .
(٣) الكتاب : ٣٧٣ / ١ - ٣٧٤ .

باب حتى في الأفعال (١)

إِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ (١) الْمَضَارِعُ بَعْدَ حَتَّى فَإِنَّهُ عَلَى وَجْهَيْنِ :
أحدهما : يُلْزَمُ فِيهِ النَّصْبُ . وَالْوَجْهُ (٣) الثَّانِي يجوز فيه
الأمران : الرفع والنصب ، فأما الوجه الذي يلزم فيه النصب فثلاثة مواضع . (٤)
أحدها : إِذَا كَانَ قَبْلِهَا اسْمٌ مَفْرُودٌ كَقَوْلِكَ : سِيرِي حَتَّى
أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ .

والثاني : إِذَا كَانَ قَبْلِهَا جُمْلَةٌ لَا تَقْتَضِي وَقُوعَ الْفِعْلِ كَقَوْلِكَ :
مَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا .

والثالث : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا غَيْرَ سَبَبٍ فِيمَا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ
سَرْتُ حَتَّى تَطَّلَعَ الشَّمْسُ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ (٥) فِي هَذَا الثَّلَاثِ وَلَا خَفَشَ فِي
الثَّانِي ، فَإِنْ كَانَ قَبْلِهَا جُمْلَةٌ تَقْتَضِي وَقُوعَ الْفِعْلِ ، سَبَبٌ فِيمَا بَعْدَهَا
نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا فِي الْمَعْنَى ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا ،
وَإِنْ كَانَ حَالًا فِي الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَرْفُوعًا ، وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا فِي الْمَعْنَى
جَازٍ فِيهِ الْأَمْرَانِ مِثَالِ الْأَوَّلِ : أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمِثَالِ الثَّانِي :
مَرَفَصٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ ، (٦) وَمِثَالِ الثَّلَاثِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَزَلْزَلُوا حَتَّى
يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ * (٧) قَرِيءٌ رَفْعًا وَنَصْبًا ، (٨)
فَالنَّصْبُ عَلَى مَعْنَى إِلَى أَنْ قَالَ ، وَالرَّفْعُ عَلَى مَعْنَى الْفَاءِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
وَزَلْزَلُوا فَقَالَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

- (١) ترجمته في الجمل : ١٩١ "باب من مسائل حتى في الأفعال" .
(٢) ساقط من "ح" و"ق" .
(٣) ساقط من "ق" .
(٤) انظر الكتاب ١٧/٣ وما بعدها ، وورصف المباني : ١٨٣ وما بعدها .
(٥) انظر الجني الداني : ٥٠٧ .
(٦) هذا من أمثلة الكتاب ١٩/٣ .
(٧) البقرة : ٢١٤ .
(٨) الرفع قراءة نافع ، وقراءة السبعة بالنصب . السبعة لأبن مجاهد
١٨١ ، وانظر معاني القرآن للفراء ١٣٢/١ .

ثم قال : (وللنصب وجهان)^(١) إلى آخره .

هذا كما ذكر ، وذلك أَنَّ الْمَضَارِعَ إِذَا أَنْتَصَبَ بَعْدَ حَتَّى فَإِنَّ ذَلِكَ

على معنيين :

أحدهما : أن تكون غاية لما قبلها لا يَحْتَمَلُ غَيْرَ ذَلِكَ ، وذلك في

كل موضع لا يتجه أن يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها كقولك : سرت حتى

تطلع الشمس ، معناه سرت إلى^(٢) أن تطلع الشمس .

والمعنى الثاني : أن يكون ما بعدها على وجهين : أحدهما أن

تكون غاية لما قبلها ، والآخري : أن تريد بها^(٣) معنى كي وذلك في كل

موضع يتصور أن يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها كقولك : سرت حتى أدخل

المدينة ، يتصور أن تريد معنى الغاية ، فيكون معناه : سرت إلى أن أدخل

المدينة ، ويتصور أن تريد بها معنى " كي " ، فيكون المعنى سرت كي

أدخل المدينة ، فيتعين الدخول في الأول دون الثاني ، لأن قولك : سرت

كي أدخل المدينة ، غايته أن أوقعت سيراً به أن يكون سبباً لدخول المدينة ،

ولا يلزم من وقوع السبب وقوع السبب ، وما يتمحض فيه أن يكون معناها معنى

كي قولك : أسلمت حتى أدخل الجنة ، معناه : أسلمت كي أدخل الجنة ،^(٤)

هذا هو الظاهر .

وزعم زاعم^(٥) أنه على حذف معطوفٍ تقديره : أسلمت ودُمت على

إسلامي حتى أدخل الجنة ، روماً منه على إبقائها على أصل وضعها من معنى

-
- (١) الجمل : ١٩١ .
(٢) في " ق " " معنا إلى أن " وفيها إحالة إلى السقط لم يظهر في الهامش .
(٣) في " ح " " به " .
(٤) في الأصل " فقولك " .
(٥) في هامش " ق " " هو الشلوين " وليس هذا من نصّ الموه لف ، وقول الشلوين ذكره ابن الضائع في شرح الجمل : ٧٤ / ب .

(١) الْغَايَةَ، وَهَذَا لِإِحْتِاجِ [إِلَيْهِ] لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَهُ غَايَتَانِ. (٢)

إِحْدَاهَا حَاصِلَةٌ فِي الدُّنْيَا، وَهِيَ النِّجَاةُ مِنَ إِرْقَاقِ الدِّمَاءِ وَإِبَاحَةِ
الْأَمْوَالِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "فَإِذَا قَالُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ"،
وَالْغَايَةُ الثَّانِيَةُ فِي الْآخِرَةِ وَهِيَ الْغَايَةُ الْعَظِيمَةُ، وَهِيَ النِّجَاةُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَذَلِكَ [أَنَّكَ] (٤) إِنَّمَا حَمَلَكُ عَلَى الْإِسْلَامِ مَعْقُولِيَّةٌ دُخُولِ
الْجَنَّةِ، وَالْإِسْلَامُ سَبَبٌ فِي نَفْسِ الدُّخُولِ، وَهَذَا وَاضِحٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. (٥)

ثُمَّ قَالَ: (وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَ حَتَّى مُنْفِيًّا) (٦) إِلَى آخِرِهِ.

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ خَالَفَ فِيهَا الْأَخْفَشُ (٧) وَقَالَ: إِنَّ الرُّفْعَ فِيمَا

بَعْدَهَا جَائِزٌ قِيَاسًا مِنْهُ عَلَى الْفَاءِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: مَا تَأْتِينَا فَتَحْدِثُنَا؛
لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي قَبْلَ الْفَاءِ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلُ حَتَّى فِي أَنَّهُ سَبَبٌ فِيمَا بَعْدَهَا،
فَكَمَا أَنَّ الرُّفْعَ وَالنَّصْبَ جَائِزَانِ بَعْدَ الْفَاءِ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ حَتَّى، وَهَذَا قِيَاسٌ
مِنْهُ فِي مَوْضِعِ السَّمَاعِ (٨)، وَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنْ فُسَادِ الْوَضْعِ، فَوَجِبَ اجْتِنَابُهُ،
وَأَقُولُ بِمَا أَثْبَتَهُ السَّمَاعُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا قُلْتَ: قَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أُدْخِلُ الْمَدِينَةَ، فَإِنَّ هَذَا

(٩) عَلَى وَجْهَيْنِ:-

-
- (١) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامَ.
(٢) ذَكَرَهُمَا تَيْنِ الْغَايَتَيْنِ ابْنُ الضَّاعِ.
(٣)
(٤) زِيَادَةٌ مِنْ "ق".
(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ "ق".
(٦) الْجُمْلَةُ: ١٩٢ "وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُنْفِيًّا...".
(٧) انظُرْ خِلَافَ الْأَخْفَشِ فِي شَرْحِ الْجُمْلَةِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٦٥/٢،
وَابْنِ عَصْفُورٍ قَالَ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يُعَدُّ هَذَا خِلَافًا بَيْنَ الْأَخْفَشِ
وَسِيْبُويهِ، وَانظُرْ قَوْلَ الْأَخْفَشِ وَتَوْجِيهَ السِّيْرَانِيِّ لِمَرَادِهِ وَرَدُّ ابْنِ
عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ ابْنِ الضَّاعِ: ١/٧٣. وَانظُرْ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ الرَّضِيِّ
٢٤٢/٢.
(٨) زَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي جَوَازَ الرُّفْعِ بَعْدَ النِّفْيِ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ
لَمْ تَقْلَهُ، كَذَا قَالَ ابْنُ الضَّاعِ: ١/٧٣. فَعِبَارَةٌ ابْنِ الْفَخَّارِ تَوْهَمُ أَنَّهُ
يَقْيِسُ لَتَعْدُرِ السَّمَاعِ، وَمَا ثَبَتَ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ قَاسَ مَعَ عِلْمِهِ بِمُخَالَفَةِ السَّمَاعِ.
(٩) انظُرْ الْمَسْأَلَةَ فِي الْكِتَابِ ٢٥٠، ٢٢/٣، وَشَرْحَ ابْنِ عَصْفُورٍ: ١٦٥/٢.

أحدهما : أن تريد أنك أوقعت سيراً قليلاً لا يؤدِّي إلى

الدخول.

٢٢٠

والآخر أنك سرت قليلاً فدخلت ، فعلى الأول لا يكون الفعل /
الذي بعدها إلا منصوباً ، لأنه بمنزلة بعد النفي ، وعلى الثاني يجوز
الرفع لحصول السبب في الدخول ، ويجوز أن تريد بقلما النفي المحض ، كأنك
قلت (١) : ما مررت حتى أدخلها ، فلا يكون فيه إلا النصب ، وهو أحرى
بذلك من الأول ، وهذا بين إن شاء الله .

مسألة : فإن قلت : كان سيرى حتى أدخلها ، فإن جعلت
كان ناقصة لم يكن فيما بعدها إلا النصب ، لأنه خبرها ، ولا تصح الخبرية
بنصبه ، فإن جعلتها تامة جازاً الأمران ، لاستقلال الجملة قبلها ، لأن المعنى
ثبت سيرى حتى أدخلها ، فيكون بمنزلة سرت حتى أدخلها في جواز الأمرين ،
فإن زدت في المسألة ظرفاً فقلت : كان سيرى أمس حتى أدخلها فإن
جعلتها تامة كان على ما ذكر ، وكان الظرف معلقاً بالمصدر ، فإن جعلتها
ناقصة نظرت فإن كان الظرف معلقاً بالمصدر لم يكن في الفعل الذي بعدها
إلا النصب ، لأنه في موضع خبر كان ، فإن جعلت الظرف خبر كان ولم
تعلقه بالمصدر جاز في الفعل الرفع والنصب ، لأن قبلها حينئذ جملة
مستقلة .

مسألة : إذا قلت سرت حتى تطلع الشمس وأدخل المدينة ، فإن

نصبت الفعل فلا إشكال في الجواز ، فإن نصبت الأول اعتباراً بأن ما قبلها
غير سبب فيما بعدها ورفعت الثاني اعتباراً بأنه مسبب عما قبلها (٣) لم
تجز المسألة ، لأن حتى الجارة غير حتى الابتدائية ، وأنت لو قلت ذلك

(١) ساقطة من "ق" ، وانظر المسألة فيما سبق : ٤٧١

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٣٤٨ .

(٣) في "ق" "قبله" .

لكانت حتى جارة اعتباراً بالأول وأبتدائية اعتباراً بالثاني ، فقد ظهر فساد
السؤال ، ولقائل أن يقول: إنها جائزة بالتخريج على مذهب الشافعي
رضي الله عنه ، وذلك أنه يقول بتعميم اللفظ المشترك؛ (١) ويبان ذلك أن
لفظ حتى مشترك بين الجرّ والابتداء ، فهي بمنزلة غيرها من الآء لفاظ
المشتركة كالعين والجون وما أشبه ذلك .

مسألة : سرت حتى أدخلها ويدخلها زيد ؛ فنصب الفعلين
ظاهر الجواز ورفعهما معاً غير جائز ، لأن سيرك وإن كان سبباً في دخولك
أنت ، فليس سبباً في دخول زيد ، وهذا وجه الامتناع ، فإن كان زيد
من أتباعك كأن يكون غلامك أو خديك أو أحداً (٢) ممن ينضوي إليك
جاز الامتناع لتصور كون ما قبلها سبباً في حصول ما بعدها (٣-٣) فافهم ،
والله المستعان . (٣-٣)

(١) انظر ذلك فيما سبق ص
(٢) في "ق" "أحد" غير منصوبة .
(٣-٣) ساقطة من "ح" و"ق" .

باب من مسائل الفاء

هذا الباب قد تقدم القول فيه ، وإنما ذكره ها هنا على سبيل بسط
مسائله وجمله الأمر أن الفاء كأختيها الواو وأو ، وذلك أن هذه الأحراف
الثلاثة إذا كان المضارع معطوفاً على اسمٍ صريحٍ قبلها جاز إظهارها
أن واضارها (١) ، وان كان معطوفاً على اسمٍ غير صريحٍ لم يجز إظهارها ،
وكانت هي والفعل بتأويل (٢) مصدر (٣) معطوفٍ على اسمٍ مقدرٍ مما
قبلها ، فإذا قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فكأنك قلت : ما يكون منك إتيان
فحديث إلا أن هذا لا يلفظ به على ذلك المعنى و قد تقدم أن الفاء
ينتصب المضارع بعدها بإضمار " أن " لا يجوز إظهارها بشرطين :

أحدهما : أن يكون ما قبلها غير واجب .

والشرط الثاني : أن يكون سبباً فيما بعدها ، وقد تقدم أيضاً أن
ال نصب على معنيين : أحدهما أن تقصد إلى نفي الإتيان مطلقاً فينتفي
الحديث بانتفائه ، ويكون تقدير هذا : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟
والمعنى الثاني أن تقصد إلى نفي الإتيان المخصوص بالحديث
دون غيره فينتفي الحديث بانتفائه سببه ، ويكون تقدير هذا : ما تأتينا
محدثاً . وتقدم أيضاً أن للرفع وجهين :

أحدهما : تشريك الثاني مع الأول في حرف النفي ، فيكون
الفعْلان منفيين بالقصد .

والثاني : أن يكون الثاني مقطوعاً من (٤) الأول مبنياً على

(١) في "ق" جاز إظهارها واضارها .

(٢) في "ق" " في تأويل " .

(٣) في "ح" " المصدر .

(٤) في "ح" " عن " .

مبتدأ محذوف، كأنه قال : ما تأتينا فأنت الآن تحدثنا ، فالثاني على
هذا سبب في معرفة مقتضى الأول ، وهذا واضح إن شاء الله / ٢٢١
وأما قوله : () وجميع ما ينتصب من الجوابات بآفاء ، وآلواو ،
وأو ، فإنما ينتصب لمخالفة الثاني الأول (١) .

فظاهره مذهب أبي عمر الجرمي القائل بأن هذه الحروف هاهنا
نواصب بأنفسها ولا إضمار ، وقد تقدم القول في ذلك ، (٢) وقوله : لمخالفة
الثاني الأول شرط وليس بناصب خلافاً للكوفيين (٣) ، فإن قلت : لعل
آباء في قوله : بآفاء ، وآلواو ، وأو بآء سبب (٤) فينتفي الظهور المذكور .
فالجواب : أن هذا التأويل بعيد جداً ، لأن اللام في قوله :
لمخالفة الثاني الأول قد اقتضت ذلك والله أعلم .

ثم قال : () وتقول : ليت لي مالاً فانفق منه (إلى آخره .
قوله : " فانفق منه " فيه الرفع والنصب ، أما النصب فعلى جواب
التمني ، لأنه إنما تمنى وجود مال يكون سبباً في الإنفاق ، وأما الرفع
فعلى القطع ، كأنه قال : ليت لي مالاً فأنا أنفق منه ، فالثاني على (٦) هذا
هو (٧) سبب في معرفة مقتضى الأول ، كأنه إنما حمه على هذا التمني
معرفة من نفسه حصول الإنفاق لو كان له مال ، فمعقولة الإنفاق سبب في
التمني ، ولا يجوز رفعه على التشريك ، لأنه ليس قبله فعل يعطف عليه ،

(١) الجمل : ١٩٣ .

(٢) انظر ص

(٣) الكوفيون يعتبرون الناصب هو المخالفة ، انظر ما تقدم في هامش

(٣) ص ٧٧٢

(٤) في " ق " " باب السبب " خطأ .

(٥) الجمل : ١٩٤ .

(٦) و (٧) ساقط من " ق " .

وأورد بعض الأشياخ (١) ها هنا سوءاً ألا وهو : إن قال ما الذي يمنع أن يكون النصبُ ها هنا من باب ما يجوزُ فيه إظهارُ " أن " على أن يكون عطفاً على نفس المالِ ، فيكون من باب :

(١) * ليس عباةً وتقرعيني *

ويكون المعنى حينئذ أنه تمنى المالَ والإنفاقَ منه ، كأنه تمنى المالَ وإطلاقَ يده عليه ، وهذا معنى صحيحٌ ، فسئل عن الجوابِ فقال : لا مانعٌ من ذلك ، إلا أنه علم (٣) من العربِ بالاستقراء (٤) أنه من باب الأجابةِ وهي التي لا تظهر فيها أن ، وإلا فلا مانعٌ من ذلك والله أعلم .

ثم قال : (وقريء * يا ليتنا نرد ولا نكذب بآياتِ ربنا ونكون *) (٥) بالرفع على العطف والنصب على الجواب بالواو . (٦)

هذه المسألة ليست من هذا الباب ، وإنما هي من باب الواو ، وإنما ذكرها [ها] (٧) هنا لما بين الواو والفاء (٨) من الارتباطِ من جهة أن كل واحدٍ منهما يلزم معه إضمارُ " أن " وأن يكون ما قبله غير واجبٍ ، وإلا فكان ينبغي أن يذكرها في باب الواو ، ثم إن هذه الآية قرئت على ثلاثة أوجه : * يا ليتنا نرد ولا نكذب ونكون * بنصب الفعلين ويرفعهما ، وينصب الثاني منهما ورفع ما قبله ، فأما رفع الفعلين فعلى وجهين ، (٩) (١٠)

- (١) في هامش الأصل وفي هامش " ق " " هو ابن هاني " وابن هاني من أساتذة ابن الفخار . انظر ترجمته في أساتذته
- (٢) هذا جزء من بيت تقدم ص
- (٣) في " ق " " عرف " .
- (٤) في " ق " " الاستقرار .
- (٥) الأنعام ٢٧ .
- (٦) الجمل : ١٩٤ .
- (٧) " ها " زيادة من " ح " و " ق " .
- (٨) في " ق " " لما بينهما وبين الفاء " .
- (٩) نصب الفعلين قرأ به حمزة وحفص ، وقرأ ابن عامر بنصب الثاني ، ورفع ما قبله ، وقرأ الباكون بالرفع . انظر حجة القراءات : ٢٤٥ .
- (١٠) انظر الكتاب ٣ / ٤٤ .

أحدهما : أن يكونا مقطوعين ما قبلهما ، كأنهم تمنوا الرد ثم أخبروا عن أنفسهم أنهم لا يكذبون ويكونون من المؤمنين لوردوا ، وهذا ظاهر لقوله تبارك وتعالى بعد : * وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * والتكذيب إنما يصح في الأخبار دون غيرها . والوجه الثاني : أن يكونا معطوفين على خبر ليت داخلين في التمني ، كأنهم تمنوا الرد وعدم التكذيب والكون من المؤمنين ، وهذا الوجه فيه إشكال من جهة قوله تعالى [بعد] (١) * وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * وليس التمني مما يصح فيه التكذيب أو التصديق ، لكونه غير خبر (٢) ، وقد اعتذر بعضهم عن سيبويه في هذا الوجه بأن التكذيب راجع إلى ما علمه الله من عقائدهم دون حقيقة التمني (٣) ، وهذا ممكن ، على أن بعضهم يزعم أن التمني خبر يصح فيه الصدق والكذب (٤) ، وهذا والله أعلم باعتبار ما عقده القلب من المعنى المعلق بالتمنى وما عليه الجمهور أظهر (٥) ، وأما نصب الفعلين فعلى إرادة معنى الجمع ، كأنهم قالوا : يا ليتنا يجمع لنا الرد ، وعدم التكذيب ، والكون من المؤمنين ، وكل ذلك منسحب عليه حكم التمني والقول في قوله تعالى : * وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * على ما تقدم في أحد وجهي الرفع ، فلا معنى لنقد ناقد كلام سيبويه .

وأما قراءة نصب الثاني منهما مع رفع ما قبله ، فمن الناس من يقول :

إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ أَنْ / بِاعْتِبَارِ لَا النَّافِيَةِ ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : يَا لَيْتَنَا

(١) تكلمة من "ح" و"ق" .

(٢) كذا قال ابن الضائع ٧٧/أ .

(٣) هو ابن السيد ، انظر إصلاح الخلل : ٢٥٥ ، وشرح ابن الضائع ٧٧/أ .

(٤) هو عيسى بن عمر . إصلاح الخلل : ٢٥٦ .

(٥) في "ق" "أكثر" .

نرد ونحن لا يجتمع لنا التّكذيبُ والكونُ من الموءِ منين ، وهذا بعيدٌ من
جهةِ المعنى ؛ لأنَّ الإِخبارَ بامتناعِ التّكذيبِ مع حصولِ الإِيمانِ غيرُ مفيدٍ ؛
لأنه معلومٌ بالضرورة أن الموءِ من غير مكذبٍ ، وأنَّ المكذبَ غير موءٍ من ،
فلا معنى إذا لقولهم : ونحن لا يجتمع لنا التّكذيبُ والكونُ من الموءِ منين ،
فالأولى أن يكون منصوباً بإضمار «أن» باعتبار التمني ، كأنهم تمنوا الردَّ والـ
يجتمع لهم التّكذيبُ مع الكونِ من الموءِ منين ؛ أي ولا يكونوا مع حصولِ
الإِيمانِ مكذّبين ، أي تمنوا حصولَ الإِيمانِ وأن يحالَ بينهم وبين التّكذيبِ ؛
فتأمل ذلك فإن في الموضوعِ مجالاً للبحثِ ، (١) وبالله التوفيقُ .

ثم قال : (وكذلك تقول : متى تخرج فأخرج معك) (٢) إلى آخره .

متى هاهنا استفهامٌ يرفعُ (٣) الفعلُ بعدها ، ولا يجوزُ جزمهُ
على أن يكون شرطاً إذا نصبت ما بعد ألفاء ؛ لأنه إذ ذاك في حكمِ المفردِ ،
وجواب الشرط لا يكون إلا جملةً والمعنى مع نصب ما بعد ألفاء أنه استفهم
المخاطب عن تعيين زمانِ خروجِهِ أفذي هو سببٌ في خروجِهِ معه ، ولا
إشكال في هذا المعنى ، وأما رفع ما بعد ألفاء فعلى وجهين :

أحدهما : القطعُ ما قبله ، كأنه قال : متى تخرج فأنا خارجٌ معك

على كل حال ، ولم يجعل الأول سبباً في الثاني .

والوجه الثاني : أن يكون معطوفاً على الفعل قبله مشتركاً (٤)

معه في الاستفهامِ ، فإن قلت : وكيف يستفهم المخاطب عن فعل نفسه ،
فالجواب أنه مقيدٌ بقوله معك ؛ لأنه جعل خروجَهُ معه موقوفاً على خروجِهِ
هو ، ولولا هذا المعنى لم يصح التشريك ، وهذه المسألة تنظر إلى مسألة
المسافر إذا وعدَّ قوماً على سفرٍ وجهةٍ تقصر فيها الصلاة ، فخرج ينتظرهم ،
فإنه لا يقصر ما دام في انتظارهم ؛ لأن سفره موقوفاً على سفرهم ، فكان غير
محققٍ ولا معزومٍ عليه ، والله تعالى أعلم .

(١) انظر شرح ابن الأضاع ٧٧/أ . (٢) الجمل : ١٩٤ .

(٣) في "ح" "لرفع" . (٤) ساقطة من "ق" .

بَابُ مِنْ مَسَائِلِ إِذَا (١)

اعلم أن إذا حرف جواب وجزاء (٢) ، وهي أحد حروف نواصب
الأنفعال ، إلا أنها لا ينتصب المضارع بعدها إلا بثلاثة شروط . (٣)

أحدها : أن تكون أولاً ، والثاني أن يكون الفعل بعدها
مستقبلاً ، والثالث : ألا يفصل بينهما إلا بالقسم ، والنداء ، و " لا " ، فإن
الفصل بهذه كلها أو بعضها كلاً فصل ، فإن كانت غير أول وجب إهمالها
إلا مع الواو والفاء من حروف العطف ، فالإعمال (٤) والإهمال (٥) جائزان
مع هذين الحرفين كقوله تعالى * فإذا لا يوءتون الناس نقيراً * (٦) ،
* وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلاً * (٧) قال سيبويه : وفي بعض
المصاحف * وإذا لا يلبثوا * بالنصب (٨) ، فإن كان الفعل الذي
بعدها حالاً في المعنى وجب إهمالها كقولك (٩) لمن يحدثك حديثاً :
إذا أظنك صادقاً ، لأنك إنما أخبرت بصفة حاضرة ، وإنما اشترط فيه
الاستقبال ؛ لأن هذا الشرط لازم لكل واحد من النواصب ، فلم يلحق
بها إلا بحصول هذا الشرط ، فإن فصل بينهما وبين الفعل بغير القسم
والنداء و " لا " وجب إهمالها إلا بالظرف والمجرور (١٠) ، فإن ذلك

- (١) اختلف في كتابه " إذا " ، فمنهم من يكتبها بالنون ، ومنهم من يكتبها
بالألف والأكثر النون ، انظر المسائل في رصف المباني ، والجنسي
الداني وشرح ابن عصفور ١٢٠ / ٢ .
- (٢) كذا قال سيبويه ٢٣٤ / ٤ ، وانظر شرح ابن عصفور ١٢٠ / ٢ والجنسي
الداني ٣٥٧ .
- (٣) الكتاب ١٢ / ٣ - ١٣ ، ١٦ ، والجنسي الداني : ٣٥٥ ، وانظر شرح ابن
عصفور ١٧٢ / ٢ ، وشرح ابن الضائع : ٧٨ / ١ .
- (٤) في " ح " " فإن الأعمال " . (٥) ساقطة من " ق " .
- (٦) في " ق " " جائز " بالافراد . (٧) النساء : ٤ .
- (٨) الإسراء : ٧٦ .
- (٩) الكتاب : ١٣ / ٣ ، والنصب قراءة أبي عبد الله بن مسعود . البحر المحيط
٦٦ / ٦ .
- (١٠) في الأصل " قوله " . (١١) في " ق " " أولاً " .
- (١٢) في " ق " " او المجرور " .

مفتقر عند ابن عصفور . (١)

مسألة : إذا اجتمع الشرط والقسم وإذا ، وجب إهمالها
(٢-٢) وكان الحكم للمتقدم من الشرط والقسم ، وكذلك إذا اجتمعت مع
الشرط ؛ لأنها إن كانت أولاً حصل الفصل بالشرط ، وإن كان الشرط
أولاً حصل توسطها هي ، فإن اجتمعت مع القسم فإن تقدم القسم
وجب إهمالها لتوسطها ، وإن تقدمت هي فوجهان : إعمالها لتقدمها وعدم
الاعتداد بهذا الفصل وإهمالها اعتباراً بالفصل بالقسم عند بعض العرب ،
وأما البيت الذي أنشده الشيخ أبو القاسم في هذا الباب (٣) ، ففيه
اجتماع القسم والشرط وإذا ، ولما كان القسم هو المتقدم كان الجواب له
وأغنى عن جواب الشرط ، ولذلك أهمل إذا ، وهذا كله ظاهر .

مسألة / : إذا توفرت شروط إعمالها كان إعمالها من باب ٢٢٣
(٤-٤) الواجب لا من باب (٤-٤) الجائز على ظاهر (٥) قول أبي القاسم ،
وذكر سيبويه أن بعض العرب يلغيها إذ ذاك (٦) ؛ فمن اعتبر هذا
فجائز (٧) أن يجعل إعمالها من باب (٨-٨) الجائز على معنى الاعتداد
بهذه اللفظة على قلتها ، وجائز أن يجعل إهمالها من باب (٨-٨) الواجب
على عدم الاعتداد بهذه اللفظة وتدورها .

مسألة : المشهور في «إذن» ما ذكرناه من كونها إحدى ما ينصب
بنفسه ، وحكى سيبويه عن الخليل أنها تنصب بإضمار أن (٩) كما تنصب

-
- (١) انظر مذهب ابن عصفور في الجني الداني ٣٥٦ .
(٢-٢) في "ح" "وكذلك الحكم المتقدم" .
(٣) البيت هو : لئن عادلي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذا لا أقيلها
(٤-٤) ساقطة من "ح" .
(٥) ساقطة من "ح" .
(٦) الكتاب : ١٣/٣ ، ١٦٠ .
(٧) في "ح" "الجائز" .
(٨-٨) ساقط من "ح" .
(٩) ساقط من "ح" .

حتى كذلك ، ورد سيبويه بأنه لو كان كذلك لم يشترط فيها التقديم
فكنت تقول : زيدٌ إذنٌ يكرمك ، لأنَّ النَّصْبَ على قوله : إنما هو بأن مضمرةٌ
فلا معنى لأشتراطِ تَقْدِيمِهَا (١) ، وحكي عن بعضهم : (٢) أن أصلها «إذن»
فإنَّ (٣) ظرفُ زمانٍ و «أن» حرفُ يَنْصِبُ ثم سَهَّلَ بِالنَّقْلِ وَالْحَذْفِ
على القياس ، فصارتُ إذنٌ ، وهذا غيرُ مستقيمٍ من غيرِ وجهٍ ، لأنَّ هذا الظرفُ
لا يَخْفِضُ المَفْرَدَ ، ويلزمُ عليه أن يكون قولك إذا أكرمك غيرَ كلامٍ ، لأنه
في تقدير مضافٍ ومضافٍ إليه ، ويلزم عليه أيضاً أن يكون الزمانُ الماضي
ظرفاً للفعلِ المُستقبلِ ، وهذا محالٌ ، وبالله التوفيق .

-
- (١) الكتاب : ١٦/٣ وحكاية سيبويه عن الخليل لم يسمعها سيبويه
من الخليل ، وإنما نقلها بعضهم إلى سيبويه .
(٢) ذهب إلى ذلك الخليل في أحد قوليه ، الجنى الداني : ٣٥٧ .
(٣) في «ح» «إن» بدون حرف عطف .

باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل

الغرض بهذا الباب إعطاء الفرق بين أن الناصبة للفعل وأن الخفيفة من الثقيلة، وبيان ذلك : أن الأفعال على ثلاثة أقسام : قسم يراد به التحقيق وثبات الآمر كعلمت وتيقنت ، وقسم بعكسه كتمنيست وأردت ، وقسم متردد بينهما كظننت وحسبت ، فإن تقدم على حرف " أن " ما يراد به العلم والتحقيق وثبات الآمر فهي مخففة من الثقيلة ليس (١) غير كقولك : علمت أن سيقوم زيد ، وتيقنت أن لا يخرج عمرو ، وإن تقدم عليه العكس فهي الناصبة للفعل ليس غير (٢) كقولك : أريد أن تقوم ، وأتمنى أن تخرج ، وعسى أن يذهب زيد ، وإن تقدم عليها القسم الثالث جازاً إلا مران كقولك : ظننت أن لا يقوم زيد رفعاً في المضارع ونصباً وذلك أن الظن موضوع للتردد بين معتقدين ، فلذلك كانت بعدها على الوجهين ، وقد قريء * وحسبوا أن لا تكون فتنه * (٤) رفعاً ونصباً .

فصل : ثم لما كانت أن المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء والأصل في عوامل الأسماء امتناع مباشرة الأفعال ، أرادوا ألا تباشر الأفعال مخففة كما لم تكن تباشرها مثقلة ، فلم تخفف إلا بشرط العوض ، وبسط ذلك أن تقول إذا خففتها فلا يخلو أن تعملها لفظاً أو معنى دون لفظ ، فإن أعملتها لفظاً كان الحكم على ما كان عليه ، وهي مثقلة كقولك : أعجبتني أن زيدا قائم ، وإن أهملتها لفظاً فإنها معملة معنى لا بد من ذلك ، ولا يخلو حينئذ أن يقع بعدها جملة اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية

- (١) في " ح " و " ق " " لا غير " ، والمثبت من الأصل وكتب فوقها في الأصل " صح " .
- (٢) في " ح " و " ق " ، وانظر المغني : ٤٢ ، الجنى الداني : ٢٣٨ ، ورفص المباني : ١١٢ .
- (٣) في " ق " " على وجهين " .
- (٤) المائدة : ٧١ ، والرفع قراءة أبي عمرو ، وحمزة والكسائي ، والنصب قراءة الباقيين . حجة القراءات : ٢٣٣ .

(١) لم يلزم آعوض كقوله تعالى * وَأَخِرِ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ *
 المعنى معنى المثلثة ، فَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا
 كَانَ فِي النَّفْيِ بِمَا كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنَّ مَا قَامَ زَيْدٌ ، وَفِي الْإِجَابِ بِقَدِّ كَقَوْلِكَ :
 عَلِمْتُ أَنَّ قَدْ قَامَ زَيْدٌ ، وَمِنْ هَذَا عِنْدَ سَيَبَوِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَنَادَيْنَاهُ
 أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا * (٢) وَفِيهَا وَجْهٌ آخِرٌ وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ حَرْفٌ
 عِبَارَةٌ (٣) وَتَفْسِيرٌ ، وَكِلَاهُمَا فِي الْكِتَابِ . (٤)

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَضَارِعًا ، كَانَ فِي النَّفْيِ بِ " مَا " إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْحَالُ ،
 وَ ب " لَا " إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْآسْتِقْبَالُ ، وَفِي الْإِجَابِ بِحَرْفٍ قَدْ كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ
 أَنَّ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَتَصَرِّفًا لَا يِرَادُ بِهِ الدَّعَاءُ ،
 فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَتَصَرِّفٍ أَوْ مَرَادًا بِهِ الدَّعَاءُ تَعَذَّرَ الْعَوْضُ (٥) كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
 * وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ * (٦) * وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ
 عَلَيْهَا * (٧) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم قال : (كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنَّ يَقُومُ زَيْدٌ) (٨) إِلَى آخِرِهِ .

كَذَا وَقَعَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ / دُونَ عَوْضٍ ، وَالصَّوَابُ لَزُومِ الْعَوْضِ ، ٢٢٤

- (١) يونس : ١٠ .
 (٢) الأصفات : ١٠٤ ، ١٠٥ . وَأَنْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْكِتَابِ : ١٦٣/٣ .
 (٣) فِي " ق " " عِبْرَهُ " .
 (٤) فِي " ق " " الْكُتُبِ " خَطَأً وَأَنْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْكِتَابِ : ١٦٣/٣ ،
 وَأَنْظُرِ رِصْفَ الْمِيَانِي : ١١٦ ، وَالْجَنِي الدَّانِي ٢٣٩ ، وَأَنْكَرَ ابْنُ
 هِشَامٍ هَذَا الْقِسْمَ تَبَعًا لِلْكَوْفِيِّينَ قَالَ : إِنَّهُ إِذَا قِيلَ : كَتَبْتُ لَهُ
 بِأَنَّ قَمْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى " قَمْ " نَفْسٌ " كَتَبْتُ " كَمَا كَانَ الذَّهَبُ
 نَفْسَ الْعَسْجِدِ فِي قَوْلِكَ هَذَا عَسَجِدٌ ، أَيْ ذَهَبٌ ، وَلِهَذَا لَوْ جِئْتَ
 بِأَيِّ فِي مَكَانِ " أَنْ " فِي الْمَثَالِ لَمْ تَجِدْهُ مَقْبُولًا فِي الطَّبْعِ .
 (٥) الْمُغْنِي : ٤٧ - ٤٨ .
 هَذِهِ الْأَحْرَفُ عَوْضٌ لِأَنَّهَا سَادَةٌ مَسْدٌ أَسْمٌ " أَنْ " الْمَخْفِةُ ، الْمُلَخَّصُ
 ٢٤٠ .
 (٦) الأعراف : ١٨٥ .
 (٧) النور : ٩ .
 (٨) الجمل : ١٩٧ .

فكان ينبغي أن يقول : علمت أن سيقوم زيد إن كان موجبا ، أو علمت أن لا يقوم زيد إن كان منغيا (١) ، فجاء بعض الناس وقال : إنما قاله بغير عوض ، لأنه (٢) إنما (٣) أراد به الحال في مساق الإيجاب ، ولا يتأتى حصول ذلك المعنى إلا بالتجريد من العوض ، فاضطره المعنى إلى ذلك ، وهذا توجيه ضعيف ؛ لأن [هذا] (٤) المعنى حاصل مع ما هو المذكور فيما يصح أن يكون عوضا ، وهو حرف قد ، ألا ترى أنه لو قال : علمت أن قد يقوم زيد لكان ذلك المعنى حاصلًا ، وهذا الحرف يستعمل فيما يراد به الحال كقول امرئ القيس : (٥)

كذبت لقد أصبى على المرء عرسه وأمنع عرسى أن يزن بها الخالي

فأصبي في هذا الموضع يراد به الحال ، ولا بد ، وهو كما ترى مقرون بحرف قد ، فقد ظهر ضعف ذلك (٦) التوجيه ، والأولى أن يقال في ذلك : إن كلامه إنما (٧) هو في تصوير المسألة ، وذلك لزوم رفع الفعل المضارع بعد أن المخففة من الثقيلة ، وأما لزوم العوض فأمر ثانٍ عن تصوير المسألة حتى لو قيل له : هلا جئت بالعوض لقال : العوض لا بد منه ، وليس كلامي إلا في صورة رفع الفعل بعد هذا الحرف المخصوص ، وهذا كثير الدور في ألفاظ العلماء من ذلك قول الأستاذ في القوانين : وتقول في دلو دلي ، فصغره كما ترى بغير علامة ، والمعروف فيها التأنيث ، وإنما قال

-
- (١) انظر إصلاح الخلل : ٢٥٨ ، وشرح ابن الضائع : ٨٠/ب .
(٢) في الأصل " لا أنها " .
(٣) فني الأصل " فل " لا " إنما إنما أراد خطأ وفي " ح " " لأنه أراد " والمثبت من ق .
(٤) زيادة من " ح " .
(٥) البيت في ديوانه : ٢٨ ، والخصائص : ٢٠٦/٤ ، ويزن : يرمى ويتهم بها الخالي .
(٦) في " ق " هذا .
(٧) إنما " ساقطة من " ق " .

ذلك الأستان كذلك (١) ، لأنَّ كلامه إنما هو في صورة التغير وأما إلحاق
العلامة فأمر ثان عن معرفة صورة التصغير ، وكذلك صاحب الدرّة في
تصغير عصا عصي (٢) ، والتوجيه كما تقدّم في قول الأستان ، وهذا
أسهل ؛ لأنه في النظم يجوز فيه تذكير الموءنث غير الحقيقي ، ومن ذلك
أيضاً مسألة سيويه في باب الاشتغال في نحو : زيد ضربته وعمراً كلمته
إذا عطفت على الصغرى في مأخذ القاضي ، فهذا التوجيه أقرب لما أراد
أبو القاسم ، والله أعلم .

قوله : (لأنَّ الظنَّ في كلام العرب يكون بمعنى العلم) . (٣)

هذا كما ذكر إلا أنه إذا كان بمعنى العلم ، كان حكمه
حكم علمت ، ولا بد ، وإنما كلامنا في الظن إذا كان على أصله من ترجيح
أحد الطرفين ، وأما بيت دريد بن الصمة :
(٤)

* فقلت لهم ظنوا بالفي مدجج * البيت

(٥)

فأدخله شاهداً على أن الظنَّ بمعنى اليقين ، ومعناه : فقلت [لهم] أيقنوا
أيقنوا بالفي مدجج ، لأنَّ اليقين هنا أبلغ في الترهيب والحمل على
الاستعداد من التنبيه على الترجيح ، فمن ثمَّ صحَّ الاحتجاج بهذا البيت ،
والله أعلم .

-
- (١) ساقطة من "ق" .
(٢) انظر شرحها لابن القواس : ١٢١٢ .
(٣) كذا في جميع النسخ وفي الجمل : ١٩٨ " لأنَّ الظنَّ في كلام
العرب قد يكون في معنى العلم .
(٤) تمام بيت دريد : * سرائهم بالفارسي المسرد *
والبيت من قصيدة لدريد في الأصمعيات : ١٠٥-١١٠ ، والمحتسب
: ٣٤٢/٢ ، الجمل : ١٩٩ ، والحلل : ٢٦٢ . وانظر تخريجات
له أخرى هناك .
(٥) تكملة من "ح" .

وأما إعرابُ هذا البيتِ ففعلُ ما يذكر إن شاء الله ، فأما
آلباء في قوله بالفِي فظرف للظن كما تقول : ظننت بزيدٍ ، أي جعلته موضعَ
ظني (١) . كذا قال سيبويه ، وأما سرّاتهم فيحتملُ أمرين :
أحدهما أن يكونَ رفعاً بالابتداءِ خبره في آلباء بعدُ ، (٢) والوجهُ
الثاني أن يكونَ رفعاً بمدِّجٍ سواءً كانَ اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ ، والمدِّجُ
آلتامُ السّلاحِ ، ويختلفُ المعنى باختلافِ الإعرابِ ، فالمعنى على الأول أن كل
واحدٍ [واحدٍ] (٣) من الألفين تامُ السّلاحِ ، فقد دخل في الجملة سرّاتهم ،
فيكون تخصصهم بعدَ الذّكر (٥) من باب التجريد على جهة التّضخيم كقوله
تعالى * من كان عدواً لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكائيل * وهو
باب واسع في كلام العرب ، وأما الإعرابُ الثاني فيقتضي أن ذلك مخصوص بالسّراةِ
دون كل واحدٍ واحدٍ من الألفين ، لأن سرّاتهم أشرفُهم وزعماءُهم ، وهذا
ظاهر ، إلا أنه يحكى عن ابن (٧) أبي العافية أنه أوجب رفع سرّاتهم
بالابتداءِ ومنع ارتفاعه بمدِّجٍ مطلقاً .

قال : لأنّ المسألة حينئذٍ من باب الصّفة المشبّهة باسم الفاعل ،
ولا تجوز مسألة من تلك المسائل إلا حيث تجوز صاحبها ، فإنّ تعدّرت إحدى
تلك / المسائل منعت البواقي جملةً ؛ ويبان ذلك أنك لو نقلت الضمير ٢٢٥

- (١) انظر شرح ابن الضائع ٨٠ / ب .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) تكلمة من " ح " و " ق " .
(٤) هذا تفسير ابن خروف في شرح ابن الضائع ٨٠ / ب .
(٥) في " ق " " بالمذكر " .
(٦) البقرة : ٩٨ ، المثبت في المصحف " مكال " وهي قراءة أبي عمرو ،
وحفص والمثبت هنا هي قراءة نافع بهمزة مختلصة ليس بعدها
" يا " كأنه كسرة الإشباع . حجة القراءات : ١٠٨ .
(٧) ساقطة من " ق " .

المخفوض بالسراة واضمرته في مدجج لوجب جمعه لتحملة ضمير الجماعة ،
فكنت تقول بألفي مدججين سراة ، وهذا لا يجوز ، لأن الألف وما تكرر منه لا
يفسر بجمع (١) ، وإنما يفسر بواحد مخفوض ، فلما كان أمر المسألة يؤول إلى
هذا المحظور وجب امتناعه جملة ، فهذا هو السبب الذي أوجب عنده رفع
سراتهم بالابتداء دون أن يكون مرفوعا بما قبله ، هذا حاصل قوله ، وأقول
في ذلك : أن هذا الأصل الذي أصله غير لازم ، ولا مسلم ، لأن كمل مسألة
لها حكم نفسها ، والامتناع والجواز مربوطان بوجود المانع والمجوز .
فما صحبه المانع امتنع ، وما صحبه المجوز جاز ، فأنت إذا رفعت سراتهم
بما قبله لم يكن في لفظه مانع ، وإذا نقلت الضمير على طريقة ما تفعله في
باب الصفة المشبهة امتنع ، فوجب أن يكون لكل مسألة حكم نفسها ، هذا هو
الأصل ، وأما آخر وهو أن الأصل في الألف أن يفسر بجمع مخفوض ، فلا
يبعد أن يأتي ذلك على الأصل المرفوض منبهة على الأصل ، وعلى ذلك
قراءة من قرأ * ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين * (٢) على الإضافة
فإذا جاء ذلك صريحا فكيف يمتنع ارتفاع سراتهم بما قبله على توهم
ما جاء صريحا ؟ ! فهذا من ابن أبي العافية كما ترى على إمامته ورسوخ
قدمه في هذا الفن (٣) ، وبالله التوفيق .

- (١) في الأصل " بجمع " .
(٢) الكهف : ٢٥ وهي قراءة حمزة والكسائي بإضافة ثلاثمائة إلى سنين ،
وكان حق ذلك على ما يقول قوم من النحاة - أن تميز المائة بمفرد
فيقول ثلاث مائة سنة . انظر حجة القراءات ٤١٤ .
(٣) هذه المسألة التي ساقها حول البيت استفادها من ابن الضائع في
شرح الجمل : ٨٠ - ٨١ ، أو من ابن خروف . إلا أنها عند ابن
الضائع أكثر وضوحا واستشهادا . فكان عليه أن يعزوما أعترض به
على ابن أبي العافية وما آختره لمن قال به قبله ، وهو الإمام أبو
الحسن بن خروف رحمه الله .

بَابُ أفعالِ المِقاَرِبَةِ

أفعالٌ هذا الباب على ثلاثة أقسام: (١)

أحدها: لِمِقاَرِبَةِ الفِعلِ في الوقوع، وهو كاد، وكرَب (٢)؛

لأنك إنما تقول: كاد زيد يدخل المدينة إذا أشرف عليها ولم يدخل.

والثاني لِمِقاَرِبَةِ الفِعلِ في الرجاء، وهو: عسى، وأوشك وذلك

أنك تقول: (٣) عسى زيد أن يحج [وهو] (٤) لم يبرح من مكانه

بعد، وإنما قرب ذلك في رجائك.

القسم الثالث: للاأخذ في الفعل والشروع فيه، وذلك: جعل،

وأخذ، وأنشأ، وطفق. لأنك تقول جعل زيد يقرأ بعد أخذه في القراءة،

وشروعه فيها، فهذه الأقسام الثلاثة لا تكون أخبارها إلا بالأفعال

المضارعة المسندة إلى ضمائر أسمائها غالباً، ويلزم تجريد القسم الثالث من

حرف أن لتدافع الحال والاستقبال؛ لأن الشروع فيه حال، والمصحوب

بـ "أن" مستقبلي، فلزم التدافع، فلم يجز لذلك مطلقاً، وأما الأول فتجريده

من حرف أن هو الصواب (٦) لقربه من زمان الحال وما قرب من الشيء أعطي

حكمه، وقد يأتي مصحوباً بأن اعتباراً بأنه لم يقع بعد (٧)، وأكثر ما يكون

ذلك في الشعر، وأما القسم الثاني فعكس الأول على ما ذكر، والله أعلم.

- (١) في "ق" أفعال المقاربة على ثلاثة أقسام.
- (٢) "كرب" بفتح الراء وكسرهما، والفتح أفصح، شرح ابن مالك على التسهيل ١/ وهمع الهوامع: ١٣٢/٢. وزعم بعضهم أنها من أفعال الشروع، انظر شرح ألفية ابن معطي: ٨٩٩، وهمع الهوامع: ١٣٢/٢.
- (٣) في "ق" "لا" أنك تقول.
- (٤) زيادة من "ق".
- (٥) في الاصل «أل» خطأ.
- (٦) في "ح" و"ق" "الباب".
- (٧) في "ح" "بعده".

فصل : اختلف الناس في حكم " عسى " على أربعة مذاهب . (١)
أحدها أنها في معنى قَرُبَ مطلقاً ، فإن باشرها " أن " مع
الفعل كان ذلك فاعلاً بها ، وإن تراخى عنها كان مرفوعاً المحلُّ على البدل
من مرفوعها . (٢)

والثاني : أنها في معنى قارب مطلقاً ، وموضع أن مع الفعل
نصب على المفعولية بها مطلقاً باشرها أو تراخى عنها .
والثالث أنها في معنى قَرُبَ إن وليها حرف " أن " وفي معنى
قارب إن تراخى عنها ، فـ " أن " مع الفعل فاعلٌ بها إن باشرها ، ومفعول
بها إن تراخى عنها .

والرابع أنها من نواسخ الأبتداء ، فأما الأول فمردود من جهتين :
إحداهما : لزوم البدل على أصل مذهبه فيما إذا تراخى عنها
حرف أن .

والجبهة الثانية : ظهور المنصوب في الموضع ، ولو كان في موضع
رفع على أصل مذهبه لظهر فيه الرفع دون النصب (٣) ؛ فدل هذا على
فساد هذا القول .

وأما الثاني فيبطل بقوله تعالى * وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو
خير لكم * (٤) إذ لا يتصور في هذا الموضع أن يكون موضع أن مع الفعل
نصباً على المفعولية بعسى ؛ لأن ذلك إنما كان (٥) يكون على أن تكون

- (١) انظر هذه المذاهب في شرح الألفية للشاطبي : ٣٩٧-٣٩٨ .
(٢) حكاه بعض المتأخرين عن الكوفيين . شرح الفية ابن معطي : ٩٠١ .
والتذييل والتكميل : ١٨١/٢ ، ومنهج السالك : ٦٩/١ .
(٣) ظهور النصب مثل " عسى الفؤير أبو سا " فأبوء سا منصوب .
(٤) البقرة : ٢١٦ .
وأنظر شرح الجمل ١٧٧/٢-١٧٨ .
(٥) ساقطة من " ق " .

مسندة إلى ضمير المخاطبين ، وقال به (١) ابنُ عصفور ، وهو غلطٌ على القاعدة
في وجوب إبراز / ضمير المخاطب المسند إليه الفعل الماضي مطلقاً ؛ ٢٢٦
أي مفرداً أو مثنيّاً أو مجموعاً (٢) ، فتعين كونها (٣) ، ها هنا بمعنى
قرب .

وأما الثالث وهو التفصيل فهو أجودها وقال به الأستاذ ، ويعزى لابي
العباس المبرد (٤) ، وهو ظاهر رأيي القاسم ها هنا ، وأما القول بأنها من
نواسخ الابتداء فإنه منقود بما يلزم عليه من الإخبار بالمعنى عن العين
إذ كان حرفاً أن مع الفعل في تأويل المصدر ، ويجاب عن هذا الإلزام بأن
حرفاً أن ها هنا إنما جيء به تنبيهاً على التراخي الموضوع له باب عسى ،
فليس الفعل معها ها هنا مؤولاً بالمصدر ، كما لم يكن مؤولاً به في خبر
" لعل " نحو قوله عليه السلام " لعل بعضكم أن يكون ألحن من بعض " (٥) فكما
لا يتصورها هنا تأويل أن مع الفعل بالمصدر ، فكذلك في مسألتنا ، وينبغي
أن يكون هذا أجود ما يؤخذ عليه هذا الفعل من جهة أنه لا يقتضي
مفعولاً به ، فوجب حملُه على أن يكون من جملة النواسخ ، ويدل (٦) على
ذلك أيضاً أن هذا الفعل الذي دخلت عليه " أن " قد يجرد منها
فيتعين حينئذ جعله خبراً ، لأن الفعل لا يكون مفعولاً ، والله أعلم .

-
- (١) في " ح " " بها " وفي " ق " " وقاله ابنُ عصفور .
(٢) في الأصل " مفرداً ومثنيّاً ومجموعاً " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) انظر مذهب المبرد في شرح ابن الضائع : ٨٢ / ب .
(٥) في " ح " و " ق " " لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من الآخر " .
وفي " ق " من بعض .
(٦) في " ق " " ويدل " .

عبارة أخرى : الجواب عن ذلك الإلزام أنه يجب أن تكون عسى من نواسخ الآبدياء وإن كان الفعل بعدها مقروناً بحرف " أن " كما هي كذلك باتفاق إذا كان مجرداً منها ، ولا ينبغي أن تكون من قبيل ما لا يتعدى إلى مفعول ؛ لأنها لا تقتضيه من جهة المعنى ، ولما يلزم عليه عند بعضهم من الإخبار بالمعنى عن العيين ، فإنما كان يلزم ذلك لو قدرناه معها بلفظ المصدر ، ولا نقول بذلك ؛ لأن دخول هذا الحرف إنما هو لمعنى غير هذا وهو التنبية على التراخي ، ألا ترى أن لعل قد وقعت أن مقرونة بخبرها ، ولا يصح تقدير المصدر هناك ، وكذلك هذا ، وهو ظاهر إذا وليها الأسم ويعدده أن مع الفعل ، فأما إذا وليها أن والفعل فإنها حينئذ مقدرة مع الفعل بلفظ المصدر ، ويكون موضعهما مع الفعل رفعاً بأنه اسمها ، ويكون ساداً مسدّ خبرها لتضمنه الخبر والمخبر عنه كما تقول ذلك في أن المشقة إذا وقعت معمولة لناسخ يتعدى إلى مفعولين كقولك : علمت أن زيداً قائم ، ألا ترى أنها مصدرية سادة مسدّ مفعولي علمت ، لتضمنها الخبر والمخبر عنه ، وهذا ظاهر وبالله التوفيق .

ثم قال : (فإن قدمت «أن» فقلت : عسى أن يقوم زيد كان موضعها رفعاً) (١) إلى آخره .

إنما جعل عسى في الآية بمعنى قرب (٢) ؛ لأنه لا يتصور عنده أن تكون بمعنى قارب ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين أثناء صلته " أن " ، كذا قال بعضهم (٣) ، واحتج بذلك على من زعم أنها بمعنى

- (١) الجمل : ٢٠٠ .
 (٢) الآية هي * عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً * الإصراء : ٧٩ .
 (٣) هو ابن باب شاذ ، انظر شرح الجمل له ؛ ١٢٢ / ب بترقيماً ، وانظر شرح ابن عصفور ١٧٨ / ٢ والإشارة إلى ابن بابشاذ وقعت في هامش " ق " .

قارب على كل حال ، وذلك لازم من جهة أنه يجوز في المسألة وجه آخر ، وهو أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني واضمار الفاعل في الأول ، فتكون إذ ذاك بمعنى قارب ، فتكون أن مع الفعل [بتأويل المصدر] (١) في موضع نصب بعسى ، وإنما لزم (٢) أن يكون المرفوع بعد أن يبعثك إنما ارتفع بيبعثك ؛ لأن مقاما لا وجه له إلا التعلق بيبعثك ، فلو كان المرفوع بعد يبعثك مرفوعا بعسى للزم فيه ما قلنا به من الفصل بين أشاء أصله والموصول .

ثم قال : (وأما قوله عز وجل ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهُ ﴾ (٣) تأويله لم يرها ولم يكد (٤) ، أي لم يرها (٥) ولم يقارب رؤيتها .

إذا دخل حرف النفي على كاد كان ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يقتضي نفي الفعل ونفي مقارنته ، وهو مقتضى

ما قاله أبو القاسم في هذه الآية الكريمة .

والوجه الثاني : أن يكون لنفي المقاربة دون نفي الفعل ، وهو

مقتضى الآية الأخرى ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ (٦) وهذا أكثر

الوجهين استعمالا ، وتحقيق ذلك أنك إذا نفيت الشيء وكان له ضدان لم

يتعين إثبات أحدهما بعينه ، بل يكون ذلك على وجه الاحتمال حتى يقتن

بأحدهما ما يوجب إثباته ، وذلك أنك إذا قلت : ما كاد زيد يفعل كذا ،

فإن النفي واقع على المقاربة التي دلت عليها (٧) كاد ، ولهذه المقاربة ضدان .

(١) زيادة من "ح" .

(٢) في "ق" "يلزم" .

(٣) الجمل : ٢٠١ - ٢٠٢ والآية من سورة النور : ٤٠ .

(٤) "لم يكن" ساقطة من "ق" .

(٥) في "ق" "يراه" خطأ .

(٦) البقرة : ٧١ .

(٧) في "الأصل" عليه .

أحدهما : المباعدة ، والأخرى مناسبة الفعل ومباشرته ، فإن اقترن
 بالكلام ما يقتضي إثبات المباعدة جاء من ذلك مقتضى (١) ما قاله
 أبو القاسم في الآية الأولى ، وإن اقترن به ما يقتضي إثبات الضد الثاني ،
 وهو مناسبة الفعل ومباشرته جاء منه ما اقتضته / الآية الثانية ، وهذا ٢٢٧
 هو الوجه الكثير في الاستعمال ، فتدبر ذلك فإنه تحقيق في الموضوع (٢) ،
 والله أعلم .

وأما قول روبة : (٣)

* قد كاد من طول البطي أن يمصحا *
 فأدخله شاهداً على تشبيهه كاد بعسى ، لقرب ما بينهما في المعنى كما تشبه (٤)
 عسى بكاد ، فيكون إسقاط أن مع عسى وإثباتها مع كاد تنبيهاً على هذا
 المعنى ، وقوله أن " يمصحا " معناه يدرس ويذهب ، مصح الظل إذا
 انتقل ، ومصح المنزل إذا درس وذهب أثره ، ويقال مسح بالسین ، ومعناه
 الانملاس قريب من هذا المعنى يصف منزلاً قد خلا من أهله وأقرب .

وأما قوله : (جعل زيد يقول كذا وكذا) (٥) فظاهره أن الحكم

واحد ، وليس كذلك ، لأن جعل ، وأخذ ، وأنشأ ، وطفق للأخذ فصي
 الفعل والشروع فيه ، وحرف أن مخصوص بالاستقبال ، فلا مدخل له في هذا
 الموضوع ، ولا يصح ذلك .

مسألة : إذا قلت : زيد عسى أن يقوم ، فإن " أن يقوم " (٦)

- (١) ساقط من " ق " .
 (٢) انظر المسألة في شرح ابن الضائع ٨٣ / ب فقد ذكر الوجهين
 دون التحقيق الذي ذكره هنا .
 (٣) هذا البيت ينسب لروبة وليس في ديوانه كذا قال في الحلل :
 ٢٧٤ ، وهو في ملحقات ديوانه ٧٢ ، وهو من شواهد الكتاب :
 ١٦٠ / ٣ ، والمقتضب ٧٥ / ٣ ، والجمل : ٢٠٢ ، وشرح المفصل
 ١٢١ / ٧ ، والخزانة ٩٠ / ٤ .
 (٤) في " ق " " شبه " .
 (٥) الجمل : ٢٠٢ . (٦) ساقطة من " ق " .

يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ مِنَ الْإِعْرَابِ .

أحدهما : أن يكون مرفوعَ المحلِّ بعسى على أن تكون
بمعنى قَرَبَ .

والثاني أن يكون منصوبَ المحلِّ بعسى على أن يكون فيها ضميرُ
زيدٍ ، وهي بمعنى قَارَبَ ، ويظهر الفرقُ بين الوجهين في التثنية والجمعِ
والتأنيثِ ، فتقول على الوجهِ الأولِ : الزيدان عسى أن يقوموا ، والسز يدون
عسى أن يقوموا ، وهند عسى أن تقوم .

وتقول على الوجهِ الثاني : الزيدان عسى أن يقوموا ، والزيدون
عسوا أن يقوموا ، وهند عست أن تقوم ، والهندان عستا أن تقوموا ، والهندات
عسين أن يقمن ، فهذا يبين لك وجهَ الفرقِ ، ويوضحه والله أعلم . (١)

مسألة : عسى وزنها فعلٌ بفتح الثاني ، وبذلك قرأت الجماعةُ
مطلقاً ، وقرأ نافعٌ وحده بكسر السين مع ضميرِ المخاطبين (٢) ، وهي
لغةٌ فاشيةٌ يفعلون ذلك إذا كانت مسندةً إلى ضميرِ المتكلمِ أو المخاطبِ ،
أو الإناثِ ، ووجهُ ذلك الإتيانُ للياءِ إن (٣) كانت الكسرةُ من جنسها تقول في
ذلك : عسيت أن أفعل ، وعسيتم أن تفعلوا ، والهندات عسين أن يفعلن
والفتحُ أكثرُ (٤) ، وهو الأصلُ ، والله أعلم .

- (١) انظر المسألة في شرح آبن الضائع : ٨٢/أ .
(٢) انظر قراءة نافع في حجة القراءة : ١٣٩ - ١٤٠ عند آية
البقرة : ٢٤٦ * قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال *
(٣) في الأصل و " ق " إذا " خطأ .

قال أبو عبيد [القاسم] القراءة عندنا هي الفتح ، لأنها أعرفُ
اللغتين ، ولو كان عسيتم لقرئت عسى ربنا ، وما اختلفوا في هذا
الحرفِ ، وقد حكى عن أبي عمرو أنه كان يحتج بهذه الحجّة .
حجة القراءة : ١٤٠ .